العميد الركن د. ياسين سويد

مؤامرة الغرب على العرب

محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها

المركز العربي
للأبحاث والتوثيق

مؤامرة الغرب على العرب

محطّات في مراحل المؤامرة ومقاومتها

العميد الركن د. ياسين سويد

مؤامرة الغرب على العرب

محطّات في مراحل المؤامرة ومقاومتها

المركز العربي للأبحاث والتوثيق

الطبعة الاولى
نيسان (أبريل) ١٩٩٢

بيروت - شارع مار الياس - تجاه تكنة الحلو - بناية صالح
هاتف ٣٠٥١٥٨ - ص.ب ١٤/٥٠٦٨

الفهـرس العام

الباب الثالث:
المؤامرة مستمرة

الباب الرابع:
... والمقاومة مستمرّة

الباب الخامس:
توجّهات مستقبلية

فهرس الوثائق

فهرس الخارطات

الإهـداء(*)

من جيلنا المنهزم،
إلى الأجيال المؤمَّلة،
لعلّها تنتصر على جهلنا وتقاعسنا،
فتمسح عن جباهنا وحول الهزيمة،
وتزيح عن صدورنا عار الاحتلال.

بيروت في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢
العميد الركن د. ياسين سويد

(*) لقد كان هذا إهداءً لكتابنا «معارك خالد بن الوليد» الذي صدر، في طبعته الأولى، عام ١٩٧٣. ومأساة أمّتنا أنه لا يزال ينطبق، إلى اليوم، على واقعها، ويبدو أنه سيظلّ كذلك إلى أمد غير منظور. (المؤلِّف)

المقدمة

«الشرق شرق والغرب غرب، ولن يلتقيا».

ليست هذه المقولة حديثة العهد في التاريخ، بل هي قديمة قِدَم الشرق والغرب معاً، وستظلّ قائمة ما دام هناك غرب مستعمِر وشرق متخلّف.

فما إن تتصدَّر الغربَ قوّةٌ حتى تتجه شطر الشرق محتلّةً ومستعمِرة، هكذا فعلت روما، وبعدها الصليبيون، ثم بونابرت، وفرنسا وانكلترا، معاً، وأخيراً أميركا. وبالمقابل، ما إن أَنِس الشرق في نفسه القدرة على التوجّه نحو الغرب، فاتحاً، حتى أقدم. هكذا فعل المسلمون في فتوحهم، وكذلك العثمانيون مِن بعدهم. لقد اجتاح قياصرة روما الشرق واستعمروه طويلاً، إلى أن جاء الإسلام فهدّ أركان الامبرطورية البيزنطية التي كانت قد ورثت، في الشرق، أمجادهم، وأقام على أنقاضها، امبرطورية عربية دقّت أبواب الغرب، بدورها، عندما وصلت إلى «بواتييه» البوّابة الجنوبية الغربية لأوروبا. إلّا أن الغرب ردَّ على ذلك بأن كرّ على الشرق باسم الدين هذه المرّة، محاولاً تقليد الإسلام في الدعوة الدينية، ولكن مقاصد «الصليبيين» وغاياتهم الاستعمارية لم تكن خافية على أحد، ولم تخفَ، كذلك، على المؤرّخين في الحقب التاريخية التي تلت حملاتهم على المشرق العربي. وما إن انحسر مجد الصليبيين عن بلادنا على يد صلاح الدين ومن خلفه من القادة العرب والمسلمين، حتى ظهرت في المشرق قوّة جديدة هي «الامبرطورية العثمانية» التي كرّت، من جديد، على الغرب وحاولت إخضاعه لسيطرتها، بل وأخضعت قسماً منه لتلك السيطرة، فكان أن أعاد الفتح «الإسلامي» الجديد الكرة إلى ملعب الغرب هذه المرّة.

إلّا أنّ الغرب أضحى أكثر تنبّهاً، بعد هذه المرحلة، وأكثر إدراكاً لمصالحه في بلاد المشرق، وبالتالي، أكثر تنوّراً وتقدّماً، وخاصّة بعد إشراق «عصر النهضة» الأوروبية، وأفول «عصر النهضة» العربية والإسلامية، على يد العثمانيين أنفسهم.

وعاش الشرق، العربي خاصّة، أربعة قرون كاملة في ظلّ السيطرة العثمانية وفي ظلّ «الخلافة الجديدة»، فيما كان الغرب يقظاً متربِّصاً يراقب، بحذر ودهاء، سقوط الامبرطورية العثمانية التي أضحت امبرطورية هرمة، ورجلاً مريضاً، في مطالع القرن التاسع عشر. كان الغرب يراقب سقوط هذه الامبرطورية لكي يحول دون أي تجديد فيها أو بعث لها، بصورة أو بأخرى، من جهة، ولكي ينقضّ عليها، في الوقت المناسب، من جهة أخرى.

ولهذا، ما إن سعى محمد علي إلى دكّ أركان تلك الامبرطورية، بدءاً بمصر، مروراً ببلاد الشام، ووصولاً إلى أبواب الأناضول، طامحاً، في الوقت نفسه، إلى إقامة امبرطورية إسلامية جديدة وقويّة مكان الامبرطورية المريضة الهرمة، حتى انقضّ الغرب عليه ليفتك به ويقوِّض كل أحلامه وأحلام الشعوب المتعلِّقة بانتصاراته.

وكما وجد الغرب أنصاراً له في المشرق عامّة، ومن العرب والمسلمين خاصّة، في كل هجماته الاستعمارية على الشرق والغرب، سواء في العهد الروماني أو البيزنطي أو الصليبي أو العثماني (ضد محمد علي)، وجد كذلك أنصاراً له في هجماته التي ستلي، حيث سيجد له حلفاء وأنصاراً في تفكيكه لأوصال المشرق العربي عند تصفية التركة العثمانية، وإقامة الكيانات الضعيفة والهزيلة على طول الأرض العربية، في مشرقها ومغربها.

لقد كان الغرب ذكياً جدّاً في تعامله مع الشرق عامّة، والعرب خاصّة، هذه المرّة، فهو قد أدرك تماماً مصدر قوّتنا، وهو وحدتنا، فضرب تلك الوحدة. وأدرك تماماً مكامن ضعفنا، وهي الأنانية والمصلحية، فدغدغ تلك المكامن حتى استحوذت علينا مشاعر التفرّد والطمع الرخيص، فامتلَكنا. وها نحن نراه، في أواخر أيام الامبرطورية العثمانية، وما بعد سقوطها، يعمل في جسدنا العربي تمزيقاً وتقطيعاً، فيجعل من المغرب العربي دويلات ظلّت تصارع الاستعمار سنوات طويلة، ويجعل من المشرق العربي (بلاد الشام) دويلات هزيلة وضعيفة، لا حول لها ولا طول. ولا يكتفي بذلك، بل يزرع في قلبها، كياناً غريباً يتعهّده ويرعاه لكي يكون حارساً لمصالحه، وعصاه الغليظة يهشّ بها على أيٍّ منّا، إذا ما حباه الله نفحه كرامة أو حاول أن يقف، في وجه المغتصبين والمعتدين، وقفة عزّ مشرّفة.

وأكثر من ذلك، يمنع الغرب عنّا أي طموح للوحدة أو أي تفكير بها، إذ ينصِّب علينا وكلاء له وممثِّلين عنه، يجعل منهم زعماء للأنظمة والكيانات التي اصطنعها، وإذا ما قيض لواحد منّا أن يطمح إلى وحدة أو قوّة يعمد إلى ضربه، ثم لا يفتأ يجد، من

بيننا، من يدعمه ويعزّزه ويقوّيه. هكذا فعلوا مع عبد الناصر يوم حقّق الوحدة الحلم بين مصر وسوريا، وما أن وصل عبد السلام عارف عام ١٩٥٨ إلى دمشق وأعلن انضمام العراق لهذه الوحدة حتى كانت الجيوش الأميركية تبرّ في لبنان، والجيوش البريطانية في الأردن، لمنع تحقيق هذه الوحدة.

لقد بلغ عدوان الغرب على العرب ذروته في القرن الحالي الذي يمكن تسميته، بحق، قرن الهزائم والإحباطات العربية، ولم يكن هذا العدوان بلا هدف أو غاية، بل كان مؤامرة محبوكة الجوانب تهدف إلى منع اجتماع العرب في وحدة، إن تمّت، لجعلت منهم دولة قادرة قوية ومرهوبة الجانب. وسيظلّ العرب محكومين بكل عوامل الضعف والهزيمة والتخلّف ما داموا متفرِّقين ومنقسمين وغير متّحدين. وسيسعى الغرب، دائماً، للحؤول دون قيام أية وحدة أو اتحاد بين أقطارهم، لأن في اتحادهم قوّة، ولأنه يرى في قوّتهم خطراً على مصالحه وأطماعه الاستعمارية.

ونكون مخطئين إذا ما اعتبرنا أن المؤامرة بدأت، في العصر الحديث، منذ مطلع هذا القرن، وضد المشرق العربي وحده. بل إنها بدأت خلال القرن المنصرم (التاسع عشر)، ومنذ أن غزت الدول الاستعمارية الغربية (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وانكلترا) المغرب العربي، حيث احتلّت فرنسا الجزائر (عام ١٨٣٠) وموريتانيا (عام ١٨٥٨) وتونس (عام ١٨٨١) ومراكش (عام ١٩١١)، واحتلّت إيطاليا ليبيا (عام ١٩١٢)، واحتلّت إسبانيا بلاد الريف في شمال مراكش (عام ١٩١١)، واحتلّت انكلترا الخليج العربي (عام ١٨٢٠)، ومصر والسودان (عام ١٨٢٢) واليمن (عام ١٨٣٩).

وإذا كنّا قد خصّصنا هذه الدراسة «لمؤامرة الغرب على العرب» في المشرق العربي وبدءاً من مطلع هذا القرن (العشرين)، فذلك لأن الغرب بدأ يخطّط، منذ هذا التاريخ، لاستعمار المشرق العربي، بشكل واضح وصريح، ولأهداف واضحة وصريحة، حدّدها، بدقّة متناهية كما سنرى، مؤتمر «كامبل بنرمان» الذي عقد في لندن عام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ واشترك فيه ممثّلون عن مختلف الدول الغربية الاستعمارية (انكلترا وفرنسا وإسبانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال)، واتخذوا، في نهايته، قرارات، لا لبس فيها ولا إبهام، بضرورة استعمار الوطن العربي كلّه. وقد أتى مؤتمر «كامبل بنرمان» هذا، بعد المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا عام ١٨٩٧، مما يؤكّد، بلا أدنى شك، الترابط الوثيق بين المؤتمرين، ثم بين المؤامرتين: الصهيونية العنصرية والغربية الاستعمارية.

واستمرّت المؤامرة بعد ذلك، وهي تنتقل من مرحلة إلى أخرى، بغية

الإمساك، جيِّداً، بمصير الوطن العربي ومقدّراته. فكان مؤتمر «سايكس - بيكو» عام ١٩١٦ الذي أسقط «المملكة العربية السورية» التي حلم بها الملك فيصل وعرب سوريا معه، بناء على وعود كاذبة ومضلّلة من حلفائهم الانكليز والفرنسيين. وكان «وعد بلفور» عام ١٩١٧ الذي «أعطى ما لا يملك لمن لا يستحقّ»، وكانت فلسطين ضحيّته الأولى، ولن تكون الأخيرة. وكانت «ميسلون» في تموز عام ١٩٢٠ التنفيذ العملي والتطبيق الدامي لمؤامرة «سايكس - بيكو». وكانت مؤامرة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ حيث ترسّخت المؤامرة وحقّقت أهمّ أهدافها وهو «إقامة حاجز بشري قوي وغريب ومعادٍ للسكّان»، على البحر المتوسّط، وفي المفصل القائم بين مشرق الوطن العربي ومغربه، فكانت «اسرائيل» ذلك الحاجز البشري الذي عناه تقرير مؤتمر «كامبل بنرمان».

وها نحن نشهد، بعد نصف قرن من قيام اسرائيل، فصلاً جديداً من فصول المؤامرة المستمرّة، وهذا الفصل هو «حرب الخليج». وسواء كنّا قد تسبّبنا، نحن العرب، والعراق بالذات، في كتابة هذا الفصل، أو أن الغرب المستعمر قد فرضه علينا، فقد شاركنا نحن في تنفيذه، ونتحمّل قسطاً كبيراً من مسؤولية الهزيمة التي نزلت، من جرّائه، بنا، حتى أضحى من الممكن وصف هذه المؤامرة بأنها، أيضاً، وبحق، «مؤامرة العرب على العرب». فقد أثبتت حرب الخليج، وما جسّدته من عدوان صارخ على شعب العراق وجيشه، ومن تدمير لبنيته الاقتصادية والعمرانية والعسكرية، أنها لم تكن تهدف إطلاقاً، لتحرير الكويت، كما ادّعت أميركا وحلفاؤها، وإنّما كان هدفها:

١ - السيطرة على الثروة النفطية العربية سيطرة تامّة، والتحكّم بمقدّرات الأمّة العربية ومصيرها ومواردها.

٢ - تثبيت النظام العالمي الجديد، بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، على حساب المصالح العربية، وعلى حساب المصالح الأوروبية واليابانية والسوفياتية (الروسية فيما بعد).

٣ - جعل المنطقة العربية بحيرة أميركية هادئة على أن يفرض فيها النظام الإقليمي الملائم للمصالح الأميركية.

٤ - تدمير القوّة العسكرية العراقية بكاملها، وأية قوّة عسكرية عربية يمكنها أن تهدّد اسرائيل في المستقبل، وتسليم زعامة المنطقة إلى هذه الدولة باعتبارها الجسم الأوروبي «القوي والغريب والمعادي للسكّان» الذي ارتأى مؤتمر «كامبل بنرمان» إنشاءه في قلب الوطن العربي.

٥ ـ تكريس التجزئة الاستعمارية للوطن العربي، ومنع أية وحدة يمكن أن تقوم بين كياناته.

لذا، يتوهَّم العرب كثيراً إن ظنُّوا أن أي حلٍّ للقضية الفلسطينية سيكون لصالحهم، بعد أن جرَّدتهم أميركا من كل أسلحتهم، وجعلتهم قطيعاً يلهث وراءها.

وإذا كان القرن العشرون، بحقّ، قرن «الهزائم والإحباطات العربية» كما سبق وأشرنا، فهو قد كان، بحقّ كذلك، قرن المقاومة الحقيقية للاستعمار في كل الأرض العربية، مغربها ومشرقها. فقد قامت، في المغرب العربي، كما في المشرق العربي، ضد هذا الاستعمار، ثورات عديدة نكتفي بذكر أهمّها، دون ذكرها جميعاً، وهي:

١ ـ في المغرب العربي:

- الثورة الجزائرية الأولى، وبطلها الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٣٢ ـ ١٨٤٧).
- الثورة المصرية الأولى، وبطلها أحمد عرابي (١٨٨١ ـ ١٨٨٣).
- الثورة الليبية الأولى، وبطلها عمر المختار (١٩١١ ـ ١٩٣١).
- ثورة الريف المغربي، وبطلها الأمير عبد الكريم الخطّابي (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦).
- الثورة الجزائرية الكبرى، بقيادة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢).
- الثورة المصرية الكبرى، وبطلها جمال عبد الناصر (١٩٥٤).

٢ ـ وفي المشرق العربي:

- ثورة الشريف حسين (١٩١٦).
- وقعة ميسلون، وبطلها القائد يوسف العظمة (١٩٢٠).
- الثورة السورية الكبرى، وبطلها سلطان باشا الأطرش (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦).
- الثورة الفلسطينية الأولى، وبطلها الشيخ عزالدين القسّام (١٩٣٢ ـ ١٩٣٩).
- الثورة العراقية الأولى، وبطلها رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١).
- الثورة الفلسطينية الكبرى، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٥ ـ ...).

- ثورة ظَفار، بقيادة «جبهة تحرير ظَفار» ثم «جبهة تحرير الخليج العربي المحتلّ»، (١٩٦٥).

- المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الصهيوني، بقيادة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (١٩٨٢ ـ ...).

- الانتفاضة الفلسطينية في قطاع غزّة والضفّة الغربية (بما فيها القدس العربية)، بقيادة «القيادة الوطنية الموحّدة» (١٩٨٧ ـ ...).

وقد حاولنا، في أبحاثنا التي قدّمناها في هذا الكتاب، ان نلمّ بمعظم ثورات المشرق العربي وحركاته التحرّرية التي قامت بعد بدء تنفيذ مؤامرة مؤتمر «كامبل بنرمان» ضد هذا المشرق، والتي سبق وأشرنا إليها.

بعد كل ما تقدّم، يطرح السؤال التالي: ما هو الحلّ؟

إن العالم يتّجه نحو التكتّلات الكبرى ويلفظ الدول الصغرى، وليس هناك أي شك في أن الاستعمار الذي أنشأ الكيانات العربية المختلفة، على طول الأرض العربية وعرضها، والذي جزّأ المشرق العربي وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، مثلما جزّأ المغرب العربي، كان يهدف إلى إضعاف القدرة العربية وتحطيم إرادة التحرّر في هذه الأمّة تمهيداً للسيطرة عليها والتحكّم بمصيرها ومقدّراتها، وفقاً للتخطيط الذي رسمته الدول الاستعمارية في مؤتمر «كامبل بنرمان» الذي سبق ذكره. وسيظلّ الاستعمار يسعى إلى منع أي تكتّل عربي أو أية وحدة عربية يمكن أن تقوم بين الكيانات التي أنشأها، ولن يكون لهذه الكيانات في النظام العالمي الجديد أي وجود مستقلّ، ولن تحظى بأي موقع مشرّف. ولا بدّ أن ذلك سوف يدفع الشعوب العربية والإسلامية، التي تعاني من ظلم الاستعمار واضطهاده، والتي شعرت بالإهانة حتى أعماقها في حرب الخليج، إلى تغذية تيّارين مناهضين للاستعمار وأعوانه، وهما:

١ ـ تيّار الأصولية الدينية، وهو تيّار متنام في العالمين العربي والإسلامي، وقد فرضه فشل العرب في استرجاع حقّهم السليب في فلسطين التي فقدوها منذ نصف قرن، بل وفقدوا أراضي عربية أخرى غيرها. فهو إذن، يأخذ على العامل القومي عجزه وفشله، ويرى أن الحل لن يكون إلاّ بوحدة إسلامية في مواجهة وحدة اليهود.

٢ ـ التيّار القومي العربي، وهو تيّار نما في البلاد العربية منذ عهد طويل، وتعزّز بالوحدة التي قامت بين سوريا ومصر في عهد القائد الراحل جمال عبد الناصر، إلاّ أنه مُني بهزيمة كبرى على يد الاستعمار وأعوانه من الانفصاليين عام ١٩٦١، ثم مُني بهزيمة عسكرية على يد اسرائيل عام ١٩٦٧، ثم مُني بهزيمة قاصمة بوفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وهو كان قد تسلّم زمام الريادة لهذا التيّار، فانهارت، بوفاته، أحلام الوحدويين وآمالهم.

ولسوف يجد العرب أنفسهم، بعد حرب الخليج، كالأيتام في مأدبة اللئام، حيث لن يُعطوا إلاّ الفتات، ولن يسمح لهم بتقرير مصيرهم إلاّ بقدر ما يخدم ذلك مصالح الدولْ المنتصرة في هذه الحرب، وأميركا في مقدّمتها.

وهكذا، لن يجد العرب أمامهم إلّا سبيلاً واحداً ينهجونه ويناضلون في سبيل تحقيقه، ألا وهو سبيل الوحدة، وهو أمر سوف يتيح لهم، إن تمّ، التعاون، على قدم المساواة تقريباً، مع أمم مشرقية لا بدّ وأنها تعاني من صلف أميركا وعجرفتها، كروسيا واليابان والصين، وأمم غربية مثل أوروبا الموحّدة بزعامة ألمانيا.

نحن لا نطمح، حتّى في خيالنا الجَموح، إلى وحدة فوريّة كبرى تجمع بين الكيانات العربية المتباعدة جغرافيا والمتناقضة نهجاً ونمط حكم، ولكننا لا نستطيع أن نقتنع بعجزنا عن السعي لتحقيق الوحدة بين كيانات متقاربة جغرافياً ويمكن أن تتكامل اقتصادياً. فلماذا لا تقوم وحدة بين الأقطار الشاميّة؟ وأخرى بين كيانات شبه الجزيرة العربية؟ وثالثة في وادي النيل؟ ورابعة في المغرب العربي الكبير؟ بحيث تشكّل هذه الوحدات جميعها ولايات متّحدة عربية على غرار الولايات المتحدة الأميركية التي لا تتوافر فيها شروط الوحدة كما تتوافر في هذه الكيانات العربية؟

إن ولايات متحدة عربية ممتدّة من المحيط إلى الخليج، تبلغ مساحتها نحو ١٤ مليون كلم٢، ويزيد عدد سكّانها على ٢٠٠ مليون نسمة، ولديها من الثروات المادية والكفاءات البشرية ما يؤهّلها لأن تكون في مصاف الدول الكبرى، هي الحلم الذي يحلم به كل عربي، وهو الهدف السامي النبيل الذي سيظلّ يناضل، لأجل تحقيقه، كل مناضل قومي.

إن عصراً جديداً قد أطلّ علينا، نحن العرب، بعد حرب الخليج، هو عصر التسلّط والاحتلال الأميركي، إضافة إلى الاحتلال الاسرائيلي. فعلينا، إذن، ولأجيال عديدة، أن نعدّ العدّة لمقاومة هذين الاحتلالين الشرسين، فهل نحن قادرون على ذلك بلا وحدة حقيقية تجمع بين أقطارنا وتوحدّ طاقاتنا وقدراتنا؟ لا شكّ في أن ذلك أمر مستحيل. فالوحدة، إذن، مطلبنا ومبتغانا، بل هي مصيرنا وقدرنا.

بيروت في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢

العميد الركن د. ياسين سويد

الباب الأول

محطَّات في مراحل المؤامرة

الفصل الأول

مؤتمر كامبل بنرمان (*)
أو
مؤامـرة العصر
(١٩٠٥ - ١٩٠٧)

كان الاستعمار الغربي قلقاً على مصيره في الوطن العربي، بمشرقه ومغربه، وذلك في مطلع هذا القرن وبعد أن تأكّد له أن مصير الرجل المريض قد تقرَّر، فالامبرطورية العثمانية إلى زوال، والدول الاستعمارية الكبرى متّفقة على تقاسمها، ولكن الذي يشغل الاستعمار الغربي ويقلقه هو مسار النهضة العربية الذي كان في تألُّق وصعود، في الوقت الذي تغيب فيه شمس الامبراطورية المسلمة عن أرض الوطن العربي، فالدعوة إلى الوحدة العربية اخذة في الانتشار، والمفكّرون القوميون العرب ينشطون جاهدين للتخلّص من الحكم العثماني ويدعون لوحدة عربية شاملة تضمّ مشرق الوطن العربي ومغربه، وهو ما يسيء، ولا شكّ، إلى مطامع الاستعمار ويهدِّد أحلامه وطموحاته.

رأى رئيس الوزراء البريطاني، السير هنري كامبل بنرمان، ذلك ببصيرته، فخاف على مصير الاستعمار في بلاد تمتدّ على سواحل عدد من البحار والمحيطات وتتحكّم بالقارّتين الاسيوية والإفريقية، هي بلاد العرب، فهي تمتدّ من ساحل المحيط الأطلسي غربا حتى ساحل البحر المتوسّط شمالاً فساحل الخليج العربي والمحيط الهندي شرقا، حتى القسم الجنوبي من القارّة الإفريقية جنوباً، أي بمساحة تتجاوز الـ ١٤ مليون كلم٢، بالإضافة إلى أنها منطقة تزخر بالثروات الطبيعية، كما أنها

(*) السير هنري كامبل بنرمان Sir Henry Campell Bannerman وُلد في غلاسغو Glasgow في ٧ أيلول ١٨٣٦، وانتسب إلى حزب الأحرار في بريطانيا حيث أصبح زعيماً له. وتسلّم رئاسة الحككومة البريطانية من ٥ كانون الأول ١٩٠٥ حتى ٥ نيسان ١٩٠٨، وتوفي في لندن في ٢٢ نيسان من العام نفسه، وقد عاصر اللورد بلفور صاحب الوعد لليهود والذي اشتهر باسم (وعد بلفور). .(Encyclopeadia Britannica. vol. 2, p. 777)

تتحكّم بمنافذ البحر الأحمر من باب المندب حتى قناة السويس، وهو ما يجعل هذه البلاد ـ الأمّة، إذا ما اتّحدت، مفتاح الاتصال البحري والبري بين القارّتين المذكورتين من جهة، وبينهما وبين القارّة الأوروبية من جهة أخرى، ويجعل تأثيرها في السياسة الأوروبية الاستعمارية هامًّا وخطيراً.

وكان أوّل عمل قام به كامبل بنرمان هو الدعوة إلى مؤتمر دولي يضمّ مفكّرين وباحثين وسياسيين من أهمّ الدول الاستعمارية في ذلك الحين وهي: بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال، أمثال: البروفسور جيمس (مؤلّف كتاب: زوال الامبرطورية الرومانية) ولويس مادلين (الأستاذ في جامعة السوربون بفرنسا ومؤلّف كتاب: نشوء امبرطورية نابوليون وزوالها)، والبروفسور ليستر (الأستاذ في إحدى جامعات لندن)، كما دعا إلى هذا المؤتمر جغرافيين وعلماء اجتماع واقتصاد وخبراء في شؤون النفط والزراعة أمثال: لنسنج وسميث ودثرتنج وزهاروف وغيرهم[1].

بدأ المؤتمر أعماله في لندن عام ١٩٠٥، وكانت كلّها سرّيّة، وقد افتتحه رئيس الوزراء البريطاني كامبل بنرمان بكلمة جاء فيها:

«... إن الامبرطوريات تتكوّن وتتّسع وتقوى ثم تستقرّ إلى حدٍّ ما، ثم تنحلّ رويداً، ثم تزول. والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات، وهو لا يتغيّر بالنسبة لكل نهضة ولكل أمّة...»، ثم بادر بنرمان المؤتمرين، في كلمته هذه، بالتساؤل التالي: «... هل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون سقوط الاستعمار الأوروبي وانهياره، أو تؤخّر مصيره؟ وقد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارّة قديمة استنفدت مواردها وشاخت معالمها، بينما لا يزال العالم الآخر في شرخ شبابه يتطلّع إلى المزيد من العلم والتنظيم والرفاهية؟» وختم كلمته تلك بالعبارة الحاسمة التالية:

«هذه هي مهمّتكم أيّها السادة. وعلى نجاحها يتوقّف رخاؤنا وسيطرتنا...»[2].

وهكذا، وبكلمات صريحة وحازمة، حدّد بنرمان طبيعة عمل المؤتمر ومهمّة المؤتمرين وهي: تحديد الوسائل التي تمنع انهيار الاستعمار الأوروبي في البلدان التي لا تزال ترزح تحت نيره وتطمح للخلاص منه، وإيجاد السبل التي تكفل إعاقة تطوّر هذه البلدان وتقدّمها بغية إبقائها رازحة تحت ذلك النير أطول فترة ممكنة.

---

(١) انظر: الهيئة العامة للاستعلامات في وزارة الإرشاد القومي بالقاهرة، ملف وثائق فلسطين، ج ١: ١٥٣.
و: كنعان، أنطون، فلسطين والقانون، ص ٤ ـ ٥.

(٢) أيوب، سمير، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ص ٢٥٠.

وقد ناقش المؤتمرون هذه المهمّة خلال سنتين كاملتين، وانتهوا، عام ١٩٠٧، إلى وضع تقرير مفصّل رفع إلى وزارة الخارجية البريطانية ومنها إلى وزارة المستعمرات، إلاّ أن هذا التقرير اختفى بعد ذلك من المحفوظات البريطانية ولم يظهر له أثر حتى عام ١٩١٤ حيث اكتشفه، صدفة، أحد الصحفيين البريطانيين الذي قتل بعد ذلك في أثناء الحرب العالمية الأولى، بفرنسا، وعاد التقرير ليختفي من جديد[٣].

وقد تمكّنا من تحديد مضمون هذا التقرير من مجمل ما وصلَنا عنه[٤]، وفيما يلي موجز له:

اشتمل التقرير على مقدّمة وعدّة فصول، وتضمَّنت المقدّمة معلومات عن الأحداث التاريخية الهامّة مع مقارنة بينها واستخلاص للنتائج بما يخدم أهداف الاستعمار. ثم أبرزت المقدّمة ما للقارَّات الخمس في العالم من أهميّة بالنسبة إلى مصالح الدول الاستعمارية، فأبرزت، مثلاً، مصالح بريطانيا في إفريقيا والهند والشرق الأقصى، ثم مصالح فرنسا في إفريقيا والهند الصينية ومدغشقر وجزر المحيط الهادىء، ومصالح إيطاليا في ليبيا وتونس، ومصالح إسبانيا في المغرب والجزائر وجزر الأطلسي. واستمرَّت على هذا المنوال بحيث وزّعت مختلف مناطق العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول المشتركة في المؤتمر.

وانتقل التقرير، بعد ذلك، إلى دراسة البحر المتوسّط، باعتباره الشريان الرئيسي للحركة الاستعمارية عبر مختلف حقب التاريخ، مما جعله ذا أهميّة بالغة بالنسبة إلى استمرار هذه الحركة وديمومتها، فهو الذي يربط الغرب المستعمِر (بكسر الميم) بالشرق المستعمَر (بفتح الميم)، وهو الذي يتضمَّن نقاط التلاقي لمختلف الطرق البحرية للتجارة الدولية، لذلك فهو يتصل اتصالاً وثيقاً بمصالح هذه الدول (المشتركة في المؤتمر) وبالتالي، بمصالح الاستعمار نفسه. فتاريخ البحر المتوسّط مرتبط إذن، في نظرهم، بتاريخ المصالح الاستعمارية، ومن يتحكَّم بهذا الممرّ المائي يستطيع التحكّم بمصير العالم بأسره.

ثم درس التقرير أحوال المستعمرات والأخطار التي يمكن أن تهدّد استعمار دولهم لها، وخلص إلى النتائج التالية:

---

(٣) كنعان، أنطون، المصدر السابق، ص ٥.

(٤) انظر: كنعان، م.ن. ص ٥ ـ ٨. وأورد سمير أيوب معلومات مماثلة عن هذا التقرير في كتابه، المصدر السابق، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤، وكذلك د. أحمد سوسة في كتابه «مفصل العرب واليهود في التاريخ»، ص ٦٦٥ ـ ٦٦٧.

ـ لا خطر يتهدَّد الدول الاستعمارية في المستعمرات التي يقطنها أوروبيون إذ أنه يمكن حلّ مشاكلهم بتشريعات خاصّة.
ـ لا يوجد احتمال كبير بأن تطالب الهند وبلاد جنوب شرقي آسيا باستقلالها، إذ أنها غارقة في مشاكلها الدينية والعنصرية واللغوية والطائفية مما يعيق وعيها القومي ومطالبتها بالاستقلال.
ـ لا خطر محتملاً في المستعمرات الواقعة في إفريقيا وفي المحيطين الأطلسي والهادىء، وذلك بسبب عزلة هذه المستعمرات، ولأسباب أخرى أسهب التقرير في سردها.

كما خلص التقرير إلى نتيجة هامّة هي أنه يجب أن تظلّ هذه المستعمرات جميعها في قبضة الدول المستعمِرة (دولهم)، وأن ترتبط بتلك الدول اقتصادياً وثقافياً، على الأقل، إذا تعسّر ارتباطها بها سياسياً وعسكرياً على المدى البعيد.

ثم استعرض التقرير أسباب زوال الامبرطوريات الاستعمارية السابقة في التاريخ، وقارن بين تلك الامبرطوريات وبين ما يحتمل حدوثه للدول المشاركة في المؤتمر، فرأى أن الأخطار التي كانت سبباً في زوال تلك الامبرطوريات يمكن أن تكون، كذلك، سبباً في زوال استعمار تلك الدول.

كما رأى «أن الخطر ضد الاستعمار في آسيا وإفريقيا ضئيل، ولكن الخطر الضخم يكمن في البحر المتوسِّط، وهذا البحر هو همزة الوصل بين الغرب والشرق، وحوضه مهد الأديان والحضارات، ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية، بوجه خاص، شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللسان، وكل مقوّمات التجمّع والترابط. هذا فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية»[٥].

وأسهب التقرير في تحليل أوضاع الوطن العربي فرأى أن كل أسباب القوّة والتحرّر والنهوض متوافرة له نتيجة «لنزعاته التحرّرية وثرواته الطبيعية وموارده البشرية المتزايدة»[٦]. وقدَّر التقرير عدد سكّان الوطن العربي في ذلك الحين بـ ٣٥ مليون نسمة، وأن هذا العدد سوف يصل، بعد قرن من الزمن، إلى مائة مليون نسمة (وقد أخطأ التقرير في تقديره هذا إذ وصل عدد سكّان الوطن العربي بعد أقل من قرن إلى نحو مائتي مليون نسمة).

بعد كل ما تقدَّم، طرح التقرير التساؤلات التالية:

---

(٥) سوسة، المصدر السابق، ص ٦٦٦. وقد ذكر سوسة أن هذا القسم من التقرير وجده في كتاب «وثائق التدخّل الأجنبي في الوطن العربي»، جمع موسى الكاظم التونسي، دمشق ١٩٧٢، ج ١: ٤٧ ـ ٤٨.
(٦) أيوب، المصدر السابق، ص ٢٥٣، وانظر: سوسة، المصدر السابق، ص ٦٦٦.

١ ـ «كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحّدت، فعلاً، آمال شعبها وأهدافه، وإذا اتّجهت هذه القوّة في اتّجاه واحد؟».

٢ ـ «ماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية إلى هذه المنطقة؟».

٣ ـ «ماذا لو انتشر التعليم وعُمِّمت الثقافة في أوساط هذا الشعب؟».

٤ ـ «ماذا سيكون إذا تحرّرت هذه المنطقة واستُغلّت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها؟».

وأجاب التقرير، نفسه، على هذه التساؤلات، بكلام جازم:

«عند ذاك، ستحلّ الضربة القاضية حتماً بالامبراطوريات الاستعمارية، وعندها ستتبخّر أحلام الاستعمار بالخلود، فتتقطّع أوصاله، ثم يضمحلّ وينهار كما انهارت امبرطوريات الرومان والإغريق»[٧].

وقد عالج التقرير، في نهايته، هذه الأخطار، وقرّر، بصددها، ما يلي:

«١ ـ على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخّرها، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكّك وتأخّر وجهل.

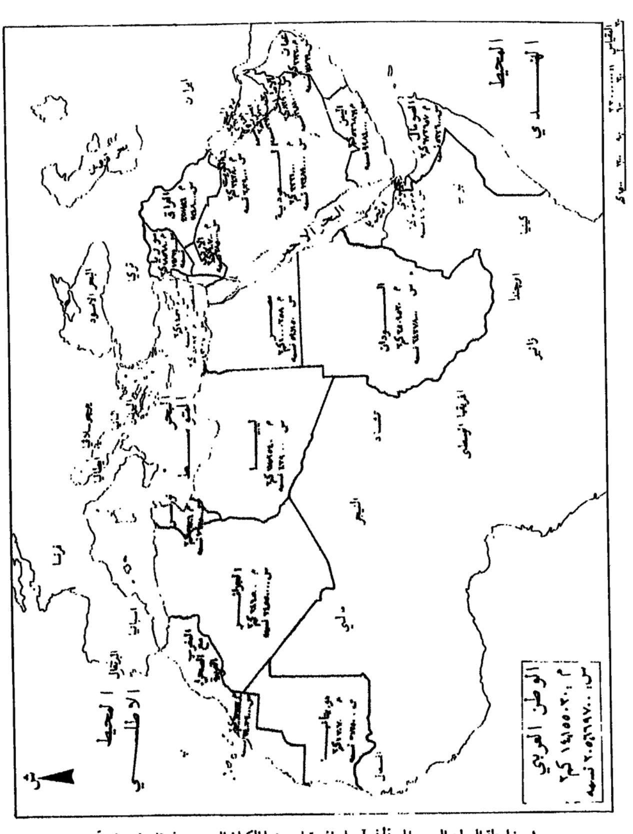
«٢ ـ ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي. وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري، قوي وغريب، يحتلّ الجسر البرّي الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسّط، بحيث يشكّل، في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوّة صديقة للاستعمار، وعدوّة لسكان المنطقة»[٨].

---

(٧) سوسة، م.ن. ص.ن. وانظر: أيوب، م.ن. ص.ن. «يذكر سوسة أن هذه التساؤلات هي من ضمن ما عثر عليه من التقرير في كتاب «وثائق التدخّل الأجنبي في الوطن العربي» الآنف الذكر (ج ١: ٤٧ ـ ٤٨).

(٨) سوسة، م.ن. ص ٦٦٧. ويذكر سوسة أن هذا النص وارد في التقرير نفسه، وقد أخذه عن كتاب «وثائق التدخّل الأجنبي في الوطن العربي» الذي سبق ذكره (ج ١: ٤٧ ـ ٤٨). وقد ورد هذا النص في كتاب «ملف وثائق فلسطين» الصادر عن الهيئة العامّة للاستعلامات في وزارة الإرشاد القومي بالقاهرة (ج ١: ١٥٣)، على الشكل التالي: «إن إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البرّي الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسّط بحيث يشكّل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوّة عدوّة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة». وورد عند «أيوب» على الشكل التالي: «العمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي»، و«إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البرّي الذي يربط آسيا بإفريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسّط، بحيث يشكّل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوّة صديقة للاستعمار وعدوّة لسكان المنطقة» (أيوب، المصدر السابق، ص ٢٥٤).

وقد وضعت اللجنة هذا التقرير واودعته وزارة الخارجية البريطانية ـ كما سبق وأشرنا ـ بعد أن أوصت بزرع «اسرائيل» في قلب الوطن العربي «كحاجز بشري، قوي وغريب» . . . وكقوّة «صديقة للاستعمار وعدوّة لسكّان المنطقة»، تفصل بين جناحي الوطن العربي المتمثّلين بمشرقه ومغربه، كما أوصت باستمرار «تجزئة هذه المنطقة . . . وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكّك وتأخّر وجهل». ثم عهدت إلى بريطانيا بتنفيذه، فنفّذته بحذافيره، حيث حقّقت، بالاشتراك مع فرنسا، اتفاقية «سايكس ـ بيكو» التي أدّت إلى تجزئة المشرق العربي، وأطلقت وعد بلفور، وأقامت الوطن القومي لليهود في فلسطين على حساب أهلها من العرب بعد أن شرّدتهم من ديارهم، فكان هذا المؤتمر الاستعماري هو المحطّة الأولى والأساسية في مراحل أغرب مؤامرة وأطول مؤامرة في التاريخ، وهي «مؤامرة الغرب على العرب».



١ ـ خارطة الوطن العربي المجزأ في آسيا وإفريقيا وبينهما الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وفقاً لمقرّرات كامبل بنرمان عام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧

الفصل الثاني

اتفاقية سايكس ـ بيكو (*)
١٦ أيّار ١٩١٦

تحدَّثنا، في الفصل السابق، عن المحطّة الأولى والأساسية في مراحل المؤامرة التي أعدّها الاستعمار الغربي ضد الوطن العربي في مؤتمر «كامبل بنرمان» الذي عقد بلندن عام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧، وكانت المحطّة الثانية في مراحل هذه المؤامرة هي: اتفاقية سايكس ـ بيكو التي عقدت بين كل من فرنسا وبريطانيا في ١٦ أيّار ١٩١٦ فقد كانت هذه الاتفاقية تمهيداً لإعلان وعد بلفور عام ١٩١٧، كما كانت مقدّمة لتنفيذه وإقامة دولة يهودية في فلسطين.

إن التزامن والترابط بين هذه الاتفاقية وبين وعد بلفور يؤكّدان، بما لا يقبل الشكّ، إصرار الدول الاستعمارية على تنفيذ المؤامرة التي خطّطت هذه الدول لها في مؤتمر «كامبل بنرمان»، فكانت هذه الاتفاقية، وكذلك وعد بلفور، المرحلة الإعدادية الضرورية لتنفيذها.

كانت الحرب العالمية الأولى توشك أن تنتهي، وقد بدأ الحلفاء يستبقون انتصارهم على الدولة العثمانية بتقاسمهم لتركة «الرجل المريض» فيما بينهم رغم ما أعلنه هؤلاء الحلفاء من أن أهمّ أهداف حربهم هي السعي لتحرير الشعوب المضطهدة والمستعبَدة، وكانت الشعوب العربية الخاضعة لحكم السلطنة العثمانية توّاقة للتحرّر والاستقلال، ممّا دفع واحداً من أكبر زعمائها، هو الشريف حسين، شريف

(*) ـ السير مارك سايكس Sir Mark Sykes وُلِد في لندن في ٦ آذار عام ١٨٧٩ وتوفي بباريس في ١٦ شباط عام ١٩١٩. سياسي مثّل بريطانيا في مفاوضات «سايكس ـ بيكو» (١٩١٥ ـ ١٩١٦) المتعلّقة بتقسيم البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى.

Encyclopaedia Britannica. vol. 11 p. ١٠٤

فرانسوا جورج بيكو François Georges - Picot كان قنصلاً عامّاً لفرنسا ببيروت عام ١٩١٤. وقد كلّف، اعتبارا من عام ١٩١٥، المشاركة، مع مارك سايكس، في وضع الاتفاقية المسمّاة باسميهما «اتفاقية سايكس ـ بيكو». (الكيّالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، جـ٣: ١٢٠).

مكّة، للتفكير بالثورة على الحكم العثماني مستعيناً، لذلك، بالحلفاء، ومعتمداً على مناصرتهم وتأييدهم. وجرت بين الشريف حسين وبين بعض المسؤولين البريطانيين كممثّلين للدول الحليفة المعادية للسلطنة، وخاصة بريطانيا وفرنسا، مباحثات ومراسلات عدّة اشتهرت بمراسلات «مكماهون ـ حسين» وانتهت بأن أيّد الحلفاء إعلان «الثورة العربية الكبرى» على الحكم العثماني، وهي في كل حال لصالحهم ولمصلحتهم، على أن يعترفوا بدورهم، باستقلال العرب ويؤيّدوا ذلك الاستقلال، «في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكّة»[1] مع التحفّظ تجاه «ولايتي مرسين واسكندرونة، وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب»[2]، لأنه «لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة»[3]. بالإضافة إلى نظرة خاصة تجاه ولايتي بغداد والبصرة، إذ أن العرب يقرّون ولا شكّ «أن مركز ومصالح بريطانياالعظمى الموطّدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكّانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة»[4]. وبالإضافة إلى أن بريطانيا حريصة على أن لا تمسّ مصالح حليفتها فرنسا في هذه الأقاليم، (الرسالة الثانية من السير أرثر هنري مكماهون نائب ملك بريطانية بمصر إلى الشريف حسين شريف مكّة، بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥). وفي فجر يوم السبت، العاشر من حزيران عام ١٩١٦، أطلق الشريف حسين، في مكّة، الرصاصة الأولى، مؤذناً ببدء «الثورة العربية الكبرى»، ومذيعاً، في الوقت نفسه منشوراً مطوّلاً إلى المسلمين يشرح فيه أسباب الثورة ومبرّراتها، (انظر نصّ المنشور في ملحق الوثائق). إلّا أن شريف مكّة ومعلن ثورتها إلى جانب الحلفاء، لم يكن يعرف ما يدور في الخفاء، بين هؤلاء الحلفاء، ضد ثورته وأمّته، إذ بينها كانت المراسلات متتابعة بينه وبين السير مكماهون (من حزيران عام ١٩١٥ حتى أيّار عام ١٩١٦) كانت المفاوضات تجري رسمياً بين الدول الثلاث: بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، بقصد نكث الوعود المقطوعة للشريف حسين، ومن خلاله للعرب جميعاً، وبقصد تقسيم أملاك الدولة العثمانية، بعد انتهاء الحرب، على الدول المنتصرة. فقد بدأت هذه المفاوضات في بطرسبورغ، عاصمة روسيا، في شهر آب عام ١٩١٤، أي بعد شهر ونصف فقط من إعلان

(١) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ٥٥٦
(٢) م. ن. ص. ن.
(٣) م. ن. ص. ن.
(٤) م. ن. ص ٥٥٧. وانظر: سعيد، أمين، أسرار الثورة العربية الكبرى، ص ٧٢ ـ ٧٣.

الحرب (حسب الوثائق التي نشرتها الثورة البلشفية بروسيا في أواخر عام ١٩١٧)[٥]. ودارت المفاوضات بين هذه الدول الثلاث حول الغنائم التي ستؤول إلى كل دولة بعد انتهاء الحرب، وكان تضارب المصالح بين هذه الدول يجعل كلاً منها تحاول أن تنال حصّة الأسد، إذ تحاول روسيا أن تصل إلى الشرق عن طريق المضايق والآستانة، وتحاول فرنسا أن تبسط هيمنتها على جزء من بلاد الشام (ولايات دمشق وحمص وحماه وحلب وبيروت) تضعه تحت حمايتها، بينما تحاول انكلترا أن تبسط هيمنتها على الجزء المتبقّي من هذه البلاد (العراق وفلسطين والحجاز) بالإضافة إلى مصر[٦]. وهكذا فقد توصلت هذه الدول إلى اتفاق فيما بينها على تجزئة للدولة العثمانية ترضي كلاً منها وتتفق مع مصالحها دون النظر إلى مصالح الشعوب المحرَّرة من النير العثماني. ففي شهر آذار عام ١٩١٥ عقدت كل من فرنسا وبريطانيا اتفاقية سريّة مع روسيا تعهّدتا، بموجبها، بالتنازل عن الاستانة والمضايق لضمِّها إلى أملاك القيصر في حال انتصار الحلفاء في الحرب، أمّا حصّة الدولتين الأخريين، بريطانيا وفرنسا، من إرث «الرجل المريض» فسوف تتضمّنها، فيما بعد، الاتفاقية المسمّاة «اتفاقية سايكس ـ بيكو»، والتي تمّ تنفيذها عملياً في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا (San Remo) المنعقد بين أعضاء مجلس الحلفاء الأعلى ومنهم الدولتان المعنيتان (فرنسا وبريطانيا) من ١٩ لغاية ٢٦ شباط ١٩٢٠ حيث تمّ توزيع المشرق العربي على الدولتين المنتدبتين، فأعطيت فرنسا سوريا ولبنان، وأعطيت بريطانيا العراق وفلسطين وشرق الأردن. (انظر النص الكامل لاتفاقية سايكس ـ بيكو، في ملحق الوثائق).

كان التفاوض بشأن هذه الاتفاقية والاتفاق على خطوطها الرئيسية قد جرى أساساً بين ممثّلي كل من فرنسا وبريطانيا: بول كامبون Paul Cambon سفير فرنسا في لندن ممثّلاً لتيوفيل ديلكاسيه T. Delcasse وزير الخارجية الفرنسية، والسير إدوار غراي E. Grey وزير الخارجية البريطانية. فقد كتب كامبون إلى السير إدوار غراي رسالة مؤرَّخة في ٢٣ اذار ١٩١٥يقول فيها إنه، بناء لتعليمات وزير الخارجية الفرنسية، ديلكاسيه، «وبما إن قضية استانبول والمضايق، وهي القضية التي تعنى بها روسيا، قد انتهت، فقد ان لفرنسا وبريطانيا العظمى أن تنصرفا الآن إلى بحث القضايا الأخرى المتعلّقة بآسيا الصغرى»[٧] وقد وافقه وزير الخارجية البريطانية على

---

(٥) زين، زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٧٤.

(٦) اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٤: ١٩٢ ـ ١٩٣. وانظر: صايغ، أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، ص ١٢٠.

(٧) زين، المصدر السابق، ص ٧٠.

ذلك، ودارت المفاوضات سريّة بين الجانبين البريطاني والفرنسي بشأن تحديد حصّة كل منهما في بلاد المشرق العربي. وفي هذه الأثناء كانت المفاوضات بين بريطانيا بشخص السير مكماهون وبين الشريف حسين مستمرّة، فرأى السير غراي أن يحيط زميله الفرنسي علماً بهذه المفاوضات وبتعهّد بريطانيا تجاه شريف مكّة بدعمها لقيام دولة عربية حليفة تحفظ توازن القوى مع تركيا بعد انتهاء الحرب، وألمح إلى مطالب العرب بضمّ بلاد الشام كلها إلى هذه الدولة، ممّا أثار حفيظة فرنسا التي كانت تطمح إلى وضع منطقتي سوريا ولبنان تحت وصايتها، فأرسلت رسمياً تبلغ بريطانيا برفضها ذلك، بل برفضها قيام دولة عربية مستقلّة على الإطلاق، حتى أن «بوانكاريه»، رئيس جمهورية فرنسا ذلك الحين، أورد في مذكّراته، تعليقاً على ذلك أنه، لمّا أبلغ هذا الاقتراح قال «إن هذه الامبرطورية العربية الكبيرة لا توحي إليّ بالاطمئنان، وبي خشية من تأثيرها السيّء في مستعمراتنا الإفريقية، وأودّ أن لا أراها تخرج إلى حيِّز الوجود، وقد بيّنت مخاوفي هذه في مجلس الوزراء»[8]. وكانت فرنسا، في كل حال، متأكّدة من رغبة بريطانيا في التخلّص من المأزق الذي أوقعها به الوعد الذي قطعته على نفسها للشريف حسين، فاقترحت عليها حلاً يقضي بأن «توضع ولايات حلب وحماة وحمص ودمشق، ما عدا بيروت، ضمن حدود الدولة العربية شرط اشتراكها ـ أي فرنسا ـ فعلياً في مسؤوليات إدارتها»[9]، وكان ذلك في ٢١ كانون الأول ١٩١٥. إلاّ أن اتفاقاً ضمنياً كان قد تمَّ بين الجانبين على الإطاحة بالشريف حسين فور الانتهاء من الحرب، إذ إنه بهذه الوسيلة فقط، تتحلّل بريطانيا من التزاماتها تجاهه، وتضمن مصالح الدولتين الأوروبيتين في المشرق العربي. وانتهت المفاوضات بين الجانبين الفرنسي والبريطاني، في أوائل كانون الثاني ١٩١٦، بالاتفاق على ما يلي:

«١ ـ تمنح فرنسا السيادة التامّة على منطقتي الاسكندرون وكيليكية الممتدّة وراءها حتى حدود الموصل.

«٢ ـ يوضع العراق من الخليج حتى شمالي الموصل تحت إشراف بريطانيا.

«٣ ـ يوضع لبنان بما فيه بيروت وطرابلس بإشراف فرنسا.

«٤ ـ «توضع سوريا تحت سيادة الشريف حسين مع الاعتراف لفرنسا ببعض المسؤوليات الإدارية فيها.

«٥ ـ توضع فلسطين تحت إشراف بريطانيا»[10].

---

(٨) اسماعيل، المصدر السابق، ج ٤: ١٩٩.

(٩) م. ن. ص. ن.

(١٠) م. ن. ص ٢٠٠.

إلّا أن أنباء هذه المفاوضات السرّية بين الدولتين الحليفتين سرعان ما ترامت إلى مسامع الدولة الحليفة الثالثة، روسيا، فهبّت هذه الأخيرة تطالب بحصّتها في أرضروم وترابيزوند وكردستان والموصل، فأرسلت بريطانيا وفرنسا، في أوائل آذار عام ١٩١٦، كلًّا من مندوبيها في الوفود المفاوضة مارك سايكس (بريطاني) وجورج بيكو (فرنسي) إلى بطرسبورغ عاصمة روسيا للاتصال بحكومة القيصر وإطلاعها على الاتفاق، وإقناعها بضرورة حصر مطالبها بالبلدان المتاخمة لحدود بلادها، على أن يترك الجزء العربي من الامبراطورية العثمانية للنفوذ البريطاني والفرنسي[١١]. ووافق سرج سازانوف S. Sazanov وزير خارجية روسيا على اقتراح المندوبين البريطاني والفرنسي، إلّا أنه اشترط قبول بريطانيا وفرنسا بالمطالب الروسية التي تتلخّص بما يلي:

«١ ـ ضمّ مناطق أرضروم وتبليس حتى غربي ترابيزوند إلى الممتلكات الروسية.
«٢ ـ ضمّ منطقة كردستان الواقعة جنوبي فان والتي تضمّ مجرى دجلة وجزيرة ابن عمرو والجبال المتاخمة لها إلى روسيا»[١٢].

ووافقت بريطانيا وفرنسا على هذه المطالب، ممّا حدا بروسيا لأن تقبل بالاتفاق الذي جرى بين باريس ولندن بصدد المشرق العربي. وتمّ على أثر ذلك تبادل المذكّرات بين السفير الفرنسي بلندن (كامبون) ووزير الخارجية البريطانية السير إدوار غراي، وكانت بنود الاتفاقية موضوعاً لمذكّرة بعث بها غراي إلى كامبون بتاريخ ١٦ أيّار مرفقة بالخرائط اللازمة. وقد صاغ نصّ الاتفاقية ووقّع عليها كل من جورج بيكو ممثّلاً لفرنسا ومارك سايكس ممثّلاً بريطانيا، ومن هنا أخذت هذه الاتفاقية تسميتها الشهيرة (اتفاقية سايكس ـ بيكو)[١٣].

يرى بعض المؤرّخين، ومنهم السير إدوار غراي نفسه، أن هذه الاتفاقية يجب أن تسمّى «الاتفاقية الفرنسية ـ البريطانية ـ الروسية السرّية حول مناطق النفوذ في آسيا الصغرى» نظراً لأن الاتفاق بشأنها قد جرى بين ممثّلي هذه الدول الثلاث: بول كامبون السفير الفرنسي بلندن، وإدوار غراي وزير خارجية بريطانيا، وسرج سازانوف وزير خارجية روسيا. ويرى المؤرّخ البريطاني أرنولد تونبي أنه إذا كان «نص الاتفاقية النهائي وضعه كل من السير مارك سايكس وجورج بيكو نيابة عن الحكومتين البريطانية والفرنسية، فالحقيقة هي أن ما قام به الرجلان هو أنهما اتفقا على اللغة التي

---

(١١) م.ن. ص ٢٠٠ ـ ٢٠١، وانظر: زين، المصدر السابق، ص ٧٠.
(١٢) اسماعيل، م.ن. ص ٢٠١.
(١٣) اسماعيل، م.ن. ص.ن. وزين، المصدر السابق، ص ٧٠.

صيغت بها عبارة الاتفاقية. أمّا النقاط الأساسية في الاتفاقية فقد تمّ عليها الاتفاق في أثناء سلسلة من الاجتماعات التي عقدها الزعماء السياسيون من كلا الجانبين قبل أن يدفعا بها إلى هذين الرجلين لوضع الصيغة النهائية»[14]. وإننا إذ نقرّ المؤرّخ توينبي على رأيه هذا، نتردّد كثيراً أمام رأي السير إدوار غراي في إقحام اسم روسيا بهذه الاتفاقية نظرا لأن المفاوضات التي جرت بشأنها قد تمّت بمبادرة بريطانية ـ فرنسية مشتركة وبصورة خفيّة لم تعرف بها روسيا إلاّ مصادفة. إلاّ أن ذلك لا يمنعنا من القول إن الاتفاقيتين المذكورتين: الاتفاقية البريطانية الفرنسية الروسية الموضوعة عام ١٩١٥ بصدد الاعتراف بسيطرة روسيا على المضايق والأستانة، والاتفاقية الأخيرة، مرتبطة إحداهما بالأخرى ارتباطاً مباشراً وتامّاً، بل تكمل إحداهما الأخرى كما سبق ورأينا. فبينما حقّقت الأولى مصالح روسيا القيصرية في إرث الدولة العثمانية المنهزمة، حقّقت الثانية مصالح كل من بريطانيا وفرنسا في إرث هذه الدولة، وما كانت إحداهما لتتمّ دون الأخرى.

ويمكن تلخيص أهمّ ما ورد في هذه الاتفاقية بأنها قضت بتقسيم المشرق العربي الذي كان تحت السيطرة العثمانية، إلى خمس مناطق على الشكل التالي:

١ ـ المنطقة أ (سوريا الداخلية) وتقام فيها دولة عربية مستقلّة، لفرنسا فيها مركز ممتاز.
٢ ـ المنطقة ب (العراق الداخلي) وتقام فيها دولة عربية مستقلّة، لبريطانيا فيها مركز ممتاز.
٣ ـ المنطقة الزرقاء (سوريا الساحلية من كيليكية شمالاً حتى رأس الناقورة جنوباً)، وتخضع للسيادة الفرنسية حيث يباح لفرنسا إنشاء الحكم الذي ترتئيه فيها.
٤ ـ المنطقة الحمراء (العراق الساحلي من بغداد حتى خليج فارس ـ أي الخليج العربي) وتخضع للسيادة البريطانية حيث يباح لبريطانيا إنشاء الحكم الذي ترتئيه فيها.
٥ ـ المنطقة السمراء، ويسمّيها البعض البنّية (فلسطين)، وتبقى منطقة دولية بحيث يعيّن شكل الحكم فيها بعد استشارة روسيا، وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثّلي شريف مكّة[15].

وقد ضرب الحلفاء عرض الحائط، بعد توقيعهم لهذه الاتفاقية، بالوعود التي قطعوها للشريف حسين بتحرّر العرب واستقلالهم في ظلّ دولة عربية واحدة، إذ أنه لم

---

(١٤) زين، المصدر السابق، ص ٧٠ وص ٢١٠ حاشية ٣٩.
(١٥) انظر اتفاقية سايكس ـ بيكو (المواد ١ ـ ٣).

يبق من هذه الدولة، بعد تقاسمهم المشرق العربي في هذه الاتفاقية، سوى الحجاز فقط. وبعد أن وصلت الثورة الروسية إلى الحكم عام ١٩١٧ نشرت المعاهدات السرّية التي كانت معقودة بين روسيا القيصرية والحلفاء، ومن بينها معاهدة سايكس ـ بيكو. وقد حاول الأتراك، على أثر ذلك، عقد مصالحة مع الشريف حسين، إلّا أنهم لم يوفّقوا نظراً لتشبّث الشريف بتحالفه مع بريطانيا وفرنسا. وقد حدّدت حدود المنطقة السمراء المبيّنة في البند الخامس أعلاه (المادة الثالثة من الاتفاقية)، أي فلسطين، كما يلي: «الرقعة الممتدّة بمحاذاة البحر الأبيض المتوسّط، من شمالي عكّا حتى غزّة، ومنها إلى الطرف الشمالي للبحر الميّت، حيث تسير من هناك على طول نهر الأردن وتلتقي بالحدود الشمالية عند نقطة قريبة من منابع النهر»[١٦]، ممّا جعل منطقة الجليل الأعلى خارج حدود المنطقة السمراء هذه وأدخلها في المنطقة الزرقاء أي منطقة النفوذ الفرنسي.

لم يرض ذلك، بالطبع، المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت تحلم بفلسطين تمتدّ من حدود غزّة إلى حدود صيدا بلبنان، طمعاً بأن تكون هذه «الفلسطين» وطناً قومياً لليهود. ففي الثالث من شباط عام ١٩١٩ رفعت هذه المنظمة، بدعم من وزارة الخارجية البريطانية، مذكّرة رسمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح موضوعها «تصريح المنظمة الصهيونية بصدد فلسطين». وقد تضمّنت هذه المذكّرة مطالب المنظمة من المؤتمر وأهمّها «الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين، وبحق اليهود في إعادة بناء وطنهم القومي فيها». وأهمّ من كل ذلك ما جاء في البيان الملحق بالمذكّرة نفسها، ويختصّ بتعيين حدود فلسطين أي الوطن القومي اليهودي المنشود، هو: «إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامّة المبيّنة أدناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسّط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن، وتتجه منها شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من خط سكة حديد الحجاز إلى الغرب منه».

«ويحدّها شرقاً خط يسير بمحاذاة سكّة حديد الحجاز وإلى الغرب منه حتى تنتهي بخليج العقبة».

«وجنوباً حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية».

---

(١٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٧٩.

«وغرباً البحر الأبيض المتوسّط»[17]. أي أن حدود فلسطين، كما وضعتها المنظمة الصهيونية العالمية في مذكرتها هذه، تتضمّن، بالإضافة إلى فلسطين كلها، جنوب لبنان، وقسماً من سهل البقاع، وكل الجولان، والضفّتين الغربية والشرقية لنهر الأردن.

وفي العاشر من آب عام ١٩٢٠، وعندما وقّع الأتراك معاهدة الصلح مع الحلفاء، وهي المعروفة بمعاهدة (سيڤر) التي وضعت صيغتها في مؤتمر سان ريمو في شهر شباط من العام نفسه، كانت هذه المعاهدة تنصّ على تحقيق مطلبين هامّين من المطالب الصهيونية هما:

أولاً: أن يعهد بإدارة فلسطين، عملاً بأحكام ميثاق عصبة الأمم، إلى دولة منتدبة.

ثانياً: أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية في كانون الثاني من عام ١٩١٧.

وقد قامت عصبة الأمم (عام ١٩٢١) بتعيين بريطانيا منتدبة على فلسطين، وجعلتها مسؤولة عن «إنشاء الوطن القومي اليهودي» فيها، وضمّنت ذلك القرار صكّ الانتداب على فلسطين[18]. (أنظر نص هذا الصكّ في ملحق الوثائق).

وما أن باشرت بريطانيا ممارسة مهامها الانتدابية في فلسطين حتى بدأت تخطّط لتنفيذ الوعد الصادر عنها إلى اليهود، كما بدأ اليهود أنفسهم محاولات مستميتة للحصول على أكبر قدر ممكن من الأرض يضمّونها إلى فلسطين الانتداب، أي إلى اسرائيل المستقبل، وذلك على حساب البلدان العربية المجاورة، ووفقاً لما ورد في المذكّرة التي رفعتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح والتي سبق ذكرها، فمارسوا ضغوطاً كبيرة على فرنسا، الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان، وحرّكوا الرأي العام اليهودي ضدها، لعلّهم يتمكّنون من زحزحتها عن تمسّكها باتفاقية سايكس - بيكو بخصوص الحدود اللبنانية الفلسطينية. وفي نهاية عام ١٩٢٠، اتفقت بريطانيا وفرنسا، (الدولتان الحليفتان واضعتا هذه الاتفاقية، والمتقاسمتان مناطق النفوذ في المشرق العربي، والمنتدبتان على أجزاء البلاد العربية فيه)، على تخطيط الحدود بين

---

(١٧) م.ن ص ٧٦.

(١٨) الكيّالي، عبد الوهّاب، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣٨٨ - ٣٨٩، وقد وضع صكّ الانتداب هذا موضع التنفيذ عام ١٩٢٣.

سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، فجاء هذا الاتفاق يسلخ عن المنطقة الزرقاء (أي منطقة النفوذ الفرنسي) الجليل الأعلى بكامله، ويلحقه بالمنظمة السمراء (أي فلسطين) فيحقّق للصهيونية جزءاً من أطماعها، دون أن يرضيها. وقد عبّر اليهود عن سخطهم على هذا الاتفاق في المؤتمر الثاني عشر الذي عقدته منظمتهم عام ١٩٢١، إذ انتقد المؤتمرون تقاعس النشاط الصهيوني فيما يتعلّق بتعيين الحدود الشمالية مع دولة «لبنان الكبير» المعلنة حديثاً، زاعمين أن حلّ المسألة لم يكن لمصلحة الصهيونية ووفقاً لمطالب المنظمة. وجاء في القرار الخامس الذي اتخذه المؤتمر المذكور حول مسألة الحدود مع لبنان ما يلي:

«. . . ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالإعراب عن أسفه على أن مسألة الحدود الشمالية لأرض اسرائيل لم تجد سبيلها إلى حلٍّ مرضٍ حتى الآن، على الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية. . . ويأمل المؤتمر أن تستجيب حكومة الجمهورية الفرنسية لمصالح الشعب اليهودي وتفي بها. . .»[١٩]

إن ما مرّ معنا، حتى الآن، من اتفاقية سايكس بيكو، يدخل في مضمون المواد الثلاث الأولى منها، أمّا المواد الأخرى المتبقية، وهي تسع، فتتعلّق بأمور تختلف في نوعها وأهميتها، كمنح بريطانيا ميناءي حيفا وعكّا ومقداراً من مياه دجلة (المادة الرابعة)، ومنحها حقّ التجارة الحرّة في ميناء الاسكندرونة، ثم منح فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها، بالمقابل، حقّ التجارة الحرّة في ميناء حيفا (المادة الخامسة) كذلك منح امتيازات متبادلة للدولتين في الخطوط الحديدية القائمة في المناطق الواقعة ضمن نفوذ كل منهما، ووضع شروط لتطوير هذه الخطوط وإنشاء خطوط حديدية أخرى في هذه المناطق، وإدارتها واستعمالها من قبل كل من هاتين الدولتين (المواد ٥ و ٦ و ٧)، وحدود التعرفة الجمركية ومنع إنشاء جمارك داخلية بين المناطق المشار إليها (المادة ٨). أمّا المواد الأربعة الأخيرة من هذه الاتفاقية (٩ ـ ١٢) فتتعلّق بتعهّد كل من الدولتين، بريطانيا وفرنسا، إحداهما تجاه الأخرى، بعدم التنازل عن «حقوقها» في المناطق الواقعة تحت نفوذها (والمشار إليها آنفاً) دون موافقة الدولة الأخرى (المادة ٩)، كما تتعهّد كل منهما تجاه الأخرى بعدم امتلاك أو السماح لدولة ثالثة باحتلال أقطار في شبه جزيرة العرب، بصفتهما حاميتين للدولة العربية المزمع إنشاؤها (المادة ١٠) والتي سوف تستمر المفاوضات بشأنها لتعيين حدودها (المادة ١١). وتتفق

---

(١٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، المصدر السابق، ص ٨٠.

الدولتان أخيراً (المادة ١٢) على النظر «في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى الدول العربية».

إذا أردنا، في ختام هذا البحث، أن نقيّم اتفاقية سايكس بيكو وما آلت إليه من نتائج بعد مرور نحو سبعين عاماً على وضعها وتنفيذها، لخلصنا إلى النتائج التالية:

١ ـ لقد خرجت هذه الاتفاقية على كل المبادىء الأخلاقية في التعامل السياسي بين الأفراد والدول، بل كانت نموذجاً للتعامل اللاأخلاقي بينها، إذ أنه، بينما كانت بريطانيا العظمى تلتزم بشخص مندوبها السير مكماهون، تجاه الشريف حسين، ومن خلاله العرب جميعاً، بالتزامات قانونية وأدبية، مشجِّعة إيَّاهم على الثورة ضد الأتراك العثمانيين، كانت، من جهة أخرى، تتفاوض مع فرنسا، لتقوّض كل ما اتفقت عليه معهم، ولتطيح كل ما بناه العرب، من جرَّاء تحالفهم مع هاتين الدولتين، من آمال في التحرّر والاستقلال والوحدة. وقد وصف جورج أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب» هذه الاتفاقية بأنها «وثيقة مروّعة.... بل هي أيضاً صورة مرعبة للمخادعة والمكر»[٢٠].

٢ ـ لقد كان لهذه الاتفاقية، على المديين القريب والبعيد، نتائج سلبية وخطيرة على المنطقة والعالم لا نزال نعاني آثارها اليوم. فهي، إذ جزَّأت المشرق العربي إلى دويلات صغيرة ومرتبطة بإحدى الدولتين المتعاقدتين، نقلت العرب من استعمار إلى آخر أشدّ وطأة ودهاء. وبينما كان الاستعمار العثماني لا يقيم بين الولايات أو الأقاليم في المشرق العربي حدوداً، عمد الاستعمار الجديد إلى خلق الحدود بين هذه الدويلات، التي كانت مصطنعة في بادىء الأمر، ثم أصبحت طبيعية بل وكثيراً ما أضحت عدائية. فكان أن أصبح العرب، بسبب هذه الاتفاقية، أعراباً متعدِّدي النزعات مختلفي المذاهب والمشارب.

٣ ـ وأخطر نتائج هذه الاتفاقية هو ما آل إليه الوضع في فلسطين، فقد مهَّدت هذه الاتفاقية، عن سابق تصوّر وتصميم من الدولتين المتعاقدتين، إلى جعلها وطناً قومياً لليهود. ولم يكن وضع فلسطين (المنطقة السمراء)، في هذه الاتفاقية، تحت الانتداب البريطاني، من قبيل الصدفة، بل إن الاتفاقية نفسها قد أعدَّت فلسطين لهذا المصير.

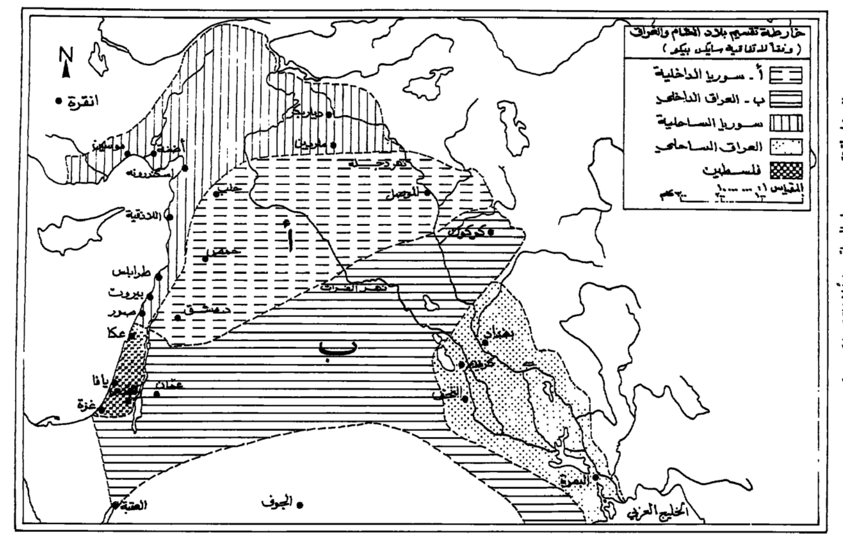
---

(٢٠) ص ٣٥٣.

٤ ـ يبقى التساؤل الكبير الذي يطرح نفسه اليوم، بعد كل الذي جرى في هذه المنطقة من اضطرابات وحروب طرحت على بساط البحث خارطة المشرق العربي بكامله، وهو:

هل هناك من وسيلة للحؤول دون استمرار النتائج السلبية والخطيرة التي ترتّبت، ولا تزال تترتّب، على تنفيذ هذه الاتفاقية وما تبعها من عهود وقرارات متعلّقة بها مباشرة أو مداورة، (كوعد بلفور عام ١٩١٧، وقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧)؟ إن الوسيلة موجودة ولا شك، وإن استقرار العالم العربي بوجه عام، والمشرق العربي بوجه خاص، منوط، إلى حدٍّ كبير بالإجابة على هذا السؤال.

وفي رأينا، أن الجواب الوحيد المنطقي، على هذا التساؤل، هو إلغاء مفاعيل هذه الاتفاقية إلغاءً تامّاً وشاملاً، ولا جواب غيره.



٢ ـ خارطة تقسيم سوريا والعراق وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦)

الفصل الثالث

وعـد بلفـور(*)

٢ تشرين الثاني ١٩١٧

«إنه هبة ممّن لا يملك لمن لا يستحق»

وهو المحطّة الثالثة من محطّات مراحل المؤامرة. فبعد مؤتمر «كامبل بنرمان» واتفاقية «سايكس ـ بيكو»، جاء «وعد بلفور» ليمهّد لإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين العربية عام ١٩٤٨.

كانت الصهيونية قد بدأت خطواتها العملية الأولى في طريق التنفيذ العملي لطموحاتها، على يد زعيمها التاريخي «تيودور هرتزل»، في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقدته الحركة الصهيونية الناشئة في «بال» بسويسرا عام ١٨٩٧. فقد انعقد هذا المؤتمر في شهر آب من العام المذكور، حيث رسّخت تلك الحركة أهمّ هدف لها وهو «إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين تحت حماية القانون العام»[1]، وبدأت، منذ ذلك الحين، تسعى سعياً حثيثاً لتحقيق هذا الهدف. وقد حدّد «هرتزل»، في كلمته أمام هذا المؤتمر، برنامج الحركة كما يلي:

«١ ـ إيجاد استعمار يهودي لفلسطين، منظّم وعلى نطاق واسع.

(*) آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour وُلد في ٢٥ تموز ١٨٤٨ في هويتنغهام Whittinghame، وتوفي في ١٩ آذار ١٩٣٠. تزعّم حزب المحافظين البريطاني لمدّة ٥٠ عاماً، وتسلّم مقاليد الحكم في بريطانيا، كرئيس للحكومة، من عام ١٩٠٢ حتى عام ١٩٠٥ كما تسلّم وزارة الخارجية البريطانية من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩١٩، وكان صاحب الوعد الشهير الذي سُمّي باسمه (وعد بلفور) والذي ضمن فيه إنشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين.

(Encyclopaedia Britannica, vol 1. p. 831.)

اعتزل بلفور السياسة عام ١٩٢٢ إلّا أنه ظلّ مناصراً للصهيونية، فزار فلسطين عام ١٩٢٥ وشارك في افتتاح الجامعة العبرية، ولكن فلسطين استقبلته بإضراب عام. وقد أقيمت في اسرائيل مستوطنة باسمه تدعى (بلفوريا)، (الكيّالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، جـ١: ٥٦٠).

(١) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مجلّد ١: ٣٤٥.

«٢ ـ الحصول على حق شرعي معترف به، دولياً، لاستعمار فلسطين.
«٣ ـ إنشاء منظّمة دائمة لتوحّد جميع اليهود من أجل قضية الصهيونية»[٢].

ومنذ ذلك الحين، بدأ العمل الجدّي لتنفيذ هذا البرنامج، إذ أنشأ المؤتمر «المنظمة الصهيونية العالمية» بكامل هيئاتها، وانتخب «هرتزل» أوّل رئيس لها، فكانت هذه المنظمة «الحكومة الحقيقية لاسرائيل الجنين» كما يقول تايلر[٣]. وقد نشطت المنظمة، منذ إنشائها، في السعي لتنفيذ البرنامج الذي أقرّته الحركة في مؤتمرها، وكان أول هذه المساعي موجّهاً نحو الامبراطورية الألمانية، حيث اجتمع «هرتزل» بقيصر ألمانيا «ولهلم الثاني» في القسطنطينية في العام التالي (١٨٩٨) محاولاً إقناعه بالاعتراف بالحق الشرعي لليهود في استعمار فلسطين، فلم يفلح. فتوجّه في مساعيه نحو السلطنة العثمانية حيث حاول، عام ١٩٠١، إقناع السلطان «عبد الحميد الثاني» بالسماح بهجرة جماعية لليهود إلى فلسطين، فلم يفلح كذلك[٤]. وتوفي هرتزل دون أن يحقّق من أحلام الصهيونية أكثر من وضع هيكلية ثابتة للحركة التي تزعّمها، وخلق كيان سياسي وإداري ومالي لها، وذلك بإنشائه للمنظمة. وكان ما حقّقه هرتزل، في الواقع، بالغ الأهمّيّة، إذ استطاعت هذه المنظّمة أن تنطلق، بزخم كبير، نحو أهدافها، رغم ما أصابها، بعد وفاته، من انشقاق، إلى أن قيض للحركة الصهيونية زعيم جديد، بمستوى هرتزل، هو «حاييم وايزمن»، الذي استطاع إعادة الوحدة إلى صفوف تلك الحركة.

كان «وايزمن» عالماً كيمائياً روسياً، انتقل من روسيا إلى انكلترا عام ١٩٠٤، ليدرّس في إحدى جامعاتها. وكان يدرك، تمام الإدراك، أن مستقبل الحركة الصهيونية ونجاحها سيكون مرتبطاً بنجاح مساعي زعمائها في هذا البلد، وأن بريطانيا ستكون عرّاب الكيان الصهيوني العتيد في فلسطين. لذا، فهو قد سعى، منذ وصوله إليها، إلى التقرّب من زعمائها السياسيين، وعلى رأسهم زعيم حزب المحافظين «آرثر بلفور» الذي قال عن وايزمن فيما بعد، إنه «الرجل الذي جعلني صهيونياً»[٥].

وكان وايزمن قد وضع نصب عينيه، منذ انخراطه في الحركة الصهيونية،

---

(٢) تايلر، الن، تاريخ الحركة الصهيونية، ص ١٥.
(٣) م.ن. ص ١٧.
(٤) م.ن. ص ١٩.
(٥) م.ن. ص ٢١ ـ ٢٢ ومن الثابت أن «بلفور» كان صهيونيّ النزعة.

هدف إعادة توحيد الحركة بزعامته، وتحقيق ما تبقّى من برنامج مؤتمر «بال» الأول وهو: تأمين الاعتراف الدولي بالمنظمة وتحقيق الاستعمار اليهودي لفلسطين.

وما أن استطاع وايزمن توحيد الحركة حتى بادر إلى السعي لتحقيق الأهداف التالية. وكانت الحرب العالمية الأولى قد بدأت، ودخلت انكلترا فيها إلى جانب الحلفاء وضد المحور، فاستغلّ وايزمن هذه الفرصة السانحة، كما استغلّ علاقته ببلفور، وكانت قد توطّدت أواصر العلاقة بينهما، فأخذ يسعى لتنفيذ المخطّط التالي:

«١ ـ ضرورة انتصار الحلفاء في الحرب.
«٢ ـ وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد انتهاء الحرب.
«٣ ـ قيام الحكم المنتدب بتسهيل دخول مليون يهودي أو أكثر إلى فلسطين.
«٤ ـ إنهاء الانتداب بعد أن يستتبّ الأمر لليهود في فلسطين وتتم لهم السيطرة على مقدّراتها»[6].

وساعد وايزمن، في مهمته، يهود أوروبيون مرموقون أمثال: نعوم سوكولوف ويحيئيل تشيلنوف، فاستطاع هؤلاء الثلاثة أن يقنعوا أسرة «روتشيلد» اليهودية الثريّة في بريطانيا، بالانضمام إليهم، كما استطاعوا أن يقنعوا بالصهيونية أحد الصحفيين البريطانيين وهو «سيريل سكوت»، الذي سيلعب فيما بعد دوراً هامّاً في إدخال الثالوث الصهيوني «وايزمن وسوكولوف وتشيلنوف» في نادي السياسيين البريطانيين، عن طريق تقديم هؤلاء الثلاثة لكل من لويد جورج وهربرت صموئيل، وكانا وزيرين في ذلك الحين (١٩١٤)[7]. وقد بدأ هذان الوزيران، منذ تعرّفهما بالصهاينة الثلاثة، دعمهما الواضح والصريح لقضية اليهود في فلسطين. ولم يلبث أن انضمّ إليهما وزير الخارجية البريطانية في ذلك الحين (١٩١٤) السير إدوار غراي الذي وعد «هربرت صموئيل»، وكان قد فاتحه بأمر إنشاء دولة يهودية في فلسطين، بأنه «سيعمل على تحقيق مثل هذه الدولة في المستقبل»[8].

وكان أحد المسؤولين الصهاينة مستشاراً قضائياً للرئيس ويلسون في الولايات المتحدة الأميركية، وهو «براندس» (أو «برانتس»)، يسعى، بدوره، لكسب السياسة

---

(٦) مؤسّسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٧١، وانظر: تايلر، المصدر السابق، ص ٢٥.
(٧) تايلر، م. ن. ص ٢٣.
(٨) م. ن. ص ٢٦.

الأميركية إلى جانب المخطَّط الصهيوني، وقد نجح في مسعاه إلى حدٍّ كبير، كما نجح في الإسهام بزجّ الولايات المتحدة الأميركية في الحرب إلى جانب الحلفاء «وإبقاء يهود العالم إلى جانب الدول الحليفة»[9].

ولم يخف على وايزمن، وهو العالم الكيميائي، حاجة بريطانيا لمادة «الآسيتون» لتأمين المتفجّرات بكميّات كبيرة، وكان قد توصَّل إلى طريقة لإنتاج هذه المادة عام ١٩١٥، فأعلم «سكوت» بذلك أملاً منه أن ينقل الأمر إلى صديقيه لويد جورج وبلفور، وكان له ما أراد، حيث تمَّ لقاء بين الثلاثة «وايزمن ولويد جورج وبلفور» بحثوا فيه كيفية الاستفادة من هذه المادة، وتجنّب وايزمن الحديث، في هذا اللقاء، عن قضية الصهيونية. ثم عينّ وايزمن في الأميرالية تحت إشراف بلفور الذي قال له ذات يوم: «أتعلم أنك قد تحصل على أورشليمك بعد الحرب؟». كما يذكر لويد جورج، في مذكّراته، أنه أبلغ وايزمن ذات يوم بأنه سيلطلب له مكافأة من السلطات، فأجابه وايزمن أنه «لا يريد مكافأة لنفسه، بل لشعبه»[10].

ولم يلبث السير «مارك سايكس» عضو مجلس العموم البريطاني، أن انضمَّ إلى صفوف المؤيِّدين للحركة الصهيونية، بل وأصبح من أكثر المتحمِّسين لها، (وكان قد حوّله إلى الصهيونية حاخام بريطاني مؤيِّد لها يدعى موسى غاستر)[11] وكان انضمام «سايكس» إلى الحركة الصهيونية ذا تأثير كبير في تحقيق أهدافها، فهو أحد واضعي اتفاقية «سايكس ـ بيكو» موضوع الفصل السابق.

وفي العام ١٩١٦ تولّى لويد جورج رئاسة الوزارة في بريطانيا، كما تولّى آرثر بلفور وزارة الخارجية، وكان كلاهما صهيونيين بارزين، فسنحت الفرصة، في نظر المنظمة وزعيمها وايزمن، لتحقيق ما تبقّى من أهداف المنظمة، وبدأ يسعى للحصول على اعتراف من الحكومة البريطانية بجعل فلسطين «وطناً قومياً» لليهود، ولتسهيل الهجرة اليهودية إليها تحقيقاً لذلك الاعتراف. وساعد على ذلك المذكّرة الرسمية التي أصدرها الوزير هربرت صموئيل عام ١٩١٥ عن «مستقبل فلسطين» ودافع فيها عن هجرة «ثلاثة إلى أربعة ملايين يهودي إلى فلسطين تحت الحماية البريطانية»[12]. كما ساعد عليه حدثان آخران هامّان هما: دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء،

---

(٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، المصدر السابق، ص ٧١. وانظر: كنعان، أنطوان، وثيقة بلفور وشريعة الالتزامات، ص ١.

(١٠) تايلر، المصدر السابق، ص ٢٨ ـ ٢٩. وانظر: جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، ج ١: ٢٨٠.

(١١) تايلر م. ن. ص ٣٠.

(١٢) م. ن. ص ٢٦.

وانخراط الشباب اليهودي في روسيا في الحزب الشيوعي (إثر ثورة لينين الشيوعية عام ١٩١٧)، وكان هذا الحزب يدعو إلى خروج روسيا القيصرية من الحرب، ممّا دفع بالجنرال البريطاني «ماكدونف»، وكان رئيساً للمخابرات البريطانية، «إلى طلب الإسراع في إعلان فلسطين وطناً قومياً لليهود، لكي يتجه الشباب اليهودي نحو العقيدة الصهيونية الرجعية الموالية للاستعمار عوضاً عن الانخراط في صفوف الأحزاب الثورية المعادية لبريطانيا»[١٣].

ما أن تسلّم لويد جورج رئاسة الحكومة البريطانية (عام ١٩١٦) حتى أقرّ تعيين «مارك سايكس» في مهمّة وضع اتفاقية «سايكس ـ بيكو» لتقسيم سوريا والعراق، بالاتفاق مع فرنسا، كما أسند إليه مهمّة التفاوض مع الزعماء الصهيونيين بشأن مستقبل وطنهم. فبدأت هذه المهمّة مع الزعماء الصهاينة في شباط من العام نفسه، حيث بدأ يبحث معهم عن الوسائل الناجعة لإصدار وعد تضمن بموجبه بريطانيا حقّ اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين[١٤]. وفي هذا الوقت، نشط الزعماء الصهاينة في إعداد الأجواء الأوروبية لتقبّل طروحاتهم، فتمّ الاتصال بين «سوكولوف» و«جورج بيكو» وكان في السفارة الفرنسية بلندن، وما لبث جورج بيكو أن اقتنع بوجهة النظر الصهيونية[١٥]، وكانت فرنسا قد عيّنت هذا الأخير لوضع الاتفاقية المشار إليها أعلاه، مع مارك سايكس، فضمنت الصهيونية، بذلك، حصّة أكيدة في هذه الاتفاقية.

ولم يكتف سوكولوف بذلك، بل مضى إلى باريس (مع سايكس وجيمس مالكولم، وهو أرمني مؤيِّد للصهيونية) حيث استطاع الاتصال بالأوساط السياسية الفرنسية والتأثير عليها لمصلحة القضية الصهيونية، بحجّة أن ذلك هو السبيل الوحيد لكسب اليهود المنتشرين في أنحاء العالم، وفي روسيا خاصّة، إلى جانب الحلفاء في الحرب. وقد ساعده في ذلك «البارون إدمون دي روتشيلد»[١٦] الذي كان ذا تأثير كبير في المجتمع السياسي الأوروبي. وانتقل سوكولوف من باريس إلى إيطاليا ليقوم بالمهمّة نفسها، وكان سايكس قد سبقه إليها ومهّد له طريق الوصول إلى السياسيين فيها، فاستقبل إيجابياً، وعاد إلى لندن بعد ذلك، وهو يحمل موافقة كل من فرنسا وإيطاليا على المشاريع الصهيونية.

ولم تكن روسيا والولايات المتحدة الاميركية بعيدتين عن وجهة النظر الصهيونية

(١٣) الكيّالي، عبد الوهّاب، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٩٩ ـ ١٠٠.
(١٤) تايلر، المصدر السابق، ص ٣٣. وانظر: جريس، المصدر السابق، ج ١: ٢٨١.
(١٥) تايلر، م.ن. ص ٣٥ ـ ٣٦.
(١٦) م.ن. ص ٣١ و٣٥ و٣٧.

كثيراً، فالولايات المتحدة الأميركية، بزعامة ويلسن، راغبة في ضمّ اليهود إلى التحالف الأروبي، وروسيا، كذلك، راغبة في الخلاص من المشكلة اليهودية التي بدأت تتفاقم على أرضها، بالإضافة إلى رغبتها في رؤية الشباب اليهود في صفوف الحلفاء في الحرب. (وكان وزير الخارجية البريطاني عام ١٩١٥ قد مهَّد لذلك بمذكَرة أرسلها إلى سازانوف وزير الخارجية الروسي في ذلك الحين)[١٧].

ولم يطلّ عام ١٩١٧، إلاَّ وكانت السبل كلها ممُهَّدة أمام المنظمة الصهيونية للوصول إلى أهدافها. ففي بريطانيا حكم مؤيِّد بل ومتحمِّس للقضية الصهيونية، وفي كل من روسيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأميركية سياسيون مؤيِّدون لها وفاعلون في سياسات بلادهم، ولم يبق، بعد، سوى الإقدام على الخطوة الحاسمة، وكانت تلك في لندن، مركز القرار بالنسبة إلى يهود العالم.

بدأت الخطوة الحاسمة بعقد لقاءات مكثَّفة بين القادة الصهاينة لوضع مسودَّة المشروع الذي ينوون تقديمه للحكومة البريطانية بشخص وزير خارجيتها «بلفور»، على أن يكون ذلك المشروع أساساً لبيان بريطاني يصدر حول القضية الصهيونية. وكانت، في الوقت نفسه، تتكثَّف الاجتماعات واللقاءات بين وايزمن وبلفور لإيجاد حلّ لهذه المسألة، إلى أن أعلن بلفور، في حزيران عام ١٩١٧ قبوله بتسلّم مسودّة المطالب الصهيونية «لتضمينها في البيان الرسمي للحكومة البريطانية في دعم الصهيونية»[١٨]. وفي ١٨ آب، قدَّم وايزمن المشروع الصهيوني للوعد، وهو يتضمَّن ما يلي:

«١ ـ تقبل حكومة صاحب الجلالة المبدأ القائل بوجوب إعادة قيام فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي.

«٢ ـ وستبذل حكومة صاحب الجلالة أفضل جهودها لتحقيق هذه الغاية، وسوف تناقش الوسائل والطرق الضرورية مع المنظمة الصهيونية»[١٩].

---

(١٧) م.ن. ص ٢٩.

(١٨) م.ن. ص ٣٧.

(١٩) وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامّة للاستعلامات، ملفّ قضية فلسطين، ص ٢٠٧، وثيقة رقم ٦٨، (نقلاً عن كتاب ليونارد شتاين: (The Balfour Declaration) . ويذكر كنعان، في محاضرته عن «وثيقة بلفور وشريعة الالتزامات» ص٣، أن المنظمة الصهيونية قدّمت للحكومة البريطانية، بتاريخ ١٨ تموز ١٩١٧، مشروع القرار التالي:

«إن حكومة صاحب الجلالة، بعد أن درست أهداف المنظمة الصهيونية، وافقت على مبدأ الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي، وحقّ الشعب اليهودي في أن يقيم حياته القومية فيّ فلسطين تحت وصاية تقام بعد توقيع السلام في نهاية هذه الحرب.

«وإن حكومة صاحب الجلالة لتعتبر من الأمور الأساسية، لتحقيق هذا المبدأ، أن تمنح الشعب اليهودي

ولكن هذه الصيغة لم ترضِ وزارة الخارجية البريطانية التي قبلت بمبدأ «الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي» ولكنها أصرّت على أن تحدِّد، بالاتفاق مع المنظمة «الوسائل والسبل إلى ذلك»[٢٠].

وعندها تقدَّم اللورد «ملنر» وفي شهر آب نفسه، بنصٍّ جديد للمشروع هو الآتي:

«تقبل حكومة صاحب الجلالة المبدأ القائل بوجوب إقرار أية فرصة لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسوف تبذل أقصى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، ولسوف تكون مستعدّة للنظر في أية مقترحات حول هذا الموضوع، والتي قد ترغب المنظمة الصهيونية في عرضها عليها»[٢١].

ولكن هذه الصيغة لم تقبل كذلك، فتقدَّم «بلفور» في آب نفسه، بمشروع جديد هذا نصّه:

«تقبل حكومة صاحب الجلالة المبدأ القائل بوجوب إعادة قيام فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي، وسوف تبذل حكومة صاحب الجلالة أفضل جهودها لتحقيق هذه الغاية، وستكون مستعدّة للنظر في أية اقتراحات حول هذا الموضوع، والتي قد ترغب المنظمة الصهيونية في عرضها عليها»[٢٢].

ويبدو أن الصهاينة رفضوا، بدورهم، هذا المشروع. وبتاريخ ٤ تشرين الأول (١٩١٧) تمّ تقديم مشروع جديد هو مشروع (ملنر - آمري) وهذا نصّه:

«تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للجنس

في فلسطين حكماً ذاتياً، وأن تمنحه حرية الهجرة وحقّ تكوين هيئة قومية يهودية للاستعمار في فلسطين.

«وترى حكومة صاحب الجلالة أن شروط هذا الحكم الذاتي وأشكاله سوف توضع تفاصيله مستقلاً بالاشتراك مع مندوبين عن المنظمة الصهيونية، وكذلك ستوضع تفاصيل ميثاق إنشاء الهيئة القومية اليهودية». ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على مشروع القرار هذا، وعرض النزاع على رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج الذي وضع بنفسه صياغة جديدة للمشروع، واستشار فيها كلاً من المارشال سمطس (رئيس اتحاد جنوب إفريقيا) وكليمنصو (رئيس الحكومة الفرنسية) ومجلس الحرب. وقد أدخل الجميع تعديلات على النصّ المقترح حتى جاء في صيغته النهائية المعروفة، التي أعلنت بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، والتي عرفت بوعد بلفور.

(٢٠) تايلر، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢١) وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامّة للاستعلامات، المصدر السابق، ص ٢٠٩، وثيقة رقم (٦٩)، (نقلاً عن كتاب ليونارد شتاين The Balfour Declaration).

(٢٢) م.ن. ص ٢١١ وثيقة رقم ٧٠ نقلاً عن الكتاب المذكور نفسه.

اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به هؤلاء اليهود في أي بلد آخر، والذين هم راضون أشدّ الرضا بجنسيتهم الحالية»[٢٣].

وبعد إجراء بعض التعديلات على هذا النص[٢٤] وضعت الصيغة النهائية لوعد بلفور، وهي تلك التي وافقت عليها الحكومة البريطانية بتاريخ ٣١ تشرين الأول(١٩١٧) كما يلي:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على ان يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلدان الأخرى»[٢٥].

وبتاريخ ٢ تشرين الثاني من العام نفسه (١٩١٧) صدر عن وزارة الخارجية البريطانية تصريح وضع بشكل رسالة موجّهة من «آرثر بلفور»، وزير الخارجية البريطانية، إلى «اللورد روتشيلد»، وذلك بناء على نصيحة وايزمن، إلاّ أن هذا التصريح لم ينشر إلاّ بعد مرور عامين ونصف العام على صدوره[٢٦]. وهذا هو نصّ التصريح :

«وزارة الخارجية.

«في الثاني من نوفمبر سنة ١٩١٧

---

(٢٣) م.٥. ص ٢١٣ وثيقة رقم ٧١ نقلاً عن الكتاب نفسه.

(٢٤) ذكر كنعان في محاضرته عن «وثيقة بلفور وشريعة الالتزامات»ص ٣، أن القاضي الأميركي «برانتس» طلب إجراء ثلاثة تعديلات في النصّ الأساسي للمشروع وهي:
- استبدال عبارة «كيان سياسي» بعبارة «وطن قومي».
- استبدال عبارة «الجنس اليهودي» بعبارة «الشعب اليهودي»
- استبدال عبارة «بذل مساعيها الحميدة» بعبارة «بذل جهدها».
وقد تمّ إجراء هذه التعديلات في النصّ النهائي.
كما يرى أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب» أن القاضي الأميركي المذكور (برانتس) قد استغلّ نفوذه في البيت الأبيض «استغلال الرجل القدير حتى حصل من الرئيس ولسون على قبوله للبنود التي سيتضمّنها التصريح المقترح» (يقظة العرب، ص ٣٦٨).

(٢٥) وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامّة للاستعلامات، المصدر السابق، ص ٢١٥، وثيقة رقم (٧٢) (نقلاً عن كتاب ليونارد شتاين The Balfour Declaration).

(٢٦) جريس، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

«عزيزي اللورد روتشيلد

«يسرّني جدّاً أن أبلغكم. بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرّته: إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلدان الأخرى. وسأكون ممتنّاً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح».

المخلص

آرثر بلفور[٢٧]

(انظر نصّ الوعد بلغته الأصلية ـ الانكليزية ـ في ملحق الوثائق)

فكان هذا التصريح ـ الوعد، كما قيل فيه بحق:

«هبة ممّن لا يملك، لمن لا يستحق». أو أنه:

«مستند وعدت أمّةٌ، بموجبه، أمّةً أخرى، بإعطائها بلد أمّةٍ ثالثة»[٢٨].

وقد اختلفت آراء الباحثين في الأسباب التي دفعت انكلترا إلى تبنّي هذا الوعد وإصداره، فبينما نجد بعضهم (تايلر مثلاً) يذكر ما يفهم منه أنه يعزو ذلك إلى نجاح وايزمن في العثور على طريقة لإنتاج مادة «الاسيتون» التي تحتاجها بريطانيا، وبكميّات كبيرة، لصنع المتفجّرات (وقد سبق وأشرنا إلى ذلك). وكذلك (صبري جريس) الذي يذكر ذلك صراحة بعد ان يعزو رأيه هذا إلى مذكّرات لويد جورج[٢٩]. نجد آخرين يعزون ذلك إلى اعتبارات أخرى كالنفوذ المالي والسياسي لليهود، وقد استخدموهما بكفاءة بارعة لجرّ الولايات المتحدة للاشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء، «وكان تصريح بلفور مكافأة لهم على الخدمات الفعلية التي قدّموها»[٣٠]، أو إلى «وعود بتقديم إعانات كبيرة دفعتها المصادر اليهودية لشراء سندات ديون الحرب»[٣١]. ولكن الباحث

---

(٢٧) وزارة الإرشاد القومي، المصدر السابق، ص ٢١٧ وثيقة رقم (٧٣) نقلاً عن الكتاب المذكور أعلاه.

(٢٨) جريس، صبري، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٢٩) م.ن. ص ٢٨٠.

(٣٠) أنطونيوس، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

(٣١) م.ن. ص.ن.

العربي «جورج أنطونيوس» يـرفض كل هـذه الاعتبارات، ويعتـبر بعضها مجـرَّد أسطورة (مكافأة وايزمن لاختراعه)، وبعضها الآخـر لا تؤكده الأسـانيد والحجـج الدامغـة ولا المنطق السليم[٣٢]، ويقدِّم، بدوره، عاملين:

أولهما سياسي: وهـو كسب «العناصر الصهيـونية القـوية في ألمـانيا والنمسـا» إلى جانب الحلفاء في الحرب، خاصّـة وأن هذه العنـاصر كانت تسعى إلى مفـاوضة تـركيا والحصول منها عـلى وعد شبيـه بوعـد بلفور، من جهـة، وحفز اليهـود الروس الـذين شـاركوا في الثـورة البولشفيـة لكي يعملوا على استمـرار روسيا في الحـرب، من جهـة أخرى.

وثانيهما استعماري: روّج له «كتشنر» الذي دعا إلى أن تكون فلسـطين، أو جزء منها، «درعاً تحمي مركز البريطانيين بمصر، وحلقة وصل برّية تربطها بالشرق».

ويعتبر أنطونيوس أن العامل الثاني هو الأقوى، وأنه كان على بريطانيا أن تسعى، بكل وسيلة، لتضمن استعـادة فلسـطين إليهـا «حصّـة خـالصـة لهـا من أسـلاب الحرب»[٣٣].

إلّا أنّنـا لا بدّ أن نشـير إلى رأي هام أورده (تـايلر)، وهو، عـلى ما يبـدو، رأيه الأساسي في هذا المجال، قال تايلر: «لم يكن تصريح بلفـور، ببساطـة، نتيجة مخـطّط بـريطاني لإيجـاد منطقـة عازلـة أمام قنـاة السويس، وللفـوز بتأييـد يهود العـالم لقضية الحلفاء. ولكن الصهاينـة، بشكل أدقّ، استخـدموا المصـالح الـبريطانيـة والصهيونيـة للحصـول على الـدعم البريـطاني. وهكذا، فـإن تصريح بلفـور كان نتيجـة التخطيط الدبلوماسي الصهيوني»[٣٤]. كما أن أفضل تحليل للدبلوماسية الصهيونية في هـذا المجال هـو ما وصف بـه محلّل بريـطاني النصر الدبلومـاسي الـذي حقّقـه وايـزمن في سلوكـه آنذاك، فقال: «إن من أفضـل الأمثلة. . . للدبلوماسيـة الناجحـةهي تلك التي أوجد، بواسطتها، الدكتـور وايزمن الـوطن القومي اليهـودي، . . . فقد أخـبرني مرة أنـه قام بـ ٢٠٠٠ مقابلة للوصول إلى تصريح بلفور. . . ففيما يتعلّق بالـبريطانيـين والأميركيين استعمل اللغة الانجيلية وأيقظ فيهم صوتاً عاطفيـاً عميقاً. وتحـدّث لغيرهم من الأمم بلغة المصلحة على الأغلب، فقد أخبر السيد لـويد جـورج أن فلسطين بلد جبـلي غير بعيد الشبه عن ويلز. ومع اللورد بلفور استعرض الأساس الفلسفي للصهيونية. ومع

---

(٣٢) م.ن. ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(٣٣) م.ن. ص ٣٦٨.

(٣٤) تايلر، المصدر السابق، ص ٣٩ ـ ٤٠.

اللورد سيسيل طرحت القضية بشكل منظمة عالمية جديدة. بينما صوّر للورد ملنر، وبشكل حيوي، توسيع القوة الاستعمارية. . .

«بيد أن هذا العرض الحاذق للحقائق ما كان ليصبح مجدياً لو لم يقنع كل من يتصل بهم باستقامة سلوكه وحقيقة ثقته بإدارة بريطانيا وقوّتها»[٣٥].

فهل يتعلّم القادة العرب، من أعدائهم، كيف يعملون لتحقيق أهدافنا القومية؟.

---

(٣٥) م.ن. ص ٤٠ ـ ٤١.

الفصل الرابع

ميسلون
أو
معركة المصير

(٢٤ تموز ١٩٢٠)

موقع المعركة:

ميسلون، هضبة تقع شمال غربي دمشق، على الطريق المؤدّية منها إلى بيروت، وبالقرب من الحدود اللبنانية السورية، جرت عندها الوقعة المسمّاة باسمها بين قوّات الأمير فيصل بن الحسين (الملك فيصل ملك المملكة العربية السورية) بقيادة يوسف العظمة، وزير الحربية في الحكومة العربية السورية يومذاك، وبين الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غوبيه (Goybet) قائد فرقة المشاة الثالثة (وكان الجنرال غورو قائداً عامّاً للجيوش الفرنسية في سورية ولبنان) وذلك يوم ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠. وأهمية هذه المعركة أنها أنهت استقلال أول دولة وحدوية عربية قامت في بلاد الشام بعد انهيار الحكم العثماني فيها، وهي الدولة التي أعلن الملك فيصل قيامها بتاريخ ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ (أنظر نص إعلان الملك فيصل عن قيام هذه الدولة في ملحق الوثائق)، وقضت على أول حلم بتحقيق وحدة عربية تجمع بين مختلف الأقطار الشامية في دولة واحدة، ثم أخضعت هذه البلاد لانتداب استمرَّ أكثر من ربع قرن. وتعتبر «ميسلون» بوّابة العبور إلى سوريا الداخلية من الغرب.

ظروف المعركة:

كانت البلاد العربية قد أعلنت الثورة على الحكم العثماني في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين، شريف مكّة، وبمساندة من الحلفاء خصوم الدولة العثمانية ـ انكلترا وفرنسا ـ، ولقاء وعود أغدقها هؤلاء الحلفاء على الشريف حسين بإقامة «حكومات وإدارات وطنية» في سوريا والعراق (انظر نصّ التصريح

الانكليزي ـ الفرنسي بهذا الصدد في ملحق الوثائق)، ولكن اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٦ أيار/مايو ١٩١٦) وقرارات مؤتمر سان ريمو (٢٤ نيسان/ابريل ١٩٢٠)، أظهرت النوايا الغادرة التي بيَّتها الحلفاء للعرب، إذ قضت تلك الاتفاقية، وهذه القرارات، بتقسيم البلدان العربية، ومنها بلاد الشام، بين انكلترا وفرنسا، كدولتين منتدَبتين، وبُلِّغ القرار إلى الحكومة السورية ببرقيتين: واحدة صادرة عن المسيو ميللران (باسم الحكومة الفرنسية) بشكل بلاغ، وأخرى عن اللورد اللنبي (باسم الحكومة البريطانية) بشكل رسالة موجَّهة إلى الملك فيصل.

وجاء الجنرال (غورو)، على رأس حملة فرنسية، لينفِّذ القرارات المذكورة، ويؤمِّن انتداب الدولة الفرنسية على لبنان وسوريا، ورفض الملك فيصل تلك القرارات جملة وتفصيلاً، وأصرّ على أن تفي الدول الحليفة بوعودها، فأُنذر الملك فيصل بوجوب الخضوع لإرادة الدول الحليفة، وذلك: بإلغاء التجنيد الإجباري المطبَّق في سوريا منذ إعلان الملكية، وتسريح المجنَّدين في الجيش العربي السوري المنشأ حديثاً[1]، وقبول الانتداب الفرنسي على سورية (باعتباره منّة وليس استعماراً)، ووضع سكة حديد رياق ـ حلب بتصرّف الجيش الفرنسي واحتلال الجيش الفرنسي لمحطّات هذه السكة في كلٍّ من رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب[2]، وقبول العملة النقدية الصادرة عن «بنك سوريا ولبنان» الذي أنشأته فرنسا فور ممارستها للانتداب على لبنان[3]، و«معاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا»[4] والذين ثاروا ضدّ احتلالها لبعض أنحاء سوريا (وأهمّ الثورات التي جرت ضد الفرنسيين خلال عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ هي: ثورة الدنادشة في تلكلخ، وثورة الشيخ صالح العلي في جبال النصيرية، وثورة الأمير محمود الفاعور في وادي التيم ومرجعيون، وثورة كامل الأسعد في جبل عامل، وثورة صبحي بركات في انطاكية، وثورة ابراهيم هنانو في منطقة اللاذقية وجبل الأربعين وجبل الزاوية وجسر الشاغور»[5]، واستبدال الحكومة

---

(١) ـ كان هذا الجيش، قبل البدء بتسريحه، مؤلَّفاً من ٨ آلاف جندي، وقيل ١٠ آلاف (الجندي، ادهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص١٦٨) بينهم ٥٠٠ ضابطٍ، ومنتظماً في ٣ فرق (فرقة الشام، وفرقة حلب، وفرقة درعا)، وكل فرقة مؤلَّفة من ٣ ألوية، وكل لواء من ٣ أفواج، ومع كل فوج سرية رشاش.

(٢) ـ الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص ١٢٠.

(٣) ـ كانت الحكومة العربية السورية قد أنكرت على فرنسا الحق في إصدار هذه العملة «ومنعت إدخالها إلى المنطقة الشرقية» من سوريا (أي إلى سوريا الداخلية)، و«احتجّت على تداولها في المنطقة الغربية» من سوريا (أي لبنان)، (م. ن. ص ١٠٠)

(٤) ـ م. ن. ص ١١٨.

(٥) ـ الحكيم، يوسف، سورية والعهد الفيصلي، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

الوطنية، لأن «بقاءها في الحكم ينطوي على معنى العداء لفرنسه»[٦] وغير ذلك من المطالب والشروط التي تنمّ عن رغبة واضحة في احتلال البلاد. وختم غورو إنذاره بالتهديد باحتلال دمشق إن لم تقبل هذه المطالب والشروط[٧].

ورغم كل ما في هذا الإنذار من تحدٍّ وظلم وافتئات، وبعد تردّد طويل ومضن، واجتماعات ومداولات بين الملك وحكومته، تقرَّر قبول الإنذار تداركاً لما هو أفدح خطراً، وأبلغ الجنرال غورو بهذا القرار في ١٨ تموز، وبُدىء فعلاً بتسريح الجيش اعتباراً من هذا التاريخ[٨]، وسحبت القوات السوّرية التي كانت متمركزة على مداخل سوريا الداخلية، في مواقع مجدل عنجر وعقبة الطين عند مضيق وادي القرن، شمال غربي ميسلون،. ثم بدأ الملك استشاراته لتأليف حكومة جديدة (برئاسة ياسين الهاشمي) نزولاً عند طلب القائد الفرنسي[٩]، وقد تمَّ ذلك كله قبل ٢٠ تموز. ولكن المفاجأة كانت بالغة عندما أصبح يوم ٢١ تموز وفوجىء الملك وحكومته، والشعب السوري كله، بأن الجيش الفرنسي بدأ زحفه باتجاه العاصمة السورية، متجاوزاً تلك المواقع التي لم يمض على سحب الجيش السوري منها سوى ساعات[١٠].

بادر الملك، فور علمه بالنبأ، إلى دعوة الحكومة لاجتماع طوارىء تدارست فيه الأمر، وقرَّرت تكليف وزير المعارف «ساطع الحصري» مهمّة مقابلة الجنرال غورو واستيضاح ما جدّ منه، وكم كانت الدهشة بالغة عندما تذرَّع غورو بتأخّر برقية الملك «نصف ساعة» ممّا دفعه إلى إصدار «أمر الزحف قبل وصول البرقية إلى يده»[١١]، ودفع إلى «الحصري» لائحة بمطالب جديدة أمرّ وأدهى[١٢]. عندها أيقنت حكومة الملك فيصل أن الإنذار الفرنسي لم يكن سوى خدعة، وأن احتلال الفرنسين لدمشق وإسقاط حكومتها أمر مقرَّر سلفاً، وأن غورو تذّرع بتأخّر وصول برقية الملك وحكومته (التي تعلن قبول الإنذار والبدء بتسريح الجيش العربي وسحبه من الجبهة تنفيذاً لهذا الإنذار) ليأمر جيشه بالزحف نحو دمشق واحتلالها، فقرَّر الملك، مع حكومته،

---

(٦) ـ الحصري، المصدر السابق، ص ١٢٥.
(٧) ـ راجع تفصيلاً لهذه المطالب والشروط عند: الحصري، م.ن. ص ١١٨ ـ ١٢٠.
(٨) ـ الحكيم، المصدر السابق، ص ١٨١.
(٩) ـ الحصري، المصدر السابق، ص ١٢٥.
(١٠) ـ م.ن. ص ١٢٨.
(١١) ـ م.ن. ص ن.
(١٢) ـ من هذه المطالب ما يشير إلى وجوب تسليم السلطات الفرنسية الإدارات والمصالح العامّة في البلاد بجميع فروعها: العسكرية والمالية والإدارية والاقتصادية والعدلية والمعارف العامّة (م.ن. ص ١٤١)، انظر تفصيلاً لهذه المطالب عند الحصري (م.ن. ص ١٣٩ ـ ١٤٢).

وجماهير الشعب السوري، القتال دفاعاً عن الوطن، وتحرَّكت سوريا للدفاع عن حريتها واستقلالها، وبدأت الثكنات باستقبال المتطوِّعين، وبدأ وزير الحربية في الحكومة العربية السورية (الأميرالاي يوسف العظمة) بجمع ما يمكن جمعه من الجند بعد أن كان قد سرّح معظم الجيش، فتمكّن من إعداد مجموعة مشاة تقدّر بلواءين (الأول والثاني) غير كاملين، وكوكبتي خيَّالة ولواء مدفعية، أي نحو ما يقارب الثلاثة آلاف مقاتل، جمعهم من فلول الجند المسرّحين ومن المتطوّعين، وتوجَّه بهم للقاء الغزاة الفرنسيين في ميسلون على الحدود السورية اللبنانية، حيث كان الصدام الكبير بين الجيشين على مرتفعات (عقبة الطين) قرب ميسلون، في صبيحة الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠.

المعركة: (١٣)

حشدت فرنسا، لغزو سوريا الداخلية من جهة ميسلون، فرقة من المشاة (الفرقة الثالثة) بقيادة الجنرال غوبيه Goybet، وكانت الوحدات المهاجمة مؤلّفة من:

- الفوجين العاشر والحادي عشر من لواء الرماة السنغاليين (بقيادة الجنرال بوردو Bordeaux).

- وكتيبتين من الفوج الثاني للرماة الإفريقيين (بقيادة العقيدين آبو About وباولتي Paoletty).

- وفوج من السباهيين المراكشيين (بقيادة العقيد ماسييه Massiet).

- وسرية من الفوج الأول للخيَّالة الخفيفة.

- وبطارية مدفعية عيار ١٥٥ ملم مع ٤ بطاريات عيار ٧٥ ملم وبطاريتين ونصف عيار ٦٥ ملم وسرية دبابات وسرية هندسة(١٤).

وكانت مهمّة هذه الفرقة: التقدّم نحو دمشق على طريق مجدل عنجر - وادي القرن - وادي الزرزور - خان ميسلون، وكان الهدف الرئيسي: دمشق.

---

(١٣) - تبنّينا، في تعريب أسماء الوحدات العسكرية، المصطلحات العربية التالية:
فرقة Division، فوج Régiment، كتيبة Bataillon، لواء Brigade، بطارية (أو سرية مدفعية) Batterie، سرية Compagnie، فصيلة Section، سرية خيَّالة Escadron، كوكبة Peloton، مجموعة Groupement، سرب طائرات Escadrille، رائد Commandant، مقدّم Lt - Colonel، عقيد colonel، معتمدين، في معظمها، ما ورد في المعجم العسكري الموحّد، الصادر عن لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية.

(١٤) - Huntziger. Le Livre d'or des troupes du Levant, P. 64.

مقابل هذه القوات، حشد يوسف العظمة نحو ثلاثة آلاف مقاتل بقيادة القائمقام تحسين الفقير يعاونه البكباشي شريف الحجّار، وتضمّ هذه القوى:

- ما تمكّن وزير الحربية من جمعه من الجيش النظامي بعد تسريحه (لواءا مشاة غير كاملين، أي نحو ١٥٠٠ جندي نظامي).

- الحرس الملكي (كوكبتا خيالة من ستين خيّالاً) بقيادة مرزوق الخيمي.

- لواء مدفعية عيار ١٠٥ و١٥٥ ملم (من بطاريتين واحدة جبلية وأخرى صحراوية)، بقيادة القائمقام أحمد صدقي الكيلاني.

- بطارية رشاشات (٢٥ رشاشاً) بقيادة صبحي العمري.

- سرية هجّانة من ثلاثماية هجّان.

- متطوّعين قدر عددهم بماية وخمسين خيّالاً ما عدا المشاة.

وقد قدّرت القيادة الفرنسية القوات العربية المدافعة عن جبهة ميسلون بفرقة مشاة مع بطاريتي مدفعية و٢٥ رشاشاً[١٥].

وكانت القيادة العامّة لهذه الوحدات في ساحة المعركة لوزير الدفاع نفسه.

وكانت مهمّة القوات العربية السورية:

- منع العدو من اجتياز مرتفعات (عقبة الطين) شمال غربي ميسلون.

- تثبيت العدو جبهياً وقطع الطريق على تقدّمه في وادي القرن (طريق بيروت - دمشق).

بدأ الهجوم الفرنسي صباح ٢٤ تموز الساعة السابعة، بتقدّم المشاة، تؤازرهم الدبّابات والمدفعية، على أربعة محاور، وصمدت القوات السورية في مراكزها، وأبدت مقاومة باسلة. وحاول قائدها يوسف العظمة تفجير الألغام التي كان قد زرعها في الممرّ الإجباري نحو مراكزه الدفاعية، عند عقبة الطين على رأس وادي القرن، وذلك عندما اقتربت الدبّابات الفرنسية من ذلك الممر، إلاّ أنه وجد الأسلاك مقطوعة وآلة التفجير معطّلة، إذ كانت عصبة عميلة للفرنسيين قد عطّلتها قبل بدء المعركة، ممّا

(١٥) - الجندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص ١٦١ - ١٦٢. وهندي، إحسان، كفاح الشعب العربي السوري، ص ٤١ - ٤٢. وزرزور، فارس، معارك الحرية في سوريا، ص ١٦٢. وانظر .Huntziger, op. cit p. 64 -.

سهّل وصـول الدبّابات العدوّة إلى أهدافها بعد مقاومة عنيفة من المدافعين(١٦).

وكذلك لاقت باقي رعائل الهجوم مقاومة باسلة، فتعثّرت في هجومها لتعـرّضها لنيران كثيفة من المدافعين، الأمر الذي اضـطرّها إلى التـوقّف، في مرحلة أولى، ريثـما يتمّ تعزيزها وتدعيمها بوحدات جديدة(١٧).

واستأنفت القوّات المهاجمة هجومها في الساعة التاسعة صباحاً حيث تمكّنت من التقدّم بصعوبة كبيرة، إلاّ أنها استطاعت أن تصل إلى خط الانقضـاض رغم المقاومـة العنيفة التي أبداها المدافعون. وفي تمام السـاعة الحـادية عشرة بـدأت القوات المهـاجمة انقضـاضها على المواقع العربية السورية انقضاضاً كان من الصعب الوقوف في وجهـه، خاصّة وأن الدبابات العدوّة كانت تسانـد القوات المهـاجمة وتـدعمها. فـاجتازت تلك القوّات وادي الزرزور مهـدِّدة ميمنة القوات المدافعة وميسرتها، فبـدأت هذه الأخـيرة بالانسحاب، إلاّ أن عدداً من الأبطال، وبينهم وزير الحربيـة، القائـد العام، يـوسف العـظمـة، أبـوا الـتراجـع وظلّوا يقـاتلون حتى استشهـد معـظمهم، ونفـذت ذخـيرة الباقين(١٨).

وأبى يوسف العظمة التراجع رغم إلحاح مرافقه الملازم ياسين الجابي، وبينما كان يراقب المعركـة من أحد المـواقع، أصيب بـوابل من رشـاش فرنسي فخـرّ على الأرض شهيداً، وكان ذلك حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر اليوم نفسه.

وعند الظهر، كانت القوات المهاجمة قد احتلّت مراكز القوات العربية السورية، بينـما تراجعت هـذه القوات نحـو دمشق، تاركـة خلفها، عـلى الجبهة، جثّـة قائـدهـا الشهيد يوسف العظمة(١٩).

---

(١٦) ـ انـظر، لتفاصيـل المعركـة، بروايتيهـا الفرنسيـة والعـربيـة: Revue des Troupes du Levant, N°. 5, 2e année, Janvier 1937, (L'article du Général Goybet sur «Le combat de Khan Meiseloun»), pp. 7 -38.

- Huntziger, op. cit. pp. 64 - 68.

ـ وهندي، المصدر السابق، ص ٤٤ ـ ٤٦.

ـ وزرزور، المصدر السابق، ص ١٦٢ ـ ١٦٨.

ـ والجندي، المصدر السابق، ص ١٦٢ ـ ١٦٦.

ـ والعظمة، عبد العزيز، مرآة الشام، ص ٢٦٦.

(١٧) Huntziger, op. cit. pp. 66 - 67. -

(١٨) هنـدي، المصدر السابق، ص ٤٤. إلاّ أن المصادر الفـرنسية ذكـرت أن القوات المهـاجمـة عـثرت خلف الجبهة، وبعد انـدحار القوات السوريـة، على عـدد وفير من الأسلحـة والذخـائر. (huntziger, op. cit. p. 68)

(١٩) هندي، المصدر السابق، ص ٤٤ ـ ٤٦. وذكر العـظمة (المصـدر السابق، ص ٣٦٧) أن القـائد يـوسف العظمة أصيب بقذيفة دبّابة فرنسية قضت عليه.

وفي صباح ٢٥ تموز ١٩٢٠، تابعت القوات العدوّة تقدّمها فدخلت دمشق، ووقف قائدها الجنرال غورو أمام قبر صلاح الدين ليبثّ كل حقده الصليبي عند أقدام القائد الكبير، قائلاً: «ها قد عدنا يا صلاح الدين».

وقد بلغت خسائر الفرنسيين في هذه المعركة: ٤٢ قتيلاً و١٤ مفقوداً و١٥٢ جريحاً بينهم ضابطان.

أمّا خسائر القوات العربية السورية فقدِّرت بنحو أربعمائة شهيد، على رأسها وزير الدفاع نفسه[٢٠].

النتائج السياسية لمعركة ميسلون:

كانت النتائج السياسية التي نجمت عن النصر العسكري الذي أحرزته فرنسا في معركة ميسلون هامّة وخطيرة ومصيرية بالنسبة إلى طموح العرب في التحرّر والوحدة، في بلاد الشام خاصّة، وفي أرجاء الوطن العربي عامّة. فقد أتاح هذا النصر للدول المتحالفة المنتصرة في الحرب العالمية الأولى أن تنفّذ، بالقهر والقوّة، اتفاقية سايكس ـ بيكو التي وضعها الحلفاء الأوروبيون سرّاً، وفي غفلةٍ من حليفهم الشريف حسين (عام ١٩١٦). كما أتاح لانكلترا أن تنفّذ، بعد ربع قرن من الزمن، وبعد الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٨)، الوعد الذي قطعته لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية أو بلاد الشام (وعد بلفور عام ١٩١٧).

ومن الواضح تماماً أن هناك تلازماً وثيقاً بين وعد بلفور وبين ما ورد في اتفاقية سايكس ـ بيكو، بل إن تقسيم سوريا الطبيعية (أو بلاد الشام) إلى دويلات، وفقاً لما ورد في هذه الاتفاقية، إن هو إلاّ التزام من الدول المتحالفة يقتضي تنفيذه ليسهل بعده تنفيذ وعد بلفور. وما تزامُن هذا الوعد مع اتفاقية سايكس ـ بيكو ومعركة ميسلون إلاّ دليل واضح على هذا الالتزام.

لقد كان إنشاء دولة عربية واحدة، تمتدّ حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، هدفاً أسمى للعرب السوريين في ذلك الحين (أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء)، ولكن هذه الدولة كانت نقيضاً حادّاً للمشروع الصهيوني الذي يقضي بإقامة دولة يهودية في فلسطين. ولذا، كان لا بدّ من

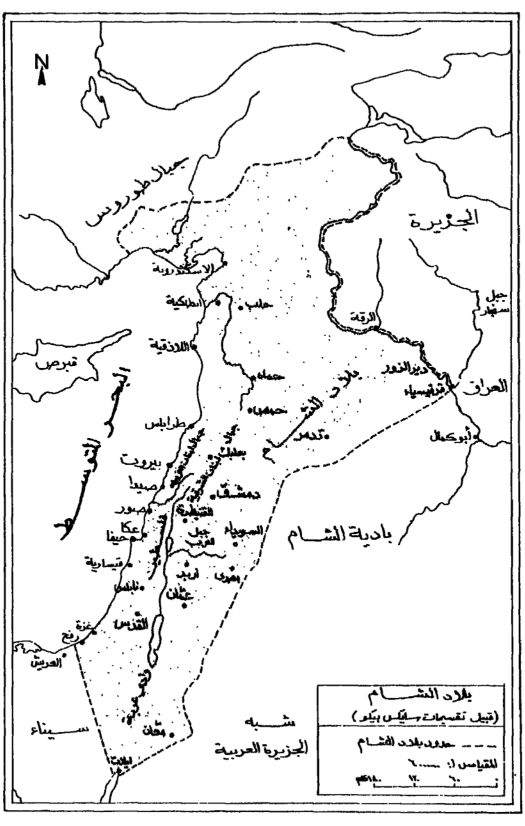
---

(٢٠) هندي، المصدر السابق،، ص ٤٦ حاشية ١.

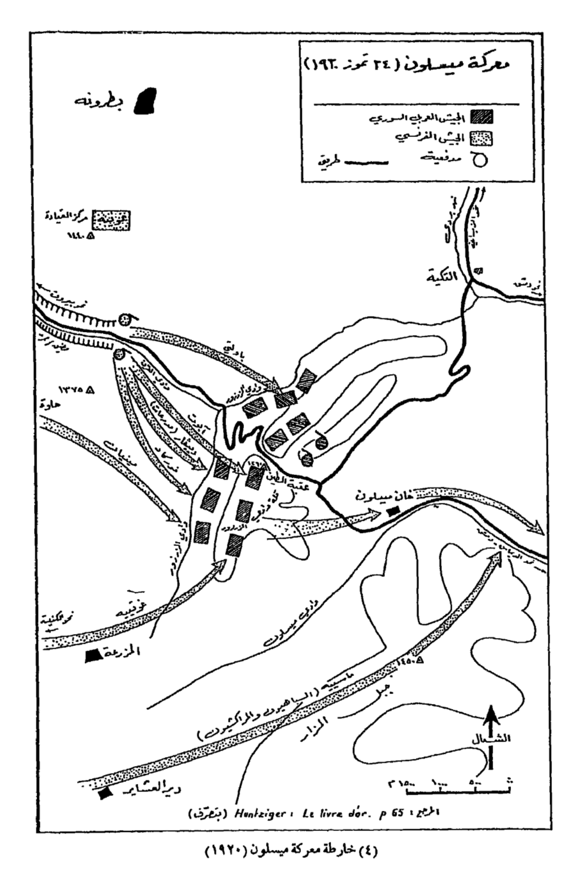
القضاء على أي أمل بقيام تلك الدولة، وذلك بضرب قوّتها العسكرية وزعامتها السياسية، وقد تمَّ ذلك في ميسلون عام ١٩٢٠.

إن ضرب دولة الوحدة المتمثّلة بالمملكة العربية السورية في ميسلون كان السبيل الوحيد المتاح لأمل إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين، ذلك أن نظرة واحدة إلى خارطة بلاد الشام أو سوريا الطبيعية (انظر الخارطة) ترينا أي خطر كان يمكن أن يحيق بالدولة اليهودية في حال قيام دولة الوحدة العربية في بلاد الشام، بحيث لا يكون للدولة اليهودية أي منفذ برّي شمالاً وشرقاً وجنوباً، ولا يبقى لها إلاّ البحر متنفّساً. وهذا ما يؤكّد، بلا أي شكّ، أن تقسيم بلاد الشام وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو كان، في أساسه، مطلباً صهيونياً، بالإضافة إلى كونه مطلباً استعمارياً.

وهكذا، تكون «ميسلون» المحطّة الرابعة من مراحل «مؤامرة الغرب على العرب» التي بدأت في لندن عام ١٩٠٥ ولا تزال مستمرّة إلى اليوم كما سنرى.



٣ ـ خارطة بلاد الشام (أو سوريا الطبيعية) قبيل تقسيمات سايكس ـ بيكو وإنشاء دولة اسرائيل



(٤) خارطة معركة ميسلون (١٩٢٠)

الفصل الخامس

مؤامرة
تقسيم فلسطين

(٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧)

لا شكّ في أن القرار - المؤامرة الذي أصدرته الجمعية العامّة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، والذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، يعتبر أخطر مراحل المؤامرة الكبرى (أو مؤامرة العصر) التي بدأتها الدول الاستعمارية في مؤتمرها بلندن بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧ (مؤتمر كامبل بنرمان)، ونفّذتها تباعاً وعلى مراحل. بل إنها، وهي المحطّة الخامسة في مراحل تلك المؤامرة ومسار تنفيذها، تظلّ الأكثر ظلماً ووحشية ومأساوية بالنسبة إلى الشعب العربي الفلسطيني خاصّة والأمّة العربية عامّة. فبعد نصف قرن من المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في «بال» بسويسرا عام ١٨٩٧، أو أربعة عقود من مؤتمر «كامبل بنرمان» عام ١٩٠٥ - ١٩٠٧، أو ثلاثة عقود من اتفاقية «سايكس - بيكو» عام ١٩١٦ و«وعد بلفور» عام ١٩١٧، وبعد نحو ربع قرن من الانتداب البريطاني على فلسطين (منذ عام ١٩٢٠)، تمّ تنفيذ المرحلة الأهمّ في تاريخ الصهيونية، بل وفي تاريخ الشعب العربي الفلسطيني والأمّة العربية، وهو صدور القرار الدولي بتقسيم فلسطين (عام ١٩٤٧) وإقامة الكيان الصهيوني على أرضها (عام ١٩٤٨). (وهو القرار الذي يحمل رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧).

لقد أصدر مؤتمر لندن (كامبل بنرمان) عام ١٩٠٧ قرارين هامّين يتعلّقان بالوطن العربي، وهما: «استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخّرها، وإبقاء شعبها على ما عليه من تفكّك وتأخّر وجهل» و«ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي» وذلك «بإقامة حاجز بشري، قوي وغريب، يحتلّ الجسر البرّي الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسّط، بحيث يشكّل، في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوّة صديقة للاستعمار وعدوّة

لسكّان المنطقة» (انظر: الفصل الأوّل، مؤتمر كامبل بنرمان).

ثم أتت اتفاقية «سايكس ـ بيكو» لتنفيذ القرار الأوّل فقسّمت بلاد الشام والعراق إلى دويلات ضعيفة وهزيلة وغير قادرة على الدفاع، منفردة، عن نفسها. وجاء، بعدها، وعد بلفور، ليمهّد لتنفيذ القرار الثاني، فوعدت بريطانيا «الشعب اليهودي» بوطن قومي له في فلسطين، ساعية بذلك إلى إقامة ذلك «الحاجز البشري القوي والغريب» وتلك «القوّة الصديقة للاستعمار والعدوّة لسكّان المنطقة» في قلب الوطن العربي، ولم تلبث، وهي الدولة المنتدبة على فلسطين، أن حقّقت هذا الوعد، إذ نجحت، وبإسهام كبير من الولايات المتحدة الأميركية، إلى إصدار قرار التقسيم، ثم إقامة الكيان الصهيوني، محققة، بذلك الهدف المبتغى، وهو فصل «الجزء الإفريقي» عن «الجزء الآسيوي» من الوطن العربي، بحيث أضحى قيام الوحدة بين هذين الجزئين، وبالتالي، قيام الوحدة العربية الشاملة، أمراً مستحيلاً.

بدأت بريطانيا، منذ إعلان انتدابها على فلسطين، تعدّ هذا القطر العربي لمصير مفجع، فهي قد أفسحت في المجال لليهود بالهجرة إليها، ووفّرت لهم أسباب المنعة والقوّة والتسلّط، ورغم ما قام به العرب الفلسطينيون من جهود لوقف هذا السلوك المتحيّز من قبل الدولة المنتدبة، فإن ذلك لم يجدِ نفعاً ولم يردع المعتدي عن الاستمرار في عدوانه. وهكذا شهدت فلسطين، منذ إعلان وعد بلفور، وإبّان الانتداب البريطاني، عدداً وفيراً من التظاهرات، والانتفاضات الشعبية، والثورات المسلّحة، أهمّها: ثورة البراق (عام ١٩٢٨)، وثورة الشيخ عز الدين القسّام (١٩٣٢ ـ ١٩٣٥)، والثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وسوف نتحدّث عن هذه الثورات في فصل لاحق.

وشغلت قضية فلسطين العالم بأسره، بعد وعد بلفور، وخاصّة بعد أن بدأت المنظمة الصهيونية تنشط في تأليب العالم الغربي إلى جانبها وضد الشعب العربي الفلسطيني. وهكذا، فقد شهدت فلسطين وصول العديد من البعثات الدولية، منها:

ـ لجنة يهودية وصلت إلى فلسطين في نيسان (ابريل) عام ١٩١٨ برئاسة الدكتور حاييم وايزمن[1]، وقد جاءت هذه اللجنة لكي تدرس أوضاع فلسطين والفلسطينيين تمهيداً لتنفيذ المشروع الصهيوني ووعد بلفور، وثار الشعب العربي الفلسطيني غضباً لوصول هذه اللجنة التي فضحت، بوصولها، الوعد البريطاني لليهود، وكانت بريطانيا قد تستّرت عليه حتى ذلك الحين.

---

(١) الدجاني، حسن صدقي، تفصيل ظلامة فلسطين، ص ٢٩.

ـ لجنة «كنغ ـ كراين» الأميركية التي ضمَّت شخصيتين أميركيتين بارزتين اشتهرت هذه اللجنة باسمهما، وهما: هنري كنغ وتشارلز كراين. وقد مكثت هذه اللجنة في فلسطين من ٣٠ نيسان (ابريل) إلى ٢١ تموز (يوليو) عام ١٩١٩[٢] حيث قامت بتحقيقات واسعة ودقيقة وتوصَّلت إلى نتائج هامّة تضمّنها تقريرها. وقد طالب العرب، بالإجماع، أمام هذه اللجنة «بالاستقلال التام ضمن الوحدة السورية» وأبدوا رفضهم القاطع «لوعد بلفور والانتداب البريطاني»[٣]. وقد جاء في تقرير اللجنة الأميركية ما يلي:

«لقد قامت حركة المقاومة للصهيونية في فلسطين على الأخص، إذ كانت ٨٠,٣٪ من العرائض التي قُدِّمت للجنة تطلب إلغاء وعد بلفور. وهذا الطلب، وهذه النسبة، تمثّل الرأي العام الإسلامي والمسيحي، وهي أكبر نسبة لأي مطلب آخر. أمَّا اليهود الذين (لا) يؤلّفون أكثر من ١٠٪ من سكّان فلسطين فيؤيِّدون الصهيونية الانكليزية، في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين على مقاومتها»[٤].

وجاء أيضاً:

«لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون اهتضام الحقوق المدنية والدينية التي هي للجماعات غير اليهودية في فلسطين. تلك الحقوق التي جاء في تصريح بلفور لزوم المحافظة عليها. والحقيقة التي وقفت عليها اللجنة في أحاديثها مع ممثّلي اليهود هي أن الصهيونيين يتوقّعون أن يجلوا السكّان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم»[٥].

وجاء أيضاً:

«لا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بلغ أشدّه وليس من السهل الاستخفاف به. فإن جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلاَّ بالقوّة المسلَّحة، ويجب أن لا تقل هذه القوّة عن خمسين ألف جندي. وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهود. لا بدّ من

---

(٢) أسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٥: ٣١.
(٣) الدجاني، المصدر السابق، ص ٣١.
(٤) م.ن. ص ٣١ ـ ٣٢.
(٥) م.ن. ص ٣٢.

الجيوش، في بعض الأحيان، لتنفيذ القرارات، ولكن ليس من العدل أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة. هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقّهم على فلسطين مبنيّة على كونهم احتلُّوها منذ ألفي سنة، وهذه دعوى لا تستوجب الاهتمام والاكتراث»[٦].

وجاء أخيراً:

«من المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدَّسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء، والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقديساً عند المسيحيين هو ما له علاقة بالمسيح، والأماكن التي يقدِّسها المسلمون غير مقدَّسة عند اليهود، بل مكروهة. ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون، في هذه الأحوال، أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت هيمنة اليهود». وينتهي تقرير اللجنة بالقول:

«وبناء على ما تقدَّم، تشعر اللجنة، مع عطفها على مسألة اليهود، أن الواجب يقضي عليها بأن تشير على المؤتمر (المقصود مؤتمر الصلح) أن لا يؤيِّد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالتدريج. وبعبارة أخرى، يجب تحديد الهجرة إلى فلسطين، والعدول بتاتاً عن الخطة التي ترمي إلى جعل فلسطين حكومة يهودية»[٧].

ورغم ما في هذا التقرير من وجهات نظر محقَّة ومنصفة للعرب، فإنه لم يجد له طريقاً إلى ضمائر المجتمعين في مؤتمر الصلح بفرساي (عام ١٩١٩).

- لجنة بريطانية برئاسة السير توماس هايكرافت قاضي القضاة في فلسطين، وقد شكّلت هذه اللجنة على أثر الاضطرابات التي جرت بين اليهود والعرب في تلك البلاد عام ١٩٢١، ووضعت، في نهاية التحقيق الذي أجرته، تقريراً مطوَّلاً أكّدت، في ختامه، أن «سياسة الوطن القومي اليهودي هي السبب الأساسي للاضطرابات»[٨].

وفيما يلي بعض ما جاء في هذا التقرير:

- «ظهر لنا أن الوطنيين ينفرون من الحكومة لاتباعها سياسة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين... وانتشر الاعتقاد في البلاد من أولها إلى آخرها بأن الحكومة عرضة

---

(٦) م.ن. ص ٣٣.

(٧) م.ن. ص ٣٣ - ٣٤.

(٨) م.ن. ص ٤٧.

لضغط الصهيونيين عليها، وهي لذلك تتحزّب لليهود وتساعدهم في جميع أعمالهم ومقاصدهم بالرغم من كونهم أقليّة قليلة»[9].

ـ «وقد أكّد لنا الكثيرون، وتحقّقنا بأنفسنا، أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين، لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية. ونعتقد أن كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية»[10].

وبعد أن يعدِّد التقرير المظالم التي يشكو العرب منها، واعتراضاتهم على الهجرة اليهودية[11]، يشرح، بإسهاب، وجهة النظر الصهيونية كما أبداها الدكتور «ايدر» الرئيس العامل للجنة الصهيونية في فلسطين، حيث يتضح للجنة، من شهادته، المدى الذي بلغته الصهيونية في أطماعها بفلسطين. يقول التقرير:

«أنارت شهادة الدكتور ايدر. . .، وإيضاحاته، الطريق أمام لجنتنا، وأوضحت لها بعض المسائل التي كانت غامضة عليها. . . قال الدكتور ايدر:

«١ ـ لا يمكن إلاّ إيجاد وطن قومي واحد في فلسطين وهو الوطن القومي اليهودي.

«٢ ـ لا يمكن المساواة بين العرب واليهود، بل يجب أن يتغلّب اليهود على العرب متى تكاثر عددهم.

«٣ ـ أبى أن يعترف أو يقبل بعبارة «أن يكون لليهود سلطة أو سلطان قومي» ووضع بدلاً عنها عبارة «أن يكون لليهود حق التسلّط والتغلّب». وقد قال أيضاً، بصريح العبارة: يجب أن يسمح لليهود لا للعرب بحمل السلاح. وأكّد أن تسليح اليهود يحسِّن العلاقات بينهم وبين العرب. وقال أيضاً: يجب أن يسمح للهيئة الصهيونية أن تعترض على تعيينات الحكومة، وأن تقدِّم إليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي، فتنتخب الحكومة واحداً منهم».

وتبدي اللجنة رأيها في قيمة شهادة الدكتور ايدر بأنها «ذات شأن عظيم، لأنه لا توجد فيها محاورات أو مغالطات يقصد فيها التمويه»[12].

ـ لجنة برلمانية بريطانية شكّلت للتحقيق في الاضطرابات التي جرت في فلسطين عام

---

(٩) م.ن. ص ٤٨.
(١٠) م.ن. ص.ن.
(١١) م.ن. ص ٤٩.
(١٢) م.ن. ص ٥٠.

١٩٢٩ (والمسمّاة بثورة البراق)، وهي برئاسة «السير وولتر شو S. Walter Shaw» وعضوية ثلاثة أعضاء يمثّل كل منها حزباً من الأحزاب الثلاثة في مجلس العموم البريطاني.

وكانت مهمّة اللجنة: «التحقيق في الأسباب المباشرة التي أدّت إلى الاضطرابات الأخيرة في فلسطين، ووضع توصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها»[١٣]. وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها في فلسطين في شهر تشرين الأول (أكتوبر) واستمرّت حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٩ وقدّمت تقريرها إلى مجلس العموم البريطاني في آذار (مارس) عام ١٩٣٠[١٤].

وقد قدّمت اللجنة إلى البرلمان البريطاني تقريراً مفصّلاً ومؤلّفاً من أربعة عشر فصلاً، حيث قامت بتحقيقات واسعة عن الهجرة اليهودية والدولة اليهودية ومشكلة الاستيعاب ومخاوف العرب من الهجرة اليهودية ومشكلة الأراضي، وعن مطالبة العرب بالحكم الذاتي، وعن سياسة الحكومة المنتدبة وإدارتها لكل هذه الأمور[١٥]. ويخلص التقرير، في ختامه، إلى النتيجة التالية: «إن الشعب العربي في فلسطين متّحد لغاية اليوم في المطالبة بحكومة نيابية، وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد، ولكنه قابل لأن يتجدّد بشدّة عند وقوع أية مشاكل كبرى لها مساس بالمصالح الشعبية.

«ونحن نعتقد أن شعور الاستياء الذي يسود الأهالي العرب والناشىء عن عدم توصّلهم إلى أن ينالوا أي قسط من الحكم الذاتي يزيد من خطورة ما تعانيه الإدارة المحلية من مصاعب ومشكلات. وإنه كان سبباً ساعد على وقوع الاضطرابات الأخيرة، وهو عامل لا يمكن تجاهله عند البحث في التدابير الواجب اتخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات في المستقبل»[١٦].

وعلى أثر تقرير هذه اللجنة، أصدرت وزارة المستعمرات البريطانية، عام ١٩٣٠، بياناً عن «الخطة السياسية لحكومة جلالة الملك» تضمّن «تفسيراً لواجبات» الحكومة البريطانية، وسُمّي البيان «الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠»[١٧]. وممّا جاء في هذا البيان ـ الكتاب الأبيض:

---

(١٣) م.ن. ص٥٣.

(١٤) م.ن. ص.ن.

(١٥) انظر تقرير هذه اللجنة في م.ن. ص٥٢ ـ ٨٠.

(١٦) م.ن. ص٨٠.

(١٧) م.ن. ص٨١.

ـ إن معنى «الـوطن القـومي اليهــودي في فلسـطين «لا يعني» فـرض الجنسيـة اليهودية على فلسطين إجمالاً، بل زيادة رقيّ الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم»[18].

ـ «يجب أن لا تكـون الهجرة كبـيرة إلى حدٍّ يـزيد، في أيـة ظروف كـانت، على مقدرة البلاد الاقتصادية إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جـدد. ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة عـلى أهالي فلسـطين عمومـاً وعدم حـرمانهم أيـة فئة من السكّان الحاليين من أشغالهم»[19].

ـ «من الضروري أيضاً أن نوضح بأن اللجنة الصهيونيـة في فلسطين، المعـروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيـونية، لا تـرغب في أن يكون لهـا، كما أنها لا تملك، أي قسط في إدارة البلاد العامّة»[20].

ـ «إن سكان فلسطين على الإطلاق، لا فئـة منهم فحسب، هم الذين يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة»[21].

ـ «إن حكومة جلالته ترى، بعد التبصّر الـدقيق، أن الوقت قـد حان للسـير في مسـألة منـح فلسطين درجـة من الحكم الذاتي، تلك المسـألة الهـامّة، لمصلحـة جميـع السكّان على الإطلاق، بدون أي تأخير آخر»[22].

ـ «وبناء على ذلك، تنوي حكومة جلالته أن تشكّل مجلساً تشريعياً. . .»[23].

ـ «لا يمكن التسليم، إجمالاً، بالادعـاء القائـل بأن نتيجـة استعمار اليهـود، على السكّان العرب، كانت، في جميع الأحوال، مضرّة بمصالح العرب»[24].

ـ «لا يمكن تحقيق تصوّرات الوطن القومي اليهودي، بأي وجه من الوجوه، إلاّ متى كانت فلسطين متمتّعة بالطمأنينة والسلام والرخاء. فبالتعاون الـودّي بين العـرب واليهود والحكومة يمكن أن يخيّم الرخاء في البلاد»[25].

---

(١٨) م.ن. ص ٨٢.
(١٩) م.ن. ص ٨٣.
(٢٠) م.ن. ص.ن.
(٢١) م.ن. ص ٨٤.
(٢٢) م.ن. ص.ن.
(٢٣) م.ن. ص ٨٥.
(٢٤) م.ن. ص ٨٨.
(٢٥) م.ن. ص ٩٣.

ولا يخفى ما في هذا البيان من مراوغة وخداع مبنيين على المغالطات وتشويه الحقائق. ورغم ذلك فقد رفضه اليهود، لأنه «أخضع قضية الهجرة اليهودية لموافقة أهل البلد الشرعيين من الأكثرية العربية في فلسطين»[٢٦].

وفي عام ١٩٣٧ وصلت إلى فلسطين لجنة ملكية بريطانية برئاسة اللورد بيل[٢٧]. وقد أذاعت هذه اللجنة خلاصة تقريرها في ٧ تموز عام ١٩٣٧، حيث اقترحت مشروعاً لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. ووافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع[٢٨]، رغم أن كل شهادات عرب فلسطين كانت ضد مشروع التقسيم هذا. وجاء في خلاصة تقرير اللجنة عن فوائد التقسيم ما يلي:

«. . . ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها عرب فلسطين من هذا المشروع ما يلي:

- «١ - ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيّهم.

«٢ - يتخلّصون نهائياً من الخوف «باكتساح» اليهود لهم واحتمال إخضاعهم للحكم اليهودي.

«٣ - إن تقييد حدود الوطن القومي تقييداً نهائياً بتخوم معيَّنة ووضع انتداب جديد لحماية الأماكن المقدَّسة بضمانة عصبة الأمم يزيل، بصورة خاصّة، كل قلق يساور الناس حول إمكان صيرورة الأماكن المقدَّسة يوماً من الأيام تحت هيمنة اليهود.

«٤ - ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم، تتلقّى الدول العربية إعانة مالية من الدولة اليهودية، وتنال أيضاً من الخزينة البريطانية، بسبب تأخّر أحوال شرق الأردن، منحة قدرها مليوناً من الجنيهات. وإذا أمكن الوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الأراضي والسكّان، تعطى الدولة العربية منحة أخرى تستعين بها

---

(٢٦) مؤسّسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٨٩. وقد تضمَّن البيان كذلك تفصيلات هامّة أخرى عن الهجرة وملكية الأراضي وحقوق الطوائف لم يكن هناك مجال لذكرها جميعاً.

(٢٧) انظر تفاصيل أعمال هذه اللجنة وشهادات العرب أمامها في: الشقيري، جميل، مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، ص ٥ - ٩٣.

(٢٨) انظر خلاصة تقرير اللجنة الملكية البريطانية في: م.ن. ص ٩٤ - ١١٨. وقرار الحكومة البريطانية بالموافقة على المشروع المقترح من اللجنة في: م.ن. ص ١١٨ - ١١٩.

علـى تحويـل ما يستـطاع تحويله من الأراضي غـير القـابلة للزراعـة إلى أراضٍ منتجـة يستفيد منها الزارع والدولة على السواء.

«أمّا فوائد التقسيم لليهود فهي:

«١ - إن التقسيم يؤمّن إنشـاء الـوطن القـومي اليهـودي وينقـذه من احتـمال خضوعه في المستقبل للحكم العربي.

«٢ - إن التقسيم يمكّن اليهـود من أن يعتـبروا الـوطن القـومي وطنهم الخـاص بأوسع ما في الكلمة من معنى، وذلك لأن التقسيم يحوّلـه إلى دولة يهـودية ويصبـح في وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذي يعتقدون هم أنفسهم بإمكان استيعابه. وبذلك يحقّقون هدف الصهيونية الرئيسي ألا وهو وجود أمّة يهـودية متمكّنـة في فلسطين تمنح رعاياهـا نفس الوضـع الذي تمنحـه سائـر الأمم في العالم لـرعايـاها، فبذلك يتخلّصون أخيراً من عيشة «الأقلية»، »[٢٩].

ولا يخفى ما في هذا التبرير لإقامة الدولة اليهودية على الأرض العربية في فلسطين من اعتداء على حقوق العرب القوميـة وأمانيهم وآمالهم في الوحدة والتحرّر، إذ يبدو من التقرير:

أ - أن قرارات اللجنة مأخوذة مسبقا وبالاتفاق مع الحكومة البريطانيـة نفسها، إذ اقترحت اللجنة مشروعاً لتقسيم الأرض العربيـة بين العـرب واليهود الـذين يمكنهم إدخال العدد الذي يرغبون إدخاله من اليهود لتوطينهم في الأرض العربية المغتصبة.

ب - دعوة العرب إلى استبدال الوطن «بمنحة قدرها مليوناً من الجنيهات» وما في هذه الدعوة من إهانة للكرامة العربية.

ج - التلويح الزائف بتحقيق «وحدة العرب ورقيّهم» إذا ما نفّذ مشروع التقسيم المقترح. إذ كيف يمكن تحقيق الوحدة العربيـة بعد أن تقـوم في قلب هذا الـوطن دولة يهودية غريبة ومغتصبة؟.

د - حرص اللجنة على تحقيق «هدف الصهيونية الرئيسي» وهو«وجود أمّة يهـودية متمكّنة في فلسطين»، على أرض ليست أرضها، وفي وطن ليس وطنها.

وقد جاء في قرار الحكومة البريطانية بالموافقة على هذا الاقتراح المقدّم من اللجنة الملكية ما يلي:

---

(٢٩) م.ن. ص ١١٨.

«. . . وفي تأييدها لحلّ القضية الفلسطينية بقسمة البلاد، فإن حكومة جلالة الملك تؤثّر المنافع التي تعود للعرب واليهود. فالعرب ينالون استقلالهم القومي ويتمكّنون من الاشتراك مع العرب في البلدان المجاورة في سبيل الوحدة العربية وتقدّمها على قدم المساواة، ويتخلّصون، بالنتيجة، من مخاوف سيادة اليهود، والهواجس التي صرّحوا بها، خشية أن تقع أوطانهم تحت سيطرة اليهود. وتنال الدولة العربية مساعدة مالية لا يستهان بها من حكومة جلالة الملك ومن الدولة اليهودية. ومن الوجهة الأخرى، فإن القسمة تؤمّن تشييد الوطن القومي لليهود وتريحه من أي احتمال كان لإخضاعه لحكم العرب في المستقبل. وتحوّل الوطن القومي لليهود إلى دولة يهودية لها السلطة المطلقة على المهاجرة، ويكتسب رعاياها الصفة التي يتمتّع فيها رعايا البلدان الأخرى. وأخيراً، فإن اليهود لا يبقون عائشين عيشة أقليّة وينالون الغاية الأساسية التي ترمي إليها الصهيونية. هذا وإن حقوق الأقليات في الدولتين تؤمّن وتصان بالمعاهدات المنوي عقدها. وفوق كل ذلك، فإن المخاوف والظنون تزول ويحلّ محلّها الثقة والأمان. وينال الشعبان ما وصفه القومسيون (اللجنة) بقوله: عطية السلام التي لا تمتن»[30]. وكان اقتراح هذه اللجنة بتقسيم فلسطين أول اقتراح رسمي دولي بالتقسيم. وقد برّرت اللجنة اقتراحها هذا بما يلي:

«ما دام العرب يعتبرون اليهود غزاة دخلاء، وما دام اليهود يرمون إلى التوسّع على حساب العرب، فالحل الوحيد هو الفصل بين الشعبين، فتؤلّف دولة يهودية في الأراضي التي يكوّن اليهود فيها أكثرية سكّانية، ودولة عربية في المناطق الأخرى»[31].

وفي عام ١٩٤٦ عقد، في لندن، مؤتمر لدرس المشكلة الفلسطينية، واستعيدت فكرة التقسيم في هذا المؤتمر، حيث عرضت بريطانيا، على العرب، مشروعاً لتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية ترتبط فيما بينها بنظام اتحادي، وهو ما سُمّي «بمشروع النظام الاتحادي» أو«مشروع موريسون»، وهذه المناطق هي:

١ ـ المنطقة اليهودية، وهي المنطقة ذات الأكثرية اليهودية والمناطق التي تكثر فيها المستعمرات اليهودية.

٢ ـ المنطقة العربية، وهي ما تبقّى من فلسطين، باستثناء القدس وبيت لحم والنقب.

٣ ـ منطقة القدس وبيت لحم وما جاورهما.

---

(٣٠) م.ن. ص ١١٩.

(٣١) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلّد الأول، ص ٥٥٧.

٤ ـ منطقة النقب. وقد رفض العرب هذا المشروع رفضاً باتّاً[٣٢].

وفي عام ١٩٤٧ دعت بريطانيا إلى عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة، فاجتمعت جمعيتها العامة في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ وقرَّرت تعيين لجنة للتحقيق في هذه القضية، وسُمِّيت هذه اللجنة (اينسكوب .U.N.S.C.O.P) أي اللجنة الخاصّة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (United Nations Special Commission on Palestine.

وقد تألَّفت هذه اللجنة من ممثِّلي ١١ دولة هي: أوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا والبيرو والسويد والأوروغواي ويوغوسلافيا، برئاسة القاضي السويدي «إميل ساندستروم E. Sandstrom» وحدّدت مهمتها بما يلي:

«سيكون للجنة الخاصة أوسع السلطات في التأكّد من الحقائق وتسجيلها، وفي تحرِّي جميع المسائل والقضايا المتعلِّقة بقضية فلسطين». و«على اللجنة الخاصّة القيام بالتحقيقات في فلسطين وحيث ترى أن ذلك قد يكون مفيداً، وتتلقَّى الشهادات الخطية والشفهية وتدرسها، من السلطة المنتدبة، وممثِّلي سكّان فلسطين، ومن الحكومات والمنظمات والأفراد كما ترى ذلك ضرورياً، وكما تعتبره ملائماً في كل حالة». وعليها أن «تولي المصالح الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية في فلسطين أقصى عنايتها» وأن «تعدّ تقريراً للجمعية العامة» و«تقدِّم الاقتراحات التي تراها ملائمة لحلّ قضية فلسطين»، على أن «يصل التقرير إلى الأمين العام في وقت لا يتعدَّى ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧»[٣٣].

وقد بدا واضحاً من نص القرار عدم تضمّنه أية إشارة إلى استقلال فلسطين، ممّا جعل ممثِّلي الدول العربية والهيئة العربية العليا لفلسطين يعترضون عليه ولكن دون جدوى[٣٤].

وقد وضعت اللجنة تقريرها بتاريخ ٣١ آب (أغسطس) ١٩٤٧ واقترحت فيه مشروعين:

١ ـ يقضي الأول بإنشاء «دولة اتحادية» عاصمتها القدس، وقد أيَّدت الأقلية هذا المشروع وتتألَّف من ممثِّلي دول الهند وإيران ويوغوسلافيا.

---

(٣٢) م.ن. ص.ن.

(٣٣) طعمة، جورج (مراجعة وتحقيق)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ٣ ـ ٤. وانظر: العارف، عارف، نكبة فلسطين، ج ١: ٧ ـ ٨.

(٣٤) هيئة الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، مجلّد ١: ٥٥٨.

٢ ـ ويقضي الثاني بتقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة عربية والأخرى يهودية، على أن تكون القدس تحت وصاية دولية. وقد أيَّدت الأكثرية هذا المشروع وهي تتألّف من ممثّلي الدول الباقية، باستثناء أوستراليا التي بقيت على الحياد[٣٥].

ثم رفعته إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة في الموعد المحدَّد.

وقد رفض العرب، كذلك، المشروعين، وأصرُّوا على رفضهم مبدأ تقسيم فلسطين بأي شكل من الأشكال.

ما أن تسلَّمت الجمعية العامّة تقرير اللجنة الخاصّة حتى عمدت إلى الاجتماع حيث شكَّلت لجنتين فرعيتين لدرس كل من المشروعين المقدَّمين من اللجنة، فدرست إحداهما مشروع «الدولة الاتحادية»، ودرست الثانية مشروع «التقسيم». وقد رفعت اللجنة الفرعية الاولى تقريراً تؤيِّد فيه مشروع «الدولة الاتحادية» وترفض مشروع «التقسيم» مبرِّرة رفضها هذا بالمبرِّرات التالية:

«١ ـ إن أي حلٍّ لفلسطين لا يمكن أن يعتبر حلاً للمشكلة اليهودية بشكل عام.

«٢ ـ وإن التقسيم اقتراح غير عملي وغير ممكن التنفيذ، ومن المستحيل أن يؤدِّي إلى قيام دولتين لهما القدرة على الاستمرار بشكل معقول.

«٣ ـ وإن المجتمع الدولي يخطىء خطأ جسيماً إن لم يوجِّه جهوده نحو الحفاظ على وحدة فلسطين. وإن تأييد الأمم المتحدة لتلك الوحدة سيكون، في حدِّ ذاته، عاملاً هامًّا لتشجيع التعاون بين الشعبين.

٤ ـ وإنه لا يمكن تصوّر أن تعتبر فلسطين، بأي شكل من الأشكال، وسيلة لحلّ مشكلة يهود العالم. فالمساحة، والموارد المحدودة، والمعارضة القوية والمستمرّة من الشعب العربي الذي يشكِّل غالبية سكّان البلاد، عوامل تتعارض تعارضاً مباشراً مع أي اقتراح كهذا»[٣٦].

وبتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ التأمت الجمعية العامّة، كلجنة خاصّة، لتستمع إلى تقرير كل من اللجنتين الفرعيتين، وقد طرحت مختلف الاقتراحات للتصويت فكانت النتائج كالآتي:

---

(٣٥) العارف، عارف، نكبة فلسطين، ص ٩ ـ ١٢ و: هيئة الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، مجلّد ١: ٥٥٩.

(٣٦) هيئة الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، مجلّد ١: ٥٦٠.

١ ـ كان الاقتراح الأول دعوة محكمة العدل الدولية للنظر بصلاحية الأمم المتحدة في معالجة القضية الفلسطينية، وقد رفض هذا الاقتراح بأكثرية ٢٥ صوتاً مقابل ١٨ وامتناع ١١ دولة عن التصويت.

٢ ـ وكان الاقتراح الثاني حول صلاحية الأمم المتحدة في معالجة هذه القضية وتنفيذ التقسيم «دون حاجة إلى موافقة أكثرية شعب فلسطين». فتمّت الموافقة على ذلك بأكثرية ٢١ دولة مقابل ٢٠ دولة.

٣ ـ وكان الاقتراح الثالث الدعوة إلى أن تستقبل الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة مشرّدي اليهود الذين لا يجدون مأوى لهم، فصوّتت ١٦ دولة إلى جانب الاقتراح و١٦ دولة ضده وامتنعت ٢٦ دولة عن التصويت.

ودافع العرب وأصدقاؤهم في اللجنة الخاصة للجمعية العامة عن وجهة نظرهم، محاولين إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية وتأكيد عدم صلاحية الأمم المتحدة في معالجة القضية أو تنفيذ التقسيم رغماً عن رغبة أهل البلاد الأصليين، وساعين إلى إقناع دول العالم في قبول مشرّدي اليهود في بلادهم. ولكن جهود العرب وأصدقائهم ذهبت أدراج الرياح، إذ أن النفوذ والمال الصهيونيين مع ضغوط الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وتجاوب الاتحاد السوفياتي مع المطالب الصهيونية، كل ذلك أدّى إلى خسارة العرب لقضيتهم. وفي ١٩٤٧/١١/٢٥، وافقت اللجنة الخاصة للجمعية العامة على «خطّة تقسيم فلسطين مع وحدة اقتصادية بين الدولتين: العربية واليهودية» وذلك بأكثرية ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٧[٣٧].

ويصف الكاتب الصهيوني «دايفيد هوروفيتس» الجهد الذي بذله الصهاينة في هذا المجال لتحقيق أهدافهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيقول: «بقيت فينا روح الكفاح ثابتة. اجتمعنا في مكاتب الوكالة اليهودية وتشاورنا في الطرق والوسائل الكفيلة لتغيير مجرى الأحداث. وبدأ الصراع من جديد. دقّت أجراس الهواتف بشكل محموم. أرسلت البرقيات إلى كل أنحاء العالم. أيقظنا أناساً من نومهم في منتصف الليالي وأرسلناهم في مهام غريبة. والأغرب من كل ذلك أنه ما من يهودي ذي نفوذ، سواء أكان صهيونياً أو غير صهيوني، رفض أن يعطينا العون في أي وقت

(٣٧) م.ن. ص ٥٦٠ ـ ٥٦١.

كان. فقد وضع الجميع إمكاناتهم، صغيرة كانت أم كبيرة، في خدمة المحاولات اليائسة لترجيح كفّتنا»[٣٨].

والتأمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ للتصويت على قرار «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين»، وقد تبنّت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٢٨، وذلك بأكثرية ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠، كالآتي:

- الدول التي صوّتت مع القرار: أوستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، الايكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، إيسلندا، ليبيريا، اللوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بنما، باراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب إفريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأميركية، الأوروغواي، فنزويلا.
- الدول التي صوّتت ضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.
- الدول التي امتنعت عن التصويت: الأرجنتين، تشيلي، الصين، كوبا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، يوغوسلافيا، انكلترا[٣٩]. (وهكذا تكون انكلترا قد لعبت دوراً مزدوجاً، إذ حثّت الآخرين على التصويت إلى جانب القرار ثم امتنعت عن تأييده).

وصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في التاريخ نفسه، ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، القرار رقم ١٨١ (الدورة ٢) الذي يتضمّن «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين». وقد تضمّن هذا القرار ما يلي:

- المقدّمة.
- خطّة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي. وتتضمّن جزأين:
- الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية. ويتضمّن:

---

(٣٨) م.ن. ص ٥٦٠.

(٣٩) طعمة، جورج، المصدر السابق، ص ١٥ - ١٦.

أ ـ **إنهاء الانتداب:** التقسيم والاستقلال، وأهمّ ما جاء فيه:

٣ ـ «وتنشأ في فلسطين الدولتان المستقلّتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس، المبيّن في الجزء الثالث من هذه الخطّة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلّحة التابعة للسلطة المنتدبة، على أن لا يتأخّر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أمّا حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه».

ب ـ خطوات تمهيدية للاستقلال (تشكيل لجنة دولية لتسلّم إدارة فلسطين من السلطة المنتدبة).

ـ **الفصل الأول:** الأماكن المقدّسة والأبنية والمواقع الدينية (أحكام خاصّة لاحترامها والمحافظة عليها).

ـ **الفصل الثاني:** الحقوق الدينية وحقوق الأقليات (احترام حرية العقيدة وحقوق الأقليات الدينية).

ـ **الفصل الثالث:** المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية (لكل من الدولتين ومدينة القدس).

ـ **الفصل الرابع:** أحكام متنوّعة: الاتحاد الاقتصادي والعبور (الترانزيت) ـ الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ـ حرية المرور والزيارة لسكّان الدولتين ومدينة القدس ـ توزيع الموجودات (أموال إدارة فلسطين، المنقولة وغير المنقولة) بين الدولتين ومدينة القدس ـ الدخول في عضوية الأمم المتحدة.

ـ **الجزء الثاني:** الحدود، ويتضمّن:

أ ـ حدود الدولة العربية.

ب ـ حدود الدولة العبرية.

ج ـ حدود مدينة القدس. (انظر الخارطة).

ـ **الجزء الثالث:** مدينة القدس، ويحتوي على:

أ ـ نظام خاص للمدينة (كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص بإدارة الأمم المتحدة، مع مجلس وصاية).

ب ـ حدود المدينة.

ج ـ نظام المدينة الأساسي (الإدارة الحكومية، الحاكم والموظفون الإداريون، الاستقلال المحلي، تدابير الأمن، التنظيم التشريعي، القضاء، الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي، حرية العبور، العلاقات بالدولتين العربية واليهودية، اللغات الرسمية، المواطنة، حريات المواطنين، الأماكن المقدّسة، سلطات الحاكم، مدة نظام الحكم الخاص).

ـ الجزء الرابع: الامتيازات (تتنازل الدول التي تمتّع رعاياها، في الماضي، وبموجب العرف، بالامتيازات، عن حقّها في إعادة تثبيت هذه الامتيازات في كلٍّ من الدولتين العربية واليهودية، وفي مدينة القدس)[٤٠].

وهكذا، وباتخاذ المجتمع الدولي هذا القرار الجائر بحق الشعب الفلسطيني، تمَّ إدخال هذا الشعب في دوّامة من التهجير والشتات، وتمَّ إدخال الوطن العربي في دوّامة من الحرب والدم والدمار لم تعرف بعد نهاية لها.

وقد تبع هذا القرار قرارات أخرى عديدة، من أهمّها:

ـ القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وموضوعه: «إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدّي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل»[٤١]، والذي يقرّر «وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم..» وهو قرار لم يعرف طريقاً للتنفيذ حتى اليوم.

كما صدر بتاريخ ١١ أيار (مايو) عام ١٩٤٩ قرار يحمل رقم ٢٧٣ (الدورة ٣) ويقضي بقبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة. والأمر المستهجن في هذا القرار ما جاء في «حيثياته»، وقد جاء ما يلي:

«إن الجمعية العامة،

«وقد تسلّمت تقرير مجلس الأمن بشأن طلب اسرائيل الدخول في عضوية الأمم المتحدة،

«إذ تلاحظ أن اسرائيل، بحسب تقدير مجلس الأمن، دولة محبّة للسلام،

---

(٤٠) انظر نص القرار بكامله في: م.ن. ص ٤ ـ ١٦.

(٤١) م.ن. ص ١٨ ـ ١٩.

وقادرة على تحمّل الالتزامات الواردة في الميثاق وراغبة في ذلك.

«إذ تلاحظ أن مجلس الأمن قد أوصى الجمعية العامة بقبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

«إذ تلاحظ أيضاً تصريح اسرائيل بأنها تقبل، دون تحفّظ، الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهّد أن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة.

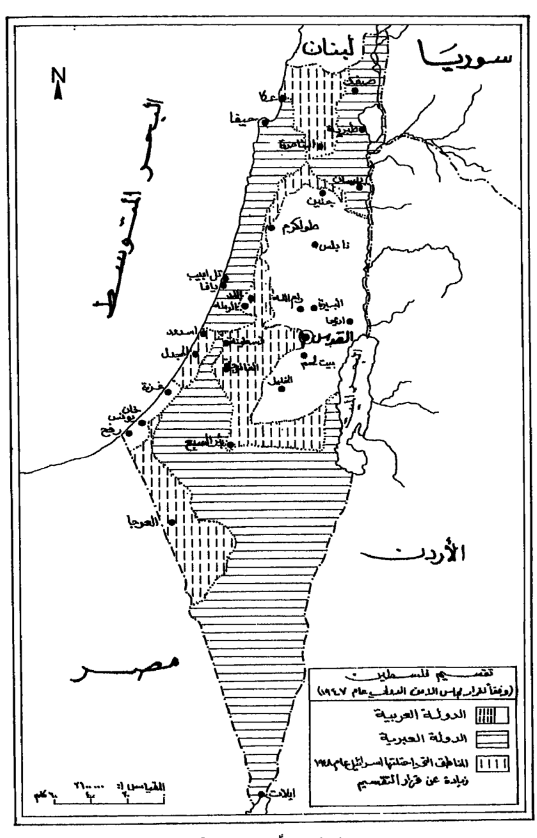
«إذ تذكر.... فإن الجمعية العامة....:

«١ ـ تقرِّر أن اسرائيل دولة محبّة للسلام، راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، وراغبة في ذلك.

«٢ ـ «تقرِّر أن تقبل اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.»

وقد «تبنَّت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ٢٠٧ بـ ٣٩ صوتاً مقابل ١٢. وامتناع ٩»[٤٢].

(٤٢) م.ن. ص ٢١.



٥ ـ خارطة تقسيم فلسطين وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي (١٩٤٧)

الفصل السادس

اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية

(١٩٤٩)

إذا كنّا نعتبر اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية (التي وقعّت بين كل من مصر ولبنان والأردن وسوريا واسرائيل عام ١٩٤٩) محطّة أساسية وهامّة في مراحل المؤامرة التي دبّرها الغرب الاستعماري على الأمة العربية عام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧، فذلك لأننا نرى فيها الحلقة الأقوى والأمتن في مراحل تأسيس الكيان الصهيوني وتثبيته، فبعدها، أصبحت اسرائيل دولة بالفعل، وبعدها فقط، قامت اسرائيل حقاً.

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية[١]، وهو القرار الذي رفضته الدول العربية مجتمعة وأعدّت العدّة لمقاومة تنفيذه بقوّة السلاح. وتنفيذاً لهذا القرار، وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر الرابع عشر من أيار/مايو عام ١٩٤٨، وفي متحف الفن الحديث بتل أبيب حيث كان المجلس القومي اليهودي يعقد جلسته التاريخية، أعلن بن غوريون قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين اعتباراً من الساعة الصفر من يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ وهي الساعة التي حدّدها البريطانيون لإنهاء انتدابهم على فلسطين وجلائهم عنها. وفي هذا الوقت المحدّد لولادة الدولة اليهودية، أي في منتصف ليل ١٤ ـ ١٥ أيار نفسه، زحفت الجيوش العربية تجاه فلسطين مخترقة حدودها من كل جانب ومعلنة الحرب على الدولة الوليد.

إلاّ أن القتال لم يستمر سوى أقل من شهر (١٥ أيار ـ ١١ حزيران) إذ تدخّل مجلس الأمن الدولي وفرض على المتحاربين هدنة قبلها العرب رغم أنها لم تكن

---

(١) طعمة، جورج (مراجعة وتحقيق)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ٤ ـ ١٦.

لمصلحتهم، بل كانت لمصلحة اليهود الذين استغلُّوها لإعادة تنظيم صفوفهم واستعادة قواهم التي زعزعتها الفترة الأولى من الحرب، وذلك باستقدام كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة بما في ذلك المصفّحات والدبّابات والمدافع والطائرات. ثم نشب القتال من جديد بين الجيوش العربية واليهود الذين نقضوا الهدنة فور أن أنِسوا لديهم القدرة على استئناف القتال، غير عابئين بأوامر المنظمة العالمية. واستمر القتال عشرة أيام فقط (٨ ـ ١٨ تموز) تمكّن اليهود خلالها من تحقيق انتصارات والحصول على مكاسب على حساب الجزء المخصّص لإنشاء الدولة العربية على أرض فلسطين وفقاً لقرار التقسيم المشار إليه (أنظر الخارطة)، وبعدها تدخّل مجلس الأمن ففرض الهدنة من جديد على المتحاربين. وابتدأ سريان الهدنة الثانية في ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨ ولكن اسرائيل لم تتقيَّد بها، بل تابعت القتال فاحتلَّت النقب وطردت الجيش المصري منه وفتحت منفذاً على خليج العقبة واحتلَّت الجليل الأعلى، واغتالت الوسيط الدولي برنادوت في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، ثم حاصرت القوات المصرية في الفالوجة. واستمرّت في القتال بعد أن كانت قد استأنفته بقوات عجز العرب جميعاً عن الوقوف في وجهها. وسواء كان هذا العجز ناتجاً عن ضعف حقيقي في جيوشهم أم عن تواطؤ بعضهم مع الدول الكبرى صاحبة القرار في إنشاء الدولة اليهودية، فقد كان الهجوم الكبير الذي شنه اليهود على القطاع العربي من فلسطين في منتصف تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٨ فرصة لهم لا تعوَّض لكي يوسِّعوا رقعة دولتهم فيضمُّون إليها مناطق النقب والجليل والعقبة والمثلث الصغير (طولكرم ـ نابلس ـ جنين)[٢] (مجتاحين، في الوقت نفسه، بعض قرى لبنان الجنوبي، ومن هذه القرى: بليدا وميس الجبل ومركبا ومحيبيب وكفركلا والقنطرة وعديسة والطيبة وتل النحاس ورب الثلاثين وهونين والحولة التي قتل منها وحدها في هذا الهجوم أكثر من تسعين من أهلها). وقد أُجبرت الجيوش العربية، بالتتابع، على أن تنكفىء تحت ضغط التواطؤ العربي والدولي.

وفي السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨، صدر عن مجلس الأمن القرار رقم ٦٢ الذي يدعو الدول المتحاربة في فلسطين إلى إقرار هدنة دائمة بينها في جميع أنحاء فلسطين، وهذا نصّه:

«إن مجلس الأمن، إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن إقامة وتنفيذ الهدنة في فلسطين، ويشير بصورة خاصة إلى قراره رقم ٥٤ (١٩٤٨) الصادر في ١٥ تموز

---

(٢) يدعو هذا القرار الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية للبحث مجدّداً في مسألة مستقبل الحكم في فلسطين (انظر نص القرار في م.ن. ص ١٧٣ ـ ١٧٤).

(يوليو) (١٩٤٨) الذي قرَّر أن الوضع في فلسطين يشكِّل تهديداً للسلام ضمن معنى المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة، ويحيط علماً بأن الجمعية العامة تواصل النظر في مستقبل الحكم في فلسطين تلبية لطلب مجلس الأمن بموجب قراره رقم ٤٤ (١٩٤٨) الصادر في ١ نيسان (ابريل) (١٩٤٨)[٣]، ودون إخلال بأعمال الوسيط بالوكالة بالنسبة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦١ (١٩٤٨) الصادر في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) (١٩٤٨)[٤]:

«١ ـ يقرِّر أنه، من أجل إزالة التهديد للسلام في فلسطين، ولتسهيل الانتقال من الهدنة الحاضرة إلى السلام الدائم في فلسطين، ستقام هدنة في جميع قطاعات فلسطين.

«٢ ـ يدعو جميع الأطراف ذوي العلاقة المباشرة في النزاع في فلسطين، كتدبير موقت إضافي بموجب المادة ٤٠ من الميثاق، إلى السعي للاتفاق حالاً، عن طريق المفاوضات التي تجرى إمَّا مباشرة أو بواسطة الوسيط بالوكالة، لإقامة هدنة دائمة فورية تشمل:

أ ـ رسم خطوط هدنة دائمة لا يجوز لقوات الأطراف المعنية المسلَّحة تخطِّيها.

ب ـ القيام بما يلزم من سحب وتخفيض لقواتها المسلَّحة لتأمين المحافظة على الهدنة الدائمة في أثناء الانتقال إلى السلام الدائم في فلسطين».

وقد «تبنَّى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ٣٨١، وصوَّت على مشروع القرار جزءاً جزءاً ولم يصوِّت عليه ككل»[٥].

واستناداً إلى ما ورد في القرارين المذكورين أعلاه (القرار رقم ٤٤ تاريخ ١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، والقرار رقم ٦٢ تاريخ ١٩٤٨/١١/١٦)، التأمت الجمعية العامة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ وأصدرت قراراً (رقم ١٩٤) أنشأت بموجبه «لجنة توفيق» تابعة للأمم المتحدة مهمتها القيام بدور الوسيط في فلسطين وتنفيذ توجيهات

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٤) يطلب هذا القرار من كل من مصر واسرائيل سحب قوَّاتهما إلى الحدود التي كانت تحتلّها في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. وقد أذعنت مصر لهذا القرار ونفَّذته، أما اسرائيل فلم تذعن ولم تنفِّذ (انظر نص القرار عند: طعمه، جورج، في م. ن. ص ١٧٩ ـ ١٨٨).

(٥) م. ن. ص. ١٨٠.

الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذا الصدد، بما في ذلك تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينين إلى ديارهم، وإتخاذ التدابير اللازمة «بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلّقة»، بين الأطراف المتنازعة[٦]. فقد كانت صلاحيات هذه اللجنة تتلخّص إذن بثلاث: التوسط، والتوفيق، وتنفيذ قرار العودة، وقد باشرت هذه اللجنة مهامها في جنيف بسويسرا، ثم في بيروت وتل أبيب، ثم انتقلت إلى لوزان حيث وصلت إليها وفود من كلٍ من مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن واسرائيل. واستمرّت هذه المفاوضات نحو ثمانية أشهر (من ١٧ كانون الثاني (يناير) حتى ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩)[٧].

إلّا أن المفاوضات بين الدول العربية واسرائيل كانت قد بدأت قبل ذلك بستة أشهر تقريباً، بدأها الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت في جزيرة رودس في حزيران من العام ١٩٤٨، واشترك فيها من عرب فلسطين المحاميان أحمد الشقيري وهنري كتن، إلّا أن هذه المفاوضات تعثّرت مما حمل الوسيط الدولي على مغادرة الجزيرة إلى نيويورك للتباحث مع مسؤولي الأمم المتحدة فيما يجب عمله، ثم جمّدت ريثما يعود الوسيط الدولي من رحلته، وانتقل برنادوت من نيويورك إلى أرض المعركة في فلسطين متابعاً مهمّته للتوسّط بين العرب واليهود فيها. وكان الرجل على جانب كبير من النزاهة والحياد والتجرّد، مما دفع منظمة «شتيرن» الصهيونية الإرهابية لاغتياله في الحي اليهودي بالقدس بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٤٨، وذلك لأنه بعث، في اليوم السابق لاغتياله (١٦ أيلول)، إلى المستر تريغفلي أمين عام هيئة الأمم المتحدة، باقتراحات لحل القضية الفلسطينية اعتبرها اليهود غير متفقة مع مطامعهم[٨]. فكلّفت المنظمة الدولية مساعده الدكتور رالف بانش إتمام المهمّة، وقد أشرف «بانش» على استئناف المفاوضات بين الوفدين المصري والاسرائيلي، ثم بين الوفود العربية والوفد الاسرائيلي. ولم يمض زمن طويل على بدء هذه المفاوضات حتى كانت وفود الدول العربية المفاوضة، تنجرّ الواحد منها بعد الآخر، إلى طاولة مشتركة لتوقيع الهدنة المنشودة، فتوقّع مصر تلك الاتفاقية في رودس بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩، ويليها لبنان فيوقّعها في رأس الناقورة بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) من العام نفسه، ثم الأردن فيوقّعها في رودس بتاريخ ٣ نيسان (ابريل)، وأخيراً سوريا التي وقّعتها في التل

---

(٦) م.ن. ص١٨ - ١٩.

(٧) مالك، عادل، من رودس إلى جنيف، ص ٦١ - ٦٢.

(٨) انظر هذه الاقتراحات في: هيئة الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلّد الأول، ص ٣٧٩ - ٣٨١.

رقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم على الحدود السورية ـ الاسرائيلية بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو).

ولم تُدعَ باقي الدول العربية إلى توقيع مثل هذه الاتفاقية باعتبار ان ليس لديها حدود مشتركة مع فلسطين وبالتالي لم تشترك مع العرب في حربهم ضد اسرائيل، باستثناء العراق الذي رفض توقيع اتفاقية الهدنة وأوكل أمر ذلك إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

وفيما يلي لمحة موجزة عن كل من الاتفاقيات الأربع ندرجها وفقاً للترتيب الزمني لتوقيعها:

١ ـ اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية

(رودس في ٢٤ شباط فبراير ١٩٤٩)

كانت قضية الأسلحة الفاسدة في الجيش المصري قد شغلت مصر كلها(*)، وكان هذا الجيش قد لقي هزيمة فادحة في النقب على أثر الهجوم العام الذي شنّه اليهود على هذه المنطقة في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٨(٩)، وكانت فرقة من الجيش المصري قد حوصرت في «الفالوجة»، عندما دعا مجلس الأمن إلى قيام «هدنة دائمة» في فلسطين، فقبلت مصر النداء.

وكانت المحادثات، في سبيل وقف القتال وإعلان هذه الهدنة، قد بدأت في جنيف ثم في لوزان ورودس، كما قدّمنا. وفي شباط (فبراير) عام١٩٤٩، عيَّنت مصر كلاً من العقيد محمد ابراهيم سيف الدين والعقيد محمد كامل الرحماني لمتابعة المفاوضات مع وفد اسرائيلي مؤلَّف من الدكتور والتر إيتان والعقيد ييغال يارين والياهو ساسون، وذلك في رودس وبإشراف وسيط الأمم المتحدة بالوكالة الدكتور رالف بانش. وفي صباح ٢٤ شباط (١٩٤٩) تمّ، في رودس، توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة

(*) الأسلحة والذخيرة الفاسدة التي جهّزت بها الإدارة المصرية في العهد الملكي الجيش المصري في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، والتي كانت تنفجر في وجوه حامليها وصدورهم،فكانت أحد أهم أسباب ثورة ٢٣ تموز (يوليو)، عام ١٩٥٢.

(٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

بين كلٍّ من مصر واسرائيل، فكانت أول توقيع يوقِّعه بلد عربي مع العدو الاسرائيلي بعد إعلان دولة اسرائيل.[10]

وقد تضمَّنت اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل: ١٢ مادة و٣ ملاحق و٧ رسائل متبادلة بين رالف بانش ورئيس الوفد الاسرائيلي والتر إيتان، ورئيس الوفد المصري العقيد سيف الدين. وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية:

- عدم اللجوء إلى استعمال القوّة لحل المشكلة الفلسطينية (المادة الأولى).
- إقامة هدنة برية وبحرية وجوية بين الفريقين المتنازعين (المادة الثانية).
- سحب القوات المصرية المحاصَرة في الفالوجة (المادة الثالثة).
- احترام مبدأ عدم كسب أية ميزة سياسية أو عسكرية لأي من الفريقين بموجب الهدنة (المادة الرابعة).
- تحديد خط الهدنة وعدم تفسيره «بأي معنى من المعاني» حداً سياسياً أو إقليمياً (المادة الخامسة).
- رسم حدود الهدنة بين قوات الفريقين (المادة السادسة).
- تحديد المناطق التي تمَّ فيها تخفيض قوات الفريقين وأسلحتها (المادة السابعة).
- تحديد المناطق المجرَّدة من السلاح والعازلة بين الفريقين (المادة الثامنة).
- كيفية تبادل الأسرى بين الفريقين (المادة التاسعة).
- وجوب تأليف لجنة مشتركة بين الفريقين برئاسة رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، لتنفيذ أحكام الاتفاقية، مع تحديد مكان اجتماعها وأسس الدعوة إلى الاجتماع، وتحديد صلاحيات هذه اللجنة وأنظمتها الخاصة بها (المادة العاشرة).
- عدم مسّ الاتفاقية بمطالب أي من الفريقين أو حقوقه أو مواقفه من التسوية النهائية (المادة الحادية عشرة).
- صلاحية هذا الاتفاق للتنفيذ فور توقيعه دون الحاجة إلى إبرامه، وإمكان تعديله بالتوافق بين الفريقين، والعودة إلى مجلس الأمن لحل المشاكل التي لا يتفق الفريقان على حلِّها (المادة الثانية عشرة).

---

(١٠) انظر نصوص هذه الاتفاقيات الأربع (مصر ولبنان والأردن وسوريا) عند: مالك، المصدر السابق، ص ١٣٦ - ١٩٠ والاتفاقيات الثلاث (مصر ولبنان والأردن) عند: العارف، عارف، النكبة، جـ ٥: ١٠٠٤ - ١٠١٧ (مصر) و١٠٢٦ - ١٠٤١ (لبنان والأردن) حيث يختلف تعريب بعض المفردات، في هذه النصوص.

وفي الملاحق:

ـ خطة انسحاب القوات المصرية من الفالوجة (الملحق الأول).

ـ تحديد الجبهتين الغربية والشرقية في فلسطين بين الفريقين المصري والاسرائيلي (الملحق الثاني).

ـ تحديد قوات الدفاع لكل من الفريقين على جبهات القتال (الملحق الثالث).

وفي الرسائل:

ـ تتعلّق هذه الرسائل (المتبادلة بين رالف بانش ورئيسي وفدي مصر واسرائيل) بمسائل تفصيلية مثل تأكيد عدم وجود قوات اسرائيلية في قرية «بئر عسلوج»، وتحديد كيفية إجراء عملية انسحاب المصريين من الفالوجة، وإمكان سحب القوات المصرية من منطقة بيت لحم ـ الخليل. (والرسالة السابعة هي من رالف بانش إلى رئيس الوفد المصري العقيد سيف الدين ويطلب منه فيها التأكيد على أنّ المعسكرات والمواقع العسكرية المصرية الموجودة على طريق حتا ـ الفالوجة ـ بير السبع، أو ما يقع منها على بعد ٢٠٠ متر إلى الغرب، تعتبر واقعة داخل منطقة الجبهة الشرقية المبيَّنة في الملحق رقم ٢، ويبدو أن هذه الرسالة ظلّت بلا جواب)[١١].

٢ ـ اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الاسرائيلية

(رأس الناقورة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩)

كان لبنان قد دخل الحرب وهو يملك جيشاً حديث التكوين بلغ عديده زهاء خمسة آلاف جندي، وهو الجيش الذي كان قد آل إليه في الأول من آب (أغسطس) عام ١٩٤٥، بعد نيله الاستقلال وانسحاب الجيوش الفرنسية من أراضيه (مضافاً إليه بعض الوحدات التي أنشئت خلال الأعوام الثلاثة من بدء الاستقلال)، وكان هذا الجيش الصغير منظّماً على الشكل التالي:

ـ ٤ كتائب مشاة (تقدّر الكتيبة بنحو ٥٠٠ عسكري) وبطارية مدفعية ميدان ١٠٥ ملم. وبطارية مدفعية مضادة للطائرات ٧٥ ملم. وكتيبة مصفحات (تسع

(١١) انظر نصوص هذه الرسائل مع النص الكامل للاتفاقية في: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية، ص ١١ ـ ٣٣.

مصفحات) وكتيبة دبابات (تسع دبابات) وسرية خيَّالة وسرية هندسة وإشارة وسرية نقل. كما أنشىء، فور بدء القتال «فوج من المجاهدين» سُلِّمت قيادته إلى النقيب اللبناني محمد زغيب الذي استشهد في معركة المالكية. إلاّ أنه لم يشترك من هذا الجيش في القتال سوى ثلاثة آلاف فقط، بينما ظل الباقي منه، وهو ألفان، داخل الأراضي اللبنانية للمحافظة على الأمن في البلاد وحماية مؤسّساتها ومرافقها الحيوية. وقد خصّص لهذا الجيش، وفقاً لخطّة القيادة العربية الموحّدة في ذلك الحين: القطاع الأوسط من الجبهة اللبنانية (محور المالكية ـ الجليل الشرقي) والقطاع الغربي من تلك الجبهة (محور الناقورة ـ نهاريا)، فتمركزت قواته في قطاع عيترون ـ بليدا ـ بنت جبيل، وفي الناقورة باتجاه نهاريا، وقامت ببعض العمليات الحربية الصغيرة. إلاّ أن أهمّ معركة خاضها الجيش اللبناني، في هذه الحرب، هي معركة المالكية التي جرت بتاريخ ٥ ـ ٦ حزيران ١٩٤٨، والتي انتهت بانتصاره واسترداد المالكية من اليهود (اشترك في هذه المعركة من الجيش اللبناني: كتيبة المشاة الثالثة بقيادة المقدم جميل الحسامي، فصيلة مدفعية ٧٥ ملم، سرية مدرعات، ومفرزة هندسة)[١٢]. إلاّ أن المالكية لم تبق بيد العرب بعد أن تسلّمها جيش الإنقاذ من الجيش اللبناني ثم فقدها بعد معركة خاسرة مع العدو. وقد التزم لبنان، خلال الحرب، بالهدنتين الأولى والثانية، كما التزم، بعدها، بالهدنة الدائمة الأخيرة، ولا يزال.

وكان لبنان البلد الثاني، بعد مصر، الذي وقّع اتفاقية الهدنة مع اسرائيل، وقد تمّ ذلك بعد مفاوضات بين الفريقين استمرّت أكثر من شهرين، من ١٩ كانون الثاني (يناير) حتى ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩، حسب رواية الأستاذ عارف العارف[١٣] (بينما يذكر الفريق أول صالح صائب الجبوري، رئيس أركان الجيش العراقي في هذه الفترة، أنه تلقّى بتاريخ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ اتصالاً هاتفياً من الزعيم حسني الزعيم، رئيس أركان الجيش السوري يومذاك، ينبئه فيه أن مفاوضات تجري بين اللبنانيين واليهود في الناقورة لعقد هدنة بينهما، وأنه أكّد له ذلك في اتصال هاتفي آخر في ٣٠ من الشهر نفسه)[١٤]. وقد جرت هذه المفاوضات في اجتماعات متتالية بين

---

(١٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، المصدر السابق، ص ٥٥٣ ـ ٥٥٩.

(١٣) العارف، عارف، المصدر السابق، ج ٤: ٩١٥.

(١٤) الجبوري، صالح، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص ٣٨٣.

المتفـاوضين، مـرّة في رأس الناقـورة (الناقـورة الانكليزيـة) في الجانب الاسرائيـلي من الحدود، وأخرى في الناقورة الفرنسية، في الجانب اللبناني من الحدود الجنوبيـة للبنان. وقـد اشترك في المفـاوضات عن الجانب اللبناني ثـلاثة من ضبـاط الجيش هم: العقيـد توفيق سالم والمقدم جوزف حرب والنقيب منير حمدان بالإضـافة إلى المستشـار القانـوني للوفد الأستاذ محمد علي حمادة، واشترك فيها عن الجانب الاسرائيلي كلٌ من الكولونيـل مردخاي ماكليف ونيوشوا بيلهان وشبطاي روزين، ووقَّعها عن الجانب اللبنـاني العقيد تـوفيق سالم، كـما وقَّعها عن الجـانب الاسرائيلي أعضـاء الـوفـد الاسرائيـلي الثـلاثـة، والطـريف في الأمر أن العقيد توفيق سالم رئيس الوفد اللبناني قد وقّع على هذه الاتفاقية في المكان المخصَّص لوفد اسرائيل، كما وقَّع الوفد الاسرائيلي في المكان المخصَّص لوفد لبنــان[١٥].

وتتضمَّن الاتفاقية المعقودة بين لبنان واسرائيل ثماني مواد وملحقاً خاصاً بتعريف القـوات الدفـاعية عـلى جانبي الحـدود. وتجدر الإشـارة إلى أن الطرفـين يعترفـان بأن الاعتبـارات العسكريـة وحدهـا هي التي أملت أحكام هـذه الاتفاقيـة (المادة الثـانية ـ الفقرة ٢). ويتعهَّد طرفا الاتفاق (في المادة الأولى) بعـدم اللجوء إلى القـوّة العسكريـة لتسوية القضيـة الفلسطينيـة، كما يتعهَّـدان بأن يحـترم كل واحـد حق الآخر في الأمن والاطمئنان ويقرّان بضرورة قيام هدنة دائمة بينهما كخطوة «لا بدّ منها في سبيـل تصفية النزاع المسلَّح وإعادة السلم إلى فلسطين». ويؤكِّدان (في المادة الثانية) الاعتراف بمبـدأ عدم جواز تحقيق أي امتياز عسكري أو سياسي من جرَّاء هذه الهدنة، كما يـدركان بـأن هـذا الاتفاق يجب أن لا يمس حقـوق أي من الفريقـين ومطالبـه أو مواقفـه في التسـويـة السلمية والنهائية للمسألة الفلسطينية. ويتعهَّد كـل طرف (المـادة الثالثـة) بعدم القيـام وعـدم السماح بـأي عمل من الأعـمال الحربيـة أو شبه الحـربية ضـد الطرف الآخـر. ويعترف الطرفان (المادة الرابعة) بخطوط ثابتة للهدنة بينهما يجب أن لا تتعدَّاها القوات المسلَّحة لكل منهما. وتحدِّد (المادة الخامسة) خطوط الهـدنة هـذه «بالحـدود الدوليـة بين لبنان وفلسطين» كما يتعهَّد كل من الفريقين بتقليص قواتـه على خط الهـدنة إلى قـوات دفاعية في خلال فترة عشرة أيـام من توقيـع الاتفاقيـة. وتوجب (المـادة السادسـة) على طرفي الاتفاق تبادل أسرى الحرب فيما بينهما وتحدّد شروط عملية التبادل هذه. وتنشىء (المادة السابعة) لجنة مشتركة للهدنة بإشراف مندوب من مـراقبي هيئة الأمم المتحـدة،

(١٥) انظر صورة هذه الوثيقة في نصّيها، الانكليزي والفرنسي، عند: مالك، المصدر السابق، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

كما تحدّد شروط اجتماع هذه اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها وكيفية اتخاذ القرارات فيها. أمّا (المادة الثامنة) والأخيرة فتحدّد شروط العمل بهذه الاتفاقية وكيفية تطبيقها، كم تتيح لأي من الفريقين إمكان إعادة النظر بأحكامها أو وقف تنفيذ أي من هذه الأحكام (ما عدا المادتين ١ و٣) في أي وقت كان وضمن شروط محدَّدة.

وتنتهي الاتفاقية بعبارة «كتب في رأس الناقورة في ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٤٩، بحضور المندوب الشخصي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين بالوكالة، ورئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة»، ويلي ذلك التواقيع[١٦]. واستناداً إلى اتفاقية الهدنة هذه (المادة الخامسة) سحبت اسرائيل قواتها من القرى اللبنانية التي كانت قد احتلّتها خلال الهجوم الذي شنّته على جنوب لبنان في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨.

أمّا «ملحق تحديد قوات الدفاع» فيحدّد القوات الدفاعية اللبنانية بكتيبتين وسريتين من مشاة الجيش النظامي اللبناني، وبطارية ميدان واحدة مؤلّفة من ٤ مدافع وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة خفيفة مصفّحة ومسلّحة بمدافع رشّاشة، و٦ دبابات خفيفة ومسلّحة بمدافع خفيفة، ولا يتجاوز عديد هذه الوحدات جميعها الـ ١٥٠٠ ضابط وجندي. أمّا قوات الدفاع الاسرائيلية فتحدّد بكتيبة مشاة واحدة وسرية مساندة واحدة وستة مدافع هاون وستة مدافع رشّاشة وسرية استطلاع واحدة وست عربات مصفّحة وست سيارات جيب مصفّحة وبطارية مدفعية ميدان واحدة مؤلّفة من ٤ مدافع وفصيلة هندسة ميدانية ووحدات خدمة للتموين والمعدات ولا يتجاوز عديد هذه الوحدات الـ ١٥٠٠ ضابط وجندي.

كما يفرض هذا الملحق على كل من الطرفين أن لا ترابط أية قوات عسكرية إضافية، غير القوات الدفاعية الوارد ذكرها، ضمن خطوط محدَّدة كما يلي:

ـ على الجانب اللبناني: في أية نقطة إلى الجنوب من الخط العام، القاسمية ـ النبطية التحتا ـ حاصبيا.

ـ على الجانب الاسرائيلي: في أية نقطة إلى الشمال من الخط العام؛ نهاريا ـ ترشيحا ـ الجش ـ ماروس[١٧].

---

(١٦) انظر النص الكامل للاتفاقية في: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٣٧ ـ ٤٦.

(١٧) مالك، المصدر السابق، ص ٤٥ ـ ٤٦.

٣ ـ اتفاقية الهدنة
الأردنية ـ الاسرائيلية

(رودس في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٩)

استطاعت اسرائيل، رغم إعلان الهدنة الثانية في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨، أن تنتزع من العرب أهم أراضي فلسطين، وخاصة في الهجوم العام الذي شنّته قواتها، في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، على مختلف الجبهات العربية، فانتزعت النقب من الجيش المصري (من ١٥ إلى ٢٢ تشرين الأول) وانتزعت الجليل بأكمله من جيش الإنقاذ (من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول)، ثم انتزعت العقبة والمثلث الصغير (المنطقة ما بين طولكرم وجنين ونابلس) من الجيش الأردني (حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨)[١٨].

ورغم أن قراراً صدر عن مجلس الأمن (بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨) بالدعوة إلى وقف إطلاق النار وإقامة «هدنة دائمة» في فلسطين، فإن اسرائيل لم تذعن لهذا القرار ولم تطبّقه إلاّ بعد أن حقّقت ضمّ ما تريد ضمّه في المرحلة الأولى من تأسيسها، من أراضي فلسطين إلى دولتها، ضاربة عرض الحائط بكل قرارات المجتمع الدولي. ولم يطبّق وقف إطلاق النار، عملياً، إلا بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ [١٩]. وكان قد سبق أن اتفق الأردن مع اسرائيل، في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، على أن «تنسحب القوات العراقية من المنطقة التي ترابط فيها شمالي نابلس وغربيها دون التفاوض مع اسرائيل، وتقبل اسرائيل بدخول الجيش الأردني إلى المنطقة التي انسحبت منها القوات العراقية مقابل التخلّي لاسرائيل عن المثلّث الصغير، أي عن ٤٥٠ كلم^{٢} من الأراضي العربية التي يقطنها الفلسطينيون في المنطقة ما بين طولكرم ـ جنين ـ ونابلس. وما أن تمكّن الملك عبد الله من التوصل إلى عقد هدنة في قطاع القدس (٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨) حتى عمد في اليوم التالي (أي في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨) إلى عقد مؤتمر يضم نحو ألفي شخص في مدينة أريحا لكي يعلن المؤتمرون مبايعتهم له ملكاً على جميع فلسطين»[٢٠]. وهكذا،

---

(١٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، المصدر السابق، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(١٩) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مجلّد ٥: ٤٨٣، والأيوبي، الموسوعة العسكرية، مجلّد ١: ٦٦١.

(٢٠) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

فقد استطاعت اسرائيل، في نهاية حرب ١٩٤٨ أن تحتل، بالإضافة إلى مساحة الدولة المخصَّصة لها، ثلث المساحة المخصَّصة للدولة العربية الفلسطينية، إذ استولت «على الجليل الغربي وغربي القدس ويافا وعكا واللد والرملة، إضافة إلى مئات من القرى العربية»[٢١].

في هذه الأجواء المأساوية، وبتاريخ ١٩٤٩/١/١٣، بدأ العرب المفاوضات، في رودس، لعقد «هدنة دائمة» مع اسرائيل. وفي ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ تمّ توقيع الهدنة بين كل من المملكة الأردنية الهاشمية واسرائيل، في رودس. وقد وقّع هذه الاتفاقية عن الجانب الأردني العقيد أحمد صدقي الجندي والمقدَّم محمد معايطه، وعن الجانب الاسرائيلي: روبين شلوح والمقدَّم موشي دايان. وتضمَّنت اتفاقية الهدنة هذه ١٢ مادة وملحقين. وقد تحدَّثت (المادة الأولى) عن وجوب احترام «توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية» وذلك رغبة في «تصفية النزاع المسلَّح وإعادة السلم» إلى هذا البلد. وأكَّدت (المادة الثانية) اعتراف الفريقين المتعاقدين بمبدأي «عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية» من جرَّاء هذه الهدنة، وعدم المساس «بحقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه» من التسوية النهائية للقضية. وذكرت (المادة الثالثة) أنه، استناداً إلى المبادىء المذكورة أعلاه تمّ إقامة «هدنة عامة بين القوات المسلَّحة البرية والبحرية والجوية للفريقين» بحيث لا يجوز القيام بأي «عمل حربي أو عدائي» من فريق ضد آخر. ووضعت (المادة الرابعة) تعريفاً لخط الهدنة المتفق عليه، وحدَّدت الغاية منه. وحدَّدت (المادة الخامسة) هذا الخط في جميع القطاعات التابعة للجيشين المتقابلين. ووضعت (المادة السادسة) أحكاماً خاصّة تتعلَّق بتواجد القوات العراقية على الجبهة الأردنية، وانسحابها، وحلول القوات الأردنية محلّها، كما وضعت أحكاماً تتعلَّق ببعض خطوط الهدنة (إنشاءً وتعديلاً). ووضعت (المادة السابعة) أحكاماً خاصة بالقوات التي يمكن لفريقي النزاع وضعها على جانبي خطوط الهدنة، وهي ما تسمَّى «بقوات الدفاع». ونصَّت (المادة الثامنة) على تشكيل «لجنة خاصَّة» من فريقي النزاع مهمتها حل المسائل التي تهمّ أياً من الفريقين (حركة السير على الطرق الرئيسية، العمل في معاهد جبل سكوبس، حرية الوصول إلى أماكن العبادة، استئناف العمل في محطّة الضخّ في اللطرون) مع تحديد صلاحيات هذه اللجنة. وحدَّدت (المادة التاسعة) مفاعيل قرارات هذه «اللجنة الخاصة» فيما يتعلَّق بالاتفاقات «التي تجري بين الفريقين بعد توقيع اتفاق

(٢١) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مجلد ٥: ٤٨٣.

الهدنة هذا» بحيث تكون هذه الاتفاقات ملزمة بالقوة ذاتها للفريقين. ووضعت (المادة العاشرة) أحكاماً خاصّة بتبادل الأسرى بين الفريقين، وضرورة تعاونهما مع «لجنة الهدنة المشتركة» بهذا الصدد. ونصَّت (المادة الحادية عشرة) على كيفية تشكيل «لجنة الهدنة المشتركة» وتحديد مقر إقامتها وأصول عقد اجتماعاتها، وصلاحياتها، وكيفية حلّها للخلافات التي تنشب بين الفريقين المتنازعين. وأخيراً، وضعت (المادة الثانية عشرة) أحكاماً خاصّة بسريان مفعول هذه الاتفاقية.

أما الملحقان، فقد خُصِّص الأول للخارطات المتعلّقة بالاتفاقية، وخُصِّص الثاني لتحديد «قوات الدفاع» العائدة للفريقين[22].

٤ ـ اتفاقية الهدنة السورية ـ الاسرائيلية

(التل رقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم ـ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩)

دخل الجيش السوري الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى في القطاع الشمالي الشرقي من فلسطين، باتجاه الجليل الأعلى غرباً. وقد سلك، في تقدّمه، ثلاثة محاور:

١ ـ محور سمخ ـ مستعمرة دغانيا، جنوب بحيرة طبريا.

٢ ـ محور جسر بنات يعقوب ـ مستعمرة مشمار هايردن شمال بحيرة طبريا، (بغية تأمين الاتصال بالجيش اللبناني وجيش الإنقاذ في الجليل الأعلى ـ منطقة المالكية).

٣ ـ محور بانياس ـ مستعمرة دان، في الطرف الشمالي من سهل الحولة. ولم تعلن الهدنة الأولى (١٩٤٨/٦/١١) حتى كان الجيش السوري قد احتلّ مشمار هايردن وأقام رأس جسر عبر نهر الأردن[23].

وحاولت القوات الاسرائيلية (في مرحلة القتال الثانية بدءاً من ١٩٤٨/٧/٨) استعادة مشمار هايردن والسيطرة على رأس الجسر الذي أقامه الجيش السوري على النهر، وذلك بحركة التفاف عبر نهر الأردن، إلاّ أنها فشلت[24]. ولكن نجاح الجيش الاسرائيلي في هجومه العام على الجليل، خلال الهدنة الثانية، ودفعه لجيش الإنقاذ

---

(٢٢) انظر النص الكامل للاتفاقية في: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٥١ ـ ٦٦.

(٢٣) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مجلّد ٥: ٤٧٩.

(٢٤) م.ن. ص ٤٨٢.

شمالاً وإخراجه من فلسطين (وكان الجيش اللبناني قد تخلّى لهذا الجيش عن مواقعه في الجليل الأعلى)، جعل الجيش السوري عرضة لعملية التفاف واسعة من قبل العدو الاسرائيلي الذي واصل تقدمه شمالاً، حتى استطاع السيطرة على الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية سيطرة تامّة[٢٥].

وزاد من صعوبة بقاء الجيش السوري في مواقعه تقهقر الجيوش العربية على مختلف الجبهات.

في هذه الأجواء البائسة، تمّ إعلان الهدنة الثانية وبدأت مفاوضات الهدنة الدائمة. وتم توقيع «اتفاقية الهدنة» هذه بين سوريا واسرائيل، بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩، على التل رقم ٢٣٢ بالقرب من مستعمرة «مهنايم» الواقعة جنوب «مشمار هايردن» شمال بحيرة طبريا. وقد وقّعها:

ـ عن الجانب السوري: العقيد فوزي سلو، والمقدم محمد ناصر، والنقيب عفيف البزري.

ـ وعن الجانب الاسرائيلي: العقيد موردخاي ماكليف، ويهوشوع بيلمان، وشبطاي روزين.

وقد تضمّنت هذه الاتفاقية ثماني مواد وأربعة ملاحق ورسالتين، أكّدت (المادة الأولى) منها وجوب احترام الفريقين المتنازعين توصية مجلس الأمن «بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية» وعدم قيام القوات المسلّحة لأي من الفريقين «بأي عمل عدواني، أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق الآخر أو قواته المسلّحة». وأكّدت (المادة الثانية) وجوب الاعتراف بمبدئي «عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية» من جرّاء الهدنة وعدم مساس أي بند من بنود هذه الاتفاقية «بحقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه» في التسوية النهائية. وأعلنت (المادة الثالثة) قيام «هدنة عامة بين القوات المسلّحة للفريقين». وحدّدت (المادة الرابعة) «خط الهدنة» بأنه «الخط الذي لا يجوز أن تتخطّاه القوات المسلّحة التابعة لكل من الفريقين». ووضعت (المادة الخامسة) تحديداً لهذا الخط على الخارطة في ملحق

---

(٢٥) خليفة، أحمد، حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، الرواية الاسرائيلية الرسمية، (عملية حيرام، ص ٦٥٥ ـ ٦٦٠).

وانظر لهذه المواقع: خارطة فلسطين ١٩٤٨، مقياس: $\frac{١}{٢٥٠٠٠٠}$ تخطيط وتدقيق وإخراج: سعيد الصبّاغ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.

خاص، وفرضت على الفريقين أن لا تتجاوز قواتهما المسلَّحة «خط الهدنة» في أية نقطة. ثم وضعت أحكاماً خاصة تتعلَّق بكيفية المحافظة على الهدنة ومسؤوليات «لجنة الهدنة» المشكَّلة في المادة السابعة من هذه الاتفاقية، وصلاحيات هذه اللجنة. ووضعت (المادة السادسة) أحكاماً خاصّة تتعلَّق بكيفية تبادل أسرى الحرب بين الفريقين والبتّ بمصير الأشخاص المفقودين، وغير ذلك من المشاكل التي يمكن أن تقوم بين الفريقين. ونصَّت (المادة السابعة) على كيفية تشكيل «لجنة الهدنة المشتركة» ومكان تمركزها على جانبي «خط الهدنة»، وأصول عقد اجتماعاتها، وكيفية اتخاذ القرارات في تلك الاجتماعات، والنصاب القانوني للاجتماع، وصلاحيات اللجنة، والطرق الواجب اتباعها لحل مختلف المشاكل والخلافات المعروضة عليها. وأخيراً، قرَّرت (المادة الثامنة) أن هذه الاتفاقية غير خاضعة للإبرام، وأن مفعولها يسري فور توقيعها، كما نصَّت على جواز التعديل فيها أو تنقيحها أو تعليق العمل بأحد نصوصها (باستثناء ما ورد في المادتين الثانية والثالثة) بإرادة الفريقين وموافقتهما، أو بطلب أحد الفريقين إعادة النظر في أي نصٍّ من نصوصها. ويتم ذلك بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة، أو بواسطة مجلس الأمن الدولي.

ويحدِّد الملحق رقم (١) خط الهدنة بين سوريا واسرائيل، كما يحدِّد الملحق رقم (٢) كيفية «سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية»، و«نزع الألغام وهدم التحصينات الثابتة». ويحدِّد الملحق رقم (٣) «منطقة الدفاع» لكل من الفريقين، أما الملحق رقم (٤) فيحدِّد «قوات الدفاع» التي يحق لكل من الفريقين الاحتفاظ به على جانب خط الهدنة العائد إليه.

وقد ألحق بهذه الاتفاقية رسالتان: واحدة من المقدم «ماكليف» رئيس الوفد الاسرائيلي إلى العميد رايلي، «رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة»، وفيها تأكيد على أن «لا تتقدَّم قواتهما إلى ما وراء خطوط الهدنة الحالية»، وأن تتخذ القوات الاسرائيلية مراكزها في منطقة سمخ «في مخفر شرطة سمخ وشعارها جولان ومسعده فقط». والثانية جواب من العقيد فوزي سلو رئيس الوفد السوري إلى العميد رايلي نفسه، وفيها تأكيد لما ورد في رسالة المقدم رئيس الوفد الاسرائيلي لعدم تقدّم القوات «إلى ما وراء خطوط الهدنة الحالية» وأماكن اتخاذ القوات الاسرائيلية لمراكزها في منطقة سمخ[٢٦].

وقد وقع خلاف بين العرب واليهود على تفسير اتفاقيات الهدنة هذه، إذ اعتبرت

---

(٢٦) انظر النص الكامل للاتفاقية في: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٦٩ ـ ٨٦.

اسرائيل أن هذه الاتفاقيات تنهي حالة الحرب القائمة بينها وبين الدول العربية الموقّعة عليها، بينها كان التفسير العربي والدولي بالتالي، لهذه الاتفاقيات، يناقض تماماً التفسير الاسرائيلي لها. وقد فسّر قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ هذه الاتفاقيات بأنها «تدبير موقّت إضافي بموجب المادة ٤٠ من الميثاق»، مرهون بإعادة نظر الجمعية العامة «في مسألة مستقبل حكومة فلسطين المستقبلية» (قرار رقم ٦٢ تاريخ ١٩٤٨/١١/١٦ معطوفاً على القرار رقم ٤٤ تاريخ ١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨)[٢٧]، كما فسَّر السيد محمود رياض (أمين عام جامعة الدول العربية، وأحد أعضاء الوفد المصري في مفاوضات رودس) في حديث مع الصحفي اللبناني عادل مالك هذه الاتفاقيات بأنها ترتكز، من جانب الدول العربية، على نقطتين أساسيتين: أولاهما الإصرار على أن لا تمس هذه الاتفاقيات بحقوق الدول العربية عامة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة، وثانيهما اعتبار هذه الاتفاقيات مؤقتة وعسكرية، أساسها وقف إطلاق النار فقط. دون أن يحق لأي فريق أن يحقّق مكاسب «سياسية أو عسكرية» بموجبها، كما سبق ورأينا في نصوص الاتفاقيات الأربع[٢٨].

وقد تغلَّب، في النهاية، التفسير العربي والدولي لهذه الاتفاقيات، نظرياً وبالممارسة، ولكن لمصلحة اسرائيل طبعاً، خاصة وأن اسرائيل لم تحترم هذه الاتفاقيات في أية مرحلة من من مراحل العمل بها، ومنذ توقيعها حتى اليوم.

أمّا فيما يختص بلبنان، فقد حاولت اسرائيل مراراً، التملّص من هذه الاتفاقية، خاصة بعد أن بدأت المقاومة الفلسطينية تزاول نشاطها داخل الأراضي المحتلّة، انطلاقاً من الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وبعد حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وتحديداً في ٤ آب من العام نفسه، حين أعلن وزير خارجية اسرائيل، رسمياً، إلغاء اتفاقية الهدنة المعقودة مع لبنان. إلا أن لبنان أصرَّ، مراراً، بلسان وزير خارجيته تارة، وبلسان مندوبه لدى الأمم المتحدة تارة أخرى، على التمسك بهذه الاتفاقية، رغم تنكّر اسرائيل لها، ولا يزال حتى اليوم، مصرّاً على اعتبارها قائمة بينه وبين اسرائيل.

---

(٢٧) مالك، م.ن. ١٢٧، وانظر: طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ١٨٠ و١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢٨) مالك، م.ن. ١٢٧ ـ ١٢٨. وانظر، كذلك: المادة الثانية من نصوص الاتفاقيات الموقّعة بين كل من لبنان والأردن وسوريا واسرائيل، والمادة الرابعة من نص الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية.

الباب الثاني

على طريق المقاومة

الفصل الأول

من ثورة الشريف حسين (١٩١٦)
إلى ثورة الحجارة (١٩٨٧ - . . . .)

(قرن من الهزائم والإحباطات العربية)

لن نكون مبالغين إذا ما وصفنا القرن الحالي بقرن الهزائم والإحباطات العربية، تلك الهزائم والإحباطات التي بلغت من القسوة ما جعل الجماهير العربية تستنكف عن التحرّك، أي تحرّك، وعن الانفعال، أي انفعال، تجاه القضايا المصيرية والحيوية للوطن العربي.

ففي مطلع هذا القرن، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٦، أطلق الشريف حسين، شريف مكّة، الرصاصة الأولى إيذاناً ببدء «الثورة العربية الكبرى» ضد الاحتلال العثماني للبلاد العربية، ولقاء وعد قاطع، من الدول الحليفة، باستقلال هذه البلاد وتحررها، وتوحيدها في «المملكة العربية السورية». وسارت الجماهير خلف الشريف الثائر بحماسة منقطعة النظير، وانضمّ إلى جيشه آلاف الشباب والمناضلين، وقاتلوا بصدق وشرف إلى جانب القوات الحليفة، حتى إذا ما حقّقت تلك القوات نصرها النهائي على الامبرطورية العثمانية، إذا بالدول الحليفة تخون عهدها، وتحتقر شرفها، وتفاجىء الثائرين العرب والأمّة العربية بمؤامرة دنيئة، هي مؤامرة «سايكس بيكو» التي قطّعت أوصال المشرق العربي وجعلته كيانات ضعيفة مشوّهة، أضحت، بعد نصف قرن من الزمن، كيانات نهائية أزلية سرمدية، كما خطّط الاستعمار لها تماماً حين أنشأها.

إننا ندرك أبعاد مؤامرة «سايكس بيكو» من خلال تزامنها مع «وعد بلفور» من جهة، وصهيونية كل من «مارك سايكس» و«جورج بيكو»[1] من جهة أخرى، إذ لا يمكن

(١) - يذكر الن تايلر في كتابه «تاريخ الحركة الصهيونية» ترجمه بسام غزالة، أن «مارك سايكس» قد اعتنق المبادىء الصهيونية عام ١٩١٥ حيث كان قد عيّن وزيراً مساعداً لوزارة الحربية، فاطلعه احد اصدقائه

إقامة دولة صهيونية قوية وقادرة في حضن دولة عربية ممتدّة من خليج العقبة جنوباً إلى بادية الشام شرقاً فجبال طوروس شمالاً. إن دولة صهيونية عنصرية معادية في هذا المحيط العربي الواسع غير قابلة للحياة والاستمرار. فكان لا بدّ للاستعمار إذن من أن يلجأ إلى الوسيلة الفضلى التي اعتمدها، وهي تجزئة بلاد الشام (أو المملكة العربية السورية الموعودة بقيادة الملك فيصل) إلى كيانات تظل أضعف من أن تقف في وجه الدولة الصهيونية العتيدة.

وفي ميسلون عام ١٩٢٠ نفّذ الاستعمار مؤامرته عملياً وعسكرياً عندما قضى على الجيش السوري العربي واستشهد قائده يوسف العظمة على هضابها، واقتحم الجيش الفرنسي المعتدي دمشق، عاصمة المملكة العربية السورية، وقضى على أول حلم عربي بالتحرّر والوحدة.

لقد كان ذلك أول إحباط للجماهير العربية التي بكت، بعد الهزيمة في ميسلون، كما كتب أحد الضباط الفرنسيين الذين شاركوا في المعركة، ودخلوا دمشق بعدها فاتحين.

وفي عام ١٩٢٥ ثار جبل العرب في سوريا، بقيادة زعيمه سلطان باشا الأطرش، على الاستعمار الفرنسي، والتفّت الجماهير العربية حول هذه الثورة العربية الأصيلة، وخاض سلطان باشا معارك عنيفة ضد الاستعمار الفرنسي انتصر في بعضها وهزم في البعض الآخر. واستمرّت الثورة طيلة عامين (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) تمدّها الجماهير العربية في الأقطار المجاورة بالمال والرجال والسلاح، ولكن الاستعمار استطاع، بالتالي، التغلّب عليها وقمعها، وكان ذلك أمراً طبيعياً، إذ لم يكن بمقدور ثورة إقليمية محلية أن تهزم، بوسائلها البدائية، دولة قوية كفرنسا. وبكت الجماهير العربية حين هزم سلطان باشا الأطرش ولجأ إلى الأردن، حيث احتجز الانكليز رفاقه المناضلين وسلّموهم إلى فرنسا، أما هو فلجأ إلى نجد. وهكذا أُحبطت الحركة التحريرية الثانية التي قامت في بلاد الشام خلال الربع الأول من القرن العشرين.

وفي عام ١٩٣٢ ثار الشيخ عز الدين القسّام ضد الحكم البريطاني في فلسطين، وقد أعدّ الشيخ القسّام ثورته إعداداً متقناً، حيث بدأها بالعمل السرّي عام ١٩٣٢

= الصهاينة البريطانيين المدعو «موسى غاستر» على المبادىء الصهيونية فاقتنع بها واعتنقها، وقام بدور هام في الجمع بين سوكولوف أحد أهمّ دعاة الصهيونية، وجورج بيكو وزير الخارجية الفرنسية في شباط عام ١٩١٧، فأقنع سوكولوف جورج بيكو بوجهة النظر الصهيونيّة حيث تبنّاها هذا الأخير (ص ٣٠ ـ ٣٦).

ثم انطلق بها بعد ذلك، عام ١٩٣٥، إلى الجهاد العلني. وانتشرت أخبار ثورة القسّام في أرجاء الوطن العربي كافة، وانطلقت الجماهير في كل الأقطار العربية تدعم الثورة القسّامية وتساندها، إلى أن تمكّن الاستعمار البريطاني من إخمادها، فاستشهد القائد العربي المناضل في معركة غير متكافئة مع الجيش البريطاني في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٥، وبكت الجماهير العربية البطل العربي الشهيد، وأحبط الاستعمار الانكليزي أول ثورة فلسطينية ضد تهويد فلسطين وتشريد أهلها.

وفي عام ١٩٣٦ ثار العرب الفلسطينيون وعلى رأسهم «القسّاميون»، من جديد، ضد السياسة البريطانية التي كانت ترمي إلى تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتوطينهم فيها على حساب أهلها العرب تنفيذاً لوعد بلفور. وقد بدأت هذه الثورة بالإضراب العام الذي بدأ في سائر المدن والقرى الفلسطينية في ٢٠ نيسان (ابريل) عام ١٩٣٦ واستمر حتى ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، حيث تحوّل الإضراب العام السلمي إلى ثورة مسلّحة استمرّت حتى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٩.

لا أزال أذكر تلك الأيام المفعمة بالمشاعر القومية، وقد كنّا لا نزال أطفالاً في الصفوف الابتدائية في مدرسة قريتنا في الجنوب اللبناني، حيث خرجنا في صفوف طويلة نجوب أحياء القرية ننشد الأناشيد الحماسية للثورة الفلسطينية الكبرى، ونجمع ما تيسّر من أهالي القرية لمساعدة الثوار في فلسطين.

ولم يكن هذا الأمر مقتصراً على قريتنا فقط، فقد عمّت الحماسة المدن والقرى اللبنانية والعربية بأسرها، وأعطت الجماهير العربية للثورة التاريخية ما لم تعطه جماهير أمّة من الأمم لفلذات أكبادها من عطاء، بينما زادت السلطات البريطانية في فلسطين من بطشها وانتقامها، فأصدرت الكثير من أحكام الإعدام بحق من وقع في يدها من المناضلين، وأعدمت منهم نحوماية وخمسين. وفتحت أبواب المعتقلات التي زجّ المناضلون فيها (حتى بلغوا خمسين ألف معتقل)، وفرضت الغرامات على الأهالي، وهدمت المنازل، ونسفت أحياء سكنية بكاملها، كل ذلك لأجل وقف غضب الفلسطينيين وثورتهم العارمة.

وحاولت بريطانيا امتصاص زخم الثورة بوعود كاذبة، ولكن وعودها لم تنطل على أحد، فاستمرّت الثورة في جميع أنحاء فلسطين حتى عام ١٩٣٩، وكانت جماهير الأمة العربية تزداد دعماً لها كلما ازدادت نارها اشتعالاً، إلاّ أن مقتل قائدها العام عبد

الرحيم الحاج محمد في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٧ أصاب الثوار بالذهول والضياع، كما أن النُذُر التي سبقت بدء الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ مهّدت للقضاء على هذه الثورة، إذ بدأ الاستعمار الانكليزي يضيّق الخناق على الثوار كي يعجّل بإنهاء ثورتهم ويتفرّغ لحربه الجديدة ضد دول المحور، وساعده الاستعمار الفرنسي في سوريا الذي بدأ يضيّق الخناق بدوره على الوطنيين والمناضلين في دمشق، الأمر الذي اضطر معظم أولئك المناضلين لمغادرة سوريا وفلسطين، إلى بغداد، بعد اندلاع الحرب العالمية مباشرة.

ولا شك في أن ما بذله بعض الزعماء العرب من جهد لإنهاء الثورة بغية إعطاء الفرصة للانتداب البريطاني كي يفي بوعوده، كان له الأثر الكبير في إخماد تلك الثورة.

وأخمدت الثورة الفلسطينية الكبرى، وشرِّد الثوار المناضلون في مختلف الأقطار العربية لاجئين، ولم تف بريطانيا بوعودها، بل استمرَّت قوافل المهاجرين اليهود إلى فلسطين، واستمرّ العسف البريطاني للمواطنين العرب بغية إعداد فلسطين لتكون الوطن القومي المرتقب لليهود. أما الجماهير العربية التي شدّتها الثورة الفلسطينية الكبرى بكل عواطفها وانفعالاتها وحماستها، ولم تألُ جهداً لدعمها ومساندتها، فقد بكت من جديد الحلم الزاهي الذي انطلق مع انطلاقة الرصاصة الأولى في فلسطين عام ١٩٣٦ وانتهى بانتهاء تلك الثورة عام ١٩٣٩.

وكانت النكبة الكبرى عام ١٩٤٨، ودخلت سبعة جيوش عربية إلى فلسطين لمنع قيام الوطن القومي الصهيوني على أرضها، وعاضدتها الجماهير العربية بكل ما تملك من مشاعر، وقدّمت لها كل غال ونفيس، واشترك العديد من الشباب العربي في القتال إلى جانب تلك الجيوش من أجل فلسطين، وكانت النتيجة التي يعرفها الجميع: هزيمة عربية ماحقة، وقيام الكيان الصهيوني شامخاً منتصراً على أرض فلسطين. وشرِّد الشعب الفلسطيني المضلّل والمخدوع، حيث تاه في أرض الشتات، ولا يزال.

لقد رافق هذه الحرب من فضائح الأنظمة العربية ما لم يبق خافياً عن إدراك الشعوب العربية ومعرفتها، فكان الأسى الذي رافق الهزيمة العربية في فلسطين أكثر قساوة وإيلاماً من كون الهزيمة عسكرية فحسب، إذ كانت في الواقع هزيمة أخلاقية أكثر منها هزيمة عسكرية. ومن هنا كان شعور الجماهير العربية بالإحباط والخيبة والفشل أمراً يفوق التصوّر.

ولكن الحلم العربي عاد فاستفاق من جديد، وبزخم وقوة كبيرين، مع انبلاج الثورة العربية الناصرية في مصر، ورافقت قلوب الجماهير العربية ومشاعرها وعقولها نضال هذه الثورة وكفاح قائدها طيلة خمسة عشر عاماً (١٩٥٢ ـ ١٩٦٧) لم تبخل خلالها بشيء من العطاء في سبيل انتصارها، وفي سبيل تحقيق أحلامها في الحرية والاشتراكية والوحدة، وقد طرحتها الثورة شعاراً لها. ولكن الرجعية العربية، متعاونة مع الصهيونية والاستعمار والتخلُّف، وكل عوامل التجزئة والتفرقة في المجتمع العربي، مع ما انتاب الثورة نفسها من هنات خلال مسيرتها، كل ذلك أدّى إلى سقوط الثورة المرتجاة، وسقوط الحلم الزاهي، في حرب حزيران عام ١٩٦٧، ومن ثم في غياب قائدها عام ١٩٧٠.

وفي عام ١٩٦٥ انبلج في الأمة العربية فجر جديد، هو فجر الثورة الفلسطينية، فرافقتها قلوب الملايين من العرب، وانخرط في صفوفها آلاف الشباب العربي، وكانت تلك الثورة، بحق، أمل العرب المرتجى في زعزعة الكيان الصهيوني تمهيداً لاستعادة عروبة فلسطين. وعمَّت مبادىء الثورة الفلسطينية وشعاراتها وأخبارها العالم كله، وأصبحت الثورة الفلسطينية قوة لا يستهان بها في موازين القوى على الساحتين الإقليمية والدولية. ورغم أنها، في مطلع السبعينات، وبعد خروجها خاصّة من الساحة الأردنية إلى الساحة اللبنانية، بدأت تتحوَّل لكي تصبح واحداً من الأنظمة العربية المتكاثرة كالفطر في الأرض العربية، رغم كل ذلك، فهي قد هدَّدت، بحق، الكيان الصهيوني، وكادت تزعزع ركائزه وتقوِّض الأسس التي قام عليها، وذلك بطرحها شعار الدولة الفلسطينية الديموقراطية. وفي عام ١٩٨٢ بالتحديد، دخلت الثورة الفلسطينية، في معادلة القوى على ساحة الصراع في الشرق الأوسط، مرحلة جديدة وحاسمة، إذ توصَّلت إلى خلق نوع من التوازن بينها وبين الكيان الصهيوني، انطلاقاً من الساحة اللبنانية. فكان القرار الاسرائيلي الحاسم والخطير: اجتياح لبنان، وإخراج الثورة الفلسطينية، نهائياً، من ساحة الصراع العسكري في الشرق الأوسط.

لقد أخافت الثورة الفلسطينية الأنظمة العربية الرجعية بقدر ما أخافت الكيان الصهيوني. لذا، لم تكن تلك الأنظمة راغبة، في قرارة نفسها، بوجود ثورة فلسطينية قادرة وقوية. ولهذا رأيناها، وبكل أسى وأسف، تقف متفرِّجة صامتة أمام اجتياح اسرائيل للبنان، واحتلالها لعاصمة عربية لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، وطردها للمقاومة الفلسطينية من بيروت أولاً، ثم من لبنان نهائياً.

قبل عام ١٩٨٢، كانت الجماهير العربية، التي فجعت بأعز آمالها وأغلاها عام ١٩٦٧، قد استفاقت من جديد على أمل بهي أطلّ مع الانتصار العسكري العربي في القناة والجولان عام ١٩٧٣. فقد كان انتصار الجيشين العربيين الباسلين، المصري والسوري، في هذه الحرب، أول انتصار تحقّقه القوة العربية والإرادة العربية والوحدة العربية في هذا القرن، بعد سلسلة من الإحباطات والهزائم لم نقصّر في تعدادها. ولكن، ولأول مرة في تاريخ الانتصارات العسكرية، يحوّل قائد منتصر، وبإرادته واختياره، نصره إلى هزيمة ماحقة لأمّته ولشعبه ونفسه. وهذا ما فعله أنور السادات عام ١٩٧٧. فانطوى الحلم، وذهلت الجماهير العربية، وصمتت، ومنذ ذلك الحين لم يعد للجماهير صوت.

لقد ذهلت الجماهير العربية بعد رحلة السادات المهينة إلى القدس عام ١٩٧٧، وبعد توقيعه معاهدة الصلح مع العدو التاريخي للأمّة العربية عام ١٩٧٩. لقد اخترق العدو الصهيوني كيانها في الصميم، وهدّ حجر الأساس في دفاعها، ومزّق حجبها وهتك سترها، فإذا بها عارية من أي غطاء، حتى غطاء الخجل من العري نفسه.

وتطلّعت الجماهير العربية، من بعدُ، عام ١٩٨٢، فإذا بأولئك الذين كانوا على بعد أمتار من أرضهم وديارهم ومنازلهم، يقذفون العدو الذي اغتصبها وأقام فيها، بعد أن طردهم منها، بنارهم وأجسادهم، إذا بهم يشرّدون، من جديد، وبقرار اسرائيلي، شاركت، ولا شك، في صنعه، إرادة استعمارية واضحة ورغبة عربية مكتومة، فيُرمى بهم بعيداً عن ديارهم السليبة، ويُنثرون في مختلف أصقاع الأرض العربية والعالمية، بحيث لا تعود أجسادهم تلاصق أرضهم في فلسطين.

لقد بات الفشل المتتالي للجماهير العربية، في نضالها المستمر ضد الصهيونية والاستعمار، منذ ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦، محطّات تاريخية ليأس هذه الجماهير وإحباطها. كما باتت الهزائم المتتالية للأنظمة العربية في حروبها ضد اسرائيل، منذ قيامها عام ١٩٤٨، محطّات عار تاريخية لنا وللأجيال العربية من بعدنا.

وثار الفلسطينيون في أرضهم. لم يعد ممكناً الصبر والصمت والسكوت، والاعتماد على أنظمة تعتمد، في بقائها، على مهادنة العدو ورضى حلفائه ومناصريه، وتظن، مخطئة، أن بقاءها واستمرارها يكمن في مراعاته والتودّد إليه.

ـار الفلسطينيون، في أرضهم، بما تيسّر لهم من وسائل الثورة: حجارة ومقلاع، أطفال يصحّحون «العهد القديم» بعهد جديد هم أبطاله، فيلعبون الدور الذي لعبه داود

(اليهودي) في وجه غـوليات (الفلسـطيني). لقد تبـادل كل من داود وغـوليات الأدوار هذه المرّة(*).

لقد اعتمد الفلسطينيون على أنفسهم بعد نحـو أربعين عـاماً من النكبـة الكبرى، وبعد عشرين عاماً من الاحتلال المذلّ والمهين، ولم يعودوا يثقون بزعماء وقـادة تمترسـوا خلف أنـظمتهم، وأقامـوا حول كيـاناتهم التي منحهم إيـاهـا الاستعـمار، في غفلة من الزمن الرديء، سياجاً يرد عنهم غائلة الشمس والنور والحرية، فإذا هي أشبه بشرانق يعيشون في داخلها متمتّعين بخيراتها، بينما تنسج هي خيوطهـا حول أعناقهـم، إلى أن يحين اليوم الـذي تقرّر فيـه الشعوب شـدّ تلك الخيوط عـلى أعناقهم فتصرعهم، بينـما تتفجّر الشرانق عن مجتمعات توّاقة للتحرّر والديموقراطية والوحدة، أقانيم طالما حلمت بها، إلا أنها حرمت من ممارستها طويلاً.

لقد تكوّنت الانتفاضة الفلسطينية في رحم اليأس والهزيمة والاستسلام العـربي، وولدت وترعرعت على أيدي أطفالنا ونسائنا وشيوخنا في فلسطين المحتلة، إنها الثـورة الشعبية المتفجّرة في عصر عزّت فيه البطولات العربية، عصر الانحطاط والهـوان القومي الذي نعيش. لذا، لا بدّ أن تنظر الأنظمة المستسلمة والمتخاذلة، إلى هذه الانتفاضة، نظرة عداء وحذر:

ـ نـظرة عـداء: لأنها تـشكّـل النقيض لمـا سعـت تلك الأنـظمـة، منـذ عقود، لترسيخه في قلوب الأجيال العربية، من تخاذل واستسلام وشعـور بالعجـز تجاه العدو الصهيوني.

ـ ونـظرة حـذر: لأن عـدواهـا لا بـدّ وأن تـطال، ذات يـوم، تلك الأنـظمـة، حين يجتاح أطفال الكيانـات تلك الحدود المصـطنعة التي رسمهـا الاستعمار بـين أقطار هذه الأمّة، تماماً كما اجتاح الشعب الألماني، المقسّم منذ أربعـين عامـاً، جدار بـرلين. ألا تنتقل جرثومة الحرية والوحدة، تماماً كـما ينتقل الـوعي القومي، عـبر السـدود، من محيط إلى آخر؟ ومن مجتمع إلى آخر؟

(*) جاء في العهد القديم، سفر صموئيل الأول، الاصحـاح ١٧، الآية ٤٩ و٥٠ مـا يلي: «ومـدّ داود يده إلى الكنف وأخذ منه حجراً ورماه بالمقلاع، وضرب الفلسطيني في جبهته، فارتزّ الحجر في جبهته وسقط على وجهه إلى الأرض. فتمكّن داود من الفلسطيني بالمقلاع والحجر وضرب الفلسطيني وقتله، ولم يكن سيف بيد داود».

ولأجل هذا، تعيش تلك الأنظمة حالة صمت مريب وفاضح تجاه ثورة الأطفال في فلسطين.

أما الجماهير العربية، فلا تزال موزّعة بين ذهول الإحباط وضياع اليأس، وكبت الأنظمة، وهي لم تقرّر بعد الطريقة التي تعضد، من خلالها، انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، دون أن تثير حساسيات الحكّام الذين يرون، ولا شك، في تلك الانتفاضة، حافزاً يحرّض شعوبهم على الثورة بدورها. أوليست الحرية والديموقراطية والكرامة مبادىء تتساوى فيها الشعوب المغلوبة على أمرها سواء من المستعمر أم من الحاكم الظالم؟

لذا، جاء انفعال هذه الجماهير نحو ثورة الحجارة باهتاً إن لم نقل تقليدياً، إنه انفعال لم يرتفع إلى مستوى هذه الثورة ولم يبلغ مرتقاها.

مظاهرات لا تتعدّى المناسبات، وخطابات وهتافات سرعان ما تتبخّر وينتهي مفعولها بانتهاء المظاهرة وتفرّق الجماهير. حتى أن انفعال المثقفين، وهم طليعة هذه الجماهير، لم يتعدَّ التقليد، فمعظمهم قد استمرأ حالة الركود التي تعيشها أنظمتنا المتجاهلة للثورة، ولم يقدّم لهذه الحالة الثوروية النادرة في تاريخنا العربي المعاصر أكثر من مظاهر لا تتعدّى حالة انفعالية مؤقتة سرعان ما تنتهي بانتهاء تلك المظاهر. بينما يظل أطفال الحجارة يتابعون مسيرتهم بصمود وعناد، بلا كلل ولا ملل، لا نستحق منهم لفتة انتباه بلهَ نظرة امتنان. . . إن انفعالنا أقل بكثير من مستوى فعلهم ولا شك.

والذي يزيد من شعورنا بتخلّفنا عن مستوى الانتفاضة هو وعينا للطريقة البدائية التي يواكب بها إعلامنا، في كل أقطارنا، تلك الانتفاضة، سواء كان إعلاماً مكتوباً أو مسموعاً أو مرئياً، حتى أضحى أمرها في الإعلام العربي، لا يتعدّى كلمات رنّانة محشوّة بالإنشاء الذي يعبّر، بطريقة روتينية مملّة، عن مدى تخلّفنا وقصورنا عن مواكبة هذه الحركة الشعبية النبيلة.

وربّ سائل: ما العمل إذن لكي نكون في مستوى هذه الثورة التاريخية؟

لا بدّ من الاعتراف أنني لا أستطيع، منفرداً، ان أعطي جواباً حاسماً ومكتملاً على هذا التساؤل، فهو يحتاج إلى عمل عربي جماعي يتم على مستوى المثقفين والسياسيين والحزبيين وجميع العاملين في الحقل القومي والوطني في كل قطر، ولكنني أستطيع أن أقترح بعض الأفكار التي يمكن أن تنير لنا جوانب الطريق:

لقد سبق وبيّنّا، في ما قدّمنا، الحالة النفسية التي تعاني منها جماهيرنا العربية من جرّاء الإحباطات والهزائم المتتالية، على الصعيدين الوطني والقومي، منذ مطلع هذا القرن. الأمر الذي جعلها، كما سبق وقلنا، تعيش حالة موزّعة بين ذهول الإحباط وضياع اليأس وكبت الأنظمة، فأضحى الصمت أحد أهمّ وسائلها للتعبير عن هذا الذهول والضياع والكبت. فهي التي قابلت اجتياح لبنان بصمت، وقابلت إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت ولبنان بصمت، وقابلت مؤتمري التخاذل في الدار البيضاء وعمان بصمت، وتقابل، حالياً، الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بصمت.

وعلى هذا، فإنني أقترح، لمعالجة هذه الحالة النفسية لدى الجماهير العربية، وسيلتين متكاملتين:

الأولى: وسيلة تعتمد الشحن المكثّف والمباشر، وذلك بتأليف لجنة قومية دائمة ومركزية على مستوى الوطن العربي، ولجان فرعية على مستوى الأقطار العربية، تكون مهمتها.

١ ـ إقامة الندوات والمؤتمرات المتواصلة في كل مكان من الوطن العربي (دون انتظار المناسبة لذلك) بغية درس الوسائل المادية والفكرية والإعلامية الممكنة واللازمة لدعم الانتفاضة، ومن هذه الوسائل:

أ ـ تخصيص برامج إعلامية دائمة مكتوبة ومرئية ومسموعة، عن هذه الانتفاضة، في كل أرجاء الوطن العربي.

ب ـ تشجيع العمل المسرحي والإنتاج الوثائقي السينمائي عنها.

ج ـ السعي لإصدار نشرات أو أبحاث على نطاق واسع في الوطن العربي (وبالتأكيد في الجامعة العربية) تتحدّث عن الانتفاضة وتشرح أهدافها وتناقش مسيرتها.

٢ ـ إرسال وفود ثقافية شعبية ورسمية إلى مختلف دول العالم لشرح أسباب هذه الانتفاضة وأهدافها المشروعة، والسعي لكسب التأييد لها.

٣ ـ الدعم المادي، بالإضافة إلى الدعم المعنوي الذي سبق ذكره، وذلك بالتفتيش عن السبل والوسائل المادية (النقدية والعينية وسواها) لدعم شعبنا الصامد في الأرض المحتلة.

الثانية: وسيلة تعتمد إيقاظ الوعي القومي لدى الجماهير العربية، فقد نسيت

هذه الجماهير، بسبب ما أصابها من هزائم وإحباطات، كل معاني العروبة والوحدة والقومية، إن لم تكن قد كفرت بها، فالقطر أصبح هو الأمّة، والكيان أضحى هو الجوهر. فقد نسيت أجيالنا أن الاستعمار هو الذي أنشأ هذه الأقطار وصنع هذه الكيانات، لمصلحته هو، وليس لمصلحة أمّتنا. ولم تعد فكرة الوحدة أكثر من لازمة تختتم بها خطابات المسؤولين ومقالات المثقفين. فأضحى لزاماً على المثقفين القوميين في الأمّة العربية أن يسعوا لكي تستعيد الجماهير وعيها لمعاني العروبة والوحدة والقومية، ولن يكون ذلك إلا بعمل مبرمج واعٍ ودؤوب.

هذا قليل من كثير مما يجب علينا أن نفعله، ومما يمكن أن نفعله، ليس في سبيل دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فحسب، بل في سبيل إنقاذ الأجيال القادمة من أمّتنا العربية، التي يجب أن تعي أن السبيل الوحيد لإنقاذها من خطر الهلاك والاندثار، هو إيقاظ وعيها القومي، والسعي الجاد لتحقيق الوحدة بين أقطارها، متجاوزة كل العقبات التي زرعها الاستعمار في طريق هذه الوحدة، وأهمّها الأنانية والكيانية والرجعية والتخلّف. فبالوحدة فقط، تستعيد هذه الأمّة كرامتها وأمجادها، وتستعيد أرضها: فلسطين.

الفصل الثاني

نضال الشعب الفلسطيني
خلال عهد الانتداب

(١٩٢٠ - ١٩٤٨)

منذ أن بدأت الحركة الصهيونية تبذل مساعيها الناشطة لتحقيق حلمها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، في أواخر القرن المنصرم، بدأ الشعب الفلسطيني يتحسّس الأخطار المحدقة به ويسعى جاهداً لتعطيل مساعي تلك الحركة ووضع حدٍّ لأطماعها، وذلك بأشكال مختلفة من النضال تارة سريّة وطوراً علنية. وإن لم يكتب لهذا النضال أن ينجح في منع الصهيونية من تحقيق أهدافها، فذلك لأن الاستعمار، بكل أشكاله، قد تآمر على الأرض والشعب في فلسطين، فانتزع الأرض من أهلها والقاطنين فيها وقدَّمها لقمة سائغة للدخلاء اليهود، وشرّد الشعب الفلسطيني، وهو لا يزال يرفض، منذ أربعة عقود، حق هذا الشعب في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره وتكوين دولة مستقلّة له على تراب وطنه.

ما إن وضعت الحرب (العالمية الأولى) أوزارها، حتى تبيّن للعرب مدى الخداع والتضليل الذي مارسه حلفاؤهم البريطانيون والفرنسيون تجاههم، وهم الذين ثاروا على الحكم العثماني، وانضمُّوا إلى صفوف الحلفاء في الحرب، آملين أن يساعدوهم على إقامة كيانهم القومي المستقل على امتداد الأرض العربية. إلاّ أن هؤلاء الحلفاء عمدوا إلى احتلال الوطن العربي باسم «الاستعمار» الصريح تارة، وباسم «الانتداب»، وهو استعمار مضمر، تارة أخرى، بل إنهم جزّأوه إلى كيانات ضعيفة هشّة، ثم عمدت بريطانيا إلى إعطاء ما لا تملك (أرض فلسطين) إلى من لا يستحق (اليهود) وفقاً لما سُمّي «بوعد بلفور».

وهكذا بدأ العرب عامّة، والشعب الفلسطيني خاصّة، نضالهم الشاق الطويل ضد التحدّي الصهيوني الاستعماري الجديد.

لقد سبق لعرب فلسطين ان يتنبّهوا للخطر الصهيوني قبل فترة الانتداب البريطاني، إذ بدأت هجرة اليهود إلى فلسطين تتزايد، وبدأ نشاط الحركة الصهيونية المتمثّلة بالمؤتمر الصهيوني العالمي يتصاعد، مما أثار مخاوف الفلسطينيين، فبدأوا يسعون لمنع موجات الهجرة اليهودية أو يعملون على الحدّ منها بمختلف الوسائل[1] خاصّة وأن هذه الهجرة كانت تتخذ طابعاً استيطانياً واضحاً. وما إن نشر وعد بلفور (في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٧) ثم أعلنت بريطانيا انتدابها على فلسطين (عام ١٩٢٠) حتى أصبح الفلسطينيون وجهاً لوجه أمام الحقيقة الدامغة: عزم بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولم يألُ الفلسطينيون جهداً في مقاومة الحركة الاستيطانية اليهودية، فعقدت، لهذا الغرض، المؤتمرات (المؤتمر العربي الفلسطيني في القدس ـ بدءاً من المؤتمر الأول عام ١٩١٩ وحتى المؤتمر السابع عام ١٩٢٨ ـ ومؤتمر التسليح في نابلس عام ١٩٣١ ـ ومؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول في يافا عام ١٩٣٢ والثاني في حيفا عام ١٩٣٥)، وأصبح هذا الهمّ الوطني والقومي هو الشغل الشاغل لجميع المؤسسات الفكرية والجمعيات والمنتديات والأحزاب السياسية، كما انتشرت حركات التمرّد على الانتداب وكثرت المنازعات المسلّحة بين الفلسطينيين واليهود، وتعدّدت الاضرابات والانتفاضات والثورات. ونتوقّف عند أهمّ تلك الثورات وأبرزها وهي:

١ ـ ثورة البراق

٢ ـ ثورة القسّام

٣ ـ الثورة الفلسطينية الكبرى.

١ ـ ثورة البراق (١٩٢٩):

البراق، وهو المعروف عند اليهود «بحائط المبكى»، هو المكان الذي أسرى إليه النبي (صلعم) وفقاً للآية الكريمة ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾ (الإسراء ١). ويعتقد المسلمون أن النبي (صلعم) أسرى من المسجد الحرام في مكّة المكرّمة إلى المسجد الأقصى في القدس على متن براق[2] حطّ به في ذلك المكان الذي

---

(١) للتفصيل، انظر: قيادة الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٢٠١ ـ ٢١٢.

(٢) روي عن رسول الله (صلعم) أنه قال: «أتيت بالبراق وهو دابة أبيض (طويل) فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه. فركبته حتى أتيت بيت المقدس، فربطته بالحلقة التي يربُط بها الأنبياء، ثم

أضحى مقدَّساً عند المسلمين. وقد ثبتت ملكية المسلمين له بموجب صكوك ووثائق رسمية وشرعية[3]، وادّعى اليهود ملكية هذا الحائط، زاعمين أنه قد قامت، في المكان نفسه، هياكل يهودية في أزمنة متعاقبة، وأنّ البنى التحتية لهذه الهياكل تقع في أساس الحائط المذكور.

بدأ النزاع بين المسلمين واليهود على ملكية «البراق» أو «حائط المبكى» بأعمال أخذ اليهود يقومون بها للتدليل على ملكيتهم لهذا الحائط، كالتكثيف من زيارته والصلاة عنده ووضع المقاعد والطاولات أمامه، وكذلك «الكراسي والمصابيح والحصر وتابوت العهد وكتب التوراة». كما أقاموا أمامه حاجزاً يفصل بين الرجال والنساء[4]، مما جعل المسلمين يتنبّهون لنوايا اليهود فيعمدون إلى مجابهة هذه الأعمال ومحاولة منعها. ولم يعدم اليهود الوسائل الإعلامية والدعائية اللازمة لنشر مزاعمهم في ملكية هذا الحائط على العالم. وبدأ النزاع يتخذ طابع العنف في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨ مما دفع بالحكومة المنتدبة، في تشرين الثاني (نوفمبر)، من العام نفسه، إلى إصدار «كتاب أبيض» يؤكّد حق المسلمين بملكية هذا الحائط وحق اليهود بزيارته، إلّا أن ذلك لم ينه النزاع، فعقدت المؤتمرات الصهيونية بهدف الضغط على بريطانيا كي تتراجع عن كتابها الأبيض، وعقدت المؤتمرات الإسلامية ردّاً على المؤتمرات الصهيونية، ودفعاً للمحاولات اليهودية[5]. وازداد الصراع عنفاً، فتوالت التظاهرات من كلا الفريقين، ولكن الذي أجّجه تظاهرة قام بها اليهود أمام الحائط أنشدوا خلالها «الهاتفكا» وهو النشيد القومي اليهودي، ورفعوا العلم الصهيوني، فوقعت بين الفريقين اشتباكات دموية ظلّت تتصاعد حتى أدّت إلى صدام مسلّح (هو ما عرف تاريخياً بثورة البراق) انفجر في القدس بعد صلاة الجمعة في ٢٣ آب ١٩٢٩ واستمر أسبوعاً كاملاً، ولم يتوقّف إلّا بعد تدخل سلطات الانتداب البريطاني التي وقفت إلى جانب اليهود مستعملة، ضد العرب، مختلف أنواع الأسلحة بما فيها «الطائرات الحربية للإرهاب»،

= دخلت المسجد فصلّيت فيه ركعتين. . .» (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، جـ ١٠: ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦) وقد اختلف الفقهاء فيما إذا كان إسراء النبي (صلعم) إسراء بروحه أم بجسده، فذهبت طائفة إلى إنه إسراء بالروح، ولم يفارق شخصه مضجعه، وأنها كانت رؤيا رأى فيها الحقائق، ورؤيا الأنبياء حق. ذهب إلى هذا معاوية وعائشة، وحكي عن الحسن وابن اسحق، وقالت طائفة أخرى: كان الاسراء «بالجسد يقظة إلى بيت المقدس، وإلى السماء بالروح» (م.ن. ص ٢٠٨)

(٣) انظر توضيحاً لذلك في: الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

(٤) م.ن. ص ٢١٩.

(٥) م.ن. ص ٢١٩ ـ ٢٢١.

ونتج عن هذا الصدام «عشرات القتلى والجرحى من الجانبين»[6].

٢ ـ ثورة القسّام (١٩٣٢ ـ ١٩٣٥):

الشيخ عز الدين القسّام سوري من جبلة، ولد عام ١٨٧١[7]، ونشأ وترعرع في رحاب العلم والدين والوطنية. درس في مصر على الشيخ محمد عبده، ثم عاد منها إلى سورية ليعمل مدرِّساً في مسجد البلدة نفسها، ولما نشبت الثورة ضد الاحتلال الفرنسي للساحل السوري عام ١٩١٨، كان واحداً من الأوائل الذين لبّوا نداءها، فشارك فيها إلى جانب الشيخ صالح العلي (في جبال العلويين)، ثم لجأ إلى حيفا عام ١٩٢٢ بعد أن حكم الفرنسيون عليه بالإعدام، فأقام فيها، حيث عرف بأنه «واعظ ديني ومرشد ورئيس لجمعية الشبان المسلمين في المدينة»[8]. إلّا أنه في الحقيقة كان أكثر من ذلك بكثير، كان داعية ثورة ومؤسّس عصبة من المجاهدين عرفت، بعد استشهاده عام ١٩٣٥، باسم «عصبة القسّاميين»[9].

وقد مرّت ثورة القسّام بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد للثورة، وهي تلك التي كان القسّام فيها واعظاً دينياً في الظاهر، إلّا أنه كان، في الواقع، مؤسّس خلايا جهادية شعارها «هذا جهاد، نصر أو استشهاد»[10]. وقد انضمّ إليه كثير من المؤمنين تحت هذا الشعار، وغالبيتهم من العمّال والفلاّحين والطبقات الكادحة. وكانت عصبة القسّام «السرّية» هذه تتجهّز بالسلاح من أموال تجمعها من دخل أفرادها وتبرّعاتهم وتبرّعات المخلصين للقضية. وقد قامت بين القسّام والحاج أمين الحسيني، قائد الحركة الوطنية في فلسطين يومذاك، علاقة مباشرة استمرّت حتى استشهاده عام ١٩٣٥، إلّا أنّ أحداً من المؤرّخين، وخاصة معاصري الحاج أمين والقسّام، لم يحدِّد، بالتأكيد، هوية هذه العلاقة بالضبط، فرأى بعضهم أنها علاقة واعظ برئيس ديني، ورأى آخرون أنها علاقة مجاهد بقائد وطني[11].

---

(٦) م.ن. ص ٢٢٢.

(٧) الحوت، بيان نويهض، الشيخ المجاهد عز الدين القسّام، ص ٢٥ وانظر الحاشية ٣١ في الصفحة ذاتها.

(٨) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص ٣١٩.

(٩) م.ن. ص.ن. والزركلي، الاعلام، جـ٦: ٢٦٧ ـ ٢٦٨. والغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، جـ٢: ص ٢٤٩.

(١٠) الحوت، المصدر السابق، ص ٣١٧.

(١١) يذكر عزة دروزة العلاقتين معاً (الحوت، المصدر السابق، ص ٣٢٦). ويذكر الغوري أن الشيخ كامل =

وكان القسّام يشكّل خلاياه على طريقة الحلقات، كل حلقة من خمسة أفراد على الأكثر، بينهم مسؤول عن توجيههم وتثقيفهم وإدارتهم وقيادتهم. وتألّفت العصبة من خمس وحدات: الأولى لشراء السلاح، والثانية للتدريب العسكري، والثالثة للاستخبارات ومراقبة تحرّكات اليهود والانكليز، والرابعة للدعوة إلى الجهاد في المساجد والمجتمعات، والخامسة للاتصالات السياسية[١٢]. وكانت القيادة جماعية «تتألّف من اثني عشر عضواً» و«لم تكن للقسّام وحدة»[١٣].

وقد اختلفت الآراء في عديد هذه العصبة، فمنهم من بالغ وذكر أنها مؤلّفة من «المئات العديدة»، ومنهم من قال إنها من «مائتي مجاهد إلى ثلاثمائة لا أكثر»[١٤].

المرحلة الثانية: مرحلة العمل السرّي: لا يمكن تحديد تاريخ بدء هذه المرحلة بالضبط، خاصة وأنها اتسمت بالسرّية التامة والمطلقة، فهي كانت عبارة عن أعمال «التصدّي لدوريات الجيش (البريطاني) والشرطة والاصطدام بها، وقطع طرق المواصلات والإغارة على ثكنات الجيش ومراكز الشرطة، ومهاجمة حرس المستعمرات اليهودية وزرع الألغام والمتفجّرات فيها»[١٥] بالإضافة إلى «ملاحقة وتأديب الذين يخرجون عن الشعب ومصالحه، مثل التعاون مع الحكومة ضد الحركة الوطنية، أو التجسّس لحساب المخابرات البريطانية، أو بيع الأراضي من اليهود أو السمسرة عليها لحساب الأعداء»[١٦]. ولم تكن العصبة تعلن مسؤوليتها عن تلك الأعمال.

إلّا أن ما يمكن تحديده، بالضبط، هو العملية التي قامت بها تلك العصبة ضد مستعمرة «نحلال» اليهودية في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٣٢، حيث ألقيت قذائف يدوية على تلك المستعمرة فقتلت رجلاً (يوسف اليعقوبي) وابنه (داود)[١٧]، وكانت هذه العملية واحدة من سلسلة عمليات سابقة، إلّا أن هذه كانت أهمها.

= القصّاب رفيق القسّام في الجهاد، كان ينقل «توجيهات الحاج أمين» إلى عصبة القسّام، كما كان ـ أي القصّاب ـ «يتسلّم منه ـ أي من الحاج أمين ـ الأموال المطلوبة لنفقاتها وأعمالها وتسلّحها إلخ.. ويسلّمها بدوره للشيخ القسّام ليتولّى إنفاقها». (المصدر السابق، جـ ١: ٢٥١).

(١٢) الحوت، المصدر السابق، ص ٣٢٤ عن: صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين (وهو واحد من مناضلي هذه الثورة وشهودها).

(١٣) م.ن.: ص.ن.

(١٤) م.ن.: ص.ن.

(١٥) الغوري، المصدر السابق، جـ ١: ص ٢٥٢.

(١٦) م.ن.: ص.ن.

(١٧) الحوت، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

وتبعت عملية «نحلال» عمليات أخرى أشدّ من سابقاتها، مما جعل سلطات الانتداب تحوم بشكوكها حول القسّام نفسه، فقرَّر عندها الخروج بنضاله إلى العلن.

المرحلة الثالثة: مرحلة الجهاد العلني، في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٥، وفي الذكرى الثامنة عشرة لصدور وعد بلفور، خرج عز الدين القسّام وبعض أفراد عصبته إلى أحراش «يعبد» بمنطقة جنين، حيث أعلن الثورة على الحكم البريطاني في فلسطين. وتحرَّكت قوات الأمن البريطاني لمطاردة الشيخ المناضل وعصبته، وكان دليلها في تعقبها للشيخ القسّام ضابط أمن عربي يدعى «أحمد نايف»، فقادهم إلى مكمن القسّاميين الذين خاضوا ضد القوات البريطانية معركة عنيفة وغير متكافئة استمرَّت ساعتين، واستشهد على أثرها الشيخ القسّام ونخبة أبرار من عصبته، أمثال المجاهدين يوسف عبد الله الزيباوى وسعيد عطية المصري، وكان ذلك في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥. وقد خرج الآلاف من العرب والفلسطينيين في وداع القادة الثلاثة الشهداء الذين لفّت نعوشهم بالأعلام العربية[١٨]. ودفن القسّام في قرية «الشيخ» إحدى قرى فلسطين التي استشهد دفاعاً عن عروبتها[١٩]. أمّا الضابط الخائن «أحمد نايف» فلم يلبث أن لقي جزاءه بأن اغتيل على يد «القسّاميين» أنفسهم «في مدينة حيفا، وفي وضح النهار»[٢٠].

المرحلة الرابعة: مرحلة العودة إلى السرّية، لم يكن القسّام عظيماً وجليلاً في حياته كما أمسى بعد استشهاده. فقد عرف العرب عموماً، والفلسطينيون خصوصاً، سرّه المجيد، فاكبروه وعظّموه حتى القداسة[٢١]. واستمرَّت عصبته، بعد استشهاده، تعمل في الخط نفسه الذي رسمه لها قائدها الشهيد، حيث عادت إلى السرّية فنفَّذت سلسلة من الاغتيالات لعدد من «الخونة والجواسيس». وكانت لا تقرِّر اغتيال أحد إلّا بعد صدور فتوى شرعية بهذا الشأن، فاغتالت عدداً من المسؤولين البريطانيين الذين لاحقوا العصبة وقضوا على عدد من أفرادها، وممن اغتالتهم: المستر أندروز (حاكم الجليل)، وحليم بسطه (مصري عميل، كان يعمل مساعداً لقائد الشرطة البريطانية

---

(١٨) م.ن.: ص ٣١٩ ـ ٣٢٠، والغوري، المصدر السابق، جـ١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣، وجـ٢: ص ٣٨.

(١٩) الزركلي، المصدر السابق، جـ٦: ٢٦٨.

(٢٠) الغوري، المصدر السابق، جـ١: ص ٢٥٣.

(٢١) يشهد على ذلك البيان المنشور في ص ٨٠٧ من كتاب «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ من أوراق أكرم زعيتر»، لأكرم زعيتر، والذي ورد حرفياً في عنوانه «القيادة العامة لثورة سوريا الجنوبية ـ فصيلة الشيخ عز الدين القسّام، رضي الله عنه».

في حيفا)، كما اغتالت العديد من «الخارجين على الثورة وعلى المبادىء الوطنية» من الفلسطينيين.[22].

٣ ـ الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩):

مرّت الثورة الفلسطينية الكبرى بمرحلتين:
- ـ المرحلة الأولى: الاضراب العام.
- ـ المرحلة الثانية: الثورة المسلَّحة.

المرحلة الأولى: الاضراب العام (٢٠ نيسان (ابريل) ـ ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦)،

سبق الاضراب العام اضطراباتٌ في طول البلاد وعرضها بسبب تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد صعّدت «عصبة القسّام» من نشاطها السرّي في تلك الفترة التي سبقت الاضراب، فهاجمت في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٦ قافلة من السيارات (بالقرب من قرية عنبتا في قضاء نابلس) حيث قتلت يهوديّين كانا من ركّابها وجرحت آخر، الأمر الذي أثار اليهود فقتلوا، في اليوم التالي، ١٦ نيسان، عربيين (بالقرب من جسر العوجا). وبدأت الأمور تتفاقم، ممّا دعا المندوب السامي البريطاني إلى إعلان حالة الطوارىء وتطبيق نظام منع التجوّل في كل من يافا وتل ابيب اعتباراً من مساء ١٩ نيسان، فكان الرد العربي في يافا إضراباً عاماً واشتبكات مسلَّحة بين اليهود والعرب[23].

وتداعت المدن العربية الفلسطينية لتأييد يافا في إضرابها، وكانت نابلس أولها. وهكذا بدأت الثورة تتكوَّن في رحم الأحداث المتعاقبة والمتفاقمة، فشُكِّلت «حركة وطنية» اتخذت من نابلس مقرّاً لقيادتها، وأذاعت هذه الحركة أول بيان لها، في اليوم نفسه (١٩ نيسان)، حيث دعت إلى:

ـ وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ـ تأليف «لجنة قومية في نابلس» و«لجان قومية» في سائر أنحاء البلاد، وأخرى احتاطية لمتابعة أهداف الحركة. والاتصال بسائر المدن والقرى العربية في فلسطين لتأليف هذه اللجان.

---

٢٢) الحوت، المصدر السابق، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٢٣) م.ن.: ص ٣٣١ ـ ٣٣٢، وانظر: زعيتر، أكرم، الحركة الوطنية الفلسطينية: ص ٥٣ ـ ٥٤ (يوميات ١٦/٤/٣٦) وص ٥٥ (يوميات ١٧/٤/٣٦).

ـ تنظيم أعمال الجباية والإنفاق على العمل الوطني.

ـ إعلان الإضراب العام والشامل في مختلف أنحاء البلاد حتى تحقيق الهدف الرئيسي وهو «وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين»[٢٤].

وتجاوبت فلسطين كلّها مع هذا النداء، وبدأ الإضراب العام الشامل، وباشر الأهلون في كلّ مدينة بتأليف «اللجان القومية» لمتابعة العمل الوطني وأهم ما فيه استمرار الإضراب حتى تنفيذ المطالب. وتمّ، خلال الأيام الأولى من الإضراب (٢٦ نيسان)، تشكيل «لجنة عليا» برئاسة الحاج أمين الحسيني، حدّدت مهمتها بمتابعة أعمال اللجان القومية وتوجيه الإضراب حتى تحقيق الأهداف التالية:

«١ ـ منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً.

«٢ ـ منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

«٣ ـ إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي»[٢٥].

هزّت أنباء الإضراب العام في فلسطين الأقطار العربية والعالم، بينما كان عرب فلسطين يصعّدون الأحداث فيها، فينتقلون من الإضراب العام الشامل إلى العصيان المدني الشامل، حيث قرّر «مؤتمر اللجان القومية» الذي انعقد في القدس بتاريخ ٧ أيار (مايو) ١٩٣٦ الدعوة بالإجماع إلى «إعلان الامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من ١٥ أيار الجاري إذا لم تغيّر الحكومة البريطانية سياستها تغييراً أساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية»، كما قرّر المجتمعون «مقاطعة اليهود وتأليف اللجان لهذه الغاية»[٢٦]. وفي هذه الأثناء، كانت جماهير الشعوب العربية في مختلف أقطارها تتجاوب مع الانتفاضة الفلسطينية بحماسة منقطعة النظير، فتطوّع الكثير من الشباب العربي لمؤازرة العمل الوطني في فلسطين، كما تطوّع الكثير منهم لجمع التبرعات دعماً لتلك الانتفاضة.

واستمرّ الإضراب في تصاعد مطّرد، فعمّ كل القطاعات في البلاد (باستثناء القطاعات الضرورية لحياة الناس)، وتوقّف الكثير من العرب الفلسطينيين عن ممارسة أعمالهم الحرّة ووظائفهم الحكومية، ابتداء من المخاتير الذين أعلنوا «أنهم يعتبرون

---

(٢٤) زعيتر، م.ن.: ص ٦١ (يوميات ٣٦/٤/١٩).

(٢٥) م.ن.: ص ٧٦ ـ ٧٧ (يوميات ٣٦/٤/٢٦).

(٢٦) الحوت، المصدرالسابق، ص ٣٣٧، وانظر: زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٩٠ ـ ٩٥، (يوميات ٣٦/٥/٧).

أنفسهم مستقيلين وقدَّموا للسلطة أختامهم»، وصولاً إلى المحامين الذين قرَّروا «الإضراب عن حضور المرافعات ما عدا ما يتعلَّق بقضايا الاضطرابات»[٢٧]. أمَّا الموظفون العرب من الدرجة الأولى، وفي مختلف الدوائر الرسمية، فقد أرسل عدد كبير منهم مذكرة إلى سلطات الانتداب (وقَّعها ١٣٧ موظفاً) وتتضمَّن المطالبة بوقف هجرة اليهود إلى فلسطين[٢٨]، كما توالت برقيات التأييد من مختلف رؤساء الطوائف الدينية ومن الزعماء والرجال الوطنيين في الأقطار العربية.

أمام هذا السيل العارم من التأييد، وأمام هذا الإصرار العنيد من الشعب العربي الفلسطيني، لم تجد سلطات الانتداب في فلسطين أسهل عليها من التنكيل بزعماء البلاد الذين يقودون الحركة الوطنية. وهكذا، ما أن بدأ تنفيذ العصيان المدني (في ١٥ ايار (مايو) ١٩٣٦)، حتى خرجت التظاهرات في المدن الفلسطينية فقابلتها قوات الانتداب بإطلاق الرصاص وبالتنكيل اعتقالاً وضرباً، وبإعلان الكثير من أحكام الإعدام والحبس والاعتقال. وكانت شراذم مسلَّحة من اليهود تعاون الانكليز في أعمالهم القمعية هذه، فثارت ثائرة الجماهير، وبدأت «عصابات مسلَّحة» تظهر في الجبال وتهاجم دوريات الانكليز ومخافرهم، كما تهاجم المستعمرات اليهودية وتنسف الجسور وتقطع خطوط الهاتف والمواصلات. وبدأ الإضراب يتحوَّل، تدريجياً، إلى ثورة مسلَّحة، ورغم أن سلطات الانتداب حشدت، لإخماد هذه الاضطرابات، نحو ٢٥ ألف جندي، إلاَّ أنها عجزت عن ذلك، ولم يجدها نفعاً أنها جعلت عقوبة الإعدام أو الحبس المؤبَّد لكل من يطلق النار على الجيش أو البوليس، الأمر الذي زاد الثورة حماسة واشتعالاً،[٢٩] فأسقط في يد تلك السلطة، ولم تجد مفرّاً من اللجوء، كعادتها، إلى الخداع والحيلة، فتوسَّطت بعض الأنظمة العربية السائرة في ركابها والمتحالفة معها، لقاء وعود كاذبة، لعلَّ عرب فلسطين ينهون إضرابهم ويضعون حدّاً لثورتهم، على أن تنفَّذ مطالبهم. وكان لإنكلترا، عن طريق هذه الأنظمة، ما أرادت. وفي الحادي عشر من تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه (١٩٣٦)، صدر عن «اللجنة العربية العليا» بيان بإنهاء الإضراب ابتداءً من اليوم التالي (أي ١٢ تشرين أول (أكتوبر)، وذلك بناء على الوعود التي أعطاها ملوك تلك الأنظمة ورؤساؤها، والمبنية على الوعود الخادعة والمضلِّلة لدولة الانتداب[٣٠]. وفيما يلي نداء أولئك الملوك والرؤساء:

---

(٢٧) الحوت، م.ن.: ص ٢٤٢.
(٢٨) م.ن.: ص ٣٤٣.
(٢٩) م.ن.: ص ٣٤٩ - ٣٥٣.
(٣٠) م.ن.: ص ٣٥٤ - ٣٥٨.

«عن عنيزة ـ نجد ـ في ٨/ ١٠/ ٣٦.

«حضرة رئيس اللجنة العربية العليا ـ إلى أبنائنا عرب فلسطين ـ القدس.

«لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن، بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب، والأمير عبد الله، ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم. عبد العزيز آل سعود».

وصدر في اليوم التالي (٩/ ١٠/ ٣٦) نداء مماثل عن الملك غازي في بغداد، وآخر عن الأمير عبد الله في عمّان. وقد نشرت هذه النداءات في صحف فلسطين بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٣٦. [٣١]

وقد جرت، في هذه المرحلة، عدة معارك بين الثوار العرب والانكليز من جهة، وبينهم وبين اليهود من جهة أخرى، وخاصة بعد أن وصل القائد فوزي القاوقجي إلى فلسطين في مطلع شهر ايلول (سبتمبر)، بدعوة من اللجنة العربية العليا، وتسلّم قيادة القوات المسلّحة للثورة[٣٢]. وكانت أهمّ تلك المعارك: معركة بلعا بتاريخ ٢/ ٩/ ٣٦ (أي بعد وصول القاوقجي مباشرة، وقد قاد هذه المعركة بنفسه)، واستشهد فيها المجاهد خليل بدوية[٣٣]، ومعركة «سهل بيت أمرين» بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٣٦[٣٤]، ومعركة جرت «بين قريتي نحالين ورأس أبو عمار»، بتاريخ ٦/ ١٠/ ٣٦، استشهد فيها القائد سعيد العاص[٣٥]. وكانت جميعها بين الثوار العرب وجنود الانكليز.

المرحلة الثانية: الثورة المسلّحة (أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ ـ أول أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩):

كانت النتيجة الأولى لوقف الإضراب تشكيل لجنة ملكية بريطانية، برئاسة اللورد بيل، لدرس الأوضاع في فلسطين. وقد وصلت هذه اللجنة إلى فلسطين في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، وكان قد سبقها إعلان من وزير المستعمرات بأن

---

(٣١) م.ن.: ص ٧٥٢، ملحق الوثائق: وثيقة رقم ٢٨، وانظر: زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٢٠٤ ـ ٢١٠.

(٣٢) زعيتر، م.ن.: ص ١٦١ (يوميات ٣/ ٩/ ٣٦).

(٣٣) زعيتر، م.ن.: ص ١٦٢ (يوميات ٣/ ٩/ ٣٦) وص ١٦٧ (يوميات ٥/ ٩/ ٣٦).

(٣٤) م.ن.: ص ١٩٤ (يوميات ٢٩/ ٩/ ٣٦).

(٣٥) م.ن.: ص ٢٠١ (يوميات ٨/ ١٠/ ٣٦).

الهجرة اليهودية إلى فلسطين لن تتوقّف في أثناء عمل اللجنة ممّا أثار المناضلين العرب وجعل «اللجنة العليا» تقرِّر مقاطعة اللجنة الملكية، ولكن الوساطة «الملكية» العربية عادت للعمل من جديد على الخط، و«نصحت» عرب فلسطين بالتعاون مع تلك اللجنة «بالنظر لما لنا من الثقة بحسن نيّة الحكومة البريطانية في إنصاف العرب» ونزلت «اللجنة العربية العليا» عند رغبة الملكين عبد العزيز وغازي وعادت عن قرارها بمقاطعة اللجنة(٣٦).

وكم كانت خيبة العرب كبيرة، وخاصة أولئك الذين وثقوا بانكلترا وتوسَّطوا بينها وبين المناضلين الفلسطينيين، عندما صدر قرار اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة يهودية، والأخرى عربية تضم إلى شرق الأردن، وتوضع القدس وما حولها، وحيفا ومنطقتها، وبيت لحم، تحت الانتداب البريطاني(٣٧). وقد صدر هذا القرار في القدس بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧، أي بعد نحو ثمانية أشهر من وصول اللجنة إلى فلسطين وسماعها أقوال الشخصيات العربية واليهودية وشهاداتهم، مع أن القرار كان متخذاً، سلفاً، لمصلحة الحركة الصهيونية، وكان من الطبيعي أن يرفض عرب فلسطين هذا القرار، رفضاً باتاً، جملة وتفصيلاً.

لم يكن «الرفض» هو الجواب الوحيد الذي ردّ به عرب فلسطين على قرار اللجنة الملكية، بل أن هذا القرار أثار في النفوس غضباً دفيناً ممزوجاً بالأسى وخيبة الأمل، ليس فقط من الانكليز، وكان عرب فلسطين يعرفون جيداً نواياهم، وإنما من أولئك العرب الذين صدَّقوهم ووثقوا بهم وأصرُّوا على إنهاء الثورة طمعاً في عدلهم. وتوالت ردود الفعل المستنكرة من مختلف الأقطار العربية،(٣٨) وتداعى الزعماء العرب للاجتماع في «بلودان» لتدارس الموقف. وفي هذه الأثناء، بادرت سلطة الانتداب في فلسطين إلى القيام بأعمال القمع والترهيب والاعتقال ضد المناضلين العرب في فلسطين، فحاولت اعتقال المفتي الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العليا (في ١٧ تموز ١٩٣٧)، ولما أفلت من يدها اعتقلت المحامي «صبحي الفرا» وكان في منزل المفتي، ثم أفرجت عنه في اليوم التالي.(٣٩) كما اعتقلت عدداً من المناضلين (أكرم الجاعوني وعوني الشهابي وراسم

---

(٣٦) الحوت، المصدر السابق، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٣٧) الشقيري، جميل، مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، ص ١١٦، وانظر: زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٢٩٤ - ٢٩٩ (يوميات ٧ و١٩٣٧/٧/٨).

(٣٨) انظر ردود الفعل هذه عند: زعيتر، م.ن.: ص ٢٩٩ - ٣٠٣ (يوميات ٩ - ١٩٣٧/٧/١٤)

(٣٩) م.ن.: ص ٣٠٦ (يوميات ١٩٣٧/٧/١٧).

الحسيني) وألقتهم في سجونها وأخذت تعذّبهم كي يعترفوا «بتهمة إعدادهم وإلقائهم قنابل يدوية».[٤٠].

بعد كل ما تقدّم، لم يعد هناك أي شك في أنّ بريطانيا تسعى لضرب العرب في فلسطين، ضربة قاضية تمكّنها من فرض سيطرتها عليهم بقصد تسهيل إقامة الوطن القومي الذي وعدت اليهود به. وأن العرب الذين توسّطوا لإخماد نار الثورة في فلسطين عام ١٩٣٦ معتمدين على صدق نوايا «حليفتهم» بريطانيا، كانوا مخدوعين ومضلّلين.

ولم تكن «عصبة القسّام» قد استسلمت لأضاليل الانكليز، ولم تهادنهم، رغم كل ذلك. وكانت بوادر المرحلة الثانية (مرحلة الثورة المسلّحة) قد بدأتها هذه العصبة نفسها عندما أقدمت(في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧) على اغتيال حاكم الجليل أندروز، وكان هذا خصماً حقوداً للعصبة، لا يفتأ يلاحق أعضاءها وينكّل بمن يقع منهم في قبضته. فثارت ثائرة الانكليز بعد هذا الحادث وبدأوا ينكّلون بكل من يقع في قبضتهم من المناضلين، ممّا أجّج لهيب الثورة من جديد، إلى أن كان يوم ١٩٣٧/١٠/١، حيث أعلنت سلطات الانتداب، في بيان لها، أن «اللجنة العربية العليا وجميع اللجان القومية في فلسطين جمعيات غير مشروعة»، وأصدرت أوامرها بالقبض على عدد من قادة النضال الفلسطيني وهم: أحمد حلمي باشا وجمال الحسيني وفؤاد سابا ويعقوب الغصين والدكتور حسن الخالدي ورشيد الحاج ابراهيم، ومعظمهم من أعضاء اللجنة العربية العليا، كما عزلت الحاج أمين الحسيني من منصبه الرسمي كمفتي للديار الفلسطينية، ومن منصبه كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى[٤١]. وقد اعتقلت بالفعل كلّا من أحمد حلمي باشا (عبد الباقي)، والدكتور الخالدي وسابا والغصين ورشيد الحاج ابراهيم، ونفتهم إلى جزيرة «سيسيل»[٤٢]. أمّا المفتي فقد استطاع الإفلات من أيديهم واللجوء إلى لبنان خلال النصف الأول من الشهر نفسه (تشرين الأول ١٩٣٧)[٤٣].

كان إعلان سلطات الانتداب الصادر في ٣٧/١٠/١ بمثابة إعلان للحرب على القوى الوطنية المناضلة في فلسطين. إذ أنه ما أن علمت تلك القوى بذلك الإعلان حتى نفر

---

(٤٠) م.ن.: ص.ن.
(٤١) م.ن.: ص ٣٣١ (يوميات ١٩٣٧/١٠/١).
(٤٢) الحوت، المصدر السابق، ص ٣٧٣.
(٤٣) زعيتر، المصدر السابق، ص ٣٣٦ (يوميات ١٩٣٧/١٠/١٥).

مقاتلوها «خفافاً وثقالاً» وصعدوا إلى الجبال وبدأوا بالتصدّي لقوات الانتداب في كل مكان ظفروا بها فيه. فهوجمت مخافر قوات الانتداب كما هوجمت مستعمرات اليهود، مما دعا سلطات الانتداب إلى إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الثوار[٤٤]. ومما زاد الثورة اشتعالاً، حكم الإعدام الذي أصدرته سلطات الانتداب بحق الشيخ فرحان السعدي رفيق «القسّام» وخليفته في قيادة عصبته، وقد نفّذت هذا الحكم فيه محكمة عسكرية، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧، وهو شيخ صائم في الثمانين من عمره، الأمر الذي ألهب حماسة الثوار وأشعل حقدهم على الانكليز واليهود معاً. ونشطت عصبة من الثوار باشرت عملها باسم «إخوان فرحان» حيث انتشرت فروع لها في مختلف المدن والقرى الفلسطينية[٤٥]. وتصاعدت أعمال الثورة وتعدّدت وحداتها وقياداتها، وظل التنسيق بين هذه الوحدات قائماً طيلة فترة الثورة، وذلك بواسطة «لجنة مركزية» أُنشئت لهذا الغرض، وكان مركزها «دمشق»، ويرأسها مناضل رفيق للمفتي هو الأستاذ «عزة دروزة»[٤٦].

أمّا أعمال التنسيق بين مختلف فصائل الثوّار فقد تمّ كالآتي:

ـ أنشأ «القسّاميون» لأنفسهم قيادة عليا مستقلّة شملت «المناطق الشمالية في طبريا وصفد وعكا والناصرة وقسماً من منطقة نابلس وقسماً من منطقة القدس الشمالية» وكان قائدهم، بعد استشهاد الشيخ فرحان السعدي، خليل العيسى (ابو ابراهيم الكبير) يعاونه كل من: توفيق الابراهيم (أبو ابراهيم الصغير)، وسليمان عبد القادر المُكنّى بأبي علي[٤٧].

ـ أمّا باقي الوحدات فقد شكّلت أربع مناطق أخرى رئيسية هي:

ـ المنطقة المتوسطة، وتشمل لواء نابلس، وفيها أربع قيادات.

ـ مناطق الجنوب والخليل والقدس، ولكل منها قيادة واحدة.

أمّا أبرز القادة في هذه المناطق فهم: عبد الرحيم الحاج محمد (أبو كمال، وكان القائد العام)، وعارف عبد الرزاق (أبو فيصل)، وحسن سلامة (أبو علي) وعبد القادر الحسيني.[٤٨] وكان التنسيق تامّاً بين القسّاميين وباقي الوحدات في مختلف المناطق

---

(٤٤) م.ن.: ص ٣٣٨ (يوميات ١٠ و١١/١١/١٩٣٧)

(٤٥) م.ن.: ص ٣٤٠ (يوميات ٢/١٢/١٩٣٧).

(٤٦) الحوت، المصدر السابق، ص ٣٧٨.

(٤٧) م.ن.: ص.ن.

(٤٨) م.ن.: ص ٣٧٩.

المشار إليها، فكانت البنية التحتية لكل وحدة من هذه الوحدات تقوم على أساس أن القيادة الواحدة تضم عدداً يراوح بين ٥ فصائل و١٥ فصيلة، وكان ارتباط كل هذه القيادات باللجنة المركزية.[٤٩].

وقد اعتمدت وحدات الثوار في قتالها مع العدو أسلوب «الكرّ والفرّ» وهو الأسلوب المفضّل للثوار عادة، كما شملت عملياتها المسلّحة «الدوريات وقوافل الأسلحة والمخافر والمعسكرات والمطارات والمحطّات والمستعمرات الصهيونية وأنابيب البترول والجسور والسكك الحديدية»[٥٠] وكان من أهم أهدافها «الاستيلاء على الأسلحة بأي شكل من الأشكال وغنيمة ما يمكن من أموال الحكومة واليهود، ومعاقبة الخونة الذين يتعاونون مع الحكومة»[٥١].

وقد نفّذ الثوار عدّة عمليات اغتيال كان أبرزها اغتيال الضابط الانكليزي سيكرست، إذ اغتاله المناضلان سامي الأنصاري وبهجت أبو غربية، واستشهد سامي الأنصاري في هذه العملية، فانتقم له رفيقه أبو غربية بعد أسبوع فقط بقتله اثنين من الطيارين الانكليز.[٥٢].

والجدير بالذكر أنّ الثوار اعتمدوا لباس «الكوفية والعقال» شعارا لهم، فأصبحت السلطات البريطانية تتعمّد اعتقال كل من يلبس هذا الشعار باعتباره «فدائياً» الأمر الذي دفع معظم الرجال العرب في فلسطين، بمن فيهم الموظفون، لارتداء هذا الشعار تمويهاً للفدائيين.[٥٣].

مقابل ذلك، زادت السلطة من بطشها وانتقامها، فأصدرت الكثير من أحكام الإعدام بحق من وقع في يدها من المناضلين، حتى بلغ عدد من أعدم من أبطال هذه الثورة ١٤٦ ثائراً، وعدد من حكم عليهم بأحكام سجن طويلة الأمد نحو ألفين. وبلغ عدد المعتقلات ١٤ معتقلاً، وعدد المعتقلين نحو خمسين ألفاً. وفرضت الغرامات على الأهالي، وهدمت المنازل، بل ونسفت أحياء سكنية بكاملها،[٥٤] تماماً كما درج المحتلّون الصهاينة على أن يفعلوا ضد المقاومين الفلسطينيين منذ احتلالهم فلسطين.

---

(٤٩) م.ن.: ص.ن.

(٥٠) م.ن.: ص.ن.

(٥١) م.ن.: ص.ن.، عن: صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين.

(٥٢) م.ن.: ص ٣٨١.

(٥٣) م.ن.: ص.ن.

(٥٤) م.ن.: ص ٣٨٢.

وحاولت بريطانيا امتصاص زخم الثورة بوعود كاذبة جديدة، فأرسلت لجنة فنية لدرس إمكان تقسيم البلاد، وأوصت، بواسطة عملائها، أن هذه اللجنة سوف تتراجع عن مشروع التقسيم، إلّا أنّ عرب فلسطين اكتشفوا الخدعة الجديدة فاستقبلوا هذه اللجنة يوم وصولها (في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨)، بالمظاهرات والاحتجاجات، وأعلنت اللجنة العربية العليا (وكان قد أعيد تشكيلها) مقاطعة اللجنة الزائرة[٥٥].

وعادت اللجنة بخفّي حنين، واستمرّت الثورة في جميع أنحاء فلسطين حتى عام ١٩٣٩ «على الدرجة نفسها من القوة والانتشار»[٥٦]، إلّا أنّ الأمور بدأت تتعثّر منذ مطلع العام المذكور، فعدم وجود قيادة موحّدة للثورة، و«التنافس بين القادة الذين كانوا يتصرّفون وكأنهم أمراء إقطاع»، والتناقص المطرد في عدد المقاتلين وكميات الأسلحة، كلّ ذلك أدّى إلى «المزيد من الحدّة والتوتر في علاقات القادة مع بعضهم البعض»[٥٧]. وكانت الضربة القاصمة للثورة في استشهاد قائدها العام «عبد الرحيم الحاج محمد» في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٩، الأمر الذي أصاب المناضلين بالذهول والضياع.

وكانت إمارات الحرب العالمية الثانية قد بدأت تظهر في أفق العلاقات الدولية المتأزّمة والمتوتّرة، وما أن أعلنت هذه الحرب في ١٩٣٩/٩/٣ حتى بدأت سلطات الانتداب تضيّق الخناق على الثوار كي تتخلّص منهم وتتفرّغ لحربها الجديدة ضد دول المحور، كما أن سلطات الانتداب الفرنسي بدأت بدورها تضيّق الخناق على الوطنيين والمناضلين المقيمين في دمشق، الأمر الذي اضطر معظمهم إلى مغادرة سوريا. وهكذا، فقد حملت الحرب العالمية الثانية معها نذر القضاء على الثورة في فلسطين، وبدأ المجاهدون الفلسطينيون يغادرون أرض وطنهم إلى بلدان أخرى هرباً من تعسف سلطات الانتداب وجورها، فوصلت أعداد كبيرة منهم إلى العراق بعد اندلاع الحرب مباشرة، حيث وصل إليها نفر منهم في ١٩٣٩/٩/٢٤ (منهم جمال الحسيني وموسى العلمي وإسحق درويش وحسن ابو السعود)، ووصل نفر آخر بعد ذلك (منهم ممدوح السخن وعبد القادر الحسيني وراسم الخالدي وداود الحسيني وغيرهم)، ثم وصل إليها بعد ذلك، في ١٩٣٩/١٠/١٠، واصف كمال، ووصل في ١٤ منه حسن سلامة (قائد

---

(٥٥) م.ن.: ص ٣٨٣.

(٥٦) م.ن.: ص ٤٠٠

(٥٧) م.ن.: ص ٤٠٨ عن: عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة (وهو واحد من مناضلي هذه الثورة وشهودها).

(٥٨) زعيتر، المصدر السابق، ص ٦٠٦.

المنطقة الجنوبية للثورة الفلسطينية)، وفي ١٦ منه، وصل إلى بغداد كذلك، المفتي نفسه، آتياً من لبنان.[٥٩]

وهكذا انتهت الثورة الفلسطينية الكبرى مع بداية الحرب العالمية الثانية، وقد كتب أكرم زعيتر يومذاك: «لا ريب في أن الثورة انتهت قتالاً وسلاحاً ومعارك وغارات، وإن تكن جذوتها تحت الرماد حتى يحين موعد الكَرة القادمة، فتستأنف فلسطين نضالها الدامي»[٦٠].

وفعلاً، ما لبثت الكرّة التالية أن أزفّت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، أي عام ١٩٤٧ ثم عام ١٩٤٨. وتكرّرت المجابهات الفلسطينية ـ الاسرائيلية بعد ذلك مراراً، وفي كلّ مرّة كان داود يظن أنه ربح الجولة ضد الفلسطيني، فإذا به يقف مشدوهاً أمامه وهو ينهض من جديد «ومدّ (الفلسطيني) يده إلى الكنف وأخذ منه حجراً ورماه بالمقلاع وضرب (داود) في جبهته، فارتزّ الحجر في جبهته وسقط على وجهه إلى الأرض. فتمكّن (الفلسطيني) من (داود) بالمقلاع والحجر وضرب (داود) وقتله. ولم يكن سيف بيد (الفلسطيني)».

(العهد القديم، سفر صموئيل الأول، الاصحاح ١٧، الآية ٤٩ و٥٠، طبعة صحَّحتها: ثورة الحجارة).

---

(٥٩) م.ن.: ص ٦٠٤ ـ ٦٠٩ (يوميات ٩/٢٤ و٩/٢٧ و١٠/١٤ و١٠/١٦).

(٦٠) م.ن.: ص ٦١٠ (يوميات ١٩٣٩/١١/٣).

الفصل الثالث *

الانتفاضة الفلسطينية، وهجرة اليهود إلى فلسطين المحتلّة: واقع واحتمالات

أربعة أعوام مرّت على الانتفاضة، ونحن لا نزال في مواقعنا المتحجّرة بالنسبة إلى نضال الجماهير العربية في فلسطين المحتلّة، لم نتقدّم نحوها خطوة واحدة، ولم تشعر هي بوجودنا، ولم تلمس منا همّة قعساء أو نخوة المعتصم، كأن الذي يجري على أرض فلسطين أمر لا يخصّنا، أنظمة وجماهير وحركات وطنية وقومية.

تستمرّ الانتفاضة، ونحن متقوقعون في جحورنا، نطلّ منها مرّة في العام، يوم ذكرى انطلاقتها[1]، لنلقي خطب المديح والتمجيد، وننثر بيانات المـالأة والتملّق، ثم نتفرّق، بعدها، كأنّ شيئاً لم يكن.

ولكن الانتفاضة اليوم هي غير ما كانت عليه عند انطلاقتها. فقد استجدّت، على أرض الصراع، أمور لم تكن بالحسبان، حيث تُرفَد شرايين الكيان الصهيوني بدم جديد هو دم المهاجرين اليهود في هجرة جديدة مماثلة لهجرة عام ١٩٤٨ زخماً وقوّة. فأين أصبحت الانتفاضة اليوم؟ وما هو تأثير الهجرة اليهودية الجديدة عليها؟ هذا ما سوف نحاول أن نلقي عليه بعض الضوء في بحثنا.

أولاً: الانتفاضة بعد أربعة أعوام، أين نجحت وأين أخفقت:

إذا أردنا أن نقيِّم الانتفاضة، بعد مرور أربعة أعوام على انطلاقتها، لأمكننا القول، بصراحة، إنها لم تتمكّن، بعد، من تحقيق أهدافها كاملة، وإن كانت قد حقّقت جزءاً مهمّاً منها. وفيما يلي مراجعة موجزة لهذه الإنجازات:

١ ـ كانت الانتفاضة ردّاً جريئاً على التخاذل والترهّل اللذين أصابا الوطن

(*) «ندى» بكتابة هذا الفصل قبل انحلال «الاتحاد السوفياتي» وأُنجز بعده، فاقتضى أخذ الواقع الجديد بالاعتبار.

العربي بأسره، أنظمة وجماهير وحركات وطنية وقومية. كانت انتفاضة على الواقع العربي المخجل والمخزي قبل أن تكون انتفاضة ضد المحتل الصهيوني. ومن هذا القبيل، كان الهدف الأول للانتفاضة هو إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمامات الدولية والعربية، وذلك بعد أن أضحت خلف الكثير من تلك الاهتمامات، وخاصة بعدما لاقته هذه القضية من إهمال وعدم اكتراث لدى القادة العرب في مؤتمرهم بعمّان عام ١٩٨٧.

٢ ـ كانت الانتفاضة تعبيراً عن الإرادة الحرّة للجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع التي قضت نحو عقدين من الزمن وهي تعاني من الاحتلال الصهيوني (منذ عام ١٩٦٧)، كما كانت إيقاظاً لمشاعر جماهير الداخل الفلسطيني التي قضت نحو نصف قرن من الزمن وهي تعاني من هذا الاحتلال (منذ عام ١٩٤٨).

٣ ـ كانت الانتفاضة إبرازاً للشخصية الفلسطينية المستقلّة التي طمستها مؤامرات الأنظمة العربية الرجعية ومؤتمرات القمّة العربية عديمة الجدوى، إذ تسلّمت الجماهير الفلسطينية، صاحبة الحق في السلطة والقيادة، زمام قضيتها، فكان على الأنظمة العربية أن تلهث خلفها وتسعى جاهدة للحاق بها. كما كانت تلاقياً وتلاحماً وتنسيقاً بين جماهير الداخل وقياداتها (في فلسطين كلها) وبين جماهير الشتات وقياداتها (خارج فلسطين).

٤ ـ كانت الانتفاضة طموحاً يساور الجماهير العربية والفلسطينية لإظهار قدرة هذه الجماهير على التصدّي، ولو عزلاء، للقوّة المسلّحة للإرهاب الصهيوني وبطشه، بكل ما لديه من أسلحة تقنية عصرية وحديثة، ممّا جعل العدو يعجز عن مواجهة هذا الحدث الفلسطيني المفاجىء والخطير.

٥ ـ كانت الانتفاضة طموحاً يساور الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج للفصل بين الشخصية الفلسطينية، المادية والمعنوية، وبين السلطة الصهيونية المحتلّة، فبينما كانت اسرائيل تطمح إلى إلغاء هذه الشخصية فيما تسمّيه «يهودا والسامرة» من «أرض اسرائيل» بغية ضمّها نهائياً إلى فلسطين المحتلّة منذ عام ١٩٤٨، عمدت الانتفاضة إلى تأكيد هذه الشخصية في وجه ادعاءات العدو ومحاولاته طمسها، وإلى تعزيز انتمائها القومي، وذلك بأن أبرزت تجذّر الإنسان الفلسطيني في أرضه واستقلاليته على أرضه،

---

(١) انطلقت الانتفاضة الفلسطينية في قطاع غزة في صباح التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، وانتشرت، بعدها، في كل أنحاء الضفة والقطاع والقدس.

«اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، بل إنها تجاوزت في نجاحها حدود المناطق المحتلّة منذ عام ١٩٦٧ لتحرّك، بهذا الاتجاه، الجماهير الفلسطينية في فلسطين المحتلّة منذ عام ١٩٤٨. وقد ظهر واضحا عجز الكيان الصهيوني عن إلغاء هذين التجذّر والاستقلالية للإنسان الفلسطيني. لذا، فهو يخطّط، لمعالجة هذا الأمر، بالسعي لاقتلاعه من أرضه وطرده منها، وهو ما تتجه إليه استراتيجية العدو الاسرائيلي اليوم.

٦ ـ يبدو أن الانتفاضة قد تطوَّرت تطوُّراً نوعياً في النصف الثاني من عامها الثالث، حيث اعتمدت استراتيجية جديدة في نضالها، هي استراتيجية «حرب السكاكين»، متجاوزة، بذلك «حرب الحجارة» التي كانت قد اعتمدتها، واشتُهرت بها، منذ انطلاقتها.

بدأت الانتفاضة استراتيجيتها هذه في مطلع شهر آب عام ١٩٩٠ عندما أعلنت «الجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين» مسؤوليتها عن اغتيال اسرائيليين اكتشفت جثتاهما في القدس الشرقية، وقد قتلا طعناً بالسكاكين.

وبدأت هذه العمليات تتصاعد، بشكل ملفت، وخاصة بعد مجزرة القدس الشهيرة التي جرت بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر (١٩٩٠) والتي ذهب ضحيتها ٢١ شهيداً و١٥٠ جريحاً. ثم ازدادت تصاعداً في شهر كانون الأول/ديسمبر (١٩٩٠) أي في الذكرى الثالثة لانطلاقة الانتفاضة. وكانت منظمة «حماس» (حركة المقاومة الإسلامية) تتبنّى معظم هذه العمليات بواسطة شعارات باسمها مكتوبة على الجدران في موقع العملية، مما حدا بسلطات العدو لأن تعتقل، في منتصف كانون الأول نفسه، نحو ٧٣٠ من أعضائها «في تدبير لا سابق له». وقد نقلت وكالات الأنباء حالة الذعر التي انتابت الكيان الصهيوني إثر هذه العمليات، مما حمل أحد وزراء العدو «روني ميلو» على المطالبة بعقوبة الإعدام ضد مرتكبيها (وهي عقوبة غير مطبَّقة في اسرائيل) وبإبعاد الفلسطينيين الذين يشتبه باشتراكهم فيها. كما طالب بعض الصهاينة المتطرفين بمحاصرة العرب في أرضهم وعدم السماح لهم بالعمل في اسرائيل نتيجة لهذه العمليات[2].

٧ ـ لقد ساد الاعتقاد بأن أزمة الخليج سوف تطغى على الانتفاضة وتحجب عنها التعاطف العربي والدولي، خاصة وأن الفلسطينيين، قيادة وجماهير، في الداخل

---

(٢) جريدة «الديار» اللبنانية، بتاريخ ١٤، ١٥ و١٦/١٢/١٩٩٠.

والخارج، قد انحازوا، بمعظمهم، إلى جانب العراق، وتعاطفوا معه، ضد التهديدات الأميركية المستمرّة والمتصاعدة، مما دفع بالقيادات والجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلّة إلى تصعيد ثورتها وتطوير انتفاضتها. وكان العمل الوحشي الذي قامت به القوات الصهيونية المحتلة في القدس الشريف بتاريخ ٧ تشرين الأول (أكتوبر) المنصرم، نقطة التحوّل الحاسمة في الرأي العام الدولي، كما كان تصاعد الانتفاضة، من جديد، عاملاً حاسماً في هذا التحوّل الهام. فقد التأم مجلس الأمن، بطلب من كولومبيا وكوبا وماليزيا واليمن، لدرس مشروع قرار يهدف إلى حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والدعوة إلى مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية. وتدخّلت الولايات المتحدة، مراراً، لمنع إقرار هذا المشروع، مهدّدة باستخدام الفيتو ضده، متحدّية بصلف كبير، كل الأنظمة العربية المتحالفة معها في أزمة الخليج.

إلاّ أننا، مقابل هذه الإنجازات، لا بدّ أن نقف أمام الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مقاومته اليومية للاحتلال:

١ - لم تتمكّن الانتفاضة من تحريك الشارع العربي وتثويره لكي يشكّل، بالتالي، أداة ضاغطة وفاعلة في وجه الأنظمة العربية المتقاعسة، كما أنها لم تتمكّن من تثوير النخبة المثقفة، طليعة هذه الجماهير. وكل ما نراه من تحرّك على الصعيدين العملي والنظري، انتصاراً للانتفاضة وتمجيداً لها، إن هو إلاّ غثاء لا يسمن ولا يغني من جوع.

٢ - لم تتمكّن الانتفاضة من خلق تيّار فاعل في المجتمع والشارع الاسرائيليين، يهدف إلى الاعتراف بالشخصية الفلسطينية ويدعوه، بالتالي، إلى تأييد الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع ومطالبته بحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلّة على أرضه. وإذا كانت قد صدرت، في الكيان الصهيوني، بعض الأصوات المناصرة للشعب الفلسطيني، فلم تكن تلك سوى قلّة ليس باستطاعتها التأثير، بصورة جذرية، على التيّار الصهيوني الغالب في ذلك الكيان، والمتمكّن منه.

٣ - رغم نجاح الانتفاضة في تثوير الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج، ورغم نجاحها في المجالات التي سبق ذكرها، وخاصة في مجال تأكيد الشخصية الفلسطينية المستقلة فكرياً وسياسياً، فإنها لم تبلغ، بعد، مستوى يتيح لها أن تباشر، فعلياً، بناء الاستقلال العملي عن سلطات الاحتلال، أو أن تضع الأسس

المتينة لسلطة سياسية وبنية اقتصادية وطنية بديلة لتلك التي وضعتها هذه السلطات، بحيث تكون نواة صالحة لإقامة السلطة الوطنية في الدولة الفلسطينية العتيدة، فهي، مثلاً:

- لم تتمكّن من فك الارتباط الإداري للشعب الفلسطيني بسلطات الاحتلال، إذ أنه، رغم استقالة معظم رجال الشرطة وجباة الضرائب، وموظفي الإدارة المدنية الفلسطينيين، من وظائفهم لدى الإدارات المحلية التابعة للسلطة الحاكمة، فقد ظلّت إدارة المناطق المحتلّة تابعة، عملياً، لهذه السلطة، وظلّت، بالتالي، حاجات الناس، جميعاً، مرتبطة بها.

- لم تتمكّن من المحافظة على استمرارية مقاطعة العمال العرب لأرباب العمل في اسرائيل، إذ أنه، رغم تمكّن الانتفاضة، خلال الأعوام السابقة، من إقناع نحو ٥٠ ألف عامل فلسطيني (من أصل ١٢٠ ألف عامل من الضفة والقطاع)[3] بالامتناع عن العمل في فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ ولدى أرباب عمل يهود، فقد عاد معظم هؤلاء (١٠٨ آلاف عامل)[4] إلى أعمالهم السابقة بعد أن عجزت الانتفاضة عن تأمين أعمال لهم.

- رغم نجاح الانتفاضة في تشكيل اللجان الشعبية في مختلف مجالات الصناعة المحلية والزراعة والتعليم وغيرها، ورغم نجاحها في بناء مؤسسات محلية، اقتصادية واجتماعية وتربوية، حيث استطاعت أن تحدّ من قدرة السلطات المحتلة على التحكّم بالحياة اليومية للجماهير الفلسطينية، إلاّ أنها ليست قادرة، حتى الآن، على تطوير هذه المؤسسات نحو الكمال المنشود، وذلك بسبب ما تعانيه من ضغوط ناجمة عما تقوم به سلطات الاحتلال من مضايقات لا بدّ وأن تخلق مشاكل ذاتية تتراكم وتتعمّق بشكل يومي ومطرد في حياة الجماهير، وهذا ما يحول، ولا شك، دون تحقيق تقدم كبير في مجال فك الارتباط بمؤسسات الاحتلال وتطوير ما بني من مؤسسات الاستقلال. وهكذا، فرغم كل الجهود التي تبذلها الانتفاضة للانتقال بالمؤسسات المحلية من طورها الجنيني إلى طور التكامل، والارتقاء بها إلى مستوى من الجودة في الأداء يجعل الفلسطيني يستغني عن إدارة الاحتلال، تظل سلطات الاحتلال قادرة على الحدّ من

---

(٣) ساره، فايز، العمال الفلسطينيون والانتفاضة، مجلة «شؤون فلسطينية» عدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٧.

(٤) جريدة «دافار» الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧.

نشاط الانتفاضة في هذا المجال، وذلك بما تملكه من وسائل تتحكّم، بواسطتها، باحتياجات العيش اليومي للجماهير، ولا تستطيع الانتفاضة مجاراتها فيه.

٤ ـ رغم أن الانتفاضة قد تمكّنت من «خلخلة» النظام الكامل (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي) الذي أقامته السلطات المحتلة في الضفة والقطاع، على مدى عشرين عاماً من الاحتلال، بما يتلاءم ونظرتها لاستغلال موارد تلك المناطق[٥]، ورغم أنها تمكّنت من تثبيت دعائمها «وإرساء قواعد راسخة للحركة الشعبية المواجهة للاحتلال»[٦] فيها، يبقى السؤال الهام الذي لا بد من طرحه وهو: هل تستطيع الانتفاضة، في مراحلها المقبلة، أن تحافظ على زخمها الثوري لكي ترتقي، فيما بعد، إلى مستوى العصيان المدني التام؟ وهل من مصلحتها أن تتحوّل إلى ثورة مسلّحة تعمّ أرض فلسطين كلها، ما احتلّ منها عام ١٩٦٧ وعام ١٩٤٨؟ ويخشى بعض المراقبين أن تستعيد سلطات الاحتلال ما فقدته من أسس النظام الذي أرسته في المناطق المحتلة، وذلك بعد أن بدا أن شيئاً من «الرتابة» قد بدأ يسري في جيل الانتفاضة ومجتمعها، وأنها، أي الانتفاضة، قد بدأت تتحوّل إلى «ظاهرة دورية»[٧] تراوح مكانها إن لم تكن تتقهقر، مما يشير إلى تراجع قدرة هذه «الحركة الشعبية» عن إحداث الهزّة المرجوة في الرأي العام الاسرائيلي، خاصة وأن «الاهتمام الخارجي» بالانتفاضة قد انحسر «طوال العام الماضي»[٨].

٥ ـ إن التحدّي الكبير الذي يواجه الانتفاضة، اليوم، هو الكيفية التي تستطيع بواسطتها، أن تحتفظ بزخمها الثوري و«ببنيتها التنظيمية» بشكل يمكّنها من إجراء «اختراق سياسي» داخل كيان العدو، وذلك رغم ضآلة الفرص المتاحة لتحقيق هذا الهدف،[٩] كما يمكّنها من استعادة المرتبة التي سبق وبلغتها، في فجر انطلاقتها، في ضمير الجماهير، عربياً ودولياً، والمكانة التي سبق وارتقت إليها، في تلك الفترة على المستوى الدولي الرسمي:

(٥) جبور، سمير، تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي، مجلّة «الدراسات الفلسطينية» عدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٤٠.

(٦) الخالدي، أحمد سامح، وآغا، حسين جعفر، بعض المعضلات الفلسطينية الراهنة، م.ن. عدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٣.

(٧) الخالدي وآغا، م.ن. ص.ن. وانظر: تماري، سليم، مخاطر الرتابة، العصيان المحدود والمجتمع المدني، م.ن. ص ١٢.

(٨) الخالدي وآغا، م.ن. ص ٣ و٤، وتماري، م.ن. ص ١٢. والمقصود عام ١٩٨٩.

(٩) تماري، م.ن. ص ١٣.

لقد نجحت الانتفاضة، في العامين الأول والثاني (١٩٨٨ و١٩٨٩)، في «ترسيخ فكرة الاستقلال الفلسطيني» لدى الفلسطينيين و«على مستوى الأمم المتحدة»، ونجحت في العام الثالث (١٩٩٠)، نجاحاً نسبياً، في بث هذه الفكرة «على صعيد الرأي العام الاسرائيلي»، إلاّ أن الظروف العربية والدولية التي استجدّت في هذا العام، وخاصة الهجرة اليهودية المكثّفة «التي أحيت أحلام العناصر المتصلّبة في اسرائيل الكبرى» والقرار الأميركي بقطع المفاوضات مع منظمة التحرير، ثم أزمة الخليج، كل هذه العوامل جعلت القضية الفلسطينية، وكذلك الانتفاضة، تبدو «وكأنها عادت إلى الظلام»[10].

وإذا كانت الانتفاضة قد فشلت، حتى الآن، في الفصل بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي في المناطق المحتلّة. كما يؤكّد الحسيني[11]، فإن أولى مهماتها المقبلة والملحّة هي السعي إلى بناء «مؤسسات الدولة»[12] وذلك بالانتقال من نموذج البنية المنتظمة في مؤسسات ذات طابع شعبي وخدماتي إلى مستوى المؤسسة الرسمية لدولة المستقبل. وإذا لم تتمكّن الانتفاضة من تجديد نفسها، خلال الأعوام المقبلة، بهمّة جديدة ووسائل جديدة تواصل ابتكارها لمواجهة العدو الذي لا بدّ وأن يبتكر، بدوره، وسائل واجراءات تأديبية وقمعية جديدة في مواجهتها، ومن ضمنها الطرد والترحيل. وإذا لم تعمل جادّة في إرساء قواعد ثابتة لسلطة وطنية في المناطق المحتلّة تسعى إلى مواجهة الوسائل والاجراءات الجديدة التي يمكن أن يلجأ العدو إليها، وخاصة اجراءات الطرد والترحيل التي لا بد وأن يسعى لتنفيذها في مرحلة قادمة، فإنها (أي الانتفاضة) سوف تتراجع، كما تتراجع معها «قوة التأثير الفلسطينية» وكذلك «العامل الفلسطيني» في المواقع المؤثرة اسرائيلياً وعربياً ودولياً[13].

إلا أن التحدّي الأكبر الذي ينتظر الانتفاضة، مستقبلاً، هو تأثير الهجرة اليهودية الجديدة عليها، وهو، في نظرنا، تحدٍّ مصيري، إمّا أن يؤدّي إلى انتصار الشعب الفلسطيني في وطنه وعلى أرضه، وإمّا أن يؤدّي إلى طرده وترحيله.

لقد وضعت الانتفاضة الكيان الصهيوني أمام الاختيار الصعب: إمّا التسليم

---

(١٠) الحسيني، فيصل، في حديث له إلى جريدة «الحياة» اللندنية، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٠.

(١١) م.ن.

(١٢) م.ن.

(١٣) الخالدي واغا، م.ن. ص ٤.

بمطالب الشعب الفلسطيني في الاستقلال وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإمَّا سحق هذا الشعب وقمعه بالعسف والقوة. وكان على اسرائيل أن تشرب أحدى الكأسين وكلتاهما مرّ، ولكن بادرة الاتحاد السوفياتي بفتح باب الهجرة إلى اسرائيل، ودعم الولايات المتحدة الأميركية لهذه البادرة، مادياً، وبإقفال باب الهجرة إلى أميركا في وجه اليهود السوفيات، منحت الكيان الصهيوني خياراً جديداً هو «طرد الفلسطينيين وترحيلهم من الضفة والقطاع»، وذلك بإغراق هذه المناطق بالمهاجرين اليهود الجدد (أو القدامى) وبشن حرب اقتصادية (وعسكرية إذا أمكن) على سكّانها الفلسطينيين كي يضطرُّوا إلى الرحيل والهجرة، وكي يسهل طردهم إن هم لم يهاجروا طوعاً.

ثانياً: هجرة اليهود السوفيات، كيف هي اليوم، وكيف تبدو غداً؛

لا شك في أن فتح باب الهجرة لليهود السوفيات قد تمَّ بضغط، سياسي واقتصادي، من الولايات المتحدة الأميركية والدولة الصهيونية على الاتحاد السوفياتي، فبدت كأنما هي تمّت وفق صفقة جرت، بين هذه البلدان الثلاثة، تلقّى الاتحاد السوفياتي، بموجبها، وعداً بنيل ما يحتاج إليه من مساعدات اقتصادية لقاء منحه اليهود السوفيات حق الخروج من البلاد والهجرة إلى فلسطين المحتلّة. وهو ما ظلّت الولايات المتحدة الأميركية تطالب به وتلحّ عليه باسم «حقوق الإنسان» طيْلة عقدين من الزمن وأكثر. وما أن رضخ الاتحاد السوفياتي للضغط الأميركي والصهيوني حتى اقفلت أميركا أبوابها في وجه هؤلاء اليهود مخالفة بذلك أبسط حقوق الإنسان المهاجر في اختيار الوطن البديل، مما جعلهم يتوجّهون، طوعاً أو قسراً، نحو فلسطين المحتلّة. بل إنها حاولت، جاهدة، أن ترغم الاتحاد السوفياتي على إقامة جسر جوي بين موسكو وتل أبيب كي لا يكون لدى المهاجر اليهودي أية فرصة للإفلات من قبضة الصهيونية التي تأمل في أن يكون هؤلاء المهاجرون الجدد خطوتها الكبرى نحو إقامة اسرائيل الكبرى.

إنه لمنتهى الجور والعسف، أن يُستقدم اليهود، من مختلف أصقاع الأرض، إلى فلسطين المحتلة، وهم غرباء عنها، بينما يُحرم الفلسطيني، صاحب البيت والأرض والوطن، من العودة إلى بيته وأرضه ووطنه، حتى ولو كان طلب العودة لأسباب إنسانية كجمع الشمل، مثلاً. وقد دلّت الاحصاءات الأخيرة أن بين العائلات الفلسطينية «خمسة آلاف حالة زواج تحتاج إلى جمع شمل الزوج والزوجة»[١٤] حيث لا يسمح

(١٤) البرصان، أحمد، عرض لتقرير عن «انتفاضة الضفة الغربية، نقطة اللاعودة» وضعته مؤسسة «راند» الأميركية، مجلّة «الفكر الاستراتيجي العربي» عدد ٣٣، تموز ١٩٩٠، ص ٢٥١.

للفلسطيني أن يلتقي بأسرته في أرضه ووطنه، بينما يسمح لليهودي أن يستوطن أينما يشاء في أرض فلسطين.

إلّا أننا لا نستطيع أن ننحو بالملامة على الاتحاد السوفياتي دون أن نذكر التقصير العربي الفاضح في مجال مساعدة ذلك البلد الذي مدّ يد المساعدة إلى الأمّة العربية في أحلك الظروف وأشدّها قسوة ولكنه لم يجد منها، بعد عهد عبد الناصر خاصة، سوى العقوق والنكران. ففي الوقت الذي كان الاتحاد السوفياتي يغدق على العرب المساعدات العسكرية ويمنحهم العون والدعم السياسي والمادي والمعنوي، كانت دول البترول العربي تمنح الولايات المتحدة الأميركية، واسرائيل من خلالها، الدعم المادي بوضع بلايين الدولارات في خزائن الأولى ومصارفها لكي تذهب استثماراتها وفوائدها إعانات ومساعدات لتقوية الثانية وتعزيز قدرتها العسكرية. وهكذا كان العرب، ولا يزالون، يُضربون ويُهزَمون ويُسحَقون بما توفره أموالهم وثرواتهم للعدو الاسرائيلي من قوة ماحقة. ولو قدّر لجزء من هذه الثروات أن يوظف في الوطن العربي لكان عاملاً من عوامل تقدّمه وقوّته. ولو قدّر لجزء من هذه الثروات أن يوظّف لدى الاتحاد السوفياتي، لكفاه مؤونة العوز والحاجة، والرضوخ، بالتالي، للشروط الأميركية والاسرائيلية(١٥).

ولكن تبرئة ساحة الاتحاد السوفياتي ثم (روسيا حالياً) من المسؤولية المعنوية، أمر غير منطقي، إذ تدرك سلطات تلك البلاد، وهي تمنح مواطنيها اليهود حق التخلّي عن المواطَنة لصالح اسرائيل، أنها تعزّز، بذلك، بشرياً، وبالتالي تقنياً وعسكرياً، دولة مغتصبة لحقوق العرب، موقعة الضرر المباشر بشعب عربي شرّد من أرضه واغتصبَ حقّه وسلب وطنه.

وإذا كانت الحاجة الاقتصادية قد لعبت دوراً هاماً في هذا التوجه لسياسة الاتحاد السوفياتي سابقاً، ولا تزال تلعب الدور نفسه في السياسة الروسية الحالية، في قضية الهجرة، فمما لا شك فيه أن نفوذ اللوبي الصهيوني الذي تزايد في الادارة السوفياتية، في عهد غورباتشيف والبيريسترويكا، والذي لا يزال يتزايد في العهد الجديد، قد لعب دوراً مهمّاً كذلك في هذا التوجّه. إذ أنه، منذ عام ١٩٨٥، بدأت البيريسترويكا «تؤثّر على جلّ مظاهر

---

(١٥) لقد كان مؤلماً حقاً ذلك الذي شاهدناه على شبكات التلفزيون اللبنانية مساء ٢ و١٩٩٠/١٢/٣، إذ بثّت تلك الشبكات صوراً للمساعدات الغذائية التي قدّمتها ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية للشعب السوفياتي، فبدا وكأنه شعب منكوب.

السياسة السوفياتية، وبدأت ملامح التغيير تظهر واضحة في تلك السياسة تجاه اسرائيل(١٦)، بينما لم يكن الاتحاد السوفياتي، قبل عهد غورباتشيف، يرضخ للابتزاز الصهيوني طيلة الفترة التي تلت إنشاء دولة اسرائيل، بحيث ظلّت هجرة اليهود السوفيات إلى هذا البلد محدودة ومقيَّدة. وقد وجد في الاتحاد السوفياتي، في عهد غورباتشيف، أكثر من مايتي تنظيم صهيوني(١٧) عملت جميعها لتنفيذ رغبات الكيان الصهيوني في مجال الهجرة اليهودية.

وإذا أردنا أن نقوم بعلمية إحصائية لهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة منذ إنشاء اسرائيل لتبيَّنَ لنا ما يلي:

الفترة (سنة)	عدد اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفياتي	عدد اليهود الذين استقروا في فلسطين المحتلة	النسبة ٪	ملاحظات
١٩٤٨ - ١٩٧٠	٢٥٠ ٠٠٠	جميعهم تقريباً(١٨)	١٠٠	-
١٩٧١ - ١٩٨٠	٢٤٦٦٨٥	١٥٥٦١٩(١٩)	٦٣	-
١٩٨١ - ١٩٨٦	١٦٣٤٩	٤٢٤٣(١٩)	٢٥,٨	- يلاحظ انخفاض في نسبة المهاجرين في هذه الفترة
١٩٨٧	٨١٥٥	٢٠٧٢(١٩)	٢٥,٤	- = =
١٩٨٨	١٨٩٦١	٢١٧٣(١٩)	١١,٤	- = =
المجموع	٥٤٠١٥٠	٤١٤١٠٧	٧٦,٦	

(١٦) ساعف، عبد الله، الاتحاد السوفياتي، اسرائيل، وهجرة اليهود السوفيات، مجلة «الوحدة»، عدد ٧٣، تاريخ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٠، ص ٥٧.

(١٧) قسوس، سلطان، الهجرة اليهودية، مرحلة في طريق السيطرة العالمية للصهيونية، م. ن. ص ٥٤.

فيكون مجموع اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي على مدى أربعة عقود من الزمن هي الفترة التي مرّت على الاغتصاب الصهيوني لفلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٨٨) نحو نصف مليون وأربعين ألف يهودي استقرَّ منهم في فلسطين المحتلة نحو أربعمائة ألف وأربعة عشر ألف يهودي، أي بنسبة ٧٦,٦٪، وهي نسبة لا يستهان بها، كما نرى.

ورغم أن القيود قد رفعت بشكل تام عن هجرة اليهود السوفيات منذ مطلع عام ١٩٨٩، ورغم تزايد أعداد هؤلاء المهاجرين، فإن معظمهم لم يكن يختار اسرائيل موطناً له، فقد غادر الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٨٩، أكثر من ٦٢ ألف مهاجر يهودي، وهي أعلى نسبة للمهاجرين اليهود من هذا البلد، إلا أنه لم يستقرّ منهم في فلسطين المحتلة سوى تسعة آلاف فقط، أي بنسبة ١٤,٥ فقط من العدد الإجمالي لهؤلاء المهاجرين[٢٠]. إلا أنه، في أواخر العام المذكور، أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على وضع قيود شديدة على هجرة اليهود إليها، ففرضت على اليهودي طالب الهجرة من الاتحاد السوفياتي أن يتقدَّم بطلب الهجرة إلى السفارة الأميركية في موسكو مباشرة، ثم حدَّدت العدد المقبول سنوياً، من هؤلاء لديها. وقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة في جنيف، أن هجرة اليهود السوفيات إلى الولايات المتحدة الأميركية «قد توقَّفت عملياً منذ تطبيق الاجراءات الجديدة في هذا المجال بين الدولتين الكبريين في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي»[٢١]، فكان من نتيجة ذلك أن أخذ المهاجرون اليهود يتوجَّهون جميعهم، تقريباً، إلى فلسطين المحتلّة، وهو ما كانت الولايات المتحدة الأميركية تنشده من تدابيرها تلك. وهكذا، فقد وصل إلى فلسطين المحتلّة منذ بداية العام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٠/١٠/١٦: ١٢٠٦٧٠ مهاجراً منهم ١٠٨٧٦٤ من الاتحاد السوفياتي[٢٢]، ثم وصل إليها، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، نحو ٣٠ ألف مهاجر معظمهم من اليهود السوفيات، وهو رقم قياسي سجَّلته الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلّة منذ إنشاء اسرائيل، وكانت قد

---

(١٨) جبور، سمير، الهجرة الجماعية لليهود السوفيات، مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٠٩.

(١٩) أخذنا أعداد المهاجرين وحسبنا النسبة المئوية استناداً إليها، من جدول أعدّه المجلس العام من أجل يهود الاتحاد السوفياتي، آفي بيكر، الغلاسوسنت والبيريسترويكا واليهود، غيشر، عدد ١١٩، ربيع ١٩٨٩، ص ١٩، وورد عند: جبور، م.ن. ص ٢١٠.

(٢٠) جبور، م.ن. ص ٢١١.

(٢١) عام ١٩٨٩، جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦.

(٢٢) جريدة «دافار» الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٦.

سجّلت هذه الهجرة وصول ٢٦ ألف مهاجر يهودي سوفياتي إليها في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه[٢٣]. وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلّة عام ١٩٩٠ مايتي ألف مهاجر[٢٤] وهو رقم لم تبلغه الهجرة اليهودية إليها في أي وقت.

أما فيما يتعلّق باحصاءات الهجرة لعام ١٩٩١، فقد رصدت الدولة الاسرائيلية في ميزانيتها لهذا العام مبلغ ٦ مليارات ونصف المليار دولار لاستيعاب المهاجرين الذين يتوقع وصولهم إلى فلسطين المحتلّة خلال هذا العام، وتقدّر المصادر الرسمية الاسرائيلية عددهم بما يراوح بين ١٧٠ و١٧٥ ألف مهاجر، وصل منهم حتى مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٣٤٦٤٦ مهاجراً[٢٥].

ثالثاً: الانتفاضة والهجرة واحتمالات المستقبل:

تبدو الانتفاضة، بعد واقع الهجرة اليهودية الجديدة إلى فلسطين المحتلّة، أمام خيارين لا ثالث لهما: إمّا التصعيد وفقاً لبرنامج مرحلي مدروس ومعدّ بالتوافق بين القوى الفلسطينية والعربية المشاركة في الانتفاضة، في الداخل والخارج، بحيث تصل هذه القوى إلى الأهداف المتوخاة بكل دقّة وبالسرعة اللازمة، وإمّا التقهقر والتراجع حتى الانطفاء الكامل، إذ لا يمكن للانتفاضة أن تتحجّر وتظلّ ساكنة في الموقع الذي هي فيه اليوم، إلى أمد طويل.

مقابل ذلك، تبدو اسرائيل، في المواجهة، وقد عقدت العزم على إنهاء الانتفاضة بكل الوسائل المتاحة لها، حتى ولو كان من ذلك الطرد والترحيل. وكان من الصعب عليها تنفيذ ذلك لولا أن قيّضت لها الهجرة الجديدة مادة بشرية مقوّية لها كانت تنتظرها. ويؤكّد هذا العزم موقفها التاريخي من «أرض اسرائيل» بما فيها «يهودا والسامرة» من جهة، والتصريحات العلنية التي لا يفتأ زعماؤها يصرّحون بها، بلا مواربة، من جهة أخرى، معتبرين، في أكثر الحالات تساهلاً، أن الأردن هو الوطن البديل المتاح للفلسطينيين، دون سواه. وقد دعا رئيس وزراء العدو «شامير»، مراراً

---

(٢٣) جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٣٠ عن «مصدر مقرّب من وزارة الاستيعاب الاسرائيلية».

(٢٤) مجلة «الدراسات الفلسطينية» عدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٢٤٤.

(٢٥) جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩، وبتاريخ ١٩٩١/١٢/٢. وقد ذكر «عوزي غدور» مدير قسم «خدمات الاستيعاب» في وزارة الاستيعاب الاسرائيلية، أنه هاجر إلى اسرائيل، منذ بداية الهجرة الواسعة سنة ١٩٨٩ وحتى تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١ «١٠ آلاف عالم، و٨٧ ألف مهندس، و٤٥ ألف هندسي وتقني، و٣٨ ألف معلّم، و٢١ ألف طبيب، و١٨ ألفاً من رجال الفن، و٢٠ ألف أكاديمي في العلوم الاجتماعية». (مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٩٧، نقلاً عن جريدة «عال همشمار» الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٣).

«لاستيعاب الهجرة الكبرى بأرض اسرائيل الكبرى»[٢٦] كما صرّح، في كلمة،ألقاها أمام تجمّع قدامى حزبه «حيروت» في تل أبيب بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٨ أن «على اسرائيل الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة للمهاجرين اليهود الذين يحق لهم الإقامة في بلاد اسرائيل من البحر المتوسط إلى الأردن، ولو أدّى ذلك إلى أثارة استياء المجتمع الدولي». ثم أضاف مستطرداً في الكلمة نفسها: «لقد التزمنا الحفاظ على اسرائيل الكبرى من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن لمصلحة الأجيال المقبلة والمهاجرين المتدفّقين بأعداد كثيفة»[٢٧]، قاصداً بذلك، ولا شك، المهاجرين اليهود السوفيات، وغيرهم. وموضحاً رغبة اسرائيل في أن يستوطن هؤلاء المهاجرون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن هذه التصريحات ليست من قبيل الدعاية فحسب، كما يظن الكثيرون، إذ أن قراءة متأنّية لنص الاتفاق الائتلافي الذي وقّعته الأحزاب والشخصيات الاسرائيلية المشتركة في الحكومة الاسرائيلية الحالية، مع الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة التي شكّلت وفقاً لهذا الاتفاق[٢٨]، تدلّنا إلى أي مدى يمكن اعتبار هذه التصريحات جدية ومسؤولة، وبالتالي خطيرة. فقد ورد في نص الاتفاق أن الحكومة سوف تعمل «بموجب الخطوط الأساسية المرفقة بهذا الاتفاق والتي تشكّل جزءاً لا يتجزّأ منه»[٢٩]، ومما جاء في «الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة»:

«- ستضع الحكومة الهجرة والاستيعاب في طليعة المهمات القومية.
«- ستبذل الحكومة جهدها لتشريع الهجرة من الدول كافة، وستعمل على إنقاذ اليهود المضطهدين.
«- ستعمل الحكومة على توفير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والروحية لاستيعاب المهاجرين استيعاباً سريعاً وناجحاً.
«- إن الحق الأزلي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل غير قابل للنقض، وهو مقترن بحقه في الأمن والسلام.

---

(٢٦) البيان الصادر عن اللجنة القطرية لحركة «أبناء البلد» بصدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلّة، وذلك بتاريخ ١٩٩٠/٢/٩ (مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٣٨).

(٢٧) جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠.

(٢٨) انظر نص الاتفاق في جريدة «هآرتس» الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٠، والخطوط الأساسية لسياسة الحكومة في جريدة «دافار» الاسرائيلية، بالتاريخ نفسه. وانظر النصّين معاً في مجلّة «الدراسات الفلسطينية» عدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٤٨ و١٥٠.

(٢٩) م.ن. ص ١٤٨.

«- ستعارض اسرائيل إقامة دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن.

«- إن الاستيطان في أنحاء أرض اسرائيل كلها حق لشعبنا وجزء لا يتجزأً من الأمن القومي، وستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره»[٣٠].

يتبينً، ممّا تقدَّم، مدى جدّية الكيان الصهيوني في:

- الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة.
- الاهتمام بتأمين استيراد العدد الكافي من اليهود المهاجرين وتأمين استيعابهم وتوطينهم.
- عدم السماح بإقامة حكم فلسطيني في الضفة والقطاع.
- تهويد الضفة والقطاع وذلك بتكثيف الاستيطان اليهودي فيهما.

وقد بدأت اسرائيل، فعلاً بتنفيذ هذا المخطط، وذلك على الشكل التالي:

١ - السعي لاستجلاب العدد الكافي من المهاجرين اليهود في السنوات المقبلة، بحيث تستطيع اسرائيل، خلال سنوات، قلب الميزان العددي في الضفة والقطاع لصالحها. وقد ساعدت الهجرة اليهودية المكثّفة، التي تجري في الوقت الحاضر، على تحقيق هذا الهدف الذي يقضي «بتوطين مليون مستوطن يهودي في مختلف أرجاء الضفة والقطاع خلال عشرة أعوام»[٣١].

٢ - السعي لتكثيف المستوطنات في الضفة والقطاع (خطة حزب العمل الاستيطانية عام ١٩٧٦، وخطة غوش إيمونيم الاستيطانية عام ١٩٧٨، ومشروع التنظيم الإقليمي الاسرائيلي لمنطقة المركز عام ١٩٨٢) وذلك ضمن خطة استراتيجية ملائمة تؤمِّن تفوُّق تلك المستوطنات عسكرياً وعددياً وتهدف إلى «فرض أمر واقع استيطاني، في عمق الضفة المحتلة، حول التجمّعات السكّانية الفلسطينية وداخلها»[٣٢] يغرق، من خلاله، السكّان العرب في بحر من المستوطنين اليهود.

٣ - التضييق على المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، اقتصادياً ومعيشياً، مع

---

(٣٠) م.ن. ص ١٥٠ - ١٥٢.

(٣١) الجرباوي، علي، وعبد الهادي، رامي، مخططات «التنظيم» الاسرائيلية، مجلة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٣٢.

(٣٢) م.ن. ص ٣٠، وانظر اللوحات أرقام ٢ و٣ و٤ في البحث نفسه، (م.ن. ص ٣٣ و٣٤ و٣٧).

إفساح المجال أمام المستوطنين اليهود لمزيد من العمران والتقدّم، وذلك بواسطة «حصر النموّ الفلسطيني وتقليص موارد عيش الفلسطينيين من جهة، وفتح المجال واسعاً أمام المستعمرات وإدماجها، بمختلف الوسائل، في شبكة الحياة الاسرائيلية، من جهة أخرى»[٣٣]. وتعتمد السلطة الاسرائيلية، لتحقيق ذلك، وسائل مختلفة منها «تحديد استعمال الأراضي» من قبل مالكيها الفلسطينيين، و«التحكّم في إصدار تراخيص البناء» وإقرار «مخططات تنظيم إقليمية وهيكلية اسرائيلية»، وحرمان معظم القرى والمدن الفلسطينية في الضفة والقطاع، من المياه، لصالح المستوطنات الاسرائيلية، وهي وسائل لا بدّ أن تؤدّي، في النهاية، إلى تهجير عدد كبير من الفلسطينيين، وتؤمّن للمستوطنين اليهود ما يحسبون إليه من راحة ورفاهية وطمأنينة، فيقبلون، برضى تام، على السكن في الضفة والقطاع.

٤ - إن المخطّط الذي تسعى السياسة الاسرائيلية لتنفيذه في استراتيجيتها الاستيطانية هو إغراق الضفة والقطاع بالمستوطنين اليهود (مليون مستوطن على الأقل حتى نهاية هذا القرن) مع إغراقهما كذلك بالمستوطنات، كما أنها سوف تسعى لإغراء العديد من السكّان اليهود المقيمين في فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧، والذين تضيق بهم سبل العيش في تلك المناطق، للإقامة في الضفة والقطاع، وبعدها، تتحرّك الآلة التآمرية الاسرائيلية لخلق نوع من الحرب الأهلية بين المواطنين العرب، أصحاب الأرض، وهم عزل من السلاح مبدئياً، وبين المستوطنين اليهود المعتدين الذين لا بدّ وأن يكونوا مدجّجين بالسلاح ومعزّزين، عسكرياً، بجيش الاحتلال. وتكون هذه الحرب هي الوسيلة الناجعة لتهجير العدد الأكبر من المواطنين العرب من أرضهم وديارهم.

٥ - سوف تعمد اسرائيل بعد ذلك، ولا شك، إلى إكراه من يبقى من المواطنين العرب في الضفة والقطاع، إلى الهجرة إمّا بالإغراء أو بالإكراه، ولن يجد هؤلاء المواطنون وسيلة للدفاع عن أنفسهم، ولا نظن أن العرب، وهم الغارقون في جهلهم وتخلفهم ونزاعاتهم القبلية، قادرون على نجدتهم وحمايتهم، كما أننا لا نعتقد أن العالم «المتحضر» سوف يهبّ لنصرتهم وحمايتهم، وهو الذي تغاضى عن المأساة الفلسطينية نصف قرن من الزمن، ولا يزال.

---

(٣٣) م.ن ص ٣٢ - ٣٤

ولكن تنفيذ هذا المخطّط ليس بالسهـولة التي يحلم بهـا واضعوه، فـأمام تنفيـذه عقبات يمكن حصرها بما يلي:

١ ـ صعوبات الاستيعاب التي يلاقيها الكيان الصهيـوني أمام الهجـرة المكثّفة لليهـود، حيث تبـدو عملية استيعـابهم صعبة ومعقّـدة بل تكـاد تكون مستحيلة، خـاصـة أولئك الذين يمارسون اختصاصات تقنية عاليـة أم أولئك الـذين يمارسـون أعمالاً دنيا، كما أنه لا بدّ لهؤلاء من أن يزاحموا العمّال العرب الـذين يعملون في فلسطين المحتلة منـذ عام ١٩٤٨ فيسبّبـون، بذلـك، مشكلة جديـدة من مشاكـل البطالـة المتزايدة في الدولة العبرية. يضاف إلى ذلك ازدياد نمط الهجرة المضـادّة من الكيان الصهيوني إلى خارجـه، حيث راوحت نسبة هـذه الهجرة بـين ٣٥،٠٪ و٣٩،٠٪ من مجموع السكّان، وذلك بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٥[٣٤].

٢ ـ المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع لهذا المخطّط، وهي مقاومة مبنية على تمسك الفلسطيني بأرضه وداره ووطنه تمسُّكاً يبلغ حدّ الاستشهاد، وستكون هذه المقاومـة مجـديـة وفعّـالـة إذا وعى العـرب مصـيرهم المهـدّد والمستبـاح، ودعمـوا الشعب الفلسطيني المقاوم في المناطق المحتلة دعماً عملياً ووفق خطة مدروسة ومبرمجة.

إن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع هو في سباق مع الزمن: فإمّا انتفاضـة مستمرّة ومتطوّرة باطراد نحو تحقيق هدفها الأسمى في الاستقلال والسيادة التي تتجسّد في حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحقهم في إقامـة دولتهم المستقلة على أرضهم وفي وطنهم، وإمّا تكرار بائس لمصير أسـلافهم فلسطينيي عـام ١٩٤٨. ومخطىء من يـظن غـير ذلـك، ومخطىء من يـظن أن الـدولـة العـبريـة لا تـدرك خـطر النمـو السكّـاني والحضاري لفلسطينيي المنـاطق المحتلة على كيـانها كدولـة يهوديـة عنصريـة. إن نـظرة واحدة إلى الزيادة المحتملة للسكّان الفلسـطينيين في «أرض اسرائيـل» تؤكّد ذلـك، إذ تتوقّع مصادر اسرائيلية أن يصبح عدد السكّان عام ٢٠٠٠ في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وفي الضفة والقطاع، ما بين ٧,٣ و٨ ملايين نسمة، موزّعين كما يلي:

ـ اليهود: ما بين ٤,٢ و٤,٣ ملايين نسمة، أي بنسبة ٥٤ إلى ٥٧٪ من العدد الإجمالي للسكان.

---

(٣٤) سـوفير، أرنـون (أستاذ في جـامعة حيفـا)، جغرافيـا وديمـوغـرافيـا في أرض اسرائيـل سنـة ٢٠٠٠، مجلّة «الـدراسات الفلسـطينيـة»، عـدد ١، شتـاء ١٩٩٠، ص ١٢١، جـدول رقم ٤ (عن الكتـاب السنـوي الاحصائي لاسرائيل سنة ١٩٨٦، ص ٢٨).

ـ العرب: ما بين ٣,١ و٣,٧ ملايين نسمة، أي بنسبة ٤٣ إلى ٤٦٪ من العدد الإجمالي للسكان.

وهؤلاء العرب موزعون، بدورهم، كما يلي:
ـ في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ = ١،٢ مليون نسمة.
ـ في الضفة والقطاع = ما بين ١،٩ و٢،٥ مليون نسمة[٣٥].

ولهذا، فإن اسرائيل لن تدع الأقلية العربية، تنمو في قلبها، بهذا الشكل الخطير.

وبعد، لقد دقّت ساعة الحقيقة، ولم يعد هناك مجال للوهم.

لقد بدأت الصهيونية خطواتها الثابتة والأكيدة نحو تأسيس «اسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل. وإذا كانت الضفة والقطاع لا تزالان تشكّلان، بانتفاضتها المجيدة، سدّاً في وجه هذا الطموح الصهيوني الكبير والقديم، فإن ساعة انهيار هذا السد ستكون مصيرية وحاسمة، بل ستكون ساعة يأس بالغ الخطورة في تاريخ أمّتنا، خاصة ونحن في زمن بلغت فيه الخلافات التي تعصف بهذه الأمّة حدّ الهمجية القبلية، وهو مستوى من التخلّف والتمزُّق لم تبلغه في تاريخها القديم والحديث.

رابعاً: الانتفاضة والهجرة اليهودية، بعد حرب الخليج:

في السابع عشر من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩١ اندلعت حرب الخليج، ورغم أنها لم تكن مفاجئة للعرب، فإنها كانت «قاصمة الظهر» لهم جميعاً، وليس للعراق وحده. فقد كان العراق قوّة عسكرية ضخمة، كما كان قوة استراتيجية محتملة (نووية خاصة) في وجه الكيان الصهيوني، وكانت الانتفاضة تزداد نموّاً وتأجّجاً، وكانت الهجرة اليهودية السوفياتية إلى فلسطين المحتلة تتعثّر بسبب انعدام الأمن وتعثّر السلام في المنطقة، بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها عدم قدرة الكيان الصهيوني على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين.

وجاءت حرب الخليج لتدمّر، بالإضافة إلى العراق وجيشه، قوة العرب الاقتصادية وثروتهم النفطية، وكل آمالهم في الحصول على أسباب القوة التي تتيح لهم الوقوف، ولو بعد زمن، في وجه القوة الاسرائيلية المتنامية والمتطوّرة. فقد ضربت هذه

---

(٣٥) سوفير، أرنون، م.ن. ص ١١٨ (جدول رقم ١). ويعتمد سوفير في دراسته هذه على مصادر اسرائيلية مختلفة (انظر المصادر في م.ن. ص ١٣٥).

الحرب البنية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للعراق، كما ضربت بنيته المجتمعية الأساسية القائمة على تلاحم مختلف الأصول العرقية والمذهبية ضمن مجتمع موحد، حيث مهّدت لاندلاع ثورة شيعية في جنوب العراق وأخرى كردية في شماله، مما أتاح لدول الجوار (تركيا وإيران) وللدول الغربية (أميركا وفرنسا وبريطانيا) الاستمرار في العبث بالكيان العراقي بهدف القضاء على وحدته وأسباب قوته. ثم إن هذه الحرب استنفدت الثروة النفطية الهائلة التي كانت تمتلكها دول الخليج العربي، وخاصة السعودية والكويت، كما استنفدت ما كان قد تبقّى للعراق من ثروة.

لقد كان العرب، جميعهم، خاسرين في هذه الحرب التي تعدّ انتصاراً سياسياً وعسكرياً لأميركا وحليفتها اسرائيل، ومخطىء، من العرب، من يظنّ أنه حقّق، من هزيمة العراق، أي ربح.

هذا على الصعيد العربي، أما على الصعيد الفلسطيني، فخسارة الفلسطينيين من جرّاء هذه الحرب تكاد تكون قاتلة، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ خطفت الحرب الأضواء من الانتفاضة التي كانت تتألّق وتتأجّج عربياً وإقليمياً وعالمياً، وكان ذلك يعطيها زخماً ودفعاً معنوياً كبيرين، كما أن الحرب أتاحت للعدو الصهيوني التضييق على الانتفاضة والضغط على جماهير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع من خلال منع التجول والتنكيل بالأهالي واستخدام مختلف أساليب العنف ضدهم، من السجن إلى الطرد فالقتل، دون أن يتاح لهؤلاء إيصال أصواتهم إلى الرأي العام الخارجي.

٢ ـ شغلت الحرب العالم كله، وخاصة أولئك الذين كانوا يرفدون الانتفاضة بالدعم المادي والمعنوي، مما أثّر سلباً عليها، وجعلها تحصر نشاطها في مجالات محدودة ضمن إطار العمل الممكن. ونشير، في هذا المجال، إلى منظمة التحرير الفلسطينية خاصة، باعتبارها السند الأهمّ والأقوى للانتفاضة.

٣ ـ تأثّرت القضية الفلسطينية، كذلك، تأثّراً سلبياً، بحرب الخليج، وذلك من النواحي التالية:

أ ـ استغلّت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الحرب لتتخذ منه ذريعة لتحجيم المنظمة وضربها، إذا أمكن، بغية إخراجها من المعادلة، ثم من التسوية في الشرق الأوسط. كما استغلّت الأنظمة العربية المموّلة للمنظمة، فأخذت تضيّق عليها مادياً لكي تضعفها معنوياً.

وقد أدَّى ذلك إلى أضعاف هيبة المنظمة وسلطتها وإمكاناتها، سواء على صعيد العمل الداخلي لمؤازرة الانتفاضة ودعمها، أم على صعيد العمل الدولي للاحتفاظ بمقعد لها في التسوية.

ب ـ أصبحت الولايات المتحدة الأميركية، بعد هذه الحرب، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي خاصة، السلطة الأقوى والأقدر، ليس في المنطقة وحدها، بل في العالم كله. كما نصّبت نفسها مسؤولة مباشرة عن حلّ مشاكل هذا العالم. ومن الواضح أنها لن تسعى إلى حلّ المشكلة الفلسطينية حلاً يرضي الفلسطينيين أصحاب الحق والقضية، فهي لا تقول بدولة فلسطينية، ولا تقول كذلك بإعادة الأراضي المحتلّة جميعها إلى الفلسطينيين، كما أنها لن ترضى بحلّ على حساب حليفها الاستراتيجي «اسرائيل»، مهما بالغ العرب، وخاصة حلفاؤها منهم، في إظهار وفائهم لها وثقتهم بها.

وقد بيّنت لنا مواقف الرئيس الأميركي «جورج بوش» بعد انتهاء حرب الخليج، كما بيّنت لنا الجولات المكّوكيّة التي قام بها وزير الخارجية الأميركية «جيمس بيكر» أن اسرائيل لا تعامل كما عُومل عرب العراق، وأن أميركا لن ترغم الكيان الصهيوني على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة كما أرغمت العراق، ولن تطلب منه تدمير أسلحته الكيميائية والجرثومية والنووية كما طلبت من العراق، والغريب المفجع في الأمر أن العرب يرون ذلك ويدركونه ويصمتون.

لقد تبينّ للعالم أجمع، وبما لا يقبل الشك، أن قرارات الأمم المتحدة غير قابلة للتطبيق على اليهود ومحتوم على العرب أن يطبّقوها طالما أن في تطبيقها إضعافاً لهم وهدراً لقوّتهم. أوليس في ذلك تأكيد للمؤامرة المتمادية منذ مطلع هذا القرن (مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧) والتي تقضي بمنع العرب من بلوغ أسباب الوحدة والقوّة والمنعة، ولو كان الهدف من ذلك تأمين الدفاع المشروع في وجه أعدائهم ومغتصبي حقهم؟

٤ ـ إذا كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلّة قد تأثّرت تأثّرا سلبيا في أثناء حرب الخليج وبسببها، فإنها، على ما يبدو، سوف تعود فتستأنف نشاطها، وربما بزخم أكبر، والذي يدعونا إلى هذا الاعتقاد ما يلي:

أ ـ إذا كانت معوقات الهجرة، قبل حرب الخليج وفي أثنائها، سياسية، فقد أصبح من الممكن تجاوز هذه الأسباب، بعد أن انتهت الحرب لصالح أميركا وحليفتها اسرائيل، حيث يبدو أن الشرق الأوسط سيكون بحيرة أميركية هادئة، وأن اسرائيل

ستظلّ تحظى بمركز الدولة الحليفة «الأكثر رعاية» بالنسبة إلى أميركا، وحيث لن تهدَّد، بعد اليوم، من جيرانها العرب. وهذا ما سوف يدفع باليهود إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين المحتلة، مستفيدين من الأجواء المطمئنة التي تنبئهم بأن اسرائيل ستكون في مأمن من أي حرب، وإلى زمن طويل.

ب ـ وإذا كانت معوقات الهجرة اقتصادية (بسبب عدم قدرة الكيان الصهيوني على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين وعدم تمكّنه من إيوائهم وتأمين العمل لهم)[٣٦]، فإن بوادر حل هذه المشكلة بدأت تظهر في أجواء السياسة الأميركية، إذ أعلن مصرف «اكسبورت ـ انبورت» الأميركي، بتاريخ ١٩/٤/١٩٩١ أنه «قدّم ضماناً لتمويل صفقة قيمتها ٦٤،٧ مليون دولار لبيع ٣ آلاف وحدة سكنية سابقة التجهيز لتوطين اليهود المهاجرين إلى اسرائيل». وأضاف أنه «سيضمن تمويلاً بمبلغ ٥٦،٧ مليون دولار من «ريبيليك ناشيونال بنك» في نيويورك، ومبالغ أخرى من عدة شركات أميركية ستقدّم الوحدات السكنية». ويقدر هذا المصرف أن اسرائيل ستكون بحاجة، في السنوات الخمس القادمة، إلى ربع مليون وحدة سكنية لتوطين مليون مهاجر يهودي ينتظر وصولهم إليها خلال هذه السنوات الخمس[٣٧]. وقد سبق وقدّمت الولايات المتحدة لاسرائيل مبالغ طائلة لتسديد نفقات استيعاب المهاجرين اليهود إليها. كما أن مسألة تقديم قرض قدره عشرة مليارات دولار لاسرائيل، من الولايات المتحدة الأميركية، لا يزال قيد التفاوض.

---

(٣٦) صرّحت «أوران نامير» رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكنيست الاسرائيلي أن «١٥٠٠ مهاجر يهودي سوفياتي من الذين وصلوا في الفترة الأخيرة إلى اسرائيل طلبوا جوازات سفر لمغادرة الدولة العبرية» (جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٨/٤/١٩٩١)، وقد أعربت نامير عن قلقها إزاء «الارتفاع الكبير في عدد المهاجرين اليهود السوفيات الراغبين في مغادرة اسرائيل» إلى أوروبا أو أميركا، وعزت سبب ذلك إلى «البطالة» (م.ن.).

وقدّم «ميخائيل برونو» حاكم «بنك اسرائيل» صورة «قاتمة جداً للسنوات الأربع المقبلة»، حيث توقّع أن يغادر اسرائيل نحو ٢٠٠ ألف مهاجر يهودي في «هجرة معاكسة»، إذ أنه قد يصل معدّل البطالة في اسرائيل «إلى ١٨٪ في غضون سنتين أو أربع سنوات مقابل ٩,٧٪ في العام الماضي». كما كشف «مايكل كلينر» رئيس لجنة «الاستيعاب والهجرة» في الكنيست أن «٤٠ ألف مهاجر يعانون حالياً من البطالة، أي ثلث العاطلين عن العمل في البلاد». ومما يجدر ذكره أن معظم المهاجرين يضطرّون إلى التخلّي عن اختصاصهم بسبب عدم توفّر العمل الملائم، ومنهم الأطباء والمهندسون والتقنيون والفنّانون، (جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ٢٥/٤/١٩٩١).

(٣٧) جريدة «السفير» اللبنانية، بتاريخ ٢٠/٤/١٩٩١.

لقد أسقطت حرب الخليج، وإلى مدى غير منظور على الأقل، كل أحلام العرب وآمالهم بانتصار عسكري على اسرائيل، بل وبإمكان شنّ حرب عليها، وأصبح عليهم أن يذعنوا لإرادة «السيد الأعظم» وينفّذوا قرارات «الباب العالي» الأميركي، وهي قرارات لن تكون إلاّ مجحفة بحقهم، وبحق الفلسطينيين، ومنحازة لاسرائيل. وهذا ما سوف يجعل الانتفاضة تعيد النظر، جذرياً، باستراتيجيتها، كما أنه سوف يجعل منظمة التحرير الفلسطينية تتلمّس، بدورها، مخرجاً لأزمتها بعد حرب الخليج، ولن تكون الدولة الفلسطينية، في أي حال، من ضمن طموحاتها الممكنة التحقيق، كما أنه سوف يعطي الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلّة زخماً جديداً لكي تستمر وتتكثّف وفقاً للمخطط الصهيوني المرسوم.

خامساً: الانتفاضة والهجرة اليهودية ومحادثات السلام:

هل أن محادثات السلام، التي بدأت بين العرب والكيان الصهيوني، في مدريد (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) ثم في واشنطن (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، برعاية أميركية أساساً، وأميركية ـ روسية استطراداً، هي إحدى نتائج الانتفاضة الفلسطينية؟ أم ستكون هذه الانتفاضة ضحيّة لتلك المحادثات؟

سؤال لا يزال من المبكر الإجابة عليه. ولكن الوقائع تشير إلى تقدم حثيث في استقدام المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة، وتكثيف مسعور لبناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة والجولان والقدس، بينما تتطلّع الأنظمة العربية إلى تلك المحادثات تطلّع الغريق الملهوف إلى قشّة ترمى إليه سبيلاً للنجاة. وفي تقديرنا أن تلك المحادثات لن تنتهي إلاّ ويكون عدد المستوطنين اليهود في هذه الأراضي قد أضحى مساوياً لعدد السكّان العرب فيها، إن لم يزد عليه، إذ تشير الاحصاءات الواردة من الكيان الصهيوني أن عدد المهاجرين اليهود الذين وصلوا إليه، منذ أواسط عام ١٩٨٩ وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بلغ نحو ٣٦٧ ألف مهاجر[٣٨] لا بدّ أن يقيم قسم كبير منهم في مستوطنات تعدّ لهم في الضفّة والقطاع والقدس والجولان[٣٩]. ورغم تردّد الكثير

(٣٨) مجلة «دراسات فلسطينية»، عدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٩٧، نقلاً عن جريدة «عال همشمار» بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٣.

(٣٩) عمدت اسرائيل، في الفترة الأخيرة، إلى إخلاء العديد من المنازل في الضفة الغربية والقدس من سكّانها العرب، وتسليمها إلى مهاجرين يهود، بحجّة أنها كانت ملكاً لليهود، قبل عام ١٩٤٨.

من اليهود في الهجرة إلى فلسطين المحتلّة[40]، فإن كل العوامل تشير إلى احتمال تصاعد هذه الهجرة وتكثّفها، نظراً لما سوف يتمتّع به الكيان الصهيوني، في الفترة المقبلة، من أمن واستقرار لا بدّ وأن توفّرهما له المحادثات المديدة التي تديرها الولايات المتحدة الأميركية بروح لا تخلو من التعاطف الواضح مع رغبات هذا الكيان، ومن التنكّر، الواضح أيضاً لرغبات العرب.

وكل ما نرجوه أن لا يعيد التاريخ نفسه، فنصاب بالخيبة المرّة، تماماً كما أصيب العرب قبلنا، وفي عهد الشريف حسين، شريف مكّة، ذلك الذي ثار تأييداً للغرب الأوروبي ضد الشرق العثماني، أملاً بالحصول على حق فُقد، ووحدة طمح إليها، ولكنه أضاع حقّه ولم يحقّق طموحه، بعد أن خدعه الغرب الحليف، فهل «يلدغ المؤمن من جحر مرّتين»؟

---

(٤٠) صرّح «مايكل كلاينر» رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست الاسرائيلي أن «عشرات الالاف من المهاجرين الجدد المحتملين الذين يحملون تأشيرات حسب الأصول يفضّلون تأجيل وصولهم والبقاء في الاتحاد السوفياتي بسبب الأنباء عن البطالة المتزايدة وأزمة السكن في اسرائيل» (جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢) وجريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٣).

الباب الثالث

المؤامرة مستمرّة

الفصل الأول

حرب الخليج العربي

(١٧ كانون الثاني/يناير ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١)

«لقد كانت حرب الخليج حملة أميركية على غرار زمن المستعمرات، ومناقضة لمصالح السلام في المنطقة». جان بيار شيفينمان وزير الدفاع الفرنسي السابق (جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٣)	«إن كثافة الهجوم الجوي على العراق أثار القلق حول نظرة الأميركيين إلى حياة العرب. وقد يشكّل دليلاً على أن الأميركيين يعتبرون حياة هؤلاء تافهة وعديمة القيمة». زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر (جريدة «السفير» اللبنانية، بتاريخ ١٩٩١/٥/٦)
«إن وضع اسرائيل الآن أفضل كثيراً، لأن قوى عظمى تقف في وجه العراق وتقوم بما كان على اسرائيل أن تقوم به من أجل تدمير آلة الحرب العراقية». إسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، في مقابلة مع إذاعة الجيش الاسرائيلي (مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٨٤).	«لقد عوّدنا أميركا أن ننتصر من أجلها في حروب الشرق الأوسط، لكن أميركا تنتصر في هذه الحرب، أول مرّة، من أجلنا». ناحوم بارنيع خبير الشؤون العربية في الإذاعة الاسرائيلية (مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٨٨، عن «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ١٩٩١/١/١٨).

«في الوقت الذي كانت الطائرات الأميركية تنزل المتفجّرات على أرض العراق، كانت طائراتنا تنزل المهاجرين الجدد على أرض اسرائيل. . . وما كان في الإمكان تفسير هذا السيناريو إلّا كشيء إلّهي ينفّذه مدبّر الكون الأعظم».

غيئولا كوهين

(مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٨٦، عن «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ١٨/١/١٩٩١).

«إن الهجوم الجوّي الأول الذي قام الأميركيون والبريطانيون به فجر الخميس، والقصف الجوّي المتواصل للتشكيل الجوّي العراقي، بما في ذلك قواعد الصواريخ ومراكز الاتصال، قد أبعدا جوهر الخطر الذي كان محدقاً بالاسرائيليين من جرّاء ضربة توجّه إليهم من الشرق».

أ ـ شفايتسر

(مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٨٧، عن «هآرتس» بتاريخ ١٨/١/١٩٩١).

أولاً: مقدّمات الحرب وأسبابها:

تظلّ الكتابة عن حرب الخليج العربي ناقصة طالما أنه لم يمض على هذه الحرب سوى فترة وجيزة، وطالما أن أسرارها لا تزال في غياهب محفوظات الدول التي خطّطت لها وخاضتها. لذا، فإن ما سنتناوله في هذا البحث سوف يطال علاقة هذه الحرب بالمؤامرة التي نحن بصددها، ونعني «مؤامرة الغرب على العرب»، وذلك استناداً إلى ما ظهر من مجرياتها ونتائجها حتى اليوم.

لقد أتاحت الحرب العراقية ـ الإيرانية (وهي حرب بين دولتين من أكبر الدول الإسلامية وأقواها عسكرياً)، لكل من اسرائيل وأميركا ودول الغرب، أن تحقّق أهدافاً تختلف باختلاف التصوّر الذي رسمه كل منها لتينك الدولتين. إلّا أن هناك هدفاً مهمّاً ومشتركاً كانت ترغب جميعها في تحقيقه وهو: وقف المدّ الإسلامي المنطلق من الثورة الإيرانية، وضرب القوة العسكرية العربية المتمثّلة في العراق.

وإذا كانت هذه الحرب قد أوقفت، فعلاً، المدّ الإسلامي الذي أمدّته الثورة الإسلامية في إيران بزخم لا مثيل له، فإن القوّة العسكرية التي تبيّن أن العراق استطاع توفيرها، خلال هذه الحرب، وهو الدولة المنتصرة، أثارت اهتمام تلك الدول، وخصوصاً أميركا واسرائيل، ولكلتاهما مصلحة في تدمير تلك القوّة.

لقد اعتبرت أميركا، ومعها الغرب واسرائيل، أن التسلّح العالي الذي أحرزه العراق خلال حربه مع إيران، قد أخلّ بالتوازن المفترض قيامه في الشرق الأوسط، وأن القوّة العراقية التي كان مقبولاً توظيفها في حرب ضد إيران لن يكون مقبولاً توظيفها في السيطرة على الثروة القومية العربية أو ضد اسرائيل، مما سوف يحدّ، ولا شك، من نفوذ أميركا والغرب في الخليج، مصدر هذه الثروة، وفي الوطن العربي كلّه. ولهذا «بدأ الضغط على العراق اقتصادياً»، وهو الخارج من حرب طويلة أنهكته وزعزعت اقتصاده[1].

ثمّ إن الولايات المتحدة الأميركية كانت تطمح للتربّع على عرش الزعامة في العالم، كقوّة عظمى وحيدة، بعد أن سقط الجبّار السوفياتي وانتهى عصر ثنائية الزعامة العالمية، فكان عليها، إذن، أن تسيطر على أهمّ مصادر الثروة في العالم، ومنها الثروة النفطية الهائلة في الخليج العربي، وأن تقيم نظاماً عالمياً جديداً كانت تطمح لإقامته، منذ زمن، بزعامتها ووحدانيتها. وكانت تنظر بعين الريبة والحذر إلى القوى الصاعدة في أوروبا الموحّدة واليابان، فتخشى من هذه القوى على زعامتها، خاصّة إذا ما قيض لهذه القوى أن تستحوذ على الثروة النفطية العربية، فكان عليها، إذن، أن تسعى هي للسيطرة عليها قبل سواها. وهكذا بدأت الولايات المتحدة الأميركية تعدّ العدّة لضربة تؤكّد سيادتها على العالم العربي وثرواته خاصّة، وعلى العالم عامّة، فكان أن أعدّت حرب الخليج فأتقنت إعدادها أيما إتقان.

وكانت الدولة العبرية تراقب، بدورها، تصاعد القوّة العسكرية العراقية المتنامية، سواء ما ظهر منها، مثل الأسلحة الكيميائية والجرثومية والتقليدية، وما لم يظهر، مثل استعداد العراق لتصنيع الأسلحة النووية، وكانت هذه الدولة تدرك الخطر الذي سيحيق بها إن امتلكت دولة عربية، كالعراق، هذه الأسلحة، فبدأت

---

(١) الخطيب، غسان، مجلّة «الدراسات الفلسطينية» عدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٥١. وقد تجلّى هذا الضغط بالسلوك الذي اتبعته إمارة الكويت في سياستها النفطية دون مراعاة للوضع الاقتصادي للعراق الذي «أصبح مهدّداً بالاختناق الفعلي»، كما يقول «سالنجر» (حرب الخليج، ص ٨). فقد بلغت ديون العراق، من جرّاء حربه مع إيران، نحو ١٠٠ مليار دولار أميركي، وكانت الفائدة السنوية لهذه الديون تزيد على ٧ مليارات دولار، وقد أدّت زيادة إنتاج النفط الكويتي وتخفيض سعره إلى خسارة باهظة للعراق، الذي يعتمد بنسبة ٩٠٪ على وارداته النفطية، وهي خسارة توازي ٧ مليارات دولار، «أي ما يوازي فوائد الديون السنوية التي ينبغي عليه دفعها» (م.ن. ص.ن.). ورغم كل المحاولات التي بذلها العراق لتعديل موقف الكويت، سواء بواسطة الملكين السعودي والأردني، أو بواسطة الرئيسين المصري والفلسطيني، فإنه لم يتوصّل إلى أية نتيجة إيجابية، مما جعل الرئيس العراقي يعتبر سياسة الكويت هذه «استفزازية وخيانية» (م.ن. ص.ن.).

تعدّ العدّة لضربة تقضي على هذا الخطر في مهده وقبل أن يستفحل. وهكذا، وقبل عام من حرب الخليج، بدأت أصداء القوّة العسكرية العراقية تتردّد في وسائل الإعلام الغربي، بعد أن كان هذا الإعلام يعمد إلى تضخيمها، فكثر الحديث عن «المدفع العملاق» الذي ينوي العراق صنعه، وكذلك عن تقدّم العراق في صنع الأسلحة الكيميائية، والجرثومية، وعن عزمه على صنع الأسلحة النووية، وعمّا توصّل إليه من تطوير لبعض الأسلحة كالصواريخ التي تحمل رؤوساً كيميائية ونووية، وتصل إلى عمق اسرائيل، ممّا سهّل على القوى المعادية اتخاذ القرار الحاسم بضرب هذه القوّة العسكرية العربية وتدميرها بأيّ ثمن.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية، إذن، ما تحمله القوة العسكرية العراقية المحتملة، من تهديد لمصالحها وأطماعها في الوطن العربي، وخاصّة في الخليج، ومن تهديد، بالتالي، للنظام العالمي الجديد الذي تطمح لإقامته دون أن يكون لها شريك فيه، حتى ولو قام على حساب مصالح الشعوب وضد رغباتها. كما أدركت ما تحمله هذه القوّة من تهديد لعدو العرب التاريخي: اسرائيل، وهي التي تشكّل، بالنسبة إلى أميركا، ركناً من أركان استراتيجيتها في الشرق الأوسط، وبالنسبة إلى الغرب، جزءاً من حضارته. فكان القرار الأميركي ـ الأوروبي ـ الاسرائيلي المشترك: القضاء على بنية العراق العسكرية والاقتصادية والاجتماعية بشكل لا يتيح لهذا القطر العربي أن يهدّد، ولو بعد زمن طويل، مصالح أميركا والغرب واسرائيل. ومن هذا المنطلق، تبدو «حرب الخليج» استمراراً «لمؤامرة الغرب على العرب».

ولا شك في أن العراق نفسه قد أسهم في وصول المتآمرين إلى أهدافهم التآمرية، وذلك عندما أخطأ الهدف وانجرّ إلى حرب في غير زمانها ومكانها الملائمين، وفي وقت كان المعسكر الاشتراكي الحليف يشهد تصدّعاً لا مثيل له في تاريخه، ممّا جعله ضعيفاً وغير قادر على الوقوف في وجه النوايا السيّئة التي تبيّتها أميركا للأمّة العربية. ورغم اقتناعنا بالتحدّي، الاقتصادي خاصّة، الذي واجهه العراق من قبل الكويت، واتخذ منه مبرّراً لاحتلال هذا القطر العربي، وللدور الخبيث الذي قامت به أميركا في هذا المجال[2]، فإن الفرص العديدة التي سنحت للعراق كي يتلافى الهزيمة المصيرية التي لحقت به وبالأمّة العربية، والتدمير الذي أصابه من جرّائها، كانت كافية لكي تمكّنه من تجنّب المعركة غير المتكافئة ضد قوى التحالف الأميركي ـ الأوروبي.

---

(٢) راجع، بهذا الصدد، سالنجر، المصدر السابق، وخاصة تقرير «إيريل غلاسبي» سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، عن المحادثات التي أجرتها مع الرئيس العراقي قبيل احتلال الكويت (م. ن. ص ٦٥ ـ ٨٤).

ورغم أن الموقف الذي اتخذه الملوك والرؤساء العرب، في مؤتمرهم الاستثنائي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠، جاء متوافقاً مع الشرعية الدولية وميثاق الجامعة العربية، ومنسجماً مع روح التضامن العربي، إلّا أنه:

أ ـ قدّم الغطاء العربي لعمل عسكري جماعي من قبل دول أجنبية ضد قطر عربي بحجّة أن هذا القطر قد اجتاح قطراً عربياً آخر، فتخلّى العرب، بذلك، عن حقّهم الطبيعي في حلّ الخلاف بأنفسهم، مهما كانت الصعوبات، وعن اعتبار المسألة قضية عربية داخلية لا شأن للأجنبي فيها، خاصّة إذا كان طامعاً بخيرات هذه الأمّة وثرواتها، وإذا كان قد بيّت، سلفاً، اعتداء غاشماً بهدف وضع اليد على هذه الخيرات، كما هي الحال مع الولايات المتحدة الأميركية. ثمّ أنه شرّع، بالتالي، وبدون أدنى حق، تدخّل أميركا ودول الغرب الخاضعة، كلياً، لها، في الشؤون والمشاكل الداخلية للأمّة العربية.

ب ـ كرّس الحدود القائمة بين الكيانات التي اصطنعها الاستعمار في قلب الوطن العربي لإضعافه والسيطرة عليه.

ج ـ كرّس وصاية «الشرعية الدولية» على هذه الكيانات، بينما أضحت هذه الشرعية خاضعة لإرادة الولايات المتحدة الأميركية وأوامرها وأطماعها. دون أن يطالب بدوره، هذه «الشرعية الدولية» بتنفيذ القرارات الدولية المتعلّقة بفلسطين[٣].

لقد سقط مجلس الأمن، كما سقطت الجامعة العربية من جرّاء هذه الحرب. سقط مجلس الأمن إذ أضحى تحت وصاية الولايات المتحدة الأميركية بشكل تام، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفياتي من مرتبة الدولة العظمى، وبعد ما تبيّن أن هذا المجلس لم يعد أكثر من منفّذ طيّع لرغبات الولايات المتحدة. وأصبح من الواجب المطالبة بنقل منظمة الأمم المتحدة من الأرض الاميركية، أو أن تهبّ الدول الفقيرة، أو دول الجنوب، أو تلك المناهضة للسياسة الأميركية، لإنشاء «منظمة» خاصّة بها. وسقطت الجامعة العربية التي لم تكن أكثر من اختراع بريطاني، إذ ابتغت بريطانيا من وجودها التحايل على المشاعر القومية العربية لإخماد جذوتها، لذا، فهي لم تعد تلبّي رغبات الشعوب العربية ولا آمالها في الوحدة القومية، وأصبح من الواجب التفكير بصيغة قومية وحدوية مختلفة عن هذه الصيغة.

---

(٣) أعلن النظام العراقي، بعد اجتياحه للكويت، وبعد يومين من مؤتمر القمّة العربي، مبادرة طالب، من خلالها، بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، والغريب أن الدول العربية كانت أول من رفض هذه المبادرة دون أن تقدّم أي تبرير لهذا الرفض.

لقد كانت حرب الخليج «الحرب الاسرائيلية السادسة» ضد الأمّة العربية، وقد خاضها العدو الصهيوني، هذه المرّة، بجيوش أميركا وقوى الغرب المتحالفة معها، بل إنها أخطر حرب يشنّها الاستعمار الغربي، لمصلحة اسرائيل، ضد أمّتنا(٤).

كما أنها كانت حرباً عالمية بكل ما في الكلمة من معنى. إنها «الحرب العالمية الثالثة» بلا شك، قادتها «الامبريالية الأميركية» في إطار السعي لبناء «نظام دولي جديد قاعدته الهيمنة الأميركية على العالم»(٥). والمؤسف أن «الأداء السيّء للنظام الإقليمي العربي» النابع «من ارتباطه التبعي الثابت بالامبريالية العالمية» عموماً «والأميركية» خصوصاً(٦)، هو الذي أسهم إسهاماً فعّالاً في أن ينتصر الغرب على العرب في هذه الحرب، بل في أن تهزم «الامبريالية» الغربية والأميركية كل التطلعات القومية العربية في هذا العصر.

ثانياً: الحرب:

بدأت حرب الخليج في الساعات الأولى من فجر ١٩٩١/١/١٧، وفي جعبة كل من الفريقين المتحاربين خطّة استراتيجية وضعها وفقاً لتقديراته عن الخصم:

١ ـ خطة التحالف الأميركي ـ الغربي

ـ حاول التحالف الأميركي ـ الغربي اعتماد الضربة الأولى والمفاجئة والخاطفة.
ـ اعتمد هذا التحالف على الوسائل القتالية التالية (حتى تاريخ ١٩٩١/١/١٥)(٧):

ـ نحو ٥٠٠ ألف جندي أميركي وغربي (بريطاني وفرنسي خصوصاً).
ـ نحو ١٠٠ ألف جندي عربي ومن دول أخرى (غير أوروبية).
ـ نحو ١٧٢٠ طائرة مقاتلة (يضاف إليها نحو ٥٠٠ طائرة دعم ومساندة ونقل).
ـ نحو ٣٨٠٠ دبابة قتال (يضاف إليها نحو ٧١٠٠ عربة مدرّعة).
ـ نحو ١٣٠٠ مدفع ميدان.

---

(٤) راجع، بهذا الصدد، أقوال «اسحق رابين وناحوم بارنيع وأ. شفايتسر» في مطلع هذا البحث.
(٥) ضاهر، مسعود، حول ندوة «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي»، التي أقيمت في القاهرة بتاريخ ٢١ و٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ (جريدة «السفير» اللبنانية، بتاريخ ١٩٩١/٥/٣).
(٦) م.ن.
(٧) تتضمّن هذه الاحصاءات وسائل القتال العائدة لمجلس التعاون الخليجي.

- نحو ٧٠٠ من راجمات صواريخ أرض أرض وأرض سطح وأرض جو، ومدافع مضادة للطائرات.
- نحو ٤٠٠ طائرة مروحية مقاتلة (يضاف إليها نحو ٨٠٠ طائرة مروحية مساندة).
- نحو ١٠٠ سفينة حربية (بما فيها حاملات طائرات وغوّاصات أميركية)[٨].

كما اعتمد على تفوّقه التقني وخاصة في مجال الالكترونيات ووسائل الرصد والاتصال والتشويش.

وكانت خطة التحالف تقضي بما يلي:

أ - تسديد ضربة خاطفة ومفاجئة لمراكز القيادة والقواعد والمطارات العسكرية وقواعد الصواريخ والنقاط الاستراتيجية الهامّة (نووية وكيميائية وجرثومية) في العراق، بحيث يتم تدمير هذه المراكز والقواعد والنقاط تدميراً تامّاً. كما يتم قطع الاتصال بين القيادة العامّة العراقية ومواقع القتال في مختلف الجبهات، وتدمير طرق الإمداد بين هذه المواقع وخاصة بين القيادة العامّة والوحدات المتمركزة في الكويت. وتدمير العتاد الحربي المركّز في تلك المواقع والقواعد والمطارات والنقاط، ممّا يسبّب شللاً كاملاً في القدرة القتالية للعراق، ثم تدمير وحدات النخبة في الجيش العراقي المتمثّلة بوحدات الحرس الجمهوري. ويعتمد التحالف، لتنفيذ هذه المهمّات، على شنّ هجمات جوية وصاروخية مفاجئة وقصيرة الأمد (لا تتعدّى الساعات)، تتميّز بالمفاجأة والسرعة وكثافة النيران، بحيث تقضي على القدرات العسكرية (التكتيكية والاستراتيجية) العراقية وتدمّرها في الضربة الأولى.

ب - يلي ذلك القيام بهجمات جوية على القوات العراقية المتمركزة في الكويت بهدف حرمانها من غطاء الدفاع الجوّي الذي تتمتّع به وتدمير تحصيناتها ومراكزها القتالية تمهيداً للهجوم البرّي.

ج - القيام بهجوم برّي من الجنوب باتجاه الشمال، على الحدود السعودية - الكويتية والسعودية - العراقية، مع حركة التفاف واسعة من الجنوب باتجاه الشمال فالشرق وفي عمق الأراضي العراقية، لقطع طريق التراجع على القوات العراقية. يقابله إنزال بحري على الساحل الشرقي للكويت (من الخليج العربي) باتجاه الغرب. ويكون هدف هذا الهجوم وضع القوات العراقية في الكويت بين فكّي كماشة، ثمّ

(٨) جريدة «الحياة» اللندنية، بتاريخ ١٩٩١/١/١٥.

قطع طرق الاتصال والإمداد بين العراق والكويت بغية محاصرة الأخيرة وتدمير القوّة العراقية المتمركزة فيها.

٢ ـ **خطّة العراق: أمّا خطّة العراق فكانت كما يلي:**

ـ اعتماد استراتيجية النَفَس الطويل في الدفاع، أو الحرب الدفاعية الطويلة الأمد.

ـ اعتماد الوسائل القتالية التالية (حتى تاريخ ١٥/١/١٩٩١):

ـ مليون جندي (منهم نحو ٥٣٠ ألف جندي في الكويت).

ـ نحو ٨٠٠ طائرة مقاتلة (يضاف إليها نحو ٥٠ طائرة رصد وإنذار وتموين ونقل).

ـ نحو ٦٣٠٠ دبابة (يضاف إليها نحو ١١ ألف عربة مدرَّعة).

ـ نحو ٨٣٠ مدفع ميدان.

ـ نحو ٥٤٠٠ راجمة صواريخ أرض أرض وأرض سطح وأرض جو، ومدافع مضادّة للطائرات.

ـ نحو ٣٠٠ طائرة مروحية مقاتلة (يضاف إليها نحو ٢٥٠ طائرة مروحية مساندة).

ـ عدد من السفن الحربية[٩].

كما اعتمد على درجة قصوى من الاستعدادات الدفاعية للمعركة وإعداد الردّ المناسب لأي هجوم، وخاصّة على تحصيناته الدفاعية والقواعد الصاروخية الثابتة والمتحرِّكة ضد أي هجوم جوِّي، بحيث يتمكّن من امتصاص الضربة الأولى فيفقد العدو المهاجم عنصر المباغتة التكتيكية.

وكانت خطة العراق تقضي بما يلي:

أ ـ السعي إلى خلخلة التحالفات القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية المشاركة في الحرب، من جهة، وبينها وبين الدول العربية، من جهة أخرى.

ب ـ ضرب الكيان الصهيوني بالصواريخ البعيدة المدى في محاولة لإقحام اسرائيل في الحرب. وهو يبغي من ذلك، هدفين:

الأول: فكّ التحالف القائم بين بعض الأنظمة العربية وبين التحالف الأميركي ـ

---

(٩) م.ن.

الغربي، إذ أنه، ومن جهة النظر العراقية، لا بدّ وأن تضطرّ هذه الأنظمة إلى الابتعاد عن أميركا وحلفائها. وإن لم يتمّ ذلك، فيعتمد العراق على ضغط الشارع العربي لإجبار تلك الأنظمة على الابتعاد عن ذلك التحالف.

والثاني: إن إقحام اسرائيل في هذه الحرب سوف يجعلها على قدم المساواة مع العراق، حيث يطرح بعدها، بجدّية، أمر احتلالها، هي أيضاً، للأراضي العربية. ولا بدّ، في هذه الحالة، من مطالبتها بالتخلّي عن تلك الأراضي أو أن يتمّ التعامل معها، من قبل الدول نفسها، كما تمّ التعامل مع العراق، طالما أن المطلوب هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ولا بدّ أن يؤدّي ذلك، في النهاية، إلى مفاوضات لحلّ المشكلتين معاً: المشكلة الخليجية، والمشكلة الفلسطينية.

العمليات العسكرية:

تميّزت العمليات العسكرية في حرب الخليج بأسلوب لم تعرفه الحروب من قبل، ورغم أنه لم ينشر الكثير عن هذه العمليات، ممّا يجعل ما يكتب عنها، اليوم، عرضة للتعديل، بل والنقد، فإننا سنحاول، في هذا البحث، إلقاء الضوء عليها وفقاً لما توصّلنا إليه من معلومات.

ويبدو، من مجريات هذه العمليات، أن القيادة المتحالفة اعتمدت الأسلوب التالي:

١ - ضرب «رأس العدو وقلبه» أي: المناطق القيادية التي تدير العمليات العسكرية العدوّة وتتحكّم بها (وهي رأس الجيش أو دماغه)، ومناطق التذخير والتموين التي ترفد الوحدات المقاتلة بالمؤن والذخيرة والإمدادات العسكرية (وهي قلب الجيش)، وكانت معظمها في بغداد العاصمة.

٢ - بعد استكمال تنفيذ هذه المهمّة، يتمّ ضرب الوحدات العسكرية المقاتلة على جبهات القتال، والتي تكون قد فقدت، من جرّاء الضربة الأولى، إمكانات الاتصال وتلقّي الأوامر والتعليمات من «الرأس»، وتلقّي التذخير والتموين والإمدادات من «القلب»[10].

---

(١٠) يعرف هذا الأسلوب الجديد باسم «المعركة الجوية - البرية ٢٠٠٠» - «Airland Battle 2000»، وقد اعتمدته المعاهد العسكرية الأميركية ومثيلاتها في دول الحلف الأطلسي في مطلع الثمانينات، وأدرجت النظرية العائدة إليه في «كتيب التعليم رقم FM 100 - 5» الذي تعتمده دورات الأركان في جيوش هذا الحلف، (انظر: حداد، أنطوان، الدروس العسكرية لحرب الخليج، المعركة التي لم تقع، مجلة «شؤون الأوسط» ص ١٧).

ولا شك في أن ما يسهِّل نجاح هذا الأسلوب هو فقدان الغطاء الجوّي للعدو، سواء في مراكز قيادته وتموينه «أي رأسه وقلبه» أم في مواقع دفاعه، وهو ما كان الجيش العراقي يفتقده افتقاداً شبه تام، في هذه الحرب، بسبب الفارق التقني، على الأقل، بين الأسلحة المستخدمة لدى كل من الطرفين المتحاربين، (بالإضافة إلى الفارق في مستوى الكفاءة في استخدام هذا الأسلحة).

وربما يكون هذا الأسلوب مستوحى من الأسلوب الاسرائيلي في حرب عام ١٩٦٧، عندما قضى سلاح الجو الاسرائيلي على التغطية الجوية للجيش المصري قضاء تامّاً، ممّا أكسب اسرائيل الحرب منذ الساعات الأولى لاندلاعها.

ووفقاً لما تقدَّم، يمكن تقسيم العمليات العسكرية في هذه الحرب إلى مرحلتين: المرحلة الأولى: العمليات الجوية، والمرحلة الثانية: العمليات البرية:

المرحلة الأولى: العمليات الجوية:

بدأت العمليات العسكرية، كما كان مقرَّراً لها، فجر ١٩٩١/١/١٧، وبهجوم جوِّي من القوات المتحالفة على المواقع العسكرية والاستراتيجية العراقية (مقرَّات القيادات العسكرية والسياسية، والمطارات والقواعد الجوية والصاروخية، والنقاط الاستراتيجية الهامّة مثل المصانع الكيميائية والجرثومية والنووية)، وكانت أهداف العمليات الجوية:

١ ـ تدمير القوّة الجويّة العراقية ونظم الدفاع الجوي، بهدف القضاء على إمكانات الرد على العمليات الجوية للطيران المتحالف وشلّ كل وسائل الدفاع الجوي.
٢ ـ تدمير مراكز القيادة والتوجيه والاتصال، بما فيها الجسور، بهدف القضاء على إمكانات الاتصال (البري والسلكي واللاسلكي) بالقوات العراقية المتمركزة في جنوب العراق، وفي الكويت.
٣ ـ تدمير مراكز التموين والتذخير والإمداد العسكري، بهدف قطع المدد عن الوحدات القتالية المتمركزة في مختلف المواقع الدفاعية وإجبارها على الاستسلام عند نفاذ ذخائرها ومؤنها[11].

---

(١١) ممّا يجدر ذكره أن الرئيس الأميركي جورج بوش كان قد أعلن، بعد ساعات فقط من بدء العمليات الجوية، عن تدمير جميع المنشآت العسكرية والاستراتيجية في العراق، كما أعلن أن العراق فقد كل قدرة عسكرية على المجابهة. ولم ينس البنتاغون أن يتصل باسرائيل ليزفّ إليها بشرى تدمير الصواريخ العراقية التي كانت موجّهة نحوها. إلاّ أنه تبيَّن، بعد ذلك بساعات فقط، أن الهجمات الجوية الأولى على العراق .

وقد تطلَّب تنفيذ هذه المهمات قصفاً جـوياً متـواصلاً لبغـداد والعراق طيلة ستـة أسابيع، تمكّنت القوات المتحالفة، بعدها، من تحقيق أهدافها كاملة[12].

وإذا كان العراق لم يزج بأسطوله الجوِّي في معركة جويّة ضد الـطيران المهاجم، فذلك لإدراكه أن التوازن بين القوات الجوية المتحـالفة والقوات الجوية العراقية مفقود في الأساس، بسبب ما تتميَّز به الطائرات الأميركية والغربية من تقنية متفوِّقة على تقنية الطائرات التي يملكها العراق، وهي سوفياتية في معظمها. وعلى هذا، فإن أية معركـة جـوية، إذا مـا حصلت، ستكون غـير متكافئـة، وسيترتَّب عليهـا تدمـير سلاح الجـو العراقي. وهذا ما حدا بالقيادة العراقية إلى إبقاء طائراتها المقاتلة في عنابرها المحصَّنة، وإلى تهريب قسم كبير منها إلى إيران.

لقد كان المفهوم السائد، قبل هذه الحرب، بل وقبل حـرب ١٩٦٧، أن سلاح الجو لا يحسم معركة ولا يحرِّر أرضاً، بل أن الحسم والتحرير هما مهمة القوات البرية، وأن أقدام الرجال هي التي تحقِّق النصر، في النهايـة، وتستعيد الأرض. ولكن هـاتين الحربين أعـطتا الأولـوية، في حسم المعـركة وتحقيق النصر، إلى سـلاح الجو، خـاصة عندما يفقد العدو قدرته على المجابهة الجوية.

المرحلة الثانية: العمليات البرّيّة:

بدأ الهجوم البرِّي على العراق والكويت معاً في ساعات الفجر الأولى من تـاريخ

لم تحقِّق الشيء الكثير، وأن العديد من الأهداف التي سبق أن هوجمت لم تدّمر، مما اضطر قوات التحـالف إلى تمديد عملياتها الجوية نحو ستة اسابيع.

(١٢) حقّق التحالف في المرحلة الأولى من العمليات العسكرية (أي في العمليات الجوية)، الأهداف التالية:

- تدمير ٩٧ طائرة مقاتلة عراقية من أصل ٥٨٦ طـائرة، وإرغـام ١٤٧ طائـرة على اللجـوء إلى إيران، و٣٤٠ طائرة على البقاء مختبئة في عنابرها.
- تدمير القسم الأكبر من أنظمة الدفاع الجوي العراقية.
- تدمير عدد كبير من مراكز القيادة والتوجيه.
- تدمير نحو ٣٠ جسراً رئيسياً على نهري دجلة والفرات.
- تدمير ٣٥ منصّة صواريخ «سكود» من أصل ٢٠٠ منصّة.
- تعطيل شبكات الاتصال بين العاصمة (مقر القيادة العسكرية والسياسية) وبين القـوات المتمركـزة في مواقعها الدفاعية في جنوب العراق وغربه وفي الكويت خاصة، وقطع طرق الإمداد عن هذه القوات.
- تـدمير البنيـة التحتية العـراقية، الحيـاتية منهـا والاجتماعيـة، وخاصـة العسكريـة ومنشآت التصنيـع العسكري ذي الطابع التقني المتطوّر. (انـظر: حداد، م.ن. ص ١٦)، إلاّ أن هـذه الاحصاءات تـظلّ أوليّة وعرضة للتعديل بانتظار ما سوف يظهر من معطيات جديدة عن النتائج المادية لهذه الحرب.

٢٤ شباط/فبراير ١٩٩١[١٣]، وقد تمَّ على ثلاثة محاور، انطلاقاً من حدود المملكة العربية السعودية وعلى خط طوله ٤٨٠ كلم من الشرق إلى الغرب، على النحو التالي (انظر الخارطة):

- المحور الأول: الساحل الشرقي للسعودية - مدينة الكويت:

التشكيل: شُكِّلت قوات هذا المحور من:
- الفرقتين الأولى والثانية من مشاة البحرية الأميركية.
- لواء مدَّرع أميركي.
- القوات العربية (السعودية والكويتية).

المهمة: تحرير مدينة الكويت (العاصمة).

وقد اتجهت هذه القوات شمالاً، واخترقت المواقع الدفاعية العراقية الواقعة على الحدود السعودية - الكويتية، ثم تقدَّمت نحو مدينة الكويت من الجنوب والغرب، فحاصرتها، واستولت عليها بعد أن كانت قد استولت على المطار الواقع بقربها[١٤]، ثم تقدَّمت نحو الحدود الشمالية للكويت.

- المحور الثاني: حفر الباطن - البصرة (عبر وادي الباطن):

التشكيل: شُكِّلت قوات هذا المحور من:
- الفيلق المدرَّع الأميركي السابع.
- الفرقة المدرَّعة البريطانية الأولى.

المهمّة: تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقي المتمركزة جنوب البصرة.

وقد اتجهت هذه القوات من الجنوب باتجاه الشمال، مروراً بالحدود الغربية للكويت، ثم باتجاه الشمال الشرقي، حيث اشتبكت مع قوات الحرس الجمهوري العراقي شمال الكويت.

---

(١٣) بدأ الهجوم في الساعة الواحدة من فجر ١٩٩١/٢/٢٤ (بتوقيت غرينيتش) أي في الساعة الرابعة من فجر اليوم نفسه (بالتوقيت المحلي، أي بتوقيت الخليج)، (جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥).

(١٤) - Kessing'S Record of World Events, News Digest for Feb. 1991 P. 37985.

- المحور الثالث: رفحا - الناصرية (على نهر الفرات):

التشكيل: شُكِّلت قوات هذا المحور من:

- الفرقة ١٠١ المجوقلة، والفرقة ٢٤ المؤلَّلة، من الفيلق المدرَّع المجوقل الأميركي الثامن عشر.

- الفرقة المدرَّعة الفرنسية السادسة.

المهمّة: منع القوات العراقية من الانسحاب شمالاً.

وقد قامت هذه القوات بالتوغُّل في الأراضي العراقية، حيث أقامت قاعدة في داخلها (سُمِّيت قاعدة كوبرا). وكانت العمليات المجوقلة التي قامت بها المروحيات الأميركية (٢٠٠٠ مروحية) على هذا المحور «أوسع عملية في تاريخ الحروب»[١٥].

وقد رافق هذا الهجوم على المحاور الثلاثة قصف جوي وبحري لمواقع الجيش العراقي مما أتاح للقوات المهاجمة أن تخترق، بسهولة، خطوط الدفاع العراقية. وتذكر مصادر القوات المتحالفة أن المقاومة العراقية كانت «على غير توقّع، ضئيلة، وقد تركت معظم الوحدات العراقية مواقعها»، كما ظلّ بعضها الآخر منتظراً وصول القوات المتحالفة «حتى يستسلم»[١٦].

وكانت القوات العراقية موزَّعة في مواقعها الدفاعية على الشكل التالي:

أ - الحرس الجمهوري: وهو أقوى وحدات الجيش العراقي وأشدّها بأساً، وقد توزَّعت قوّاته كما يلي:

- مواقع دفاعية: على طول الحدود الكويتية - العراقية.

- احتياط: جنوب البصرة، وشمال الكويت (غرب شطّ العرب).

ب - وحدات المشاة:

- مواقع دفاعية: على طول الحدود الكويتية - السعودية، (جنوب الكويت)، وعلى طول ساحل الخليج العربي (شرق الكويت).

---

(١٥) Ibid .-

وانظر كذلك:

- جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧ (نقلاً عن: نيويورك تايمس)

.- Time Revue, March 11, 1991, P. 22 (Carte). (The 100 hour - war)

(١٦) Kessing'S, op. cit., p. 37985 .-

ج ـ احتياط السلاح المدرّع:

ـ داخل الكويت، وفي المنطقة الجنوبية الشرقية منها، قرب ساحل الخليج العربي، وعلى الحدود الكويتية ـ العراقية (المناطق المشار إليها على الخارطة)[١٧].

ولم يمض يومان على بدء الهجوم البرّي حتى كانت المفاجأة الكبرى للعالم بإعلان العراق موافقته على الانسحاب من الكويت، وطلبه وقف إطلاق النار. ففي الساعات الأولى من فجر يوم ٢٦ شباط ١٩٩١ أعلن الرئيس العراقي موافقته على وقف القتال وبدء انسحاب الجيوش العراقية من الكويت، ولكن الرئيس الأميركي أعلن رفضه لطلب العراق وقف إطلاق النار وفرض، لقبوله، شروطاً أبرزها:

ـ الإفراج الفوري عن أسرى الحرب والمعتقلين الكويتيين في العراق.
ـ إبلاغ سلطات التحالف عن مواقع الألغام البريّة والبحريّة التي زرعتها القوات العراقية في الأرض والبحر.
ـ قبول العراق المبدئي بتعويض الكويت عن جميع الأضرار التي لحقت بها من جرّاء احتلالها.
ـ إعلان القبول بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن.

وفي ٢٧ شباط، وجّه وزير الخارجية العراقية إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، رسالة أبلغهما فيها قبول العراق بكل تلك الشروط، بما فيها جميع قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بأزمة الخليج، معلناً، في الوقت نفسه، مباشرة العراق بسحب قوّاته العسكرية من الكويت إلى «المواقع التي كانت فيها قبل الأول من آب ١٩٩٠»، آملاً أن «ينجز الانسحاب الكامل، بصورة تامّة، في خلال الساعات القليلة المقبلة، على رغم استمرار القوات الأميركية والقوات الأخرى بمهاجمة القوات المسلّحة العراقية في أثناء قيامها بعملية الانسحاب»[١٨].

---

(١٧) جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧ (نقلاً عن: نيويورك تايمس).

(١٨) جريدة «الديار» اللبنانية بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٨. وكانت القوات المتحالفة قد شنّت على القوات العراقية المنسحبة من الكويت هجوماً جوياً ومدفعياً أنزل بها خسائر فادحة، وقد دفع هذا الهجوم العديد من الصحف إلى إبرازه بعناوين تظهر مدى وحشيته والنوايا الأميركية المبيّتة ضد القوات المسلّحة العراقية، مثل:

«الحلفاء يشنّون حرب إبادة على الفرق العراقية المنسحبة». «في اليوم الرابع للهجوم البري الشامل في الخليج، تركّزت العمليات العسكرية الرئيسية على محاصرة قوات الحرس الجمهوري العراقي ومنعها من استكمال انسحابها باتجاه بغداد» (جريدة «الديار» اللبنانية، بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١). و«واشنطن ـ

٦ ـ خارطة حرب الخليج العربي

وفي الساعة السابعة من صباح ١٩٩١/٢/٢٨ (بتوقيت بيروت) أعلن الرئيس الأميركي قبوله بوقف إطلاق النار، وفقاً لبيان وزير الخارجية العراقي.

استنتاج: يمكننا أن نستنتج، من حرب الخليج، ما يلي:

أولاً: على الصعيد العسكري:

١ ـ كانت قيادة التحالف قد استطاعت، بما اعتمدته من وسائل التضليل، عسكرياً وإعلامياً، تأمين عنصري السرعة وكثافة النيران، في الضربة الأولى، كما أمّنت «المفاجأة التكتيكية»، بحيث أخفت عن العراق ساعة البدء بالعمليات العسكرية. إلاّ أنها كانت قد فقدت عنصر «المفاجأة الاستراتيجية»، وذلك منذ أن «أعلنت الحرب» على العراق (منذ الاجتياح العراقي للكويت في مطلع آب ١٩٩٠). وبدأت تستعدّ لهذه الحرب بإرسال الجند والأساطيل البحرية والجوية إلى ميدان القتال، مستهينة، ولا شك، بقدرة العراق العسكرية، رغم تعمّدها المبالغة في هذه القدرة إعلامياً.

مقابل ذلك، استطاع العراق أن يردّ الضربة الأولى، محاولاً أن لا يكشف من أسلحته إلاّ بمقدار ما يحتاج إليه في مجال الدفاع والردّ المباشر. وهكذا رأينا أميركا تتراجع، بعد ساعات فقط من بيانها الأول، حيث كانت قد أعلنت أنها دمّرت كامل القدرة العسكرية للجيش العراقي، فتصرّح بأنها لم تدمّر سوى نصف هذه القدرة. ثم تبيّن بعد ذلك، أن هذا البيان خاطىء، بدوره، وأن قوات التحالف لم تستطع، في هجماتها الأولى، أن تدمّر أكثر من ١٠٪ من قدرات العراق العسكرية، وذلك بسبب ما اعتمده العراق، لإخفاء أسلحته، من وسائل تضليلية (بلاستيكية وخشبية ومطّاطية وسواها).

٢ ـ صحيح ان هذه الحرب قد قدّمت أسلوباً جديداً في القتال لم يعرف من قبل (باستثناء حرب عام ١٩٦٧)، حيث استطاع سلاح الجو أن يحسم المعركة لصالح القوى المهاجمة، إلاّ أن ذلك لم يكن ممكناً لولا فقدان القدرة الدفاعية الجوية على صدّ هجمات الخصم (وهو ما حصل كذلك عام ١٩٦٧ بعد تدمير سلاح الجو المصري)، ولولا ذلك لكان سير المعركة قد تمّ بشكل مغاير تماماً لما حصل.

= رفضت امتثال العراق لكل القرارات الدولية، وهدفها تدمير قدرته العسكرية ومنع السلاح عنه» (جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١).

٣ ـ اعتمدت قوات التحالف، في عملياتها البريّة، المفاجـأة «التكتيكية» وذلـك عندما تحاشت القيام بهجوم جبهي، وهو الهجوم الذي كان العراقيـون ينتظرونـه، وقد استعدُّوا له، بل أنهم انشأوا تحصيناتهم الدفاعية على أساس توقّعه، منتـظرين هجومـاً بـرياً من الغـرب (الحدود السعـودية ـ العـراقية) وإنـزالاً بحـريـاً من الشرق (الخليـج العـربي). فكان الهجـوم على المحـور الأول جبهياً (ضـد خط الـدفـاع الـذي أقـامتـه وحـدات المشاة العـراقية جنـوب الكويت) وانـطلاقـاً من الجنـوب إلى الشـمال بـاتجـاه العاصمة الكـويتية. ثم الهجـوم على المحـور الثاني جـانبياً (إذ أنـه جانب خط الـدفاع الذي أقامته وحدات الحرس الجمهوري العراقي غرب الكويت على الحدود العراقيـة ـ الكويتية)، وانطلاقاً من الجنوب إلى الشمال ثم الشرق باتجاه البصرة. وأخيراً، الهجوم الكبـير على المحـور الثالث الـذي كان عبـارة عن عملية التفـاف واسعـة انـطلاقـاً من الحدود السعودية ـ العراقية جنوبـاً إلى الفرات شمـالاً ثم إلى الناصريـة شمالاً بشرق، وهـذا الهجوم الأخـير هو الـذي شكّل «المفـاجـأة التكتيكيـة» التي لم يكن العـراقيـون ينتظرونها. وهكذا رأينا الجبهة العراقية الجنوبية تخترق بسرعة، والجبهة الغربيـة تحاصر من الشمال والغرب والجنوب دون أن يتاح لها مجال المـدافعة، والجبهـة الشرقية عـاطلة عن العمـل بعـد أن تخلّى الحلفـاء عن عمليـة الابـرار التي كـانت مقـرَّرة عـلى هـذه الجبهة[١٩].

٤ ـ استخدمت قوات التحالف، في هذه الحرب، كثافة نارية هائلة لم تستخـدم في أيـة حرب قبلهـا، وقد قـدّر عدد الـطلعات الجـوية للطيران المتحـالف فوق بغـداد وجبهات القتال، حتى مسـاء الأربعاء في ١٩٩١/٢/٢٧ (أي خـلال أربعين يـوماً من الحرب)، بمايـة ألف طلعة «أي مـا يساوي ٤ مـرّات عدد الـطلعات التي نُفِّـذت ضد اليابان خلال الأشهر الأربعة عشر الأخيرة من الحرب العالمية الثانيـة»، وبمعدَّل ٢٥٠٠ طلعة يومياً[٢٠]. كما قدر وزن القذائف والقنابل والصواريخ التي سقطت على العـراق، خلال هذه الحرب، بما يزيد على ٢٠ مليون طن[٢١].

٥ ـ حدَّد بعض المحلِّلين أخطاء القيادة العسكرية العراقية بثلاثة:

---

(١٩) انظر: حداد، المصدر السابق، ص ١٨.

(٢٠) جريدة «الحيـاة» اللندنيـة بتاريـخ ١ آذار/مارس ١٩٩١ (نقـلاً عن مصادر عسكـرية لقـوات التحالف) وحداد، المصدر السابق، ص ١٤.

(٢١) حداد، م.ن. ص ١٤.

أ ـ تمركز القوات العراقية على الحدود العراقية ـ الكويتية ـ السعودية، وعدم تقدّمها لاحتلال قاعدة الظهران الجوية، وذلك عند بدء الأزمة وقبل وصول القوات الأميركية.

ب ـ تركيز الجيش العراقي على إقامة خطوطه الدفاعية في جنوب الكويت وشرقها وليس في جنوب العراق.

ج ـ مبالغة القيادة العراقية في ثقتها بأنظمتها القتالية[٢٢].

ورغم أن هذه الملاحظات صحيحة وقائمة، إلاَّ أن ما يبرِّر ارتكاب القيادة العراقية هذه الأخطاء هو قناعتها الكلية، فيما يبدو، بعدم احتمال وقوع الحرب، من جهة، وباعتقادها أن الهجوم، إذا تمّ، سيكون من الشرق (بشكل إنزال بحري على الساحل الشرقي للكويت)، ومن الغرب (بشكل هجوم برِّي من الحدود السعودية عبر العراق) (انظر تمركز القوات العراقية).

٦ ـ تبقى هناك أسئلة تظلّ أجوبتها وقفاً على السلطات العراقية التي خاضت الحرب، وهي:

أ ـ لماذا لم يقدم العراق، في أية مرحلة من مراحل الحرب، على استخدام الأسلحة التي طالما هدَّد باستخدامها إذا ما تعرَّض للاعتداء، وهي الأسلحة الكيميائية والجرثومية؟ ربما يكون سبب ذلك خشيته من أن يردّ عليه الخصم بالسلاح نفسه، وهو متوفِّر لديه ولا شك. إلاَّ أن ما يجب ذكره هو أنه ربما كان صعباً على قوات التحالف أن تردّ على هذا السلاح بالسلاح نفسه، نظراً لما يتطلَّب هذا الرد من شرعية دولية لقوات تعتمد الشرعية نفسها في حربها هذه (نقول ربّما، لأن أميركا لم تكن لتتورَّع عن استخدام أي سلاح في سبيل تدمير القدرة العسكرية العراقية تدميراً تامّاً، حتى ولو أدّى ذلك إلى استخدامَ أسلحة التدمير الشامل).

ب ـ لماذا لم يخض العراق المعركة البرية التي طالما أنذر القوَّات المتحالفة بشراستها وقسوتها، وهل كان ذلك بسبب ما ادعاه الإعلام الأميركي من انهيار معنويات القوات العراقية التي فقدت الاتصال بقيادتها السياسية، كما فقدت كل دعم وإمداد لوجستي وحربي، من جرَّاء القصف الجوي الذي دمَّر طرق المواصلات، كما دمَّر البنية التحتية

(٢٢) م.ن. ص ٢٠.

المدنية والعسكرية لذلك البلد، مضافاً إليه الحصار العسكري الذي فرضته قوات التحالف على الجيش العراقي في الكويت في الأيام الأولى من المعركة البرية؟ وما هي المعطيات الطارئة التي جعلت العراق يقبل بالانسحاب من الكويت، بل من المعركة، بلا قيد أو شرط؟ بل ويخضع لكل الشروط التي فرضتها دول التحالف، باسم هيئة الأمم، دون أن يحاول خوض معركة جدية، ولو لفترة وجيزة، ضد القوات المهاجمة؟

ثانياً: على الصعيد السياسي:

هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي، فيمكن لحظ الاستنتاجات التالية:

١ ـ يبدو أن التطورات الدولية التي جرت خلال العامين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ والتي أدّت، في نهايتها، إلى انهيار المجتمع الاشتراكي وخروج دول أوروبا الشرقية من المنظومة الاشتراكية، واتجاه الاتحاد السوفياتي إلى التخلّي عن الإسهام في ثنائية الاستقطاب للعالم، متخلّياً، في الوقت نفسه، عن مركز الريادة والزعامة، للولايات المتحدة الأميركية، لوحدها، دون منازع. يبدو أن ذلك كله، دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى اغتنام الفرصة لكي تملأ الفراغ الذى تركه هذا القطب وتثبت مقدرتها على زعامة العالم وفرض نظام جديد عليه. ولن يكون هذا النظام، في أفضل أحواله، أكثر من نظام يراعي المصالح الأميركية وأطماع الجبّار الأميركي.

أمّا دور القوى غير الأميركية في هذا النظام فسيتقلّص، كما بدا في حرب الخليج، وسيكون دوراً ثانوياً، ولكن إلى أمد قصير، كما نعتقد، فهناك قوى عالمية كبرى تتحفّز للظهور بقوّة على المسرح العالمي، أهمّها: اليابان، التي تشكّل قوة اقتصادية لا بدّ وأن يكون لها تأثير كبير في مجرى الاقتصاد العالمي، وأوروبا الموحّدة (بزعامة ألمانيا) التي سوف تنافس الولايات المتحدة الأميركية على زعامة العالم، والاتحاد الروسي الذي ربّما يحاول العودة إلى المسرح العالمي بقوّة إذا ما تمكّن من لملمة شظاياه واستعادة قواه ليلعب دوراً ما على هذا المسرح.

وفي تقديرنا، أن تحالف الدول، الذي رأيناه في حرب الخليج، لن يستمر طويلاً، فسوف تدرك الدول الأوروبية واليابان وروسيا، عاجلاً أم آجلاً، أن ثقل العنجهية والسيطرة الأميركية لا يحتمل، وأن مصالح أميركا في العالم سوف تبتلع

مصالح كل حلفائها، وأنه لا بدّ لتلك الدول من الوقوف في وجه الطغيان الأميركي.

٢ ـ وما يقال عن «النظام العالمي الجديد»، الذي تسعى أميركا لفرضه على العالم، يمكن قوله عن «النظام الإقليمي الجديد»، الذي تسعى كذلك لفرضه على منطقة الشرق الأوسط. فهو سوف يراعي، في الأصل والأساس، مصالح أميركا وأطماعها المتحدة اتحاداً تامّاً مع مصالح اسرائيل وأطماعها.، وغاية هذا النظام الجديد هي أن يكون الشرق الأوسط بحيرة أميركية هادئة تلعب فيها اسرائيل، حليفة أميركا استراتيجياً، دور الزعامة والريادة. ولن يسمح للعرب أن يكونوا، في هذا النظام، سادة على أرضهم ومالكين لمواردهم وثرواتهم، فثروات الأرض العربية، في نظر النظام الأميركي الجديد، أكبر بكثير من أن يستقل العرب في استثمارها والاستفادة منها. ولهذا، فسوف تعمد أميركا إلى إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط تشارك فيه، بالإضافة إلى الدول العربية، الدول المتحالفة مع أميركا مثل تركيا واسرائيل (بالإضافة إلى إيران، لما لها من علاقة مصالح وجوار ببلدان الخليج العربي)، بحيث يصبح العرب، مع تعدد أقطارهم وضعفهم العسكري والسياسي، أقلية في النظام الإقليمي الجديد. وفي اعتقادنا أن هذا النظام سوف يعمد إلى إعادة النظر في حدود دول المنطقة جغرافياً، مع المحافظة على الوضع القائم (الستاتيكو) فيها، إلى حدٍّ ما، وضمن توازنات ومعادلات أميركية، تحفظ لحلفاء أميركا، واسرائيل بالتحديد، الأفضلية والأولوية ومركز «الدولة الأكثر رعاية». وعندها، لا بدّ وأن تشعر الأنظمة العربية، وخاصة تلك التي تعاونت مع أميركا في حرب الخليج، بخيبة الأمل (وقد بدأت تشعر بها، فعلاً، من خلال جولات وزير الخارجية الأميركية الأخيرة وفشله، أو عدم رغبته، في ترويض اسرائيل وإقناعها بالتفاوض مع العرب بشروط مقبولة منهم)، وسوف تشعر الدول الغربية التي تحالفت مع أميركا في حرب الخليج بما سيلحق بها من الغبن بعد إقامة النظام العالمي الجديد. وهكذا سوف يجد العرب أنفسهم أمام واقع جديد يكونون منقادين، من خلاله، وبحكم مصالحهم، للتعاون مع أوروبا المتحدة، وربما مع اليابان، ضد الولايات المتحدة الأميركية المسيطرة والمتسلّطة.

٣ ـ بناء على ما تقدّم، يمكن تحديد أهم النتائج السياسية لحرب الخليج بما يلي:

أ ـ على الصعيد العالمي: انتصار عسكري كامل، وانتصار سياسي ناقص للولايات المتحدة الأميركية. فإن أميركا التي استطاعت أن تحسم الوضع العسكري بشكل كامل لمصلحتها، في غضون ما يزيد على الشهر، لم تستطع، حتى الآن، أن تحسم الوضع السياسي في المنطقة لمصلحتها كذلك. ولا نقصد هنا التعليق على ما

يجري في العراق بقدر ما نقصد الإشارة إلى مـا يجري عـلى ساحـة الشرق الأوسط. إذ أن هنـاك، حتى الآن، على الأقـل، غياب كـامل لشركـاء أميركـا الدوليـين عن هـذه الساحة بعد الحرب، بحيث يبدو وكأن العالم قد تخلّى، بالفعل، لأميركا عن كل أدواره عـلى هذه السـاحة، ولكن تخـلّي العاجـز. وهذا مـا سوف يجعـل من مشكلة السيطرة الأميركية على هذه المنطقة من العالم، بقصد تثبيت النظام العالمي الجـديد، أمـراً لا بدّ وأن يثير الكثير من الجدل في أوساط حلفـاء أميركـا في حرب الخليـج، الغربيـين منهم خاصة، فهل أن هذه الدول قد خاضت تلك الحرب لتأكيد سيطرة أميركا على العـالم، أم لأنها ترغب في أن تكون شريكة لها في إدارة النظام العالمي الجديد؟

يبدو، حتى الآن، أن أميركا لا تريد لها شريكـاً، وهذا مـا سوف يثـير المشاكـل بينها وبين حلفائها في هذه الحرب.

ب ـ أمّا على الصعيد الإقليمي: فالأمر أكثر تعقيداً، على ما يبدو، إذ أن حلفاء أميركا من العرب، في حرب الخليج، سوف يبـدو لهم، أكثر فـأكثر، أن هـذه الدولـة الكبرى ستظل، كما عهدوها من قبل، صغرى أمام مصالح اسرائيـل الإقليمية، وقـد ظهر ذلك جلياً، في الآونة الأخيرة، حيث بدا أن أميركا لم تغيّر شيئاً من سياستها تجاه اسرائيل عمّا كانت عليه قبل حرب الخليج، وأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أمر يصحّ تطبيقه على العراق مثلاً، ولا يصحّ تطبيقه عندما يتعلّق الأمر باسرائيل. وهو ما سوف يثـير، ولا شك، حفيـظة الشعوب العـربية، وكـذلك بعض الأنـظمة التي تعـاونت مع أميركا، في هذه الحرب، على أمل أن تكون أكثر عدالة فيما يخصّ القضية الفلسطينية، ولكنها سوف تفاجأ أن لا شيء تغيّر، بهذا الصدد، في السياسة الأميركية.

ورغم أن أميركا قد خرجت ظافرة من حرب الخليج: اقتصـادياً (سيـطرت على البـترول العربي لمـدى طويـل، وامتصّت الثروة المـالية العـربية التي كـانت مكدّسـة في مصارفها ومصارف الدول الأوروبية، ومع ذلك فهي لم تستعد توازنها المالي، بل هي ما تزال على شفير الإفلاس الاقتصادي نتيجة ما أصابها من تضخّم اقتصادي ونكسات مصرفية في الأعوام المنصرمة)، وعسكرياً (احتلّت منطقة في الشرق الأوسط طالما كـانت تطمـح إلى احتلالها عسكرياً، فهي تحتلّ بوّابـة العبور إلى مختلف قـارات أوروبا وآسيـا وإفريقيـا)، وسياسياً (انتصرت عسكرياً في هذه الحرب، وثبّتت أقدامها في الشرق الأوسط، وسيطرت على الموارد الاقتصادية الهامّة فيه). ورغم ذلك كله، يبقى أمام أميركا منافسان كبيران يهزّان، بقوّة، هذا الانتصار، هما: أوروبا الموحّدة، واليابان.

٤ ـ لا بدّ من وقفة نقدية أمام سلوك النظام العراقي سواء في احتلاله للكويت أم في تحدّيه للتحالف الدولي وانجراره للحرب. فقد أساء هذا النظام اختيار الهدف عندما أقدم على احتلال بلد عربي غير مسوّغ احتلاله مهما كانت المبرِّرات (نقول ذلك مع قناعتنا التامّة أن السلوك الاستفزازي للكويت كان أحد أهمّ أسباب هذا الاحتلال)[٢٣]. كما أساء اختيار التوقيت الملائم في تحدّيه للإرادة الدولية في وقت كان عليه أن يظلّ بعيداً عن أي استفزاز لهذه الإرادة الخاضعة لهيمنة أميركا وسلطتها، خصوصاً بعد غياب الاتحاد السوفياتي عن الساحة العالمية غياباً تامّاً، وبعدما وضحت النوايا السيّئة التي يخفيها التحالف الأميركي ـ البريطاني ضد العراق[٢٤]، وخاصة في قضية «المدفع العملاق» التي سبقت، مباشرة، أزمة الخليج[٢٥]. ثم إن رفض العراق للانسحاب من الكويت، رغم كل المساعي التي بذلت لأجل ذلك، كان المبرّر الذي اتخذه التحالف الأميركي ـ الغربي ذريعة للحرب، والسبب الأساسي في الهزيمة[٢٦].

---

(٢٣) يقول سالنجر في كتابه «حرب الخليج»، وفي أثناء حديثه عن لقاء القمة العربية في بغداد، في ٢٨ أيار/مايو عام ١٩٩٠: «كان بإمكان المرء أن يلمس في موقف الوفد الكويتي ورئيسه (وهو هنا الأمير جابر الصباح) شيئاً هو أقرب إلى الاحتقار تجاه المواقف والمطالب العراقية» (ص ٤٩)، وانظر تفاصيل أخرى، في الفصل الرابع (ص ٥٣ ـ ٨٩).

(٢٤) صرَّحت رئيسة الوزراء البريطانية «مارغريت تاتشر» لبريماكوف ممثِّل الرئيس السوفياتي غورباتشيف في لقاء بينهما بلندن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ أنه «لا يجب الاكتفاء بسحب القوات العراقية من الكويت، بل يجب توجيه ضربة ساحقة إلى العراق وكسر ظهر صدام حسين وتدمير كل قدرات هذا البلد العسكرية وربّما طاقاته الصناعية» (بريماكوف، يوميات بريماكوف في حرب الخليج، ص ٥٤).

(٢٥) اشتهرت هذه القضية في النصف الأول من عام ١٩٩٠ وقبل أزمة الخليج مباشرة، حيث اكتُشفت، في لندن ،قطع ادّعي أنها مهرَّبة إلى العراق لصنع مدفع عملاق يطلق قذائفه إلى مسافات بعيدة المدى. وقد صرَّح «جيمس بيكر» وزير الخارجية الأميركية، خلالها، وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠، أن أميركا تفكِّر في فرض عقوبات على العراق بسبب سعيه لامتلاك أسلحة غير تقليدية مما يهدِّد أمن اسرائيل (ولم يكن العراق قد احتلّ الكويت بعد).

(٢٦) لا بد من الإشارة، في هذا المجال، إلى ما كتبه «يفغيني بريماكوف» في كتابه «يوميات بريماكوف في حرب الخليج» عن الرغبة الحقيقية للرئيس العراقي في الانسحاب من الكويت، سواء قبل بدء الحرب (ص ٦٧ ـ ٧٥) أو بعد بدئها وقبل بدء العمليات البرية (ص ٩٢ ـ ٩٦). ويذكر بريماكوف كذلك أن العراق اتخذ قراراً بسحب قواته من الكويت «فوراً، وبلا قيد أو شرط»، وذلك في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ أي قبل بدء الهجوم البرِّي بيوم تقريباً. يقول بريماكوف: «في ٢٣ شباط (فبراير) في الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق، التقى طارق عزيز (وزير الخارجية العراقي) بالصحفيين في المركز الصحافي التابع لوزارة الخارجية السوفياتية (بموسكو) حيث أعلن قرار القيادة العراقية بسحب قواتها فوراً وبلا قيد أو شرط من الكويت. . . واختتم طارق عزيز كلمته بأن «قرار الانسحاب التام وغير المشروط يعتبر ردّاً على طلب الرئيس بوش» (ص ١٠٥). وكان الرئيس الأميركي قد وجَّه قبل ذلك إنذاراً إلى العراق بوجوب سحب قواته من أراضي الكويت خلال أسبوع ومن مدينة الكويت خلال ٤٨ ساعة، على أن يبدأ الانسحاب قبل الساعة ١٢ من يوم ٢٣ شباط/فبراير بتوقيت نيويورك (ص ١٠٤ ـ ١٠٥).

رغم أن فرصاً عديدة أتيحت للنظام العراقي كي يجنب بلاده كوارث هذه الحرب، ويفلت من الشرك الذي نصب له، إلاّ أنه لم يفعل، (وستظلّ الرسالة التي وجّهها الرئيس السوري حافظ الأسد، إلى الرئيس العراقي، بتاريخ ١٩٩١/١/١٢، أكثر تلك الفرص معقولية وحكمة وبعد نظر)[٢٧].

٥ ـ ولا بدّ، كذلك، من وقفة نقدية أمام سلوك بعض الأنظمة العربية تجاه العراق في هذه الأزمة:

أ ـ ذكر «سالنجر» في كتابه «حرب الخليج» حكايات مثيرة عن الضغط الذي مارسه الرئيس الأميركي «جورج بوش» على الزعماء والقادة العرب قبل اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ لمناقشة أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت[٢٨]، وقبل مؤتمر القمّة العربي الذي عقد في القاهرة لهذه الغاية بتاريخ ١٠ آب، والدور الأميركي الذي برز واضحاً في هذا المؤتمر خاصة. حيث أكّد الرئيس الفلسطيني «عرفات» أنه «حين جلس على مقعده، فوجىء بنصٍّ جاهز للبيان الختامي (للمؤتمر) كان موضوعاً أمامه. نص كتب بالانكليزية وترجم إلى العربية. وهذا ما أكّدته أيضاً أربعة وفود أخرى»[٢٩]. ويستطرد «سالنجر» بعد ذلك، قائلاً: «هذه المقررات السبعة التي يعتقد العديدون أنها صيغت، أو على الأقل أوحي بها، من قبل الأميركيين»[٣٠]. فهل هناك أمر يثير الريبة في سلوك بعض القادة العرب أكثر من هذا الأمر؟

ب ـ تبينّ واضحاً، منذ بدء الحرب، أن الهدف منها ليس تحرير الكويت بقدر ما هو تدمير القدرة العسكرية العراقية والبنية التحتية للمجتمع العراقي، اقتصادياً وحياتياً وتقنياً. وقد ذكرت رئيسة الوزراء البريطانية «تاتشر» ذلك صراحة أمام مبعوث الرئيس السوفياتي «بريماكوف»[٣١]، كما ذكر ذلك العديد من الزعماء الدوليين، ومنهم

---

(٢٧) ورد في الرسالة: «فليكن، إذن، انسحاب العراق من الكويت المقدمة لجوّ جديد تتلاشى فيه الأخطار الجدّية، ونقف فيه صفّاً واحداً وقوّة واحدة في وجه كل من يهدِّد أرضنا ومصالحنا وكرامتنا ومصيرنا. وقد يقول قائل: إن العراق سيكون مستهدفاً بهجوم، حتى لو خرج من الكويت. إنني أريد أن أؤكّد، في هذا الشأن، عهداً أخوياً لا شك فيه، أنه، لو حدث ذلك بعد الخروج من الكويت، فإن سورية ستقف، بكل إمكاناتها المادية والمعنوية، إلى جانب العراق، في خندق واحد، تقاتل معه بكل شدّة وبأس، إلى أن يتحقّق النصر».

(٢٨) سالنجر، المصدر السابق، ص ١٢٩ ـ ١٤٥.

(٢٩) م.ن. ص ٢٠٥.

(٣٠) م.ن. ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد[٣٢]. حتى أن الوحدات العسكرية العراقية المنسحبة من الكويت لم تسلم من التدمير أثناء انسحابها ورغم عدم استعدادها للردّ على الغارات الجوية التي فتكت بها بواسطة طائرات «الأباشي» المروحية المضادة للمدرّعات، وهي في طريقها من الكويت إلى البصرة «وحوّلت هذا الخط مقبرة ضخمة للآليات»[٣٣]. وذكر «بريماكوف» أن القصف الجوي شمل «السكّان المدنيين في بغداد والمدن الاخرى، وضربت جميع المحطات الكهربائية في البلاد. الأمر الذي أدّى إلى توقّف وحدات تنقية المياه والمضخّات المستعملة في سحب مياه المجاري مما أنذر بأخطر النتائج»[٣٤]. كما أولت الولايات المتحدة الأميركية «اهتماماً خاصاً لضرب المفاعلات النووية والمصانع الكيميائية والمراكز التي يمكن فيها صنع الأسلحة الجرثومية»[٣٥]. فماذا بقي بعد من العراق بلا تدمير؟ ولماذا استمرّ الصمت المريب للأنظمة العربية إزاء هذا التدمير المتعمّد وشبه الكامل، لا لآلية الحرب العراقية فحسب، بل لكل البنى العسكرية والاقتصادية والحياتية للمجتمع العراقي؟

ج ـ ويصاب الإنسان العربي بكثير من المرارة والأسى، عندما يرى تعاطف الإدارة الأميركية مع اسرائيل ومحاباتها لها وعدم رغبتها في إقناعها بالاعتراف بالحق العربي، رضاءً أم إكراهاً[٣٦]، وهو الذي رأى الرئيس الأميركي يتصرّف، تجاه العراق في أزمة الخليج، كقائد عسكري صارم وحازم، يقود الأزمة، ثم الحرب، بكثير من الحماسة المشوبة بالحقد والكراهية والغضب، ثم بكثير من القسوة والعنف

---

(٣١) سبق وذكرنا ذلك، انظر: حاشية رقم (٢٤).

(٣٢) خطاب الرئيس الجزائري بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣ وقد ذكر فيه أن التحالف الدولي تجاوز حدود المهمّة الموكلة إليه من المجتمع الدولي بقصفه المنشآت الحيوية في العراق، وأن الأمر لم يعد يتعلّق بتحرير الكويت بقدر ما يتعلّق بالرغبة في تدمير العراق، وهو أمر غير جائز ولا مقبول.

(٣٣) حداد، شؤون الأوسط، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٣٤) بريماكوف، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٣٥) م.ن. ص ٨٤ ـ ٨٦.

(٣٦) لا يفتأ المسؤولون الأميركيون يصرّحون أن لا نية لديهم بإكراه أيٍّ من أطراف النزاع في الشرق الأوسط على اتخاذ مواقف لا يريد اتخاذها، مبرّرين، بذلك، عدم رغبتهم في إكراه اسرائيل، أو الضغط عليها على الأقل، لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي شنّوا على العراق حرباً ضروساً من أجل تنفيذها، كما يدّعون.

وقد صرّح وزير الدفاع الأميركي «ريتشارد تشيني» بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٧، أن الولايات المتحدة الأميركية «لن تستطيع فرض السلام على أحد» (جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨) متناسياً، أن بلاده فرضت هذا السلام، بالأمس القريب، وبالقوّة المدمّرة، على إحدى دول المنطقة نفسها، ولأسباب مماثلة.

والشدّة، بل والظلم، فإذا بهزيمة العرب، في هذه الحرب، أقسى على النفس العربية وأشدّ إيلاماً لها من هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، بل وإن نتائجها أكثر خطورة على المستقبل العربي ومصير العرب من تلك الحرب.

وبعد، إلى أين نتّجه، نحن العرب، وما هو مصيرنا، بعد حرب الخليج؟

لقد انتابت الشعوب العربية، بعد هزيمة الخليج، مشاعر الإحباط واليأس، وذلك يؤدّي، ولا شك، إلى الغضب والتمرّد. وسوف تنتاب الأنظمة العربية، بعد هذه الهزيمة، مشاعر الإحباط والقلق. وذلك يؤدّي، ولا شك، إلى العجز والفشل. وتلك هي الطريق الأقصر، وربما الأسلم، إلى الثورة في سبيل التغيير.

الفصل الثاني

مؤتمر السلام
العربي ـ الاسرائيلي
(١٩٩١ - . . .)

انتهت حرب الخليج بهزيمة عسكرية للعراق وهزيمة معنوية للعرب جميعاً. أما الولايات المتحدة الأميركية، التي بادرت إلى التخطيط لهذه الحرب، وسعت لدى مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارات الإدانة للعراق، ثم قادت تلك الحرب، تنفيذاً لهذه القرارات، وبغية تحرير الكويت، كما زعمت ـ وليس زعمها صحيحاً البتّة، كما هو معلوم ـ، وبشّرت، إثرها، بالنظام العالمي الجديد القائم على أحادية قيادتها وزعامتها، فقد كان عليها أن تعمد إلى تأكيد مصداقيتها، وذلك بالاستمرار في تنفيذ ما سبق وأصدره مجلس الأمن نفسه، من قرارات تتعلّق بحق الشعب الفلسطيني، وحق باقي العرب، في استعادة أراضيهم المحتلّة، إلاّ أن هذه القرارات نامت في أدراج المجلس الذي أصدرها، وذلك بفعل تدخلها هي لمصلحة المعتدي.

وانتظر العرب، سواء أولئك الذين أيّدوا الحرب ضد العراق أم الذين عارضوها، أن تكون الخطوة التالية للجبّار الأميركي، المنتصر في الخليج، بدء مسيرة السلام الذي يقوم على الحل «العادل والدائم» للقضية الفلسطينية (التي درج الغرب على تسميتها «قضية الشرق الأوسط» تضييعاً لهويتها القومية). وغنيٌ عن القول إن السلام المقترح إقامته بين العرب والكيان الصهيوني، والقائم على «مبادلة الأرض بالسلام»، لن يكون عادلاً ولا دائماً، ذلك لأن التفريط بالأرض، سبيلاً للوصول إلى سلام ما، هو أمر لن يكون مقبولاً من الأجيال العربية القادمة، وإن قبلت به الأجيال الراهنة. ذلك أن القضية القومية، ومرتكزها الأرض والشعب، هي ملك كل جيل عربي، وليست ملك جيل لوحده. كما أن السلام «العادل والدائم» الذي يعنيه المجتمع الدولي، بين الصهيونية المعتدية والعرب المعتدى عليهم، لن يكون، في

حقيقته، سوى تنازل مذلّ عن الأرض القومية (المتمثّلة بفلسطين كلها، بما فيها الـذي احتلّ منها عام ١٩٤٨)، وعن القيم القومية (المتمثّلة بمبدأ وحـدة الأمّة من المحيط إلى الخليـج)، والكرامـة القوميـة(المتمثّلة بعـدم الـرضى بسـلام المنهـزم أمـام المنتصر، أو المستسلم أمام المعتدي).

ورغبة منها في تمويه المؤامرة التي أسفرت عن تحطيم القدرات العسكرية العـربية في العراق، وامتلاك آبار النفط العربي في الخليج، وكلتاهما مصلحة أميركية واسرائيلية بالطبع، تحرّكت الإدارة الأميركية، بشكـل مسرحي مضحك، ملوّحـة بالسعي لإيجـاد حل سلمي للقضية الفلسطينية المزمنة، وبـاشر وزير خـارجيتها تنقّلاته بـين العواصم العربية، وعاصمة الكيان الصهيوني، وباقي العواصم التي حاولت أميركا أن تحتفظ لها بسهم من أسهم المشاركة في القضـايا الـدولية الكـبرى، بعد أن أضحت هي وحـدها صـاحبة الشـأن في اتخاذ القـرار في هذه القضـايـا. وكـان يبـدو واضحـاً، من خـلال مفاوضات الوزير الأميركي في عواصم هـذه الدول ومـع المسؤولين فيهـا، ما يتميـز به الأسلوب الأمـيركي، في هذه المفـاوضات، من ليـونـة ومـرونـة تجـاه اسرائيـل، وهي الحليف الاستراتيجي للدولة صاحبة القرار، مما فضح النوايـا الأميركيـة تجاه العـرب، أنظمة موالية لأميركا، ومعادية لها على السواء.

وحاولت الإدارة الأميركية أن تظهـر للملأ، وللعـرب كذلـك، تمسّكها بمبـادىء السلام «العادل والدائم»، والمتمثّلة، في نظر المجتمع الدولي، بالمبادىء التالية:

١ ـ مبدأ «عدم جواز الاستيلاء عـلى الأراضي بالحـرب»، وذلك بتنفيـذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا المبدأ والتي يعتبر تنفيذها تطبيقاً له، وهذه القرارات هي:
القـرار رقم ٢٤٢ تـاريـخ ٢٢ تشرين الثـاني/نـوفمـبر ١٩٦٧ (المتعلّق بحـرب ١٩٦٧)، والقـرار رقم ٣٣٨ تـاريـخ ٢٢ تشرين الأول/أكتـوبـر ١٩٧٣ (المتعلّق بحـرب ١٩٧٣)، والقـرار رقم ٤٢٥ تـاريـخ ١٩ آذار/مـارس ١٩٧٨ (المتعلّق بالاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨).

٢ ـ مبدأ «الأرض مقابل السلام» في عملية التفاوض والصلح بين العرب واسرائيل.

٣ ـ مبدأ عـدم الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيهـا القدس، انـطلاقاً من المبدأ الأول «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب».

وإذا أردنا التوقف عند بعض ما جاء في القـرارات الواردة أعـلاه، لرأينـا المدى

الذي وصل إليه العرب في تنازلهم عن حقوقهم، بل عن مبادئهم القومية، من جرّاء قبولهم بها:

أ ـ ينص القرار رقم ٢٤٢ على وجوب انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلّتها خلال حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ (وهي الضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، وقطاع غزة وهضبة الجولان)، مقابل أن ينهي العرب «جميع ادعاءات أو حالات الحرب» مع الكيان الصهيوني، وأن يعترفوا بسيادة اسرائيل «ووحدة أراضيها»، وكذلك «استقلالها السياسي، وحقّها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها»، وأن يؤمّنوها من أي تهديد «بالقوة أو استعمالها».

ويخالف اعتراف العرب بهذا القرار المبادىء القومية التي التزموا بها على مدى قرون من الزمن، والتي تفترض وجوب تحقيق الوحدة القومية على الأرض العربية الممتدّة من الخليج إلى المحيط، بما فيها فلسطين. فالاعتراف العربي بالكيان الصهيوني القائم على أرض فلسطين هو خرق لهذه المبادىء القومية، وهو، بالتالي، تخلٍ عن الالتزام بتحقيق الوحدة القومية العربية، وتنازلٌ عن الحق القومي للعرب في فلسطين (دون أن نتحدّث عن تخلّي العرب عن الأراضي التي اغتصبها اليهود من فلسطين عام ١٩٤٨ زيادة على ما نصّ عليه قرار التقسيم).

ب ـ ويدعو القرار رقم ٣٣٨ العرب واسرائيل إلى إجراء مفاوضات «بهدف إقامة سلام عادل ودائم» في المنطقة. وإذ يكرّر هذا القرار عبارة «إقامة سلام عادل ودائم»، التي سبق وتضمّنها القرار رقم ٢٤٢ السابق ذكره، لا نجد، في كلا القرارين، أي تحديد دولي لهذا السلام «العادل والدائم»، مما يترك للكيان الصهيوني، وهو المعتدي والأقوى بين الطرفين المتفاوضين، حرية المبادرة في تقرير هذا السلام وحدود «عدالته ودوامه»، طالما أن مجلس الأمن، والولايات المتحدة الأميركية بالذات، غير مباليين بإكراه المعتدي على الإقلاع عن عدوانه، كما فعلا مع العراق.

ج ـ ويدعو القرار رقم ٤٢٥ اسرائيل إلى «الاحترام الصارم» لسيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه «داخل حدوده المعترف بها دولياً»، ويطلب منها أن «توقف فوراً» أعمالها العسكرية ضد لبنان، وأن «تسحب فوراً» قواتها من «الأراضي اللبنانية كافة». وكم كنا ساذجين، نحن اللبنانيين، يوم صدّقنا أن هناك «مظلّة» دولية، وأميركية خاصة، تحمي لبنان من أطماع اسرائيل واعتداءاتها.

وهكذا نرى الولايات المتحدة الأميركية، التي ادّعت لنفسها حق فرض السلام في العالم وتنفيذ قرارات المجتمع الدولي، بدءاً بالخليج، تراوح مكانها، بسبب عجزها الفاضح عن تنفيذ القرارات التي أصدرها مجلس الأمن نفسه (وهو أعلى هيئة ممثّلة لهذا المجتمع الدولي) تجاه اسرائيل ولمصلحة العرب، متجاهلة، في الوقت نفسه، الحق العربي والفلسطيني خاصة، وداعمة العدوان الصهيوني بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي.

أمّا الانسحاب «الفوري» من الجنوب اللبناني المحتل، فقد أصبح، في نظر الولايات المتحدة الأميركية نفسها، مشروطاً بالتفاوض والاستسلام المذل للكيان الصهيوني المعتدي، هذا إذا كان في نيّته الانسحاب، وهو أمر مستبعد الحصول.

لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية، إذن، القابلة «القانونية» التي ولد «مؤتمر السلام» على يدها، وبعملية قيصرية كارثية هي «حرب الخليج». وبديهي أن يأتي «الطفل» مشوَّهاً، طالما أنه ولد من هذه الحرب المدمِّرة، حيث العرب مسحوقون ومهزومون.

وإذا كان «مؤتمر السلام» الذي بدأ في مدريد (في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١)، وانتقل، بعدها، إلى واشنطن (بدءاً من تاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) يهدف إلى إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي برمّته، فهو قد اقتصر على الدول المحيطة بالكيان الصهيوني، وهي ما تسمَّى «بدول الطوق» أي: سوريا ولبنان والأردن، (وقد سبق أن خرجت مصر من هذا الطوق بمجرَّد توقيعها على الصلح مع العدو الاسرائيلي)، بالإضافة إلى الفلسطينيين (الداخلين، في المؤتمر، ضمن الوفد الأردني، وفقاً لرغبة اسرائيل)، على أن يتقيَّد العرب جميعاً بنتائج هذا المؤتمر، إذا وصل إلى نتيجة ما.

ما هي التوقعات، إذن، لنتائج هذا المؤتمر؟

قبل أن نتوقَّع النتائج، علينا أن نحدِّد العقبات المحتملة، والتي بدأت اسرائيل تضعها في طريق المؤتمر كي لا ينتهي إلى نتائج لمصلحة الحق العربي. ويبدو أن العقبات الرئيسية التي تعمد اسرائيل إلى وضعها في طريق المفاوضات هي:

١ ـ رفض مبدأ مبادلة الأرض بالسلام.

٢ ـ رفض وقف بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلّة، مع تكثيف الاستيطان فيها.

٣ ـ رفض الانسحاب من جنوب لبنان، وربط هذا الانسحاب بشروط تعجيزية.

١ ـ رفض مبدأ مبادلة الأرض بالسلام:

رغم أن هذا المبدأ ظالم للحق العربي ومجحف به، ورغم أنه لا يتوافق مع مبادىء القومية العربية ووحدة الارض العربية من المحيط إلى الخليج، فقد رضي العرب به، إلّا أن اسرائيل رفضته، فصحّ فيها قول الشاعر: «رضي القتيل وليس يرضى القاتل». فاسرائيل ترفض، رفضاً مطلقاً، مبادلة الأرض بالسلام، وترى أن المفاوضات يجب أن تجري وفقاً لمبدأ ارتضته بدورها وتشبّثت به، وهو «مبادلة السلام بالسلام»، وهو يعني، بالنسبة إلى العرب «مبادلة السلام بالاستسلام». وقد اعتمدت اسرائيل، في رفضها لمبدأ «مبادلة الأرض بالسلام»، على ضعف العرب وعجزهم، وعلى تخلّفهم واختلافهم، وعدم اتفاقهم على اتخاذ أي قرار موحّد إزاءها. وقد ظهر ذلك واضحاً في عدم اتفاقهم[1] على موقف موحد إزاء الدعوة الأميركية للاشتراك في المفاوضات المتعدّدة الاطراف، والتي تهدف، في حقيقتها، إلى إدخال اسرائيل في منظومة الدول العربية ودول الشرق الأوسط، مع ما سوف يتبع ذلك من استغلالها لثروات الوطن العربي والدول الشرق أوسطية، دون أن تقدّم، مقابل ذلك، أي تنازل عن الحق العربي الذي اغتصبته.

ويبدو، من مسار الأحداث، أن الصهيونية تسير في المخطّط الذي رسمته لنفسها، بغية الوصول إلى هدفها الأساسي، وهو إقامة «اسرائيل الكبرى». وأن أية عقبة، مهما كانت كأداء، لن تحول دون بلوغها هذا الهدف. وقد اعتمدت، لذلك، سياسة المراحل: تقضم ثم تهضم، ثم تعود فتقضم لتهضم. هكذا فعلت في الأراضي التي احتلّتها عام ١٩٤٨، وها هي تسعى اليوم، وبلا كلل، لكي تهضم ما قضمته من أراض عربية احتلّتها عام ١٩٦٧، وذلك بتكثيف الاستيطان اليهودي، وزيادة وتيرة بناء المستوطنات فيها، غير عابئة بالرأي العام الدولي وبقرارات مجلس الأمن، طالما أن الدولة صاحبة السلطة العليا في اتخاذ القرارات الدولية، وهي الولايات المتحدة الأميركية، عاجزة عن أن تضع، بدورها، حدّاً لأطماع الدولة العبرية.

---

(١) افترق وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا في مراكش، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٤، دون أن يتفقوا على موقف موحّد إزاء الدعوة الأميركية للاشتراك في المفاوضات المتعدّدة الأطراف، والتي جرت، بعدها، في موسكو بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٨.

٢ ـ رفض وقف بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلّة، مع تكثيف الاستيطان فيها:

لا تزال اسرائيل ترفض وقف بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلّة، بل إنها تعمد إلى زيادة بناء تلك المستوطنات في هذه الأراضي بوتيرة بالغة، كما أنها تعمد إلى تكثيف الهجرة اليهودية إليها بشكل لم يسبق له مثيل، وذلك رغم كل الدعوات التي توجّه إليها من معظم دول العالم، ومن الولايات المتحدة الأميركية بالذات، لوقف بناء المستوطنات في تلك الأراضي، ووقف الاستيطان فيها، باعتبارها «أراض محتلّة»[٢].

ونقدّم مثلاً على ذلك ما أعلنته وزارة المال الاسرائيلية بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، من أن حركة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلّة قد «تصاعدت بوتيرة لا سابقة لها عام ١٩٩١»[٣]، وأشارت الأرقام التي أعدّتها هذه الوزارة «بناء على طلب الإدارة الأميركية»، إلى أن اسرائيل:

أ ـ باشرت، في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩١ (من كانون الثاني/يناير، إلى أيلول/سبتمبر)، بناء:
- ٦٤٣٥ مسكناً، في الأراضي العربية المحتلّة، مقابل:
- ١٨٢٠ مسكناً، في الفترة نفسها من عام ١٩٩٠، و:
- ١٤١٠ مساكن، في الفترة نفسها من عام ١٩٨٩.

ب ـ أنجزت، في الفترة نفسها من عام ١٩٩١، مرحلة متقدّمة في بناء:
- ١٢٩٨٥ مسكناً، في الأراضي العربية المحتلة، مقابل:
- ٢٨٨٠ مسكناً، في الفترة نفسها من عام ١٩٩٠، و:
- ٢٣٣٠ مسكناً، في الفترة نفسها من عام ١٩٨٩[٤].

ج ـ بلغت نسبة المساكن التي أطلقت وزارة الإسكان الاسرائيلية بناءها في الأراضي العربية المحتلّة:
- ٧٠٪ من مجموع المساكن التي بنيت عام ١٩٩١، مقابل:
- ٤٥٪ من مجموع المساكن التي بنيت عام ١٩٩٠.

---

(٢) أعلنت الإدارة الأميركية أنها تشترط، لمنح قرض بعشرة مليارات دولار إلى اسرائيل، عدم بناء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلّة، ولكنها قبلت رسمياً بإمكان استكمال المستوطنات القائمة.

(٣) جريدة «الحياة»، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢، ص ٥.

(٤) جريدة «الحياة»، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢، ص ٥.

- ٥٠٪ من مجموع المساكن التي بنيت عام ١٩٨٩[٥].

د ـ بلغت عملية البناء، في الأراضي المحتلّة، نسبة ١٠,٣٣٪ من مجموع عمليات البناء في فلسطين المحتلة كلها (فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، والضفة الغربية وقطاع غزة)، وذلك عام ١٩٩١، مقابل نسبة ٤٪ عام ١٩٩٠[٦]. أمّا عدد المستوطنين في المناطق العربية المحتلّة (الضفة ووادي الأردن والقطاع) فقد بلغ ٩٦ ألف يهودي، في بداية عام ١٩٩١[٧]، ويبدو أن هناك خطة لإسكان ٢٥٠ ألف يهودي، في الضفة والقطاع، حتى عام ٢٠١٠[٨].

٣ ـ رفض الانسحاب من جنوب لبنان، وربط هذا الانسحاب بشروط تعجيزية:

رغم أن القرار رقم ٤٢٥ يدعو اسرائيل للانسحاب «الفوري» من جنوب لبنان، بلا قيد أو شرط، تنفيذاً لمبدأ «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب»، نرى اسرائيل ترفض الاستجابة لهذا القرار، بل إنها تضع شروطاً تعجيزية لذلك، أهمّها: إجراء مفاوضات مباشرة مع لبنان (بدأت في مدريد وتواصلت في واشنطن)، تنتهي بصلح واعتراف، ووقف أعمال المقاومة الوطنية اللبنانية من جنوب لبنان، وتأمين الحدود الشمالية للكيان الصهيوني، وانسحاب الجيش العربي السوري من لبنان كله، (رغم ما يبرّر وجود هذا الجيش من حجج قانونية أهمّها موافقة الدولة اللبنانية على وجوده، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني في الطائف)[٩]. ولم يبدر من اسرائيل، حتى اليوم، وبعد بدء مفاوضات السلام واستمرارها، ما يشير إلى أنها عازمة، فعلاً، على الانسحاب من الجنوب اللبناني. بل إنها، بعكس ذلك، تجترح الذرائع والأسباب لكي تستمر في احتلالها لهذا الجزء من الوطن. وأكثر من ذلك، فهي لا تزال تشدّد قبضتها على القرى اللبنانية المحاذية للشريط المحتل، حصاراً وقصفاً وتدميراً وعمليات اجتياح ومداهمة وتهجير وطرد واحتجاز. ولا شك في أنها تبغي، من وراء ذلك، إفراغ المنطقة، ما أمكن، من سكانها، مما يحملنا على الخشية من عمليات استيطان يهودي لهذه المنطقة.

استنتاج: من كل ما تقدّم، يمكننا أن نستنتج الأمور التالية:

---

(٥) الجريدة نفسها، التاريخ نفسه، ص.ن.

(٦) ج.ن.ت.ن.ص.ن.

(٧) مجلة «الدراسات الفلسطينية»، عدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٧٧ وص ٨٥ (جدول رقم ١).

(٨) م.ن. ص ٧٧.

(٩) هذا بالإضافة إلى ما هو معروف عن الأطماع الإسرائيلية في مياه لبنان.

١ ـ يمكن اعتبار «مؤتمر السلام» الذي سعت الولايات المتحدة الأميركية لعقده بين العرب واسرائيل، بعد حرب الخليج، وفي ظروف وموازين قوى غير متكافئة إطلاقاً بين الفريقين، آخر محطة من محطات المؤامرة المستمرّة ضد الوطن العربي، والتي تابعناها في الفصول الأولى من هذا الكتاب. ولكنها لن تكون المحطة الأخيرة، في أي حال، طالما أن الصهيونية لا تزال تسعى، بجهد ملحوظ، لتحقيق «أهدافها القومية» في إقامة «اسرائيل الكبرى».

٢ ـ سيكون أهم إنجاز لـ «مؤتمر السلام» كسر حاجز العداء الذي هو قائمٌ بين العرب والكيان الصهيوني، وسيكون العرب أكبر الخاسرين في هذا المؤتمر، إذ أنهم لن ينالوا منه شيئاً، بينما أحرزت اسرائيل، من جرّائه، نصراً تاريخياً، هو الاعتراف الفعلي والواقعي بها من العرب جميعاً، بعد أن ناصبوها العداء طيلة نصف قرن، وبعد أن خاضوا ضدها خمسة حروب (آخرها حرب لبنان عام ١٩٨٢) انتهت بهزيمتهم واستسلامهم. فهم قد ناضلوا، طيلة القرن العشرين، لكي تظل فلسطين عربية، وذلك منذ أن ظهرت الدلائل الأولى للمؤامرة، مع المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، وقاتلوا التوسع الصهيوني في فلسطين طيلة عهد الانتداب البريطاني، كما قاتلوا الاحتلال الصهيوني لفلسطين منذ قيام اسرائيل، وها هم يقادون، اليوم، طوعاً أو إرغاماً، للاعتراف الجماعي بالاغتصاب الصهيوني لفلسطين، دون أن يحقّقوا، مع ذلك، جزءاً من آمالهم القومية وأحلام نضالهم، ثمناً لهذا الاعتراف. وتسقط مع هذا الاعتراف، كل الشعارات التي ألفناها طويلاً، من شعار «فلسطين عربية» إلى شعار «أمّة عربية واحدة، من المحيط إلى الخليج».

٣ ـ يبدو أن اسرائيل تدرك جيداً نقاط الضعف في الإدارة الأميركية الحالية، وهي تستغلّها إلى أقصى مدى، خاصة وأن لدى اللوبي الصهيوني، في الولايات المتحدة الأميركية، الكثير من أسرار هذه الإدارة، كما أنه أتقن اللعبة السياسية الأميركية إلى درجة أنه استطاع أن يهزم العديد من السياسيين الأميركيين الذي تصدّوا له (أمثال: بول فندلي وتشارلز بيرسي ووليام فولبرايت)، مما يجعل المعركة بين هذا اللوبي وأي سياسي أميركي، حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة الأميركية، معركة غير متكافئة[10].

(١٠) انظر مقالاً بهذا الصدد للمحامي الأميركي، من أصل عربي، مايكل سابا، في جريدة «الحياة» بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ص ١٣، بعنوان «الحرب الآتية بين بوش واسرائيل».

وفي اعتقادنا، ستظلّ اسرائيل تماطل في مفاوضاتها مع العرب إلى أن يحين موعد بدء معركة انتخابات الرئاسة الأميركية، عندها يصبح الرئيس الأميركي الحالي عاجزاً عن ممارسة أي ضغط على الكيان الصهيوني، ولن يتمكّن أي رئيس مقبل (حتى ولو كان الرئيس بوش نفسه) من أن يبدأ عهده الجديد بممارسة الضغط على هذا الكيان، مع كل ما ينتظره من أزمات داخلية (وخاصة الاقتصادية منها)، مما يتيح لاسرائيل ممارسة مناوراتها مع العرب حرّة من أي ضغط، وربّما لا تعود، بعدها، مضطرّة إلى استكمال تلك المفاوضات.

٤ ـ وإلى أن ينتهي المؤتمر، الذي سيمتدّ حقبة طويلة من الزمن، سوف تكون اسرائيل قد كثّفت الوجود اليهودي في المناطق العربية المحتلّة، وذلك بزيادة بناء المستوطنات وزيادة عملية توطين اليهود فيها، (٢٥٠ ألف يهودي عام ٢٠١٠ كما خطّطت)، وربّما اعتمدت مختلف السبل لإفراغ تلك المناطق من سكّانها العرب الأصليين، سواء بواسطة القهر والتضييق أو الطرد والتهجير، وغير ذلك من الوسائل[11]. وسيظلّ العرب مختلفين ومنقسمين، وبالتالي ضعفاء عاجزين، بينما تخلد اسرائيل إلى التقاط أنفاسها، مطمئنة إلى قفزة جديدة نحو أرض جديدة من هذا الوطن العربي، تقضمها وتهضمها، تحقيقا لحلمها التوسّعي الكبير.

٥ ـ يبقى بصيص نور وحيد يظلّ يضيء ليل أمّتنا البهيم، هو الأمل بأن ترفض الأجيال العربية القادمة الواقع المذلّ الذي تعيشه أجيالنا الحاضرة.

ولنعترف، نحن، أننا فشلنا، وأن قرناً كاملاً من الهزائم والإحباطات يثقل كواهلنا وضمائرنا، وأن علينا أن لا نفرّط بحق تلك الأجيال في الاحتفاظ بطموحها القومي والسعي لتحقيقه.

فلنسلّمها، إذن، راية النضال بدلاً من ذلّ الهزيمة ووثيقة الاستسلام.

---

(١١) كأن تحرم، مثلاً، عشرات القرى العربية، في الضفة والقطاع، من المياه، كما تفعل حالياً.

الفصل الثالث

مؤامرة العرب على العرب

لم يكن ممكناً للغرب أن يحقّق أهدافه في السيطرة على الوطن العربي بجناحيه: المغربي والمشرقي، وعلى مدى قرنين من الزمن، لولا أنه استطاع أن ينفذ إلى هذه الأهداف من خلال ثغرات تعمّد إحداثها في البناء العربي، وقد أتاحت له هذه الثغرات إيلاج أدواته إلى قلب هذا البناء لتعمل فيه تفكيكاً وتجزئة وتمزيقاً، ولا تزال تعمل فيه بالقوّة نفسها، وبالزخم نفسه، رغم كل مظاهر دعوات الوحدة والتقدّم وإعادة البناء في الصرح العربي المهدّم والمهشّم والمخترَق.

فأية أدوات هي تلك التي استخدمها الاستعمار الغربي واستعانها لكي يصل إلى قلب المجتمع العربي، فيقضي على وحدته التي هي مصدر قوّته؟

لقد قسّم الاستعمار الغربي الوطن العربي، في مغربه ومشرقه، إلى كيانات، ووضع لهذه الكيانات قوانين وأنظمة جعلتها مرتبطة به، بل ومعتمدة عليه.

ورغم أن جماهير معظم هذه الكيانات قد استطاعت أن تتيح لزعماء وطنيين منها سبيل الوصول إلى سدّة الحكم، سواء بالطرق الديموقراطية أو عن طريق الانقلابات العسكرية، فقد ظلّ هؤلاء الحكّام الوطنيون مقيّدين، إلى حدٍّ كبير، بما خلّفه لهم من سبقهم في الحكم، من تراث مرتبط بالاستعمار ومقيّد به.

وهكذا نجد معظم الأنظمة العربية المعتَمَدة في هذه الكيانات تصطدم، في غالب الأحيان، بإرادة الجماهير التي تبدو، في غالب الأحيان كذلك، مسحوقة وعاجزة عن الحركة، بفعل ما يحكم تلك الجماهير من ضعف ناتج عن عوامل التخلّف والتجزئة والاستبداد والقهر الاجتماعي.

وترتسم لدينا، من خلال ذلك، الصورة التالية:

إن معظم الأنظمة في الوطن العربي، على اختلاف أشكالها، في صراع دائم مع

الجماهير، وفي مصالحة دائمة مع الاستعمار (الأميركي والغربي) بمعنييه: المادي والمعنوي، بسبب التقاء المصالح والغايات. وإذ تتناقض مصالح الجماهير مع مصالح الأنظمة، تكون الغلبة، في معظم الأحيان، للأنظمة التي لا تفتأ تستعين بالاستعمار لتثبيت سلطتها. ويسارع الاستعمار لتلبية نداء أولئك الذين يرهنون وجودهم وبلادهم به لقاء بقائهم في الحكم. فيبدو وكأنه هو الحاكم الفعلي وكأنّ الحكّام ليسوا أكثر من نواب عنه ومنفّذين لإرادته. ولا تتفق مصلحة المستعمر مع تقدّم الشعوب وتحرّرها ووحدتها، وهي أقانيم، إذا اجتمعت في شعب، استطاع، بواسطتها، أن يحقّق ما يصبو إليه من قوّة وعزّة ومنعة.

نستطيع، إذن، ممّا تقدّم، أن نحدّد، بوضوح، مكامن المرض في أمّتنا، وهي التي استخدمها الاستعمار للوصول إلى غاياته في تجزئة هذه الأمّة وإضعافها، فهي، إذن، الأدوات التي يستخدمها الاستعمار وتتوسّلها الأنظمة، للحكم والسيطرة. وهذه الادوات - الآفات هي:

التخلّف والتجزئة والأنانية والكيانية والتبعية والطائفية والنزعات القبلية والإقليمية، وفي رأس هذه الآفات كلها: الاستبداد (أو انعدام الديموقراطية).

١ - التخلّف:

يبدو التخلّف الأداة الأساسيّة والفاعلة التي استخدمها الاستعمار، ولا يزال يستخدمها، لمنع تقدّم الأمّة العربية وسعيها إلى التحرّر والوحدة، فالتخلّف هو الحاجز الحقيقي الذي يقف حائلاً دون وصول الجماهير إلى درجة من الوعي لذاتها والإدراك لمصالحها الحقيقية، تلك المصالح التي لا بدّ وأن تتناقض مع مصالح الاستعمار وأدواته.

من هنا، لا بدّ أن يقف الاستعمار وأدواته في وجه أية محاولة للتغيير تعتمدها الجماهير سبيلاً للتقدّم، وإذا ما وجد، على رأس نظام عربي، حاكم يبغي، فعلاً، تحقيق المصلحة الحقيقية لشعبه، نجد أن الاستعمار لا يفتأ يحاربه حتى يسقطه ويقضي عليه، دون أن تتمكّن الجماهير، الضعيفة أصلاً، من مساندته ودعم قدرته على الصمود والانتصار.

ويشمل التخلّف كل مجالات الحياة الفكرية والحضارية والاقتصادية والعلمية وسواها. إنه تخلّف في أسلوب العمل وفي ممارسة الحياة، بكل مجالاتها، بشكل راق وسليم.

٢ ـ التجزئة:

لا شك في أن وحدة الأمّة العربية هي السبيل الوحيد لتحقيق قوّتها وسيادتها واستقلالها، لذا، سوف يظلّ الاستعمار يقاوم أية وحدة عربية، مهما كان نوعها، كي تظلّ سيطرته على الأجزاء المبعثرة لهذه الأمّة، تامّة وأكيدة.

تلك هي مصلحة الاستعمار التي لا بدّ وأن تلتقي مع مصالح أنظمة عربية ترى، بدورها، في الوحدة، مبرّراً لإلغائها عن طريق إلغاء الكيانات القائمة؛ وقلّة هم أولئك الحكّام العرب المخلصون الذين يسعون، حقيقة، إلى الوحدة. فالتجزئة التي فرضها الاستعمار على الوطن العربي وخلق، من جرّائها، أنظمة تابعة له، أضحت ملائمة تماماً لحكّام تلك الأنظمة، يستميتون في الدفاع عنها، ولا يتردّدون في طلب المعونة من الاستعمار نفسه ليمنع عنهم شرّ أي تغيير يمكن أن يطرأ على نظام الحكم القائم عندهم، حتى ولو كان تغييراً وحدوياً لمصلحة الأمّة.

وتعتبر التجزئة من أهم الأدوات التي يستخدمها الاستعمار، في الوطن العربي، لمنع تحرّر الجماهير العربية وتوقها إلى الوحدة. وإذ تدرك هذه الجماهير، بما لديها من وعي قومي وإدراك حقيقي لمصالحها، أن إنهاء تجزئة الوطن العربي هو السبيل الأوحد لتحرير الأمّة العربية وتأكيد سيادتها واستقلالها، فإنها، أي هذه الجماهير، سوف تظلّ في تناقض مستمرّ، ليس مع الاستعمار فحسب، بل مع تلك الأنظمة التي تدّعي السعي لتحقيق مصالح هذه الجماهير المتمثّلة باجتماع الأقطار العربية في وحدة تامّة، بينما هي، في الحقيقة، ضد هذه الوحدة، بل إنها تسعى جاهدة لمنع تحقيقها.

٣ ـ الأنانيّة والكيانيّة:

ترتبط الكيانيّة بالأنانيّة ارتباطاً وثيقاً، فالأنانيّة هي المصدر الحقيقي لاستمرار الكيانيّة وثباتها طيلة هذه الفترة، وما سيلي، من الزمن. وهي العائق الأول دون تحقيق وحدة الأقطار العربية وجماهيرها. ولا تقتصر الأنانيّة، في الكيانات العربية، على الحكّام الراغبين باستمرار التجزئة، بل تتعدّاها، في الغالب، إلى طبقة من المنتفعين من بقاء التجزئة ودوامها. فللحاكم حاشيته، وللحاشية طبقتها، وغالباً ما يكون للطبقة طائفتها أو قبائلها وعشائرها وعائلاتها. وهكذا تتكوّن، داخل الكيان أو النظام، طبقة من الحكّام والمنتفعين تصبح، بذاتها، القشرة الحامية، أو السدّ المنيع الذي يحول دون أي تغيير أو تحوّل نحو الوحدة، بحيث تعتبر الوحدة الخطر الذي يهدّد تلك الطبقة بالفناء والاندثار، ويهدّد، بالتالي، الكيان والنظام بالانهيار، كما تعتبر

الدعوة إلى الوحدة خروجاً على الكيان والنظام، وبالتالي، خيانة وطنية.

إن المصيبة في هذه الطبقة من الحكّام والمنتفعين، في مختلف الأنظمة العربية، هي أنها لا تدرك أن مصلحتها الحقيقية أولاً، ومصلحة الجماهير ثانياً، بل ومصلحة الكيان نفسه كقطر عربي عاجز وضعيف، هي في التوحّد مع باقي الجماهير والكيانات العربية، وأن المصلحة الحقيقية لأي كيان عربي لا يمكن أن تنفصل عن مصلحة الكيانات العربية الأخرى، ويكون ذلك بالتكامل التام بين هذه الكيانات تكاملاً لا بدّ وأن يصل يوماً، إن أدرك الحكّام مصلحتهم الحقيقية ومصالح جماهيرهم، إلى الوحدة.

ولا يمكن لأية وحدة أن تتمّ بين قطرين عربيين إلّا إذا تميّز حكّام القطرين وجماهيرهما بالتخلّي عن الأنانية والكيانية وصدقوا في توجّهاتهم الوحدوية. أوَلَم يستطع عبد الناصر، ومعه جماهير مصر، وشكري القوتلي، ومعه جماهير سوريا، أن يحقّقا أول وحدة عربية في القرن العشرين (عام ١٩٥٨) بفضل وعيهما القومي السليم وبفضل وعي الجماهير العربية، في كل من مصر وسوريا، لمصالحها الحقيقية؟ وإذا كان الاستعمار قد استطاع، بفضل تحالفه مع بعض الأنظمة العربية الرجعية، أن يقضي على الوحدة المصرية ـ السورية، فإن زعماء اليمنين قد استوعبوا التجربة الوحدوية الأولى وأقاموا، على أساس متين، وحدة قوية واعِدة.

ولكن، هل يغفل الاستعمار عن أيّ توجّه وحدوي في الوطن العربي؟ كلا، فإن هذا الاستعمار، نفسه، هو الذي أنزل جيوشه في كلٍّ من الأردن ولبنان، فور قيام الثورة العراقية ضد الملكية عام ١٩٥٨، وإعلان زعمائها، من دمشق، يومذاك، عزمهم على الانضمام إلى «الجمهورية العربية المتحدة». وهو، أي هذا الاستعمار، نفسه، هو الذي تآمر على ثورة العراق بشخص أحد قادتها (عبد الكريم قاسم) لمنع انضمام العراق إلى الوحدة الفتية، ثم تآمر، بعدها، على الوحدة نفسها، فأجهضها.

تلك هي مصلحة الاستعمار، ومصلحة أدواته من الحكّام الذين يرون في حدود الكيان الذي أقامه الاستعمار لهم حدود طموحهم وتطلّعاتهم القومية.

٤ ـ التبعية:

لقد تعمّد الاستعمار الغربي تقسيم الوطن العربي إلى كيانات هزيلة وضعيفة بحيث يبدو معظمها عاجزاً عن الاستمرار كدول متكاملة البنيان، بل ويفتقر إلى المقوّمات

الحقيقيّة للدولة السويّة. وكان هدفه من ذلك أن تظلّ تلك الكيانات بحاجة إلى معونته ومساندته، مادياً ومعنوياً، فلا ترتقي إلى مصاف الدول القادرة، ولا تحظى بنعمة السيادة والاستقلال التامّين الناجزين إلا إسمياً وعلى صفحات دساتيرها، ممّا جعل الاستعمار يضمن تبعية هذه الكيانات إلى أمد طويل.

فالتبعية، إذن، هي الوسيلة التي توسّلها الاستعمار لإبقاء الوطن العربي، المجزّأ إلى كيانات، مرتبطاً به في مختلف المجالات: الثقافية والاقتصادية والعلمية والعسكرية وغيرها... وقد ظلّ معظم تلك الكيانات على هذا النحو حتى بعد زوال الاستعمار (أو الانتداب، وهو الاسم الملطّف للاستعمار) عنها. وقد ارتضت الأنظمة التابعة، وحكّامها، هذا الواقع واستكانت له، حتى أصبح جزءاً لا يتجزّأ من حياتها العامّة وتراثها الحضاري، ومن الأمثلة على ذلك:

- بلدان «الفرانكوفون» (أي البلدان الناطقة بالفرنسية)، وهي تلك التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، أو لا تزال خاضعة له، ومنها لبنان وبعض البلدان العربية.

- خاض الجيش الأردني حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ بقيادة ضابط بريطاني هو الجنرال (غلوب باشا) يعاونه عدد من الضبّاط من جنسيته. وقد تخلّى هذا الضابط عن العديد من المواقع الفلسطينية لمصلحة العدو الاسرائيلي بناء على توجيهات من حكومته (الانكليزية).

- لا يزال في الدستور اللبناني نص صريح يربط الثقافة الوطنية بالثقافة الاستعمارية، وهو أمر لا مثيل له في أي دستور من دساتير الدول المستقلّة. فقد نصّت المادة ١١ من الدستور الجديد (الصادر عام ١٩٩٠) على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية «أمّا اللغة الفرنسية فتحدّد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون»، وهي المادة نفسها التي وردت في دستور عام ١٩٤٣ دون أي تغيير، كما أنها تكاد تكون المادة ١١ نفسها التي وردت في دستور العهد الانتدابي عام ١٩٢٦. ورغم قناعتنا بأن معرفة اللغات الأجنبية هي ميزة فريدة للمواطن اللبناني يجب التمسّك بها، إلاّ أننا نرى أن إدراجها في الدستور أمر معيب ومهين، إذ لا يخفى ما في ذلك من استمرار لتبعية ثقافية لازمت لبنان طيلة عهدي الانتداب والاستقلال ولا تزال، وذلك بفضل التربية التي خلّفها الانتداب الفرنسي لفئة من رجال الحكم في هذا الوطن المستقل.

ولكن الواقع الحالي هو أن التبعية للغرب (وخاصة لفرنسا وانكلترا) قد

انحسرت، انحساراً كلياً أو جزئياً، عن كيانات الوطن العربي (التي كانت ترزح جميعها تقريباً، تحت نير الاستعمار والانتداب الفرنسي أو الانكليزي خلال القرنين الأخيرين). وكان هذا الانحسار لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية. وقد رأينا، بعد حرب الخليج خاصة، كيف أن هذه الكيانات ازدادت تبعية وارتباطاً بنظام عالمي جديد يبدو أنه على وشك الاستقرار في العالم، وهو نظام تتزعّمه الولايات المتحدة الأميركية، الحليفة الاستراتيجية للعدو التاريخي للعرب، اسرائيل، ولا شك في أن هذا النظام سيكون أكثر ظلماً للعرب وأشدّ قسوة عليهم وإجحافاً بحقوقهم المغتصبة.

وبديهي أن الجماهير العربية غير راضية بهذه التبعية، كما كانت رافضة لما قبلها.

٥ ـ الطائفية والنزعات القبلية والإقليمية:

تعتبر الطائفية والنزعات القبلية والإقليمية أدوات طيِّعة في يد الاستعمار الذي زرعها مثل أوتدة راسخة في صميم معظم الكيانات العربية. فهو قد راعى، عند إنشاء الكيانات، الجوانب الطائفية أو القبلية أو الإقليمية، في كل كيان أنشأه، وتعهَّد هذه الجوانب بتنشئة (طائفية أو قبلية أو إقليمية) بحيث أصبحت عوامل أساسية، في الحياة السياسية العامة للكيان، يصعب تجاوزها أو تخطِّيها. ولنأخذ، مثلاً على ذلك، لبنان الذي يعاني من الآفة الطائفية معاناة لا مثيل لها في الدول المتحضِّرة، فهو لم يستطع أن يتخلَّص منها، رغم ما اشتهر به، بين دول العالم الثالث، من تقدم ورقي، ولن يستطيع ذلك، في تقديري، في المدى القريب، على الأقل، رغم ما وعدت به وثيقة الطائف، والدستور المنبثق عنها، من آمال وتمنيات.

ومثل لبنان، كيانات عربية أخرى، يسهل تعدادها وتبيان الآفات (الطائفية أو القبلية أو الإقليمية) فيها

وتزداد هذه الآفات فعالية وحدّة وفقاً لعوامل عدّة تختلف من كيان إلى آخر أهمّها: التخلّف، ونظام الحكم (كما في لبنان)، وفقدان الوعي القومي، وانعدام الإدراك المسؤول للمصلحة الوطنيّة والقوميّة، وارتباط بعض المؤسّسات والأفراد بدوائر استعمارية مشبوهة، وضعف الحكم وعجزه في مجال التوعية والتوجيه والتثقيف بشكل يجعله، بالتالي، مقصّراً عن المراقبة الفعّالة والعقاب الصارم. وغالباً ما يكون ذلك بسبب مراعاته ومداراته للتوازن القائم بين الفئات المختلفة (طائفياً أو قبلياً أو أقليمياً)، فيضطرّ إلى أن يغلّف تقصيره هذا بغلاف من الحرية والتسامح لا مبرّر له.

إن الطائفية والقبلية والإقليميّة آفات تفتك بالمجتمع العربي فتكاً لا علاج له إلاّ

بالتربية القومية السليمة، وهي أوبئة تسمّم الأجواء الوطنية العامّة وتوهن التماسك الوطني وتفسد الروح القوميّة، ولا يمكن القضاء عليها إلا بعقيدة تنمّى بالتربية والتوجيه والتثقيف القومي الذي هو من أهمّ مسؤوليات الدولة وواجباتها. فالعقيدة القوميّة، وحدها، هي التي تجبّ كل آفات الطائفية والقبلية والإقليميّة، مضافاً إليها آفات أخرى كالأنانيّة والكيانيّة والتبعيّة، بل إنها تستطيع أن تلغي تلك الآفات جميعها وتقضي عليها، هذا إذا تناولها المواطن (المصاب بالداء) وفقاً لجرعات مدروسة ومراقبة، كالدواء تماماً.

٦ ـ الاستبداد:

وهو ما أطلق عليه، في العصر الحديث، اسم الديكتاتورية أو انعدام الديموقراطية. وهو داء منتشر ومتأصّل في معظم الأنظمة العربية، إن لم نقل كلها.

والمهمّة الأساسيّة للجماهير العربية هي النضال الدؤوب والمستمرّ في سبيل الخلاص من هذا الداء والقضاء عليه. وكل السبل والوسائل متاحة أمام الجماهير، وفي عرفها، لبلوغ هذا الهدف.

والاستبداد، أو الديكتاتورية، أداة من أدوات الحكم الفعّالة في الأنظمة العربية، تستخدمها تلك الأنظمة وتتفنّن في استخدامها قهراً للجماهير وتعسّفاً. وكثيراً ما لا تجد تلك الجماهير أمامها سوى الصمت والاستكانة والخضوع، إلاّ أن أيّ صمت أو خضوع أو استكانة لظلم أو عسف لا يمكن أن يستمرّ، طويلاً، فقد علّمتنا التجارب أن الكرامة أقوى من الموت، عند الشرفاء، وأن حبّ الحياة لا يستقيم مع الكبت والقهر، عند المؤمنين بحقّهم في الحياة الحرّة الكريمة.

إن «طبائع الاستبداد» في الوطن العربي لم تتغيّر منذ أن وصف المفكّر العربي «عبد الرحمن الكواكبي» (عام ١٩٠٢)، المستبدّ بأنه «عدوّ الحقّ وعدوّ الحرية، وقاتلهما. والحق أبو البشر، والحرية أمّهم»، وأنه إنسان «يودّ أن تكون رعيته كالغنم دراً وطاعة، وكالكلاب تذلّلاً وتملّقاً»[1]. وإذا كان الاستعمار قد نجح في سلب الشعب العربي وحدته وتقدّمه، فإن الأنظمة التي سلبته حريته لن تقوى على الاستمرار في ذلك إذا ما قيض لهذا الشعب قادة مخلصون ومفكّرون ومناضلون يقودونه في طريق النضال الصحيح.

---

(١) الكواكبي، طبائع الاستبداد، ص ١٥. ودراً: من المدارة، المخاتلة والملاطفة.

إن الشعب كالنهر الزاخر أو كـالسيل العـرم يجري متـدفّقاً هـادراً عبر السهـول والـوديان، يجـرف في طريقـه كل عـائق أو حاجـز يمنـع تقـدّمـه، وعـلى هؤلاء القـادة والمفكّـرين المناضلين المخلصـين أن يجهدوا في سبيـل توجيـه هذا النهـر والسيـل نحـو الهدف المنشود وفي السبيل الصحيح.

إن الاستبداد هو أشدّ أدوات الحكّام والأنظمة فتكاً وأكثرها بشاعة، وإن العلاج الوحيد لهذه الآفة هو الثورة في سبيل التغيير، وفي سبيل الحرية والديموقراطيّة.

ـ استنتاج:

يمكننا أن نستنتج. ممّا تقدّم، ما يلي:

تمرّ الحياة السيـاسيّة العـامّة، في معـظم أنظمـة الوطن العـربي، بدورة متكـاملة يمكن رسمها على الشكل التالي:

١ ـ تطبّق تلك الأنظمـة سبل الاستبـداد أو الديكتـاتوريـة في الحياة السيـاسيّة العـامّة للجماهير والنخب المثقّفة، بحيث تحرمها من الحريّة والديموقراطيّـة، وهما الأداتـان الأساسيّتان لتنمية الوعي القـومي والإدراك السليم للمصلحة الـوطنية والقـومية، والوسيلتان الضروريتان لأي تقدّم.

٢ ـ تشعر الجماهير المكبوتة بالاختناق والعبودية فتتحرّك كما يتحرّك الأسد في قفص وقد أثير واستفزّ. وكلما زاد تحرّك الجماهـير، في أقفاصهـا، زاد النظام من أدوات قمعـه لها، وتفنّن في قمعها، مدفوعاً لذلك بأنانيّة الحكّام وشهوة الحكم التي تتغلّب على الروح الوطنيّة والقوميّة وتجذّر، في نفـوس أولئك الحكّـام، الروح الكيـانيّة، حتى ليصبح القول بالوحدة والدعوة لها، خيانة وطنية ومروقاً على النظام.

٣ ـ وتحاول الجماهير والنخب المثقّفة أن تجد متنفّساً لكبتها ومخرجاً لها من العسف الذي تلاقيه، كما تسعى للتغيير، سـواء بواسـطة العنف أو السلم، ممّا يـزيد من حـدّة الصراع بين أهل النظام وجموع الناس. وعندها لا يتورّع النـظام عن أن يستخدم مـا لديـه من مخزون في التبعيّـة (كميـل شمعـون عـام ١٩٥٨) أو من احتيـاط في الـطائفية أو القبليـة أو الإقليميّة (أوَلَم تقف الـطائفيـة سـدّاً منيعـاً في وجـه الجيش اللبناني في مطلع الحـرب الأهلية عـام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، فكبّلته بشكـل أضحى، معـه، عاجـزاً عن التحرّك لإنقـاذ الوطن وإطفـاء الحـريق؟ لا لسبب إلّا لأن أيّ تحـرّك انقـلابي يجب أن يحـظى بتـوافق طـائفي بـين الضبـاط أصحـاب المشروع

الإنقاذي؟ لذا، ظلّ الجيش في موقع المتفرّج، إلى أن انهار وهـو يتطلّع، بحـرقة، إلى الوطن المنكوب وهو يحترق؟).

كيف السبيل، إذن، لتحقيق أهدافنا الوطنية والقومية (ويجب أن ندرك أن هذه الأهداف لا تتنـاقض إطلاقـاً، بل إنها تتكـامل إن نحن أدركنـا المصلحتين: الوطنية والقومية، بشكل سليم)؟

إن السبيل القويم لتحقيق هذه الأهداف هو، في تقديرنا:

بناء وطن سليم ومواطن صالح، في سبيل بناء أمّة قادرة وشعب حرّ.

علينا، إذن أن نبدأ ببناء «الوطن السليم والمواطن الصالـح»، ويكون ذلـك بما يلي:

١ ـ محاربة الاستبداد، والسعي الجادّ لتحقيق الحرية والديموقراطّية.
٢ ـ نشر الوعي الوطني والقومي (من خلال تكامل المصلحتـين: الوطنيـة والقوميّـة)، لتحقيق أهـداف التقدّم والتـطوّر. ثم السعي الجدّي لتحقيق الـوحدة الـوطنية في سبيل تحقيق الوحدة القوميّة.
٣ ـ محاربة الأنانيّة والكيانيّة والتبعيّة والطائفيّـة والنزعـات القبليّة والإقليميّـة، لتحقيق الأهداف الوطنية التي تضمن قيام «وطن سليم ومواطن صالح».
٤ ـ محاربة التجزئة وكل أدواتها ووسـائلها، ودعـاتها والمتمسّكـين بها، لتحقيق هـدف الوحدة. ويتمّ ذلك بواسطة ما تقدّم ذكره، وبواسطة النضال الجماهيري، السياسي والفكري، والوطني والقومي، لترسيخ الأفكار القوميّة في أذهان الجماهير الوطنيـة، بحيث يصبح «الوطن السليم والمـواطن الصالـح»، في نظرهـا، مرحلة انتقـاليـة متقدّمة لبناء «الأمّة القادرة والشعب الحرّ».

إن الطريق طويل وشاق وصعب، وإن أعـداء الداخـل أشدّ مـراساً من أعـداء الخارج، وأكثر تشبّثاً بمصالحهم، واستماتة في سبيل البقاء والاستمرار والمحافظة على مـا هو تقليدي وقائم، وإن المعركة، ولا شك، ضارية وطويلة النفس، فهل نصمد، كي ننتصر؟

الباب الرابع

. . . والمقاومة مستمرّة

الفصل الأول:

المقاومة الوطنية اللبنانية
(١٩٨٢ - ٢٠٠٠)
نشأتها وتطوّرها - واقعها ومستقبلها

أولاً: نشأة المقاومة وتطوّرها:

نشأت «المقاومة الوطنية اللبنانية» إبّان الاجتياح الاسرائيلي للجنوب والجبل والبقاع الغربي وبيروت، الذي بدأ في مطلع حزيران عام ١٩٨٢. والجدير بالذكر أن هذه المقاومة تشكّلت من معظم الوطن الرافض للاحتلال (من عروبيّين وإسلاميّين أصوليين ومسيحيين وطنيين، منضوين في أحزاب علمانيّة ومذهبيّة، مثل: الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والمقاومة الإسلامية وحزب الله وحركة أمل وغيرها. . .) ضد المحتلّ الاسرائيلي، وجزء صغير من الوطن يشكّل أقليّة مؤلّفة من حلفاء هذا العدو والمتعاونين معه (من كتائب وأحرار وحرّاس أرز وقوات لبنانية وما سُمّي بجيش لبنان الجنوبي)(*). وقد بدأت هذه المقاومة مع ذلك الاجتياح واستمرّت، ولا تزال.

ويمكننا أن نميّز بين نوعين من المقاومة، هما:

الأول: المقاومة المسلّحة.

(*) حزب الكتائب اللبنانية: حزب مسيحي يميني لبناني، أسّسه بيار الجميل في مطلع الثلاثينات، يعتمد العقيدة اللبنانية، وقد أنشأ، منذ تأسيسه، تشكيلات عسكرية كانت عماد القوة المسيحية في الحرب الأهلية اللبنانية.

- حزب الوطنيين الأحرار: حزب مسيحي يميني لبناني، أسّسه كميل شمعون عام ١٩٥٨، يعتمد العقيدة الوطنية اللبنانية، مع اعتبار لبنان دولة عربية، أسهم، مع الكتائب، وبتشكيلات عسكرية، في الحرب الأهلية اللبنانية.

- حرّاس الأرز: تنظيم عسكري يميني مسيحي لبناني، أسّسه إتيان صقر (أبو أرز) عام ١٩٧٥، يعتمد العقيدة القومية اللبنانية المعادية للعروبة والموالية لاسرائيل، وقد أسهم مع الكتائب والأحرار، في الحرب الأهلية اللبنانية.

والثاني: المقاومة المدنية (غير المسلّحة).

النوع الأول: المقاومة المسلّحة:

وهي تلك التي استخدم فيها المقاومون اللبنانيون، ضد المحتلّ الاسرائيلي وأعوانه (جيش لبنان الجنوبي) وعملائه (من المواطنين المتعاونين معه)، مختلف أنواع الأسلحة، بدءاً بالمُدى والسكاكين، مروراً بالمسدّسات والبنادق والقنابل اليدوية، وصولاً إلى المتفجّرات والألغام والأفخاخ، وانتهاء بالقذائف الصاروخيّة. وقد مرَّت المقاومة المسلّحة بثلاث مراحل، هي:

١ ـ مرحلة التكوّن والنموّ.
٢ ـ مرحلة التألّق.
٣ ـ مرحلة الانحسار.

واعتمدت، كما ابتدعت، لمهاجمة العدو، وسائل متعدّدة، أهمّها:

أ ـ الهجمات المباشرة الإفرادية.
ب ـ الهجمات المباشرة الجماعية (المنظّمة).
ج ـ الكمائن.
د ـ زرع الألغام والعبوات الناسفة.
هـ ـ التفخيخ والتفجير (لاسلكياً وبالتوقيت).
و ـ إطلاق الصواريخ (أرض أرض وأرض جو).
ز ـ عمليات خطف جنود العدو وعملائه وقتلهم.
ح ـ وأخيراً: العمليات الفدائية الاستشهاديّة.

إلّا أنّه لا بدّ من القول إن أهمّ سلاح استخدمته هذه المقاومة، بالإضافة إلى سلاح الإيمان بحقّها وحق شعبها في الحياة الحرّة الكريمة، هو سلاح «التضامن الشعبي» الذي جعل من المقاومة الوطنية اللبنانية ضد العدو المحتل أشبه بالسمك الذي يتحرّك في بحر دافىء يحتضنه ويحميه، وهذا «التضامن الشعبي» هو العنصر اللازم لنجاح أية مقاومة. ولكن هذه المقاومة افتقرت، ولا تزال تفتقر، إلى عنصر أكثر ضرورة وأهميّة، وهو وجود «القواعد الثورية» التي تنطلق منها قوّاتها، و«المؤخّرة» التي توفّر لها الدعم والسند، وهو ما لم يكن متوفّراً بسبب افتقار الوطن إلى حكم وطني سليم.

١ ـ مرحلة التكوّن والنموّ: (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣):

في السادس عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٢، اجتمع، في منزل الشهيد كمال جنبلاط، ببيروت، من كان قد بقي في المدينة المناضلة، من قادة الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وممثليها، بعد الاحتلال الاسرائيلي لها، (وكان وليد جنبلاط، الذي خلف والده الشهيد في قيادة الحركة الوطنية اللبنانية، محاصراً بداره في المختارة من قبل قوى الاحتلال)، وتدارس المجتمعون أمر إنشاء جبهة وطنية لبنانية لمقاومة الاحتلال، (وكانت هذه المقاومة، قبل ذلك، مؤلّفة من القوى الفلسطينية ـ اللبنانية المشتركة)، وقد استقرّ الرأي على إنشاء هذه الجبهة، حيث أعلن كلٌّ من السيدين جورج حاوي، أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني، ومحسن ابراهيم، أمين عام منظمة العمل الشيوعي بلبنان، ولادة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» ضد المحتلّ، وذلك في بيان صدر في اليوم نفسه (نصّه في ملحق الوثائق)، ودعا «إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية اللبنانية وتحريراً لأرض لبنان من رجسه على امتداد هذه الأرض من أقصى الوطن إلى أقصاه»[1]. فكان هذا البيان إعلاناً لبدء مرحلة التكوّن العملي لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وكانت أوّل عملية لهذه الجبهة هي تلك التي نفّذتها بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، في منطقة الصنائع ببيروت، بالقرب من صيدلية «بسترس» بجوار سينما «كونكورد»، وضد موقع اسرائيلي يضمّ «عشرات الجنود الاسرائيليين وأكثر من ١٥ آلية، هذا عدا سيارات الجيب»[2]. وقد استخدم المقاومون، في هذه العملية، القنابل اليدوية، وصدر، على أثرها، البيان التالي: «ليل الاثنين ـ الثلاثاء، هاجمت مجموعة من قوات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، جنود الاحتلال الاسرائيلي في منطقة الصنائع، وذلك بالقنابل اليدوية، فجرحت وقتلت ما لا يقلّ عن ٨ جنود للعدو. وهرعت سيارات الأسعاف إلى مكان الحادث، فيما عادت المجموعة إلى أماكنها سالمة. إن هذه العملية هي جزء من نضال كل المقاتلين الوطنيين من أجل طرد الاحتلال وإجلائه عن تراب الوطن»[3]. وقد اعترف العدو الاسرائيلي، بعد يومين، بالعملية، وبأربع إصابات في صفوفه[4].

وتسارعت عمليات المقاومة، بعد ذلك، وتصاعدت وتيرتها وتنوّعت أساليبها، حيث أخذ المقاومون يسدّدون ضرباتهم، وبمختلف الأسلحة، إلى العدو في كل مكان

---

(١) المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الوقائع اليوميّة لمسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية، ص ٢٣، (بيان الإعلان عن ولادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية)، انظر نصّ البيان بكامله في (الملحق).

(٢) م.ن. ص ٢٧.

(٣) م.ن. ص.ن.

(٤) م.ن. ص.ن.

يحتلّه من أرض الوطن، في بيروت والجبل والبقاع والجنوب، ويتبارون في اختيار الأسلوب الأمثل للهجوم، وفيما يلي نماذج من تلك الأساليب في هذه المرحلة:

أ ـ **الهجمات المباشرة الإفرادية**: ـ إقدام أحد رجال المقاومة على طعن جندي اسرائيلي بمديةٍ في ساحة رياض الصلح بصيدا (بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢).

ـ الهجوم الذي نفَّذه مقاوم فرد، في مقهى «الويمبي» في شارع الحمراء ببيروت (بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، حيث قتل، بمسدّسه، في ذلك المقهى، ضابطاً اسرائيلياً، وجرح جنديين من جنود العدو. وكان لتلك العملية تأثير من الهلع والفزع في صفوف العدو، وتأثير من الحماسة والاعتزاز في صفوف المقاومين[٥].

ب ـ **الهجمات المباشرة الجماعيّة (المنظّمة)**: ـ الهجوم الذي نفَّذته مجموعتان من رجال المقاومة على موقع اسرائيلي في المقر السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية في كورنيش المزرعة ببيروت (بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، حيث تولّت إحداهما الهجوم على موقع العدو بأسلحتها الرشّاشة، بينما تولّت الثانية دعمها وحمايتها. وقد اعترف العدو بإصابة ثلاثة عسكريين من جرّاء هذا الهجوم.

ج ـ **الكمائن**: الكمين الذي نصبته مجموعة من رجال المقاومة لقافلة عدوّة مؤلّفة من سيارتي جيب وأوتوبيس يقلّ أربعين جندياً بالقرب من بلدة كفرسيل على طريق عرمون (بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣) حيث أمطرت هذه القافلة بالقذائف الصاروخية ونيران الأسلحة الرشّاشة لمدّة عشرين دقيقة، لم تتمكّن، خلالها، تلك القافلة، من الردّ على الهجوم بالشكل المناسب، لما أصاب جنودها من ذهول بسبب المباغتة، فانقلب الأوتوبيس بمن فيه. وقد اعترفت اسرائيل بواحد وعشرين جريحاً، واعتبرت هذه العملية «من أسوأ الهجمات»[٦].

ـ والكمين الذي نصبته مجموعة من رجال المقاومة لقافلة للعدو على طريق غاليري سمعان ـ بولفار كميل شمعون في الحدث (بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣)، حيث باغتتها بالقذائف الصاروخية ونيران الأسلحة الرشّاشة. وقد اعترف

---

(٥) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٨، ومعهد الإنماء العربي، مجلّة «الفكر الاستراتيجي العربي»، عدد ١٣ و١٤، تاريخ نيسان/ابريل ـ تموز/يوليو ١٩٨٥، ص ١٤٥.

(٦) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٥.

العدو بالعملية، كما اعترف، في بيان له «باحتراق آليتين ومقتل جندي وجرح ثلاثة آخرين»[7].

- والكمين الذي نصبته مجموعة من رجال المقاومة لقافلة للعدو كانت متوجِّهة إلى صيدا على طريق الساحل عند وادي الزينة من قضاء الشوف (بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٨٣)، حيث أمطرت تلك المجموعة القافلة بقذائف «الآر. بي. جي.» والقنابل اليدويّة. ثم تحوّل الاشتباك مع العدوّ إلى معركة استخدمت فيها الأسلحة الرشّاشة، وأسفرت عن احتراق خمس شاحنات وتحطّم السادسة بعد تدهورها (حسب إفادة شهود عيان). وقد اعترف العدو بإصابة سبعة جنود، بينما تمكّن المقاومون من الانسحاب قبل وصول قوات عدوّة لنجدة القافلة المهاجَمة[8].

د - **زرع الألغام والعبوات الناسفة:** وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر سهولة، والأقلّ كلفة، لذا، فهي لا تحتاج إلى الكثير من الجهد والمغامرة، ولا تعتبر، بالتالي، وسيلة ناجعة لإلحاق الأذى المطلوب إلحاقه بالعدو. ومن عمليات المقاومة في هذا المجال:

- تفجير عبوة ناسفة في سيّارة جيب للعدو شرق بلدة حاصبيا (بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢). وقد اعترف العدو بالعمليّة.
- تفجير عبوة ناسفة في مركز مراقبة العدو في ضهور درب السيم، شرق صيدا (بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢)، وقد أسفرت العملية، باعتراف العدو، عن مقتل ثلاثة من جنوده وجرح رابع[9].
- زرع عبوة ناسفة على الطريق العام قرب بلدة الحدث، ثم تفجيرها عند مرور شاحنة عسكرية للعدو (بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣)، فدُمِّرت الشاحنة، وقتل عدد من جنود العدو وجرح عدد آخر (حسب إفادة شهود عيان). وقد اعترف العدو بإصابة اثنين من جنوده[10].
- زرع لغم (بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٨٣) في طريق تعوّدت أن تسلكه القوافل العسكرية العدوّة في منطقة حاصبيا، وقد حمل هذا اللغم نحو ٧٠ كلغ من المواد المتفجّرة (ت. إن. ت). وبينما كانت قافلة عدوة (مؤلّفة من ٣ شاحنات ملأى بالجند،

---

(٧) م.ن. ص ٣٦.

(٨) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٩ - ٤٠، ومعهد الإنماء، م.ن. ص ١٥٠.

(٩) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٣.

(١٠) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٤ - ٣٥. وذكر أنها سيّارة مفخّخة فجّرت لاسلكياً (معهد الإنماء، م.ن. ص ١٤٩).

وناقلة دبّابات وسيّارة جيب) تمرّ على هذا الطريق، انفجر اللغم في إحدى آلياتها فدمّرها وأحرقها بمن فيها «وعددهم خمسة وعشرون عسكرياً من بينهم ضابط برتبة رائد» (حسب معلومات المقاومة). وقد اعترف العدو بالعملية، وذكر أن «جنديين قتلا وأصيب ستة عشر آخرون بجروح»[11].

هـ ـ التفخيخ والتفجير (لاسلكياً وبالتوقيت): ومن أهم العمليات في هذا المجال:

ـ تفجير مقرّ الحاكم العسكري الاسرائيلي في صور بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢: ففي الساعة السابعة من صباح هذا اليوم، وقع انفجار هائل في المبنى الذي كان قد اتخذه الحاكم العسكري الاسرائيلي في صور مقرّاً له، ويضمّ هذا المبنى، بالإضافة إلى مقرّ الحاكم العسكري: مكتبه، ومكتب المخابرات العسكرية الاسرائيليّة، ومراكز لسلاح الإشارة والشرطة العسكرية وحرس الحدود.. وقد دمّر المبنى بكامله، واعترف العدو بمقتل ٧٤ عسكرياً من جيشه وإصابة ٢٨ آخرين بجروح واستشهاد ١٥ من المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين من جرّاء هذه العملية. كما اعترف العدو بأن الانفجار ناتج عن زرع «عبوات ناسفة شديدة الانفجار زرعت تحت أعمدة المبنى وأدّى الإنفجار إلى انهياره». ووصف وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك «آرييل شارون» هذه العملية بأنها «مجزرة». وقد هزّت هذه العملية الرأي العام الاسرائيلي بشكل جعل إحدى صحف العدو (هآرتس) تطالب بإعادة الجنود الصهاينة «إلى بلادهم بأسرع وقت»[12].

وقد أعلنت منظمة «الجهاد الإسلامي»، بعد ذلك، مسؤوليتها عن هذا التفجير الذي نفّذته، وفقاً للبيان الذي أذاعته، بواسطة عناصر «ترتدي اللباس العسكري الخاص بالمتعاملين مع العدو» استطاعت الدخول إلى المبنى وزرع قنابل موقوتة انفجرت لدى تشغيل محرّك التدفئة[13].

ـ تفجير سيارة مفخّخة في منطقة (غاليري سمعان) بتاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٨٣:

فقد أعدّ رجال المقاومة سيّارة «مرسيدس» مفخّخة ومجهّزة بنحو ٣٥ كلغ من

(١١) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٦١.

(١٢) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣١ ـ ٣٢. وانظر: جريدة السفير بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٣.

(١٣) المركز العربي للمعلومات، العمليات الاستشهادية، ص ٢٦ ـ ٢٧. وأوردت جريدة السفير بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ أن منظّمة تدعى «الكفاح المسلّح» أعلنت مسؤوليتها عن الحادث، كما أعلنت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية مسؤوليتها عنه.

المـواد المتفجِّرة ووضعـوها عـلى جانب الطريق بالقـرب من إشارة السـير عـنـد ملتقى شـارعي الحدث وغـاليري سمعـان، متربِّصـين مرور إحـدى قوافـل العـدو. ومـا إن وصلت إلى المكـان دورية عـدوّة مؤلَّفة من «سيـارة رانج روفـر وسيـارة جيب ومـلاّلتي أم إكس ١١٣ ـ AMX - 113 »، حتى فجَّر المقـاومـون السيَّـارة المفخَّخـة، فـأصيبت واحـدة من الملاّلتـين وجرح أربعـة من جنود العـدو (حسب اعترافـه). بينـما صرّحت المقـاومة الـوطنية أنـه سقط للعدو في هـذه العمليـة أربعـة قتـلى وجـرح أربعـة جنـود آخرين(١٤).

و ـ إطلاق الصواريخ (أرض أرض وأرض جو):

كان استخدام القذائف الصاروخية أرض ـ أرض ضد العدو الاسرائيلي في هذه المرحلة نقلة نوعيـة في عمليات المقـاومة الـوطنية اللبنـانية ضـد هذا العـدو، وقد كـثر استخدام هذا النوع من الأسلحة إلى درجة أنه لم تكن تخلو منه عملية هجومية تقريباً. تماماً كما كانت تستخدم الأسلحة الرشّاشـة والقنابـل اليدويـة. لذا، ليس من السهـل اختيار بعض هذه العمليات لكثرتها وتشابهها.

أمّـا القذائف الصـاروخية أرض ـ جـو فلم تستخدم إلاَّ نـادراً (بضع مـرَّات)، وإحداها تلك التي أطلقها رجال المقـاومة (بتـاريخ ١٣ تمـوز/يوليو١٩٨٣)، وهي من نوع «ستريلاَّ»، على طـائرة نقـل عسكريـة للعدو بينـما كانت تقلع من أحـد المطارات العسكرية في المنطقة المحتلّة بجنوب لبنان. ولكن الصاروخ أخطأ الهدف، كما اكتشف العدو، في المنطقة نفسها، صاروخاً آخر مماثلاً ومعدّاً للإطلاق(١٥).

ز ـ عمليات قتل جنود العدو وعملائه:

كان رجال المقاومة كثيراً ما يعمدون إلى قتل جنود العدو وعملائه من المـواطنين كلّما سنحت لهم الفرصة، ومن هذه العمليات:

ـ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨ عثر، في صيدا، على ثلاث جثث لجنود اسرائيليين(١٦).

ـ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٦ قتل، في النبطية، أحد مساعدي العميل سعد الحـداد بتفجير سيّارته(١٧).

---

(١٤) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٥٣.
(١٥) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٦١. ومعهد الإنماء، م.ن. ص ١٦١.
(١٦) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٢.
(١٧) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٣.

ـ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٥ وجدت، في بلدة الدبية ـ قضاء الشوف، جثة جندي اسرائيلي[١٨].

ـ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣ أطلق أحد رجال المقاومة النار، عند مفرق عيتات ـ كيفون ـ شملان (قضاء عاليه)، على ضابط اسرائيلي فقتله[١٩].

ـ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧ قتل، في صيدا، أحد العملاء، وكان قد تعاون مع قوات الاحتلال في محاولة لتشكيل «حرس وطني فلسطيني»[٢٠].

٢ ـ مرحلة التألّق (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥):

تبدأ هذه المرحلة بأول عملية استشهادية نفّذها مقاوم من أبطال المقاومة الوطنية اللبنانية هو الشهيد أحمد قصير بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. وقد اعتبرنا هذه المرحلة «مرحلة تألّق» المقاومة الوطنية اللبنانية بالنظر لما لاقته العمليات الفدائية الاستشهادية التي نفّذت خلالها، من صدى في العالمين العربي والدولي. مع الإشارة إلى أن العمليات الأخرى التقليديّة، والتي قدّمنا نموذجاً عنها في المرحلة الأولى، لم تتوقّف خلال هذه المرحلة.

وفيما يلي لمحة عن العمليات الفدائية الاستشهاديّة التي نُفّذت في هذه المرحلة:

ـ عملية الشهيد أحمد قصير (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣):

اقتحم المقاوم أحمد قصير مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في صور مستخدماً سيارة بك آب مفخّخة ومجهّزة بكميّة من المواد المتفجّرة. ووصف شهود عيان كيفية تنفيذ العملية وذلك بأن اقتحم الفدائي البطل حاجزاً حديدياً وثلاثة سواتر ترابيّة مركّزة عند مدخل المقرّ دون أن يمتثل لأوامر حرّاس المقرّ له بالوقوف، ورغم إطلاق النار عليه من قبل هؤلاء الحرّاس. وما أن بلغ بسيّارته المدخل، أمام المبنى، حتّى فجّر نفسه وسيّارته، ممّا أدّى إلى تهديم المبنى بكامله. وقد تبع هذا الانفجار انفجارات أخرى ناتجة عن تفجّر الذخيرة الموجودة في المقر نتيجة اشتعال النار فيها. وقد نتج عن هذه العملية، بالإضافة إلى ذلك، قتل وجرح أكثر من ستين جندياً اسرائيلياً، واستشهاد نحو ثلاثين مدنياً فلسطينياً ولبنانياً كانوا محتجزين لدى سلطات الاحتلال في

---

(١٨) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٥.

(١٩) م.ن. ص ٣٨.

(٢٠) م.ن. ص ٣٩.

المبنى[٢١]. وقد كان لهذه العملية صدى هائل في أوساط العالم كلّه، وعمّ الفرح أوساط الوطن العربي، كما عمّ الهلع أوساط العدو الاسرائيلي.

لقد افتتح الشهيد البطل أحمد قصير موسم التنافس الحار بين المقاومين على طريق الشهادة، ومن خلالهم، بين الأحزاب والمنظمات المقاومة للاحتلال. فازدحمت هذه الطريق بالأبطال المتنافسين، وشهدت هذه المرحلة، بالفعل، تألقاً لا نظير له في تاريخ الحركات النضاليّة للشعوب.

- عملية الشهيد نزيه القبرصلي (بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤):

أقدم المقاوم نزيه القبرصلي على التصدّي لدورية اسرائيلية كانت تمرّ على «الطريق البحري الذي يلفّ مدينة صيدا»، فأمطرها بوابل من رصاص رشّاشه «الكلاشنكوف». وذكر شهود عيان أن هذا الفتى المقاوم ظهر فجأة في وسط الشارع وفي طريق الدورية العدوة، فانتصب، وحيداً، في مواجهتها «وراح يطلق النار على الدورية، وتحديداً على سيارة الجيب التي تتقدّمها، والتي جلس داخلها أحد الضبّاط الاسرائيليين»، وقد ردّ عليه الجنود الاسرائيليون بإطلاق النار فأردوه شهيداً. ويروي بعض الشهود العيان من صيّادي الأسماك في مرفأ صيدا، ومن المارّة، أن نزيهاً ظلّ «منتصباً، ولم يهو حتى انهمر عليه الرصاص من كل اتجاه، فسقط أرضاً».

والشهيد نزيه القبرصلي، من مدينة صيدا، ابن أسرة فقيرة، ووالده خيّاط بسيط في المدينة. وقد نشأ نزيه يتيم الأم بعد وفاتها وهو طفل. وأطلق على الشهيد، بعد استشهاده، لقب (فتى صيدا)[٢٢].

- عملية الشهيد علي صفي الدين (بتاريخ ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٤):

أقدم المقاوم علي صفي الدين على اقتحام تجمّع عسكري اسرائيلي مدرّع بالقرب من بلدة «دير قانون النهر» بقضاء صور، مستخدماً سيّارة مفخّخة ومجهّزة بنحو ١٥٠ كلغ من المواد المتفجّرة، حيث اقتحم بواسطتها التجمع العسكري المعادي،

---

(٢١) ورد في كتاب «الوقائع اليومية» للمجلس الثقافي للبنان الجنوبي أن عدد قتلى العدو تجاوز الخمسين قتيلاً، وعدد الشهداء الفلسطينيين واللبنانيين بلغ الثلاثين (م.ن. ص ٧٤)، بينما ورد في مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» نقلاً عن جريدة «السفير» أن عدد الإصابات في جنود العدو بلغ ٢٩ قتيلاً و٣٢ جريحاً، (م.ن. ص ١٧٠).

(٢٢) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٨٨، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

وفجّر نفسه وسيارته في ذلك التجمّع، ممّا أدّى إلى استشهاده وقتل نحو ١٢ وجرح ١٤ من جنود العدو، وتدمير عدد من دبّاباته وآلياته.

وقد اعترف العدو بالعملية وبمقتل ستة من عسكرييه، إلاّ أنه عزا الانفجار إلى لغم زرع في طريق آلياته. ونقلت معظم وكالات الأنباء الخبر كما أوردته إذاعة العدو دون أن تشير إلى العملية الاستشهادية، رغم أن بعضها اشار إلى أن العدو نقل، من مكان قريب من موقع الانفجار، جثة مشوّهة لشخص لم تعرف هويته، كما أنه حاصر، بعدها، بلدة «دير قانون النهر» واعتقل بعض أهاليها[٢٣].

والشهيد علي صفي الدين من بلدة (الحلوسية) القريبة من دير قانون النهر، منتسب إلى المقاومة الوطنية اللبنانية.

ـ عملية الشهيد بلال فحص (١٦ حزيران ١٩٨٤):

بينما كانت دورية عسكرية عدوّة مؤلّلة تنتقل على الطريق العام في منطقة الزهراني بالقرب من مصفاة «التابلاين»، دخل في وسطها مقاوم يقود سيارة «مرسيدس ٢٠٠» وقد جهّزها بكمية من المتفجّرات بلغت نحو ١٥٠ كلغ. وما أن أصبح داخل الرتل العدو حتى فجّر نفسه وسيارته بما فيها من مواد متفجّرة، ممّا أدّى إلى استشهاد المقاوم البطل الذي عرف فيما بعد أنه الشهيد «بلال فحص»، وإلى قتل وجرح «ما لا يقلّ عن عشرة عسكريين» من الأعداء، وتدمير ناقلة جند مدرّعة وتعطيل آلية وإعطاب أخرى[٢٤] (حسب معلومات المقاومة)، بينما اعترف العدو الاسرائيلي بجرح خمسة فقط من جنوده، وتعطيل آليته. والشهيد بلال فحص مقاوم من بلدة «جبشيت» بالجنوب، منتسب إلى حركة «أمل»، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٤. وقد أطلق على الشهيد لقب «عريس الجنوب»[٢٥].

ـ عملية الشهيد حسن قصير (٥ شباط/فبراير ١٩٨٥):

بينما كانت قافلة عسكرية عدوّة تنتقل على الطريق العام في منطقة صور، بالقرب من «البرج الشمالي»، اقتحمتها سيارة مفخّخة يقودها شاب عرف بعد استشهاده أنه المقاوم الشهيد «حسن قصير»، وقد جُهّزت هذه السيّارة بكميّة من المواد

---

(٢٣) المجلس الثقافي، م.ن. ص ١٠٧ والمركز العربي للمعلومات، العمليات الاستشهادية، ص ٦٥ وانظر: جريدة السفير بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٤.

(٢٤) المجلس الثقافي، م.ن. ص ١٢٢، ومعهد الإنماء، م.ن. ص ٢٠١.

(٢٥) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٤، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٦٩ ـ ٧٠.

المتفجِّرة قدِّرت بـ ٤٠٠ كلغ. وما إن وصل المقاوم الفدائي بسيارته إلى وسط القافلة حتى فجّر نفسه وسيارته، مما أدّى إلى احتراق شاحنة وسيارتي جيب عسكريتين للعدو (حسب معلومات المقاومة)، وإصابة عشرة من عسكرييه، باعتراف العدو نفسه[٢٦].

وحسن قصير مقاوم من بلدة «دير قانون النهر» بالجنوب، منتسب إلى حركة «أمل»، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٥، و(عامل) هو الإسم الحركي للشهيد[٢٧].

ـ عملية الشهيد أبو زينب (أو حازم)، (بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥):

أقدم مقاوم مجهول الهوية (يكنّى بأبي زينب) على اقتحام قافلة عسكرية اسرائيلية بالقرب من المطلّة، على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، مستخدماً، لذلك، سيارة بيك آب مفخّخة ومجهّزة بنحو ٩٠٠ كلغ من المواد المتفجِّرة، حيث فجَّر نفسه وسيارته بالقافلة المعادية عندما أصبح في وسطها، مما أدّى إلى استشهاده وقتل ١٢ وجرح ١٤ جندياً اسرائيلياً وتدمير عدد من آليات القافلة.

وقد أعلنت «المقاومة الإسلامية» ومنظمة «الجهاد الإسلامي» مسؤوليتها عن هذه العملية. وبينها أطلقت «المقاومة الإسلامية» على الشهيد اسم «أبو زينب»، أطلقت عليه. منظمة «الجهاد الإسلامي» اسم «حازم»[٢٨].

ـ عملية الشهيد وجدي فضل الله الصايغ (١٢ آذار/مارس ١٩٨٥):

كان العدو قد أقام تجمّعاً لآلياته وآليات الجيش المتعاون معه، والمسمّى «بجيش لبنان الجنوبي»، عند مدخل بلدة «القليعة» في قضاء مرجعيون، عندما اقتحم هذا التجمع مقاوم يدعى «وجدي فضل الله الصايغ» بسيارة مفخّخة ومجهّزة بكمية من المواد المتفجِّرة، حيث فجّر نفسه وسيارته في وسط التجمّع المذكور، مما أدّى إلى وقوع عدد، لم يحدَّد، من القتلى والجرحى في صفوف العدو والمتعاونين معه، وتدمير عدد، لم يحدَّد كذلك، من آلياته وآلياتهم. وقد تكتَّم العدو على هذه العملية، إلاّ أن مروحيّاته شوهدت وهي تخلي المصابين من مكان وقوعها[٢٩].

---

(٢٦) م.ن. ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩، وجريدة «السفير» بتاريخ ٦ و١٩٨٥/٢/٧، والمركز العربي للمعلومات، العمليات الاستشهادية، ص ٩١ ـ ٩٤.

(٢٧) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٤، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص.ن.

(٢٨) المركز العربي للمعلومات، العمليات الاستشهادية، ص ١٠٥ ـ ١٠٧، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١.

(٢٩) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٥٢، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١١٧ ـ ١١٨.

ووجدي فضل الله الصايغ، مقاوم من بلدة «شارون» بقضاء عاليه، بالجبل، منتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٤، وقد أطلق على الشهيد، بعد استشهاده، لقب (فتى الجبل)[٣٠].

- عملية الشهيدة سناء يوسف محيدلي (٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥):

بينما كان العدو يقوم بتجميع عدد من آلياته على طريق باتر - جزين، استعداداً للانسحاب من تلال الباروك ونيحا، بالجبل، اقتحمت مقاومة تدعى «سناء يوسف محيدلي» ذلك التجمّع بسيارة (بيجو ٥٠٤) مفخّخة جهّزت بنحو مايتي كلغ من المواد المتفجّرة (ت.ان.ت)، حيث فجّرت نفسها وسيارتها ضمن ذلك التجمّع المعادي، وقد أدّى ذلك إلى تدمير عدد من آليات العدو وشاحناته (حسب معلومات المقاومة)، واعترف العدو نفسه بمقتل ضابطين وجرح جنديين من رجاله[٣١].

والشهيدة سناء محيدلي مقاومة من بلدة «عنقون» بقضاء الزهراني، بالجنوب، منتسبة إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٥. وقد أطلق على الشهيدة، بعد استشهادها، لقب (عروس الجنوب)[٣٢].

- عملية الشهيد مالك وهبي (٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥):

بينما كانت قافلة عسكرية عدوّة تنتقل على الطريق العام عند جسر القاسمية، اقتحمها مقاوم يدعى «مالك وهبي» وهو يستقلّ شاحنة مفخّخة ومجهّزة بنحو ألف كلغ من مادة الـ(ت.ان.ت.) المتفجّرة، حيث فجّر نفسه والشاحنة في وسط القافلة، مما أدّى إلى قتل وجرح معظم أفرادها (وعددهم ماية وعشرون حسب معلومات المقاومة)[٣٣].

ومالك وهبي، مقاوم من بلدة «النبي عثمان» بالبقاع، منتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي وملتحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية. وقد أطلق على الشهيد، بعد استشهاده، لقب (نسر البقاع)[٣٤].

---

(٣٠) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٤ - ٣٧٥، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١١٦، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٤.

(٣١) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٥٠ - ٢٥١، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٢١ - ١٢٢.

(٣٢) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٤، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٢٠، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٠.

(٣٣) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٥٧، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٣٤) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٥، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٤٢.

- عملية لولا الياس عبود (٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥):

بعد قيام إحدى مجموعات المقاومة (مجموعة شهداء يحمر) بعملية ضدّ دورية عسكرية عدوّة عند مدخل بلدة «القرعون»، وفي أثناء انسحابها، اشتبكت مع حاجز للعدو أقيم على طريق تراجعها. وكانت المقاومة «لولا الياس عبود» من عداد تلك المجموعة، وقد تزنّرت بشحنة ناسفة، فتقدّمت من ذلك الحاجز، وفيه دبابات اسرائيلية من نوع «ميركافا»، وما أن وصلت إلى مقربة منه حتى فجّرت نفسها، مما أدّى إلى إصابة الدبّابة وعدد من أفراد الحاجز، وأتاح لرفاقها في المجموعة إكمال انسحابهم[٣٥].

ولولا الياس عبود، مقاومة من بلدة «القرعون» بالبقاع، منتسبة إلى الحزب الشيوعي اللبناني، التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية في صيف عام ١٩٨٤، وقد أطلق على الشهيدة، بعد استشهادها، لقب (زهرة البقاع)[٣٦].

- عملية الشهيدة وفاء نور الدين (٩ أيار/مايو ١٩٨٥):

على أثر قيام مجموعة من المقاومة (مجموعة الشهيدة لولا الياس عبود) بعملية ضد دورية عسكرية من جيش لبنان الجنوبي، المتعاون مع العدو الاسرائيلي، عند مفرق «أبو قمحة» بجوار بلدة «حاصبيا»، وفي أثناء انسحابها، حاولت تلك الدورية تطويق المجموعة بغية اعتقال أفرادها. وكانت قائدة المجموعة «وفاء نور الدين» قد تجهّزت بحقيبة ملغومة ومعدّة للتفجير، فتقدّمت من قائد الدورية حيث فجّرت نفسها به وبدوريته. وقد قتل رئيس الدورية وبعض أفرادها، باعتراف العدو نفسه[٣٧].

ووفاء نور الدين، مقاومة من بلدة «النبطية» بالجنوب، منتسبة إلى الحزب الشيوعي اللبناني، وكانت قد التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية قبل نحو عشرين يوماً من موعد استشهادها (٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥). وقد اطلق على الشهيدة بعد استشهادها، لقب (شهيدة النبطية)[٣٨].

---

(٣٥) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٥٧، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٢٥٩ - ٢٦٠.
(٣٦) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٥، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٢٥٨.
(٣٧) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٦٣، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٤٧ - ١٤٨، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٠.
(٣٨) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٥، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٤٦.

ـ عملية الشهيد خالد مصطفى الأزرق (٩ تموز/يوليو ١٩٨٥):

أقدم المقاوم خالد الأزرق (فتى الشام) على اقتحام حاجز مشترك للعدو الاسرائيلي والجيش لبنان الجنوبي، قائم على الطريق العام بين «مرج الزهور» و«حاصبيا»، وذلك بواسطة «بيك آب فولكسواغن»، بعد أن جهَّزه بنحو ألف كلغ من مادة الـ «ت. ان. ت» المتفجِّرة، حيث فجَّر نفسه وسيارته بأفراد الحاجز (وعددهم ثلاثون)، مما أدَّى إلى تدمير مجنزرتين وعدد آخر من آلياته وسياراته[٣٩]، (حسب معلومات المقاومة).

وخالد الأزرق مقاوم ولد بحلب (سوريا) وعاش ببلدة الشبانية (في المتن)، منتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية قبل ثلاثة أشهر من موعد استشهاده (١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥)[٤٠].

ـ عملية الشهيدة ابتسام فريد حرب (٩ تموز/يوليو ١٩٨٥):

بينما كان المقاوم خالد الأزرق يفجِّر نفسه وسيارته بالعدو الاسرائيلي بتاريخ ٩ تموز ١٩٨٥، كانت مقاومة أخرى هي «ابتسام فريد حرب» (فتاة الجبل)، تفجِّر نفسها وسيارتها، كذلك، في اليوم نفسه والساعة نفسها، بحاجز مشترك للعدو الاسرائيلي والجيش لبنان الجنوبي عند جسر الحمرا، في البيَّاضة بالنافورة، وذلك بواسطة سيارة «بيجو ٥٠٤» مجهَّزة بعبوة ناسفة من نحو ٢٠٠ كلغ من المواد المتفجِّرة (ت. ان. ت.)، مما أدَّى إلى «قتل وجرح جميع عناصر الحاجز وعددهم ثلاثون»[٤١] (حسب معلومات المقاومة).

وابتسام حرب مقاومة من بلدة «غريفة» بالشوف، وهي طالبة جامعية في كلية «علم النفس» بالجامعة اللبنانية، منتسبة إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٣. وقد أطلق على الشهيدة، بعد استشهادها، لقب (فتاة الجبل)[٤٢].

---

(٣٩) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٨١، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٦٧، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٠.

(٤٠) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص.ن.

(٤١) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٨١، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٥٥ ـ ١٥٦، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٠.

(٤٢) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٦، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٥٤.

ـ عملية الشهيد هشام ابراهيم عباس (١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥):

أقدم المقاوم هشام ابراهيم عباس على اقتحام مركز مشترك للعدو الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي عند بوّابة العبور إلى الشريط الحدودي قرب بلدة «كفرتبنيت» بقضاء النبطية، مفجّراً نفسه بسيارة «بيجو ٥٠٤» مفخّخة ومجهّزة بكمية من المواد المتفجّرة. وقد شوهد حطام آلية عسكرية للعدو يتطاير إثر الانفجار. كما شوهدت سيارة جيب عسكرية وقد قذفها الانفجار، وهي تحترق، إلى واد قريب. وذكرت معلومات المقاومة أن خسائر العدو في هذه العملية قُدِّرت بما يراوح بين ٥ و٨ قتلى[٤٣].

وهشام عباس، مقاوم من طرابلس، كان يقطن في الجنوب، ومنتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٣[٤٤].

ـ عملية الشهيد علي غازي طالب (٣١ تموز/يوليو ١٩٨٥):

أقدم المقاوم علي غازي طالب على اقتحام دورية عسكرية عدوّة مؤلّلة، بينما كانت تنتقل على طريق قلعة الشقيف ـ أرنون بقضاء النبطية، مفجّراً نفسه بسيارة «مرسيدس» مفخّخة ومجهّزة بمايتي كلغ من مادة الـ (ت. ان. ت) المتفجّرة. مما أدّى إلى تدمير الدورية بكاملها وقوامها ملالتان وجيب، «وقتل وجرح أكثر من ٢٥ جندياً اسرائيلياً بينهم ضابط برتبة نقيب»[٤٥]، (حسب معلومات المقاومة).

وعلي غازي طالب، مقاوم من بلدة «تكريت» بعكّار، منتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٤. وقد أطلق على الشهيد، بعد استشهاده، لقب (فارس الشمال)[٤٦].

ـ عملية الشهيد جمال ساطي (٦ آب/أغسطس ١٩٨٥):

نفّذ المقاوم جمال ساطي عملية استشهاده متميّزة في نوعها عن باقي العمليات الاستشهادية، فقد انتقل على ظهر بغل بعد أن فخّخه وجهّزه بنحو ٤٠٠ كلغ من مادة الـ (ت. ان. ت.) المتفجّرة، وتقدّم به نحو مقرّ الحاكم العسكري الاسرائيلي في تلّة

---

(٤٣) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٨٤، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٧٥ ـ ١٧٦، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٦.

(٤٤) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٦، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ـ ١٧٦.

(٤٥) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٨٩، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٧٩ ـ ١٨٠، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٨/١.

(٤٦) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٦، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٧٨ ـ ١٨٠.

«زغلة» بجهة حاصبيا، حيث فجّر نفسه وبغله على مسافة ماية متر من المقر، ممّا أدّى إلى إصابة المبنى بأضرار(٤٧).

وجمال ساطي، مقاوم من بلدة «كامد اللوز» بالبقاع، منتسب إلى الحزب الشيوعي اللبناني، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٣(٤٨).

- عملية الشهيد عبد الله عبد القادر (١٥ آب/أغسطس ١٩٨٥):

أقدم المقاوم عبد الله عبد القادر على اقتحام مركز لجيش لبنان الجنوبي والمخابرات الاسرائيلية عند معبر «بيت ياحون» بقضاء بنت جبيل، حيث فجّر نفسه بسيارته المفخّخة والمجهّزة بنحو ٣٠٠ كلغ من المواد المتفجّرة، ممّا أدّى إلى «قتل وجرح جميع جنود العدو في المركز وعددهم ١٥ عنصراً وتدمير ٤ مجنزرات و٢ جيب و٣ سيارات مدنية يستعملها رجال المخابرات»(٤٩)، كما ورد في معلومات المقاومة.

وعبد الله عبد القادر، مقاوم من بلدة «السحل» بقضاء النبك (سوريا)، كان يقطن في بلدة «رأس العين» بقضاء بعلبك، منتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي بلبنان. التحق بالمقاومة اللبنانية عام ١٩٨٥(٥٠).

- عملية الشهيد مناع حسن قطايا (٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥):

أقدم المقاوم مناع حسن قطايا على اقتحام موقع لجيش لبنان الجنوبي المتعاون مع العدو الصهيوني عند بوّابة العبور إلى الشريط الحدودي، في مزرعة «ريمات»، على طريق برتي - جزين (المؤدّية إلى صيدا)، حيث فجّر نفسه بسيارته المفخّخة والمجهّزة بنحو ٣٠٠ كلغ من المواد المتفجّرة، مما أدّى إلى وقوع ١٥ إصابة في صفوف العدو، وفقاً لمعلومات صحفية(٥١).

ومناع حسن قطايا، مقاوم من بلدة «الهرمل» بالبقاع، منتسب إلى حزب البعث

---

(٤٧) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٩٢ - ٢٩٣، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٨٩ - ١٩١، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧.

(٤٨) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٧، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص.ن.

(٤٩) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٢٩٧ - ٢٩٨، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ١٩٩ - ٢٠٠، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٦.

(٥٠) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٧، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص.ن.

(٥١) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٠٤، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٢٠٥ - ٢٠٦، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٩.

العربي الاشتراكي، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٥[٥٢].

ـ عملية الشهيد عصام عبد الساتر (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥):

أقدم المقاوم عصام عبد الساتر على اقتحام موقع لقوات العدو الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي عند مثلّث «كفرحونة» بمنطقة جزين، حيث فجّر نفسه بسيارته (المرسيدس ٢٠٠) المفخّخة والمجهّزة بنحو ٣٠٠ كلغ من المواد المتفجّرة، مما أدّى إلى «إصابة ثلاثين عنصراً» من جيش لبنان الجنوبي ونحو «سبعة أشخاص» من المخابرات الاسرائيلية، وتدمير الموقع «تدميراً كاملاً»[٥٣]، وفقاً لمعلومات المقاومة.

وعصام عبد الساتر، مقاوم من بلدة «إيعات» ببعلبك، منتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٤[٥٤].

ـ عملية الشهيدة مريم خير الدين (١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥):

اقتحمت المقاومة مريم خير الدين موقعاً للعدو الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي عند تلّة «زمريا» بمنطقة حاصبيا، حيث فجّرت نفسها بسيارتها (التويوتا) المفخّخة والمجهّزة بنحو ٣٠٠ كلغ من المواد المتفجّرة، مما أدّى إلى «مقتل ١٨ عنصراً» من جيش لبنان الجنوبي و«ضابط كبير» من جهاز مخابرات العدو، و«تدمير دبابتين و٣ مجنزرات وسيارة» وفقاً لمعلومات المقاومة، أمّا العدو فقد اعترف بالعملية وبإصابة عنصرين فقط من جيش لبنان الجنوبي»

ومريم خير الدين، مقاومة من «دوريس» بقضاء بعلبك، منتسبة إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٤ وقبل ١٩٨٥ . وقد أطلق على الشهيدة، بعد استشهادها، لقب (زوبعة البقاع)[٥٦].

ـ عملية الشهيد علي طلبة حسن (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥):

اقتحم المقاوم علي طلبة حسن، من رابطة «مصر العروبة» بمجموعة الشهيد

---

(٥٢) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٧٧، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص.ن.

(٥٣) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٠٧ وص ٣٧٨، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٢٠٩ ـ ٢١٠، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٩/٤.

(٥٤) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص.ن.

(٥٥) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣١١، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٢١٣ ـ ٢١٥، وجريدة «السفير» بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٢.

(٥٦) المجلس الثقافي، م.ن. ص ٣١١ و٣٧٨، والمركز العربي للمعلومات، م.ن. ص ٢١٢ ـ ٢١٥.

«جـول جمّال» مـوقعاً مشـتركاً للعـدو الاسرائيلي وجيش لبنـان الجنوبي، في محلة «رأس البيّـاضة» عنـد «جسر الحمراء» بمنـطقة صـور، مستخدمـاً سيـارة «مـرسيـدس ٢٣٠» مفخّخـة ومجهّزة بنحـو ٣٠٠ كلغ من المواد المتفجّـرة «ت. ان. ت»، وقـد فجّـر نفسـه وسيارته في الموقع المذكور، مما أدّى إلى وقوع نحو أربعين إصابة برجال العدو، وتفجير آلية «ميركافا» وعدد من الآليات الأخرى، حسب بيان الرابطة نفسها، التي أذاعت أن تنفيذ هذه العملية قد تمّ بمناسبة «الذكرى الخامسة عشرة لاستشهاد القائد الخالد جمال عبد الناصر»[٥٧].

والمقـاوم الشهيد عـلي طلبة حسن من مـواليد الاسكنـدريـة بمصر، منتسب إلى رابطة «مصر العروبة»، شارك في عـدّة عمليات ضـد العدو الاسرائيـلي عامي ١٩٨١ و١٩٨٢. وقد أطلق على الشهيد، بعد استشهاده، لقب (فتى الاسكندرية)[٥٨].

ـ عملية الشهيد أحمد جمعة (بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥):

اقتحم المقاوم أحمد جمعـة من منظمـة «الصاعقـة» موقعـاً لجيش لبنان الجنـوبي، المتعـاون مـع العـدو الصهيـوني، عنـد بـوّابـة العبـور إلى الشريط الحـدودي في «بيت ياحون»، مستخدماً سيارة «مرسيدس ٢٨٠» مفخّخة ومجهّزة بنحو ٢٨٠ كلغ من المواد المتفجّرة «ت. ان. ت.»، وقد فجّر نفسه وسيارته في الموقع المـذكور، ممـا أدّى إلى قتل ١٢ عنصراً وجرح أكثر من ٢٠ عنصراً من عنـاصر جيش الاحتلال الصهيـوني وجيش لبنـان الجنوبي، حسب بيـان المنظمـة، وإلى تدمـير عدد من آليـات العدو وسيـاراتـه، حسب إفادة شاهد عيان هو مراسل جريدة «النهار» اللبنانية في بلدة «بنت جبيل»[٥٩].

والشهيـد أحمد جمعـة من بلدة «أنصار»، قضـاء النبـطيـة، منتسب إلى منـظمـة «الصاعقة»[٦٠] وملتحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية.

ـ عملية الشهيد عمّار الأعسر (بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥):

اقتحم المقاوم عمّار الأعسر موقعاً مشتركاً للعدو الاسرائيلي وجيش لبنـان الجنوبي في بلدة «أرنون» بقضاء النبطية، مستخدماً سيارة مفخّخة ومحمّلة بنحـو ٣٠٠ كلغ من

---

(٥٧) المركز العربي للمعلومات، العمليات الاستشهادية، ص ٢١٦ ـ ٢١٨، وجريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

(٥٨) م. ن.

(٥٩) جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.

(٦٠) م. ن.

مادة الـ «ت. ان. ت.»، وقد فجّر نفسه وسيارته في الموقع المذكور، مما أدّى إلى إصابة ١٥ شخصاً من أفراد العدو، وتدمير آليات لدورية اسرائيلية كانت مارّة في الموقع أثناء التفجير، حسب بيان جبهة المقاومة[61].

والشهيد عمّار الأعسر من بلدة «الحانية» بقضاء بانياس بسوريا، منتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، قوات الشهيد «محمد سليم»، التحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٥[62].

- عملية الشهيدة حميدة مصطفى الطاهر (بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥):

اقتحمت المقاومة حميدة مصطفى الطاهر موقعاً لجيش لبنان الجنوبي المتعاون مع العدو الصهيوني في مزرعة «ريمات» بقضاء جزين، مستخدمة سيارة «بيجو ٥٠٤» مفخّخة ومجهّزة بنحو ٣٠٠ كلغ من المواد المتفجّرة. وقد فجّرت نفسها وسيارتها في عمق الموقع المذكور مما أدّى إلى إصابة جميع عناصر الموقع وعددهم نحو خمسين عنصراً، وتدمير ثماني آليات مجنزرة ومصفّحة وسيارتي جيب للعدو، حسب بيان جبهة المقاومة[63].

والشهيدة حميدة مصطفى الطاهر من محافظة «الرقّة» بسوريا، منتسبة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، مجموعة الشهيد واصف شرارة، وعضو في منظمة «شبيبة الثورة» السورية. التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٤[64].

- عملية «اقتحام» استشهادية نوعية (بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥):

تقع إذاعة «صوت الأمل» التابعة لجيش لبنان الجنوبي، المتعاون مع العدو الصهيوني، في قضاء مرجعيون «على الطريق الحدودية بين مرجعيون وتل النحاس، على بعد كيلومترين من مستعمرة المطلّة الاسرائيلية». وقد أقدم أربعة من المقاومين على اقتحام هذه الإذاعة في الساعة الواحدة من فجر اليوم المذكور (١٧ تشرين الأول ١٩٨٥) حيث تولّى اثنان منهما القضاء على حرّاس الإذاعة، ودخل الآخران إلى مبنى الإذاعة فنسفوه بعبوة قُدِّرت بنحو ١٠٠ كلغ من المواد المتفجّرة. وقد ذكرت وكالة

---

(٦١) جريدة «السفير» بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

(٦٢) م.ن.

(٦٣) جريدة «السفير» بتاريخ ٢٧/تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

(٦٤) م.ن.

«رويتر» أن المهاجمين رموا الإذاعة، قبل شنّ الهجوم عليها، بالقنابل اليدوية، مما أدّى إلى وقوع انفجار هائل فيها أدّى إلى تدمير «الاستوديو».

وذكرت معلومات أن ثلاثة من المهاجمين الأربعة قد استشهدوا في هذه العملية، وأن خمسة من العاملين في الإذاعة قد قتلوا، وأن المهاجمين كانوا قد زنّروا أجسادهم بمواد متفجِّرة، فجّروها بأنفسهم وبالإذاعة خلال الهجوم. بينما ذكرت وكالة «رويتر» أن «المهاجمين الثلاثة قتلوا، كما قتل حارس واحد من ميليشيا جيش لبنان الجنوبي»[65].

لقد هزّت هذه العمليات الفدائيّة الاستشهاديّة صميم المجتمع الاسرائيلي وقلب جيش العدو، حتى أن أستاذاً للتاريخ الإسلامي في الجامعة العبرية «موشى شامرون» دعا إلى خروج هذا الجيش من الجنوب اللبناني قائلاً: «إن الجيش الاسرائيلي قد تدرَّب على الحرب النظامية ضد الجيوش العربية، وعلى حرب الإرهاب ضد المقاومة الفلسطينية، ولكنه لم يسبق أن واجه معارك التصوّف ضد الذين يحوّلون أنفسهم إلى قنابل بشريّة»[66].

٣ ـ مرحلة الانحسار (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ـ . . .):

منذ أواخر العام ١٩٨٥، بدأت العمليات الفدائيّة الاستشهاديّة تقلّ تدريجياً، وبدأت عمليات المقاومة الوطنية تنحسر متخذة أشكالاً روتينيّة وتقليديّة وبلا أي تأثير على العدو. وما أن أطلّ عام ١٩٨٦ حتى كانت هذه العمليات قد أضحت مجرَّد ضربات رخوة لا تؤلم ولا توجع، بل أضحت كناية عن «كاتيوشا» تطلق أو عبوة ناسفة توضع في طريق محتمل للعدو، ثم يعلن عن العملية، فيكون الإعلان أشدّ صخباً وضجيجاً من العملية بمرّات عديدة. هذا باستثناء بعض العمليات الفدائيّة الاستشهاديّة التي كانت تنفذ بوتيرة أقلّ من السابق وبمعدّل واحدة أو اثنتين في العام الواحد، وهذه العمليات هي:

ـ عملية الشهيد حيدر حيدر قيس (بتاريخ ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦):

اقتحم المقاوم حيدر حيدر قيس مقرّاً قيادياً لجيش لبنان الجنوبي المتعاون مع العدو الصهيوني في بلدة «حاصبيا»، مستخدماً لذلك سيارة «مرسيدس ٢٠٠» مفخّخة

---

(٦٥) م.ن. بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.

(٦٦) مجلّة «المستقبل»، عدد ٢، آذار/مارس ١٩٨٥، ص ٢٠، (المقاومة اللبنانية تحوّل الجنوب إلى فيتنام، وريغان يستعجل فتح ملفّ الجولان، لسليم نصّار).

ومجهَّزة بنحو ١٠٠ كلغ من المواد المتفجِّرة (حسب اعتراف العدو)، وقد فجَّر نفسه وسيارته في ذلك الموقع، ممّا أدّى إلى «إصابة ١٥ عنصراً من جيش لحد (جيش لبنان الجنوبي) بين قتيل وجريح، وتدمير ٥ آليات مدرَّعة و٣ سيارات تابعة للميليشيات»، ودمَّر قسم كبير من المقرّ، حسب المعلومات التي أذاعتها جبهة المقاومة. بينما اعترفت سلطات العدو «بمقتل شخص وجرح ستة آخرين بينهم ثلاثة من عناصر الميليشيات»[٦٧].

والشهيد حيدر حيدر قيس من بلدة «نحلة» بالبقاع، منتسب إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي، كتيبة البعث ـ قوات الأسد»، وملتحق بالمقاومة الوطنية اللبنانية[٦٨].

ـ عملية الشهيدة نورما أبو حسَّان (١٧ تموز/يوليو ١٩٨٦):

أقدمت المقاومة نورما أبو حسَّان على تفجير نفسها وسيارتها المفخَّخة والمجهَّزة بنحو ٢٠٠ كلغ من المواد المتفجِّرة «ت. ان. ت.» في مركز مشترك للمخابرات الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي، في قلب بلدة «جزين»، وفي ساحة البلدة. وقد نقلت «الوكالة الوطنية للإعلام» أنباء عن مقتل أربعة أشخاص وجرح ثلاثة آخرين في هذه العملية. وصرّح مسؤول في الحزب السوري القومي الاجتماعي أن هذه العملية قد تمَّت ضد «قافلة عسكرية لقوات العميل لحد والمخابرات العسكرية الاسرائيلية كانت متجهة إلى ضهر الرملة». بينما أورد «تلفزيون الشرق الأوسط» التابع لجيش لبنان الجنوبي، أن منفِّذة هذه العملية تدعى «سامية نجيب الحسنية، وهي شقيقة المعتقل عادل نجيب الحسنية، وكلاهما من بلدة كفرقوق ـ راشيا الوادي»، وأن «عادل الحسنية اعتقل عند حاجز جيش لبنان الجنوبي، ممّا أصاب شقيقته بالارتباك، ففجَّرت نفسها بالسيارة المفخَّخة بعيداً عن حاجز ضهر الرملة، وأن الخطّة كانت تقضي أن يفجِّر عادل عبوة صغيرة عند الحاجز، فيتمّ تجمّع حول المكان، وعند ذلك تفجِّر شقيقته نفسها في الحشد»[٦٩].

والشهيدة نورما أبو حسَّان من بلدة «أيطو» قضاء زغرتا، تحمل إجازة في العلوم الاجتماعية، وتعمل مدرِّسة في تكميلية زغرتا الثانية للبنات، منتسبة إلى الحزب

(٦٧) جريدة «السفير» بتاريخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦.

(٦٨) م. ن.

(٦٩) جريدة «السفير» بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٦.

السوري القومي الاجتماعي. التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٥[٧٠].

ـ عملية الشهيد «الحرّ العاملي» (بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨):

اقتحم المقاوم «الحرّ العاملي» قافلة عسكرية اسرائيلية «عند نقطة الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، بين كفركلا والمطلّة»، مستخدماً سيارة «تويوتا» مفخّخة ومشحونة بنحو ١٥٠ كلغ من المواد المتفجِّرة (حسب الرواية الاسرائيلية)، و٥٠٠ كلغ من المتفجِّرات (حسب رواية المقاومة)، وفجَّر نفسه وسيارته عندما أصبح في وسط القافلة، مما أدّى إلى وقوع «٤٢ جندياً اسرائيلياً، قتلوا أو جرحوا، ودُمِّرت ٤ آليات عسكرية» (حسب رواية المقاومة)، بينما نقلت وكالة «أسوشيتدبرس» عن «مصادر عسكرية اسرائيلية» في المطلّة أن «سبعة جنود قتلوا وجرح تسعة آخرون وامرأتان لبنانيتان» نتيجة الانفجار «الذي كان من القوّة بحيث سمع في كريات شمونه». ونقلت وكالة «رويتر» عن «مصادر عسكرية اسرائيلية» في القدس المحتلّة أن «خمسة جنود اسرائيليين قتلوا وأصيب سبعة آخرون». وقد اعترف رئيس أركان الجيش الاسرائيلي «دان شومرون» أن العملية تشكِّل، بحدِّ ذاتها، «ضربة قاسية وُجِّهت إلى الجيش». وقد دلّت «سيارات الجيب الأربع، وسيارة الفورد، المحترقة» على مدى قوّة هذا الانفجار[٧١].

والحرّ العاملي هو أحد رجال «المقاومة الإسلامية»، وقد أوصى أن تسمّى عمليته هذه «عملية الوحدة الإسلامية»، وأهداها إلى «الانتفاضة الإسلامية في فلسطين المحتلّة»[٧٢].

ـ عملية سهى فواز بشارة (بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨):

أقدمت المقاومة سهى فواز بشارة (من مجموعة الشهيدة لولا عبود) على محاولة اغتيال اللواء اللبناني المتقاعد أنطوان لحد، قائد جيش لبنان الجنوبي، المتعاون مع العدو الاسرائيلي، وذلك عندما أطلقت عليه النار من مسدس عيار ٥,٥ ملم كانت تحمله في حقيبتها، وفي قلب منزله في بلدة «القليعة» بقضاء مرجعيون، فأخطأت الرصاصات قلبه، وإن كانت قد أصابته بيده وكتفه، مما استدعى نقله إلى أحد مستشفيات العدو بحيفا في فلسطين المحتلّة، بينما ألقي القبض على سهى، التي لا

(٧٠) م.ن.
(٧١) جريدة «السفير» بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
(٧٢) م.ن.

تزال تعاني أقسى صنوف التعذيب في أحد سجون العدو.

وسهى فواز بشارة، مقاومة من بلدة «دير ميماس» بقضاء مرجعيون، منتسبة إلى الحزب الشيوعي اللبناني، تعمل مدرِّسة «باليه» في إحدى مدارس مرجعيون، وتربطها علاقة بأسرة لحد. التحقت بالمقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٧. وقد أطلقت المقاومة على سهى، بعد هذه العملية، لقب «زهرة الجنوب»[٧٣].

ـ عملية الشهيد الشيخ أسعد حسين برّو (٩ آب/أغسطس ١٩٨٩):

أقدم المقاوم الشيخ أسعد حسين برّو على تفجير نفسه ضمن سيارة مفخَّخة ومجهَّزة بالمواد المتفجِّرة، وذلك في وسط قافلة عسكرية مؤلَّلة للعدو الاسرائيلي «قرب بلدة القليعة» عند الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، ممّا أدّى إلى إصابة «٢٥ جندياً اسرائيلياً بين قتيل وجريح، واحتراق ٦ آليات عسكرية» (حسب رواية المقاومة) أو: إصابة خمسة من الجنود، بينهم اثنان في حالة الخطر، وواحد من جيش لبنان الجنوبي (حسب رواية العدو الاسرائيلي)[٧٤]. وقد أفادت معلومات لجريدة «السفير» وردت إليها من «الشريط الحدودي» أن خسائر العدو البشرية والمادية هي أضعاف ما اعترف به[٧٥].

والشيخ أسعد حسين برّو من حدث بعلبك، وهو طالب علوم دينية، ينتمي إلى «المقاومة الإسلامية»، وشارك في العديد من عملياتها ضد العدو الصهيوني. وقد أطلقت «المقاومة الإسلامية» على هذه العملية اسم «عملية الولاء والبيعة للإمام الخميني وخليفته الإمام السيد علي خامنئي»[٧٦].

ـ عملية الشهيد محمود الأزور (بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩):

أقدم المقاوم محمود الأزور على مهاجمة زورق حربي للعدو الاسرائيلي من نوع «دفورا» قبالة ساحل «الناقورة» على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، مستخدماً، لذلك، زورقاً مفخَّخاً ومجهزاً بكمية من المواد المتفجرة. وقد فجّر نفسه وزورقه بالزورق المعادي، ممّا أدّى إلى إغراق الزورق المعادي «مع ركّابه الستة عشر» (حسب بيان المقاومة)، بينما اعترف العدو الاسرائيلي بإصابة ثلاثة من ركّاب زورقه بجروح[٧٧].

---

(٧٣) جريدة «السفير» وجريدة «النداء» بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

(٧٤) جريدة «السفير» بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩.

(٧٥) م.ن.

(٧٦) م.ن.

(٧٧) جريدة «السفير» بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

والشهيد محمود الأزور من مدينة «حلب» بسوريا، طالب في كلية الحقوق بجامعة حلب، ويحمل رتبة ملازم في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»[78].

- عملية الشهيدة فدوى حسن غانم (بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠):

أقدمت المقاومة فدوى حسن غانم على اقتحام دورية عسكرية اسرائيلية راجلة ومؤلّفة من ١٢ عنصراً في منطقة أرنون، مستخدمة، لذلك، حقيبة مفخّخة وملأى بالمواد المتفجّرة. وقد فجّرت نفسها وحقيبتها بالدورية العدوّة ممّا أدّى إلى «استشهادها ومقتل أفراد الدورية»، وإصابة آليتين للعدو (حسب بيان المقاومة)، بينما اعترفت اسرائيل بالعملية وبجرح اثنين من جنودها[79].

والشهيدة فدوى حسن غانم من بلدة «الحيصه» بقضاء عكّار، منتسبة إلى «الحزب السوري القومي الاجتماعي». التحقت بجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (وحدة العميد الشهيد محمد سليم) عام ١٩٨٩[80].

ثم بدأت عمليات المقاومة، وخاصة الاستشهادية منها، تنحسر بشكل مفاجىء، وبلا مقدّمات. فما الذي جرى؟ وما الذي أدّى إلى انحسار المقاومة وإضعافها؟ هل نقول إن أنانيّة بعض الفئات المشاركة في جبهة المقاومة الوطنية، ونظرتها السطحية، وغير الوطنية والقومية، للأمور، ورغبتها في كسب نصر سياسي رخيص ومؤقّت، كل ذلك أدّى إلى تفكّك تلك الجبهة وانسحاب الأحزاب القومية والوطنية من ساحة النضال؟

إن التاريخ كفيل بإظهار الحقائق، وهو، وحده، القاضي الذي لا تخطىء أحكامه، والذي يحكم على الأعمال، خاصة إذا كانت، من الكبر، بحجم المقاومة التي يقرّر سلوكها مصير الشعوب والأمم، لأجيال متعاقبة. لقد أشار أحد قادة الحزب الشيوعي اللبناني (وهو حزب مؤسس في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية) إلى الصعوبات التي تلاقيها هذه الجبهة في هذه المرحلة، وذلك في مقال نشره في مجلّة «الطريق» جاء فيه:

«يلاحظ، اليوم، أن الفئوية والاستعراضية والادّعائية والتنافس على الإعلان عوض العمل، وسرقة الشهداء والإنجازات، وسوى ذلك من الظاهرات الشبيهة،

---

(٧٨) م. ن.

(٧٩) جريدة «السفير» بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

(٨٠) م. ن.

والتي تذكّر بما آلت إليه حالة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية عشية عدوان ١٩٨٢، قد حلّت محلّ التقليد الثوري الرفيع المستوى، البالغ الأهميّة، الـذي حرص عليه المشاركون في المقاومة الوطنية في الأيام الصعبة.

. . . .

«يضاف إلى كل ذلك ما آلت إليه بعض المناطق المحـرّرة من تسلّط فئوي قـامع لحركة الجماهير ومشلّ لمبادرتها ومحدٍّ من طموحها ومحبط لأمـانيها وأحـلامها، . . . ومعـرقل، في آن، لنشـاط المقاومـة، ومربـك لخطوط إمـدادها، وفـارض على أعـداد واسعة من مناضليها. . . الحـركة السـريّة والانتقـال السري، لمسافـات طويلة، في عمق منـاطق واسعة تحرّرت بعـرقهم ودماء شهـدائهم، شهداء المقـاومة الـوطنية اللبنـانية، شهـداء القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية في الأحزاب والحركات المختلفة.

. . . .

«إن من يريد، فعلاً، للمقاومة أن تستمر وتتطوّر وتنتصر، عليه أن يعمل جزءاً من كلّ، وأن ينمّي دوره دون إعاقة دور الآخرين وطمسه.

. . . .

«إن القوى العاملة في صفوف المقاومة مطالبة بالعـودة إلى الأساليب التي طبعت السنوات الأولى لهذه المقاومة. وهي، بعد الشرذمة القائمة حـالياً، مـدعوّة، أكـثر من أي وقت مضى، مـع حفاظهـا على استقـلاليتها وحـرية حـركتها، إلى إيجـاد إطـار من التنسيق والتعاون في الممارسة، والتعاضـد، وفي الإعلان والإعـلام، لنعيد للمقـاومة، التي تدخل عـامها الخـامس، وهي تتابـع إنجازاتهـا وأعمالهـا البطوليـة، إشراقها وقـوّة مثالها، وبعدها الوطني والقومي».

وينهي المسؤول الشيوعي مقاله بالنداء التالي:

«لنجعل المقاومة فوق خلافاتنـا وبرامجنـا ومناهجنـا. ففي انتصارهـا انتصار لنـا جميعاً، وفي ضعفها ضعف لنا جميعاً. . . ولنفتح الأبواب كلها في وجه كل من يريد أن يوجّه ضرباته إلى الأهداف العسكريـة للعدو الصهيـوني ولعملائـه»[٨١].

لقد أردنـا أن نورد أهمّ ما في هذا المقال رغبة منا في إبراز المأزق الذي بدأت

---

(٨١) مجلّة «الطريق»، عدد ٥، مجلّد ٤٥، تاريخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، ص ٩ ـ ١٢، (المقاومة الوطنية اللبنانية: وضعها الراهن وآفاق دورها، لجورج بطل).

جبهة المقاومـة الوطنيـة اللبنانية تعاني منه في بدء مرحلة الانحسار هذه، هذا المأزق الـذي سوف يؤدّي، فيما بعد، إلى تمزّقها وتشتّت الأحزاب والحركات التي كانت تؤلّفها، تمـزّقاً وتشتّتـاً بلغ حدّ الصراع المسلّح فيما بينها، فكان هذا السبب كافياً للقضـاء على تحـالف رفاق السـلاح والنضال والاستشهاد.

إلا أننا لا يمكن أن نغفل باقي الأسباب الجوهرية التي أدّت إلى انحسار المقـاومة الوطنية اللبنانية وإضعافها، وأهمّها: افتقار هذه المقاومـة إلى سند حقيقي يقف خلفهـا ويدعمها ويمدّها بكل وسائل الصمود والاستمرار. ولا يكون ذلك إلاّ بتأمـين «قواعـد ثورية» رسمية وشعبية، لهذه المقاومة، يعتمدها ويتبنّاهـا «حكم ثوري» حقيقي، وهـو ما لم يكن موجوداً، خلال هذه المرحلة، في نـطاق حكم «القوى الـوطنية» التي كـانت تستأثر بالحكم في «المناطق الوطنية».

لقد كانت المقـاومة الـوطنية، في عـزّ تألّقهـا واندفـاعها، بحـاجة إلى «هـانوي» تـرفدهـا بالـدعم والقوّة، ولم تكن «بـيروت الوطنيـة»، بمن كان فيهـا من قادة وزعـماء «وطنيين وتقدميين»، تلك «الهانوي»، رغم ما كان يدّعيـه أولئك القـادة والزعـماء من «وطنية وتقدميّة» في وجه ما كان يسمّى، حتى الآونة الأخيرة، «ببيروت الانعزالية».

النوع الثاني: المقاومة المدنية (غير المسلّحة):

لم يتح للمحتلّين الصهاينة أن يرتاحوا في ربـوع لبنان طـويلاً، إذ أنهم مـا كادوا يطأون أرضه، في مطلع حزيـران/يونيـو عام ١٩٨٢، حتى بـدأت المقاومـة الوطنيـة: المدنية (غير المسلّحة) في آب/أغسـطس، ثم المقاومـة المسلّحة في أيلول/سبتمـبر، من العام نفسه، كما قدّمنا.

وقد اتخذت المقاومة المدنية، في جميع المناطق اللبنانية المحتلّة، مـظاهر وأشكـالاً مختلفة، بدءاً بلافتات الاحتجاج وبياناته، مروراً بالتظاهرات فالاعتصام فـالاضرابات الجزئية والعامة والاضراب عن الطعام أحياناً، فالمهرجانات الخطابية وخطب المساجد، وصولاً إلى الانتفاضات ورشق العدو بـالحجارة والدواليب المشتعلة، لمنعه من دخـولها، إلخ . . . ونقدّم، فيما يلي، نماذج من أهم مظاهر هذه المقاومة وأشكالها:

- انتفاضة برجا (بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٨٣):

قامت إحدى مجموعات المقـاومة الـوطنية اللبنـانية بعمليـة ناجحـة ضد إحـدى دوريات العدو في «وادي الزينة» على طريق صيدا ـ بيروت ـ الشوف، مما دفع بالعدو،

في اليوم التالي للعملية، إلى مداهمة عدد من قرى قضاء الشوف وبلداته، ومنها بلدة «برجا»، حيث أقدم على اعتقال عدد من أهلها، ثم داهم مدرستها واعتقل عدداً من المدرّسين والتلامذة وأخضع الباقين لعمليات إذلال وإهانة (مثل إرغامهم على الركوع)، الأمر الذي دفع بأهالي البلدة إلى الإضراب العام والقيام بتظاهرات احتجاج مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين. ولكن العدو لم يأبه لكل مظاهر الاحتجاج هذه، فصعّد الأهالي من تحرّكهم ووسّعوا دائرة احتجاجاتهم حتى وصلت إلى مسامع المسؤولين الذين بادروا إلى إبلاغ الأمر إلى دوائر أخرى دولية، فاضطرّ العدو الاسرائيلي، في اليوم الثالث، إلى الإفراج عن المعتقلين الذين استقبلوا في البلدة بمظاهر الابتهاج والفرح. ولكن العدو عاد، في اليوم الرابع، واعتقل أحد المدرّسين، فعادت البلدة إلى الإضراب والتظاهر والاحتجاج، من جديد، ولكن العدو فرض حصاره عليها ومنع التجوّل فيها، فردّ الأهالي على ذلك بالإضراب العام في اليوم الخامس، ثم أرسلت الوفود للاتصال بالمسؤولين، من جديد، وقد أدّى هذا التحرّك إلى رفع الحصار عن البلدة وإطلاق سراح المعتقلين منها[٨٢].

- انتفاضة جبشيت الأولى (بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٨٣):

أقدمت سلطات الاحتلال على اعتقال الشيخ راغب حرب إمام بلدة جبشيت بقضاء النبطية، فأضربت البلدة احتجاجاً، وتظاهر أهلها مطالبين بإطلاق سراح الإمام المعتقل، حتى إذا ما وصلوا إلى مسجد البلدة أقاموا الصلاة واعتصموا بالمسجد، ثم زار وفد منهم محافظ النبطية مطالباً بإطلاق سراح الإمام. واستمرّ الإضراب إلى اليوم الثاني حيث تصاعدت وتيرة الاحتجاج والاستنكار، فأصدرت لجنة الاعتصام في البلدة بياناً دعت فيه إلى مقاومة الاحتلال والاستمرار بالإضراب المفتوح حتى الإفراج عن الشيخ حرب، كما انتشرت على جدران البلدة كتابات تندّد بالاحتلال وتشجبه. وامتدّت مشاعر السخط والاحتجاج لاعتقال إمام بلدة جبشيت إلى القرى والبلدات المجاورة، فهبّت، بدورها، محتجّة ومستنكرة، وخطب أئمّة المساجد في مساجد تلك البلدات والقرى معلنين سخطهم واستنكارهم، وداعين الأهالي إلى الإضراب والتظاهر احتجاجاً. واستمر الاعتصام حتى اليوم الثالث حيث ازداد الأهالي إصراراً على مواصلة الإضراب والاعتصام فأصدروا بياناً أكّدوا فيه موقفهم من عسف سلطات الاحتلال باعتقالها للشيخ حرب. وتضامنت القرى

---

(٨٢) المجلس الثقافي، المصدر السابق، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

والبلدات المجاورة مع جبشيت وتـوافد أهلهـا إلى هذه البلدة معلنـين تضامنهم هـذا. واتّسعت حركة الإضراب والتظاهر في اليوم الرابع حيث شملت عدّة قرى.

ودعا المعتصمون أهل الجنوب جميعهم لمؤازرة جبشيت في انتفاضتها ضـد العدو المحتـل، وتتالت بيـانات الاحتجـاج والاستنكار، وتتـالى وصـول الـوفـود المؤازرة إلى البلدة، وسارت في قرى الجنوب وبلداته تظاهرات عديدة منها التظاهرة الطلابيـة التي سارت في النبطية في اليوم الخامس من الاعتصام. وزارت المعتصمين في جبشيت وفود من خارج الجنوب، منها وفد للصليب الأحمر وآخر إعـلامي من التلفزيـون السوفيـاتي وثالث من وكالة تاس السوفياتية. وآزرت الصحف اللبنانية والإعلام اللبناني جبشيت في انتفاضتها، فأصدر العدو أمراً بمنع الصحف من دخول الجنـوب. ونفّذ، في اليـوم السـادس من اعتصام جبشيت، اعتصـام مماثـل في النبطيـة مع تـظاهـرات طـلابيّـة. وشملت حركة التظاهر والإضراب قرى الزهـراني، وقطع المتـظاهرون طـريق صيدا ـ صور ورشقوا قـوات العدو بـالحجارة. ووجّهت بـرقيات إلى مختلف المنـظمات العالميـة والدولية تطلعها على الوضـع في الجنوب. واستمـر الوضـع على هـذه الحال، بـل وفي تصـاعد مستمـر حيث كان التحـرّك الجماهـيري يزداد وتضـامن القـرى والبلدات مـع جبشيت يتّسع. وكانت القوى الوطنية والدينية تتابع الانتفاضـة مؤازرة وداعمة. وقـد أعلن المعتصمـون، بعد مـرور أسبوعـين على اعتصـامهم، إضرابـاً عن الـطعـام حتى إطلاق الشيخ حرب. وأصدر الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسـلامي الشيعي الأعلى، نـداء طالب فيـه أهل الجنـوب بالتضـامن مع جبشيت في انتفاضتها، فـاستجاب الجنـوب بأسره لهـذا النداء ونفّـذ، بتاريـخ ٣ نيسان/ابـريل، إضراباً عاماً واعتصاماً شاملاً تضامناً مع جبشيت، وقد دعي هذا اليـوم «بيوم المعتقـل اللبنـاني». وقـد اشتـدّت وتـيرة الإضراب والتـظاهـر والاحتجـاج في هـذا اليـوم حتى اضطرّت سلطات الاحتلال إلى اطـلاق الشيخ راغب حـرب بعد اعتقـال دام عشرين يوماً[٨٣].

ـ **انتفاضة النبطية في يوم عاشوراء (بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣):**

أقدمت قوات الاحتلال على منع الاحتفال الديني الذي يقام كل عام في النبطية بذكرى عاشوراء، فكان ذلك التصرّف إيذاء لا يحتمل لمشاعر المسلمين كافّـة ومشاعـر الطائفة الشيعية خاصّة. ولم يكن لهذا الحدث أن يمرّ بسلام في منطقـة اعتادت مقـاومة

---

(٨٣) م.ن. ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥.

العسف والظلم والاضطهاد. وهكذا، فقد أثار هذا التصرّف، من قبل قوات الاحتلال، مشاعر الجماهير التي احتشدت في النبطية، في ذلك اليوم، احتفالاً بالذكرى، وأطلق رجال المقاومة قذيفة «ب ٧» على شاحنة للعدو كانت تمرّ في أحد أحياء البلدة قرب «بئر القنديل» أدّت إلى إحراقها، فردّ جنود العدو على ذلك بإطلاق رشقات نارية باتجاه الجماهير المحتشدة، وحاولت إحدى دورياته اختراق تلك الجماهير فانقضّت عليها ورشقتها بالحجارة، فما كان من جنود الدورية إلّا أن ولّوا هاربين، تاركين خلفهم سياراتهم التي أحرقتها الجماهير الغاضبة. ولحق رجال «الندبة» بأفراد الدورية فطعنوا أحد الجنود بالمدى. وحاولت شاحنة عدوّة دخول المدينة فهاجمها الأهالي وأجبروا سائقها ومرافقه على الفرار ثم اضرموا النار فيها. واستمرّت المواجهة بين الأهالي والعدو ساعة «سقط بنتيجتها شهيد وعدد كبير من الجرحى. فيما سقط للعدو ثماني إصابات»[٨٤]. وحاصرت قوات العدو البلدة ومنعت الأطباء من دخولها لمعالجة الجرحى، كما منعت الأهالي من تأدية شعائرهم الدينية ومن الالتحاق بأعمالهم. ثم أقدمت على عزل بعض الأحياء عن بعضها الآخر بسدّ منافذ الشوارع بالسواتر الترابية. وقامت بحملات دهم واعتقال شمل العديد من أبناء البلدة. وهكذا ظلّت البلدة، بمن فيها، محاصرة، والمحلّات مقفلة، والشوارع مقفرة، طيلة ثلاثة أيام، قرّر الأهالي، بعدها، إعلان الإضراب العام والاعتصام وإثارة الموضوع على المستويين الوطني والدولي إن أصرّ المعتدون على الاستمرار في اعتدائهم، الأمر الذي اضطرّ المعتدين، في اليوم الرابع من الحصار، على رفعه، إلّا أنها أبقت على عدد كبير من أبناء البلدة قيد الاعتقال.

ويذكر أهالي البلدة أن العدو خسر، في هذه المواجهة، ثمانية قتلى، وأن «المروحيات الاسرائيلية عثرت، ليلاً، على عشرين جندياً صهيونياً كانوا قد فقدوا خلال النهار»[٨٥].

ـ انتفاضة المروانية (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣) والحركات الداعمة لها:

قامت قوات الاحتلال الصهيوني بمداهمة بلدة «المروانية» بالجنوب واعتقال ستة من شبابها، فاعتصم أهالي البلدة في النادي الحسيني، وتضامن معهم أهالي بلدة «زفتا» المجاورة فقرّروا الاعتصام بدورهم. عندها، قامت قوات الاحتلال بمحاصرة

---

(٨٤) م.ن. ص ٣٤١.

(٨٥) م.ن. ص ٣٤٢.

البلدة ثم داهمتها في مساء اليوم نفسه في محاولة لإجبار الأهالي على فكّ اعتصامهم. فقاوم هؤلاء قوات العدو وآلياته وتصدُّوا لها بالحجارة وسدّوا منافذ البلدة بالسواتر الترابية والإطارات المشتعلة. واستمر الاعتصام في اليوم التالي، في كل من المروانية وزفتا، وأصدر أهالي المروانية بياناً حدَّدوا فيه مطالبهم بما يلي:

«١ ـ الرفض المطلق لأعمال التخريب والارهاب والاعتقال وضمّ الأراضي التي يقوم بها العدو الصهيوني.

«٢ ـ التمسّك بالأرض وأن أبناء الجنوب هم أصحابها والأولياء عليها.

«٣ ـ عدم الرضوخ للإرهاب الجسدي والنفسي، وجعل كل شبر من أرض جبل عامل كربلاء جديدة»[٨٦].

وقد انضمَّت بلدة «دير قانون النهر» إلى المروانية وزفتا في اعتصامها، في اليوم نفسه(٢١/١٠)، وذلك تجاوباً مع نداء «للمقاومة الوطنية الشاملة»، أطلقه الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

ووصلت، في اليوم الثالث، إلى المروانية، وفود من مختلف قرى الجنوب تضامناً مع هذه البلدة، حيث خرجت تظاهرة حاشدة تشجب تصرّفات قوات الاحتلال. وأقام المتظاهرون سواتر ترابية على الطرقات المؤدِّية إلى مواقع الاحتلال في بلدة «النجّارية».

وأقيم، في اليوم الرابع (٢٣/١٠) مهرجان حاشد في البلدة حضرته وفود من مختلف قرى الجنوب وبلداته. وردّ العدو على هذا المهرجان بتوسيع حملة اعتقالاته للأهالي حتى طالت هذه الحملة مختلف قرى المنطقة وبلداتها، مما جعل الجنوب كلّه بؤرة قابلة للاشتعال، في أي وقت، ضد الاحتلال الصهيوني.

وانضمَّت «الصرفند» في اليوم نفسه (٢٣/١٠) إلى قائمة البلدات المنتفضة، وذلك بعد ان أقدم العدو على اعتقال نحو ثلاثين من شبّان البلدة، فاحتشد أهالي الصرفند وواجهوا دبابات العدو وآلياته ومنعوه من متابعة حملته، وقطعوا طريق صيدا ـ صور عدّة ساعات، ثمّ بدأوا اعتصاماً في البلدة احتجاجاً على تصرّف قوات الاحتلال.

---

(٨٦) م.ن. ص ٣٤٣.

(٨٧) م.ن. ص ٣٤٥.

وبـدأت الجذوة المتّقـدة في الجنوب تتحـوّل، بسرعة، إلى نـار متأجّجـة، ونفّـذ الجنـوب إضراباً عـاماً بتـاريـخ ١٠/٢٥، وقـد شمـل هـذا الإضراب ومـا رافقـه من تـظاهرات، كـل قرى الجنـوب وبلداته، بمـا في ذلـك «جميع القـطاعـات الصنـاعيـة والتجـارية والمصرفيـة، ومرفـأي صيـدا وصـور ومصفـاة الـزهـراني»[٨٧]. وذلـك رغم محـاولات سلطات الاحتـلال ثني القـوى السيـاسيـة الفـاعلة في الجنـوب(ومنهـا مصـطفى معـروف سعد بصيـدا) عن المشاركـة في الإضراب العام، ولكن دون جـدوى. وكان تنفيـذ الإضراب العـام والشامـل في الجنوب بـدءاً من صيدا وحتى آخـر قراه بـاتجاه الشريط الحدودي، علامة بارزة من علامات التضامن بين أهـالي هذه المنطقة، عـلى اختلاف مذاهبهم الحزبية والسياسية والدينية. ولم تكن باقي أجـزاء الوطن بعيـدة في مشاعـرها عن الجنوب المعذّب والمحتلّ، فقد تداعت مختلف القوى السيـاسية والـدينية والـوطنية والحـزبية لمؤازرة الجنـوب في محنتـه، وكـان لمـواقفهـا صـدى أقليمي ودولي مهم. كـما صعّـدت جبهة المقـاومة الـوطنيـة من عملـيـاتهـا للضغط عـلى العـدو، وتحـرّك معتقلو «أنصار»، مشاركة منهم في الاحتجاج، عـلى تصرّف قوات الاحتـلال ضد الشعب في الجنوب.

وتـوالت الإضرابات والاعتصـامات بعـد ذلك، في قـبريخـا (١٠/٢٦) وصيـدا (١٠/٢٨) وكفـرملكي (١٠/٢٩)، مما أضـطر قوات الاحتـلال للإفـراج عن معتقـلي هذه البلدات وتخفيف الضغط الذي كانت تمارسه على أهلها[٨٨].

هذه نماذج عن الانتفاضات التي قام بها أهـالي الجنوب المحتـل في وجه العـدو الصهيوني، وهي ليست أكثر من نماذج للعديد من الحركات والانتفاضـات الاحتجاجيـة الصارخة. ولا بدّ لنا أن نذكر، باختصار، وفي هذا المجال:

ـ الإضراب العام الذي نُفّذ في الجنوب بتاريخ ٨ تشرين الثـاني/نوفمـبر ١٩٨٣ «استنكاراً للأعمال البربرية والتعسفية التي تقوم بها سلطات الاحتلال، خصوصاً لجهـة عزل الجنوب عن بقية المناطق اللبنانية، وذلك باللجوء إلى إغلاق بوّابات العبور»[٨٩].

ـ الانتفـاضة العـامّة بتـاريخ ٢٧ تشرين الثـاني/نـوفمـبر ١٩٨٣، والتي شملت معظم قرى الجنوب ومدنـه مثل: صيـدا وحارة صيـدا والسكسكية وجبشيت والـطية ومجدل سلم[٩٠].

---

(٨٨) انظر: م.ن. ص ٣٤٢ ـ ٣٤٦.

(٨٩) م.ن. ص ٣٤٦.

(٩٠) م.ن. ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

ـ انتفـاضة صيـدا بتاريـخ ٢٩ كانـون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وعـلى أثر اعتقـال سلطات الاحتلال للشيخ محرّم العارفي إمام جامع البطاح بصيدا[٩١].

ـ انتفاضة الحلوسية (قضاء صور) بتاريخ ٣١ كانوون الثاني/ينـاير ١٩٨٤، على أثر محـاولة السلطات الصهيـونية اعتقـال الشيخ عبـاس حرب، إمـام البلدة، مع شقيقيه، وستة من شبّان البلدة. وقد استمرّت هذه الانتفاضة أحد عشر يوماً واجهت خلالها البلدة القوات الصهيونية المعتدية بكل شجاعة وإيمان، واستخدمت تلك القوات مختلف الوسائل البربريّة والهمجيّة للتأثير على الأهالي لوقف الانتفاضة ، دون جدوى. إذ أنها فجّرت منزل الشيخ المعتقل، وقامت بغارات جويّة وهميّة فـوق البلدة لإرهابهـا. وتضامنت مـع الحلوسية كل من مدن صور صيدا، وزار تلك البلدة وفود مؤيِّدة من بيروت وغيرها من المدن والقرى اللبنانية. كما صعَّد رجال المقاومة ضرباتهم للعدو تضامنا مع غضبة الأهالي وتأييداً لهم[٩٢].

ـ انتفـاضة جبشيت الثـانية بتـاريخ ١٧ شبـاط/فبرايـر ١٩٨٤ والإضراب العام الذي نُفِّذ في جميع المناطق اللبنانية في اليوم التالي، بتاريخ ١٨ شبـاط/فبرايـر ١٩٨٤، عـلى أثر اغتيـال قوات الاحتـلال الصهيوني للشيـخ المناضـل راغب حـرب إمـام بلدة جبشيت وأحد أكبر المناضلين ضد الاحتلال الصهيوني للجنوب اللبناني[٩٣].

ـ انتفاضة معركة بتـاريخ ٢٣ شبـاط/فبرايـر ١٩٨٤ بعد العـدوان الذي نفّـذته قوات الاحتلال ضدها، إذ أقـدمت تلك القوات عـلى مهاجمـة البلدة بنحو مـاية آليـة وقصفتها بالمدفعية وبنيران الدبـابات والـطائرات المـروحية فسقط في البلدة، من جـرّاء ذلك، «ثلاثـة شهداء وخمسـة وأربعون جـريحاً»، وكـان الأهالي قـد واجهوا الاعتـداء «بالحجارة والعصي والـزيت المغلي» فقتـل، من جرّاء هـذه المواجهـة «جندي صهيـوني وجرح ستة آخرون وفقد ثمانية من عناصر جيش العدو»[٩٤]. وقد تضامنت مع معركـة في انتفـاضتها كـل من: صور والغـازية والمـروانية وزفتـا وقانـا والسكسكية وكفـرحتى والزرارية والخرايب والبرغلية والحناوية وباريش ومعـروب والحلوسية ودير قانون النهر وبدياس

(٩١) م.ن. ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٩٢) م.ن. ص ٣٥١ ـ ٣٥٣.
(٩٣) م.ن. ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.
(٩٤) م.ن. ص ٣٥٤.

وبرج رحّالَ والعباسية وطيردبّا والبازورية والبرج الشمالي[٩٥]. وقد استمرّت المواجهة مع قوات الاحتلال أكثر من أسبوع استشهد خلالها عدد من الأهالي[٩٦].

- انتفاضة جبشيت الثالثة بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ على أثر اقتحامها من قبل قوات الاحتلال، وسقوط «عشرات القتلى والجرحى من أبناء البلدة. . . واعتقال المئات»[٩٧].

- انتفاضة جبشيت الرابعة بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ على أثر اقتحامها من قبل قوات الاحتلال وسقوط ٧ شهداء و ١٢ جريحاً واعتقال عدد كبير من أبنائها[٩٨]. والإضراب العام الذي نُفِّذ في جميع مناطق الجنوب في اليوم التالي (بتاريخ ٢٨ آذار) احتجاجاً على المجزرة التي نفّذها العدو بجبشيت، والذي شمل الجنوب بكامله «من صيدا حتى الشريط الحدودي»، ورافقه اعتصام في المساجد ومهرجانات خطابية وندوات شعبية «للتنديد بقوات الاحتلال»[٩٩].

- المواقف الرافضة لمحاولات تشكيل إدارة مدنية وحرس وطني في مختلف مناطق الجنوب المحتلّ. وقد أدّى هذا الرفض إلى اضطهاد العديد من أبناء هذه المناطق واعتقالهم أو نفيهم وطردهم من قراهم وبلداتهم. ومن أولئك: مختار بلدة شبعا ومدير مدرستها، ومختار بلدة كفرحمام، وكثيرون غيرهم من قرى العرقوب وقرى جبل عامل.

- لقد برز واضحاً تعاون أهل الجنوب مع المقاومة الوطنية ومؤازرتهم لها، الأمر الذي دفع بالعدو الصهيوني إلى نفي الكثير من هؤلاء الأهالي وطردهم خارج قراهم (بتهمة التعامل مع المقاومة) وعدم السماح لهم بالعودة إليها. وهناك عائلات بكاملها طردت من قرى العرقوب (كفرحمام وكفرشوبا والهبارية وشبعا)، وقرى جبل عامل. كما اعتقل الكثير من هؤلاء الأهالي، بالتهمة نفسها، وسيقوا إلى معتقل أنصار حيث لا يزالون يعانون صنوف الاضطهاد والتعذيب.

---

(٩٥) م. ن. ص ٣٥٤ - ٣٥٥.
(٩٦) م. ن. ص ٣٥٥.
(٩٧) م. ن. ص ٣٥٦.
(٩٨) م. ن. ص ٣٦٠ - ٣٦١.
(٩٩) م. ن. ص ٣٦١ - ٣٦٢.

ثانياً: واقع المقاومة ومستقبلها:

لا شكّ في أن واقع المقاومة، في مرحلة انحسارها وبعد حرب الخليج خاصّة، هو واقع مأساوي لا يبشّر بالكثير من الأمل ولا يرضي طموحنا الوطني والقومي. وذلك ما يجعلنا نطرح سؤالاً لا بدّ من طرحه، وهو: إزاء الواقع العربي البائس، وإزاء الواقع اللبناني الوطني المتردّي، هل تستمر المقاومة الوطنية اللبنانية مستقبلاً؟

لا بدّ لأية مقاومة مسلّحة، لكي تنجح، من «قواعد ثورية» تنطلق منها قوات المقاومة، و«مؤخّرة» تتولّى حماية المقاومة وإمدادها. يقول الجنرال «فون جياب» قائد جيش التحرير الشعبي الفيتنامي، عن تجربته في حرب «المقاومة الشعبية» ما يلي:

«لا يمكن الحديث عن الكفاح المسلّح، وبناء قوات ثورية مسلّحة دون الإشارة إلى مسألة المؤخّرة. وهذه مسألة هامّة، ذات أهمية استراتيجية، وعامل حاسم بالنسبة إلى نتيجة الصراع المسلّح، ولبناء القوات المسلّحة». ويستطرد: «في بداية الحرب العالمية الثانية... لم تكن لنا بوصة واحدة من الأرض المحرّرة لتكون منطلقاً لنشاطاتنا. وقد أنشئت، بعدئذ، القواعد السرّية المسلّحة بالتدريج. وأسّست قواعد المقاومة في المناطق الريفية... وأثبتت الخبرة التي اكتسبناها... بوضوح، أهمية قواعد المقاومة». ثم يستطرد أيضاً: «اتضح هذا الدرس، على نطاق واسع، خلال حرب المقاومة الطويلة. وأكّد، في بداية حرب المقاومة، على مسألة المقاومة والمؤخّرة. وقد اعتبر حزبنا، خلال حرب المقاومة كلها، أن حماية قواعد المقاومة وتقوية المؤخّرة ذات أهمية قصوى»[100].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، بعد قول فون جياب هذا: هل تستطيع المقاومة الوطنية اللبنانية، بواقعها الحالي، وبالواقع اللبناني والعربي، أن توفّر لنفسها القدر المطلوب من الإمكانات لاستعادة عافيتها والعودة إلى مزاولة نشاطها السابق ضد العدو الصهيوني المحتلّ؟ للجواب على هذا السؤال، يجدر بنا البحث في أنواع «التصدّع» التي تصيب واقع المقاومة والواقع اللبناني والعربي، وتعيق، بالتالي، أي عمل ثوري منظّم ومنتج ضد الاحتلال.

إننا نعيش، في لبنان والوطن العربي، بعد حرب الخليج خاصّة، حالة انهيار

---

(١٠٠) فون جياب، نيغوين، حرب المقاومة الشعبية، ص ١٣٤، وانظر رأياً مماثلاً لماوتسي تونغ الذي يرى أنه «لا يمكن لحرب العصابات أن تستمرّ طويلاً ولا أن تتطوّر بدون القواعد، فهذه القواعد هي بمثابة مؤخّرة لها»، انظر: حمدان، ريتا، المقاومة الوطنية اللبنانية، مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي»، عدد ١٣ - ١٤، نيسان/ابريل - تموز/يوليو ١٩٨٥، ص ١٣٧.

شامل وعلى جميع الأصعدة، وخاصّة العسكرية والنفسية والقومية منها. فهناك:

- تصدّع في بنية جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، تلك الهيكلية التي أعطت المقاومة، في السنوات الأولى من انطلاقتها، الزخم الثوري الضروري لنشاطها.

- تصدّع في بنية الدولة اللبنانية، فبعد حرب أهلية استمرّت ستة عشر عاماً فقدت هذه الدولة، خلالها، معظم مقوّماتها، وأضحت بحاجة ماسّة إلى إعادة بناء هيكليتها الإدارية والتنظيمية والاقتصادية وحتى الوطنية.

- تصدّع في بنية الجبهة السياسية للحركة الوطنية اللبنانية التي كانت تعتبر الرافد الأساسي لنضال المقاومة الوطنية والتي قامت جبهة المقاومة، بفضلها، على أرضية صلبة.

- تصدّع في بنية الكيان الوحدوي العربي الذي كان يؤمّن للأنظمة العربية الحدّ الأدنى من التعاون والتضامن، ألا وهو «الجامعة العربية». فقد سقطت الجامعة العربية، أثناء أزمة الخليج وبعد حربها، سقوطاً ذريعاً، ولا نرى لها قيامة، في المدى المنظور، على الأقل.

- تصدع في بنية الثورة الفلسطينية التي كانت الرافد الحقيقي لأية حركة وطنية ثورية لبنانية، وذلك بعد أن أصيبت هذه الثورة إصابة قاتلة في اجتياح العدو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، ثم أجهز عليها، كما أجهز على كل أمل بحركة ثورية عربية قريبة المنال، بعد حرب الخليج.

- وأخيراً - تصدّع في بنية الدولة العظمى التي كانت السند الحقيقي لكل حركات التحرّر في العالم عامّة وفي الوطن العربي خاصّة، ألا وهي دولة «الاتحاد السوفياتي» التي انتهت إلى حال من التفكّك والتراجع عن كل المبادىء التي أطلقتها الثورة اللينينية البولشفية في مطلع العشرينات من هذا القرن.

مقابل ذلك، هناك حقيقة لا بدّ من ذكرها، وهي أن حرب الخليج أتاحت للولايات المتحدة الأميركية أن تبسط سيادتها على العالم بأسره، وأن الغرب والشرق، كلاهما، قد أذعنا لهذا الواقع واستسلما له، وأن التحالف الاستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة واسرائيل، بالإضافة إلى عوامل الإحباط والشلل والضياع التي أصابت العرب بعد حرب الخليج، وخاصة حلفاء أميركا منهم، وهم الأقدر والأغنى في المجموعة العربية، كل ذلك أتاح لاسرائيل قدراً كافياً من المناورة والمرونة السياسية يجعلها، وبموافقة أميركية، تتملّص من أيّ حلٍّ سلمي لا يرضيها ويحقّق

أطماعها في الأراضي العربية المحتلّة ومنها الأرض اللبنانية. فكيف يمكن لاسرائيل، إذن، أن ترضى بتنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحابها من الأرض اللبنانية المحتلّة بلا قيد أو شرط؟ ومن ذا الذي يجبرها على ذلك إن لم تكن الولايات المتحدة الأميركية؟ وما هي مصلحة أميركا في أن تُقدِم على ذلك في وجه حليفتها اسرائيل وإكراماً لعيون «الحمل اللبناني المسالم والوديع»؟ بناء لذلك، نرى أن «المقاومة الوطنية» هي قدرنا المحتوم، ولا قدر لنا سواها.

وتتطلّب استعادة المقاومة لدورها، ما يلي:

ـ على صعيد المقاومة: إعادة تكوين جبهة المقاومة تكويناً ثورياً أصيلاً، يقوم على أساس التلاحم المصيري بين أطراف الجبهة، وهو تلاحم مرتبط بوحدة الهدف والمصير والغاية، وبوحدة وسائل النضال وسبلها، دون أية اعتبارات مصلحية أو أنانية، أو أخرى حزبية أو إقليمية أو طائفية.

ـ على الصعيد الرسمي: إعادة تكوين الدولة على أسس تتلاءم مع أهداف المقاومة الوطنية وغاياتها، وتتلاحم معها، وترفد ممارستها النضاليّة بالدعم والمساندة. وذلك يتطلّب، ولا شك:

ـ على الصعيد العسكري: إعادة تكوين الجيش اللبناني على أسس حديثة وبشكل يتلاءم مع أهداف المقاومة والتحرير. وذلك يتطلّب:

ـ إنشاء قوات برّية قوية ومجهّزة بأحدث الأسلحة الدفاعية.

ـ إنشاء أسطول بحري قوي وقادر على حماية الساحل اللبناني.

ـ إنشاء سلاح جوّي قوي وقادر على صدّ الهجمات العدوّة، ومجهّز بأسلحة الدفاع الجوّي المتطوّرة والقادرة على صدّ الغارات الجوّية لأكثر أسلحة الجوّ تقدّماً وتقنية.

ـ إعداد هذا الجيش إعداداً نفسياً ووطنياً وتربوياً لكي يكون مقتنعاً بشرف المقاومة وقدسية الدفاع عن الأرض، أي أرض، من الوطن اللبناني، جنوبه كشماله، وشرقه كوسطه وغربه.

وتكون مهمة هذا الجيش:

ـ حماية المقاومة الوطنية ودعمها ورفدها بالرجال والسلاح والعتاد والمؤن، وذلك من خلال:

أ ـ حماية «القواعد الثورية»، التي تقيمها هذه المقاومة، ضد غارات العدو الأرضية والبحرية والجوّية.
ب ـ تشكيل «مؤخّرة» قادرة وفاعلة تتلقّى المقاومة عند ارتدادها وتحميها عند مطاردة العدو لها، وتوفّر لها كل وسائل الدعم والمساندة.
ج ـ الإسهام في إعداد الشعب لكي يظلّ البحر الدافىء الذي يحتضن المقاومة الوطنية ويحميها فتثق به، وتركن إليه.

إن المقاومة الوطنية الفاعلة والقادرة تتطلّب، خلفها، شعباً موحّداً موثوقاً، ودولة مؤمنة بحقّها وعازمة على استرداده والدفاع عنه، وجيشاً قوياً وقادراً ومتماسكاً تمّ إعداده وتنشئته على أساس عقيدة عسكرية ووطنية موحّدة(١٠١).

وبانتظار أن تنفّذ الولايات المتحدة الأميركية وعودها بإجبار اسرائيل على تنفيذ القرار ٤٢٥ (وكم وعدت وطال الانتظار)، علينا أن نستعدّ للاحتمال الآخر، وهو المقاومة، ونخشى، إن نحن لم نستعدّ لهذا الاحتمال، أن تصبح المقاومة، إن هي استعادت قدرتها على العمل، عبئاً علينا، شعباً ودولة وجيشاً، فيصيبنا معها ما أصابنا مع مقاومات سبقت.

---

(١٠١) دخل الجيش اللبناني صيدا، عاصمة الجنوب، في صباح ١ تموز/يوليو ١٩٩١ على أن يستكمل انتشاره شرقاً وجنوباً، حتى الشريط المحتلّ، فيصبح، بذلك على تماس مع «جيش لبنان الجنوبي» المتحالف مع العدو الصهيوني، أي أنه يصبح في مواجهة مباشرة مع مهمّة تحرير الجنوب. وقد أصدر قائد الجيش بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو، وقبل بدء الانتشار «أمر اليوم» بالمناسبة، وقد جاء فيه:

«أيها العسكريون

«لقد حان موعدكم مع الشرف والتضحية والوفاء. وأتى اليوم الذي نذرتم أنفسكم له. فجنوبكم يرزح تحت الاحتلال، وينزف، وأنتم المؤتمنون على سيادة لبنان وأراضيه.

. . . .

. . . .

«أيها العسكريون،

«إنكم عائدون إلى أرضكم تنفّذون قرار حكومتكم باسترجاع الجنوب، وتلغون قرار اعتباره مشاعاً دولياً أو أرضاً من دون هوية. إنها أرض الآباء والأجداد، ولن نفرّط بحبّة تراب منها مهما غلت التضحيات. ولتكن عودتكم إلى أرضكم إيذاناً ببزوغ عهد جديد يعود فيه كل مهاجر إلى أرضه، فيعمّ السلام والعدل ويسود الرخاء والتقدّم.

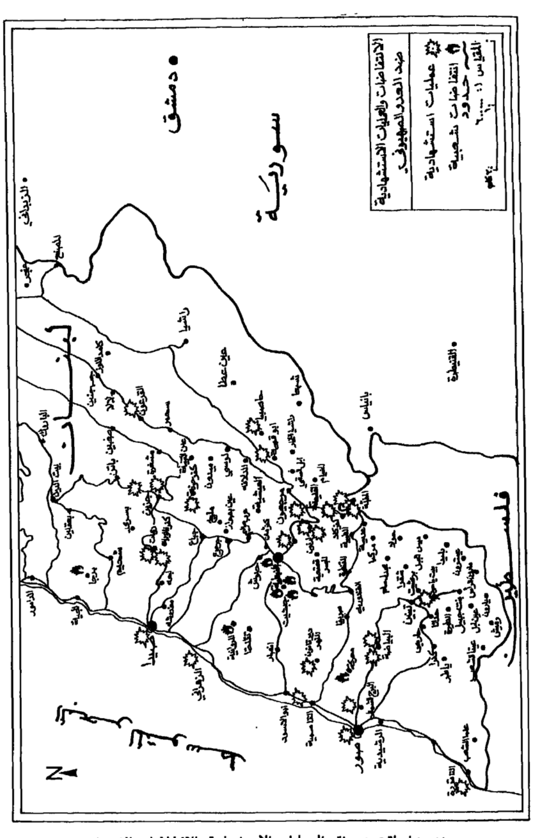
«أيها العسكريون،

«قد يكون لاسترداد الأرض ثمن غال ندفعه، وهذه رسالتنا، ولكن ثقوا أن لاستمرار الاحتلال ثمناً أغلى يدفعه كل الوطن» (انتهى أمر اليوم) (السفير بتاريخ ١٩٩١/٧/١) ونحن على موعد مع تنفيذ هذا الأمر العسكري، والوفاء بالوعد.

إن استعداد الشعب والدولة والجيش لاحتضان المقاومة ورعايتها أمر لازم وضروري، ولا مقاومة بلا شعب داعم ودولة راغبة وجيش قوي. وإن عمل المقاومة لا بدّ وأن يعرّض الوطن (شعباً ودولة وجيشاً) لانتقام العدوّ، وهو حقود وقادر وهمجيّ النزعة. ولا بدَّ أن يتعرَّض الجيش خصوصاً، إلى هذا الانتقام، بهجمات يشنّها العدو على قواعده ومواقعه، سواء دعم هذا الجيش المقاومة أم لم يدعمها، وذلك بقصد استفزازه وخلق موجة من الحقد والكراهية لدى عناصره ووحداته ضد تلك المقاومة، ممّا يزيد من احتمالات التباعد والصدام بين الطرفين اللذين تحتّم عليهما المصلحة المشتركة والأهداف المشتركة والروح الوطنية أن يكونا متحالفين، فإذا هما أقرب إلى التصادم منهما إلى التحالف. وهو ما نخشاه إن قويت المقاومة وتعزَّزت دون أن يقابل ذلك تعزيز الجيش وتقويته وإعداده للمواجهة مادياً ومعنوياً، عقيدياً ونفسياً، وسيصبح حتماً علينا، حينذاك، أن نستصبر المقاومة ونستمهلها حتى نستعدّ، فيصيبنا ما أصاب ذلك الحاكم الذي قضى على مجرم بالإعدام فاستمهله المجرم حتى يصلّي، وما أن وافق الحاكم على طلب المجرم حتى أجَّل هذا الأخير الصلاة، وبقي المجرم بلا عقاب... ونبقى نحن بلا استعداد للتحرير والمقاومة، وتبقى أرض الجنوب محتلّة، وشعبها مستعبداً، إن لم يهجّر، أو تفرض اسرائيل على لبنان، لانسحابها من جنوبه، شروطاً لا قبل له بتحمّلها. وبانتظار التسوية، وأمام عجزنا عن دعم المقاومة ومساندتها عسكرياً، وخوفنا من العقاب الاسرائيلي، هل نعود فنرتكب الخطيئة المميتة التي ارتكبناها، ذات يوم، تجاه المقاومة الفلسطينية، فدفعنا ثمن ذلك حرباً أهلية ضروساً؟ هل نصبح، لعجزنا وخوفنا، حرّاساً للكيان الصهيوني، ليس من حدود فلسطين المحتلّة فحسب، بل من الحدود الشمالية للشريط المحتل من أرضنا نحن، حيث يحرس كيان العدوّ، عند ذلك الشريط، جيش من اللبنانيين على رأسه ضابط لبناني سابق يطلق البعض منا عليه لقب «العميل» ويسمّيه البعض الآخر برتبته العسكرية «اللواء»، فنكون معه، مواربة، نؤدّي الدور نفسه؟ وتكون المقاومة هي الضحيّة؟ وكذلك الأرض والناس والقيم؟ إن ذلك أمر لا يقبل حتى التصوّر.

إن النزعة الوطنية، كالنزعة القومية، لا تقبل الارتهان ولا المساومة، وإن العدو الوطني، كالعدو القومي، لا يمكن أن يكون، أبداً، حليفاً ولا نصيراً، وأن نموت أعزّاء واقفين خير من أن نعيش أذلّاء راكعين.

هذا هو الدرس الذي يجب أن نلقّنه للأجيال المقبلة بعدنا، ولا درس غيره، مهما بلغت التضحيات، ومهما كانت المغريات.



٧ ـ خارطة تبين مواقع العمليات الاستشهادية والانتفاضات الشعبية

الفصل الثاني

الانتفاضة الفلسطينية

(١٩٨٧ - ...)

نشأتها وتطوّرها ـ واقعها ومستقبلها

أولاً: نشأة الانتفاضة وتطوّرها:

إذا كان لشعب، في التاريخ، أن يذكّر العالم، دوماً، بظلامته ومعاناته، فهو الشعب الفلسطيني، وليس الشعب اليهودي كما تفعل الصهيونية. فقد ذاق هذا الشعب طعم العذاب والتهجير والظلم والمعاناة مراراً، على يد الصهيونية من جهة، وعلى يد أشقائه العرب من جهة أخرى.

بدأت «الهجرة» الأولى للشعب الفلسطيني، من فلسطين إلى «ديار الشتات»، عام ١٩٤٨، وتبعتها الثانية عام ١٩٦٧، ثم الثالثة من الأردن عام ١٩٧٠، ثم الرابعة من لبنان عام ١٩٨٢. فهل تكون هجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة المحتلّتين هي «الهجرة» الخامسة والأخيرة؟

لقد كانت هجرة المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان عام ١٩٧٠ أوّل خطوة في الطريق الطويل لهذه المقاومة نحو نهايتها، التي سرعان ما أدركتها في لبنان عام ١٩٨٢، عام اجتياح العدو الصهيوني للبنان وحصاره لبيروت ورحيل المقاومة الفلسطينية بعيداً عن فلسطين، إلى تونس والجزائر والعراق والسودان واليمن. وقد وقف العرب، بغالبيتهم، خلال هذه المأساة الدامية التي مرّ بها الفلسطينيون واللبنانيون الوطنيون (باعتبار أن اللبنانيين الآخرين كانوا موالين للعدو الصهيوني) موقف المتفرّج. وما أن غسلوا أيديهم من «دم هذا الصديق» حتى اجتمع ملوكهم ورؤساؤهم في مؤتمر قمّة بعمّان في الأردن، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٧، لكي

يقيموا «مراسم الجنازة» ويصلّوا على جثمان «الميت الفلسطيني»، بينما هم يتذكّرون حرب لبنان وحرب العراق وإيران[1].

وانتفض المارد الفلسطيني من جديد، في الضفّة الغربيّة وغزّة، رفس بأقدامه التابوت ورفع عنه الكفن، وصرخ في وجه القادة الذين أتوا شعوبهم «بدم كذب»: نحن هنا، في أرضنا، لا نزال صامدين واقفين ولن نركع.

تلك كانت الصرخة الأولى من صرخات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربيّة المحتلّة، في صباح ٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧.

ويمكننا تقسيم مراحل الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أربع مراحل، هي:

الأولى: مرحلة التكوّن.

الثانية: مرحلة التفجّر.

الثالثة: مرحلة التألّق.

الرابعة: مرحلة الانحسار[2].

---

(١) ـ عقد مؤتمر القمة العربي في عمّان من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وأعلنت قرارات هذا المؤتمر مساء ١١ منه (انظر هذه القرارات في صحف يوم ١٩٨٧/١١/١٢).

(٢) ـ اختلف الباحثون في تسمية مراحل الانتفاضة، فهي:

١ ـ مرحلة العفوية.

٢ ـ ومرحلة التوجّه الحادّ الواعي نحو إرساء اللبنات الأولى في صرح سلطة ثورية من طراز جديد في المناطق المحتلّة.

٣ ـ مرحلة الحريق الكبير.

٤ ـ مرحلة المواجهة المفتوحة (عايد، خالد، الانتفاضة الثورية في فلسطين، الأبعاد الداخلية، ص ٣٣ ـ ٤٦)، وهي:

١ ـ مرحلة الانفجار.

٢ ـ مرحلة البلورة التي يجب ان تنتقل الانتفاضة منها إلى:

٣ ـ مرحلة العصيان المدني (شيف، زئيف، ويعاري، اهود، الانتفاضة، ص ٣٠٥) وهي:

١ ـ مرحلة التفجّر والتدفّق الجماهيري.

٢ ـ مرحلة انتقال زمام المبادرة (إلى سلطات الاحتلال).

٣ ـ المرحلة الخطره (ربعي، المدهون، الانتفاضة الفلسطينية، ص ٧٦ ـ ٧٧). وهكذا يبدو أن تقسيم الانتفاضة إلى مراحل مختلفة التسمية والمدى الزمني لكل منها أمر يعود إلى تقدير كل باحث، لذا ارتأينا تقسيماً خاصّاً لها وضعناه وفقاً لتقديرنا الشخصي.

المرحلة الأولى: مرحلة التكوّن (حزيران/يوليو ١٩٦٧ ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧):

سبق وقلنا، في فصل سابق[٣] إن الانتفاضة الفلسطينية تكوّنت «في رحم اليأس والهزيمة والاستسلام العربي، وولدت وترعرعت على أيدي أطفالنا ونسائنا وشيوخنا في فلسطين المحتلّة»، وإنها «الحركة الثورية اليتيمة في عصر عزّت فيه البطولات العربية، عصر الانحطاط والهوان القومي الذي نعيش». وفي الواقع، لقد تكوّنت الانتفاضة من خلال هزيمة العرب العسكرية عام ١٩٦٧، ثمّ من خلال هزيمتهم السياسية بعد حرب عام ١٩٧٣، ثمّ من خلال هزيمتهم بلبنان وبيروت، وتكريس تلك الهزيمة في مؤتمر قادتهم بعمّان.

بدأت عوامل الانتفاضة تتكوّن، إذن، خلال عشرين عاماً من الاحتلال، وخاصّة، خلال الأعوام التي تلت خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، وخروجها، بالتالي، من ساحة الصراع المسلّح في الشرق الأوسط، حيث لم يعد لهذه المقاومة وجود على الخارطة المحيطة بفلسطين المحتلّة، بل أصبحت بعيدة جدّاً عن تلك الخارطة، وعن وطنها الذي طالما حلمت بالعودة إليه، وتفرّقت أشتاتاً في بلدان المغرب العربي، وذوت الآمال التي كان يعلّقها فلسطينيو الداخل على تلك المقاومة. ثم جاء مؤتمر القمّة في عمّان ليزيد النار اضطراماً والنقمة اشتعالاً، وذلك بإهماله المتعمّد لقضيتهم وانصرافه الكلّي عنها، فكان ذلك نذيراً لتخلّي الأنظمة العربية، عن الحق الفلسطيني، بشكل نهائي[٤].

وإذا أردنا أن نبحث في الأسباب البعيدة وغير المباشرة لتكوّن الانتفاضة،لتوجّب علينا العودة بهذه الأسباب إلى أول زمن الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، ففي هذا العام، وقبل الاحتلال، كانت هذه المناطق الفلسطينية خالية من أي وجود يهودي على الإطلاق، ولكنها أصبحت تضمّ، عام ١٩٨٧، نحو ٦٠ ألف يهودي، بالإضافة إلى ما تمّ من توطين مكثّف لليهود في مدينة القدس ومنطقتها. والجدير بالذكر أن جميع الأراضي التي بنيت عليها المستوطنات اليهودية كانت ملكاً

---

(٣) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من كتابنا هذا.

(٤) يقول الباحث أحمد شاهين في مقال له نشر في مجلّة «شؤون فلسطينية، عدد ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ «إنه لأول مرّة في تاريخ القمم العربية لا تحتلّ قضية فلسطين، أو بشكل أدقّ، قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، صدارة مداولات القمّة، حيث طغت عليها سخونة الوضع في الخليج والاهتمام الدولي الذي لقيه» (م. ن. ص ١١٨).

للعرب وصودرت منهم. وهكذا، فقد بلغت نسبة الأراضي التي صودرت من العرب وأقيمت عليها مستوطنات يهودية في كلٍ من الضفة والقطاع، حتى عام ١٩٨٣: ٥٢٪ من أراضي الضفة الغربية، و ٣٢٪ من أراضي قطاع غزة[٥]. هذا بالإضافة إلى ما يعانيه السكّان العرب الأصليون في الضفة والقطاع من اضطهاد وارهاب واعتداءات على يد المستوطنين اليهود الغرباء والوافدين إلى هذه الأرض العربية.

ولا بدّ أن تكون المعاناة التي عاناها أبناء هذه المناطق المحتلّة على يد المحتلّ الصهيوني، منذ عشرين عاماً، ولا يزالون يعانونها، أحد أهمّ أسباب انتفاضتهم، فقد دخل، خلال هذه الفترة، وحتى الذكرى العشرين للاحتلال، إلى المعتقلات الاسرائيلية من أبناء الأرض المحتلّة، نحو: ٢٥٠ ألف فلسطيني، وتمّ إبعاد ١٢١٥ آخرين، ونسف ١٣٠٠ منزل[٦].

وتعود الأسباب المباشرة والقريبة للانتفاضة إلى أحداث جرت في الشهور القليلة التي سبقتها، وخاصة:

- حادث «مخيم البريج» بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ حيث قتل ثلاثة مواطنين فلسطينيين عند مدخل هذا المخيّم برصاص جنود الاحتلال وبلا مبرّر.

- حادث «حي الشجاعية» في مدينة غزة، بتاريخ ٦ من الشهر نفسه (١٩٨٧) حيث قتل أربعة مواطنين فلسطينيين ينتمون إلى منظمة (الجهاد الإسلامي) برصاص جنود الاحتلال، وذلك في اشتباك بينهم وبين هؤلاء الجنود، قتل على أثره رجل أمن اسرائيلي. وقد قامت سلطات الاحتلال، إثر ذلك، بإلقاء القبض على نحو ٥٠ شاباً فلسطينياً اتهموا بالانتماء إلى هذه المنظمة، كما صدرت أوامر سلطات الاحتلال بإبعاد الزعيم الروحي لهذه المنظمة، الشيخ عبد العزيز عوده، عن القطاع[٧].

- سلسلة من الحوادث وقعت بين الفلسطينيين واليهود في القدس وغزة، حيث جرت، في القدس، مظاهرات وصدامات أدّت إلى سقوط ٤ جرحى من

---

(٥) الدهون، ربعي، الانتفاضة الفلسطينية، ص ١٣، عن: المرصاد، تل أبيب، تاريخ ١٠/٦/ ١٩٨٣.

(٦) م.ن. ص ١٧، عن: فرانكلين، الآثار العسكرية لحرب ١٩٦٧، الحلقة الرابعة، جريدة القبس (الكويتية) بتاريخ ١٩٨٧/٦/٩، نقلاً عن «أنترناشيونال هيرالد تريبيون»، لا ت.

(٧) الدهون، المصدر السابق، ص ١٩ ـ ٢٠، وشؤون فلسطينية (مجلّة)، عدد ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ص ١٤٩ ـ ١٥٠، وعدد ١٧٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ١٣٢، ونشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، كانون الأول ١٩٨٧، ص ٩٥٣.

الفلسطينيين. وقد أطلقت النار، في هذه الأثناء، وبتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، على يهودي في هذه المدينة، فقتل. كما قتل أحد المستوطنين، في غزة، وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ طالبة تدعى «انتصار العطّار» فانتقم لها مواطن فلسطيني بقتله تاجراً اسرائيلياً يدعى «شلوموسكل»[٨].

ويمكن ذكر حوادث أخرى عديدة، سابقة على ما ذكرنا، كانت من بين الأسباب التي عجّلت في تحرّك الجماهير الفلسطينية وثورتها على تعسّف الاحتلال وتسلّطه، منها:

ـ ذكر التقرير السنوي الذي أصدرته لجنة برئاسة الدكتور ميرون بنفينستي (اسرائيلي)، استناداً إلى مصادر جيش الدفاع الاسرائيلي، أنه سجّل، خلال عام ينتهي في نيسان/ابريل ١٩٨٧: ٣٥٠٠ حادثة (خرق نظام) و٦٥ عملية (ارهابية) و١٥٠ حادثة (إلقاء قنابل حارقة)، واستنتج «بنفينستي» من ذلك أن هذه المرحلة هي «مرحلة جديدة في الحرب الأهلية في المناطق (المحتلّة)... ومقاومة الاحتلال تنبع، بالأساس، من السكّان المحليين، وليس من أوامر آتية من الخارج... والنزاع أصبح أكثر حدّة»[٩].

ـ اقتحم جنود الاحتلال مخيّم «بلاطة» بالقرب من نابلس، في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٦، على أثر مقتل اسرائيلي، فجرت مظاهرات وصدامات أدّت إلى سقوط طالبين شهيدين من جامعة «بيرزيت» وشهيد من المخيّم المذكور. وقد لاحظ المراقبون أن «مدى الاستجابة لدعوات الاضراب والتظاهرات في الضفة والقطاع يدعو إلى الدهشة»[١٠].

ـ على أثر اضطرابات وقعت في مخيم «عسكر» قرب نابلس، في شهر شباط/فبراير ١٩٨٧، استشهد فلسطيني وجرح ٦ جنود اسرائيليين. وقد كتب، إثر ذلك، المحلّل العسكري الاسرائيلي «يوسف فالتر» قائلاً: «فصل جديد من العنف، تظاهرات عاصفة، رجم بالحجارة، ومصادمات مع تلاميذ المدارس وطلّاب

---

(٨) شؤون فلسطينية، عدد ١٧٦ ـ ١٧٧، ص ١٥١ وعدد ١٧٨، ص ١٣٣.

(٩) عايد، خالد، المصدر السابق، ص ١٦، عن جريدة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٣.

(١٠) عايد، م. ن. ص ١٧، عن جريدة «هآرتس» بتاريخ ١٢/٨/ ١٩٨٦.

الجامعات. . . إن الأمر يتعلّق هنا بمسار طويل، بنضال مستمر له ثمن معينّ كذلك»[11].

قدّر المحلّلون أن الأحداث التي جرت في الضفة والقطاع خلال أشهر أيلول/سبتمبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ والتي تضمّنت سلسلة من الإضرابات والمظاهرات، مروراً بالهجمات التي استخدمت فيها الحجارة والسكاكين والزجاجات الحارقة، وصولاً إلى الاشتباكات المسلّحة، كانت من الخطورة بمكان، حيث نتج عنها في تشرين الأول/أكتوبر وحده، نحو عشرة شهداء فلسطينيين، إضافة إلى عشرات الجرحى ومئات المعتقلين[12].

كل هذه الأسباب، مجتمعة، وكثير غيرها، ساعد على اقتراب لحظة التفجّر لنقمة الشعب الفلسطيني في القدس والضفة والقطاع.

المرحلة الثانية: مرحلة التفجّر (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧):

بدأ هذا التفجّر في مخيم «جباليا» (٦٠ ألف نسمة)، بقطاع غزة، في التاسع من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧، وكان ذلك على أثر حادث اصطدام شاحنة عسكرية اسرائيلية بسيارة تقل مدنيين فلسطينيين بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨، وقد أدّى الحادث إلى مقتل أربعة فلسطينيين، سرعان ما انتشر الخبر أنهم قتلوا عمداً، وأن السائق الاسرائيلي تعمّد افتعال الحادث، وما أن عاد الاف المشيّعين من إجراءات الدفن، وبعد تشييع القتلى بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩، حتى انقضّوا على المعسكر الاسرائيلي الموجود داخل المخيّم يرشقونه بالحجارة ويقتربون من أسواره، كما انقضّ غيرهم من الأهالي على الجنود وعلى الدوريات الاسرائيلية المتجوّلة في المخيّم والبلدة يرشقونهم بالحجارة والشتائم والزجاجات الحارقة، وعلت، في ذلك المساء، صيحات: إلى الجهاد، إلى الجهاد. . .[13] لقد بدأت الانتفاضة.

هل كان كل شيء معدّاً ومدبّراً؟ هذا ما لم تؤكّده الوقائع بعد، وإن كان اتجاه مسار الأحداث، فيما بعد، سوف يدلّ على ذلك. إذ يذكر الباحثان الاسرائيليان (زئيف شيف واهود يعاري) أن سكّان المخيم لم يناموا الليل الذي سبق انتفاضة ذلك

---

(١١) م.ن. ص.ن. عن جريدة «معاريف» بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٠.

(١٢) م.ن. ص ١٧ ـ ١٨.

(١٣) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ١٢ ـ ١٣، وشؤون فلسطينية، عدد ١٧٦ ـ ١٧٧، ص ١٥٠، وعدد ١٧٨، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

المخيّم، بل قضوا الليل كله يقيمون الحواجز والسواتر الترابية في الطرقات الضيّقة بغية منع جيش الاحتلال من سلوكها، وظلّت المظاهرات حتى ساعة متأخّرة من تلك الليلة، دون ان تهدأ. أمّا في اليوم التالي، فلم يذهب الأهالي إلى أعمالهم كالمعتاد، بل ظلّوا يرشقون سيارات جيش الاحتلال بالحجارة والزجاجات المحرقة والنفط والخِرَق الملتهبة، ويقول الباحثان: «خلال دقائق معدودة، ألقيت نحو السيارة ثلاث قنانٍ حارقة إضافية. إحدى القناني حطّت على غطاء المحرّك والثانية على سطح السيارة، فشبّت النار في السيارة. من أحد السطوح، أُلقي ابريق مليء بالنفط والخرق الملتهبة لإذكاء نار الحريق»[14]. لقد كانت الجماهير، إذن، معدّة لمثل هذا العمل، وكانت هناك قيادة خفيّة دبّرت كل شيء. وهذا ما ظهر بعد ذلك[15].

وانتشرت الانتفاضة في القطاع والضفة انتشار النار في الهشيم، وخاصة بعد سقوط أول شهيد لها برصاص جيش الاحتلال، في اليوم نفسه، هو الشهيد «حاتم السبسي»[16].

لقد بدا واضحاً، من خلال الأيام الأولى للانتفاضة، أن.زعامة الشارع الفلسطيني بدأت تنتقل من أيدي الزعماء التقليديين وأبناء الأسر الفلسطينية المعروفة، خاصة منذ ثورة ١٩٣٦ وما بعدها، إلى طبقة من الشباب الملتزم عقيدياً ودينياً، والمنضوي في حركات سياسية ودينية حديثة العهد، وأن هناك تحوّلاً كبيراً ينطوي على انضمام مختلف طبقات الشعب، لأول مرّة، إلى هذه الحركة الثورية الجديدة في نوعها وأسلوبها، في تاريخ الحركات الشعبية الفلسطينية، حيث أنها شملت «مختلف الطبقات والقطاعات الشعبية الفلسطينية: العمّال والفلّاحين والطلبة والمثقّفين والتجّار، المدن والقرى والمخيّمات، الرجال والنساء والفتيان، المسلمين والمسيحيين»[17]، فهي حركة

---

(١٤) شيف ويعاري، م.ن. ص ١٥ ـ ١٦.

(١٥) يذكر المدهون أنه «منذ البداية، أولت القيادة السرّية للانتفاضة أهميّة خاصّة للتكتيك التنظيمي في مجال توحيد القوى الرئيسية المساهمة مباشرة في العملية النضالية، في اتجاه تشكيل تنظيمي موحّد (القيادة الوطنية الموحّدة)، ثم الانتقال، به ومن خلاله، من النضالات العفوية المتفرّقة التي سادت في المرحلة الأولى من الانتفاضة، إلى مرحلة العمل النضالي المنظّم...»، (شؤون فلسطينية، عدد ١٨٤، تموز/يوليو ١٩٨٨، ص ٤)، فهل يدلّ ذلك على أنه كان هناك، منذ البداية، قيادة سرّية؟ يرجّح ذلك. (انظر: عبد الرحمن، أسعد، والزور، نواف، الانتفاضة، ص ١٥٦).

(١٦) المدهون، م.ن. ص ٢٠، وشؤون فلسطينية، عدد ١٧٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ١٣٣. ونشرة مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، عدد كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ص ٩٥٤.

(١٧) عايد، خالد، المصدر السابق، ص ٥٠.

«نشأت من تحت، في شعارات مخيّمات اللاجئين، بين الشبيبة الفلسطينية، في الصفوف التعليمية في الجامعات والمدارس الثانوية، بين صفوف العمّال المتوجّهين إلى العمل في اسرائيل، وبين الذين أفرج عنهم من السجون الاسرائيلية، وبين ظهراني الشعب بكل جماهيره»[18].

وقد كان هذا التحرّك متوقّعاً ومحسوباً، خاصة وأن «الإدارة المدنية» في القطاع كانت قد أجرت إحصاء نوعياً لما تدعوه «بأعمال الشغب» في هذه المنطقة، فتبيّن لها زيادة في هذه الأعمال خلال عام ١٩٨٧ بالنسبة إلى العام الذي سبقه (١٩٨٦)، وذلك على الوجه التالي:

- زادت المظاهرات والمشاغبات بنسبة ١٣٣٪.
- زاد إحراق الإطارات في الشوارع بنسبة ١٧٨٪.
- زاد رشق الحجارة بنسبة ١٤٠٪.
- زاد وضع المتاريس في الطرق بنسبة ٨٦,٣٪[19]، ومع ذلك فإن السلطات الاسرائيلية فوجئت بهذا التحرّك مفاجأة تامّة. إذ أنها لم ترَ في هذه النسبة من الزيادة في «أعمال الشغب» سوى زيادة في حوادث «الإخلال بالنظام» وليس «تمرّداً أو عصياناً مدنياً»[20].

ولم تمضِ أشهر على الانتفاضة حتى كانت قد وحّدت حولها جميع طبقات المجتمع الفلسطيني، وبلغ هذا المجتمع من الوحدة والتماسك والالتفاف حولها ما لم يبلغه من قبل، فقد «أيّد الجميع الانتفاضة... وانتشرت بسرعة، كالنار في الهشيم»[21]، ولم تعد أحداثها مقتصرة على قطاع غزة وحده، بل شملت الضفة الغربية كذلك، وكان كل منهما يتأثّر بالآخر ويتفاعل معه. ولم يعد يؤثّر في سكّان الضفة والقطاع ما ينتابهم من المعاناة من جرّاء استمرار الاضرابات وإقفال المحلّات التجارية وانقطاعهم عن أعمالهم، وهي المورد الوحيد لأرزاقهم، وما يرافق مظاهراتهم وإضراباتهم من ارتفاع مخيف في أعداد القتلى والجرحى (بالآلاف)، فقد تميّزوا بمقدار منقطع النظير من الجرأة والشجاعة والاستعداد الكبير للتضحية وتقبّل المعاناة. وكان

---

(١٨) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٤٨.
(١٩) م.ن. ص ٢٩.
(٢٠) م.ن. ص ٣٩.
(٢١) م.ن. ص ٣٠.

أهمّ ما تميَّزت به الانتفاضة، منذ بدئها، هو الانضباط الداخلي في صفوف جماهيرها والقائمين بها، وخاصة فيما يتعلّق بالتقيّد بأوامر القيادة (السرّية) وعدم مخالفتها هذه الأوامر، في أي ظرف، سواء أكانت أوامر الإقفال أو التظاهر أو الإضراب العام أو الامتناع عن استعمال الأسلحة النارية، إذ أن استعمال هذه الأسلحة من قبل الفلسطينيين كان سيقدِّم لجيش الاحتلال مبرِّراً لاستعمالها بدوره «استعمالاً عشوائياً» لا بدّ وأن يؤدِّي إلى وقوع ضحايا كثيرة في صفوفهم، كما أنه يمكن أن يؤدِّي إلى إجهاض الانتفاضة قبل الأوان[22].

لقد أضحت الانتفاضة ثورة شعبية بكل ما في الكلمة من معنى. وهي ثورة كان الكثيرون يرون أنه «لم يجر الإعداد لها»، وأنها «تفجّرت، فجأة، كالبركان»[23]، ومع ذلك، فقد حملت الكثير من التحوّلات الهامّة في تحرّك الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، وسوف تؤثّر، إلى حدٍّ كبير، وإلى أمد طويل، على مستقبله ومصيره. كما أنها «خلقت استراتيجية جديدة في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني»[24]، وأوجدت «جبهة ثالثة» في الصراع العربي الاسرائيلي، بالإضافة إلى الجبهتين المعروفتين «جبهة الحرب النظامية لجيوش مقاتلة، وجبهة الارهاب» على حدّ التعبير الاسرائيلي[25]. وقد فاجأت هذه «الثورة» الجميع بالقدر ذاته، فهي قد فاجأت «منظمة التحرير الفلسطينية» (بالتوقيت والأسلوب على الأقل)، وأملت عليها استراتيجيتها، كما فاجأت الأردن وغيّرت حساباته، وكذلك السلطات الاسرائيلية التي لم تكن تتوقّعها على الإطلاق، ففقدت، في المرحلة الأولى على الأقل، قدرتها على التأثير فيها والتحكّم بها[26].

وهكذا تكّونت الانتفاضة واكتملت، وبدأت تشقّ طريقها، بسرعة، وقوّة، نحو أهدافها. وكانت قد بدأت، بالفعل، قبل عام من موعد إعلانها، ثم انطلقت، خلال عام ١٩٨٧، بسرعة فائقة، حتى لحظة الانفجار الكبير. وقد سبق وبيّنّا، في مرحلة تكوّن الانتفاضية، ما تقدّمها من حوادث، خلال عام ١٩٨٧ خاصّة، ونشير،

---

(٢٢) م.ن. ص ٣١، والمدهون، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٢٣) شيف ويعاري، م.ن. ص ٤٩.

(٢٤) م.ن. ص.ن.

(٢٥) م.ن. ص ٢٩.

(٢٦) م.ن. ص ٢٣ ـ ٢٥ و ٢٩ ـ ٣٥. أمّا مفاجأة الانتفاضة لمنظمة التحرير فهو أمر يحتاج إلى نقاش، وسنعود إلى بحثه.

هنا، إلى بعض هذه الحوادث، لا على سبيل الحصر، وإنما باعتبارها مؤشّرات على اقتراب موعد تفجّر هذه الانتفاضة، مثل قتل الضابط الاسرائيلي النقيب «رون طال» ضابط الشرطة العسكرية الاسرائيلية في غزة (بتاريخ ٢ آب ١٩٨٧)، ومحاولة فتاة فلسطينية تدعى «عطاف عليّان» تفجير نفسها، على الطريقة اللبنانية، داخل سيارة مفخّخة في قلب مدينة القدس (بتاريخ ١٠ آب)، بالإضافة إلى عدّة حوادث أخرى ذهب، من جرّائها يهود، مدنيون وعسكريون، طعناً بالسكاكين أو بوسائل أخرى قاتلة. وبدأت هذه العمليات تزداد بوتيرة متصاعدة في الكمية والنوعية معاً، مثل إلقاء قنابل يدوية على مقر الحاكم العسكري في غزة، ونصب كمائن لسيارات العدو، وقتل العرب المتعاملين معه. وظلّت هذه العمليات في تصاعد مطرد إلى أن حان موعد إعلان الانتفاضة يوم ٩ كانون الأول (ديسمبر ١٩٨٧)[٢٧]. ويرى الباحثان الاسرائيليان «زئيف شيف، وأهود يعاري» أن منظمة «الجهاد الإسلامي» كانت وراء هذه الحوادث كلها، وأنها أول التنظيمات العاملة لتفجير الانتفاضة والمؤسّسة لهذا التفجير، حيث بدأته في مخيّم «جباليا» بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ كما قدّمنا، ومنه انتقل إلى قرى المثلّث في نابلس وطولكرم وجنين، وإلى مخيّمات اللاجئين في الضفة الغربية كمخيّم «بلاطة» بجوار نابلس، وكذلك إلى مخيّمات القطاع كمخيّم النصيرات والمغازي والشاطىء ودير البلح وخان يونس، و«جميع الأماكن الاهلة بالسكّان في قطاع غزة»[٢٨]، وأن شباب المخيّمات هم، بالفعل، عصب الانتفاضة ومؤجّجو نارها، وأن تلك المنظمة وزّعت، قبل يوم واحد من الانتفاضة، وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧، منشوراً جاء فيه: «ندعوكم للوقوف معاً. . . فكل بيت يستطيع أن يتبرّع بالغاز أو الماء الفائر أو الأحجار. فمن سطح كل بيت يمكن ضرب الجنود الجبناء»[٢٩]. لا شك في أن هذا التصوّر يطرح التساؤل المشروع حول طبيعة تكوين الانتفاضة والحركات والتنظيمات المؤسّسة لها والمشاركة فيها، وقد اختلفت الأجوبة على هذا التساؤل، ومنها ما يوحيه الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي جاء على لسان عرفات نفسه، إذ قال بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤: «إن الموجات الانتفاضية، في داخل أرضنا

---

(٢٧) م.ن. ص ٧٦ ـ ٨٠، وشؤون فلسطينية، عدد ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ص ١٥٠. ويكفي أن نعود إلى نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية لكي نطّلع على عدد العمليات التي قام بها مقاومون فلسطينيون للاحتلال في كل من الضفّة والقطاع، (انظر نشرة المؤسسة، شهر آب/أغسطس عام ١٩٨٧، ص ٦٣٥ ـ ٦٣٦ وشهر أيلول ١٩٨٧، ص ٧١٤ ـ ٧١٥).

(٢٨) شيف ويعاري، م.ن. ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢٩) م.ن. ص ٦٦ ـ ٦٧.

المحتلّة، جاءت بطلب وقرار من القيادة الفلسطينية، أثناء حصار المخيّمات والصمود الأسطوري الذي شهدته مخيّماتنا في بيروت والجنوب»[30]. ولكن: ما هي علاقة منظمة «الجهاد الإسلامي» (وقد ثبت أن الفلسطينيين الأربعة الذين استشهدوا في حادث «حي الشجاعية» في غزة بتاريخ ٦/١٠/١٩٨٧ هم من عدادها) بمنظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل تتلقّى، بالتالي، تعليماتها منها؟ من المؤكّد أن منظمة «الجهاد الإسلامي» غير مرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية وإن كانت على علاقة وثيقة بمنظمة «فتح» في قطاع غزه. كما أن تلك المنظمة «الجهاد الإسلامي»، ليست عضواً في القيادة الوطنية الموّحدة للانتفاضة[31]، مما لا يدع مجالاً للشك في أن التحرّك الذي قامت به هذه المنظمة في القطاع، في بدء الانتفاضة، لم يكن استجابة لتعليمات من منظمة التحرير الفلسطينية أو مرتبطاً بتوجيهات منها، هذا إذا كانت منظمة الجهاد الإسلامي هي التي بدأت، بالفعل، عمليات الانتفاضة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩. ويرى الباحثان الاسرائيليان «شيف ويعاري» اللذان يشيران إلى أنها هي التي أعدّت الانتفاضة في القطاع ودبّرتها وفجّرتها، أن الجوّ كان مهيَّأً للعمل السريع الذي سرعان ما تلقّفته «شبكات صغيرة من الجهاد الإسلامي» تعمل «سرّاً» في «طول المناطق وعرضها»[32]، ثم تبعتها باقي التنظيمات والأحزاب في كل من القطاع والضفة والقدس العربية. كما يرى هذان الباحثان أن منظمة التحرير قد فوجئت ببدء الانتفاضة مفاجأة تامّة، وأن رئيس منظمة التحرير ظلّ، بعدها «أربعة ـ خمسة أيام» قبل أن يستوعب المفاجأة ويعي «أن فرصة ذهبية فريدة في نوعها قد سنحت له»، ثم يبدأ بالتحرّك بعد استيعابه للأحداث[33]. ويحاول «المدهون»[34]، بدوره، أن يجد حلاً للإشكال الناتج عن هذا الإبهام في التصوّر، فينتقل «بالعملية النضالية» في «اتجاه تشكيل تنظيمي موحدّ» هو «القيادة الوطنية الموحَّدة» ثم ينتقل بذلك، من مرحلة «النضالات العفوية المتفرّقة» إلى مرحلة «العمل النضالي المنظّم»، ويربط «القيادة الجديدة» بما يسمّيه صراحة «الحركة الأم في الخارج»، وهو يعني، بالتأكيد، (منظمة التحرير الفلسطينية) التي سارعت، بدورها، «إلى الإمساك بالحلقة الرئيسية. . . فنجح الطرفان في ربط الداخل

---

(٣٠) ـ شؤون فلسطينية، عدد ١٧٩، شباط/فبراير ١٩٨٨، ص ١٠٠، عن: فلسطين الثورة، ١٩٨٨/١/١٤.

(٣١) عايد، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٣٢) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٣٣) م. ن. ص ٢٥.

(٣٤) شؤون فلسطينية، عدد ١٨٤، تموز/يوليو ١٩٨٨، ص ٤.

الفلسطيني بالخارج الفلسطيني»، هذا الخارج الذي لم يلبث أن «استجاب لشروط ومتطلّبات عمل الداخل على الأصعدة التنظيمية والسياسية والاجتماعية»، فاكتسبت منظمة التحرير، بذلك، «قدرة على تحقيق انتصار سريع على التكتيك. . . الرامي إلى فصل قيادة الداخل عن م.ت.ف. وتمزيق وحدة الطرفين». وهكذا تمّ إيجاد المخرج الملائم الذي يفترض أن قيادة م.ت.ف. قد حثّت فلسطينيي الداخل على التحرّك تاركة لهم اختيار الأسلوب والوقت الملائمين لهذا التحرّك، وربما تكون قد فوجئت بالتوقيت والأسلوب (كما يقول شيف ويعاري)، إلاّ أنها لم تكن غائبة كلياً عن مسرح الأحداث. ويؤكّد ذلك ما ذكره الصحفي المصري «لطفي الخولي» من أن عرفات خاطب قيادات الداخل، في اجتماع له معهم قبل الانتفاضة، بقوله: «لكم كامل الحرية في الحركة الجماهيرية، بالشكل والأسلوب اللذين تقدّرونهما، فأنتم أكثر دراية، بتفاصيل الواقع اليومي وصعوباته منا جميعاً»، مؤكّداً، بذلك، «ارتباط توقيت الانتفاضة وأحداثها بقرار من قيادة م.ت.ف.»[٣٥]. وهكذا نرى أنه لم تدع القيادة الموحّدة بياناً من بياناتها إلاّ وأكّدت فيه على تبعيتها لـ م.ت.ف. وولائها لها (راجع هذه البيانات عند: عبد الرحمن والزور، الانتفاضة. وانظر نصّ النداء الأول للقيادة الوطنية للانتفاضة في ملحق الوثائق).

ووصف الباحثان الاسرائيليان «زئيف شيف وأهود يعاري» تفجّر الانتفاضة في فصل خاص عن «غضب الكادحين» في كتابهما «انتفاضة»، ومما قالاه: «كان هذا انفجار المنسيّين في قاع السلّم الاجتماعي. فلم يكن في مقدور أحد أن يسيطر عليه. فتدافعت أحياء كاملة إلى خضمّ تجمّعات وأوكار المظاهرات التي انبثقت من أكواخ اللاجئين ومن قنوات المجاري والبلاليع المفتوحة في الشوارع الطينية. فبعد أربعين سنة داخل المخيّمات، توصّلوا إلى نتيجة واحدة هي أنه: لا يمكن لأحد، لا اسرائيل، وبالطبع لا العرب، أن يساعدهم على إنقاذهم من محنتهم ومن تردّي حياتهم. . . لقد قاموا قومة رجل واحد لردّ الصاع صاعين على تجاهل مصيرهم والتنكّر لهم والمذلّة المتواصلة التي كانت من نصيبهم طوال سنين عديدة»[٣٦].

استمرّت الموجة الأولى من المظاهرات ١٢ يوماً متتالياً. وكانت حصيلة أحداث الشهر الأول من الانتفاضة (من ٩ ك ١ ١٩٨٧ حتى ٩ ك ٢ ١٩٨٨) ما يلي:

---

(٣٥) شؤون فلسطينية، عدد ١٧٩، شباط/فبراير ١٩٨٨، ص ١٠٠.

(٣٦) شيف ويعاري، م.ن. ص ٨٢.

ـ عدد الشهداء الفلسطينيين: ٢٦.
ـ عدد الجرحى الفلسطينيين: ٣٢٠.
ـ عدد المعتقلين الفلسطينيين بتهمة التآمر السياسي والانتماء إلى منظمات تخريبية: ٢٧٠.

ـ عدد الإصابات في صفوف العسكريين الاسرائيليين: ٥٦.
ـ عدد الإصابات في صفوف المدنيين الاسرائيليين: ٣٠.
(من جراء الحجارة والزجاجات الحارقة وغيرها.)

ـ عدد الحوادث المسجّلة في سجل العمليات: ١٤١٢ (مظاهرات ورشق حجارة وإحراق إطارات السيارات وإقامة المتاريس، إلخ....).
ـ عدد الزجاجات الحارقة التي ألقيت: ١٠٩.
ـ عدد حوادث زرع عبوات ناسفة: ٦.
ـ عدد حوادث إلقاء قنابل يدوية: ٣.
ـ عدد حوادث إضرام نار متعمد: ١٢[٣٧].

وهي أعداد لا بدّ أنها تبيِّن، بوضوح، مدى زخم الانتفاضة واندفاع الجماهير الفلسطينية وحماستها لإشعال نارها وتأجيج أوارها. مع الإشارة إلى أن الأحداث قد

---

(٣٧) م.ن. ص ١١٧، مقابل ذلك، أورد «خالد عايد» إحصاء «للمحصّلة الأولية للانتفاضة» أثناء الشهر نفسه، وذلك نقلاً عن صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣، كما يلي:
ـ في الجانب الفلسطيني (في الضفّة والقطاع):
ـ عدد الشهداء ٣٣ شهيداً.
ـ عدد الجرحى ٢٥٦ جريحاً.
ـ عدد المعتقلين ١٥٠٩ معتقلين.
ـ في الجانب الاسرائيلي (في الضفّة والقطاع):
ـ عدد القتلى: (لم يذكر المؤلّف أي رقم).
ـ عدد الجرحى: ٦٠ جريحاً من العسكريين.
٤٠ جريحاً من المستوطنين.
ـ عدد حوادث العنف: ١٦٧٨ حادثاً.
ـ عدد الحوادث التي استعمل فيها فلسطينيون السلاح الناري أو البارد (السكاكين والمدى) = ١٤٧ حادثاً.
(نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ٣). وفيما يلي جدول لإحصاء بعض الحوادث والخسائر خلال أعوام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ وفقاً لإحصاءات:

شملت مختلف المدن والقرى الفلسطينية في منطقة القدس وفي مناطق الضفة والقطاع، مما جعل السلطة الاسرائيلية تفقد سيطرتها تماماً على الشارع الفلسطيني وتضحى عاجزة عن ضبط الأمور ومنع تفاقم الأحداث فيه.

وقد تمكّنت الانتفاضة، في مرحلتها الثانية، من تجاوز «الخط الأخضر» الذي يفصل بين فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨، وتلك التي احتلّت عام ١٩٦٧، أو بين ما يسمّى «عرب اسرائيل» و«عرب الضفة والقطاع»، فتنادى «عرب اسرائيل» إلى الإضراب العام تضامناً مع إخوانهم «عرب الضفة والقطاع»، ونفذ بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ إضراب في كل المدن والقرى العربية في «فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨» دعي «يوم السلام». وقد أقرّت «اللجنة القطرية للمجالس المحلية العربية» وفي ما يدعى باسرائيل، هذا الإضراب، وذلك في الاجتماع الذي عقدته ببلدة «شفا عمرو» بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وأكثر من ذلك، فقد وقعت حوادث عنف ورشقت باصات اسرائيلية بالحجارة في وسط «اسرائيل» نفسها، في يافا وفي اللّد والناصرة، وفي أم الفحم، وغيرها من مدن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، كما

=	(١) ـ مركز «عوفداه» الاسرائيلي:			(٢) ـ مصدر آخر:			
نوع الحوادث	عددها			عددها			ملاحظات
	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	
ـ رجم حجارة وقطع طرق.	-	٣٩٤١١	٧١٧٥٤	—	—	—	(مجلة: دراسات فلسطينية، عدد ٥
ـ عبوات ناسفة	—	٦٦	٩٩	٨٣	٦٥	٩٠	شتاء ١٩٩١، ص ٢١٣ ـ ٢١٤)
ـ إطلاق نار	—	٨٢	١٦٣	١٥	٧٧	٧٩[2]	خالد عايد، عن:
ـ عدد المصابين الاسرائيليين	—	١٢٧٤	٢٩٢٦[1]	—	—	—	(١) هآرتس: ١٠/١٢/١٩٩٠
عدد العملاء القتلى	—	—	—	٢١	١٣٤	١٥٦[3]	(٢) م. ن. ١٢/١٢/١٩٩٠
ـ عدد الشهداء الفلسطينيين	—	—	—	٢٨٥	٣٠٣	١٢٤	(٣) م. ن. ٥/١٢/١٩٩٠

جرت في معظم هذه المدن مظاهرات صاخبة تأييداً للانتفاضة[٣٨]. وقد هزّت تلك الأحداث اسرائيل هزّاً عنيفاً، وأكّدت، بما لا يقبل الشك، التلاحم الوثيق بين عرب فلسطين كلها، بلا تمييز بين ما احتلّ منها عام ١٩٤٨ وما احتل عام ١٩٦٧، مما دعا رئيس وزراء العدو «شامير» إلى القول: «إن هذا ليس كفاحاً من أجل إقامة دولة فلسطينية في المناطق، بل هذا كفاح شامل ضد دولة اسرائيل. فهم يريدون كل شيء، حتى تل ابيب وحيفا، كل شيء»[٣٩].

وهكذا تمكّنت الانتفاضة، في هذه المرحلة، من تحقيق «إنجازات تثير الدهشة لصالحها» حيث عمّت الضفة والقطاع والقدس العربية، وأثارت إعجاب العالم الغربي وحماسة العالم العربي، وحركت «عرب اسرائيل» لأول مرة منذ تاريخ إنشاء هذه الدولة، وفرضت على الولايات المتحدة، لأول مرة في تاريخها، عدم استعمال حق النقض (الفيتو) ضد قرار اتخذه مجلس الأمن بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وهو يقضي بلوم اسرائيل لتعاملها غير الإنساني مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلّة، «وكل هذا حدث خلال شهر واحد فقط»[٤٠].

لقد اجتازت الانتفاضة مرحلتيها الأولى والثانية بنجاح كبير، واستطاعت، خلال شهر واحد من انطلاقتها، أن تؤكّد وجودها وتأثيرها على كل الأرض العربية في فلسطين المحتلة، وشدّت إليها أنظار العالم دهشة وإعجاباً، وأثبتت أن الإيمان والإرادة الصلبة هما السلاح الأمضى في وجوه الطغاة والظالمين.

المرحلة الثالثة: مرحلة التألّق: (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ـ آب/أغسطس ١٩٩٠):

بدأت الانتفاضة تتحوّل، في هذه المرحلة، إلى «حرب جديدة» لا يعرف جيش الدفاع الاسرائيلي، الذي عرف بجبروته وقوّته «التي لا تقهر»، سبيلاً إلى قهر خصومه فيها، وهم نساء وشيوخ وأطفال عزّل من السلاح إلاّ من حجر أو عصا أو مقلاع أو إطار مشتعل أو مسامير أو بقع من الزيت توضع في طريق السيارات العسكرية. حتى وسيلة «منع التجوّل» التي طالما اعتمدها هذا الجيش لمقاومة احتجاجات القرى والمدن

---

(٣٨) م.ن. ص١٤٣ ـ ١٤٥، وانظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامّة، الانتفاضة، عدد ٣ جمادى الثانية ١٤٠٨ هـ = ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

(٣٩) م.ن. ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤٠) م.ن. ص١٤٦ ـ ١٤٧.

الفلسطينية لم تعد تجدي نفعاً أمام الجماهير الغاضبة التي كانت تغطّي، صباح كل يوم، الشوارع والطرقات بالآلاف، ترشق سيارات جيش الدفاع الاسرائيلي بالحجارة، وتكيل لجنوده السباب والشتائم (باللغة العبرية). وهكذا كان الجنود «يتراكضون من مكان إلى آخر لمعالجة الأمور»، وسادت المناطق «حالة من التوتّر وقلّة الأمن في مواجهة شاملة على امتداد الجبهة بين السكّان وجيش الاحتلال»[41]. لقد دخلت «ثورة الحجارة» مرحلة النضج، وشبّت عن الطوق، وأصبح الأطفال الفلسطينيون، الذين يشكّلون هيكليتها ومدادها، رجالاً بكل ما في كلمة الرجولة من معنى. أمّا جيش الاحتلال اليهودي، فقد وجد نفسه، كما وصفه أحد جنرالاته «مقحماً داخل بقعة من الجمر المتأجّج . . . حيث اضطرمت من داخلها، بين حين وآخر، ألسنة من اللهيب الفجائيّة»[42].

لقد أضحت المناطق الفلسطينية المحتلّة، كلها، «مناطق خطرة»، يحظّر على العناصر اليهودية، عسكرية كانت أو مدنية، ارتيادها فرادى. ولم يكن ليمرّ يوم دون أن تشهد هذه المناطق صدامات عنيفة بين جماهيرها الفلسطينية وجيش الاحتلال الاسرائيلي. كما أنه لم يكن ليمرّ أسبوع واحد دون أن يسقط شهيد فلسطيني أو أكثر ضحية القمع الاسرائيلي لجموع المتظاهرين[43]. وأصبح للانتفاضة، بأحزابها وتنظيماتها، رموزها وشعاراتها، فالعمّال وشباب المخيمات هم القادة، و«النقيفة» والحجارة، والمدى والسكاكين، هي السلاح الرئيسي. وتوزّع اليسار والوسط واليمين الشعارات والرموز، فالكوفية المرقّطة الحمراء شعار اليسار (الشيوعيين)، والكوفية المرقّطة السوداء شعار الوسط (فتح)، والكوفية المرقّطة الخضراء شعار المتديّنين (الجهاد الاسلامي)، وأصبحت «الكتابات على الجدران. . . جرائد حقيقيّة تقصّ قصّة الانتفاضة»[44].

بينما كان المجتمع الاسرائيلي ينقسم على نفسه إزاء الانتفاضة، وبينما كان العديد من كبار ضبّاط الجيش (أمثال شومرون رئيس الأركان، ومصناع قائد المنطقة

---

(٤١) م. ن. ص ١١٩.

(٤٢) م. ن. ص. ن.

(٤٣) م. ن. ص. ن. وراجع لذلك، نشرة مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، عام ١٩٨٨، أعداد: كانون الثاني/يناير (ص ٦٨ ـ ٨٠) وشباط/فبراير (ص ١٤٣ ـ ١٥٦) وآذار/مارس (ص ٢٢٦ ـ ٢٣٧) ونيسان/ابريل (ص ٣٠٠ ـ ٣١٣) وأيار/مايو (ص ٣٨٩ ـ ٣٩٦) وحزيران/يونيو (٤٦٨ ـ ٤٧٨) وتموز/يوليو (ص ٥٥٠ ـ ٥٥٨).

(٤٤) شيف ويعاري، م. ن. ص ١٧٤.

الوسطى، ومردخاي، وامنون شامك رئيس هيئة الاستخبارات في الأركان العامّة) يقفون في مواجهة بعض الوزراء المتطرّفين والمتصلّبين (أمثال شارون وموداعي ومعظم وزراء تكتّل الليكود)[٤٥]، كانت الانتفاضة تسير قدماً وتتألّق داخلياً وعربياً وعالمياً فتستثير الذهول والإعجاب. وكان من نتيجة ذلك أن يد اسرائيل ظلّت مغلولة وعاجزة، وأن جماهير الانتفاضة أدركت هذا العجز، فأطلقت العنان لحريتها في التصرّف. وهكذا نجد الانتفاضة تتصاعد بقوّة وتنتشر في كل مكان: في المدن الكبيرة مثل نابلس وجنين والخليل وقلقيلية وطولكرم، وفي مخيّمات اللاجئين المنتشرة في الضفة. وبادرت قرى فلسطينية عديدة إلى الانغلاق على نفسها وسدّ مداخلها بالمتاريس والسواتر الترابية ورفع الأعلام الفلسطينية فيها وتغطية جدرانها بالشعارات الوطنية، وإعلانها «مناطق محرَّرة» من الاحتلال الاسرائيلي[٤٦]. ولم يعد السكّان الفلسطينيون يهابون نيران جيش الدفاع الاسرائيلي وقوّته، بلهَ هراواته وقنابله المسيلة للدموع. لقد أدرك هؤلاء المتفضون أن أية قوّة، مهما بلغت، لن تتمكّن من سحق الأطفال والنساء والشيوخ المتفضين في وجه المحتلّ يطالبونه بالحرية وبحياة إنسانية كريمة.

إزاء كل هذا، فقدت السلطات الاسرائيلية قدرتها على اتخاذ القرار المناسب لقمع الانتفاضة، وذلك بعد أن أصبح استبعاد استخدام القمع العسكري أمراً مفروغاً منه. فقد وقفت إزاء إضراب التجّار، مثلاً، موقفاً مائعاً متردّداً، تقرِّر حيناً إلزام أولئك التجّار بفتح متاجرهم تحت طائلة العقاب، ثم تعود فتقرِّر ترك الحرية لهم بفتحها أو الاستمرار في إغلاقها. وبعد أربعة أشهر من الانتفاضة والإضراب العام، قرَّرت تلك السلطة رفع يدها عن معالجة الإضراب، فكان ذلك اعترافاً منها بالعجز وتسليماً بعدم جدوى المحاولات لفكّ الإضراب ومنعه.

وأمام هذا العجز، لم تجد السلطات الاسرائيلية علاجاً للانتفاضة، ناجعاً، أكثر من عقوبتي: الإبعاد، ونسف البيوت، وقد استخدمتهما، في البدء، بتؤدة وبعد نظر، إلاّ أنها عادت فأبدت تسامحاً كبيراً في استخدامهما، وذلك عندما نقلت صلاحية نسف أي منزل عربي من وزير الدفاع إلى قائد المنطقة العسكرية، واعتبرت عقوبة الإبعاد عقوبة عادية تحدِّدها الظروف الأمنية فحسب، شرط أن تقترن بوقف التنفيذ لمرّة

---

(٤٥) م.ن. ص ١٤٨ ـ ١٥٢.

(٤٦) م.ن. ص ١٥٧ ـ ١٥٨، وعايد، المصدر السابق، ص ٣٩.

واحدة (حسب اقتراح هرتسوغ رئيس الدولة)، ولا يتم تنفيذها إلاّ إذا كرّر المرشّح للإبعاد أعماله. إضافة إلى عقوبات أخرى كقطع الأشجار المثمرة وقطع الماء والكهرباء عن القرية ومنع وصول المواد الاستهلاكية إليها. ولكن هذه العقوبات جميعها لم تكن لتؤثّر على الانتفاضة أو تحدّ من زخمها وفعاليتها كما كان يأمل المحتلّون.

لقد استنفذ جيش الدفاع الاسرائيلي كل وسائل العقاب، من الغاز المسيل للدموع إلى العيارات المطاطّية إلى الضرب (المبرّح غالباً)، ثم قطع الأشجار والمياه والكهرباء والمؤن، فنسف البيوت والإبعاد، ولكن كل ذلك لم يؤدِّ إلى إنهاء الانتفاضة أو التخفيف من حدّتها. لقد كان الشعب الفلسطيني في ثورة حقيقيّة، ثورة هي الناتج الفعلي لليأس الذي خلّفه ظلم المحتلّ الاسرائيلي وعنصريته، وتخلّي الأنظمة العربية وأنانيتها، وفشل الثورة الفلسطينية، خارج حدود فلسطين، في تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في الداخل، وطموحاته الوطنية والقومية والإنسانية والاجتماعية.

لقد أصبح الجيش الاسرائيلي كله، من جرّاء الانتفاضة، فرقة بوليسية كبرى، وذلك بعد أن نسي مدافعه وطائراته وأسلحته الحديثة، أمام أعداء من النساء والكهول والصبية العزّل، ممّا دفع بالجندي الاسرائيلي إلى نوع من هستيريا الحقد وإلى الشعور بالإذلال والمهانة، فهو القادر على تدمير بلد بكامله، يقف عاجزاً أمام طفل يرشقه بحجر. لذا، سمحت السلطات الاسرائيلية بضرب المتظاهرين والمعتقلين، ووزّعت، لذلك، على الجند، هراوات يستخدمونها للضرب. وقد تجاوز الكثير من الجند حدود المعقول في استخدامه لحق الضرب هذا، حيث وجد فيه متنفّساً للضيق الذي يشعر به، وقد جرى ذلك علانية وأمام كاميرات المصوّرين، ممّا أثار الاستياء والغضب والاشمئزاز من هذا التصرّف اللاإنساني لدى الرأي العام الاسرائيلي والدولي، حتى أن المحكمة العسكرية الاسرائيلية المركزية قالت، في حيثيات أحد أحكامها بهذا الصدد: «لقد تملّكنا الفزع عندما استمعنا إلى شهود ينتمون إلى جنود في الجيش حيث كانوا يتفرّجون على مشهد مهين من ضرب للمعتقلين في معسكر للجيش وهم مكتوفو الأيدي وفي حالة من العجز. وكان هؤلاء الجنود في حالة اللامبالاة لما يشاهدونه بأمّ أعينهم ويصمّون آذانهم لسماعهم صراخ استغاثة المضروبين. ذلك لأنهم اشتبه بهم، فقط، بالإخلال بالنظام، ولأنهم ينتمون إلى طائفة سكّانية معادية، وكأنّ دمهم مستباح...»[٤٧].

---

(٤٧) شيف ويعاري، م.ن. ص ١٧٤.

تميّزت هذه المرحلة من الانتفاضة بإنشاء قيادة موحّدة لها، وبإقامة بنية تحتيّة متكاملة لإدارة المصالح الحياتية اليومية للجماهير في مختلف المدن والقرى الفلسطينية. وكانت القيادة الموحّدة تقود الجماهير المنتفضة من خلال تخطيط واعٍ يتمّ تنفيذه بأوامر سريّة مع بيانات متتالية تكاد تكون يومية أو أسبوعية وفي مختلف المناسبات، حيث كانت هذه القيادة أشبه بحكومة متناسقة ومتكاملة، وبمحكمة تصدر الأحكام، ومنها تلك التي تقضي بالموت على المواطنين الفلسطينيين المتعاونين مع جيش الاحتلال. وكان يوكل إلى الجماهير أمر تنفيذ هذه الأحكام التي غدت، في الآونة الأخيرة، كثيرة إلى درجة الخشية من الوقوع في خطأ المبالغة وسوء الظنّ. أمّا إدارة المناطق فكانت توكل إلى هيئات إدارية منظّمة تكلّف مهمّة تأمين ما يحتاج إليه المواطنون من حاجات معيشيّة يوميّة. وهكذا أصبحت المناطق الفلسطينية، بقيادة عسكرية وإدارة مدنية، أقرب ما تكون إلى تصميم الدولة التي يطمح الشعب الفلسطيني إلى إقامتها بعد نيله الاستقلال الذي يناضل من أجله.

تألّفت «القيادة الموحّدة» أو «القيادة الوطنية الموحّدة» أو «قاوم» من ممثّلين رئيسيين لكل من «الجبهة الديموقراطية» و«الجبهة الشعبية» و«الحزب الشيوعي» و«منظمة فتح» في كل من الضفّة الغربية وقطاع غزة (قيادة مركزية في الضفة وأخرى فرعية في القطاع). وقد بدأت هذه القيادة نشاطها، بصورة سريّة، فور تشكيلها وفي الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٧، معتمدة، لنشاطها، لجاناً، على مستوى شعبي يضم قاعدة جماهيرية واسعة من مختلف قرى الضفة والقطاع، وتدعى «اللجان الشعبية»[٤٨]. ولم تنضمّ منظمة «الجهاد الإسلامي» إلى هذه القيادة[٤٩].

بدأت «القيادة الموحّدة» بتسيير الانتفاضة وتوجيهها عبر نداءات كانت تصدر تباعاً، حيث تتولّى «اللجان الشعبية» توزيعها ومراقبة تنفيذها من جماهير الانتفاضة.

حدّد «النداء الثاني» الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠ الهدف النهائي للانتفاضة وهو «تحقيق أهداف شعبنا، السامية، في العودة وتقرير المصير وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلّة بقيادة المنظمة»، كما تضمّن توجيهات لعمل الجماهير مثل: الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية، ورفع علم فلسطين، وإغلاق الطرقات أمام جيش الاحتلال ومنع جنوده من دخول المخيّمات، ورمي الجند بالحجارة، وإعلان الإضراب

---

(٤٨) م. ن. ص ١٩٥، والدهون، المصدر السابق، ص ٣١ ـ ٤٤.

(٤٩) عايد، المصدر السابق، ص ٦٩. وشيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

ثلاثة أيام متواصلة، من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ إلخ . . .»[٥٠]. وجاءت النداءات التالية تزيد من تصعيد التحرّك الشعبي ومقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل، وكانت هذه التوجيهات تلاقي تجاوباً منقطع النظير من قبل جماهير الشعب الفلسطيني، بمختلف فئاته وطبقاته، في الضفة والقطاع. وقد حاولت «القيادة الموحّدة» جاهدة، الحفاظ على العلاقة الوثيقة والتنسيق الدقيق بين مختلف الأطراف المشتركة في هذه القيادة، بحيث لا يطغى طرف على آخر ولا يتسلّط واحد منه على سير الانتفاضة. وكان الهاجس الأول لتلك القيادة هو تأكيد علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها في الخارج، باعتبارها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما ورد في معظم بياناتها، ونظراً لما تمثّله منظمة التحرير من قوّة شعبيّة ووزن جماهيري في صفوف فلسطينيي الداخل. واستطاعت القيادة الموحَّدة، بذلك، أن تتجاوز كل الحساسيات في داخلها وبين أطرافها، وتجاه قيادة المنظمة في الخارج، بنباهة وكفاءة جديرتين بالتقدير، كما تميَّزت هذه المرحلة بما سُمِّي «بحرب الحرائق» التي اندلعت بناء على قرار من «القيادة الموحّدة» تضمَّنه نداؤها رقم ١٩ الذي أذيع بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٨ والذي دعا إلى «تدمير وحرق ممتلكات العدو الصناعية والزراعية»[٥١]. وقد لبّت جماهير الشعب الفلسطيني هذا النداء بحماسة منقطعة النظير، فاندلعت الحرائق في جميع أنحاء فلسطين المحتلّة، متجاوزة «الخط الأخضر» (وهو الخط الفاصل بين فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ وتلك التي احتلّت عام ١٩٦٧) حتى أنها وصلت إلى «تل أبيب ومناطق الوسط والشمال»[٥٢]. وقد اعتبرت الأوساط الاسرائيلية أن الانتفاضة قد دخلت، بهذا العمل الجديد، «طوراً جديداً»، وهي تسعى، بذلك، إلى اختراق الخط الأخضر واقتحام المناطق الفلسطينية المحتلّة قبل عام ١٩٦٧[٥٣]، ممّا يشكّل تهديداً للكيان الصهيوني كلّه. وكان أبرز الحرائق في هذه المرحلة (التي امتدّت من نيسان/ابريل حتى تموز/يوليو ١٩٨٨):

- حرق مصنع «للغريب فروت» في أسدود (أشدود) وقد نتج عنه إتلاف الأطنان من هذه المادّة، وقدّرت خسائره «بعشرات آلاف الدولارات».
- حرق مصنع «للمراوح الكهربائية» في يافا، وقدّرت خسائره «بآلاف الدولارات».

---

(٥٠) عبد الرحمن، أسعد، والزور، نواف، الانتفاضة، ص ١٩٦ ـ ١٩٩.
(٥١) م. ن. ص ٢٧٨.
(٥٢) شؤون فلسطينية، عدد ١٨٤، تموز/يوليو ١٩٨٨، ص ١٤٧.
(٥٣) م. ن. ص. ن.

ـ حرق «مولّد رئيسي للكهرباء» في بئر السبع، ممّا أدّى إلى انقطاع التيّار الكهربائي في تلك المنطقة.

ـ حرق جزء كبير من حرش تابع لإحدى القواعد العسكرية في شمال فلسطين المحتلة.

ـ حرق حقول بجوار مستوطنة «نثوت مرغليت» في منطقة «ريشون لتسيون».

ـ اعتبر يوم ١٩٨٨/٦/٢٢ «يوم الحرائق» في فلسطين المحتلّة، إذ أنه شبَّ، في هذا اليوم، ٢٢ حريقاً في مختلف أنحائها[٥٤].

وقد تبيّن ان أسلوب الحرائق هذا هو سيف ذو حدّين، إذ هدّدت سلطات الاحتلال باحتمال تدمير المصانع الفلسطينية «في حال إقدام العمّال الفلسطينيين على تدمير المصانع الاسرائيلية»[٥٥]، كما أقدم بعض المستوطنين اليهود على حرق حقول القمح لفلسطينيين في الضفة الغربية[٥٦]، فأقلعت الانتفاضة عنه.

وكان هناك تفكير بإعلان العصيان المدني الشامل في المناطق المحتلّة، فبدأت بعض النداءات تشير إلى ذلك، واعتباراً من النداء رقم ٨ تاريخ ١٩٨٨/٢/١٩[٥٧]. حتى أن النداء رقم ١٧ تاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤ خطا خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، إذ دعا المواطنين إلى الاستقالة وعدم دفع الضرائب ومقاطعة البضائع الاسرائيلية[٥٨]، ولكن صعوبات جمّة اعترضت ذلك وأثارت نقاشاً طويلاً، ممّا دعا القيادة الموحّدة إلى التراجع عن هذه الدعوة مؤقّتاً، وذلك في النداء رقم ١٩ تاريخ ١٩٨٨/٦/٨، واللجوء إلى العصيان الانتقائي، مكتفية بتأكيد ضرورة الاستقالة الفوريّة من مختلف الإدارات العائدة لسلطات الاحتلال، وذلك لأن الإعلان عن العصيان المدني يرتبط «بتوفير الشروط الضرورية» لتحقيقه، وأهمّها «استكمال بناء أجهزة سلطة قيادة الشعب في كافّة مدن وقرى ومخيّمات الأرض المحتلّة»[٥٩].

واستمرّت الانتفاضة في تألّقها وصعودها، في كل من الضفّة والقطاع، وذلك بفضل قيادتها الواعية، ولجانها الشعبية النشيطة، وجماهيرها المتجاوبة والمتفانية. ورغم

---

(٥٤) م.ن. ص.ن.

(٥٥) م.ن. ص ١٤٨، والمدهون، المصدر السابق، ص ٥٥، عن «جيروزاليم بوست» بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤.

(٥٦) المدهون، م.ن. ص ٥٦، عن «جيروزاليم بوست»، العدد نفسه.

(٥٧) انظر النداءات أرقام: ١٣ تاريخ ١٩٨٨/٤/١٢، و١٤ تاريخ ١٩٨٨/٤/٢٢، و١٥ تاريخ ١٩٨٨/٤/٣٠، و١٦ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٣، عبد الرحمن والزور، المصدر السابق.

(٥٨) م.ن. ص ٢٦٨.

(٥٩) م.ن. ص ٢٧٦.

أن سلطات الاحتلال قد تمكّنت من اكتشاف أول مجموعة للقيادة الموحّدة في القطاع واعتقالها في منتصف شباط/فبراير ١٩٨٨، ثم اعتقال القيادة الموحّدة في الضفّة بعد ذلك بقليل، في نيسان/ابريل ١٩٨٨[٦٠]. ورغم أنه لم تعد القيادة الموحّدة في الضفّة والقطاع بالمستوى الذي كانت عليه قبل اعتقال أعضائها الأوّل، إذ أنها أتت بمستوى الصف الثاني من العمل السياسي والخبرة النضالية. ورغم أنه تتالى اكتشاف سلطات الاحتلال للمجموعات المتتالية لهذه القيادات، واعتقالها في فترات متتالية (آذار ونيسان ١٩٨٨)[٦١]، فإن ذلك لم يكن ليفتّ في عضد أولئك المناضلين الذين كانوا يحلّون محل إخوانهم المعتقلين من أعضاء القيادات الموحّدة السابقة. فاستمرّت الانتفاضة، بالزخم نفسه، وبالنشاط نفسه، بل استمرّت ناشطة، كما يتبيّن لنا من نداءاتها التي كانت تصدر تباعاً[٦٢]. وكانت قيادة الانتفاضة تتجدّد، بصورة شبه تلقائيّة، كلّما اعتقلت مجموعة من القيادات السابقة. إلّا أنه لم يعد من السهل التخفّي عن أعين الأمن الاسرائيلي في الضفّة والقطاع، ولم يعد من السهل تحريك الانتفاضة بنداءات مطبوعة توزّع في قرى الأراضي المحتلّة، كما كان الأمر سابقاً، فاعتمدت القيادة الموحّدة للانتفاضة مكاتب «منظمة التحرير الفلسطينية» في الخارج، وكذلك إذاعاتها، لإذاعة البيانات الموجّهة إلى الجماهير الفلسطينية في الداخل، وبالسرعة الإملائية، كي يتسنّى للجان الشعبية في القرى كتابتها وتوزيعها. وقد أدّى ذلك إلى أن فقدت «القيادة الموحّدة» الكثير من سلطتها على الجماهير، وأضحت منظمة التحرير صاحبة القرار في القيادة والموجّه الحقيقي لها وللانتفاضة على السواء[٦٣].

إلّا أن ما يجب الاعتراف به هو أن تعدّد اكتشاف المجموعات المتتالية للقيادة الموحّدة واعتقالها من قبل سلطات الاحتلال أدّى إلى تخلخل البنية الأساسية لهذه القيادة التي افتقرت، في الوقت نفسه، إلى العقول المدبّرة والمخطّطة التي كانت قد توفّرت لها سابقاً، بالإضافة إلى الوهن الذي بدأ يدبّ في نفوس أعضاء القيادات الجديدة، وهي، إجمالاً، قليلة النضج والخبرة في مجال السياسة والنضال. خاصة وأنه تبيّن لهم الفارق الكبير في ميزان القوى بينهم وبين سلطات الاحتلال، مما جعلهم

---

(٦٠) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٢٠٨ و٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٦١) م.ن. ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٦٢) انظر هذه النداءات، من النداء رقم ١ تاريخ ١٩٨٨/١/٨ إلى النداء رقم ٣٠ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٦ في كتاب. عبد الرحمن والزور، المصدر السابق، ص ١٩٤ ـ ٣٣٨.

(٦٣) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

يخفضـون سقف مطـالبهم من الجـماهير. فخلت نـداءاتهم من التجديـد والابتكـار في وسائل مقاومة العدو واستنزاف قوّاته، بل إنها أضحت تكراراً لما سبق وقيل في بيـانات سابقة، دون أية أفكار جديدة، ودون أي تصعيد في العمليات ضـد جيش الاحتلال، كما أنها لم تعد تتضمّن أية «آراء مبتكرة من أي نوع من المجال التنـظيمي»[٦٤]. يضاف إلى ذلـك الضربة التي تلقّتهـا الانتفاضـة باغتيـال «أبو جهـاد» خليل الـوزير في مقـرّه بتـونس بتاريـخ ١٩٨٨/٤/١٦، باعتبـاره رئيس المؤسّسـة العسكـريـة في م.ت.ف. ورغم مـا هو معـروف، بصفته هـذه، عن علاقتـه بالانتفـاضـة، وعن دوره القيـادي والتوجيهي لها، ودوره التنسيقي والتوفيقي بين قيـادتها وبـين بعض التنظيـمات الدينيـة الأصولية (كالجهاد الإسلامي)[٦٥]، فإن ذلك لن يكون سبباً رئيسياً من الأسبـاب التي دفعت اسرائيـل إلى اغتيالـه. ويرى بعض المحلّلين، الاسرائيليـين خاصّـة، أن هـذا الاغتيال قد تمّ لأسباب أخرى لا علاقة لها بالانتفـاضة، إلاّ أنـه لا بدّ وأن يكـون قد أثّر، معنوياً، على قيادتها، وإن لفترة قصيرة[٦٦]. وهذا ما تأكّد من خـلال النداء الـذي صدر عن قيادة الانتفاضة إثر اغتياله (النداء رقم ١٤ تاريخ ١٩٨٨/٤/٢٢).

تعتـبر اللجـان الشعبيـة «جهـاز السلطة الشعبيـة» و«اليـد الـطولى للقيـادة الموحّدة»[٦٧]. وهي الجهـاز الفعّال الـذي ينفّذ أوامـر القيادة المـوحّدة ويحـرّك الجماهـير ويراقب تنفيذهـا لتوجيهـات تلك القيادة (ولم تكن «حمـاس» بعيدة في تنـظيمها التحتي عن هذا التنظيم). وقد استطاعت الانتفـاضة، بـواسطة هـذه اللجان، أن تقيم بنيـة تحتيّة قويّة ومتماسكة ومؤدّية للدور النضالي المطلوب منها في فترة تكوّن الانتفاضة ونموّها وتألّقها، فقد أوجدت أنواعاً مختلفة من اللجان المتفرّعة عن اللجان الشعبية «تعدّ بعدّة مئـات»[٦٨]، وتتـوزّع عـلى مختلف قـرى الضفـة والقـطاع ومـدنها، حيث أقـامت، بواسطتها، وفي هذه القـرى والمدن، سلطات محليّـة حلّت، بطريقـة ما وإلى حـدّ ما، محلّ الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال. ومن هذه اللجان:

ـ لجان الغوث: وهي اللجان التي تهتمّ بتأمين مختلف الحاجات المعيشية للأهالي

---

(٦٤) م.ن. ص ٢٣٣.

(٦٥) م.ن. ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٦٦) انظر مختلف الآراء في اغتيال «أبـو جهاد» في: نشرة مؤسسـة الدراسـات الفلسطينيـة، عدد أيار ١٩٨٨، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٨.

(٦٧) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٦٨) م.ن. ص ٢٩٥.

في القرى والمدن والمخيّمات تعويضاً عن أي نقصان حاد بالسلع الاستهلاكية.

ـ لجان التجّار: وهي اللجان التي تهتمّ بمصالح التجّار الذين يلبُّون نداء الانتفاضة بإقفال متاجرهم وحوانيتهم أيام الإضراب، والحصول على دعم مالي للمعوزين ولأرباب العمل منهم.

ـ اللجان الصحيّة: وهي التي تهتمّ بمعالجة المرضى والمصابين بجراح من جرّاء ملاحقة جنود الاحتلال للمتظاهرين، وكثيراً ما كانت هذه اللجان تشكّل فرق أسعاف تسير وراء المتظاهرين لإسعاف المصابين منهم.

ـ اللجان النسائية: وهي التي تهتمّ بإرشاد ربّات البيوت وتعلمهن الوسائل الكفيلة بالتوفير وبالاقتصاد المنزلي، كما أنها تهتمّ برعاية أسر شهداء الانتفاضة وجرحاها والمسجونين من جرّائها، وتجمع لهذه الأسر التبرّعات المالية والعينية من المواد الاستهلاكية الضرورية، وتهتمّ، كذلك، بالتبرّع بالدم للمصابين.

ـ لجان التعليم الشعبي: وهي التي تهتمّ بتعليم الطلاّب في منازلهم أو في النوادي تعويضاً لهم عمّا خسروه من دراستهم بسبب إقفال المدارس، إمّا تجاوباً مع الانتفاضة أو تنفيذاً لأوامر العدو بإقفالها وبمنع التجوّل. وقد لعبت هذه اللجان دوراً هامّاً ومميّزاً في هذا المجال، حيث كانت برامجها المسمّاة «برامج التعليم البديل» جديّة إلى درجة أن سلطات الاحتلال اضطرّت إلى التدخّل لإحباطها.

ـ اللجان الزراعية: وهي التي تهتمّ بتشجيع زراعة الأراضي المتروكة، وكذلك استبدال «أسواق الخضار» بتوزيع مختلف أنواع البذور الزراعية والشتائل على الأهالي ليتمّ زرعها في «حواكير» أمام المنازل، فيستعيضون بنتاجها عن شراء الخضار. وقد أدرجت هذه اللجان، فيما أدرجت، تربية الأرانب والطيور الداجنة في المنازل لكي يتمّ الاستعاضة بلحومها عن شراء اللحوم.

ـ اللجان القضائية: وهي التي تهتمّ بحلّ المنازعات التي تقوم بين الأهالي. وقد حلّت هذه اللجان محل المحاكم، وكانت تقضي بين الناس، في كثير من الأحيان، وفقاً للأعراف والتقاليد القروية والشعبية.

ـ لجنة الأراضي: وهي التي تهتمّ بالسيطرة على الأراضي الخالية والمتروكة، لكي يتمّ استثمارها من قبل الأهالي، كي لا تستولي عليها سلطات الاحتلال وتستملكها

بقصد الاستيطان. وقد نشأت لجنة واحدة من هذا النوع في حدود مدينة القدس[٦٩].

وهكذا تمكّنت الانتفاضة، منذ ربيع عام ١٩٨٨، من إقامة شبكة من اللجان شكّلت البنية التحتية الضرورية لاستمرار الجماهير في نضالها، والتغلّب على تدابير القمع والقهر التي أخذ العدو يزيد من حدّة ممارسته لها بقصد الحدّ من تجاوب تلك الجماهير مع الانتفاضة. وقد حقّقت هذه اللجان إنجازات كبيرة، فجمعت حولها الآلاف من العاملين، وتميّزت بالنشاط والحيوية إلى درجة أنها شكّلت «نسيج الجهاز الانتفاضي في كل ركن»[٧٠].

من جهة ثانية، نشأت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٨، وفي كل من الضفّة والقطاع، حركة دينية مقاومة دعيت «حركة المقاومة الإسلامية» أو «حماس»، وقد انخرطت فيها معظم الحركات الدينية القائمة في كل منهما، وأشهرها «الجهاد الإسلامي» في القطاع و«الإخوان المسلمون» في الضفة. وقد تمّ تنظيم هذه الحركة، في القطاع أولاً، بالزعامة الروحية للشيخ أحمد اسماعيل ياسين المسؤول الديني عن «المجمّع الإسلامي» في القطاع. وتألّفت قيادة «حماس» من جهاز سرّي على رأسه مسؤول سياسي وآخر عسكري وثالث إعلامي، وكانوا من أكثر رجال «المجمّع» نشاطاً وكفاءة وخبرة، «وكان يلتفّ حول المجمّع ألف أو ألفا عضو فقط، ولكن من ورائهم انتظم الآلاف»[٧١]. وقسّمت «حماس» قطاع غزة إلى خمس مناطق، على رأس كل منها «قائد عمليات»، ثمّ عيّنت ضابط ارتباط بينها وبين «الإخوان المسلمين» في الضفّة[٧٢]، ولكن الإخوان المسلمين ما لبثوا أن أصبحوا أعضاء عاملين ونشيطين في «حماس» التي انتشرت خلاياها السرّية في قضاء «طولكرم» ثم في سائر مدن الضفّة.

ولم يكن قد مضى شهران على الانتفاضة حتى كانت «حماس» قد احتلّت موقعاً نضالياً مرموقاً في القطاع إلى جانب «القيادة الموحّدة»، بل في منافستها، وما أن حلّ صيف عام ١٩٨٨ حتى أصبح نشاطها يشمل، وبقوّة، كل مدن الضفة والقدس

---

(٦٩) م. ن. ص ٢٩١ ـ ٢٩٥. وقد أضاف «المدهون» إلى هذه اللجان: لجان القوّة الضاربة، واللجان المتخصّصة مثل: لجان أصحاب رؤوس الأموال الوطنية والمقتدرين والميسورين، ولجان سائقي السيارات والباصات وأصحاب الشركات ومكاتب التاكسي، ولجان الأكاديميين والمثقّفين والقرّاء، واللجان الصحفية والإعلامية، (انظر: المدهون، المصدر السابق، ص ٣١ ـ ٤٤).

(٧٠) شيف ويعاري، م. ن. ص ٢٩٥.

(٧١) م. ن. ص ٢٥٩.

(٧٢) م. ن. ص. ن. وانظر ملخّصاً لميثاق «حماس» ومواقفها (عايد، المصدر السابق، ص ٦٩ ـ ٧٠).

العربية. وكان هذا النشاط مركّزاً في المساجد حيث كانت تجري الاجتماعات وتخفى «وسائل الجهاد» والمراسلات السرّية، وغالباً ما تكون ملجأ للمطلوبين من سلطات الاحتلال[٧٣].

ورغم أن التنافس بين الحركتين «قاوم» و«حماس» كان على أشدّه في الضفّة والقطاع، ورغم أن خلافهما قد ظهر للعلن[٧٤]، فقد حرصت كل منهما على عدم تجاوز حدود رسمتها لنفسها تجاه الأخرى. فكانت «حماس» تعلن، مثلاً، عن أيام للإضراب، غالباً ما تكون ذات طابع تاريخي إسلامي، ومختلفة عن تلك التي تعلنها القيادة الموحّدة. أمّا الجماهير فكانت تنصاع للتوجيهات التي تصدر إليها من الجانبين دون أن تحاول إغضاب أي منهما.

لم تكن سلطات الاحتلال مهتمّة، في البدء، بالتطورات التي تجرى في الأوساط الدينية، بل ربّما كانت تجد فيها ما يمكن أن يحدّ من تسلّط منظمة التحرير والقيادة الموحّدة على الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلّة. ولكنها فوجئت بأن هذا التطوّر يتمّ عكس مصالحها، بل ويكاد يخلق، بين الجماهير، تيّاراً لا قِبَل لها بتحمّله، في المدى البعيد. خاصّة وأن أحد البيانات الذي صدر عن «حماس» بمناسبة مرور عشرة أشهر على بدء الانتفاضة (البيان رقم ٢٩) دعا صراحة إلى «مواصلة الكفاح ضد اليهود النازيين»، وأثنى على «جميع القوى العاملة ضد اليهود»، وحذّر هذه القوى من محاولات الأعداء للإيقاع فيما بينها، مما أشار بوضوح إلى الرغبة في المهادنة بل والتحالف مع تلك القوى، وخصوصاً منظمة التحرير والقيادة الموحّدة. فكان ذلك مبرّراً لأن تبدأ تلك السلطات حملة اعتقالات واسعة في قيادات «حماس» حيث قبضت، في صيف ١٩٨٨، وفي وقت واحد، على نحو ماية وعشرين قيادياً من «العاملين النشيطين» من أعضائها. وهكذا تمّ القضاء، دفعة واحدة، على الهيكلية القيادية التي أنشأتها «حماس» في مطلع العام ١٩٨٨ «مع جميع تفرّعاتها، بما فيها المطبعة السرّية»[٧٥].

إلاّ أن هذه الاعتقالات لم تضع حدّاً لنشاط «حماس» وإن كانت قد قضت على قيادتها السرّية الأولى بكاملها، بل استمرّ نشاط هذه الحركة قائماً في مدن الضفّة

---

(٧٣) شيف ويعاري، م. ن. ص ٢٦٠.

(٧٤) عايد، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٧٥) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٢٨٠.

والقطاع وقراهما، وإن لم يكن هذا النشاط قد بلغ «المستوى التنظيمي» المطلوب، مما جعل سلطات الاحتلال تزيد من تشديد قبضتها على هذه الحركة وذلك باعتقال زعيمها وقائدها «الشيخ أحمد اسماعيل ياسين» وهو رجل مسنٌّ ومقعد، واعتقلت، بالإضافة إليه، نحو ٢٦٠ شخصاً من العاملين الأساسيين في الحركة، ومنهم من كان في جهاز المخابرات المسمّى «ماجد» وهو أكثر أجهزة الحركة سرّية وفاعلية. وقد تمّت هذه الاعتقالات في شهر أيار/مايو عام ١٩٨٩، فقضت، إلى حدٍّ كبير، على نشاط هذه الحركة وفاعليتها[٣٦]. ورغم كل ذلك، فقد استمرّت «حماس» في إصدار البيانات، واستمرّ جمهورها المؤمن بها يتفاعل معها ويتأثّر بتوجيهاتها.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانحسار (آب/أغسطس ١٩٩٠ - ....):

كان من المفترض أن تكون المرحلة التالية للانتفاضة هي مرحلة «العصيان المدني العام والشامل» الذي يمهّد لانفصال الضفّة والقطاع عن الإدارة الاسرائيلية بعد أن تستكمل الانتفاضة إقامة إدارة فلسطينية مستقلّة. وقد سبق وأشرنا إلى ذلك. كما أن نقاشاً طويلاً دار بهذا الصدد، بين مختلف التنظيمات المشتركة في الانتفاضة، فبينما كانت «الجبهة الشعبية»، مثلاً، تصرّ على الانتقال من العصيان المدني «الانتقائي» الذي تمارسه الانتفاضة حالياً (كالدعوة إلى الإضراب والدعوة إلى الاستقالة من مؤسسات الاحتلال، وعدم دفع الضرائب إلخ..) كانت «فتح» تدعو إلى التأنّي في الانتقال إلى خطوة العصيان المدني «الشامل» حتى تتمكّن الانتفاضة من استكمال أجهزتها الإدارية والتنظيمية في الضفة والقطاع، وتؤمّن التكاليف الماديّة اللازمة لهذه الخطوة كي لا تكون خطوة ناقصة نحو المجهول، فتؤدّي إلى فشل لا بدّ وأن ينعكس ضرراً وخطراً على الانتفاضة نفسها. وقد قدّرت منظمة التحرير الفلسطينية الحاجات الماديّة اللازمة لإنشاء إدارة فلسطينية مستقلّة في الضفّة والقطاع (كالاستغناء عن الإدارة الاسرائيلية مثل استغناء العمّال عن الذهاب إلى أعمالهم في فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ وفي الشركات والمؤسسات الاسرائيلية، وإيجاد بضائع استهلاكية وغير استهلاكية بديلة عن البضائع الاسرائيلية في حال مقاطعة هذه الأخيرة، إلخ...)، بما يراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار سنوياً «من أجل تأمين الحدّ الأدنى من الدخل البديل لنحو ماية وعشرين ألفاً من سكّان المناطق الذين

---

(٣٦) م.ن. ص ٢٨١ - ٢٨٢.

يعملون في اسرائيل، ونحو عشرين ألفاً يعملون لدى الإدارة المدنية في المناطق»[٧٧]، وهو مبلغ غير متوفّر، وليس باستطاعة المنظمة أن توفّره، وإن توفّر، يظلّ من الصعب إدخاله إلى الأراضي المحتلّة دون ان يثير ذلك انتباه السلطات المحتلّة. وكانت «فتح» ميّالة إلى الاستمرار في «حرب الاستنزاف» التي تشنّها الانتفاضة على جيش الاحتلال، إلى أن يصبح من الممكن التوصّل إلى مرحلة العصيان المدني الشامل، والانفصال نهائياً عن الإدارة الاسرائيلية. ولذلك رأينا أن النداء رقم ١٩ الذي صدر بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ أشار صراحة إلى صعوبة الانتقال إلى العصيان المدني الشامل، كما سبق وقدّمنا، ودعا إلى المثابرة في ممارسة العصيان المدني الانتقائي. وهكذا استمرّت الانتفاضة في مرحلة واحدة دون أن تستطيع الانتقال إلى مرحلة أعلى، واستمرّت، كذلك، مراوحةً في المكان نفسه الذي بلغته في النصف الأول من العام ١٩٨٨، ومع ذلك فقد شغلت العدو الاسرائيلي وكلّفته الكثير من الجهد والتعب. لقد كانت «حرب استنزاف» حقيقيّة ضد جيش الاحتلال، وقد استمرّت على هذا المنوال طيلة سنتين ونصف السنة تقريباً، أي حتى اندلاع أزمة الخليج في مطلع آب/أغسطس عام ١٩٩٠.

وقد حاولت الانتفاضة خلال هذه الفترة الطويلة، أن تطوّر أنماط عملها وتحسّن مستوى أدائها، وأن تمنع الوهن والترهّل من أن يصيبا المؤسّسات والأجهزة التي أقامتها خلال ممارستها، وأهمّها: اللجان الشعبية، محاولة، في نداءاتها المتتالية، أن تؤكّد على «سلطة الشعب» وحقّه في «دولة فلسطينية مستقلّة»، وأن ذلك لن يكون ممكناً إلاّ إذا استمرّت «حرب الاستنزاف» التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد العدو المحتلّ، مطالبة «ببناء المزيد من اللجان الشعبية وزيادة فعاليتها وتفعيل لجان المجموعات الضاربة وانتقاء أهدافها الأكثر إيلاماً للاحتلال»[٧٨]. وكانت هذه الدعوات تجد صدى طيّباً وتستقبل بمزيد من الاندفاع والحماسة لدى الجماهير الفلسطينية. ورغم أن جيش الاحتلال ضاعف من نشاطه وكثّف مراقبته واستخباراته في المناطق المحتلّة، ممّا اضطرّ القيادة الموحّدة ولجانها الشعبية إلى التخلّي «رويداً رويداً عن الجوانب المكشوفة لنشاطاتها وفعالياتها»، وتنتقل شيئاً فشيئاً إلى العمل السرّي[٧٩]، ممّا أبعدها عن

---

(٧٧) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد تموز/يوليو ١٩٨٨، ص ٥٣٥.

(٧٨) النداء رقم ٣٠ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٦ (عبد الرحمن والزور، المصدر السابق، ص ٣٣٧). والنداء رقم ٢٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢١ (م. ن. ص ٢٨٩ - ٢٩٣).

(٧٩) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٣٠٠.

الاتصال بجماهيرها والتماس معها والتأثير مباشرة فيها. رغم كل ذلك، فقد تمكّنت القيادة الموحّدة من تحريك «فرق ضاربة» أو «مجموعات ضاربة» كانت قد شكّلتها سابقاً، وكانت مهمتها القيام بعمليات عسكرية «ضد من يخرقون أوامر قيادة الانتفاضة من بين الفلسطينيين، أم ضد الاسرائيليين»(٨٠)، وكثيراً ما عهد إلى هذه المجموعات، بالفعل، بمهمّات خارقة، فقاد رجالها المظاهرات ونصبوا الكمائن وأقاموا المتاريس ورشقوا الجند بالحجارة والزجاجات الحارقة، وكتبوا الشعارات المعادية للاحتلال والمنادية بسلطة م.ت.ف. وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة التي غالباً ما رفعوا أعلامها، وأقاموا حراسات جوّالة في أحياء المدن وفي القرى، ولاحقوا المتعاونين مع سلطات الاحتلال فقتلوهم وأحرقوا ممتلكاتهم. وهكذا أضحت اللجان الشعبية، من جرّاء ذلك، لجاناً مدنية ـ عسكرية، وأضحت «الفرق الضاربة» بمثابة «اليد الحديدية» للانتفاضة، فهي التي تتصدّى «لقوات الاحتلال وأجهزته ودوائره، والخارجين عن إرادة جماهيرنا»(٨١)، كما أضحت الفرق الرئيسية التي تنفّذ أوامر القيادة وتشرف على تنفيذها من قبل الجماهير، فهي مطالبة بضرب «الذين لم يستقيلوا»، ومطالبة «بإغلاق الشوارع أيام الإضرابات الشاملة... وكتابة الشعارات الوطنية الموحّدة... ورفع الأعلام وتنظيم المظاهرات وحرق الإطارات وضرب الحجارة والمولوتوف»(٨٢).

فما هو الردّ الاسرائيلي على كل ذلك؟

يكفي أن نقدّم بعض الإحصاءات عن نشاط سلطات الاحتلال ضد الانتفاضة وجماهيرها، لكي نبيّن مدى الضغط الذي ولّده ذلك النشاط على تلك الجماهير، وأثر ذلك في انحسار الانتفاضة.

لقد نشطت سلطات الاحتلال، منذ الأشهر الأولى للانتفاضة، في ضرب رموزها وقادتها وجماهيرها، مما عرقل نشاط قياداتها ولجانها وأجهزتها الإدارية، «فعادت المبادرة، في كثير من المفاهيم، إلى أيدي اسرائيل، ودفعت القيادة الموحّدة إلى موقف دفاعي، كما دفعت السكّان، جزئياً، إلى إظهار بوادر التعب وقلّة الصبر»(٨٣). وقد أظهرت الإحصاءات أنه تمّ ما يلي:

---

(٨٠) م.ن. ص.ن.

(٨١) النداء رقم ٢٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢١، (عبد الرحمن والزور، المصدر السابق، ص ٢٩٢).

(٨٢) م.ن. ص.ن.

(٨٣) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٣١٢.

- اعتقل نحو ٤٠ ألف فلسطيني خلال سنتين (١٩٨٨ - ١٩٨٩)، بينهم أكثر من ٥ آلاف رجل و١٢ امرأة، مكثوا في الاعتقال ٦ أشهر أو أكثر (جرى اعتقال ١ من ١٥٠ من أبناء المناطق المحتلّة بناء لأمر إداري، واعتقال ١ من ٤٠ لأكثر من ٢٤ ساعة بتهمة الاشتراك في الانتفاضة)، بحيث «لم تبق أسرة واحدة في المناطق لم يمسّ الاعتقال أحد أبنائها»[٨٤].

- جرح نحو عشرة آلاف فلسطيني خلال سنة واحدة (١٩٨٨).

- فرض نظام منع التجوّل على المناطق المحتلّة، خلال سنة واحدة (١٩٨٨) نحو ١٦٠٠ مرّة، بلغ ما استمرّ منه أكثر من ٥ أيام نحو ١١٨ مرّة. (فرض منع التجوّل على مخيمي جباليا والشاطىء، في فترات متقطّعة، نحو ١٢٠ يوماً. وفرض هذا المنع على مخيّم الحلزون نحو ١٠٠ يوم. وفي المدن الكبيرة، مثل نابلس، نحو ٦٥ يوماً. كما فرض على كل من طولكرم وقلقيلية أسبوعاً أو أكثر في فترة واحدة. وعلى قطاع غزة ليلة واحدة بكاملها). ويتبيّن من نتيجة ذلك أن نحو ٦٠٪ من سكّان الضفة والقطاع قد عانوا من نظام منع التجوّل الذي طبّق على نحو مليون ونصف المليون فلسطيني[٨٥].

- نسف أو دُمّر نحو ١٥٠ منزلاً فلسطينياً خلال سنة واحدة (١٩٨٨)، وأُبعد نحو ٥٠ فلسطينياً إلى خارج الضفّة والقطاع خلال المدّة نفسها، كما أغلقت المدارس والجامعات في معظم أيام هذه السنة[٨٦].

- أدّى إدخال «العيارات البلاستيكية» و«تعليمات جديدة لفتح النار» على المتظاهرين، إلى زيادة عدد القتلى بينهم، ممّا جعل «حوادث رشق الحجارة... وإقامة المتاريس، خطراً حقيقياً»[٨٧].

- اضطرّ العديد من قادة اللجان الشعبية والفرق الضاربة إلى ترك منازلهم والاختباء في الكهوف والمغاور وأماكن سرّيّة أخرى، حيث كانوا «يهيمون على وجوههم من منطقة إلى أخرى طلباً للغذاء أو المأوى الموقّت»[٨٨]، ممّا جعل هذه اللجان والفرق تفتقر إلى

---

(٨٤) م.ن. ص ٣١٢ - ٣١٣.
(٨٥) م.ن. ص ٣١٤ - ٣١٥.
(٨٦) م.ن. ص ٣١٤.
(٨٧) م.ن. ص ٣١٣.
(٨٨) م.ن. ص.ن.

الكثير من الكوادر العاملة والنشيطة. ورغم كل ذلك، ظلّ ميزان القوى بين الانتفاضة وسلطات الاحتلال، حتى خريف عام ١٩٨٩، في «وضع من التكافؤ المهزوز»[٨٩]، حيث نشأ، في المناطق، «حكم مزدوج» يقوم على أساس حكم عسكري اسرائيلي من جهة، وإدارة «في الظلّ» للجان الشعبية، من جهة أخرى. فحيث كان بإمكان جيش الاحتلال أن يبسط سلطته، كانت سلطة الانتفاضة (اللجان الشعبية) تنحسر، حتى إذا ما ترك جيش الاحتلال الموقع أو المنطقة، عادت سلطة الانتفاضة إلى الظهور والتحرّك، ممّا جعل السكّان الفلسطينيين «تحت سلطتين في آن واحد». ثم إنه، بينما بلغ الفلسطينيون «نوعاً من الحكم الذاتي» البسيط والأوّلي، ثم توقّفوا عنده، استطاع المحتلّون، في الوقت نفسه، إقامة «قدر معيّن من السلطة على السكّان»، وهكذا «تعايشت التشكيلتان، الواحدة جنب الأخرى، خلال عام ١٩٨٩، من خلال مصادمات لا هوادة فيها، واحتكاكات عنيفة. وفي بعض الأحيان، من خلال قبول الواقع بالصمت والتفهّم»[٩٠]، وكما أن سلطات الاحتلال لم تتمكّن من القضاء على «خلايا الحكم الذاتي» التي أوجدتها الانتفاضة، كذلك فإن الانتفاضة لم تتمكّن من «تطوير مؤسّساتها» لتحلّ محلّ «الإدارة المدنية» لجيش الاحتلال من جهة، ولتوفّر للجماهير الصامدة والمتفانية، الحدّ الأدنى من وسائل العيش، من جهة أخرى. ورغم كل ذلك، فإن سلطات الاحتلال، بكل ما قدّمته للجماهير من وسائل الإغراء، وبكل ما عرضته من وسائل التهديد والضغط والإكراه، لم تتمكّن من «دقّ اسفين بين السكّان وأجهزة الانتفاضة»، كما أن «صورة التضامن التي رسخت جذورها في مراحل الانتفاضة لم تتغيّر»[٩١]. وهذا ما يؤكّد حقيقة مؤلمة هي أنه: لو وفّر للانتفاضة الدعم الكافي، المادي والمعنوي، من الأنظمة والجماهير العربية، لكان انتصارها محتملاً، بل ويكاد يكون أكيداً.

لقد أشرنا، في أبحاث سابقة، وبمناسبة الاحتفال بذكرى الانتفاضة[٩٢]، إلى التقصير العربي، أنظمة وجماهير، تجاه الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلّة، واتهمنا معظم تلك الأنظمة بأنها تنظر إلى الانتفاضة نظرة عداء وحذر، لأنها ترى فيها نقيضاً لها، بل خصماً يسعى، بدون قصد منه، إلى تقويض أحكامها، بل وتخشى أن تصل

---

(٨٩) م.ن. ص ٣١٦.

(٩٠) م.ن. ص ٣١٧.

(٩١) م.ن. ص ٣١٨.

(٩٢) راجع الفصلين (الأوّل والثالث) من كتابنا هذا.

عـدوى أطفال الحجـارة في فلسـطين إلى أطفـال شعـوبهـا المـرهقـة ظلماً وقهـراً وتسلّطاً، والتوّاقة إلى التحرّر والتلاقي مع باقي الشعـوب العربيـة في ظلّ دولـة عربيـة واحدة. ولأجـل هذا، نـرى تلك الأنـظمـة تعيش حـالـة صمت مـريب وفـاضـح تجـاه هـذه الانتفاضة. واتهمنا الجماهير العربية بالتقصير لأن انفعالها تجاه الانتفاضة، ظلّ غير مؤثر وغير منتج، فهو انفعال لم يرتفع إلى مستوى الثورة ولم يبلغ مـرتقاهـا، ولم يتعدَّ حـدود المظاهرات والخطابات والهتافات التي لا فعل لها ولا تأثير. وقـدَّمنا بعض الاقـتراحات التي لم تلق تجاوبـاً حتى من تلك النخبـة من الأحـزاب والحـركـات التي تـدَّعي تبنّي النضـال القومي في أمّتنـا[٩٣]. وكرَّرنـا، بمناسبـة أخـرى مماثلة، الاتهـامـات نفسهـا، والاقتراحات نفسها، وتوقَّعنا انحساراً سريعاً للانتفـاضة إن لم تبـادر الأنظمـة العربيـة والجماهير العربية إلى دعمها واحتضانها[٩٤]. ولكن صرخاتنا ذهبت كأنما هي أطلقت في واد، وقد صحَّ في أمّتنا قول الشاعر:

لقـد أسـمعـت لـو نـاديـت حيّـاً ولـكـن لا حـيـاة لمـن تـنـادي

ويرى الدكتور سري نسيبة، أحد أبرز المفكّرين والمناضلين في فلسطين المحتلّة، تـأييداً لما سبق ورأيناه بـدورنا، أن كـرة الصراع بين الانتفـاضـة وسلطات الاحتـلال «انتقلت إلى أيدي اسرائيل»، وأن الفلسطينيين يخوضون «معركة دفـاعية» ضـد جيش الاحتلال الاسرائيلي، و«داخل قراهم». وأن «تردّد القيادة الموحَّدة بشـأن الإعلان عن العصيان المدني الشامل ناجم (حسب تقـديره) عن انعدام الـدعم المالي المنـاسب من الخارج، الذي يتيح استغلال استعـداد السكّان لتصعيـد المواجهـة». وكتب د. نسيبة يقول: «إن تصريحات الدعم والتأييد (من جانب الـدول العربيـة طبعاً) يجب تـرجمتها إلى لغة لقمة العيش ليتبلّغ بهـا العامـل في مخيّم اللاجئين، وتتيح لـه التسليم بفقدان دفتر هويته (الذي تمنحه إيّاه سلطات الاحتلال)».

واستطرد قائلاً: «إمَّا تحـويل المـال اللازم إلى المنـاطق، وعند ذلـك يمكن إعداد خطّة تصعيد نحو إعلان الاستقلال، أو السماح للقيادة الموحَّدة بإعـداد خطّة للتراجـع يكون أساسها وقف الانتفاضة مقابل تلبية جانب من مطاليبها المحدودة»[٩٥].

لقد أفحم الدكتور نسيبة العرب جميعاً، وخاصة أولئك الذين لم يفقهوا أن الشعب

---

(٩٣) راجع الفصل الأول من الباب الثاني من كتابنا هذا.
(٩٤) راجع الفصل الثالث من الباب الثاني من كتابنا هذا.
(٩٥) مجلّة «اليوم السابع»، عدد آب/أغسطس ١٩٨٨.

الذي يصارع التنين الصهيوني في فلسطين، إنما يقف في الخط الأمامي للدفاع عن الشعب العربي في كل أرض عربية، من المحيط إلى الخليج.

وبعد، أية «دولة فلسطينية» يحلم بها الشعب الفلسطيني الثائر في الضفة والقطاع؟ وماذا سيكون رأي الشعوب العربية في قادتها وحكّامها عندما تستمع إلى وزير الخارجية الأميركي السابق «جورج شولتس» وهو يردّ على سؤال وجّهه إليه «الياهو بن أليسار» رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاسرائيلي، (وذلك خلال اجتماعهما في القدس في مطلع حزيران/يونيو عام ١٩٨٨)، عن احتمال أن يتضمّن مشروعه المقترح لحلّ ما يسمّونه «مشكلة الشرق الاوسط» إنشاء «دولة فلسطينية» في الضفة والقطاع، إذ ردَّ شولتس بانفعال قائلاً: «ستكون هذه كارثة كبرى. سيكون هذا اقتراح لا يمكنه التحقّق»، واستطرد شولتس: «إني على قناعة، وأنا أقول ذلك على أساس محادثاتي مع زعماء عرب، بالرغم ممّا يقولونه في مؤتمر القمّة في الجزائر، فهم يدركون بأن دولة فلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزة ستكون كارثة. إنهم لا يريدون ذلك. ولا أي واحد عاقل منهم يريد ذلك»[٩٦].

ثانياً: واقع الانتفاضة ومستقبلها:

لقد اتضحت، جلياً، أهداف حرب الخليج، كمحطّة أخيرة، وليست آخر المحطّات بالطبع، من مؤامرة الغرب على العرب، أغنياءهم وفقراءهم، بلا استثناء. فقد كانت هذه الحرب هزيمة، مادية ومعنوية، تاريخية ومصيرية، للعرب عامة وللعراق خاصة، كما كانت انتصاراً، مادياً ومعنوياً، تاريخياً ومصيرياً، للغرب عامّة، ولأميركا واسرائيل خاصّة.

لقد خسر العرب، من جرّاء هذه الحرب، كل شيء، بما في ذلك حلمهم باسترداد فلسطين. وكرّست هذه الحرب زعامة أميركا في العالم، كما كرّست زعامة اسرائيل في الشرق الأوسط، وهي الحليفة الاستراتيجية لأميركا وراعية مصالحها في هذه المنطقة من العالم. لقد أثار الرئيس الأميركي حرباً وحشية ضروساً ضد العراق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الكويت، ولكنه تجلبب بالصمت المشوب بالرضى الضمني تجاه رفض اسرائيل القاطع والجازم لتنفيذ قرارات هذه المنظمة الدولية بشأن فلسطين. كما أنه لا يزال يتابع مسألة نزع كل أسلحة الدمار الشامل التي يحتمل وجودها في العراق،

(٩٦) شيف ويعاري، المصدر السابق، ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

ويهدّد بتوجيه ضربة عسكرية إلى قائمة من «عشرين هدفاً عسكرياً عراقياً»، يتضمّن كل منها «مراكز قيادة وتحكّم عسكرية»، كما تستهدف هذه الضربة «معاقبة العسكريين العراقيين الذين شلّت قدراتهم العسكرية من جرّاء القصف المكثّف في حرب الخليج»[٩٧]. مقابل ذلك، لا نرى أياً من القادة العرب، يواجه، بشجاعة، غطرسة أميركا وعسفها، إذ تكيل بكيلين وتزن بميزانين: تنفّذ قرارات الأمم المتحدة ضد العراق وتقف مكتوفة الأيدي أمام اسرائيل. تفتّش عن مدية في جيب عربي لكي تنتزعها، وتتغاضى عن رؤية أسلحة الدمار الشامل والمنشآت النووية والمفاعلات الذريّة في اسرائيل. تفاخر بإسهامها في نقل اليهود من الفلاشا وغيرهم إلى أرض الميعاد وتتباهى بذلك، ولا تفتأ تتجاهل، منذ نصف قرن، بؤس الشعب الفلسطيني الذي شرّد من أرضه ودياره ووطنه دون وجه حق. تقدم على تدمير العراق تدميراً شاملاً، عسكرياً واقتصادياً وبنية تحتية، وتحرص على تدميره تقنياً ومحاصرة شعبه معيشياً، مدعية أنها تنفّذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وتتحاشى الإشارة، ولو تلميحاً، إلى ضرورة أن تنفّذ اسرائيل قرارات مماثلة. وتدّعي، بعد كل هذا، حرصها على العدالة والمساواة بين الشعوب.

ورغم كل الذي جرى لنا من جرّاء حرب الخليج، نرى القادة العرب غير مبالين كأنهم لم يعوا هول الكارثة، فلا يتنادون، مثلاً، للاجتماع، ووضع استراتيجية عمل تنقذ ما يمكن إنقاذه من المصير المخزي الذي ينتظرهم وينتظر شعوبهم، على يد أميركا واسرائيل بالذات، كأنما هم غير مقتنعين، البتة، بما يحاك ضدهم من مؤامرات.

وبينما نرى العرب يلهثون خلف الحل السلمي مع اسرائيل، ويرضون بأبسط الحلول وهو «الأرض مقابل السلام»، ضاربين عرض الحائط بكل أحلام الأجيال العربية، السالفة والحالية والقادمة، في نضال قومي مستمر لاسترداد «الأرض المغتصبة» من «براثن الصهيونية»، نرى اسرائيل، بعكس ذلك، تتشبّث بالأرض وترفض أي حلٍّ لا يتفق مع مصالحها، ولا تتنازل عن شبر من المناطق المحتلّة في «القدس ويهودا والسامرة» بلهَ فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ (والتي نسيها العرب تماماً)، ولا تفتأ تحشر في «فلسطين المحتلّة» مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، من يهود الأرض قاطبة، استعداداً لإقامة «اسرائيل الكبرى» التي تحلم بها وتسعى لإقامتها.

---

(٩٧) جريدة «السفير» بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٩١.

ورغم كل ذلك، لا تتوانى أميركا عن التصريح بأنها غير عازمة على إجبار البلد المعتدي (اسرائيل) على التخلّي عن عدوانه وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي صدرت بشأن فلسطين.

ولا شك في أن الخسارة الكبرى التي لحقت بالعرب، من جرّاء حرب الخليج، هي تلك التي لحقت بفلسطين، شعباً وقضية، والتي لحقت بالانتفاضة على وجه الخصوص.

كانت الانتفاضة، عشية هذه الحرب، تحتلّ مكان الصدارة في الضمير الدولي، وإن لم تكن تحتلّه في ضمير الأنظمة العربية، وجاءت حرب الخليج لتزيح الانتفاضة من مكانها وتحتلّه، فتصبح في واجهة الأحداث العالمية وتضحى الانتفاضة حدثاً منسياً، بل آخر الأحداث.

لقد خسرت الانتفاضة، من جرّاء حرب الخليج، وهجها وحرارتها ومكانتها، بالإضافة إلى الخسارة المادية التي لحقت بها، إذ لم يعد هناك من مصادر تموّل الشعب الفلسطيني المنتفض في أرضه، والذي يقاوم المحتل، لكي يستمرّ في مقاومته، كما أن م.ت.ف. أضحت تفتقر إلى المال الضروري لاستمرارها كذلك. وهكذا، صارت الانتفاضة تراوح مكانها، جاهدة أن لا تتقهقر طالما هي عاجزة عن التقدّم نحو أهدافها الأساسية، وأضحى العرب، إزاءها، مشتّتين متفرّقين ضعفاء، لا يدرون، بعد هزيمتهم في حرب الخليج، ماذا يستطيعون وماذا يفعلون، وهم، لو اتّحدوا واستعادوا وعيهم القومي، لاستطاعوا كثيراً وفعلوا كثيراً.

إن قراءة متأنّية لأحداث الانتفاضة خلال الفترة الأخيرة (حزيران ـ تموز ١٩٩١) تجعلنا ندرك مدى الارتباك الذي انتابها، ومدى المراوحة في نشاطها الذي انحسر حتى أضحى على قدر كبير من الرتابة التي نخشى أن نقول «مملّة»، فبينما يشير نداؤها رقم ٧١ إلى «خطورة الموقف السوفياتي المتعلّق بالسماح بالهجرة إلى اسرائيل»، ويدعو موسكو إلى «إعادة النظر» في مسألة الهجرة التي تشجّع «حكومة الليكود المتطرّفة على زيادة الاستيطان في الأراضي المحتلّة وتفتح شهيّتها لإقامة اسرائيل الكبرى»، وبينما يشير هذا النداء إلى مساعدة أميركا لإسرائيل في عمليات نقل آلاف اليهود الفلاشا «الأمر الذي سيضاعف الاستيطان في الأراضي المحتلّة»[٩٨]، وهي إشارات تعبّر عن موقف سياسي، كان أحرى بالأنظمة العربية أن تتكفّل بإثارته في وجه أميركا، بينما

(٩٨) م.ن. بتاريخ ١ حزيران/يونيو ١٩٩١.

يترك للانتفاضة أن تعبّر، في نداءاتها، عن مواقف نضالية تختصّ بالعمليات ضد العدو. نرى النداء نفسه يشير، بصورة ملحوظة، وبكثير من الأسى، إلى أن التصدّي لمخطّطات المحتلّين يتطلّب «وقف المنافسات الفئوية ووضع حدّ للمارسات السلبية ومكافحة مظاهر التسيّب وحماية الانتفاضة من العبث والاندساس ووضع ضوابط حازمة لوقع التسيّات والتصرّفات الانقلابية»[٩٩]، وهذا ما يبرهن، ولا شك، عن حصول ممارسات، في صفوف الانتفاضة، يثير الخوف والجزع على مسيرتها.

ومما يثير الانتباه ذلك البيان المشترك الذي صدر عن «فتح وحماس» مجتمعين، والذي ينفي ويرفض «كل أشكال الخلاف بينها»[١٠٠]، وهو أمر يكاد يؤكّد الخلاف ولا ينفيه.

مقابل ذلك، نجد العدو الاسرائيلي يحاول أن يسلك، تجاه الانتفاضة، مسلكاً آخر فيه الكثير من الجدّيّة والدهاء، فيطلب، مثلاً، مساعدة اليابان في تحسين الظروف الحياتية للشعب الفلسطيني، في المخيّمات خاصّة، باعتبارها «الرافد الأساسي للانتفاضة»، (يوجد في الأراضي المحتلّة ٢٧ مخيّماً يعيش فيها نحو ٣٧٢ ألف لاجىء، حسب إحصاء وكالة الغوث)[١٠١]. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لما نقلته وكالة «فرانس برس» الصحفية، فإن اسرائيل تسعى، للالتفاف على الانتفاضة، إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للسكّان الفلسطينيين، بغية صرفهم عن ممارسة العنف ضد قوات الاحتلال. وهي تتخذ «للمرّة الأولى منذ عام ١٩٦٧» سلسلة من الاجراءات بهذا الصدد، كأن تضع برنامجاً تشجيعياً «لإقامة مشاريع اقتصادية» في المناطق المحتلّة، أو أن ترفع القيود «التي كانت فرضتها على جلب الأموال من الخارج»، كل ذلك بغية «منع انفجار اقتصادي يعطي الانتفاضة دفعاً جديداً»[١٠٢].

عدا ذلك، نجد أن نشاط الانتفاضة يكاد يقتصر، في الفترة التي نحن بصددها (من ١ حزيران/يونيو إلى ١٠ تموز/يوليو ١٩٩١)، على عمليات أضحت رتيبة وتقليدية ضد جيش الاحتلال، مثل: إلقاء القنابل والزجاجات الحارقة على دوريات

---

(٩٩) م.ن.

(١٠٠) م.ن. بتاريخ ٤ حزيران ١٩٩١.

(١٠١) م.ن. بتاريخ ١ حزيران ١٩٩١.

(١٠٢) م.ن. بتاريخ ٣ حزيران ١٩٩١.

العدو وسياراته، وطعن بالسكاكين لأفراده، وقتل بعض المتعاونين معه، وإضرابات عامّة في مناسبات معيّنة إلخ. . .»[١٠٣].

إلّا أن هناك ظواهر معيّنة ومثيرة للانتباه لا بدّ وأن يتتبّعها الدارس لأحداث الانتفاضة، وهي:

- تزايد استخدام الفلسطينيين للأسلحة الناريّة، كالهجوم على دوريات العدو بالأسلحة الرشّاشة (الجبهة الديموقراطية في غزّة بتاريخ ١ تموز/يوليو، والجبهة الشعبية في خان يونس بتاريخ ٧ تموز)، وإطلاق النار على دوريات اسرائيلية وإحراق سياراتها (٢٠ حزيران/يونيو)، وإطلاق النار على المستوطنين اليهود (حادثا إطلاق نار على مستوطنين يهود في قطاع غزة خلال ٢٤ ساعة، بتاريخ ٨ حزيران/يونيو)، وعلى الجنود الاسرائيليين (في مخيّم البريج في قطاع غزة بتاريخ ١ تموز/يوليو).

وقد أثار هذا التطوّر انتباه سلطات الاحتلال، وعزا أحد المسؤولين العسكريين الاسرائيليين ذلك إلى «أنهم (أي الفلسطينيين) يشعرون بالإحباط لأن الانتفاضة تباطأت ولا تمضي في نفس الاتجاه، وقد عادوا إلى أعمال الإرهاب المعتادة»[١٠٤]. كما صرّح وزير الدفاع الاسرائيلي «موشي أرينز» أن استخدام الفلسطينيين للأسلحة النارية «يعبّر عن يأس وكبت ناشطي الانتفاضة الذين يخشون أن لا يعطي كفاحهم أية نتيجة»، وتعهّد «بالقضاء على ظاهرة استخدام الأسلحة النارية المتزايدة في الانتفاضة»[١٠٥].

---

(١٠٣) لقد لعبت «حرب السكاكين» في هذه الفترة، (راجع، لهذه الفترة، جريدة «السفير» من تاريخ ١٤ حزيران/يونيو، إلى تاريخ ١٠ تموز/يوليو، ١٩٩١)، كما في الأونة الأخيرة، دوراً مهمّاً في الانتفاضة. وكان أهمّ ما قامت به الانتفاضة، في هذا المجال، اقتحامها معسكراً للجيش الاسرائيلي شمال تل أبيب (معسكر غالد) بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، وقتل ثلاثة جنود اسرائيليين وجرح رابع، بالسكاكين، وقد أعلنت منظمة في الأرض المحتلّة تدعى «الفهود السود» (تابعة لحركة فتح) مسؤوليتها عن هذا الهجوم (السفير بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٢). وتتمادى الانتفاضة، في «حرب السكاكين» هذه، إلى داخل الأرض المحتلّة عام ١٩٤٨، إذ يقدم فلسطيني على طعن يهودي في النقب، بسكين، فيصيبه بجروح (السفير بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٢)، ويقدم آخر على قتل مهاجرة يهودية روسية وجرح ثلاثة آخرين طعناً بالسكين في قرية «كفرسابا» قرب تل أبيب (السفير بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٢).

(١٠٤) «السفير»، بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٩١.

(١٠٥) م.ن. بتاريخ ٧ حزيران/يونيو وتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٩١.

- ظهور منظمات فلسطينية جديدة على الساحة، منها ما يمكن أن يكون نتيجة انحسار الآمال في النتائج المتوخاة من الانتفاضة، بواقعها الحالي، مثل: منظمة المقاومة الإسلامية (قسم)[١٠٦]، ومنها ما يمكن ان يكون بدافع من اليأس أو بدفع من سلطات الاحتلال، مثل: الحزب الوطني الفلسطيني الموحّد، الذى أنشىء في الضفة الغربية مؤخَّراً، وهو حزب يعارض الكفاح المسلّح ضد اسرائيل ويدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة معها، كما أنه غير مرتبط بمنظمة التحرير الفلسطينية أو أية منظمة فلسطينية أخرى. وقد أعلنت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية عن هذا الحزب ولم تكشف عن هوية المتزعّمين فيه، ولكنها قالت إنهم من رجال السياسة القدامى من الفلسطينيين، والذين سجنوا سابقاً بسبب نشاطهم السياسي[١٠٧].

مقابل ذلك، نلمس لدى سلطات الاحتلال ظواهر أخرى ذات دلالات خطيرة، مثل:

- منع أهالي الضفة والقطاع من دخول مدينة القدس العربية، ممّا دفع «القيادة الموحّدة» إلى إصدار نداء (النداء رقم ٧٢) يحمل عنوان (نداء القدس) وقد جاء فيه أن السلطات الاسرائيلية تسعى إلى «فرض سياسة الأمر الواقع على مدينة القدس، عاصمة دولتنا الوطنية المستقلّة، ومنع غالبية شعبنا من دخولها، . . . وانطلاقاً من ضرورة العمل على كسر هذا القرارالجائر، فقد حدّدت م.ت.ف. أسبوع فعاليات وطنية خاصّة بالقدس»، وطلبت من الفلسطينيين تنظيم مسيرات في مناطق الأراضي المحتلّة يوم ١٢ تموز/يوليو (١٩٩١)، ودعت إلى اعتصامات في مختلف مراكز «الصليب الأحمر الدولي» في الضفّة والقطاع[١٠٨].

- استخدام وحدات سرّية لمكافحة الانتفاضة. وقد اعترفت اسرائيل باستخدام هذه الوحدات، وأعلنت أنها سوف تزيد من نشاطها. كما أعلنت أن هذه الوحدات تعمل في الضفّة والقطاع منذ زمن، وأنها اعتقلت مئات الفلسطينيين[١٠٩].

---

(١٠٦) أقدمت هذه المنظمة بتاريخ ١ تموز/يوليو ١٩٩١ على اختطاف اثنين من اليهود الفلاشا وقتلهم، (السفير بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٩١).

(١٠٧) م.ن. بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩١.

(١٠٨) م.ن. بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٩١.

(١٠٩) م.ن. بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩١.

والجدير بالذكر أن التلفزيون الاسرائيلي بثَّ تقريراً عن هذه الوحدات كشف فيه أن جنودها يرتدون كوفيات فلسطينية، لتضليل الفلسطينيين وخداعهم، كما أن بعضهم يرتدي لباس النساء الفلسطينيات، ثم يقومون بمهمَّاتهم السرِّية متخفِّين، فيقتلون ويعتقلون. وقد أثار هذا التقرير نقاشاً حادّاً في الأوساط الاسرائيلية، لا استنكاراً للوسيلة المستخدمة، وإنما جدلاً حول ضرورة الكشف عن هذه الوحدات، في هذا الوقت. وقد انتقد رئيس الحكومة الاسرائيلية(إسحق شامير) رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي (ايهود باراك) لسماحه بنشر التقرير دون التشاور مع وزير الدفاع (موشي أرينز)، كما أثار هذا التقرير استياء العديد من كبار الضبَّاط ومن السياسيين الاسرائيليين. ورأى وزير الدفاع السابق (اسحق رابين)، الذي كان قد وافق على إنشاء هذه الوحدات في نهاية العام الأول للانتفاضة (عام ١٩٨٨)، أن نشر هذا التقرير في هذا الوقت يسيء إلى عمل هذه الوحدات «لأنها لا تزال تعمل». أمَّا الفلسطينيون فقد كانوا - حسب رأي مسؤول عسكري - على علم بوجود هذه الوحدات «منذ زمن طويل»، ويرى بعضهم أن الإعلان عنها في هذا الوقت موجّه أساساً لليهود أنفسهم «ليقول لهم إن الجيش يعمل كل ما بوسعه لقمع الانتفاضة»(١١٠).

- أمَّا الظواهر الأكثر خطورة، فهي:

١ - ظاهرة مصادرة الأراضي الفلسطينية في القطاع والضفَّة (بما فيها القدس).

٢ - ظاهرة تهجير الفلسطينيين من الضفَّة والقطاع، واستبدالهم بمستوطنين يهود.

٣ - ظاهرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبناء المستوطنات في كل من الضفَّة والقطاع.

١ - فقد ذكر «التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد» لعام ١٩٩٠ والذي صدر، مؤخَّراً، عن الجامعة العربية، أن السلطات الاسرائيلية قد استولت، خلال فترة احتلالها للضفة والقطاع والقدس (١٩٦٧ - ١٩٩٠) على «نصف مساحة الضفة الغربية

(١١٠) م.ن. بتاريخ ٢٥ و٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩١.

وقطاع غزة، والتي تمثّل أكثر الأراضي خصوبة»، كما أنها استولت على نسبة «٨١٪ من المياه المستخرجة، «ولم يبق للفلسطينيين البالغ عددهم (عام ١٩٨٧) نحو مليون و٥٦٦ ألف فلسطيني، سوى ١٩٪ من مجموع المياه المستخرجة»[١١١].

- استولت اسرائيل على «مئات الدونمات» من أراضي قريتين عربيتين في الضفة الغربية هما: عزّون وسولم، وذلك بهدف توسيع مستوطنة «معالي شومرون» الواقعة في وسط الضفة، وبجوار هاتين القريتين[١١٢].

- استولت اسرائيل على «ألفي دونم» عائدة لقرية «الزاوية» في الضفة الغربية، قرب نابلس، «بحجّة إعلانها منطقة عسكرية»[١١٣].

٢ - ذكر «التقرير الاقتصادي الموحَّد» المشار إليه أعلاه، أن اسرائيل استطاعت تهجير نحو ٧٣٢٥٠٠ فلسطيني من الضفة والقطاع، منهم ٤٦٠ ألفاً نزحوا أثناء حرب عام ١٩٦٧، أمّا الباقون وعددهم نحو ٢٧٢٥٠٠ فقد اضطرُّوا للهجرة «خلال فترة الاحتلال، بسبب سياسة التضييق والخنق الاقتصادي»[١١٤].

- كما ذكر التقرير نفسه أن نسبة ٤٠٪ من مجموع اليد العاملة من الفلسطينيين في الضفة والقطاع «والبالغ تعدادها عام ١٩٨٧ نحو ٢٧٨ ألفاً» تعمل في المؤسسات الاسرائيلية، «بسبب ضيق قاعدة الاقتصاد المحلِّي للضفّة والقطاع، ومحدودية قدراتها الاستيعابية»، وأن نسبة ١٥٪ من هذا المجموع تعمل لصالح اسرائيل «على أساس التعاقد الباطني»[١١٥].

٣ - بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩١، صرَّح وزير الإسكان الاسرائيلي «آرييل شارون» أن اسرائيل تأمل «أن تجتذب ملايين من المهاجرين السوفيات لزيادة عدد سكّانها». وكان شارون، «الذي يتزعَّم برنامجاً لتوطين المزيد من اليهود في الضفّة والقطاع»، يتحدَّث من موقع لمستوطنة تقام على الحدود القائمة بين المناطق الفلسطينية المحتلّة عام ١٩٤٨ وتلك التي احتلّت عام ١٩٦٧، مدعياً «أن تلك الحدود لم تعد قائمة». كما ذكر أن وزارته «تخطِّط لتوطين ٢٠٠ ألف يهودي سوفياتي» على طول تلك الحدود[١١٦].

---

(١١١) م.ن. بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٩١.

(١١٢) م.ن. بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩١.

(١١٣) م.ن. بتاريخ ٩ تموز/يوليو ١٩٩١.

(١١٤) م.ن. بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٩١.

(١١٥) م.ن.

(١١٦) «السفير»، بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩١، وانظر بحثنا «الانتفاضة، وهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلّة: واقع واحتمالات»، وهو الفصل الثالث من الباب الثاني من كتابنا هذا.

ـ ذكر «التقرير الاقتصادي العربي الموحّد» المشار إليه أعلاه أن «عدد المستوطنات التي أقيمت في الأراضي المحتلّة حتى العام ١٩٨٧ بلغ ٢٢٢ مستوطنة يقطنها حوالي ١٥٤ ألف مستوطن يتركز ثلثهم في منطقة القدس»[١١٧].

أمّا بشأن مستقبل الانتفاضة، فاسرائيل متفائلة، ونحن متشائمون: تتفاءل اسرائيل، لأنها تدرك جيداً أن المستقبل العربي أضحى، برمّته، بعد حرب الخليج، في خطر، وأن العالم، اليوم، وإلى شعار آخر، في قبضة جبّار واحد هو «الولايات المتحدة الأميركية» حليفها الاستراتيجي وراعي مصالحها. وما ترضاه هي لا تنازعها أميركا فيه، وهي لن ترضى إلاّ بما يوافق مصالحها ويتلاءم مع أطماعها التوسعية. ولذلك نراها، اليوم، ترفض، بكل غرور وعنجهية، تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، كما ترفض كل المبادرات الأميركية لحلّ سلمي للقضية الفلسطينية، وأبسطها تلك التي أعلنها الرئيس الأميركي بنفسه، وهي: «الأرض مقابل السلام». وبدلاً من أن يقف «بوش» تجاه اسرائيل موقفاً صارماً وحازماً كذلك الذي وقفه تجاه العراق عندما أقدم على احتلال الكويت، نراه يتغاضى عن ذلك الرفض، بل إنه يتناسى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة (التي زعم أنه حارب العراق لأجل تنفيذها). وفي اعتقادنا أنه لن يكون هناك حل سلمي للقضية الفلسطينية إلاّ إذا أتاح ذلك الحل لاسرائيل أن تحصل على ما تصبو للحصول عليه من مكاسب وأهمّها: الصلح التام والاعتراف الكامل مع ما ينتج عنهما من علاقات، ومشاركة العرب في نفطهم ومياههم وأموالهم، والاحتفاظ بما ترغب الاحتفاظ به من الأرض التي تحتلّها. وفي أي حال، فإن أي حلٍّ تتنازل فيه اسرائيل عن الضفّة والقطاع أو قسم منهما، لن يكون ممكناً إلاّ إذا أرغمت عليه اسرائيل إرغاماً. ولن ترغم على ذلك طالما أن العرب ضعفاء ومتفرّقين ومستضعفين.

ولا يخدعنّ العرب أن أمر استكانة اسرائيل لحل مثل هذا، إن تمّ، سيطول، فهي تعلم جيّداً أن الفرصة التاريخية التي تتيح لها تحقيق حلمها في إقامة «اسرائيل الكبرى» سانحة اليوم، وربما لن تتكرّر غداً.

وإلى أن يتمّ هذا الأمر، فسوف تعمد اسرائيل، في اعتقادنا، إلى ما يلي:

١ ـ **إنهاء الانتفاضة**: وقد بدأت تمارس ذلك فعلاً، خاصة وأن الزمن يعمل لمصلحتها، فالعرب عاجزون عن التحرّك لمساندة الشعب الفلسطيني في الضفّة والقطاع، ولم يعد بإمكان منظمة التحرير الفلسطينية، التي حوصرت عربياً ودولياً،

---

(١١٧) «السفير»، بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٩١.

أن تقدّم، بدورها، لهذا الشعب، مساندة تذكر. وقد أدرك فلسطينيو الضفّة والقطاع هذه الحقائق المؤلمة، فاعتمدوا، في مقاومة الاحتلال، على إمكاناتهم الذاتية، ولكن إمكانات الاحتلال أقوى وأوسع، ووسائله أكثر وأوفر، إضافة إلى أن معنويات العرب، جميع العرب، في الحضيض، ومعنويات العدو في القمّة. وهنا يكمن الخطر.

أعلن «موشي أرينز» وزير الدفاع الاسرائيلي: «أن الجيش الاسرائيلي لا يستطيع وضع حدٍّ للانتفاضة في يومين أو أسبوعين، لأن الأمر يتعلّق بظاهرة جماهيرية، إلاّ أنّنا على طريق النصر»، ثم استطرد: «أرى أن الفلسطينيين تعبوا من المعاناة الناجمة عن الانتفاضة»[118].

وأعلن «روني ميلو» وزير الشرطة الاسرائيلية أن معدّل الأحداث الناجمة عن الانتفاضة «قد انخفض إلى النصف خلال الأشهر الستة الماضية»، وأكّد أن هذا الوضع «مرتبط بانخفاض حدّة الانتفاضة بصفة عامّة، وبإعادة تنظيم أجهزة الشرطة»، وخاصّة «استحداث وحدات جديدة، وأهميّة عمل الاستخبارات»[119].

وأعلن «آرييل شارون» أن اسرائيل سوف تبني، خلال العامين القادمين، في المناطق المحتلة: ١٣ ألف مسكن، كما أنها سوف تقيم ٥ مستوطنات وتوسّع ٣١ مستوطنة قائمة[120]. وتوقّع «موشي أرينز» أن تحقّق اسرائيل «النصر على الانتفاضة» قريباً، وقال: «إننا نشعر بأن الفلسطينيين باتوا يدركون بأن العنف لم يؤدّ إلى شيء... لقد صرّح ياسر عرفات، في بداية الانتفاضة، بأن الدولة الفلسطينية على مرمى حجر، ولكن لا يؤمن أحد على الأرض بذلك الآن»[121].

ورغم أن هناك بعض الآراء المناقضة لرأي «أرينز» و«ميلو»، مثل رأي الوزير (بلا حقيبة) «رحبعام زئيفي» رئيس حزب «موليديت» الذي يختلف مع تقديرات الجيش بأن «الانتفاضة تضعف»، ويرى «أن الانتفاضة تغيّر شكلها، ولكنها محتدمة». ومثل رأي «الجنرال داني روتشيلد» منسّق الأنشطة الاسرائيلية في المناطق المحتلّة، الذي يرى أن الانتفاضة «مستمرّة بالرغم من بعض مؤشّرات انحسارها»، وأنها «لم تصل إلى نهايتها بالرغم من أننا نلاحظ أن الفلسطينيين يبحثون عن طرق جديدة» بعد

(١١٨) م. ن. بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ١٩٩١.
(١١٩) م. ن. بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩١.
(١٢٠) م. ن. بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩١.
(١٢١) م. ن. بتاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٩١.

ثلاث سنوات ونصف السنة من إعلانها[122]. ومثل رأي الصحافي «بنحاس عنباري» الذي قال: «إن الانتفاضة تتخذ وجهاً جديداً، إذ لم يعد الأمر يتعلّق بالانتفاضة الأصليّة، وإنما بالعودة إلى الكفاح المسلّح. ويجب سماع حنين متحدِّثي «الليكود» ووزير الدفاع السابق «اسحق رابين» إلى «الحجر» حتى نفهم حجم التغيّر»[123].

رغم ذلك، فإننا نرى أن السباق الحقيقي الذي يجري، في الضفّة والقطاع، بين الانتفاضة وسلطات الاحتلال، إن هو إلاّ سباق بين الزمن وكل منهما، فمن استطاع أن يصل، منهما، قبل الآخر، إلى نهاية الشوط، كسب المعركة. ولا شك في أن الزمن يعمل لمصلحة العدو الاسرائيلي.

٢ ـ **تكثيف الاستيطان.** وتمارس اسرائيل ذلك، حقيقة، على أرض الضفة والقطاع، كما قدّمنا، وكما رأينا من «التقرير الاقتصادي العربي الموحّد» لعام ١٩٩٠ وغيره من تصريحات قادة العدو. فإذا استطاعت اسرائيل أن تزرع، في الضفة والقطاع، عدداً من المستوطنين اليهود يساوي عدد أهلها من العرب أو يزيد عليه، كما تخطّط هي لذلك، فإن وضع فلسطينيي هذه المناطق المحتلّة سوف يكون مأساوياً إن لم يكن ميؤوساً منه.

ويرى «يسرائيل هارئيل» رئيس مجلس المستعمرات في الضفّة والقطاع، أن «الإنجاز الحقيقي الوحيد» الذي حقّقته اسرائيل هو «ازدياد عدد المستوطنين» في هذه المناطق المحتلّة «من نحو ٧٨ أو ٨٠ ألف مستوطن إلى ١٠٠ ألف مستوطن خلال الأعوام الثلاثة الماضية»، ويستشهد، على ذلك، بازدهار المستعمرات التالية «برخا، وحومش، ومعاليه ليفونا، وعومريم، والفيه منشيه، واريئيل»، وأهمّ من ذلك كله أن «هارئيل» يربط هذا الازدهار «بهجرة ما يراوح بين ٢٠ ألف فلسطيني و٤٠ ألف فلسطيني من الأراضي المحتلّة، معظمهم شخصيات مرموقة في الاقتصاد والتعليم»[124].

وقد سبق وذكرنا أن عدد المستوطنات قد بلغ، في الضفّة والقطاع، حتى عام

---

(١٢٢) م.ن. بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩١.

(١٢٣) مجلّة «دراسات فلسطينية» عدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٢١٥، عن: «عال همشمار»، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٤.

(١٢٤) م.ن. ص ٢٢٠ عن: «هآرتس»، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٧.

١٩٨٧ : ٢٢٢ مستوطنة، يقطنها نحو ١٥٤ ألف مستوطن (وفقاً لإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحّد عام ١٩٩٠)[١٢٥].

ولا شك في أن تكثيف الاستيطان يسهم في إضعاف الانتفاضة وإنهائها.

٣ ـ **تكثيف التهجير**: ترى، هل يكون مصير فلسطينيي الضفّة والقطاع كمصير الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأميركية؟ وهل يتردّد الكيان الصهيوني في أن يمارس، تجاه أهل البلاد الأصليين في هذه المناطق المحتلّة، ما سبق ومارسته أميركا تجاه أهل البلاد الأصليين في تلك القارة؟

ومن ذا الذي يمنع ذلك؟ ما دام العرب متفرّقين وعاجزين ومستضعفين؟ وما دامت الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة أول ممارسة، في التاريخ الحديث، للتفرقة العنصرية، هي الحليف الأكيد للصهيونية العنصرية؟

تُكثّف المستعمرات اليهودية، إذن، في الضفّة والقطاع، وتُنشَر في المناطق الاستراتيجية في كل منها، تماماً كما يجري حالياً. ثم يُسلَّح المستوطنون، مدعومين بجيش الاحتلال، وتُثار حرب أهلية بين الطرفين، بين «البيض والسود»، وستكون الغلبة، ولا شك، في هذه الحالة، لمن كان أقوى سلاحاً وأحدث وسائل قتالية. وهكذا يكون المستوطنون «الأداة الرئيسية في تنفيذ الترحيل الجماعي (الترانسفير)، عن طريق ارتكابهم عمليات تنكيل ومذابح واسعة النطاق ضد الفلسطينيين»[١٢٦].

لكل هذا، نحن متشائمون.

وبعد كل هذا، لم تعد «فلسطين» هي القضية، بل القضية هي مصيرنا جميعاً: أن نكون أو لا نكون. أن تبقى أرضنا لنا أو لا تبقى. وأن نبقى نحن على أرضنا أو لا نبقى.

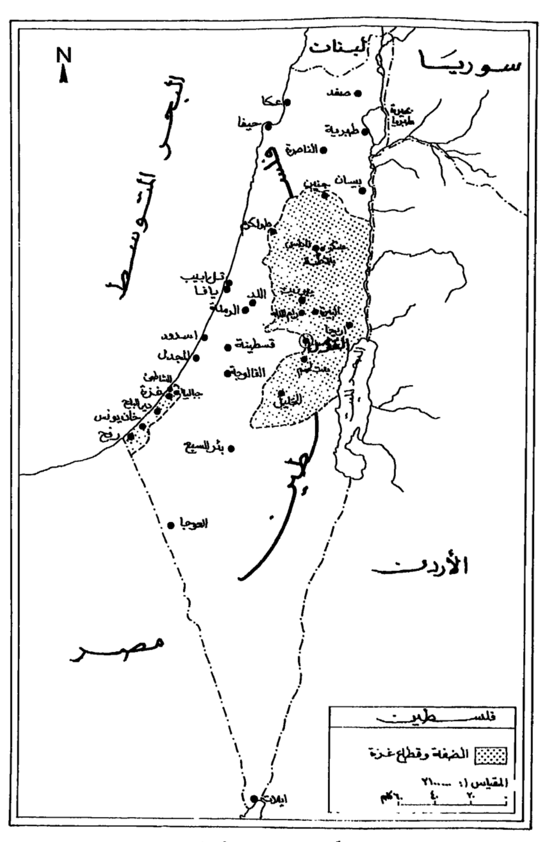
إن صراعنا مع الصهيونية لم يكن، يوماً، صراع حدود، بل صراع وجود، فلا يمكن أن يتعايش، على أرض واحدة، مجموعتان متناقضتان، بل متعاديتان: واحدة عنصرية تدّعي امتلاك ما لا حقّ لها به وتحتلّه اغتصاباً، وأخرى قومية تناضل من أجل استعادة حقّها المغتصب.

ولا أرى حلاً، لوقف المؤامرة الكبرى، مؤامرة الغرب على العرب، إلاّ بالعودة إلى الأصول، إلى الوحدة القومية الشاملة. فهل من سميع؟

---

(١٢٥) انظر تحقيقات إضافية حول هذا الموضوع في الفصل الثاني من الباب الثالث من هذا الكتاب.

(١٢٦) عايد، المصدر السابق، ص ٩٩.



(٨) خارطة تبيّن الأراضي العربية المحتلّة (الضفة والقطاع)

الباب الخامس

توجّهات مستقبليّة

الفصل الأول

المصير العربي
في مواجهة التحديات الراهنة

ليس صعباً على أي باحث في الشأن القومي أن يتنبّأ بـالمصير العـربي من خلال مواجهة العرب، في أقطارهم المتعـدِّدة، فرادى أو جماعات، للتحـديات الـراهنة التي تتهدَّد هذا المصير في وجوده ومستقبله. فممّا لا شك فيه، على الإطـلاق، أن المواجهـة لم تكن، منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، في مستوى أهمية تلك التحديات وخـطورتها، ولا يبدو أنها ستكون كذلك على المدى المنظور.

فالعرب مشتّتون ومتفرِّقون وعاجزون، إضافة إلى أنهم مختلفون. لـذا فهم دوماً متخلِّفون عن اللحاق بركب الأحداث المتسارعة التي تجري عكس مصالحهم، وهم لا يفتأون يتقاعسون في إدراكها وأخذ المبادرة في مواجهتها.

أولاً: التحديات

إذا أردنا أن نحدِّد السمة الجامعة لهذه التحديات لأمكننا إجمالها بما يـلي: هجمة صهيونية استعمارية على العرب، أرضاً وحضارة ومؤسسات ومجتمعات، لإلغائها جميعـاً لمصلحة الاستعمار والصهيـونية كليهـما. وإذا أردنا أن نحـدِّد السمة الجـامعة للقصـور العـربي في مواجهـة تلك التحديـات لأمكننا إجمـالها بمـا يلي: تخلُّف في الـوعي القومي وترسيخ للانتماء الكياني على حساب الانتماء القـومي العام، وهـو ما أدّى بـالتالي، إلى تناقض بين المصلحة القومية العليا ومصـالح الكيـانات وأنـظمتها. وسـوف نحاول أن نبحث هاتين الظاهرتين، كلًّا على حدة:

١ ـ ظاهرة تخلُّف الوعي القومي وترسيخ الانتماء الكياني في الأقطار العربية:

لا شك في أن الاستعمار كان قد خـطَّط، بصبر وأنـاة وبعد نـظر، لضرب الأمّة العربية والمفهوم القومي العـربي، وتوق العـرب إلى التحرّر والـديموقـراطية والـوحدة.

وذلك عندما قرَّر تقسيم هذه الأمّة، من محيطها إلى خليجها، إلى كيانات متعدِّدة هزيلة وضعيفة، وزرع في قلبها، فلسطين، جسماً غريباً عنها، لكي يمنع، وإلى زمن طويل، تواصلها الجغرافي، وبالتالي القومي، فيحول بذلك، دون وحدتها وقوّتها وسيطرتها على أرضها ومواردها.

ويكفي، للتدليل على النوايا الاستعمارية لتحقيق هذه التجزئة، أن نعود للتذكير بالمؤتمر الدولي الاستعماري «مؤتمر كامبل بنرمان»(*) الذي عقد في لندن عام ١٩٠٥ - ١٩٠٧، والذي كان من نتيجته أن نجح الاستعمار في تجزئة الوطن العربي الكبير بقسميه الإفريقي والآسيوي، إلى كيانات متعدِّدة، ثم وضع يده على تلك الكيانات، استعماراً أو انتداباً.

لا بدّ أن القادة العرب قد اطّلعوا على أسرار ذلك المؤتمر الذي عقد بلندن لتقرير مصيرهم، وعلى القرار الذي خلص إليه، إلاَّ أنهم استكانوا لواقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار عليهم، بل واستمرأوه، إلى درجة أن الانتماء الكياني طغى، عندهم، على الانتماء القومي.

وجاءت نكبة فلسطين تنفيذاً لما ورد في توصيات المؤتمر، وكان يفترض أن تحرِّك هذه النكبة المشاعر القومية وتدفع العرب إلى التضامن والوحدة درءاً للأخطار المرتقبة. ورغم ما حملته هذه النكبة من أخطار تهدِّد كيانات العرب جميعاً، فإنها، على ما يبدو، لم تكن كافية لجمع كلمة العرب في وحدة قومية تامّة تستجيب لرغبات الشعب العربي وآماله، وتقي ذلك الشعب الخطر الصهيوني المداهم.

صحيح أنه قامت بعد نكبة فلسطين، وفي العديد من الأقطار العربية، ثورات وانتفاضات، وأهمّها ثورة ٢٣ يوليو في مصر عام ١٩٥٢، تلك الثورة التي حقَّقت، لأول مرّة في التاريخ العربي المعاصر، أول وحدة عربية بين قطرين عربيين هما مصر وسوريا، إلاّ أن معظم تلك الثورات انتهت حيث بدأت. ورغم أن ثورة ٢٣ يوليو الناصرية كانت أكثر تلك الثورات جدّية، ورغم أنها استقطبت الجماهير العربية التي احتضنتها ووضعت فيها كل آمالها، إلاّ أن تآمر الدول الاستعمارية المتحالفة مع الرجعية العربية قد أجهضت تلك الثورة بعد أن حاربتها حرباً مريرة، كما أجهضت الوحدة النواة، فكانت نكسة الانفصال عام ١٩٦١، وكانت هزيمة حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. وإننا إذ لا نعفي ثورة ٢٣ يوليو من الشوائب والأخطاء،

(*) راجع بحثاً عن هذا المؤتمر في الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب.

فإن ما أصاب الوحدة من نكسة عام ١٩٦١ وما أصاب ثورة مصر من هزيمة عام ١٩٦٧ لم يكن نتيجة تلك الأخطاء بقدر ما كان نتيجة التآمر الاستعماري والرجعي على الثورة والوحدة معاً.

لقد أجّجت ثورة عبد الناصر مشاعر قومية جماهيرية جيّاشة رافقت انتصار البطل العربي كما رافقت هزائمه، إلاّ أن هذه المشاعر، رغم حرارتها وحماستها، لم تكن من الوعي والتنظيم على القدر الذي يجعلها تدفع بالأنظمة العربية إلى الوحدة، ولهذا فإنه ما أن غاب البطل عن مسرح الأحداث، حتى انفرط العقد وتفرّق الشمل. وكانت الصدمة الكبرى يوم حمل خليفته، الرئيس أنور السادات، انتصار مصر المجيد في حرب رمضان عام ١٩٧٣ ليقدّمه هدية متواضعة، وبلا مقابل، لحكومة العدو في القدس المحتلّة، متجاوزاً، وبلحظات رهيبة، كل تاريخنا العربي الحافل بالكراهية والعداء لعدو اغتصب أرضنا، وشرّد شعبنا، وقهر قومنا، وداس كرامتنا، وسلب حقنا، ومستهيناً، بشكل لا يحتمل، بحق الشعب العربي وبإرادته وكرامته.

لقد كانت زيارة السادات لاسرائيل عام ١٩٧٧، واتفاقية كامب ديفيد بعدها عام ١٩٧٨، صدمة كبرى للجماهير العربية في أقطارها كافّة، إلاّ أن هذه الجماهير لم تتمكّن من الحؤول دون ما ترتّب على هاتين الزيارة والاتفاقية من نتائج مدمّرة، وذلك بسبب القصور في الوعي القومي الجماهيري، الذي لو نظّم، لمكّن تلك الجماهير من تنظيم نفسها وفرض إرادتها. وقد ساعد على تقبّل تلك النتائج الرضى الضمني الذي واجهت به معظم الأنظمة العربية المتقاعسة مبادرة السادات تلك.

وقد مرّت الأنظمة العربية، وكذلك الجامعة العربية، بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩١ بامتحانين قاسيين أثبتا عدم كفاءة تلك الأنظمة وهذه الجامعة، بل وعجزها جميعاً عن إثبات جدارتها القومية، فهي قد بدت، ولا تزال تبدو، مقصّرة عن تقديم القيادة النموذجية الناجحة لجماهيرها. وكان الامتحان الأول في اجتياح العدو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ومحاصرته لبيروت وضربه للثورة الفلسطينية ضربة جعلتها في طور الشتات من جديد، بعيداً عن حدود بلادها، فلسطين. وبينما كان السوريون والفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون في خندق واحد، يقاومون المعتدين، وقفت بقية الأنظمة العربية وقفة المتفرّج اللامبالي. كما أن الجامعة لم تكترث للأمر، ولم تحاول تنفيذ «معاهدة الدفاع المشترك» التي عقدت بين أعضائها عام ١٩٥٠. وهكذا فشلت في تحقيق الشرط الأهمّ من شروط الممارسة القومية وهو التعاون المفترض

بين أعضاء الأمّة لردّ العدوان والخطر. وإذا كانت تلك الأنظمة قد سقطت، نظرياً على الأقل، وفي نظر النخبة الواعية قومياً من أبناء الوطن العربي، فإن الجامعة قد سقطت، بدورها، ولم يعد ميثاقها الدرع الواقي لأي نظام عربي مشارك فيها.

أمّا الامتحان الأكثر خطورة وأهمّية فهو تلك الحرب الشرسة التي شنّتها دول التحالف الأميركي - الأوروبي على القطر العراقي. وإذا كان احتلال العراق للكويت محل مناقشة وخلاف بين العرب، بل واستنكار معظمهم ورفضه، فإن ما لا مجال لقبوله، على الإطلاق، هو التدخّل العسكري الأجنبي، وبموافقة عربية، في صلب شؤون الأسرة العربية وجوهر علاقاتها القطرية، تدخّلاً أدّى إلى تدمير البنية العسكرية والاقتصادية والحياتية والتقنية لقطر عربي، ولأهداف وغايات غير تلك التي أعلنتها الدول المتدخّلة. وهي أهداف وغايات لا مصلحة للعرب فيها على الإطلاق، ولا شك في أن العرب جميعهم يدركون ذلك تماماً.

إن التدخّل العسكري الأميركي - الأوروبي ضد العراق مرفوضٌ رفضاً مطلقاً، حتى ولو كان المبرّر الظاهر له احتلال العراق للكويت، ذلك لأن المصلحة القومية تقضي بأن يحلّ العرب مشاكلهم بأنفسهم، مهما كانت صعبة ومعقّدة، وأن لا تحلّ على يد قوى عسكرية أجنبية (طالما حسبنا معظمها في صفوف أعداء العرب)، حيث تسخّر هذه الدول أرضنا وثرواتنا ودم رجالنا لتدمير إمكاناتنا العسكرية والمادية والمعنوية بغية إضعافنا ومنع تقدّمنا العلمي والتقني خاصّة، مع إفساح المجال كاملاً لتفوّق اسرائيلي عسكري وعلمي وتقني. وقد كانت نتائج هذه الحرب خير شاهد على ذلك. ولا يصحّ القول إن المشكلة العراقية - الكويتية استعصت على أي حلٍّ عربي، خاصّة وكلّنا يعلم أن العرب لم يجرِّبوا، حيالها، كل الحلول التي يمتلكونها، وأن الحليف الأميركي كان، في كل حال، صاحب القرار الأخير.

لقد سقط التعاون العربي، إذن، بعد حرب الخليج، وسقطت الأنظمة العربية، في نظر جماهيرها ونخبها الواعية قومياً، على الأقل، وذلك بسبب انقسامها حول «أزمة الخليج»، وعدم اتفاقها على «حدٍّ أدنى» من الوفاق والتفاهم فيما بينها تجاه هذه الأزمة. وسقطت الجامعة العربية، بدورها، وهي التي أنشأها الانكليز عقب الحرب العالمية الثانية درءاً لخطر طغيان النزعة القومية العربية المتأجّجة في أرجاء الوطن العربي، ولم تعد تلك المؤسّسة الإطار الصالح لتوفير التفاهم والتضامن العربيين، كما أنها لم تكن، يوماً، في تركيبتها ونظامها، الوسيلة الحقيقية للوصول إلى وحدة أو اتحاد بين أعضائها.

يمكن القول، إذن، إن تخلّف الوعي القومي وترسّخ واقع التجزئة والانتماء الكياني في الأقطار العربية، هما من أهم أسباب هزائمنا على الصعيد القومي وفي وجه العدو التاريخي والأساسي، اسرائيل، وهما التحدّي الكبير الذي يواجه أمّتنا العربية، جماهير وأنظمة. وقد ازداد إحباط الجماهير العربية المؤمنة بالوحدة بعد أن انحازت الأنظمة، برمّتها تقريباً، إلى السلم بمفهومه الاسرائيلي. وازدادت، مع هذا الإحباط، غربة المبادىء القومية لدى هذه الجماهير ليحلّ محلّها إقرار طوعي بمفهوم الكيانات التي فرضها الاستعمار.

ورغم ما تبذله الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلّة، على صعيد المقاومة ضد العدو المحتل، وما تبذله المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوبنا المحتل، فإن الأمل ضئيل جداً بعودة الروح، في المستقبل المنظور على الأقل، إلى ثورة قومية شاملة تستردّ الأرض وتعيد الشعب العربي المشرّد إلى دياره التي أخرج منها قسراً. فالانتفاضة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية لم تعودا، في ذهن الجماهير، وبسبب تقاعس الأنظمة، أكثر من خبر في صحيفة أو أية وسيلة إعلام أخرى. لقد نسينا صلاح الدين وحطّين، والقدس، وطولكرم، وجنّين، وحيفا، ويافا، وعكّا، ودير ياسين، وأصبحنا جميعنا نلهث وراء الحل السلمي، مشرّفاً كان أم غير مشرّف. نكتفي بالفتات ترميه لنا اسرائيل على طاولة المفاوضات. نقبل منها شبراً من الأرض نقيم عليه دولة نسمّيها فلسطين، هذا إذا قبلت بالتنازل عنه، ولا أخالها تقبل، وإذا صدقت وعود الدول الضامنة للحق المهدور، ولا أراها تصدق. فإسرائيل تخطّط لدولة كبرى في مدى هو أقرب ممّا نتصوّر، وأكبر دليل على ذلك ما نشهده من هجرة اليهود الروس إلى فلسطين المحتلّة. تلك الهجرة التي لم تجد، بعد، لدى العرب جميعاً، الردّ الملائم عليها، رغم ما تحمل ضدهم، في كل أقطارهم، من مخاوف وأخطار.

٢ ـ ظاهرة التناقض بين المصلحة القومية العليا ومصالح الكيانات وأنظمتها:

من المفروض، أصلاً، أن لا تتناقض مصالح الكيانات وأنظمتها مع المصلحة القومية العليا، هذا إذا كانت تلك الأنظمة ذات توجّه قومي أصيل، وتوقٍ حقيقي إلى الالتقاء في وحدة حقيقية تامّة. إذ أنه لا بدّ، عندئذ، من أن تشكّل مصالح تلك الكيانات وأنظمتها جزءاً لا يتجزّأ من المصلحة القومية العليا، بحيث لا تلبث أن تكون تلك الكيانات، في مدى قريب أو بعيد، لبنة من لبنات الكيان القومي العتيد المتكامل.

ولكن الواقع هو غير ذلك تماماً، إذ ما كاد الاستعمار يقيم الكيانات على حساب الوطن العربي الكبير ومن أجزائه المتناثرة من محيطه إلى خليجه، حتى تمسّك القيّمون على الأنظمة في تلك الكيانات بحدودهم فاعتبروها، إلاّ القليل منهم، حدوداً أبدية تاريخية نهائية. وأصبح الكيان الذي أقامه الاستعمار ضمن الكيان القومي الكبير شأناً في مستوى الشأن القومي إن لم يفُقه. فالدعوة إلى الوحدة خيانة، والدعوة إلى الكيان القومي هرطقة، والهمّ الأول للقيِّمين على الأنظمة في كل قطر هو بقاء تلك الأنظمة ولو على حساب الوطن القومي الموحَّد.

من المؤكَّد أن الجماهير العربية في كل قطر لا تشارك الأنظمة في توجّهاتها هذه، فهي قومية ووحدوية أصلاً وأساساً، ولو أن التوجيه العام في الأنظمة ذاتها، وكذلك الشعور العارم بالإحباط لدى هذه الجماهير، بعد النكسات المتتالية على الصعيدين القطري والقومي، قد جعلا شريحة كبرى من هذه الجماهير تتنكّر، بفعل اليأس، للعروبة والقومية والوحدة. ولكن المؤكّد كذلك أنه، ما أن يتمّ انتصارٌ كذلك الذي حقّقته مصر وسوريا في وحدتها عام ١٩٥٨ مثلاً، أو كذلك الذي حقّقته الدولتان معاً في حرب تشرين/أكتوبر عام ١٩٧٣، حتى ينفض المواطن العربي عنه غبار الذلّ والهوان والهزيمة، ويندفع جيّاش العاطفة منادياً بالوحدة مطلباً جماهيرياً لكل العرب. ولو قيّض لهذه المشاعر القومية قادة كُفءٌ مخلصون يدركون تماماً أهمّيتها ويعرفون كيف يوجِّهونها للمصلحة القومية العليا، لكانت مشاعر هذه الجماهير المعين الذي لا ينضب لوحدة قومية لا تتزعزع ولا تهتزّ.

أمّا التناقض القائم بين المصلحة القومية العليا والمصالح الكيانية فهو تناقض مصطنع وليس جوهرياً. تغذّيه، دوماً، وتعزِّزه المصالح الشخصية وأنانيات القيّمين على تلك الكيانات والمنتفعين من بقائها. وتخضع هذه المصالح للمبدأ الميكيافيللي القائم على أن الغاية تبرِّر الوسيلة، وأن غاية الكيان هو بقاء سلطانهم فيه وعليه، وأن أي مبدأ يتعارض مع هذا المبدأ هو عدوٌ شرس يريد تقويض الكيان، لذا يجب ضربه وتحطيمه. ولا يفيد أن يكون هذا المبدأ قومياً يتطلّع إلى إقامة دولة قومية كبرى يكون للكيان الصغير المجتزأ فيها مكانته كعضو فاعل في جسم متكامل واحد.

مما لا شك فيه، إذن، أن وحدة المصلحة بين الجماهير العربية، على امتداد الوطن العربي، وبين التطلّعات القومية الوحدوية، هي أمر ثابت وأكيد، ولكن الذي يكبتها ويؤثِّر على بروزها، هو ما تعانيه تلك الجماهير، للأسباب التي سبق وأوردناها، (تخلّف الوعي القومي، وعقدة الكيانية، وطغيان الأنظمة وقصورها القومي).

ثانياً: المواجهة

لا شك في أن فلسطين هي المعيار الأساسي لنموّ وعينا القومي، فبقدر ما نكون جادّين في إنقاذها من براثن الصهيونية، نكون واعين، حقيقة، لوجودنا القومي، وطامحين، فعلاً، إلى تحقيق كياننا القومي.

ولكن الواقع المرير يحدونا إلى الاعتقاد بأننا بعيدون جداً عن هذه المرحلة المتقدّمة من الوعي القومي، فنحن نلهث وراء الحل السلمي الذي يبقي للصهيونية كيانها الذي أقامته عام ١٩٤٨، ووطّدت أسسه ودعّمت بنيانه في عدوانها عام ١٩٦٧، ووصلت به إلى شاطىء الأمان، رسمياً على الأقل، في اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

لقد تطوّرت الأحداث المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، في الربع الأخير من هذا القرن، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الصراع العربي الصهيوني. ذلك أن ما جرى في هذه الفترة أدّى إلى تبدّل جذري وجوهري في مفاهيم هذا الصراع، وفي المبادىء الأساسية بل وقواعد السلوك اليومي للإنسان العربي، الذي عاشت القضية الفلسطينية في قلبه وفكره طيلة قرن من الزمن، (منذ أول مؤتمر صهيوني عقد في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ وحتى اليوم)، إذ كانت هذه القضية الإمداد اليومي لتطلّعاته القومية والشاحن المستمرّ لمشاعره وآماله الوحدوية. ولكن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين (ولو نظرياً) مع ما رافقه من اعتراف صريح بالكيان الصهيوني، اعتبر، من الوجهة النظرية على الأقل، تخلياً عن جزء هام من الأرض العربية في فلسطين، وهي أرض تعود ملكيتها، من الناحيتين المادية والقانونية، إلى الشعب الفلسطيني، جيلاً بعد جيل. هذا على الصعيد القطري، وأمّا على الصعيد القومي، فإلى الشعب العربي، جيلاً بعد جيل. الأمر الذي يعني أنه لا يحقّ لأي جيل، فلسطينياً كان أم عربياً، التصرّف بهذه الأرض أو التخلّي عنها. كما يعتبر هذا الأمر تخلّياً عن مبدأ الدولة الديموقراطية غير الطائفية الذي أوردته منظمة التحرير الفلسطينية في ميثاقها، وهي التي دأبت، منذ نشوئها، على المطالبة بقيام تلك الدولة على كامل التراب الفلسطيني كبديل عن الدولة الصهيونية العنصرية.

لقد أصبح على المواطن العربي (بعد إعلان إنشاء الدولة الفلسطينية نظرياً، مقابل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود) أن يعيش، في داخله، حقيقتين

متناقضتين: الأولى، حقيقة «قومية» تقوم على أساس أن فلسطين كلها جزء لا يتجزّأ من الأمّة العربية من المحيط إلى الخليج، وهي حقيقة نشأت عليها وناضلت في سبيلها، أجيال عربية على مرّ العصور، ولا تزال تؤمن بها وتناضل من أجلها. والأخرى، حقيقة «واقعية» فرضها زمن القهر والتخلّف والتجزئة، وهي قائمة على أن الكيان الصهيوني المنغرس في قلب هذه الأمّة، في فلسطين، هو كيان معترف به، فهو إذن، كيان شرعي يكتسب شرعيته من اعتراف الممثلين الشرعيين لأصحاب الحق (في جيلنا على الأقل) به، وسيكتسب، ولا شك، شرعية أقوى عندما تحذو الأنظمة العربية جميعها، حذو الممثلين الشرعيين لفلسطين، في الاعتراف بالكيان المغتصِب.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أصبح على الصهيوني أن يعيش في داخله، هو نفسه أيضاً، حقيقتين متناقضتين كذلك: الأولى «قومية»، إذا جاز التعبير، وهي تلك التي تقوم على أساس أن فلسطين كلها جزء من الوطن القومي اليهودي الذي رسمته له أحلام الصهيونية وأطماعها، والذي يجب أن يتوسّع ليشمل الأرض الممتدّة من الفرات إلى النيل، أي الوطن العربي كله. وهو المشروع الذي رسمته، لأجيال اليهود المتعاقبة، عقيدة صهيونية توسّعية ومغتصبة، ولا يزال الصهاينة يحلمون بتحقيقه، ولو بعد زمن. وحقيقة أخرى «واقعية» مبنية على أساس الأمر الواقع الذي ينبىء باستحالة تحقيق الحلم الصهيوني، حالياً على الأقل، فيرضى بأن يقوم، إلى جانب الدولة الصهيونية، وعلى أرض فلسطين نفسها، ولو إلى حين، دولة أخرى عربية، هي «دولة فلسطين». فأي صراع مرير سوف تعيشه أجيالنا الحاضرة والمقبلة في خضمّ هذا التناقض المدمّر: إيمان لا يتزعزع بحقّها القومي في وطن كبير غير مجزّأ وغير منتقص. وفي الوقت نفسه، استكانة لواقع مهين واعتراف مذلّ بكيان مغتصب قائم على أرض عربية مغتصَبة.

لا شك في أن مبرّرات إنشاء الدولة الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين، يتمّ تحريره ـ هي مبرّرات مسوّغة، ولا يمكن مناقشتها طالما أن الأمّة العربية، بكل كياناتها وأنظمتها، ومن محيطها إلى خليجها، عاجزة عن تحرير شبر واحد من أرض فلسطين بقوّة السلاح، وبعد حياة التشرّد والاضطهاد التي عاشها شعب فلسطين المناضل على امتداد الأرض العربية. ومن مسوّغات إنشاء هذه الدولة أنه لا بدّ أن يبدأ الشعب الفلسطيني بتحقيق شخصيته وهويته الوطنية لكي يتمكّن، بعد ذلك، من التفكير السليم والسعي لتحقيق هويته القومية.

إلاّ أنه تبعاً لذلك، يجب التأكيد على أن قيام الدولة الفلسطينية على جزء من

أرض فلسطين لا يلغي، إطلاقاً، المطالبة بأن تقوم هذه الدولة، مستقبلاً، على أرض فلسطين كلها، وأن حق الشعب الفلسطيني في وطن هو حق مشروع كذلك، إلاّ أن ذلك لا يلغي حقه في وطنه كاملاً، كما أنه لا يلغي الطموح القومي الأساسي في استعادة فلسطين كلها، مهما طال الزمن.

ومن هذا المنطلق لا بدّ أن يبقى الصراع التاريخي قائماً بين الأمّة العربية والكيان الصهيوني، وأن تظلّ القضية الفلسطينية لبّ هذا الصراع وجوهره. ولا يظنّنّ أحد أن هذا الصراع قد ينتهي وإن خبا لفترة من الزمن ولظروف معيّنة، بل هو سيظلّ متأجّجاً طالما يوجد على أرض فلسطين شعب غريب ومغتصِب.

وفي الحقيقة، إن ما نحن سائرون إليه من اعتراف متبادل بين اسرائيل والعرب (وحتى قيام دولة فلسطين، هذا إن حصل)، لن يكون سوى هدنة بين فريقين لم يتنازل أي منهما عن جوهر الصراع، باعتبارهما شعبين يتنازعان أرضاً واحدة، ويطمح كل منهما لتحقيق طموح قومي، لا بدّ، لتحقيقه، من القضاء على الطموح القومي للشعب الآخر. فكما أن الإنسان العربي يطمح لأن يقيم دولته القومية من المحيط إلى الخليج ومن ضمن ذلك فلسطين، كذلك فإن العقيدة الصهيونية تطمح لأن تقيم دولتها القومية على الأرض العربية من النيل إلى الفرات، ومن ضمنها فلسطين.

وفي اعتقادي، إن التناقض القائم بين مشروع الوطن القومي العربي الممتدّ من المحيط إلى الخليج، والذي يمكن أن يكون أي كيان من الكيانات المتناثرة على طول الأرض العربية وعرضها، بما فيها الدولة الفلسطينية المرتقبة، نواةً له، وبين مشروع الوطن القومي اليهودي الممتدّ من النيل إلى الفرات، والذي لا بدّ وأن تكون نواته دولة اسرائيل القائمة حالياً على أرض فلسطين، إنما هو تناقض جذري ومصيري، لا يمكن أن ينتهي بإقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، واعتراف عربي باسرائيل، ولكن ينتهي فقط، بانتصار أحد الفريقين انتصاراً يؤدّي إلى إلغاء الفريق الآخر وانتزاع تلك الأرض منه. وكل اعتقاد مخالف هو، في نظري، تضليل للنفوس وخداع لها.

وانطلاقاً من كلّ ما تقدّم، يجب أن لا يُفهم من قيام الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين أكثر من أنه مرحلة من المراحل الطويلة الشاقّة والمضنية على طريق النضال المؤدّي إلى التحرير، وأنه ليس التحرير كله. إن قيام هذه الدولة لن يكون، في أفضل الحالات، أكثر من «هدنة» في الصراع القائم والمستمر بين صاحب

الحق ومغتصبه، أو بين مالك الأرض ومحتلّها. وهذا ما يجب أن تعيه جماهيرنا العربية، بمن فيها حكّامها ومثقّفوها. وبانتظار ساعة المواجهة التي لا بدّ وان تـأزف في زمنٍ ما، وفي جيـلٍ مـا، يجب أن يكـون السعي جـدّيـاً ودؤوبـاً للوصـول إلى هـدفي التحـرّر والوحدة، بغية الوصول، بعدهما، إلى الهدف الأسمى، وهو: التحرير.

ومع قناعتنا بأن قيام الدولة الفلسطينية في الضفّة الغربية وغزّة من فلسطين أمـر لا يزال بعيد المنال، وأن اسرائيل لا تزال تناور، تحاشياً للوصول إلى الحقيقة المرّة التي تضطرّها للتنازل عن «يهودا والسامرة»، إلى أن يصبح لديهـا من اليهود مـا يكفي لملء هذه الأرض العربية، مع ما تحتلّه من أرضٍ سواها، بالسكّـان اليهود، فـإننا نـأمل، إذا ما أضحت الدولة الفلسطينيـة حقيقة واقعـة، أن لا تستكين الأنـظمة العـربية إلى هـذه «الهدنـة»، فتستمرّ في تخـاذلها وتقـاعسها، في وقت يستمـرّ الكيان الصهيـوني في استعداده واستكمال أسباب بقائـه وقوّتـه، وإعداد العـدّة لاغتنام أيـة فرصـة تمكّنه من الانقضاض سعياً وراء الاغتصاب والسيطرة وتحقيقاً لحلم لم يتخلّ عنه أصلاً.

والآن كيف نرى، بدورنا، الحل:

لا يمكن لأمّتنـا العربيـة أن تنهض من كبوتهـا وتستعيد أرضهـا وكرامتهـا إلاّ إذا حقّقت الأهداف التالية وهي: التحرّر، فالوحدة، فالتحرير. وفيما يـلي شرح مقتضب لهذه الأهداف:

١ ـ هـدف التحـرّر، ويعني ذلــك: التحـرّر من الجهـل والتخلّف والتبعيـة، والتحرّر من الأنانية وعقدة الكيانية، وإرساء قواعد الديموقراطية الحقيقية في كل قطر عربي، مما يؤدّي حتماً إلى نموّ الوعي القومي والاجتماعي لدى جماهير هذه الأمّة، كما يؤدّي إلى انحسار الروح الكيانية التي تنامت وتعزّزت بحيث طغت على الروح القومية، وأصبح الحرص على الكيان أولى من الحرص على الأمّة.

٢ ـ هدف الوحـدة التي يجب أن لا تقوم إلاّ عـلى أسسٍ علميةٍ مـدروسةٍ تبـدأ بوحدة الوعي الاجتماعي والوعي القومي، حيث تنصهر المجتمعات العـربية في بـوتقة واحدة تمهيداً للوحدة السياسية والدستورية. على أن يسبق ذلك أهمّ مقوّمات الـوحدة وأكثرها صحّة وسلامة وهي: الوحدة الاقتصادية، والوحدة الثقافية.

٣ ـ هـدف التحـريـر الـذي لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بعـد تحقيق هـدفي التحـرّر والوحدة، فالتحرّر هو السبيل الوحيد إلى الوحدة، والـوحدة هي السبيـل الوحيـد إلى التحرير. والعكس لن يكـون صحيحاً، فـلا وحدة إلاّ إذا تحـرّر الإنسان العـربي، في

كـل المجتمعات العـربية، من تخلُّفـه وجهله ومن عقده الإقليميـة والكيانيـة، وإلاّ إذا وعى خـطورة استمرار واقـع التجزئـة الذي يعيشـه. ولا تحـريـر إلاّ إذا جمعت الأمّـة العربية كل طاقاتها وإمكاناتها في كيان قـومي موحَّـد يلمّ شتاتهـا ويجمع قـواها ويـوحِّد غاياتها وأهدافها.

هذا نظرياً، أمّا الطريقة العملية للوصول إلى ذلك فهي، في نظري:

١ ـ تقوم في كل قطر عربي حركة جماهيريـة تثقيفية مسـالمة تـدعى «حركـة الوعي القومي»، وتكون مهمّة هذه الحركة اسـترداد الجماهـير لوعيهـا القومي ولإيمـانها بأمّتهـا العربية، وخاصّة تلك الأجيال الطالعة التي فقدت كل ثقة بالمستقبل العـربي الموحَّـد، ولم تعد تعابـير الأمّة والـوحدة والقـومية تعني، في نـظرها، شيئـاً، بسبب الإحباطـات والنكسات العديدة التي مرّت أمّتنا بها.

٢ ـ تسعى هذه الحركة للتأثير على مختلف طبقـات المجتمع، في البـدء، ثم على السلطات الحاكمة في كل كيان أو قطر، وذلك لتحقيق الوعي القومي وتطويره وتعميقه في مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، وبمختلف الوسائل السـلمية، التثقيفية منهـا والتربوية والتوجيهية، حتى يبلغ المجتمع درجة التحرّر الكامل.

٣ ـ تنتقل الحركة، بعد تحقيق الوعي القومي والتحرّر الكامـل في المجتمع، إلى تحقيق خطوة هامّة وضرورية لتحقيق هدف التحريـر، وهي السعي لتحقيق الوحـدة. ولا يهمّ أن تكـون الوحـدة تامّـة أو اتحـاديّـة، ولكن من المهم أن تكـون الأقـطار التي تسعى إلى التوحّد متجانسة ومتقاربة اجتماعياً وثقافياً وجغـرافياً. وفي رأيي أن الـوحدة المتجانسة تتمّ على الشكل التالي:

أ ـ وحـدة بـلاد الشـام والعراق؛ وهي: سـوريـا ولبنـان وفلسـطين والأردن، والكويت، والعراق. ولا ننسى لواء اسكندرون.
ب ـ وحدة شبه الجزيرة العربية، وهي: المملكـة العربيـة السعوديـة، واليمن، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين.
ج ـ وحدة وادي النيل، وهي: مصر، والسودان، وأرتيريا بعد أن تستقلّ.
د ـ وحدة المغرب العربي الكبير، وهي: ليبيـا، وتونس، والجـزائر، والمغـرب، وموريتانيا، والصحراء الغربية.
هـ ـ وحدة جيبوتي، والصومال.

وبعدها، لا بدّ من أن تقوم بين هذه البلدان الموحّدة أو المتحدة روابط وحدوية أو اتحادية، حيث تشكّل بمجموعها: الولايات العربية المتحدة، أو الأمّة العربية، أو الوطن العربي الكبير.

لا شك في أن هذا الطرح بعيد كل البعد عن الواقعية في ظلّ الأوضاع الحالية للأمّة العربية، إلاّ أنه يظلّ يشكّل، في كل حال، الطموح الأساسي المشروع لكل المؤمنين بوحدة هذه الأمّة، والمتطلّعين إلى جمع أجزائها المتناثرة في وطن قومي موحّد، ولو في مدى غير منظور.

لنتعلّم، من الصهيونية، كيف نخطّط لتحقيق طموحنا القومي. أوَلَم يسخر العالم كله من هرتزل يوم دعا لأول مؤتمر صهيوني ببال في سويسرا عام ١٨٩٧، من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؟

هذه أفكار وليست خطّة عمل، وإنما هي أفكار تشكّل، بحدّ ذاتها، مشروعاً جدّياً أدعو الباحثين والمعنيين في الشأن القومي، في سائر الأقطار العربية، لدرسه ومناقشته بغية وضعه في خطّة عمل متكاملة. وهو مشروع ينمو ويصبح قابلاً للتحقيق تبعاً لنموّ الوعي العربي للخطر الذي يمثّله «سلام الهدنة» الذي يمكن أن يقوم، ذات يوم، بين العرب واسرائيل.

الفصل الثاني

تطوّر نظرية «الأمن القومي» الاسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٩١)(*)

إن تحصين أمننا القومي يتطلّب، ولا شك، إدراكاً عميقاً وجذرياً لمفهوم الأمن القومي لدى العدو التاريخي للأمة العربية، وذلك ما دفعنا إلى تخصيص هذا الفصل لدراسة تطوّر مفهوم «الأمن القومي» الاسرائيلي قبل معالجتنا لمفهوم «الأمن القومي» العربي.

لا نجد تعريفاً لنظرية «الأمن القومي» الاسرائيلي أكثر تعبيراً من ذلك الذي وضعه العقيد «ايلون» للأمن القومي، في المطلق، كما يلي: «هو محصّلة الاتصالات المتبادلة لدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، التي (المحصّلة) تعكس قوّتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية»[1]. ففي هذا التعريف، يبدو «ايلون» معبّراً بوضوح عن المفهوم المكيافللي لسياسة الأمن الاسرائيلية القائمة على المرونة والمراوغة واستباحة الوسيلة في جملة علاقات دولية يلازمها حشد مكثّف للإمكانات والطاقات في مختلف مجالات القوّة والوسائل والقدرات، بهدف تنفيذ «الدفاع» عن مصالح اسرائيل «الحيوية» و«تحقيق غاياتها وأهدافها القومية»، مع ما تتضمّنه تعابير «المصالح الحيوية والغايات والأهداف القومية» الاسرائيلية من مدى لم تضع له اسرائيل حدوداً في الزمان والمكان والأطماع.

ويتناسب هذا التعريف تماماً مع التطوّر التاريخي لنظرية الأمن القومي الاسرائيلي في خلال الفترة الزمنية التي مرّت على إنشاء هذه الدولة وعلى مدى رقعة الأرض التي احتلّتها بالاغتصاب والقوّة بدءاً من قرار تقسيم فلسطين حتى استيلائها

(*) اعتمدنا، بشكل خاص، في هذا البحث، على الدراسة التي أعددناها للموسوعة الفلسطينية ـ القسم الثاني: الدراسات المتخصّصة، في موضوع: الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، والحدود الآمنة، والإرهاب الصهيوني والاسرائيلي.

على فلسطين كلهـا، ثم على أجـزاء أخرى من البلدان العـربية المجاورة لها. إلاّ أنـه يمكن القول إن هناك مبـادىء أساسيـة في نظريـة الأمن القومي الاسرائيـلي هذه بقيت ثـابتة عـلى مرّ الـزمن، ورغم تلاحق مـراحل تـطوّر هذه النـظرية، مثـل: الإرهاب، والـردع، والحرب الـوقائيـة أو الاستباقيـة، ونقل الحـرب إلى أرض العـدو، والتفـوّق المطلق، والتوسّـع الإقليمي، واعتماد السنـد الخارجي وغـير ذلك ممّـا سنراه في سيـاق البحث.

وإذا كان هناك من تطوّر في نظرية الأمن القومي الاسرائيـلي، عبر الـزمن الذي مرّ على إنشاء هذه الدولة، فإن أهمّ ما في هـذا التطوّر هـو أنه قـام على تـطوير الآلـة الاسرائيلية الحاكمـة، العسكريـة والمدنيـة، لأساليب تنفيـذ هذه المبـادىء الثابتـة وفقاً للأوضاع السياسية والعسكرية السـائدة. ولا ريـب في أن اسرائيـل استخدمت نـظرية «الأمن» كوسيلة للتوسّع في كل مرحلة من مراحل توسّعهـا، وبنت على هـذه النظريـة استراتيجيتها منذ إنشائها وحتى عام ١٩٧٣، حيث سقطت هذه النظرية سقوطاً ذريعـاً بفعل الهجوم العـربي الكاسح على الحـدود الاسرائيلية التي اعتـبرتها آمنـة بعد حـرب ١٩٦٧.

وإذا أردنا أن نتصوّر تقسيماً لمراحـل تطوّر نـظرية الأمن القـومي الاسرائيلي عـبر الفترة السابقة من قيام دولة اسرائيل، نجد أن هذه المراحل تكاد تتلاءم تلاؤماً تامّاً مع الحروب المتعدِّدة التي خاضتها هـذه الدولـة وحصلت من خلالهـا، أو لم تحصل، عـلى أراضٍ عربية جديدة، وفيما يلي تصوّر لهذه المراحل:

المرحلة الأولى: إنشاء اسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩):

قامت نظرية الأمن القومي الاسرائيلي، في هذه المـرحلة، على مبـدأي الإرهاب والتوسّع، (وهما مبدآن رافقـا تطوّر اسرائيـل، كما قـدَّمنا، في مختلف مـراحلها)، فلم يكن ممكناً لدولة قامت على الاغتصاب أن تستقرّ في أرض ليست لها، تقتلع منها شعباً أصيـلاً لتزرع بـدلاً منه شعبـاً دخيلاً، دون أن تعتمـد الإرهـاب وسيلة لإقـرار الأمن للمجتمع الدخيل، كما أن اسرائيل، وهي الدولة الوحيـدة في العالم التي رفضت، ولا تزال، أن ترسم حدوداً جغرافية ثابتة لها، ظلَّت ترى فيالتوسّع أساساً ثابتـاً من أسس سياستها الأمنية.

وقد بنيت نظرية الأمن القومي الاسرائيلي في هذه المرحلة على اعتبارين هامّين:

الاول: اعتبـار أن المجتمـع اليهـودي الـذي سـوف يشكِّـل دولــة عـلى أرض يغتصبها بعد أن يقتلع أهلها منها، لن يتاح له اقتلاع ذلك الشعب إلاّ بوسائل إرهابية

كافية لطرده وتهجيره، من هنا اتبعت اسرائيل، في حربها الأولى ضد الشعب الفلسطيني المالك الأصلي للأرض والوطن، أسلوب الإرهاب المعنوي والجسدي، بهدف اقتلاعه من أرضه ووطنه، ولم يكن هناك من وسيلة أخرى لاقتلاع ذلك الشعب بهدف تحقيق وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد استخدمت الصهيونية واسرائيل استراتيجية العنف والإرهاب هذه في مختلف مراحل تكوين الدولة اليهودية، منذ نشأة المنظمة الصهيونية، حتى قيام اسرائيل (ولا تزال تستخدمها إلى اليوم) مستعيرة، دائماً، نظرية «الأمن» الاسرائيلية لتبرير استراتيجيتها هذه. وكانت أداتها، لتنفيذ هذه الاستراتيجية، المنظمات اليهودية الإرهابية (الهاغانا والأرغون وشتيرن) سواء ضد الانتداب البريطاني في فلسطين، كما جرى في عملية فندق الملك داود بالقدس في تموز/يوليو عام ١٩٤٦، أو ضد السكّان العرب الفلسطينيين في عمليات قتل وطرد جماعي، كما جرى في مجزرة دير ياسين بتاريخ ٩ نيسان/ابريل عام ١٩٤٨، وفي الطرد الجماعي للعرب الفلسطينيين من معظم المناطق التي احتلّها اليهود في فلسطين ذلك العام.

وليس أدلّ على هذا المنطق ممّا شرحه الإرهابي الصهيوني الأول «مناحيم بيغن» في كتابه «ثورة اسرائيل» «la Révolte d'Ysraél» مبرّراً أسلوب الإرهاب الذي اعتمدته الحركة الصهيونية قبيل إنشاء الدولة العبرية وفي مرحلة إنشائها، إذ يقول: «منذ المرحلة الأولى من الثورة، توصّلنا إلى هدف استراتيجي هام هو أننا نجحنا في إلغاء العامل العربي المحلي». وهكذا، فإن البريطانيين، الذين كانت تهاجمهم «عصابات اليهود»، لم يعد بإمكانهم التذرّع «بحماية اليهود» للبقاء في فلسطين. وبعد أن خسر العرب المبادرة، أصبح على البريطانيين أن يتذرّعوا «بحماية العرب من اليهود» للبقاء في فلسطين[1]. ويستطرد «بيغن»، مدلّلاً بما تركه الإرهاب اليهودي على العرب من تأثير معنوي، فيقول: «لقد تخلّى العرب عن اعتبارنا مثل «صبيان الموت» وبدأوا يحترموننا بل ويعجبون «بالبطولة» اليهودية... لقد فقد العرب المبادرة العسكرية»[2].

ويعتبر «هرتزل» أن العنف والإرهاب هما أحد أهمّ ركائز نظرية «الأمن» الصهيونية والاسرائيلية، فبدونهما لا يتصوّر قيام الدولة اليهودية التي يجب أن تقوم

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تطوّر العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، ص ١، (مقالة للعقيد إيلون بعنوان: أمن اسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها).

(٢) Begin, Menachem, La révolte d'Ysraél, pp. 65 - 66.

(٣) Ibid, p. 66.

«بالسلاح والعنف الجماعي المنظّم»[4]. ويرى «وايزمن» كذلك ضرورة اللجوء إلى العنف والإرهاب «كقوّة لها فوائدها في تحقيق الوطن القومي اليهودي»[5]. ويجاريهما في ذلك كل من «دافيد بن غوريون» الذي يرى أن شعب اسرائيل ليس إلاّ «تجمّعاً للمحاربين»[6]، و«مناحيم بيغن» الذي لا يفتأ يعلن عن إيمانه بالعنف والإرهاب سبيلاً لإقامة الدولة اليهودية وتوسّعها والحفاظ على أمنها فيقول: «نحن نقاتل، إذن نحن موجودون»[7]، لذلك فهو يرى أن «الاحترام الممزوج بالخوف، والذي سبق وأوحته الأسلحة اليهودية لدى كل العرب في أثناء ثورتها على الإنكليز» قد استمرّ حتى في مرحلة القتال الذي بدأ في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وفي خلال اجتياح الجيوش العربية لفلسطين ابتداء من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. ثم يتباهى بما أثارته «الأرغون» (وهو زعيمها) من رعب في قلوب العرب في أثناء هجومها على يافا واحتلالها لها عام ١٩٤٨، يقول بيغن في ذلك: «حدث حادث غريب أمام أعيننا: هجرة العرب من يافا. ففجأة، بدأ المدنيون وكثير من المقاتلين العرب يغادرون المدينة وقد استحوذ عليهم ذعر مجنون». ويعزو أحد أسباب «هذا الهروب الجماعي» إلى ما رافق «اسم المهاجمين من صيت نشرته الدعاية لهم»، ويستطرد: «إن خبر قيام الأرغون بالهجوم قد أغرق الناس في حالة من الخوف لا تحتمل»[8]، وتظلّ المجزرة التي ارتكبها ارهابيو عصابتي «الأرغون وشتيرن» في قرية «دير ياسين» بفلسطين ليل ٩ - ١٠ نيسان/ابريل ١٩٤٨ وذبحهم ٢٥٤ عربياً من أهلها، معظمهم من النساء والأطفال، مثالاً ساطعاً لاستراتيجية «الإرهاب بقصد الطرد» التي اعتمدتها المنظمات الصهيونية منذ بدء الصراع العربي الصهيوني المسلّح.

والثاني: اعتبار أن هذا المجتمع (اليهودي في اسرائيل) لا بدّ وأن يكون قوياً ومحارباً لكي يتمكّن من الدفاع عن نفسه ضمن محيط معادٍ له تماماً بسبب كونه مغتصباً لأرض لا يملكها، ودخيلاً على أمّة لا يمتّ إليها بصلة، وبقوّته فقط يستطيع أن يضمن لنفسه الأمن والسلامة. ومن هنا كان عليه أن يكثّف وجوده ويزيد عدده لكي يؤمّن

---

(٤) الكيلاني، هيثم، دراسة في العسكرية الاسرائيلية، ص ١١١، عن كتاب «الدولة اليهودية» لتيودور هرتزل.

(٥) م. ن. ص ١١٣، عن كتاب «التجربة والخطأ» لحاييم وايزمن.

(٦) م. ن. ص ١٢٠.

(٧) - Begin. Op. Cit. p. 41.

(٨) Ibid, p. 68.

(٩) - Ibid, p. 471.

أكبر عدد ممكن من المقاتلين في صفوف شعبه، وأكبر نسبة من المحاربين في مجتمع يقوم أساساً على الحرب. وقد أكّد ذلك «بن غوريون» بقوله في «لجنة العمل الصهيوني» المجتمعة في تل أبيب بتاريخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٤٨، معلناً استراتيجيته للعمل العسكري اليهودي قبل بدء القتال: «يجب أن لا نكتفي بالدفاع، بل علينا أن نهاجم في الوقت المناسب وعلى طول الجبهة، وليس فقط على حدود فلسطين، بل في كل مكان يتواجد فيه العدو». وقد وافقه أعضاء اللجنة على رأيه هذا بالإجماع[١٠]. وكان السبيل الوحيد للوصول إلى هذه الغاية هو الهجرة المكثّفة لليهود إلى فلسطين، والتوسّع في الأرض المحتلّة لكي تتمكّن الدولة اليهودية من استيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود في العالم، والإعداد لقيام اسرائيل الكبرى التي هي الهدف النهائي للحركة الصهيونية.

فالتوسع إذن هو أحد أهمّ أهداف اسرائيل، لذا، لم تكتفِ الدولة العبرية، منذ نشأتها، بما منحتها إيّاه المنظّمة الدولية، وبلا وجه حق، من أرض فلسطين، بل عمدت إلى احتلال أجزاء كبيرة من «الدولة الفلسطينية المفترضة»، إذ احتلّت (عام ١٩٤٩) مناطق النقب الأوسط والجنوبي ومنطقة الجليل وموقع أم رَشْرَشْ، وهي كلها مناطق خارجة عن حدود الدولة العبرية وتدخل ضمن حدود الدولة الفلسطينية التي أقرّتها المنظمة الدولية في قرار التقسيم. ودافعت اسرائيل عن احتلالها لهذه المناطق مبرّرة ذلك بأنها، أي هذه المناطق، ضرورية لأمن اسرائيل وعمقها الاستراتيجي، فوضعت العالم أمام الأمر الواقع، واستكان العالم، والعرب معه «لضرورات اسرائيل الأمنية»، ولم يعد لحدود التقسيم، بعد هذه الحرب وبعد حرب ١٩٦٧ (واحتلال أجزاء أخرى من الوطن العربي) أي ذكر في المطالب العربية أمام المحافل الدولية.

المرحلة الثانية: من إنشاء اسرائيل إلى حرب السويس أو «عملية قادش» (١٩٤٩ - ١٩٥٦):

تطوّرت نظرية «الأمن القومي» الاسرائيلي، في هذه المرحلة، نحو شيء من الاستقرار، بسبب انشغال الدولة العبرية بترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية، إلاّ أنها لم تغفل الجانب الأمني من حياتها ضمن المحيط العربي الذي ظلّ معادياً لها عداء لا حدود له. لذا، عززت نظامها «الاستخباراتي» بشكل فعّال، واهتمّت بإنشاء جيش نظامي قوي تحافظ بواسطته على عنصري: التفوّق المطلق، والردع، مع تعزيز نظام الدفاع الإقليمي القائم على المستوطنات المسلّحة والمحصّنة.

---

(١٠) Ben Gourion, années de Lutte, pp. 47 - 48.

وقد شرح «بن غوريون» نظرية الأمن القومي، في هذه المرحلة، بالنقاط التالية:

١ ـ إن الأمن الحقيقي لإسرائيل لا يكون بلا هجرة.

٢ ـ إنه يفرض تسوية الأراضي القاحلة في شمال اسرائيل وجنوبها، ثم إسكانها وتنميتها.

٣ ـ إنه يفرض سيطرة اسرائيل على البحر والبر والجو.

٤ ـ إنه يفرض وجود قوات دفاعية تعوّض، بنوعيتها وجودتها، عن القلّة العددية[١١].

وبالفعل، بدأت الدولة العبرية في إعداد نفسها لمرحلة ما بعد حرب (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩). ففي أثناء الحرب، بدأت جماهير المهاجرين اليهود تتدفّق على فلسطين «بوتيرة خارقة»، وفي خلال أربع سنوات من إعلان قيام الدولة العبرية، أي حتى أيار/مايو عام ١٩٥٢، بلغ عدد اليهود في هذه الدولة مليون يهودي «فقد ازداد نحو ٣٥٠ ألف نسمة في خلال سنة ونصف السنة... وفي أيار/مايو عام ١٩٥٢ دخل البلاد أيضاً ٣٥٠ ألف مهاجر، وباختصار، تضاعف عدد اليهود في اسرائيل في أربع سنوات»[١٢]، بينما نزح، منذ بدء الحرب «أصحاب رؤوس الأموال العرب» عن المدن المختلطة، ونزح في أعقابهم «عشرات الالاف من العرب، معظمهم من المدن»[١٣]، وحلّ المهاجرون اليهود محل النازحين العرب في ديارهم ومنازلهم، وفي المستوطنات التي أعدّت لهم. وقد بنت الحركة الصهيونية، والدولة العبرية فيما بعد، استراتيجيتها الاستيطانية في الفترة التي سبقت قيام اسرائيل، ثم في الفترة التي تلتها، على الأسس التالية:

١ ـ الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية، وبجميع الطرق المتاحة.
٢ ـ استيطان هذه الأرض بعد طرد العرب منها، وبمختلف الوسائل.
٣ ـ تأمين هجرة اليهود إلى فلسطين وبناء المستوطنات اللازمة لسكنهم.
٤ ـ إقامة المستوطنات وفق استراتيجية عامة (اقتصادية وعسكرية على الخصوص) مدروسة بإتقان، كأن تقام هذه المستوطنات بشكل يؤمّن لليهود في فلسطين أكبر

---

(١١) Ibid. pp. 73 - 75.

(١٢) Ibid. p. 69.

(١٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أمن اسرائيل في الثمانينات، ص ٢١٤، (مقاله المقدّم احساط د. الحانان أورن: دور الاستيطان وأهدافه الأمنية)

قدر من حرية العمل العسكري، وبطريقة تتيح لهم الاستيلاء على الجزء الأكبر والأهم من البلاد، وفي مواقع استراتيجية مهمّة (على الحدود، وفي العمق، وعلى محاور الاختراق، وعلى المفاصل الاستراتيجية الهامّة والأماكن الغنية بالماء والمواد الأولية).

٥ ـ وضع استراتيجية دفاعية تخوّلهم الدفاع عن المستوطنات وباقي الأراضي المحتلّة، كما تتيح لهم، بعد ذلك، الانتقال إلى مرحلة الهجوم والاستيلاء على أراضٍ جديدة.

٦ ـ استقدام أكبر عدد ممكن من الشباب المحارب إلى فلسطين في موجات هجرة مكثّفة ومنتقاة، وإسكانها في هذه المستوطنات وتدريبها وإعدادها للقتال إعداداً جيِّداً، بحيث تتحوَّل هذه المستوطنات إلى مستعمرات أشبه بقلاع محصَّنة قادرة على مواجهة الهجمات المعادية من أي نوع كانت.

٧ ـ استخدام مختلف وسائل العنف والإرهاب لاقتلاع العرب الفلسطينيين من أرضهم وطردهم إلى خارجها.

٨ ـ تزويد المستوطنات بمختلف أنواع الأسلحة المتاحة لصدّ أي هجوم محتمل، وتزويدها كذلك بكل وسائل الصمود المعيشية منها والعسكرية.

٩ ـ إعداد المستوطنات لكي تكون قادرة على الدفاع عن نفسها والتعاون مع غيرها من المستوطنات المجاورة لصدّ أي هجوم محتمل أو إعاقته حتى تتمكّن القوات النظامية من التهيُّؤ للدفاع ثم القيام بهجوم معاكس.

١٠ ـ إعداد هذه المستوطنات كي تكون مراكز انطلاق للتوسّع نحو احتلال أراضٍ جديدة في أية حرب مقبلة، أو في أي وقت تسمح لها الظروف بذلك.

وقد نهضت الدولة الجديدة، في الوقت ذاته، بمشروعات ضخمة لاستيعاب المهجّرين والتنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية المتقدّمة[١٤].

وفي ٢٦ ايار/مايو ١٩٤٨ صدر مرسوم يقضي بإنشاء «جيش الدفاع الاسرائيلي ـ تساهال» الذي تكوَّن أصلاً من «الهاغاناه» (وكان قد سبق إعدادها لتتحوَّل تدريجياً إلى جيش نظامي). وقد بلغ تعداد هذا الجيش في تلك الفترة نحو ٥٠ ألف مقاتل، موزّعين على مختلف الأسلحة (المشاة، والجو، والبحر، والمدفعية، والمدرّعات، والهندسة، والإشارة، والخدمات الطبيّة، وغيرها)[١٥]، وقد اعتمدت القيادة

(١٤) آلون، يغال، إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي، ص ١٣٨.

(١٥) انظر: مركز الدراسات بالقاهرة، العسكرية الصهيونية، ج ١: ١٦٩ ـ ١٧٠، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، حرب فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧ وص ٤٠١؛ وآلون، يغال، المصدر السابق، ص ١٣٩.

الاسرائيلية، بعد حرب ١٩٤٨، استراتيجية عسكرية جديدة تقوم على أساس «الاستراتيجية الهجومية» المرتكزة على «الهجوم المضاد المسبق» أو «الحرب الاستباقية» و«نقل الحرب إلى أرض العدو» مع «المناورة بالخطوط الداخلية» نظراً لضيق رقعة الدولة وسهولة انتقال الجيوش فيها من جبهة إلى أخرى، وذلك بهدف المحافظة على «التفوّق المطلق» مقابل الجيوش العربية مجتمعة، وتعزيز عامل «الردع» ضد هذه الجيوش.

وللتوصّل إلى هذه الأهداف الاستراتيجية العسكرية، كان على اسرائيل أن تطوِّر سلاحها الجوي التكتيكي لكي توفِّر لجيشها تفوُّقاً جوياً تكتيكياً مستمرّاً، وأن تطوِّر سلاحها البري المرتكز على الوحدات المدرّعة القادرة على الاختراق السريع ولمسافات طويلة، والوحدات الميكانيكية المدرَّبة والتي تعمل بغطاء جوّي كثيف، ووحدات من المظلّيين المدرّبين تدريباً جيّداً، والأسلحة المضادة للدبابات التي تعزِّز نظام الدفاع الإقليمي، فتؤمِّن بذلك قوة عسكرية هجومية رادعة ومتفوّقة.

أمّا نظام الدفاع الإقليمي الذي اعتمدته اسرائيل في هذه المرحلة فكان يقوم على إعداد المستوطنات (الحدودية عامة) إعداداً تامّاً ودائماً للقتال، سواء من حيث توفير الطاقة البشرية ووسائل القتال والتحصينات، أو من حيث استغلال الحدّ الأقصى من الطاقة البشرية والتكنولوجية واللوجستية المتوفّرة في منطقة معيَّنة، وبالعمق الأقصى، لمتطلّبات القتال. يضاف إلى ذلك تزويد هذه المستوطنات بكل الترتيبات الأمنية ووسائل المراقبة والإنذار الاستخباري، وكل ما يعزِّز العمق الاستراتيجي للدفاع الإقليمي[١٦].

بعد حرب ١٩٤٨ بدأت اسرائيل تهتم بأمنها الخارجي، وذلك بعد أن استقرّ لها الأمر في الداخل، وكان عليها أن تلتفت إلى مناطق الحدود المتاخمة لها، حيث بدأ جيرانها العرب ضدها حرباً استنزافية طويلة لا هوادة فيها، برزت بأشكال مختلفة مثل «عدم الاعتراف، والمقاطعة، وإحباط مشروعات التنمية، ومنع العبور في قناة السويس والحصار البحري على مضايق تيران، ثم الحصار الجوّي منذ سنة ١٩٥٥، واستغلال التسلّل وتطويره إلى عمليات استخبارية وأعمال تخريبية»[١٧]، فكان تحول استراتيجية «الأمن» الاسرائيلي من الأمن الداخلي إلى الأمن الخارجي من أهمّ

(١٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أمن اسرائيل في الثمانينات، ص ٢١، (مقالة اللواء احتياط أهارون ياريف: العمق الاستراتيجي، وجهة نظر اسرائيلية).
(١٧) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أمن اسرائيل في الثمانينات، ص ٢١٥، (مقالة أورن).

متغيّرات هذه الحرب، إذ كان على الدولة الجديدة أن تهتمّ بمشكلة «إغلاق الحدود أمام التسلّل، وحمايتها من الغزو في حال قيام العرب بجولة ثانية»، وهكذا انتقل التركيز الأمني من الداخل إلى «مناطق الحدود» البالغة نحو «١٠٠٠ كيلومتر من الحدود البرية»[١٨]، وهي مشكلة ظلّت تكبر وتتفاقم حتى أصبح معها الأمن الخارجي لإسرائيل أهم ما واجه ويواجه هذه الدولة من مصاعب ومشاكل في تاريخها.

وبعد هذه الحرب بدأ مفهوم «الأمن القومي» الاسرائيلي يتبلور، فالدولة الناشئة حديثاً قامت على بقعة من الأرض لا تسمح لها بانتهاج استراتيجية دفاعية محضة، فهي، كما وصفها إيغال آلون «كانت، في الحقيقة جزيرة ليس لها المزايا الاستراتيجية للجزيرة المحاطة بالماء، ومن ناحية حدودها البرية، كانت محاطة كلية بدول معادية، وكانت موانئها على البحر المتوسط والبحر الأحمر معرّضة للحصار البحري ولعمليات الإنزال، وباستثناء الجليل الشمالي والنقب الجنوبي ـ اللذين تمتّعا بعمق معقول ـ كان وسط البلاد والشريط الساحلي على البحر المتوسط وممرّ القدس محرومين بصورة واضحة من العمق الاستراتيجي، وفي إحدى النقط الدقيقة لا تزيد المسافة بين المملكة الأردنية وشاطىء اسرائيل على البحر المتوسط عن عشرة أميال»[١٩].

لقد كانت إذن خطوط الهدنة التي تحوّلت بعد الحرب إلى حدود (مؤقّتة) لدولة اسرائيل لا تمنح هذه الدولة أي عمق استراتيجي أو تكتيكي، الأمر الذي أدّى إلى تبدّل جذري في نظرية «الأمن القومي» الاسرائيلي، كما أسلفنا، فأصبحت استراتيجية «الحرب الاستباقية» و«نقل الحرب إلى أرض العدو» التي طالبَ بها بن غوريون منذ حرب عام ١٩٤٨[٢٠] هي الاستراتيجية المعتمدة لدى اسرائيل. وقد طُبِّقت اسرائيل هذه الاستراتيجية في حرب السويس، أو «عملية قادش» عام ١٩٥٦ عندما هاجمت مصر، مع كل من فرنسا وانكلترا، على أثر تأميم الرئيس عبد الناصر لقناة السويس، مضيفة إلى هذين المبدأين من المبادىء الاستراتيجية اللتين اعتمدتهما اسرائيل طويلاً بعد ذلك، مبدأً ثالثاً لم تتخلَّ عنه منذ أن كانت «حركة صهيونية» إلى أن أضحت «دولة يهودية»، وهذا المبدأ هو: اعتماد السند الخارجي. فقد كان السند الخارجي، وما زال، الحصن الحصين لأمن اسرائيل الخارجي (انكلترا في وعد بلفور، ثم أميركا

(١٨) ـ م. ن. ص. ن.

(١٩) ـ آلون، المصدر السابق، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢٠) ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، ص ٥٩، (مقالة العميد دوف تماري: الهجوم من خلال انعدام الخيار).

في الأمم المتحدة وقرار التقسيم، ثم فرنسا في استيرادها للأسلحة، ثم أميركا من جديد، ولا تزال). وكانت اسرائيل تطمح من اشتراكها بالهجوم على مصر عام ١٩٥٦ واحتلالها لسيناء، كما طمح شركاؤها (الفرنسيون والبريطانيون)، إلى «إسقاط عبد الناصر» ونظامه و«تصفية القوّة العسكرية المصرية كتهديد دائم لإسرائيل»(٢١). إلاّ أن فشل اسرائيل (وشركائها) في تحقيق هذا الهدف جعلها تضطر لأن تسعى إلى تطوير نظريتها الأمنية تطويراً يتلاءم مع الظروف التي استجدّت بعد هذا الفشل.

لقد شكّل إقفال قناة السويس، بعد تأميمها، خطراً كبيراً على حرية الملاحة الاسرائيلية، بل اعتبرته عملية خنق استراتيجي لها، من هنا، رأت اسرائيل في عملية قادش، وفتح القناة من جديد أمام ملاحتها، متنفّساً حيوياً لها، إلاّ أن الهدف الاستراتيجي الذي ابتغته من مشاركتها في هذه العملية، وهو إسقاط نظام عبد الناصر وضرب القوة العسكرية المصرية، لم يتحقّق، فرأت أن عليها إعادة النظر في مفهوم «الأمن» لديها وفقاً للأسس التالية:

١ ـ إن عدم التكافؤ (العددي والجغرافي على الأقل) بين العرب وبينها لن يسمح لها بانتصار دائم ومستمر على العرب، وبعكس ذلك، فإن أي انتصار عربي عليها سيؤدّي، ولا شك، إلى تصفيتها. من هنا، فإذا كان هدف العرب من أي حرب ضد اسرائيل هو إنهاء وجودها، فإن هدف اسرائيل لن يكون أكثر من منع العرب من تهديد هذا الوجود.

٢ ـ لتحقيق هذا الهدف، يقتضي أن تمنع اسرائيل العرب من المبادرة في شنّ أي هجوم عليها، ويكون ذلك بمبادرتها هي بتدمير القدرة الهجومية العربية التي يمكن أنْ تشكّل تهديداً مباشراً ومحتملاً لها(٢٢).

٣ ـ إن السبيل الوحيد للوصول إلى هذه الأهداف، يضطر اسرائيل إلى اعتماد المبادىء الاستراتيجية التالية، وبصورة مستمرة:

أ ـ الحرب الوقائية الاستباقية.

ب ـ نقل الحرب إلى أرض العدو.

ج ـ الردع.

---

(٢١) م.ن. ص.ن.، وكان لاسرائيل أهداف أخرى غير ذلك في مشاركتها بهذه الحرب، منها: منع مصر من استيعاب الأسلحة الشرقية التي استوردتها من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥، وتأمين حرية الملاحة في خليج العقبة وحرية المرور في قناة السويس، وضرب قواعد الفدائيين في غزة وسيناء، وضم قطاع غزة إذا أمكن، والاستيلاء على بترول سيناء، وأخيراً فرض الصلح على مصر إذا امكن.

(٢٢) م.ن. ص.ن.

د ـ المناورة الخارجية واعتماد السند الخارجي.

ولن تستطيع اسرائيل المحافظة على أمنها الخارجي إلّا باعتماد هذه المبادىء مجتمعة.

المرحلة الثالثة: من حرب السويس إلى حرب الأيام الستّة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧):

يعتبر «الردع» واحداً من أهمّ الأسس التي بنت اسرائيل عليها نظريتها الأمنية منذ نشوئها إلى اليوم، وقد مارست أعمالها الإرهابية الردعية على الأشخاص والمؤسسات والمدن والقرى الفلسطينية والعربية وضد الجبهات العربية كافّة وداخل أراضي الدول العربية. وتكتظ الأعوام التي مرت على قيام اسرائيل بأعمالها الإرهابية الردعية بشكل لا يمكن حصره. وقد طوّرت اسرائيل، بعد فشلها في حرب السويس، نظريتها الأمنية باتجاه تعزيز عملياتها الردعية هذه، خاصة بعد تحييد الجبهة المصرية من جرّاء احتلالها لسيناء، معتمدة بذلك على سلاحها «الاستخباري» من جهة، وعلى سلاحها «الجوي» و«المدرّع» من جهة أخرى. وكانت تتذرّع بأوهى الأسباب لتنفذ عمليات ردعية مختلفة من اغتيال للأفراد إلى تهجير للأهالي وطرد للسكّان إلى تدمير للقرى والمؤسسات، وغير ذلك من العمليات الردعية التي كانت تتفنّن في القيام بها. ولم تكن تنتهج في هذه الأعمال الردعية أسلوباً واحداً أو متدرّجاً، بل كانت تعمد إلى اختيار الهدف الملائم في الظرف الملائم ولغاية محدّدة. فقد قتلت، مثلاً، ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ وآذار/مارس ١٩٦٣ ستة علماء مصريين وأصابت فتاة تعمل معهم بالعمى، وذلك بواسطة الطرود الملغومة، وفي محاولة لمنع مصر من إحراز أي تقدّم علمي. وأقدمت ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ على عمليات قتل وقصف وتدمير وتهجير للعديد من الأشخاص والقرى والمدن الفلسطينية والعربية، ومن أهمّ هذه العمليات:

ـ المجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد بلدة «كفر قاسم» الفلسطينية بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ حيث قتلت ٤٧ فلسطينياً، والمجزرة التي ارتكبتها تلك القوات في أثناء احتلالها لبلدة «خان يونس» ومخيّم الوكالة المجاور لها، بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ حيث قتلت ٢٧٥ فلسطينياً، والمجزرة التي ارتكبتها تلك القوات كذلك في مخيّم اللاجئين ببلدة «رفح» بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه حيث قتلت ١١١ فلسطينياً. وفي المخيّم نفسه، في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، هدمت اسرائيل ١٤٤ منزلاً وقتلت ٢٣ فلسطينياً وتركت جثثهم في شوارع البلدة عدة أيام، عمدت بعدها إلى دفنهم في قبر جماعي.

ـ مهاجمة قرية «السموع» الأردنية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ وتدمير ١٢٥ منزلاً ومدرسة وعيادة طبيّة وقتل ١٨ شخصاً وجرح ٥٤ شخصاً.

ـ قصف قرية «النقيب» السورية بالطيران والمدفعية بتاريخ ١٦ ـ ١٧ آذار/مارس ١٩٦٢ وقتل ٣٠ شخصاً[٢٣].

وفي الوقت الذي كانت اسرائيل تمارس أبشع أنواع العمليات الردعية ضد الفلسطينيين (والبلدان العربية المجاورة) كانت تعدّ نفسها، سياسياً واجتماعياً وعسكرياً، لممارسة نظريتها «الأمنية» المتطوّرة: الحرب الوقائية أو الاستباقية، ونقل الحرب إلى أرض العدو، مع المحافظة على اعتماد السند الخارجي. وقد تحقّق لها ذلك في حزيران عام ١٩٦٧ عندما شنّت حربها على كل من مصر والأردن وسوريا، بعد أن قرّر الرئيس عبد الناصر إخراج القوات الدولية من قناة السويس وسيناء.

كان «يغال آلون» من أبرز القائلين باعتماد «الحرب الإجهاضية الوقائية أو الاستباقية»، وذلك «بنقل الحرب إلى أرض العدو» ومهاجمته في عقر داره قبل أن يبادر هو بالهجوم، وقد حدّد عدّة حالات تجعل «من حق اسرائيل، بل ويفرض عليها، أن تدخل الحرب»، وهذه الحالات هي:

«١ ـ إذا احتشدت قوات هجومية تشكّل خطراً على اسرائيل.
«٢ ـ إذا اتضح أن العدو يعدّ لهجوم جوي مفاجىء على قواعد اسرائيل الجوية.
«٣ ـ إذا وقع هجوم جوي مهما كان محلياً، على منشآتنا الذرية ومؤسساتنا العلمية.
«٤ ـ إذا وصلت أعمال حرب العصابات... إلى درجة لا تستطيع معها عمليات الدفاع الإيجابي والانتقام (أي الردع) أن تتصدّى لها.
«٥ ـ إذا دخلت الأردن في حلف عسكري مع دولة عربية أخرى وسمحت بحشد قوات عسكرية أجنبية في أراضيها، وبخاصة في الضفة الغربية لنهر الأردن.
«٦ ـ إذا أغلقت مصر مضايق تيران».

ويرى أن تحقيق واحدة من هذه الحالات الست «يعطي اسرائيل الحق في الدخول في حرب دفاعية، بالوسائل وفي المسارح والأوقات التي نحدّدها هي»[٢٤].

وكانت اسرائيل قد أعدّت، خلال هذه الفترة، العدة السياسية والاجتماعية والعسكرية اللازمة لتنفيذ هذه الحرب بنجاح. وهذه العدّة هي:

---

(٢٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، من هم الإرهابيون، ص ٣٧ ـ ٣٩ و٤١ ـ ٤٢ و٤٥.
(٢٤) آلون، المصدر السابق، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

١ ـ جيش حديث ومدرَّب، أساسه «الطيران والمدرّعات والمظليون» وهم يشكّلون «القوّة الضاربة» في هذا الجيش.
٢ ـ جهاز استخبارات متميّز وناجح.
٣ ـ أجهزة متطوّرة وحديثة للإنذار المبكّر.
٤ ـ نظام متطوّر للدفاع الإقليمي.
٥ ـ نظام متطوّر للتعبئة واستنفار الاحتياط.
٦ ـ سياسة خارجية تواكب التطورات الدولية لكي تتمكّن من استخدامها، بكفاءة، وعند الضرورة، في «مناورتها الخارجية». وظلّت ترصد التحركات العربية والدولية على مختلف الجبهات، بهدف الحصول على مؤشّر إيجابي يبرِّر لها تحقيق هذه القفزة النوعية من ضمان أمنها الخارجي.

يتساءل الكثير من الاستراتيجيين العسكريين عمّا إذا كانت عملية الرئيس عبد الناصر في إخلاء قناة السويس وسيناء من القوات الدولية، وحشد الجيوش المصرية في سيناء، وإقامة نوع من القيادة العسكرية المصرية ـ الأردنية الموحَّدة عشية هذه الحرب، سبباً كافياً لأن تبادر اسرائيل بشنّ هجومها المباغت والناجح على الجبهة المصرية أولاً، ثم على الجبهتين الأردنية والسورية. وبتعبير آخر، إذا كان من الممكن تسمية حرب الأيام الستة هذه «بالحرب الإجهاضية أو الوقائية أو الاستباقية».

لقد حدّد «يغال آلون» أسباب هذه الحرب كما يلي:

١ ـ «الحرب الشعبية» التي تشنّها «جماعات الكيان الفلسطيني» من الحدود السورية، ورمايات المدفعية السورية «على طول الحدود».

٢ ـ إغلاق مضايق تيران وسحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء.

٣ ـ حشد الجيش المصري في سيناء واستنفار سلاحي الطيران والبحرية المصريين.

٤ ـ توقيع معاهدة عسكرية بين الأردن ومصر، والسماح لقوات مصرية وعراقية وسعودية بدخول الأردن بقيادة مصرية، وتركيز قوات هجومية في الضفّة الغربية.

٥ ـ «بدأت مصر عملياتها الحربية بضرب قرى الحدود، على طول قطاع غزة، وتقدّمت مدرّعاتها في اتجاه النقب الجنوبي»[٢٥]، وأجرى سلاح الطيران المصري تحرّكات مشبوهة[٢٦].

(٢٥) آلون، ثلاث حروب وسلام واحد، ص ١١٤ ـ ١١٥.
(٢٦) م.ن.، ص ١٢٣.

٦ ـ يدّعي آلون أن المصريين خطّطوا، في هذه الفترة، مع الأردنيين «لفصل النقب، والاستيلاء على إيلات بحركة فكّي كمّاشة مدرّعة من سيناء ومن العقبة، مع مؤازرة الأسطول البحري المصري في البحر الأحمر»[٢٧].

وحدَّد «اسحق رابين» رئيس أركان الجيش الاسرائيلي في ذلك الحين، في تقرير له في الكنيست بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٦٧، هذه الأسباب كما يلي:

«١ ـ لا تستطيع اسرائيل الاحتفاظ بقواتها مستنفرة على الحدود لمدة طويلة.

«٢ ـ بدأت معنويات السكان بالتدهور، فالذعر أخذ يشيع بينهم.

«٣ ـ يستطيع العرب أن يتوسّعوا في التسلّح أكثر من قدرة اسرائيل على ذلك.

«٤ ـ لا تزال الدول العربية غير مستعدة استراتيجياً، وهذه فرصة يجب اغتنامها.

«٥ ـ إذا لم تبدأ اسرائيل حرباً خاطفة الآن، فإنها ستواجه حرباً طويلة الأمد وتمزّقاً لا قبل لها به.

«٦ ـ إذا لم تبدأ اسرائيل الحرب الآن خارج حدودها وبخاصة في صحراء سيناء، فإن أرض اسرائيل ستكون ميداناً لتلك الحرب»[٢٨].

ولكن العقيد «ايلون» أحد المنظّرين الاستراتيجيين في الجيش الاسرائيلي، اختصر أهداف هذه الحرب بشكل واضح وصريح، إذ قال إنها هدفت إلى:

١ ـ «إزالة التهديد عن سكّان اسرائيل على امتداد حدودها، وفتح المضايق، وذلك بواسطة تدمير جيش مصر أولاً وقبل كل شيء، وإذا ما اقتضت الضرورة، تدمير جيشي الأردن وسوريا ومفارز الجيش العراقي».

٢ ـ «احتلال أراضٍ» دون أن يحدِّد «موقع هذه الأراضي وحجمها، باستثناء شرق سيناء وقطاع غزة»[٢٩].

ولا تختلف وجهة النظر العربية كثيراً عما قاله «ايلون» وهي أن الهدفين الرئيسيين من هذه الحرب كانا:

---

(٢٧) م.ن. ص ١٢٢.

(٢٨) الكيلاني، المصدر السابق، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٢٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية، ص ١١ ـ ١٢. (مقالة إيلون: أمن اسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها).

١ ـ تدمير الجيوش العربية، وجيش مصر خاصة.

٢ ـ احتلال أراضٍ عربية، ومنها سيناء وقطاع غزة.

يضاف إلى هذه الأهداف (الأسباب)، الأهداف التالية:

١ ـ ضرب النظامين العربيين الثوريين في كل من مصر وسوريا والقضاء عليهما.

٢ ـ الحصول على حرية الملاحة الاسرائيلية عبر خليج العقبة وقناة السويس.

٣ ـ استكمال احتلال ما تبقّى من فلسطين، وخاصة الضفّة الغربية، وذلك للتخلّص من هشاشة «الشريط الخطر» الذي وصفه «آلون» بأنه «منطقة أسفل البطن الطرية»[٣٠] لإسرائيل.

٤ ـ تهديد كل من مصر وسوريا وذلك بنقل الحرب إلى أرضهما واحتلال أجزاء من هذه الأرض والاحتفاظ بها كرهينة للمساومة والتفاوض للحصول على السلام بالشروط الاسرائيلية.

وسواء كانت حرب الأيام الستة (أو حرب ١٩٦٧) «حرباً إجهاصية» (ونحن من هذا الرأي) أم لا، فقد حقّقت لإسرائيل كل أهدافها، كما أن اسرائيل أجادت استخدام «المناورة الخارجية» فاستفادت إلى حدٍّ كبير من «السند الخارجي» الذي تمثّل بالدعم الأميركي الواضح لها في هذه الحرب، وخاصة بدور السفينة الأميركية «ليبرتي» في شلّ المواصلات اللاسلكية العسكرية المصرية أو إعاقتها خلال العمليات العسكرية بين مصر واسرائيل، وكذلك بدور الأسطول السادس الأميركي في حماية الأجواء الاسرائيلية، وتزويد اسرائيل بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة المتطوّرة، وخاصة قنابل الطائرات التي تنفجر بواسطة صمّام مؤقّت ويؤدّي انفجارها في مدرج الطائرات إلى اختراق هذه المدارج حتى عمق ٥ , ٤ أمتار تقريباً، مما يجعل هذه المدارج غير صالحة للعمل إطلاقاً.

وهكذا حقّقت اسرائيل، بعد حرب الأيام الستة، قفزة نوعية في نظامها الأمني، فكان ما سمّي بنظرية «الحدود الآمنة» وتعزيز «نظام الدفاع الإقليمي» مع عدم التخلّي إطلاقاً عن استراتيجية «الردع» المحبّبة جداً إلى قلوب قادة الكيان الصهيوني.

(٣٠) آلون، إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي، ص ١٤٤

الحدود الآمنة، لم يكن «للحدود الآمنة»، في المفهوم الأمني الاسرائيلي، أي مدلول سياسي قبل انتصار اسرائيل في حرب عام ١٩٦٧، فاسرائيل دولة «بلا حدود»، تقف حدودها، مؤقتاً، عند آخر موقع عسكري تحتلّه، بانتظار تقدّمها إلى موقع جديد، وليس ذلك افتئاتاً أو اختلاقاً لمبادىء وأسس غير موجودة في ذهن القادة الاسرائيليين، بل حقيقة واقعة نجدها، خاصة، عند أولئك الذين صنعوا، ويصنعون حاضر اسرائيل وغدها، مثل:

- يغال آلون، الذي قال: «إن الحدود الحقيقية لدولة اسرائيل تتحرَّك وتتكوَّن مع حركة وموقع حارث الأرض والعامل اليهودي»[٣١].

- موشي دايان، الذي قال في حديث له بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨: «إن حدود ١٩٤٨، التي تعكس فقط نتائج الحرب، ليست أمراً مقدَّساً. إن المستعمرات المدينية والزراعية والصناعية والقواعد العسكرية سترسم خريطة جديدة[٣٢]»، كما قال: «إذا وقع السيف من يدنا فسوف نموت»[٣٣].

- وبن غوريون الذي قال: «إن تحقيق أمننا لا يكون إلاّ عن طريق انتصاراتنا العسكرية»[٣٤].

- وغولدا مائير، التي قالت في خطاب ألقته بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٥ في مستعمرة «ميروم هاغولان»: «إن الحدود الصحيحة هي الأماكن التي يقطن فيها اليهود، لا الخطوط المرسومة على الخرائط»[٣٥].

نشأت نظرية «الحدود الآمنة» إذن من حرص اسرائيل على إيجاد مسوغ تبرّر بواسطته الاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلّتها إبّان حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهي سيناء والضفّة الغربية وقطاع غزة والجولان (وإن كانت قد تنازلت، وربّما مؤقّتاً،

---

(٣١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، عدد٣، (اسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح)، ص ٢١.

(٣٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أمن اسرائيل في الثمانينات، ص ٢٢١ وحاشية ٧٥، (مقالة للمقدم الحانان أورن: دور الاستيطان وأهدافه الأمنية).

(٣٣) مركز الدراسات بالأهرام، العسكرية الصهيونية، ج ٢: ٥٧.

(٣٤) - م.ن.ص.ن.

(٣٥) الأيوبي، الهيثم، دروس الحرب الرابعة، ص ٨٩، نقلاً عن صحيفة «معاريف» الاسرائيلية بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٦.

عن سيناء، لقاء صفقة مغرية طالما حلمتْ بها وسعت إليهـا، ألا وهي استبدال سينـاء بمعاهدة صلح مع مصر، أكبر الدول العربيـة وأقواهـا عسـكرياً). وبدأ قـادة اسرائيل ومنـظِّروها يختلقـون تعاريف مختلفـة لهذه النـظرية بغيـة وضعها في التـداول العـالمي، فيعرِّفها «يغال الون» مثلاً بأنها «الحدود السياسيـة التي تعتمد عـلى عمق جغرافي وعـلى حواجز طبيعية كالحواجز المائية والجبلية والصحراوية والممرَّات الضيِّقـة التي تحول دون تقدّم القوات البرية الآلية، إذ أنها تؤمِّن، من ناحية، إمكانية اتخاذ تـرتيبات تحـذيريـة مسبقة ناجعة ضد اقـتراب مقاتـلات معاديـة، وتُستَغلّ، من النـاحية الثـانية، لإنشـاء قـواعد مـريحة لهجـوم معاكس»[٣٦]، وهـو، ولا شك، يقصـد بالحـواجز المـائية: قنـاة السـويس ونهر الأردن، وربّما الليـطاني أو الأولي لاحقـاً، والحـواجـز الجبليـة: هضبـة الجولان، والحواجز الصحراوية والممرَّات الضيِّقة: سيناء وممرَّاتها في جدي والمتلا.

ويصف «آلون» خطوط الهدنة التي كـانت قائمـة عام ١٩٤٩ بـأنها «لا يمكن أن تكـون حدوداً دائمـة. إنها، في غالبيتهـا، خاويـة من أية قيمـة اسـتراتيجيـة، وعـودة اسرائيل إليها تعني عودتها إلى مصيدة موت استراتيجية محتملة»[٣٧]. ويعلِّل وجهة نظره هذه بقوله: إن «حدود اسرائيـل السياسيـة» يجب أن تكون «حـدوداً آمنة من النـاحية الاستراتيجية»، أي أنها «يجب أن تكون قائمة على أساس طوبوغرافي سليم يتكوَّن من عـوائق طبيعية قـادرة ـ إذا أحسن الدفـاع عنها ـ عـلى مقـاومـة جيش بـرِّي حـديث، ومـلائمة لشنّ هجـوم مضاد كبـير». وبصورة أوضـح، يجب أن يكـون للبـلاد «عمق استراتيجي» يوفِّر لها الردّ المناسب على أي خرق يمكن أن يشكِّـل «أمراً واقعـاً حربيـاً» بواسطة «جيوش أو طائرات أو صواريخ معادية»، كما يجب أن يـوفِّر لهـا نظـاماً «بالـغ الرقيّ للإنـذار المبكر ضـد اقتراب الـطائرات المعادية»[٣٨]. وهكـذا يبرِّر آلـون، وبكل بساطة، حاجة اسرائيل إلى الأراضي العربية التي احتلّتها، لكي تشكّـل لها «حـدودها الأمنة» لفترة من الزمن، رافضاً، بأية حـال، العودة إلى خـطوط الهدنـة عام ١٩٤٩، ومعتبراً «أن الحدود الآمنة دون سلام أفضـل من السلام دون حـدود آمنة»[٣٩]. وهـذه دعوة صريحة وواضحة للاحتفاظ بكامل الأراضي العربية المحتلّة.

ويستند «آلون» في مفهومه هذا لنظرية «الحدود الأمنة» إلى ثلاثة عوامل أساسيـة هي:

---

(٣٦) آلون، ثلاث حروب وسلام واحد، ص ١٦٢.
(٣٧) آلون، إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي، ص ٢٣٣.
(٣٨) م. ن. ص ٢٣٤.
(٣٩) م. ن. ص ٢٣٦.

«أ ـ المقتضيات الأمنية الاسرائيلية.
«ب ـ الروابط التاريخية للشعب الاسرائيلي ببلاده.
«ج ـ الإمكانات السياسية»[40].

أي أنه يعيد أسس هذه النظرية إلى الأطماع الأساسية التاريخية والدينية لليهود في فلسطين وباقي الأرض الممتدّة من الفرات إلى النيل، وفقاً للتوراة. ويربط تنفيذ «مقتضيات الأمن» المتعلّقة تعلُّقاً مباشراً «بالروابط التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين» بالإمكانات السياسية التي تتغيّر وفقاً للظروف والأحوال، وهي إمكانات لا بدّ وأن تستطيع اسرائيل اقتناصها والاستفادة منها كلما سنحت. لذا، فهو يرفض «الصلح» مقابل «الأمن» أي «الأرض» ويقول: «إن معاهدة صلح في حدّ ذاتها ليست ضمانات للأمن، إذ أن معظم الحروب التي نشبت على مرّ العصور، وقعت بين شعوب كانت تسود بينها أوضاع سلمية»[41].

أمّا ما يريده «آلون» ضمن مفهوم «الحدود الآمنة» فهو ما يلي:

أ ـ معاهدة سلام «تحتوي على اتفاقات أمنية فعّالة، بما في ذلك حدود دفاعية جديدة».

ب ـ وجود اسرائيلي «مدني وعسكري وسياسي» في حدود «التجمّع الاستراتيجي الطبيعي».

الأمر الذي يؤمّن لاسرائيل «عمقاً جغرافياً ومواقع طوبوغرافية دفاعية مريحة».

ج ـ الارتباط التاريخي للشعب اليهودي ببلاده، وهو، من هذه الناحية، يشكّك بـ «قومية» المناطق المحتلّة و«عروبتها»، فيرى أنه لا حقّ «تاريخياً أو سياسياً» للأردن بالضفة الغربية، وأن «قطاع غزة» لم يكن يوماً أرضاً مصرية، وكذلك فهو يشكّك بأمر ملكية مصر لشبه جزيرة سيناء، معتبراً أن مناقشة هذه القضية مع مصر تقوم «على أساس سياسي وليس على أساس قانوني»[42].

وهكذا يجترح «آلون» المبرِّرات لضمّ الأراضي العربية المحتلّة، مختلقاً المغالطات التاريخية والقانونية الفاضحة والعقيمة الجدوى (دون أن يتمكّن من اختلاق مبرِّر

---

(٤٠) آلون، ثلاث حروب وسلام واحد، ص ١٥٨.
(٤١) م.ن. ص ١٥٩.
(٤٢) م.ن.، ص ١٥٩ ـ ١٦١.

تاريخي أو قانوني واحد لضمّ الجولان)، ثم إنه يعزّز نظرته هذه بواقع سابق يرفض العودة إليه وهو «إرجاع الخط الدفاعي إلى سابق عهده»، فهو «لا يتصوّر عودة المدفعية السورية إلى مرتفعات الجولان وعودة المدرّعات الأردنية مقابل سهول الشارون وعميق وحيفر والساحل»، ولن تسمح اسرائيل أبداً «بإعادة تقسيم القدس» أو فتح «أبواب النقب إلى حدود سيناء» أو أن توضع «حرية الملاحة الاسرائيلية في الممرّات المائية الدولية» موضع تساؤل أو شكوك[43].

لقد استخدمت اسرائيل نظرية «الأمن» كوسيلة للتوسّع في كل مرحلة من مراحل توسّعها، وبنت على هذه النظرية استراتيجيتها التوسّعية منذ إنشائها، فقد كانت تتذرّع بأمنها في كل مرّة تشنّ فيها حرباً لتحتلّ أرضاً عربية، إلى أن كانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي احتلّت فيها سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان، فاعتبرت أنها وصلت بذلك إلى «حدود آمنة» وملائمة للدفاع (باستثناء حدودها الشمالية مع لبنان)، إلى أن كانت حرب تشرين عام ١٩٧٣ التي أسقطت هذه النظرية سقوطاً نهائياً بفعل الهجوم العربي الكاسح على الحدود التي كانت اسرائيل قد اعتبرتها آمنة بعد حرب ١٩٦٧، فإذا بها أكثر الحدود هشاشة وضعفاً، عندما قرّرت دولتان عربيتان فقط، هما مصر وسوريا، اختراق هذه الحدود وتحطيم نظرية الأمن الاسرائيلية المرتكزة عليها.

ولقد أرفقت اسرائيل نظريتها في «الحدود الآمنة» التي اعتمدتها بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧ وحتى سقوط هذه النظرية بعد حرب ١٩٧٣، بنظريتين رديفتين هما: نظام الدفاع الإقليمي، واستراتيجية الردع.

ـ نظام الدفاع الإقليمي:

اعتبرت اسرائيل، بعد احتلالها للأراضي العربية في حرب ١٩٦٧، أنها ضمنت لنفسها «حدوداً آمنة»، ولم يعد ينقصها إلا الاعتراف الدولي بهذه الحدود، وعلى هذا الأساس، باشرت بتعزيز نظامها الدفاعي وتطويره، مطوّرة في الوقت نفسه، قواتها الهجومية الضاربة، وخاصة سلاحي الطيران والمدرّعات، وسلاح المظليين، متخلّية، إلى حدٍّ كبير، عن نظرية «الحرب الاستباقية»، ومستعيدة، في الوقت نفسه، نظريتها السابقة «الدرع والرمح»، وهي تلك التي اعتمدتها في إحدى مراحل إنشائها، والقائمة على المستعمرات المحصّنة والمعدّة للقتال، والوحدات المتحرّكة المنطلقة من

---

(٤٣) م.ن. ص ١٥٨

هذه المستعمرات، مع تطوير لهذه النظرية بما يتناسب والأوضاع الجديدة، وهكذا تضمَّنت «الدرع» الدفاعية:

- شبكة متطوّرة من التحصينات الدفاعية على طول الحدود وفي المستعمرات (خط بارليف على الجبهة المصرية، ومواقع محصَّنة على طول نهر الأردن، ومواقع محصَّنة يمتدّ أمامها خندق مضاد للدبابات على الجبهة السورية).
- شبكة متطوّرة من الدفاع المضاد للدبَّابات.
- نظاماً متطوّراً للدفاع ضد الطائرات.
- نظاماً متطوّراً للدفاع الإقليمي الشامل.

وتضمَّنت «الرمح» الهجومية:

- القوات المسلَّحة الاسرائيلية المعدّة للهجوم، وأهمّها:
- القوّات المدرَّعة والميكانيكية التي تقوم «بالمناورة الهجومية الاختراقية» في عمق أراضي العدو.
- القوات الجوية والقوات المنقولة جواً والمعدّة «للاقتحام الجوي الرأسي»[٤٤].
- قوات نظامية احتياطية «تتميَّز بخفّة الحركة وقوّة النيران»، مهمّتها «تلقّي الصدمة الأولى، وتعزيز الدفاعات الثابتة بالتعاون مع القوات الجوية»[٤٥].

مع إقامة:

«أ - نظام محكم للمراقبة والإنذار يغطّي المجالات الجوية والبرية والبحرية المحتملة لهجوم العدو.

«ب - نطاقات من الدفاعات الثابتة المرتكزة على النقاط الحصينة والمستعمرات الدفاعية (على طول الحدود) والمتحكّمة بطرق الاقتراب الهامّة وعقد المواصلات الجوية»[٤٦].

استراتيجية الردع:

سبق وقلنا إن اسرائيل لم تتخلَّ عن استراتيجية الردع في أية مرحلة من مراحل تطوّر نظريتها «الأمنية»، وقد اعتمدتها في هذه المرحلة كذلك، وخاصة في حرب الاستنزاف التي تلت حرب الأيام الستة مباشرة (١٩٦٨ - ١٩٧٠).

---

(٤٤) مركز الدراسات بالأهرام، العسكرية الصهيونية، ج ٢: ١٨٣ - ١٨٤.
(٤٥) م. ن. ص. ١٨٤.
(٤٦) م. ن. ص. ن.

تعتبر حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية الاسرائيلية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) نموذجاً بارزاً من نماذج «الصراع المسلّح الطويل الأمد»، وتبنى استراتيجية حرب الاستنزاف، عامّة، على ضرب الخصم ضربات مدروسة ومحدّدة، مستمرّة ومطردة لفترة زمنية طويلة، كضرب المطرقة على السندان، مما يلحق لدى هذا الخصم شعوراً بالإرهاق والإنهاك النفسي والمادي، ويجعله غير قادر على إنهاء الوضع الذي هو فيه بالحسم العسكري. وتعتبر حرب الاستنزاف نقيضاً تامّاً للحرب الخاطفة أو الصاعقة المبنية على الحسم العسكري «السريع والكامل» في «فترة وجيزة من الزمن»[٤٧]، وهي تلك التي اعتمدتها اسرائيل في جميع حروبها، وخاصة الأخيرة منها وهي حرب ١٩٦٧.

وكانت حرب الاستنزاف هي الردّ العربي (المصري) على انتصار اسرائيل في حرب الأيام الستة، وقد كانت مُكلِفة وموجعة لإسرائيل إلى حدٍّ كبير، إذ أنها لا تستطيع تحمّل صراع طويل الأمد، فهو صراع قاتل لها، وقد سعت جاهدة إلى الخلاص منه بمختلف الوسائل، وأهم تلك الوسائل: استراتيجية الردع.

وقد اعتمدت اسرائيل في استراتيجيتها هذه: الردع المتدرّج على مراحل وعلى الشكل التالي:

المرحلة الأولى: الردع المحدود (من أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ حتى حزيران/يونيو ١٩٦٩) حيث قامت اسرائيل بغارات على «نجع حمادي» (أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨)، وعلى إحدى قناطر النيل في الوجه القبلي (نيسان/ابريل ١٩٦٩)، وعلى صعيد مصر، وغيرها، إلاّ أن هذه الاستراتيجية فشلت في التأثير على حرب الاستنزاف التي كانت مصر تديرها ببراعة فائقة، فانتقلت اسرائيل إلى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: الردع الجسيم (تموز/يوليو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩):

تحوّلت اسرائيل من الردع المحدود إلى الردع الجسيم بعدما طرأ تطوّر كبير وهام على القوات المصرية، سواء من حيث نوعية الأسلحة ودقّتها أم من حيث الكثافة البشرية من القوات التي حشدت على خطوط المواجهة في القناة، وكان الهدف من هذا التحوّل في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هو إرغام المصريين، بواسطة السلاح الجوي الاسرائيلي، على التوقّف عن لعبة «الاستنزاف» هذه لأنها أصبحت تستنزف فعلاً قوى الاسرائيليين ومعنوياتهم بالإضافة إلى أرواحهم.

---

(٤٧) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، عدد ١، (بعض مسائل الصراع العربي الاسرائيلي)، ص ٣٣.

وقد ابتغت اسرائيل من تحوّلها إلى الردع الجسيم ما يلي:

أ ـ تحطيم نظام الدفاع الجوي المصري وجذب الطائرات المصرية إلى معارك جوية غير متكافئة مع الطيران الاسرائيلي.

ب ـ التصدّي للعمليات العسكرية المصرية الفعّالة في منطقة القناة والحدّ من آثار هذه العمليات على القوات الاسرائيلية المتمركزة على خطوط المواجهة وخلفها، وذلك بواسطة التفوّق الجوي الاسرائيلي.

ج ـ تشتيت الحشد العسكري المصري على خطوط المواجهة وخلف هذه الخطوط.

د ـ الضغط على القيادة السياسية المصرية وذلك بنقل الحرب إلى عمق الأراضي المصرية لإشعار الشعب بثقلها ووطأتها حتى يعجز عن تحمّل آثارها وأوزارها فيسعى إلى إيقافها بواسطة الضغط على تلك القيادة أو تتصدّع الجبهة الداخلية.

إلّا أن اسرائيل فشلت كذلك في هذه الاستراتيجية فانتقلت صعداً إلى المرحلة الثالثة.

ـ المرحلة الثالثة: الردع الشامل: (كانون ثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٧٠):

حيث قرّرت اسرائيل، في مطلع العام ١٩٧٠ «مدّ غاراتها الجوية إلى عمق الأراضي المصرية وحتى مشارف عاصمتها القاهرة، وضرب عدد من الأهداف العسكرية والمدنية، بحيث يمكن تحقيق هدف استراتيجي وسياسي واضح، هو شلّ القدرة العسكرية تماماً، وتهديد الجبهة الداخلية تهديداً مباشراً»[٤٨]، وبدأت بالفعل، عملياتها في عمق مصر، أي في منطقة وادي النيل والقاهرة، وضربت أهدافاً مدنية ولفترة زمنية طويلة، فبدأت منذ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ سلسلة من الغارات الجوية على أهداف عسكرية ومدنية في مناطق التل الكبير وانشاص ودهشور، وعلى مناطق مختلفة من وادي النيل والدلتا (وأهم تلك الغارات: قصف جوي لأحد المصانع المدنية في أبو زعبل شرق القاهرة سقط على أثره ٧٠ قتيلاً و٦٠ جريحاً، وقصف جوي آخر لمدرسة بحر البقر قتل على أثره ٤٦ طفلاً)[٤٩].

---

(٤٨) مركز الدراسات بالأهرام، العسكرية الصهيونية، ج ١: ٣٤٥ نقلاً عن: صحيفة «معاريف» الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩.

(٤٩) الأيوبي، الموسوعة العسكرية، ج ١: ٥٢١، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، من هم الارهابيون، ص ٧٨ ـ ٧٩، و Vincent Monteil, Dossier Secret Sur Israël: Le Terrorisme, p. 27.

ولكن تطوّر الدفاع الجوي المصري وفعاليته افشل خطّة اسرائيل هذه بل وترك آثاراً سلبية على استراتيجية اسرائيل الردعية، أهمّها الحدّ من السيطرة الجوية المطلقة على أجواء مصر(٥٠) ممّا أدّى إلى توقف الغارات الجوية الاسرائيلية على عمق مصر في منتصف نيسان/ابريل ١٩٧٠، فانتقلت اسرائيل، بعدها، إلى المرحلة الرابعة.

المرحلة الرابعة: وهي تهدئة جبهة القتال بالعودة إلى استراتيجية الردع المحدود أو الجسيم (نيسان/ابريل ـ آب/أغسطس ١٩٧٠).

ولم تمارس اسرائيل، في هذه المرحلة، استراتيجيتها الردعية ضد الجبهة المصرية فحسب، بل مارستها كذلك ضد الجبهات العربية الاخرى، وخاصة ضد المقاومة الفلسطينية التي كانت قد نشطت بفعالية كبيرة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وأهم العمليات الردعية التي قامت بها في هذه المرحلة:

١ ـ عمليات الردع المحدود:

أ ـ ضد الأردن:

ـ قصف مخيّم اللاجئين في الكرامة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ وقتل ١٤ شخصاً وجرح ٢٨ شخصاً.

ـ قصف المخيّم نفسه بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٦٨ وقتل ١٤ شخصاً وجرح ٥٠ شخصاً.

ـ غارة جوية على قرى أردنية ومخيم للاجئين وعلى طول نهر الأردن بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٦٨ وقتل ٥٦ شخصاً وجرح ٨٢ شخصاً.

ـ هجوم على مدينة إربد بتاريخ ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٨ وقتل ٣٠ شخصاً وجرح ٥٩ شخصاً.

ـ غارة جوية على مدينة السلط بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٦٨ وقتل ٢٨ شخصاً وجرح ٨٢ شخصاً.

ـ غارة جوية على قرية كفر أسد بتاريخ ٢ ـ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ وقتل ١٦ شخصاً وجرح ١٨ شخصاً.

ـ غارة جوية على قرية عين حزير بالقرب من السلط بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٨ وقتل ٢١ شخصاً وجرح ٢٢ شخصاً.

ـ غارة جوية على قرية كفرعوان بالقرب من إربد بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٠ وقتل ٧ أشخاص وجرح ٢٧ شخصاً.

---

(٥٠) مركز الدراسات بالأهرام، العسكرية الصهيونية، ج ١: ٣٤٩.

ب ـ ضد سوريا:

ـ غارة جوية على قريتي الهامة وميسلون بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٦٩ وقتل ٩ أشخاص وجرح ٣١ شخصاً.

ـ غارة جوية على مدرسة في إحدى القرى السورية بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٧٢.

ـ غارة جوية على عدة قرى ومدن سورية بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ وقتل ٢٠٠ شخص وجرح عدد أكبر من ذلك، وأهم هذه القرى والمدن: سحم الجولان، ومزيريب، وجبلة، وبرج السلام (شمال اللاذقية)، والمنطار (جنوب طرطوس)، والسويداء، ومعسكرات الهامة[51].

ج ـ ضد لبنان:

ـ هجوم على قرية كفركلا (جنوب لبنان) بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ واخذ ٢١ رهينة.

ـ هجوم على جنوب لبنان ووادي البقاع بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٢ وقتل ٩ أشخاص وجرح ١٤ شخصاً ونسف ٢٢ منزلاً.

ـ غارة جوية على العرقوب في جنوب لبنان بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٢ وقتل ١١ شخصاً وجرح ٥٠ شخصاً وتدمير ١٨ مبنى.

ـ قصف قرى مجدل سلم وحاصبيا وشبعا بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٧٢ وإصابة ٣ أشخاص وتدمير عدة منازل.

ـ غارة جوية على مخيمات اللاجئين بشمال لبنان، وراشيا الوادي والرفيد بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ وقتل ١٥ شخصاً وجرح ٢٥ شخصاً.

ـ هجوم على قرى في جنوب لبنان بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ وقتل وجرح ٢٣ شخصاً وتدمير ١٣٠ منزلاً، وقتل أسرة بكاملها مؤلفة من سبعة أشخاص بسيارة مدنية دهستها دبابة اسرائيلية.

٢ ـ عمليات «الردع الجسيم»

ـ عملية الكرامة في الأردن بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨، وتعتبر هذه العملية من عمليات الحرب المحدودة.

ـ عملية عسكرية واسعة النطاق على بنت جبيل وقرى لبنانية أخرى في جنوب

(٥١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، من هم الارهابيون، ص ٧٤ ـ ٧٧.

لبنان بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٠ وقتل ٢٠ مدنياً وجرح ٣٢ وتدمير ٨٣ منزلاً.

ـ عملية عسكرية واسعة النطاق على العرقوب في جنوب لبنان بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٠، وقد اشترك الجيش اللبناني في صدّ هذا العدوان مع المقاومة الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين وقتل فيها ٣٥ شخصاً لبنانياً وفلسطينياً وجرح ٨ أشخاص وأسر ١٩ لبنانياً وفلسطينياً ودمر ٣٥ منزلاً.

ـ عملية عسكرية واسعة النطاق على العرقوب أيضاً من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢، وقد اشترك الجيش اللبناني في صدّ هذا العدوان مع المقاومة الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين وقتل فيها ٥٠ فدائياً فلسطينياً وجرح ١٠٠، حسب الرواية الاسرائيلية.

ـ عملية عسكرية واسعة النطاق على جنوب لبنان بتاريخ ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، وقد اشترك الجيش اللبناني في صدّ هذا العدوان مع المقاومة الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين وقتل فيها ١٨ جندياً لبنانياً وجرح ٤٦ جندياً وأسر ١٥ جندياً، ولم يعرف عدد القتلى من المقاومة الفلسطينية والمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين[٥٢].

المرحلة الخامسة: من حرب تشرين إلى حرب لبنان أو عملية «سلامة الجليل» (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢)

لقد أسقطت حرب تشرين نظرية «الحدود الآمنة» إلى غير رجعة، فعادت اسرائيل بعدها، تجترّ نظرياتها «الأمنية» القديمة مثل الحرب الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو، غير متخلية، في أي حال عن استراتيجية «الردع» و«نظرية اعتماد السند الخارجي» اللتين رافقتاها طيلة وجودها.

لقد كانت نظرية «الأمن القومي» الاسرائيلي تتطوّر، في المراحل السابقة، وفقاً لظروف اسرائيل السياسية وأوضاعها العسكرية، إلاّ أنه كان «للحدود الجغرافية» و«العمق الجغرافي» فيها الأثر الأكبر، وغالباً ما تتمسَّك اسرائيل بهذا المفهوم لنظريتها الأمنية، لأنه يسمح لها بالاجتهاد وفقاً لأطماعها التوسعية. ففي عام ١٩٤٩، كانت منطقة النقب الأوسط والجنوبي ومنطقة الجليل وموقع أم رَشْرَشْ مناطق هامّة وضرورية لأمن اسرائيل ولعمقها الاستراتيجي، فاحتلَّتها ودافعت عن احتلالها من هذا المنظار،

(٥٢) قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، قسم التراث العسكري، سجل الوقائع والعمليات الحربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢.

ووضعت العالم أمام الأمر الواقع، فاستكان العالم والعرب معه «لضرورات اسرائيل الأمنية» كما قدّمنا. وفي عام ١٩٥٦ فتحت اسرائيل خليج العقبة ومضايق تيران بالقوّة أمام ملاحتها البحرية، معتبرة أن خليج إيلات لم يعد كافياً لأمنها، وأقنعت العالم بذلك، فاستكان واستكان العرب معه. وفي عام ١٩٦٧ رأت اسرائيل أن قطاع غزة والضفّة الغربية والجولان هي حدودها الآمنة، فاحتلّتها ووضعت العالم أمام الأمر الواقع.

ويبدو أن حرب تشرين حوّلت «الحدود الجغرافية» الآمنة «إلى حدود سياسية» آمنة، فأصبح من المهم لأمن اسرائيل أن يكون لها تدخل في شأن كل بلد عربي، مجاوراً كان أم غير مجاور لها، ومن المحيط إلى الخليج، باعتباره «بؤرة» معادية لها. وهكذا أصبح مفهوم الأمن القومي الاسرائيلي مزدوجاً: فهو مفهوم سياسي بمعنى أن لإسرائيل الحق دوماً في إبداء رأيها في أية مشكلة تخصّ العالم العربي كله، باعتبار أن هذه المشكلة تؤثّر على أمن اسرائيل، ومفهوم جغرافي بمعنى أن لاسرائيل الحق في الوصول إلى «حدود آمنة ومعترف بها»، وهي وحدها التي تحتفظ بحق تحديد هذه الحدود ورسمها.

إلّا أن نتائج حرب تشرين كانت كارثة على العرب وعلى قضيتهم، وذلك عندما قام الرئيس أنور السادات بزيارة اسرائيل عام ١٩٧٧ ثم وقع معها معاهدة الصلح عام ١٩٧٩ فخرجت مصر، وهي أكبر الدول العربية وأقواها عسكرياً، من حلبة الصراع، ليخلو لإسرائيل الجو في مقارعة باقي الدول العربية وخاصة دول المواجهة منها.

لقد سقطت الجبهة المصرية بعد معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل، فكان على باقي الجبهات العربية، وهي الأردن وسوريا ولبنان (وفيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولة عن المقاومة الفلسطينية) أن تحمل، لوحدها تقريباً، وزر استمرار الصراع مع العدو الصهيوني. إلّا أن الحرب اللبنانية التي اندلعت شرارتها عام ١٩٧٥ كانت قد سبقت معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية إلى إسقاط الجبهة اللبنانية أيضاً، زد على ذلك انشغال المقاومة الفلسطينية بحربها الجديدة في لبنان، مضطرّة بذلك للتخلّي عن هدفها الأساسي وهو الصراع العسكري مع اسرائيل، وتوصل اسرائيل إلى إنشاء قوى عسكرية متحالفة معها في الشريط الحدودي من جنوب لبنان، وهي ما سُمّي «بجيش لبنان الجنوبي»، مما أسقط نهائياً، وإلى حين، هذه الجبهة. ورغم ذلك فإن اسرائيل لم تتخلَّ عن استراتيجيتها الردعية ضد القوات الفلسطينية والوطنية

اللبنانية في عمق الأراضي اللبنانية، فكانت تضرب في عمق هذه الأراضي، في الجنوب، وفي العاصمة بيروت، وفي البقاع والشمال، دون تمييز بين المناطق السكنية والقواعد العسكرية ومخيَّمات اللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات اللبنانية. وكانت أهمّ عملياتها الردعية في هذه الفترة هي عملية الليطاني أو «حجر الحكمة» في جنوب لبنان من ١٥ آذار/مارس ١٩٧٨ إلى ٢٢ منه، والتي اشترك فيها ما يراوح بين ٤٥ و٥٠ ألف جندي اسرائيلي (٣ ألوية مدرعات و٣ ألوية مشاة آلية ولواء قوات خاصة محمولة جواً و١٠ كتائب مدفعية وكتيبتا هندسة و٦ أسراب طائرات و٨ قطع بحرية، وفرقة مشاة ميكانيكية)[٥٣]. وقد هدفت هذه العملية إلى ما يلي:

- إعادة الثقة إلى الجيش الاسرائيلي بعد هزيمته في حرب تشرين.
- ضرب المقاومة الفلسطينية والأهالي المساندين لها في جنوب لبنان.
- تحدِّي العالم العربي عامّة، ودول المواجهة خاصّة.
- رغبة اسرائيلية قديمة في التوسّع شمالاً على حساب لبنان وإنشاء حزام أمني على حدودها الشمالية.
- إختبار مقدرة الجيش الاسرائيلي على استيعاب الأسلحة الأميركية الحديثة وامتحانه في الدروس المستفادة من حرب تشرين[٥٤].

وقد قاتل «جيش لبنان الجنوبي» جنباً إلى جنب مع الجيش الاسرائيلي في هذه العملية ضد مواطنين لبنانيين وضد عرب فلسطينيين.

وفي عام ١٩٨٢ قامت اسرائيل باجتياح لبنان، أو ما سُمِّي بعملية «سلامة الجليل» (حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢)، وقد اشترك في هذه الحرب نحو ٩٠ ألف جندي اسرائيلي و١٣٠٠ دبَّابة و١٢ ألف شاحنة و١٣٠٠ ناقلة جند مدرَّعة، و٦٣٤ طائرة مقاتلة وقسم كبير من الأسطول البحري الاسرائيلي[٥٥]. وقد هدفت هذه العملية إلى ما يلي:

- الحؤول دون تسلُّل الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود الشمالية لفلسطين المحتلّة، وإبعادهم مسافة ٤٠ كلم عن هذه الحدود.

---

(٥٣) وصفي، عادل، وعلي، حسن، حرب الجنوب، الحرب الخامسة، ص ١١.
(٥٤) عزمي، محمود، دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية، ص ١٦٣ ـ ١٦٦.
(٥٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ١٩٨٢، دراسات سياسية وعسكرية، ص ٦٠.

- ضرب خلايا المقاومة الفلسطينية وبنيتها العسكرية وضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.
- ضرب الحركة الوطنية اللبنانية المساندة للثورة الفلسطينية.
- خلق واقع عسكري واجتماعي ملائم للتوسع الاسرائيلي في لبنان سواء عن طريق مساندة الميليشيات المسيحية المتحالفة مع اسرائيل أو عن طريق إقامة نظام غير معاد لها.
- إخراج قوات الردع العربية السورية من الأراضي اللبنانية (بيروت وجبل لبنان).
- التطلّع إلى توقيع معاهدة سلام مع لبنان على غرار المعاهدة المصرية - الاسرائيلية.
- ضرب مصداقية الدول العربية في ادّعاءاتها بالقتال ضد اسرائيل ومن ثم مصداقية هذه الدول في تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وكانت أقسى العمليات الإرهابية الردعية في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي هي تلك التي جرت في أثناء هذه الحرب ضد مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين بتاريخ ١٦ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ والتي نفّذتها ميليشيات لبنانية متحالفة مع العدو الصهيوني وتحت رعاية الاحتلال الصهيوني للعاصمة بيروت، وذهبت ضحيتها نحو ٧٠٠ فلسطيني و١٠٠ لبناني بالإضافة إلى العديد من الأطباء والمرضى والممرّضين.

وقد حقّقت اسرائيل معظم أهدافها في هذه الحرب باستثناء معاهدة السلام التي كادت أن تنجح في تحقيقها لولا انتفاضة القوى الوطنية اللبنانية، بمساعدة من سوريا، ضد اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣، وهي الانتفاضة التي أطاحت هذا الاتفاق، وقضت، بالتالي، على حلم اسرائيل بالتوصّل إلى سلم دائم مع لبنان.

وتندرج عملية قصف المفاعل النووي العراقي وتدميره بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١ ضمن عمليات الردع الاسرائيلية في هذه الفترة والتي كانت تهدف إلى منع العراق من إنجاز أي تقدم تكنولوجي في حقل الإنتاج النووي والذري.

المرحلة السادسة: من حرب لبنان إلى الانتفاضة - الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة (١٩٨٢ - ١٩٨٨)

تعتبر هذه المرحلة مرحلة هدوء نسبي بالنسبة إلى الوضع العسكري بين اسرائيل والعرب. فبعد حرب ١٩٧٣ التي أدّت إلى الصلح بين مصر واسرائيل، وبعد حرب ١٩٨٢ التي خرجت، في نهايتها، المقاومة الفلسطينية من لبنان، وبالتالي، من ساحة

القتـال، ولو بصـورة مؤقّتة، صمتت المدافع عـلى كـل الجبهـات العـربيـة، وصمتت البنادق، وكاد يكون الوضع مشوبـاً بالاستكـانة والخنـوع لولا أن ارتفعت، في أعـماق الجنـوب اللبناني، رايـات المقاومـة الوطنيـة اللبنانيـة التي أخذت تفجِّـر أمن اسرائيـل وحلفائها من «جيش لبنـان الجنوبي»، تـارة بأجسـادها، وتـارة أخرى بمـا تيسَّر لها من أسلحة بسيطة وتقليدية، وهكذا، لم يعد أمام اسرائيل جبهة حارّة تمـارس عليها لعبـة الحرب إلّا الجبهة اللبنانية.

ولكن ذلـك لم يكن يعني أن اسرائيل استكـانت واطمأنّت إلى الـوضـع القـائم حـولها وفي العـالم العربي، بـل ظلّت حريصـة على اتبـاع استراتيجيـة أمنية تـوفِّـر لهـا الاطمئنان المطلوب، وإلى مـدى بعيد، فـاستمرَّت في ممـارسة عمليـاتها الـردعية عـلى المخيَّـمات الفلسطينيـة في لبنان وعـلى المواقـع الفلسطينيـة في صيـدا والجنـوب والجبـل والشمال والبقاع، وكذلك على مواقع الحركة الوطنيـة والمقاومـة الوطنيـة اللبنانيـة، كما استمـرَّت في ممارسـة أعمال الـدهم والتخريب والأسر ضـد المواطنـين اللبنانيـين وضد الفلسطينيين في الجنوب اللبناني، وقد طالت عمليـاتها الـردعية الـدول العربيـة البعيدة عن خطوط المواجهـة (ضرب مقر منـظمة التحـرير الفلسـطينية بتـونس عام ١٩٨٧)، مستخدمة في عملياتها الردعية هذه مختلف الوسائل كالقصف الجوي والقصف المدفعي والإغارات البرية وعمليات الاغتيال لرموز المقاومة الفلسطينية، دون أن تهمل تعزيزها لنظام الدفاع الإقليمي الذي سبق وتحدَّثنا عنه، ومع عودتها إلى الاستراتيجية «الحـرب الإجهاضية أو الاستباقية» التي كانت قد تخلَّت عنها بعد انتصاراتها الكاسحة في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، لاعتقـادها أنها قـد وصلت إلى «الحدود الآمنـة» التي تجعلها في منأى من أي هجوم عربي محتمل، فأثبتت حرب تشرين ١٩٧٣ وهم هذا الاعتقاد.

ولكن اسرائيل فوجئت، كما فوجىء العالم بأسره، بانتفاضة العرب الفلسطينيين في قـطاع غـزة والضفـة الغـربيـة المحتلين (كـانـون الأول/ديسمـبر ١٩٨٧ - . . .)، فسقطت كل النـظريات الأمنيـة التي اعتمدتهـا منذ إنشـائها حتى اليـوم، وأثبتتْ ثورة الحجارة، كما سُمِّيت (أو الانتفاضة - الثورة)، أنها تجاوزت كل ما يمكن لعبقرية القادة الاسرائيليـين أن تجترحـه من أساليب تبعـد عن كيانها الهش غضبـة المظلومـين وثـورة المقهورين. وإذا كانت حـرب تشرين ١٩٧٣ قد أسقـطت، وإلى الأبد، نـظرية الأمن الاسرائيلية المتمثلة «بالحدود الآمنة»، فإن الانتفاضـة - الثورة التي نشبت، ولا تـزال، أقنعت العالم، وإن لم تقنع اسرائيل بعد، أن لا أمن لاسرائيـل في أية حـدود ترسمهـا انتصاراتها العسكرية، أو أية نظرية أمنية ابتدعتها، من قبل، أو ستبتدعها، من بعد،

عبقرية قادتها، ما لم ينبع هذا الأمن من «رضى» الإنسان العربي وقناعاته، وهو أمر لن يحدث، في أي حال، مع بقاء الدولة العبرية العنصرية.

إن وضع اسرائيل الأمني، يوم كانت ساحلاً ضيِّقاً «ظهرها إلى البحر، مطوَّقة من اليابسة، ومهدَّدة بحصار بحري، ومفروض عليها أن تصمد وحيدة أمام هذا الطوق الكامل» حسب قول آلون[56]، لا يختلف كثيراً، في رأينا، عن وضعها الأمني الذي اكتسبته في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حيث ظُنت أنها أمَّنت لنفسها «حدوداً آمنة من الناحية الاستراتيجية» تتكوَّن من «عوائق طبيعية قادرة على مقاومة جيش بري حديث، وملائمة لشنّ هجوم مضاد كبير»[57]. وقد أثبتت حرب تشرين ١٩٧٣ وهم هذه النظرية وفشلها.

المرحلة السابعة: من الانتفاضة إلى حرب الخليج (١٩٨٧ ـ ١٩٩١):

لقد شغلت الانتفاضة السلطات الحاكمة في اسرائيل أكثر من أية حرب شغلتها مع العرب، فهي لم تجد لديها الأسلحة الملائمة لمقاومتها، كما أنها لم تجد الاستراتيجية المناسبة والتكتيك المناسب لمواجهتها. وهذا ما جعلها تقف حائرة أمام هذا النوع الجديد من الحروب الذي لم تألفه طيلة صراعها مع العرب. فالخصوم أطفال وشيوخ ونساء ورجال من مختلف الأعمار يهاجمون ويدافعون بأسلحة بدائية بسيطة لم يسبق لإسرائيل أن حسبت لها حساباً. فهم يستخدمون الحجر والمقلاع، ثم الخناجر والسكاكين، سلاحاً هجومياً، والدواليب المشتعلة سلاحاً دفاعياً، وكان على الجيش الاسرائيلي أن يجد السلاح المناسب، فاستخدم الرصاص المطّاط، والرصاص القاتل، ومنع التجوّل، والاعتقال، وهدم المنازل، والنفي والطرد والإبعاد، أسلحة يستعين بها لضرب الانتفاضة.

ولم يكن بإمكان اسرائيل أن تستخدم الأسلحة التقليدية التي تعوَّدت استخدامها في حروبها ضد العرب، فالطائرات والمدرَّعات والصواريخ وباقي الأسلحة لا تصلح في وجه الحجر والمقلاع والسكين، لذا، رأت نفسها، رغم كل ما في ترسانتها العسكرية من أسلحة متطوِّرة، عاجزة عن مقاومة السلاح الذي يستخدمه الشعب الفلسطيني الثائر. كما أنه لم يكن بإمكانها أن تطبِّق أياً من تكتيكاتها أو استراتيجياتها العسكرية السابقة، فوقفت عاجزة عن الردّ على تكتيكات الانتفاضة واستراتيجياتها المتطورة والمتحرِّكة باستمرار.

---

(٥٦) ثلاث حروب وسلام واحد، ص ١٠٩.

(٥٧) آلون، إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي، ص ٢٣٤.

ولكن اسرائيل، رغم كل ذلك، لم تتخلّ عن استراتيجيتها الإرهابية ضد الفلسطينيين في كل من لبنان وتونس، فظلّت تقصف، من وقت لآخر، مواقع المقاومة الفلسطينية المتبقية في جنوب لبنان والبقاع، كما قامت بعدة عمليات اغتيال ضد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (أهمها: اغتيال المناضل الفلسطيني أبو جهاد - خليل الوزير - الذي كان من أبرز مؤسسي الانتفاضة، وذلك بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٦، واغتيال المناضل أبو أياد - صلاح خلف - بتاريخ ٩١/١/١٤).

إلّا أنه، خلال الأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٠، وبينما كانت الانتفاضة تنمو وتزداد تأجّجاً واضطراماً، كانت تتفاعل، على الصعيدين الدولي والإقليمي، تطورات هامة ومصيرية، هي:

١ - على الصعيد الدولي:

- انهيار المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية، وانهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى سقوط معادلة ثنائية الاستقطاب في العالم، ومبادرة الولايات المتحدة الأميركية إلى إقامة «نظام عالمي جديد» يلائم أهدافها ومصالحها.

- استعادة ألمانيا لوحدتها، ونزوع أوروبا إلى الوحدة السياسية واتجاهها نحو إقامة كيان سياسي موحّد ربما يظهر إلى الوجود في أمد لا يتجاوز هذا العقد من نهاية القرن.

- بروز اليابان كقوة اقتصادية ذات أهمية حاسمة في المصير الاقتصادي للعالم بأسره، وذات تأثير بالغ الأهمية في المستقبل الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية.

٢ - على الصعيد الإقليمي:

- بروز العراق كقوّة عسكرية متطوّرة وقادرة، بعد سنوات على الأكثر، على حسم أي نزاع إقليمي (بما في ذلك النزاع العربي - الاسرائيلي) بقواها الذاتية، وخاصة بعد أن انصرفت، منذ نهاية حربها مع إيران، إلى تعزيز قدراتها العسكرية وتطوير أسلحة الدمار الشامل (الصواريخ البعيدة المدى التي تحمل رؤوساً كيميائية وجرثومية)، واتجاهها نحو توفير المواد اللازمة لصنع قنبلة نووية.

وكانت أميركا، واسرائيل من ورائها، تراقبان بعين حذرة ويقظة، هذه التطورات. فأميركا حريصة على تأكيد قدرتها على قيادة العالم وتثبيت أي نظام عالمي

جديد ترغب في إقامته، بما في ذلك إقامة أنظمة إقليمية ملائمة لمصالحها في المواقع الاستراتيجية الهامّة من العالم، وأهمها: الشرق الأوسط، دون أن تعترض مسيرتها أية مشاكل إقليمية، بما فيها مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. واسرائيل حريصة على استمرار مخطّطها الرامي إلى خنق الانتفاضة باستمرار الهجرة اليهودية الكثيفة من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق إلى فلسطين المحتلّة، بحيث لا تمر سنوات هذا العقد إلاّ ويكون أكثر من مليون يهودي قد وصلوا إليها واستقرّوا فيها، وأقام أكثرهم في مستوطنات لهم في الضفّة الغربية وغزة، بحيث يصبح الاستيطان اليهودي هو الغالب، ويضحى المواطنون الفلسطينيون أقلية يسهل، بعد ذلك، طردهم منها.

ومن المؤكّد، تجاه هذه التطورات، أن لا تنظر كل من أميركا واسرائيل، بارتياح، إلى ما يجري، فمصلحة أميركا أن تدمِّر القوة العسكرية العراقية باعتبارها القوة العربية التي ستصبح، إن استمرّت، قادرة على خلخلة التوازن الذي تنوي إقامته في الشرق الأوسط ضمن النظام الإقليمي الجديد، والذي تحتفظ فيه لاسرائيل بدور الرئاسة والريادة. ومصلحة اسرائيل، كذلك، أن تدمِّر هذه القوة باعتبارها خطراً يمكن أن يهدِّد، ذات يوم، أمنها القومي واستقرارها، أو أن يفرض عليها شروطاً لا تلائمها لحل نزاعها مع العرب.

وتحركت الآلة الأميركية والصهيونية بسرعة كبيرة، وقامت أميركا بمناورة بارعة أدّت إلى نشوب حرب الخليج (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩١) بين دول التحالف الأميركي ـ الأوروبي، إضافة إلى بعض الدول العربية، وبين العراق. وبصرف النظر عن أسباب هذه الحرب ومسؤولية كل من الأطراف المشاركة فيها، فإن نتائجها كانت وبالاً على العرب ومستقبلهم، وإلى أمد طويل، فهي:

١ ـ قضت على القدرة العسكرية العراقية (وهو مطلب اسرائيلي بالإضافة إلى كونه مطلباً أميركياً)، كما قضت على أي أمل باستعادة هذه القدرة، في مستقبل قريب.

٢ ـ قضت على الثروة المالية العربية التي كانت مختزنة في المصارف الأجنبية لكل من العراق ودول الخليج، كما قضت على قسم كبير من الثروة النفطية المختزنة في آبار الخليج.

٣ ـ أدّت إلى احتلال عسكري أميركي مباشر لمعظم دول الخليج، واحتلال أميركي مباشر للقرار السياسي لمعظم الدول العربية، مما سوف يشغل العرب، وإلى

أمد طويل، بوسائل إزاحة هذين الاحتلالين، ويصرفهم بالتالي، عن القضية الأم، وهي قضية فلسطين والخطر الصهيوني.

٤ ـ أدّت إلى خلخلة البنية التضامنية التي كانت متماسكة، ولو ظاهرياً، بين الدول العربية وتحت سقف «الجامعة العربية»، فاهتزّت هذه البنية، وكذلك الجامعة العربية، اهتزازاً عنيفاً، إن لم تكن قد سقطت، بفعل النزاع التاريخي والمصيري الذي جرى بين بعض هذه الدول والعراق، عسكرياً، وبين بعض هذه الدول وبعضها الآخر، سياسياً، بسبب حرب الخليج.

٥ ـ أتاحت للولايات المتحدة الأميركية فرصة، وإن كانت ضئيلة نسبياً، لاستعادة توازنها المالي بعد أن كانت قد أصيبت، خلال السنوات المنصرمة، بعدّة نكساتٍ مصرفية، ومنحتها الفرصة المؤاتية لتوظيف نحو نصف مليون جندي أميركي في الخليج لقاء عائدات مالية مغرية، وكان على معظم هؤلاء أن يعودوا إلى أميركا لكي يشكّلوا على بلادهم عبئاً اقتصادياً واجتماعياً مرهقاً لا قبل لها بتحمّله.

٦ ـ أثرت، سلباً، على الانتفاضة، بحيث أضعفتها لانشغال العالم عنها بتلك الحرب، وانصراف اسرائيل إلى زيادة الضغوط على الشعب الثائر في الضفة والقطاع (قرار منع التجوّل في معظم مدن الأراضي المحتلّة وقراها ولفترات طويلة). كما أثّرت، إيجاباً، على الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلّة، بحيث انشغل الرأي العام العربي والعالمي عن هذه الهجرة، مما أتاح لاسرائيل استقبال أعداد وفيرة من المهاجرين في فترة الحرب واستيعابها بصمت وهدوء.

٧ ـ وأخيراً، أتاحت هذه الحرب لاسرائيل كل الوسائل اللازمة لتعزيز تفوّقها العسكري وموقفها السياسي، مقابل إضعاف قدرات العرب العسكرية وارتهان قرارهم السياسي.(*)

وبعد، لقد كانت «حرب الخليج» الحرب الاسرائيلية السادسة ضد العرب (بعد حروب: ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢،) خاضتها اسرائيل، هذه المرّة، بجيوش أميركا وأوروبا المتحالفة، وخرجت منها، بكل تأكيد، في مرتبة الرابح الأول.

ولكن، هل انتهت حروب اسرائيل مع العرب، كما بشّر «السادات» ذات يوم بعد حربه «التحريكية» ضدها عام ١٩٧٣؟ إن أية سياسة ترسمها اسرائيل لنفسها بوسائل السيطرة والتفوّق العسكري لن تكون سياسة آمنة لها، ولو رضي العرب بها

---

* سبق وتحدّثنا عن «حرب الخليج» بالتفصيل في الباب الثالث من هذا الكتاب (المؤامرة مستمرة).

مكرهين. وإن أية اتفاقية سلام تفرض على العرب من قبيل الاعتراف «بالأمر الواقع» والرضوخ له لن تكون أكثر من «وثيقة استسلام» لن يكتب لها أن تعمـرّ أكثر من عمـر الجيل الذي ارتضاها.

ولتعلم اسرائيل، بالتالي، أن استقرارها وأمنها رهن بمشيئة العرب لا أكثر.

الفصل الثالث

كيف يتحقّق
الأمن القومي للأمّة العربية

قدّم العديد من الباحثين الاستراتيجيين أطروحات مختلفة لتعريف الأمن القومي، فقال بعضهم إنه «قدرة المجتمع على مواجهة، ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلّقة بالطبيعة الحادة والمركّبة لنعنف»[1]، وقال آخرون إنه «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تشهدها، داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضاء العام في المجتمع»[2]، وعرَّف «مكنامارا» الأمن بأنه «التنمية»، وأنه «بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن»، وأن «الدولة النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن، ببساطة، أن تظلّ آمنة»، لذلك فهو لا يرى الأمن «في المعدات العسكرية وإن كان يتضمّنها»، ولا يراه في «القوّة العسكرية وإن كان يشملها»، ولا في «النشاط العسكري التقليدي وإن كان يشمله»، ولا يرى أمناً على الإطلاق إلّا في التنمية[3]. ولكن ماكنامارا لم يستبعد، في البدء، القوة العسكرية، وخاصة النووية منها، من مفهومه للأمن القومي، بل إنه كان قد بنى استراتيجيته المتعلّقة بالأمن القومي على نظرية «الردع النووي المتدرِّج» أو «الرد المتدرِّج»، إذ رأى أنه: «لا بدّ أن نستمر في توفير القوات المطلوبة للردع في حرب نووية شاملة. وخلف درع من هذه القوات، فحسب، يستطيع العالم الحر أن يأمل في مواجهة عدوان

---

(١) مسلم، طلعت، الأمن القومي العربي: أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية، ص ١.

(٢) م.ن. ص.ن.

(٣) م.ن. ص.ن. نقلاً عن كتاب روبرت مكنامارا «جوهر الأمن». وماكنامارا هو وزير الدفاع الأميركي في عهد الرئيس الأميركي الراحل جون كنيدي والرئيس ليندون جونسون. وكان قد استقال، عام ١٩٦٧، من منصبه كوزير للدفاع، وعُيِّن في العام نفسه، رئيساً للبنك الدولي للإنماء والإعمار.

عسكري أخف وطأة»[٤]، كما رأى ان «لب» القوات الأميركية الرادعة هو القوات «النووية الضاربة»، وكان ذلك في عام ١٩٦١ يوم كان ماكنامارا لا يزال وزيراً للدفاع في حكومة الرئيس الراحل جون كنيدي[٥]. ولكن ماكنامارا عاد فتراجع عن نظريته هذه، بعد تجربته في فييتنام الشمالية وفي جنوب شرقي آسيا، وذلك عندما استقال من منصبه كوزير للدفاع عام ١٩٦٧ واتخذ، عام ١٩٨٣، موقفاً مغايراً تماماً للمذهب الذي سبق أن اعتمده عام ١٩٦١، فأكّد بأن «الكلام عن حرب نووية محدودة ضرب من الحماقة، وبأن أي قرار يتخذ بشأن استخدام السلاح النووي من شأنه أن يفجّر حرباً نووية شاملة»[٦]. وقد بسّط بعض الباحثين تعريف «الأمن القومي» فاعتبر أنه يعني «تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدّي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»[٧].

ولكننا نرى، في التعريفات المختلفة التي قدّمنا، ثغرات تجنح بها إلى وجهات تخالف الوجهة الحقيقية التي يجب أن يسلكها التعريف السليم للأمن القومي، فالقوة العسكرية، حتى النووية منها، لا تشكّل، لوحدها، عنصراً كافياً لتحقيق الأمن القومي، وإن كانت تشكّل أهم عناصره، كما أن التنمية، بلا قوة، لا يمكن أن توفّر، لوحدها، الأمن القومي المطلوب. ثم إن التعريف الأخير القائم على «احتمال» أن تؤدّي «الأخطار» الخارجية والداخلية إلى «الوقوع تحت سيطرة أجنبية» هو تعريف غير كامل ولا يفي بالغرض. لذا، رأينا أن نقترح التعريف التالي للأمن القومي بأنه: مجموع الوسائل الناجعة، والقوى المادية والمعنوية، التي تتوفّر لدولة ما، لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهدّدها.

واستناداً إلى التعريف الأخير، يمكننا أن نحدّد أهداف الأمن القومي ومتطلباته بما يلي:

أ ـ أمن الفرد، ويتطلّب وعياً من الدولة لمشاكل الفرد في المجتمع وأهمها متطلبات

---

(٤) كاوفهان، وليام، استراتيجية ماكنامارا، تعريب: سلامة أحمد، ص ٧٨. وقد أدلى ماكنامارا بتصريحه هذا أمام الكونغرس الأميركي عام ١٩٦١. وانظر: كيالي، عبد الوهاب (مؤسس)، موسوعة السياسة، ج ٥: ٦٦٦ ـ ٦٦٧.

(٥) كاوفهان، المصدر السابق، ص ٩١.

(٦) الكيالي، المصدر السابق، ج ٥: ٦٦٧.

(٧) م.ن. ج.١: ٣٢١.

الحرية والديموقراطية والكفاية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى متطلبات الحياة اليومية وأهمّها الغذاء والصحّة والتعليم والثقافة، وهي كلها متطلّبات ضرورية لكي يمحض الفرد ثقته لدولته.

ب ـ أمن المجتمع، ويتطلّب وعياً من الدولة لمشاكل المجتمعات القائمة فيها سواء كانت عرقية (أقوام) أو قبلية (عشائر) أو طائفية (أديان) أو طبقية (شرائح اجتماعية)، وهو يتطلّب تنمية مشاعر التسامح والتكافل والتضامن بين هذه المجتمعات، وتنمية الوعي الاجتماعي للمخاطر المشتركة واتخاذ المواقف المشتركة تجاهها، وتحقيق وحدة الهدف والمصلحة والمصير والغاية. ولن يكون ذلك ممكناً إلاّ بتحقيق ما يسمّى «الوعي القومي» في المجتمع.

ج ـ أمن الدولة، أو أمن الأمة، أو الأمن القومي، ولا يتكامل هذا الأمن إلاّ بتحقيق أمني الفرد والمجتمع وتوفير متطلباتها التي سبق وذكرنا، ضمن إطار مشترك ومتكامل في الكيان السياسي للدولة. وتعتبر «القوة القومية» المحور الأساسي في بناء «الأمن القومي»، ذلك أن هذه القوّة هي التي تسهم إسهاماً مباشراً وفعّالاً في تحقيق ذلك الأمن (الفردي والمجتمعي والدولي) وحمايته. ورغم أن أحد الباحثين الاستراتيجيين يعرِّف هذه القوة بأنها «المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أهداف الدول المتملِّكة لها»[٨]، فإن هذا التعريف يظل ناقصاً طالما أنه لا يأخذ بالاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تكوين قوة الدولة والتي حدَّدها الباحث نفسه في مكان آخر من البحث، إذ اعتبر أن أهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة هي: «العوامل الجغرافية، والإمكانات والموارد المادية والطبيعية، والسكّان، ومستوى النمو الاقتصادي والصناعي، ودرجة التطور الفني والتكنولوجي، ودرجة الاستعداد العسكري، وكفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية وأجهزة الدعاية... ومستوى الروح المعنوية السائدة»[٩]، يضاف إلى هذا كله: درجة الوعي الاجتماعي والقومي بما هو وعي الحضارة القومية والتراث القومي للأمّة. كما أنه يجب أن لا يسقط من الحساب أهمية القوة العسكرية على اختلاف أبعادها (القوة العسكرية التقليدية المتطوّرة، والقوة الاستراتيجية النووية) وهو ما لم يعره الباحث اهتماماً متميِّزاً كما يلاحظ من تعداد عناصر القوّة القومية.

---

(٨) مقلّد، اسماعيل، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ص ١١٢.

(٩) م. ن. ص ١١٣، وهو لا يختلف كثيراً عن تحديد الجغرافي الاميركي «سبيكمان» لهذه العناصر، كما سنرى لاحقاً.

وتتـدرج أهمية «القـوّة العسكريـة» في مجال «القـوّة القوميـة والأمن القـومي» في المرتبة الأولى من مراتب عوامـل تكوين هـذين «القوّة والأمن» القـوميين، فكلما كـانت «القوة العسكرية» قادرة وفاعلة ومتطوّرة، وكلما كـان «الفكر الاسـتراتيجي العسكري» للدولة متقدِّماً، كانت مجالات حماية «القوّة القومية» و«الأمن القومي» لهذه الدولة أكـبر وأكثر فعالية. ومن هنا نجد أن الدول المتطوّرة في التكنولوجيا العسكرية، كـالولايـات المتحدة الأميركية مثلاً، تظل في حصانة لا مثيل لها تجاه المخاطر الداخلية والخـارجية، إلّا أن هذه الحصانة تظل ناقصة مـا لم تحصَّن هذه «التكنـولوجيـا العسكريـة المتطوّرة» بوعي قومي وحضاري متطوّر كذلك. وتكون «القوة العسكـرية» المتـطوّرة تكنولـوجياً ذات آثار سيِّئة على المجتمع والدولة صاحبة هذه القوة إن لم تـرافقها مفـاهيم أخلاقيـة وإنسـانية تجعلهـا مقبولـة في ذلك المجتمـع وفي العالم، وأكـبر مثـال عـلى ذلـك قنبلتـا «هيروشيما وناغازاكي» الذريتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأميركية على اليابان في الأشهر الأخيرة من حـربها معهـا عام ١٩٤٥، وحـرب الولايـات المتحدة الأمـيركية في فيتنـام في عقدي الستينـات والسبعينات من هـذا القـرن (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥)، وحـرب اسرائيل على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٢، ومـا رافقها من مجـازر في مخيّمي صـبرا وشاتيـلا الفلسطينيـين، وأخيـراً، حـرب الـولايـات المتحـدة الأمـيركيـة وحلفائها على العراق في مطلع عام ١٩٩١ وما رافقها من مجازر في صفوف العسكريين والمدنيين العراقيين على السواء.

فقد كان استخدام القوّة العسكـرية (الأمـيركية والاسرائيليـة) في هذه الحـروب «بشعاً» إلى حدٍّ أثار اشمئزاز الرأي العام والعـديد من الـدول في العالم، ولا شـك أنه سوف يترك آثاراً سيِّئة في تاريخ هاتين الدولتين. وهكـذا يمكن القول إن التمييـز «بين الكيفية التي تجري بها ممارسة القوة القـومية» وبـين «استخدام العنف» استخـداماً غـير مقبول «كأحد مظاهر هذه الممارسة» أمر مطلوب، أخلاقياً وقومياً، بـل إن هذا التمييـز هو الذي يحدِّد مستوى العلاقة القائمة بين «الأخلاق» و«القـوة» لدى الـدولة الممتلكـة لهذه القوة، كما أن تغليب عنصر «القوة» على «العامل الأخلاقي» لا بـدّ وأن يؤدِّي إلى «إفساد التحليل السليم لطبيعة القوة القومية»[10]. وإذا ما استخدمت دولة ما، قويـة، قوتها القومية «كـأداة لإملاء أوضـاع إقليمية معينـة، أو لغرض نمط سيـاسي أو مذهبي بالذات على الدول الأخرى»[11]، فإنها تكون قد خرجت عن المألوف والمتعارف عليـه، أخلاقياً، بين الدول والشعوب، كما هو الحال بالنسبة إلى الـولايات المتحـدة الأميركيـة

(١٠) م.ن. ص ١١١.
(١١) م.ن. ص.ن.

تجاه العراق، وكما هو بالنسبة إلى اسرائيل تجاه الدول العربية والفلسطينيين. أما إذا استطاعت الدولة القوية «ترويض «قوّتها القومية» وتهذيبها والتحكّم فيها والسيطرة عليها»[١٢]، وذلك ضمن الحدود اللازمة، للدفاع عن «أمنها القومي»، فيكون استخدام هذه القوّة قد تمّ بالأسلوب الأخلاقي القويم، وتكون المعايير الأخلاقية ومعايير «القوة القومية» متناسقتين لدى هذه الدولة إلى حدٍّ كبير.

لقد أسقطت الولايات المتحدة الأميركية، خلال تعاملها مع مجلس الأمن في «أزمة الخليج» نظرية «الحماية الدولية»، التي كان المجلس يوفّرها للدول الصغيرة والضعيفة، وذلك عندما تحكّمت بمصير العراق، في مختلف وجوهه، من خلال تحكّمها بقرارات هذا المجلس. وكان من نتيجة ذلك أن سقط «مجلس الأمن» نفسه على يد أكبر قوة في العالم، وهي قوة يصحّ أن تسمّى «غاشمة»، بكل ما في هذه الكلمة من معنى غير أخلاقي.

وأسقط العراق كذلك، من خلال احتلاله للكويت، نظرية «الحماية الإقليمية» التي كانت توفّرها «الجامعة العربية» لكل أعضائها، وكان، من نتيجة انقسام هؤلاء الأعضاء حول «أزمة الخليج» وعدم اتفاقهم على حدٍّ أدنى من الوفاق العربي تجاهها، أن سقطت الجامعة العربية نفسها ولم تعد تصلح إطاراً للتفاهم والتضامن العربيين، مهما قيل عن محاولات ترميم العلاقات بين أعضائها.

وهكذا نكتشف الترابط القائم بين «الأخلاق والقوة» وبين «الأمن والقوة» لدى أية دولة من الدول، حيث تصبح «القوة القومية» و«الأخلاق القومية» ركناً أساسياً من أركان «الأمن القومي»، وحيث يصح اعتبار هذه العلاقة (بين الأخلاق والقوة والأمن القومي) معياراً للعلاقات بين الدول، خاصة الكبيرة منها والصغيرة.

يقابل ذلك، ولا شك، ما للتخلّف (الاجتماعي والتكنولوجي) وتخلّف الوعي القومي من تأثير على «القوة القومية» بكل مستوياتها، وكذلك على «القوّة العسكرية» التي تظل قوّة مستعارة ما لم تكن الدولة، نفسها، قادرة على صنع هذه القوة دون حاجة إلى مساعدة الآخرين، وهذا ما يميّز «القوة القادرة» كالقوة الأميركية مثلاً، عن «القوة المستعارة» كقوة اسرائيل والعراق وباقي الدول العربية. إلّا أنه، بمقدار ما تتقدّم الدولة في مجال التطور التكنولوجي، يكون انتقالها سريعاً من طور «القوة

---

(١٢) م.ن. ص.ن.

(١٣) اعتمدنا «الناتج المحلي الإجمالي» معياراً لتقدير القوة الحقيقية لاقتصاد الدولة (أو الأمة).

المستعارة» إلى طور «القوة القادرة»، وهو ما لم يتم بعد لاسرائيل أو لأي من الدول العربية ودول العالم الثالث، وإن كانت المسافات بين هذه الدول متفاوتة.

وإذا أردنا أن نطبِّق ما سبق وقدَّمنا من تحديدات تتعلَّق بالأمن القومي، بشكل مطلق، على «الأمن القومي العربي»، لأدركنا التأثير البالغ «للقوة القومية العربية» على هذا الأمن. فالمخاطر المحيقة بالأمة العربية لا تحصى، وهي «مخاطر خارجية» متمثّلة بالصهيونية والاستعمار وما لديهما من أطماع في الأرض العربية ومواردها وخيراتها، و«مخاطر داخلية» ناتجة عن عوامل التمزّق والتفكّك والتخلّف، وما ينتج عن هذه العوامل، في المجتمع العربي، من كبت للحريات وانعدام للديموقراطية وفقدان للحس القومي وللوعي القومي نتيجة تشبّث الأنظمة بكياناتها (التي هي إفراز استعماري) بشكل جعل هذا التشبّث يطغى على عقيدة الوحدة ويصيب الفكر القومي بالعجز والشلل ولا شك في أن «الناتج العام» لهذه المخاطر «الخارجية والداخلية» على السواء هو في «التدخل الأجنبي» في شؤون الأمّة العربية، بكل تفاصيلها الكبرى والصغرى، وفي كل أقطارها. وكان «التدخل الأجنبي» الذي تجسّد في التحالف الاستعماري الأميركي - الأوروبي الأخير (في حرب الخليج) أبرز الأمثلة على «الناتج العام» لهذه المخاطر وما تسبّبه للأمّة العربية، على اختلاف أنظمتها وأقطارها، من إذلال وتبعية ورضوخ للهيمنة الأجنبية.

إن نظرة واحدة إلى خارطة الوطن العربي (الممتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي والمحيط الهندي شرقاً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى وسط القارة الإفريقية جنوباً) والذي تربو مساحته على ١٤ مليون كلم٢، ويربو عدد سكّانه على المايتي مليون نسمة، ويربو ناتجه المحلي الإجمالي - (Gross Domestic Product G.D.P) على أربعماية بليون دولار أميركي سنوياً، ويبلغ عديد قواته المسلّحة في حالة السلم نحو مليوني عسكري، وفي حالة التعبئة والحرب أكثر من خمسة ملايين (أي أكثر من عدد سكّان اسرائيل) (انظر الجدولين رقم ١ و٢)، إن وطناً بهذا الاتساع والغنى والكثافة السكّانية يجب أن لا يكون على ما هو عليه اليوم من إذلال وتبعية ورضوخ للقوى الأجنبية، بسبب تفكّكه وتعدّد كياناته السياسية، وتشرذم أنظمته وتخلّفها في مجال الوعي القومي. وسيظل أمر التخلّص من هذه الآفات مرهوناً بمستوى الوعي القومي والتقدم الحضاري الذي يمكن أن تصل إليه هذه الكيانات والأنظمة، والذي يجب أن يؤهّلها لاجتياز مرحلة التحرّر من التخلّف وعقدة الكيانية وبلوغ مرحلة تحقيق الوحدة القومية التي تؤهلنا، إن تحقّقت، لتحرير الوطن العربي من التبعية والاستعمار والهيمنة الأجنبية، وهي آخر مراحل السيادة والاستقلال.

سبق وقدّمنا أن الغاية الأساسية للاستعمار الغربي من تجزئة الوطن العربي

كانت، ولا تزال، إضعافه ومنعه من أن يكون دولة واحدة قوية ومنيعة الجانب، وذلك لما يزخر به هذا الوطن من موارد وطاقات إن اجتمعت لأمّة جعلتها من أقوى أمم الأرض وأقدرها، شرط أن يقترن توافر هذه الطاقات بالوعي والحضارة والتقدم، وذلك ممكن بالنسبة إلى العرب وما هو متاح لهم من مجالات التقدّم والتطوّر.

ولا يمكن درء المخاطر التي سبق وعددناها والتي تهدِّد الوطن العربي وتحيق به، إلا إذا وضعنا نصب أعيننا أهدافاً نسعى، جدياً، لتحقيقها، وهي: التحرّر، فالوحدة، فالتحرير، وهيَّأنا الوسائل اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، وهي غير عسيرة ولا مستحيلة إن صدقنا السعي والجهد والعمل.

ـ إن «الأمن القومي العربي» ليس مسألة عسكرية فحسب، بل هو مسألة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كذلك، فلا يمكن تحقيق «الأمن القومي العربي» بشكل متكامل بحيث يدرأ عن الوطن العربي، بكامله، الأخطار الواقعة عليه والمحدقة به، إلاّ إذا توافرت لهذا الوطن مقوِّمات «القوة القومية» الحقيقية والثابتة، من عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ولا تكون «مقومات القوة القومية» حقيقية وثابتة إلاّ إذا كانت الدولة ـ الأمّة تمتلك، لنفسها، المصادر المحقّقة لهذه القوة من تطوّر علمي وتكنولوجي ومن وحدة سياسية واقتصاد متكامل ووعي اجتماعي وثقافي لا بدّ وأن تكون حصيلته «وعياً قومياً» كاملاً. ولا يكون الجيش، أي جيش، قادراً وقوياً، مهما بلغ عديده، وبلغت قدراته، إلاّ إذا استقى قدرته وقوّته من مصادر ذاتية تمتلكها الأمّة وتطوّرها، وإلاّ فهو مرتهن، بقدرته وقوّته هاتين، إلى الجهة أو الجهات التي تصنع تلك القدرات (من أسلحة ومعدّات) وتمتلك خيار إمداده بها أو منعها عنه. وبناء على ذلك:

- لن تكون الكيانات العربية الضعيفة والعاجزة، قوية وقادرة وفاعلة ومؤثرة في السياستين الإقليمية والدولية إلاّ إذا اتّحدت في كيان قومي سياسي واحد يضم أشلاء هذه الأمّة المتناثرة.
- ولن تكون موارد الوطن العربي وثرواته ملكاً له إلاّ إذا تحقَّقت الوحدة السياسية لهذه الأمّة، وحقَّقت، بقواها الذاتية، القوة القومية العربية الحقيقية.
- ولن تقوم وحدة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية في الوطن العربي ما لم يبلغ هذا الوطن مستوى من الوعي الاجتماعي والثقافي والقومي يجعله جديراً بهذه الوحدة وأهلاً لها.

وعنـد تحقيق ما تقـدَّم، يمكن، بعدهـا، تحقيق «الأمن القومي» الحقيقي لـلأمة العربية.

إن مقارنة بسيطة بين ما يمكن أن تحقّقه الأمة العربية من مزايا القدرة والقوّة، إذا مـا بلغت المرتبـة التي تحدَّثنـا عنها (وهي وحـدة الأرض والشعب والسلطة)، وبين مـا تحققه اسرائيل حالياً (وهي الخطر المباشر الذي يهدِّد وجودنا وكياننا السيـاسي والقومي حـاضراً ومستقبـلاً)، ترينـا كم أننا لا نـزال بعيـدين عن إدراك مصلحتنـا الحقيقيـة، كأنظمة وكجماعات، في بناء الوحدة السياسية القومية بين أقطارنـا، تلك الوحـدة التي يقف الاستعمار حائلاً، بشتى الوسائل المتاحة لـه، دون تحقيقها، والتي لا يـزال تخلّفنا وجهلنا وقصور وعينا الاجتماعي والقومي يقوم بـالدور نفسـه الذي يقـوم به الاستعـمار لمنع تحقيق هذه الوحدة.

واستناداً إلى التحديد الذي يضعه العالم الجغرافي «سبيكمان» لعناصر قوة الـدولة «أو القوة القومية» وهو:

١ ـ مساحة الأرض. ٢ ـ طبيعة حدود الدولة (أو الأمة) وشكلها.
٣ ـ حجم السكّان. ٤ ـ وجود المواد الأولية في الدولة (أو الأمّة) أو عدم وجودها.
٥ ـ التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي للدولة (أو الأمّة). ٦ ـ القوّة المالية.
٧ ـ التجانس البشري. ٨ ـ التكامل الاجتماعي
٩ ـ الاستقرار السياسي. ١٠ ـ الروح القومية[١٤].

يمكننا وضع الجدول التالي، للمقـارنة بـين العناصر المكوِّنة لقـوة الأمة العـربية وتلك المكوِّنة لقوة الكيان الصهيوني:

(١٤) ديري، أكرم، آراء في الحرب، ص ٥٠، وانظر بحثنا في «الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية» في: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلّد السادس، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٠.

الوطن العربي	الكيان الصهيوني
١ ـ مساحة الأرض: أكثر من ١٤ مليون كلم[٢] ٢ ـ طبيعة حدود الدولة وشكلها: يمتد الوطن العربي، على قارتي آسيا وإفريقيا، ويصل هاتين القارتين، عن طريق البحر، بأوروبا، ويقع المحيط الأطلسي على حدوده الغربية والبحر المتوسط على حدوده الشمالية والخليج العربي والمحيط الهندي على حدوده الشرقية والجنوبية الشرقية وتحدّه القارة الإفريقية من الجنوب. وهو ذو شكل مستطيل شرقاً بغرب (انظر الخارطة). ويمتاز الموقع الجغرافي للوطن العربي بأنه محاط بالمحيطات والبحار من جهات ثلاث: الغرب والشمال والشرق، ويتصل بإفريقيا براً ومن جهة الجنوب فقط.	١ ـ مساحة الأرض: ٢٠٧٠٠ كلم[٢] (انظر الجدول رقم ١) ٢ ـ طبيعة حدود الدولة وشكلها: يقع الكيان الصهيوني في منطقة القلب من الوطن العربي على الحد الفاصل بين آسيا العربية وإفريقيا العربية على ساحل البحر المتوسط، أي في المنطقة التي تشكّل مفتاح الربط بين آسيا وإفريقيا، تماماً كما أراده «مؤتمر كامبل بنرمان». أي أنه يشكّل «حاجزاً بشرياً قوياً وغريباً» قائماً «على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا» بحيث يفصل «الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الأسيوي» ويشكّل «قوة صديقة للاستعمار وعدوّة لسكان المنطقة» (انظر الخارطة). وهو محاط بالدول العربية من الشرق (سوريا) والجنوب (الأردن) والشمال (لبنان) وليس له منفذ إلّا البحر غرباً.
٣ ـ حجم السكّان: أكثر من مايتي مليون نسمة (أنظر الجدول رقم ١).	٣ ـ حجم السكّان: ٤,٩٠٠,٠٠٠ نسمة (انظر الجدول رقم ١)
٤ ـ وجود المواد الأولية: يتوفر بعض المواد الأولية وأهمها البترول، ولا تتوفّر المواد اللازمة للصناعات الثقيلة والنووية.	٤ ـ وجود المواد الأولية: يفتقر إلى المواد الأولية اللازمة للصناعات الثقيلة والمتوسطة ولا سيما الصناعات العسكرية وصناعة القنابل النووية.

الوطن العربي	الكيان الصهيوني
٥ ـ التطور الاقتصادي والتكنولوجي: غير متوفّر	٥ ـ التطور الاقتصادي والتكنولوجي: غير متوفّر مبدئياً، ولكنه يسعى لتوفيره بشتى الوسائل.
٦ ـ القوة المالية: متوفرة عن طريق عائدات البترول، في معظمها، كثروة أساسية، (الناتج المحلي الإجمالي السنوي: أكثر من ٤٠٠ بليون $)	٦ ـ القوة المالية: متوفرة عن طريق صندوق الجباية اليهودي، والمساعدات المالية الأميركية، والألمانية وصادرات لأسلحة والمعدات العسكرية. (الناتج المحلي الإجمالي السنوي = ٤١,٩ بليون $)
٧ ـ التجانس البشري: متوفر، رغم مشكلة التمييز بين الجماعات العرقية (القومية والعنصرية) والدينية والطائفية في مختلف أقطار الوطن العربي، مما يسبّب خلافات ومشاكل، وأحياناً اضطرابات عنصرية وطائفية متزايدة، بسبب التخلّف وانعدام الوعي القومي والتطوّر الاجتماعي.	٧ ـ التجانس البشري: متوفر، رغم مشكلة التمييز بين اليهود الغربيين (الاشكنازيم) ويشكّلون ٤٠٪ من المجتمع اليهودي في هذا الكيان، واليهود الشرقيين (السفارديم) ويشكّلون ٦٠٪ من هذا المجتمع. ويتمتّع اليهود الغربيون بامتيازات لا يتمتّع بها اليهود الشرقيون.
٨ ـ التكامل الاجتماعي: غير متوفّر بسبب التفاوت الطبقي في معظم الأقطار العربية.	٨ ـ التكامل الاجتماعي: متوفّر بين اليهود فقط دون العرب الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية، (عرب المناطق المحتلّة عام ١٩٤٨).
٩ ـ الاستقرار السياسي: متوفر ظرفياً بسبب الأنظمة القمعية القائمة في معظم الأقطار العربية، إلا أنه غير مستمر وغير دائم لهذا السبب أيضاً.	٩ ـ الاستقرار السياسي: متوفّر بسبب كون المجتمع الصهيوني في هذا الكيان مجتمع حرب.
١٠ ـ الروح القومية: متوفرة في الطبقات الشعبية ولدى الفئات القومية الملتزمة.	١٠ ـ الروح القومية: متوفّرة لدى اليهود، دون العرب الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية[١٥].

يتبينَّ ممَّا تقدَّم أن الموقع الجغرافي لاسرائيل في الوطن العربي هو أشبه بموقع جزيرة في محيط واسع الأرجاء، حيث تكتنف حدوده تلك الجزيرة من كل جانب، وهي بالنسبة إليه أشبه بالصفر في دائرة كبرى، باعتبار أن هذه الدولة ـ الأمة (العربية) لا بدّ وأن تستثمر وجودها الجغرافي على شواطىء محيطات وبحار تسمح لها باقتناء أسطول بحري ضخم ومتميّز يعمد، في حالة الحرب مع الكيان الصهيوني، إلى سدّ المنفذ الوحيد لهذا الكيان إلى العالم الخارجي، وهو البحر المتوسط.

ويفرض على اسرائيل موقعها الجغرافي هذا، أن تعتمد، في حالة الحرب، المناورة «بالخطوط المتباعدة» أو «بالمحاور الانفراجية» (انظر المخطّط رقم ١)، فهي، بحكم موقعها، محاطة بالدول العربية من جهات ثلاث: الشرق والشمال والجنوب، وعليها أن تتخذ الاحتياطات العسكرية اللازمة لمنع أي إبرار عسكري عربي على شاطئها الغربي.

وتعني «المناورة بالخطوط المتباعدة» أو «بالمحاور الانفراجية» أن تنطلق القوى من «المركز» باتجاهات مختلفة ومتباعدة، وعلى محاور «انفراجية» تجاه الحدود التي يحتمل اختراقها من قبل العدو، بحيث «تتباعد» كلما اقتربت من تلك الحدود، ولا يصح العكس إطلاقاً[١٦].

كما يفرض هذا الموقع على اسرائيل أن تناور «بالخطوط الداخلية». وتفترض هذه المناورة أن يكون الجيش الذي يعتمدها واقعاً في موقع «وسط» بين «عدة جيوش» معادية بحيث يضطر أن يناور في «اتجاهات مختلفة» وينفّذ نوعاً من المناورة «الدفاعية ـ الهجومية».

وتعني «المناورة بالخطوط الداخلية» اتباع الأسلوب التالي في القتال:

أ ـ اختيار هدف رئيسي ومهاجمته بأكبر قوة ممكنة مع إشغال باقي الأهداف بقوات ثانوية مهمتها المراقبة وكسب الوقت لمنع العدو من التقدّم على محاور تلك الأهداف.

ب ـ بعد دحر العدو في الهدف الرئيسي، تظلّ فيه قوّة ثانوية لإشغال العدو، وينتقل «الجهد الرئيسي» إلى القتال ضد هدف آخر يصبح «رئيسياً».

---

(١٥) انظر: هيئة الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٠.

(١٦) انظر بحثنا في «الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية»، في: هيئة الموسوعة الفلسطينية، م.ن. ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

ج ـ يكرّر الأمر نفسه ضد الهدف التالي، وهكذا إلى آخر الأهداف[17].

بعكس ذلك، فإن الموقع الجغرافي للوطن العربي يتيح له حرية في المناورة أكبر، لذا، فإن جيوشه تستطيع أن تعتمد، تجاه اسرائيل، المناورة «بالخطوط المتقاربة» أو «بالمحاور الإطباقية»، أي أن باستطاعة هذه الجيوش أن تطبق على اسرائيل براً وبحراً، ومن كل جانب (انظر المخطّط رقم ٢).

وتعني «المناورة بالخطوط المتقاربة» أو «بالمحاور الإطباقية» أن تتجه القوى من «مراكز» مختلفة، ومتباعدة، وتقع بشكل دائري حول حدود الكيان الصهيوني، وعلى محاور «إطباقية» نحو «مركزه»، أو «قلبه»، بحيث تتقارب كلما اقتربت من ذلك المركز أو القلب.

إننا نفترض، ولا شك، في مقارنتنا هذه، أن القوة القومية لكل من «الوطن العربي» و«الكيان الصهيوني» هي «القوة الذاتية» لكل منهما، دون أي سند خارجي. ومن المعروف أن الكيان الصهيوني لا يستطيع أن يستمر أو أن ينتصر دون سند خارجي (الولايات المتحدة الأميركية حالياً)، وأن الاعتماد على هذا السند هو إحدى استراتيجياته (العسكرية والسياسية) الثابتة، بل أنها مبدأ ثابت من مبادىء هذا الكيان، درجت الصهيونية على اعتماده منذ أن كان «الوطن القومي اليهودي» حلماً وبعد أن أصبح حقيقة[18]. ولكن ذلك لا يعني، إطلاقاً، تمادي أي سند خارجي في معاداته للعرب ومؤازرته للعدو الصهيوني في اغتصابه للحق العربي إذا ما كانت «الأمة العربية الموحدة أو المتحدة» جادّة في مطالبتها بهذا الحق وفي نضالها وسعيها لاسترداده.

من هنا، يتبيّن لنا كم هو هام ومصيري أن يتّحد العرب في دولة واحدة، فيوحّدون بذلك قوتهم القومية ويحقّقون لأنفسهم «الأمن القومي» الثابت والأكيد.

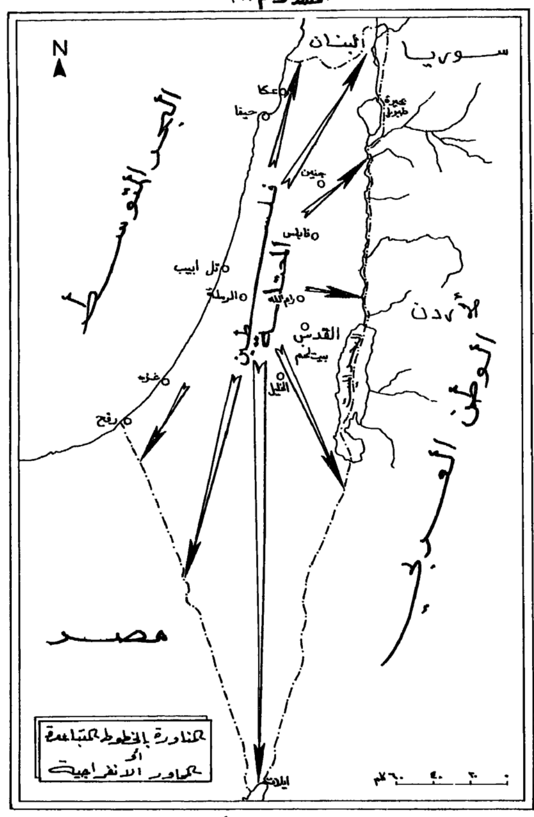
وهناك جملة من الأفكار والمبادىء التي نرى من الضروري والمهم أن نتوقّف عندها، في معالجتنا لمسألة «الأمن القومي العربي»، والتي يمكن أن تعتبر أفكاراً ومبادىء أساسية يجدر أخذها بالاعتبار في سعينا لتحقيق أمننا القومي، وهي:

---

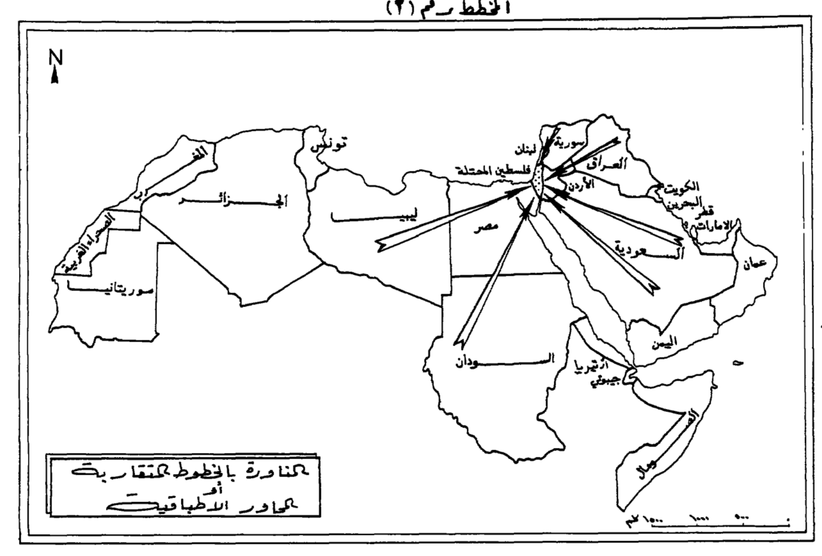
(١٧) انظر بحثنا في: م.ن. ص ٣٩١.

(١٨) انظر دراستنا لهذا المبدأ في: م.ن. ص ٣٩٧ ـ ٣٩٩ (مبدأ الاعتماد على قوة خارجية أو مبدأ المناورة الخارجية).

المخطط رقم (١)



مخطط رقم (١) المناورة «بالخطوط المتباعدة» أو «بالمحاور الانفراجية»



مخطط رقم (٢) المناورة «بالخطوط المتقاربة» أو «بالمحاور الإطباقية»

١ ـ إن الأمن القومي العربي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوعي القومي العربي. وكل ما ورد من تعريفات للأمن مثل «التنمية» و«قدرة المجتمع على المواجهة» و«تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار» إلخ . . . إنما هو مرتبط، في قاموس الأمن القومي العربي خاصة، بمفهوم الوعي القومي العربي ومضامينه، أي: بالوعي الاجتماعي، والوعي السياسي، والإدراك الصحيح للمصلحة الاقتصادية من الوجهة القومية. كما أنه مرتبط بالوعي على مستوى الأفراد والجماعات، فلا أمن للأفراد إلاّ ضمن أمن الجماعة وعلى مستوى الوطن العربي كله، وهذا ما نلمسه وتلمسه الجماهير العربية في حياتها اليومية، وهو ما يجعل هذه الجماهير تنزع، بوعيها القومي المحدود والموجّه بعاملي الخوف والمصلحة، نحو الوحدة، درءاً للأخطار التي تتهدّدها، بينما تظل الأنظمة المرتبطة بمصالح الحكّام تنزع نحو التجزئة مهما قدَّم هؤلاء الحكّام لجماهيرهم من مشاعر وحدوية.

إن مصلحة الجماهير العربية وأمنها هما في الوحدة، فوطن قوامه ما يزيد على مايتي مليون مواطن منتشرين على بقعة تمتد ملايين من الكيلومترات من المحيط إلى الخليج، ويدَّخر الكثير من الثروات والموارد الطبيعية، ويزخر بالطاقات البشرية الهائلة، لهو أكثر أماناً وطمأنينة من كيانات صغيرة مبتورة ومجتزأة وعاجزة ومتخلّفة وغير قادرة على حماية أرضها ومواطنيها من الأخطار التي تتهدّدها كل يوم.

إن مصلحة الجماهير العربية وأمنها هو في إقامة هذا الكيان العربي الكبير، ومصلحة الأنظمة العربية القائمة هي في التجزئة، وهذا ما يؤدّي إلى التناقض الحاد بين الأنظمة وجماهيرها في كل كيان عربي.

٢ ـ لا شك في أن «أمن الدولة والمجتمع العربي في قطر ما هو جزء من أمن الأمة العربية كلها»،[١٩] ولكن الأمن القومي العربي غير ممكن التحقيق إلا بالوحدة، ولا أمن لكيان عربي في إطار التجزئة القائمة حالياً، حيث يظل كل كيان مهدَّداً ومستفرداً وعرضة لمختلف الأخطار المحيطة بالأمة العربية.

إن الرابطة القومية الحقيقية بين مختلف المجتمعات العربية لا بد وأن تنتهي إلى وحدة هذه المجتمعات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وذلك لكي تتمكّن هذه المجتمعات من تحقيق أمنها بشكل صحيح.

والمؤسف أن هذه الأمة، رغم كل ما مرّ بها من محن ونكبات، لم تهتد، بعد،

---

(١٩) مسلم، طلعت، المصدر السابق، ص ٤.

إلى الطريق السليم للمحافظة على كيانها وكرامتها وهي طريق الوحدة، كأنما هي لا تزال بحاجة إلى المزيد من المآسي والنكبات لكي تهتدي. وفي رأينا أن ما ينتظرها، بعد، من ذلك، كثير وخطير إن هي بقيت على هذه الحال.

٣ ـ لم يعد كافياً أن تعلن الأنظمة العربية «تضامنها» في مواجهة الأخطار التي تحدق بها، فقد تبينً، من التجارب المتكررة، أن أي تضامن بين هذه الأنظمة في مواجهة تلك الأخطار لم يكن حقيقياً ولا فعّالاً. لقد أصبح «التضامن العربي» عبارة مفرغة من محتواها، وهي لن تكون ذات معنى إن لم تذهب بعيداً باتجاه الوحدة، وإن لم تسعَ، جادّة، إلى تحقيقها. لقد علّمتنا تجارب أمّتنا، على مدى نصف قرن من الزمن (هو عمر الجامعة العربية وعمر استقلال معظم أقطارها) أن «التضامن العربي» أمر نظري بحت لم يوضع يوماً موضع التنفيذ.

لقد سقطت الجامعة العربية التي هي من مخلّفات الحرب العالمية الثانية، وقد أرادتها بريطانيا، يومذاك، كحلٍ بديل لمطلب الوحدة العربية الذي كانت الجماهير تصرّ عليه، فكان أن انحرفت الجامعة بتلك الشعوب عن النزعة الوحدوية وباعدت بينها وبين مطلبها الأساسي في الوحدة. وقد جرّبنا، في ظل هذه الجامعة، كل أشكال التضامن والتعاون، وخاصة: الدفاع العربي المشترك، والقيادة العسكرية الموحدة. إلا أن هذه المؤسسات لم تتمكّن من تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي، بل، بعكس ذلك، كان التعاون بين الدول العربية، وخاصة في مجال الدفاع المشترك، ثنائياً، ولم يكن يوماً جماعياً. وقد ثبت فشل الجامعة العربية ومؤسساتها الدفاعية، في كل حروبنا مع اسرائيل، وخاصة في اجتياح اسرئيل للبنان عام ١٩٨٢. وسقطت كذلك كل التجمّعات السياسية التي قامت مؤخّراً بين الدول العربية، وخاصة بعد أزمة الخليج.

لقد كانت الجامعة العربية، قبل أزمة الخليج، حرفاً ميتاً تمّ دفنه بعد أزمة الخليج. وإن النظام السياسي الوحيد الذي يجب أن يقوم بديلاً لهذه الجامعة هو نظام الوحدة (الاتحادية على الأقل) بين الأقطار العربية، أو بين تجمّعاتها الجغرافية. وعلينا جميعاً أن نعمل لتحقيق هذا الهدف القومي النبيل.

٤ ـ لقد أضحى الاقتصاد، في عالمنا المتحضّر، أساساً لكل توجّه سياسي. فقبل الوحدة السياسية الأوروبية كانت الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وهذا ما يجب اعتماده لتحقيق التكامل في الوطن العربي. ولا شك في أن أولى ثمرات هذه الوحدة ستكون عدالة في توزيع موارد الأمة (الغنية بالموارد) على الشعوب العربية كلها.

فحرام أن يستفيد من تلك الموارد أفراد، لا شعوب، وتحرم منها الأمة بأسرها. حرام أن يكون الرصيد الشخصي لبعض الحكّام في الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، مثلاً، بلايين الدولارات، تكدَّس في المصارف الأجنبية، الأميركية خاصة، حيث يذهب ريعها لتقوية العدو التاريخي للعرب، اسرائيل، بينما تنوء الشعوب العربية تحت نير الفقر والجهل والمرض والخوف. ولو وظِّف قسم من هذه الأموال في الوطن العربي لكنّا خطونا خطوات هامّة في طريق الاكتفاء الذاتي الذي هو ضرورة من أهم ضرورات الأمن القومي.

٥ ـ إن النزوع إلى الوحدة والسعي إلى تحقيقها أمر عملي قبل أن يكون خطاباً سياسياً أو كلاماً يقال في المناسبات إرضاء لمشاعر الجماهير. إن أوتوستراداً يصل حلب باللاذقية فطرابلس الشام فبيروت فزحلة فدمشق فعمّان فبغداد فجدة، مع إلغاء للحواجز الجمركية، وسماح بالتجوال بين هذه الأقطار بالهوية، ومثل ذلك في سائر الأقطار العربية، أفضل، ألف مرّة، من كل ما قيل وكتب عن الوحدة منذ نصف قرن ونيّف. سقى الله أيام الدولة العثمانية، يوم كانت «سكة الحديد» تخترق سهولنا وجبالنا، دون حواجز، ودون جوازات، من اسطنبول إلى جدة.

٦ ـ دفاعياً، انكشفت عورة العرب، عسكرياً وجغرافياً وسياسياً، وبصورة فاضحة، بعد أزمة الخليج، وبعد أن سقط الجبّار الثاني في العالم، ونعني الاتحاد السوفياتي، فسلَّم الولايات المتحدة الأميركية زعامة العالم بلا منازع، حيث أضحت أميركا الجبّار الوحيد وصاحبة القرار الأوحد على الكرة الأرضيّة، ولو لمدى محدود، (إلى حين قيام أوروبا متحدة أو يابان قوية). ومع نزوع الدول المتحضِّرة إلى الوحدة، كألمانيا مثلاً، وإلى إقامة التكتلات الكبرى، كأوروبا مثلاً، لم يعد مسموحاً للعرب أن يظلّوا منقسمين إلى كيانات ضعيفة وهزيلة لا تقدِّم لأبنائها ذرّة من الأمن والطمأنينة في عالم زاخر بالأطماع والأخطار والأعداء. وباستثناء بعض المواقع التي يكون فيها شكل الوطن العربي أشبه «بالبطن الطري» الذي يسهل اختراقه (كالزاوية الحدودية التي تربط الجزائر بموريتانيا والمغرب والصحراء الغربية، والمنطقة ما بين مصر وبلاد الشام، وجمهوريتي جيبوتي والصومال)، فإن ما يتمتّع به الوطن العربي من موقع جغرافي يتيح له موانع دفاعية طبيعية تجعله، إن أحسن استخدامها، وإن تمكّن من تأمين القدرات الدفاعية اللازمة لتحصينها، قادراً على الدفاع عن نفسه بكل اتجاه وضد كل قوة مهاجمة. فهو محاط بالبحار من جهات ثلاث، وبإفريقيا من الجهة الرابعة (الجنوب)، وهو يحتاج للدفاع عن أرضه ومياهه وأجوائه، إلى:

- حيازة أسطول بحري فائق القوّة يستخدم المحيطات (الهندي والأطلسي) والبحار (المتوسط والأحمر والخليج العربي).
- حيازة أسطول جوي قوي ومتطوّر وقادر على حماية الأجواء العربية، بالإضافة إلى شبكة دفاع جوية متطوّرة.
- قوى برية كافية للدفاع عن حدود الوطن العربي في البحر والبر.
- حيازة المصادر الذاتية لصنع السلاح والعتاد العسكري المتطوّر والمزوَّد بالتكنولوجيا الحديثة[٢٠].

- إن كل ما تقدَّم لا يغني عن حاجة الوطن العربي إلى العزم والتصميم على حماية كيانه والذود عنه بقواه الذاتية.

٧ - إنّ الديموقراطية هي أحد أهم العوامل التي تدفع أي مجتمع نحو التطور والتقدّم، أي نحو الوعي، وبعيداً عن التخلّف. وسنظل، كمجتمعات عربية، متخلّفين طالما أننا نفتقر إلى الديموقراطية، والمؤسف أن وطننا العربي كله يفتقر إلى هذه الديموقراطية ويعاني من غيابها، وهو ما يعرقل، ولا شك، تطور مجتمعاتنا نحو الوعي القومي الصحيح، فالوحدة.

إن الفرق بين التطور والتخلّف هو نفسه الفرق بين العالم المتحضّر والعرب. فبينما تتحد أوروبا ذات التاريخ المثقل بالحقد والكراهية والحروب فيما بينها، يزداد العرب فرقة وانقساماً وتباعداً، ولا أرى أي تفسير لذلك سوى تخلّفنا وقصور الوعي القومي فينا وانعدام الديموقراطية في أنظمتنا.

٨ - إن الأمن القومي العربي، في النهاية، هو أمن المواطن العربي في كل أرجاء الوطن العربي. إنه أمن الفرد والجماعة والأمة. ولا يمكن لهذا الأمن أن يتوفَّر بلا قيام وحدة جامعة بين هذه الشعوب والأنظمة. ولا نرى أن وحدة الذوبان ممكنة، بعد، في ظروف أصبحت فيها الكيانات (التي فرضها الاستعمار) متجذِّرة ومتمكِّنة، لذلك فإن وحدة (اتحادية) بين الأقطار العربية هي، وحدها، الممكنة، في المستقبل المنظور، مع السعي لإقامة

---

(٢٠) لا نقرّ اللواء طلعت مسلم (م.ن. ص ١٠) على أن الوطن العربي «بوضعه الجغرافي» يفتقر إلى «موانع استراتيجية طبيعية»، ونرى أن الوطن العربي محصَّن تحصيناً طبيعياً (باستثناء بعض المواقع) ولكنه يحتاج إلى القدرة الدفاعية اللازمة لحماية هذا التحصين الطبيعي.
(انظر بحثاً للواء مسلم عن البعد الدفاعي للوطن العربي في م.ن. ص ١٠ - ١٢).

الوحدات التامة بين التكتلات الجغرافية الطبيعية، مثل (وحدة بلاد الشام، ووحدة الجزيرة العربية، ووحدة وادي النيل وأرتيريا بعد تحريرها، ووحدة المغرب العربي، ووحدة جيبوتي والصومال)، إلا أن ذلك يتطلّب أمرين ملحّين هما:

الأول: نشر الوعي القومي في الجماهير العربية لكي تتبينً هذه الجماهير أن مصلحتها الأساسية تظلّ في تحقيق الوحدة العربية.

والثاني: السعي الحثيث لتحقيق الديموقراطية في الأقطار العربية، فالديموقراطية، وحدها هي السبيل الوحيد الذي يمكننا من تحقيق أهم عناصر الوحدة، أي الوعي القومي، الحصن الحصين للأمن القومي العربي.

٩ - وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الاعتماد على القوى الأجنبية في حماية أرضنا وتحقيق أمننا هو أمر يبلغ حد الخيانة القومية، فالدول ليست «جمعيات خيرية» تهب جيوشها لمن طلب بلا مقابل. وإذا ما تدخّلت هذه القوى على أرضنا وفي شؤوننا القومية «بحجة المحافظة على أمننا وأمن منطقتنا»، فهي لا تبغي من وراء ذلك سوى تحقيق «أمن ومصالح مجتمعاتها». كما أن هذا التدخل لن يكون سوى مدخل لاستعمارنا والسيطرة على ثرواتنا ومواردنا و«سلبنا إرادتنا وإعاقة تنميتنا»[٢١]. ولا يبقى علينا، والحالة هذه، سوى أن ندرك ضرورة اجتماعنا في وحدة تامّة وشاملة هي وحدة «الوطن العربي الكبير».

وبعد، إن المعبر الوحيد المتبقي لأمتنا نحو حياة حرة كريمة وأمن قومي ثابت ومستقر هو: الوحدة، ولا سبيل إلى ذلك سواها.

---

(٢١) انظر رأي اللواء طلعت مسلم بصدد الاستعانة بالقوى الأجنبية في الوطن العربي (م.ن. ص ٢ - ٣) وهو رأي نوافقه عليه تماماً.

جدول (رقم ١)
المساحة وعدد السكّان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي

أ ـ الوطن العربي[١]:

القطر	المساحة (كلم٢)	عدد السكّان نسمة (عام ١٩٧٥)	الناتج المحلي الإجمالي(G.D.P) (بليون دولار أميركي)	سنة تقدير الناتج المحلي الإجمالي
١ ـ الأردن	٩٧٧٤٠	٣١٠٩٠٠٠	٤,٣٨٨٠٠	١٩٨٨
٢ ـ الإمارات	٨٣٦٦٠	١٦٨١٠٠٠	٢٢,٨٨٠٠٠	١٩٨٨
٣ ـ البحرين	٥٩٨	٤٥٨٠٠٠	٣,١٩١٠٠	١٩٨٨
٤ ـ تونس	١٦٤١٠٥	٧٦٣٥٠٠٠	٩,٣٧٧٠٠	١٩٨٨
٥ ـ الجزائر	٢٣٨١٧٣٠	٢٤٠٥٥٠٠٠٠	٥٤,١٠٠٠٠	١٩٨٨
٦ ـ جيبوتي	٢٣٠٠٠	٤٠٤٠٠٠	٠,٣٣٢٩٤	١٩٨٦
٧ ـ السعودية	٢٢٦٣٠٠٠	٢٤٢٧٨٠٠٠	٧٣,٣٨٥٠٠	١٩٨٨
٨ ـ السودان	٢٥٠٥٠٠٠	٢٤,٢٧٨٠٠٠	١١,٢٢٧٠٠	١٩٨٦ ١٩٨٧
٩ ـ سوريا	١٨٥٦٨٠	١١٧٢٤٠٠٠	١٨,١٢٠٠٠	١٩٨٨
١٠ ـ الصومال	٦٣٧٦٦٠	٥٢٢٦٠٠٠	٠,٧٥٨٣٠	١٩٨٦
١١ ـ العراق (قبل الحرب)	٤٣٨٤٤٦	١٧٨٤٠٠٠٠	٤٥,٠٠٠٠٠	١٩٨٨
١٢ ـ عُمان	٢١٢٠٠٠	١٤٧٢٩٠٠	٦,٣٧٠٠٠	١٩٨٨
١٣ ـ فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)[٢]	٥٨٨٢(*)	١٣٨١٠٠٠(*)		
١٤ ـ قطر	١١٤٠٠(*)	٣٩٧٠٠٠	٤,٦٧٠٠٠	١٩٨٨

القطر	المساحة (كلم٢)	عدد السكّان نسمة (عام ١٩٧٥)	الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) (بليون دولار أميركي)	سنة تقدير الناتج المحلي الإجمالي
١٥ ـ الكويت (قبل الحرب)	١٦٠٠٠	٢٠٣٩٠٠٠	٢٠,٠٧١٠٠	١٩٨٨
١٦ ـ لبنان	١٠٤٥٢	(**)٣١٠٠٠٠٠	(**)٣,٣٤٠٠٠	١٩٧٧
١٧ ـ ليبيا	١٧٥٩٥٤٠	٤٣٩٠٠٠٠	٢١,٠٤٠٠٠	١٩٨٨
١٨ ـ مصر	١٠٠٠٢٥٣	٥٤١١٥٠٠٠	٧٦,٦١٠٠٠٠	١٩٨٨
١٩ ـ المغرب (مع الصحراء الغربية)[٣]	(*)٧٢٥٧٣٠	٢٤٠٣٩٠٠٠	١٨,٨٨٠٠٠	١٩٨٨
٢٠ ـ موريتانيا	١٠٣٠٧٠٠	٢١٢٥٠٠٠	٠,٨٢٨٢٩	١٩٨٦
٢١ ـ اليمن[٤]	(*)٥٣٦٨٦٩	٩٩٨٤٠٠٠	٥,٦٠٨٠٠	١٩٨٧ -
المجموع	١٤,٠٨٩,٤٤٥	٢٠٢,٩٠٧,٩٠٠	٤٠١,١٧٦,٥٣	
ب ـ اسرائيل*	(٥)٢٠٧٠٠	(٦)٤,٩٠٠,٠٠٠	٤١,٩٠٠	١٩٨٨

(١) إعتمدنا:

ـ لتحديد المساحة: Bartholomew, J. and Son Ltd. The World Atlas, Edinburgh, 1975

ـ لتحديد السكان، وتحديد الناتج المحلي الإجمالي: International for strategic studies, the Military Balance 1989 - 1990, London 1990.

* إعتمدنا Encyclopaedia Britannica.

** إعتمدنا - Alpher, J. Eytan, Z. and Tamari, D. the M.E. Military Balance, 1989 - 1990.

(٢) تبلغ مساحة فلسطين كلها ٢٦٣٢٣ كلم٢ (صايغ، يوسف، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٧٦ ـ ٧٧)، وتبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٥٥ كلم٢ (هلال، جميل، الضفة الغربية، ص ١٧)، ومساحة قطاع غزة ٣٢٧ كلم٢ (أبو النمل، حسين، قطاع غزة، ص ٢٥٦)، وتبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة معاً: ٥٥٥٥ + ٣٢٧ = ٥٨٨٢ كلم٢. وتجدر الإشارة إلى أن حاصل ما يتج لدينا من جمع الأرقام التفصيلية =

= المعطاة(٢٠٧٠٠ + ٥٥٥٥ + ٣٢٧ = ٢٦٥٨٢) يختلف قليلاً عن الرقم الإجمالي المعطى لمساحة فلسطين ككل (٢٦٣٢٣ كلم٢) وهذا عائد لاختلاف المصادر. فقد ورد في الانسكلوبيديا البريطانية، مثلاً، أن مساحة الضفة الغربية تبلغ ٥٩٠٠كلم٢ ويبلغ عدد سكّانها ٨٣٦٠٠٠ نسمة (حسب احصاء عام ١٩٨٧).
(Encyclopaedia Britannica, vol. 12, PP. 588 - 589).

وأن مساحة قطاع غزة تبلغ ٣٦٣ كلم٢ ويبلغ عدد سكانه (حسب إحصاء عام ١٩٨٧): ٥٤٥٠٠٠ نسمة. (Encyclopaedia Britannica, vol. 5, P. 157).

فيكون مجموع مساحة كل من الضفة والقطاع (حسب الانسكلوبيديا البريطانية): ٥٩٠٠ + ٣٦٣ = ٦٢٦٣ كلم٢.

فإذا أضفنا هذا الرقم إلى مساحة فلسطين المحتلّة قبل عام ١٩٦٧ أي (اسرائيل)، وهي: ٢٠٧٠٠ كلم٢ (Encyclopaedia Britannica, vol. 22, P. 133) تصبح مساحة فلسطين كلها: ٦٢٦٣ + ٢٠٧٠٠ = ٢٦٩٦٣ كلم٢. أي بزيادة ٦٤٠ كلم٢ عن الرقم الصحيح لمساحة فلسطين.
(٢٦٩٦٣ - ٢٦٣٢٣= ٦٤٠ كلم٢).

ويكون مجموع عدد سكان كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (حسب إحصاء عام ١٩٨٧، كما ورد في الانسكلوبيديا البريطانية):

٨٣٦٠٠٠ + ٥٤٥٠٠٠ = ١,٣٨١,٠٠٠ نسمة، بينما نجد أن عدد سكّان الضفة الغربية (٩٦١٥٠٠) والقطاع (٥٤٥٠٠٠) معاً هو: ١,٥٠٦,٥٠٠ نسمة (حسب إحصاء عام ١٩٨٦ الوارد في مجلّة «القدس الشريف» لروحي الخطيب، السنة الرابعة، عدد ٤٢، أيلول ١٩٨٨).

(٣) تبلغ مساحة الصحراء الغربية ٢٦٧٠٠٠ كلم٢ ويبلغ عدد سكانها (حسب إحصاء عام ١٩٨٢) = ١٨٩٠٠٠ نسمة. (Encyclopaedia Britannica, vol. 12, P. 602 - 603).

(٤) إن مساحة الجمهورية العربية اليمنية (الموحّدة) وعدد سكّانها هو ناتج جمع مساحتي الجمهوريتين: الجمهورية العربية اليمنية (أو اليمن الشمالية) وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية (أو اليمن الجنوبية)، وعدد سكانهما (حسب إحصاء عام ١٩٨٧ للأولى وعام ١٩٨٨والثانية).

(٥) اعتمدنا، بالنسبة إلى مساحة فلسطين المحتلّة قبل عام ١٩٦٧ (أو اسرائيل)، المساحة الواردة في الجدول أعلاه، أي ٢٠٧٠٠ كلم٢، استناداً إلى:

- Statistical abstract of Israel, 1956 - 1957, P.1
- Statistical abstract of Isreal, 1967, P. 5.

وتجدر الإشارة إلى أن المساحة المذكورة تشتمل على مساحة اليابسة والمساحة المغطّاة بالمياه.

ونجد في المصادر الاسرائيلية للسنوات التي تلت عام ١٩٦٧، أرقاماً أخرى لمساحة اسرائيل، فنجد مثلاً، في الإحصاءات التي تلت عام ١٩٦٧ مباشرة، أن مساحة القدس الشرقية قد أضيفت إلى مساحة اسرائيل، وبعد العام ١٩٨١، نجد أن مساحة اسرائيل قد زادت من جديد بسبب ضمّ الجولان. لذا، فإن الرقم الذي تعتمده المصادر الاسرائيلية يشتمل، بالإضافة إلى مساحة فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧، مساحة كل من القدس الشرقية والجولان.

وهكذا، فإن الرقم الذي تعتمده اسرائيل لمساحتها، حالياً، يبلغ: ٢١٩٤٦ كلم٢. راجع، لمزيد من التفاصيل: Statistical abstract of Isreal, 1989, p. 18.

(٦) منهم ٤ ملايين يهودي (تصريح لناطق باسم «المعهد الوطني للاحصاء» في القدس المحتلة - جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩١/٤/١٨، وجريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢). ونشير إلى أن هذا الرقم يشمل، بالإضافة إلى عدد سكّان فلسطين المحتلّة قبل عام ١٩٦٧، عدد سكّان كل من القدس الشرقية والجولان، وكانت اسرائيل قد أعلنت ضمّها.

جدول (رقم ٢) ـ القوات المسلحة والأسلحة التقليدية (دون حساب أسلحة التدمير الشامل)[١]

	القطر	مجموع القوات المسلحة: في الخدمة الفعلية	احتياط	المجموع عند التعبئة	عدد القوات البرية العاملة[٢]	الأسلحة الرئيسية للقوات البرية: دبابات[٣] القتال الرئيسية	عربات قتال المشاة وناقلات الجنود المدرعة	المدفعية وراجمات الصواريخ والمواوين	المدافع (عادية وعديمة الارتداد) والصواريخ م/د	المدافع م/ط ومنصات الصواريخ أرض ـ جو	منصات الصواريخ أرض ـ أرض
أ ـ الوطن العربي											
١	الأردن	٨٥٢٥٠	٣٥٠٠٠	١٢٠٢٥٠	٧٤٠٠٠	١١٣١	١٢٣٥	مدفعاً وهاوتزر ١٥٢ ذاتي الحركة)	٦٤٠ صاروخاً م/د وعدد من المدافع عديمة الارتداد	٤٠٨ مدافع + ٤٠٠ منصة صواريخ سام٨/١٣+ كميات غير محددة من سام ١٤/٧	—
٢	الإمارات	٤٣٠٠٠	—	٤٣٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٣١	٤٥٨	مدفعاً + ٢١ هاوناً ثقيلاً ١ راجمة صواريخ	٧٠ وعدد غير محدَّد من الصواريخ + عدد غير محدد من المدافع عديمة الارتداد	٦٠ مدفعاً +٢٠منصة صواريخ ١٢٠ صاروخ كتف م/ط	—
٣	البحرين	٣٣٥٠	—	٣٣٥٠	٢٣٠٠	٥٤	١٠٣	عدد غير محدد من المواوين)	٦٠ صاروخ+ ٣٦ مدفع عديم الارتداد	١٠٠ صاروخ كتف م/ط	—
٤	تونس	٣٨٠٠٠	—	٣٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٨	٢٠٨	(+ ٣٠ هاون)	عدد غير محدَّد من صواريخ م/د	٤٨ مدفعاً + ٧٣ صاروخاً	—
٥	الجزائر	١٣٨٥٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٨٨٥٠٠	١٢٠٠٠٠	٩٠٠	١٦٤٠	(+ عدد غير محدد المواوين)	٣٧٤ (وعدد غير محدد من الصواريخ)	٨٥٥ مدفعاً + كميات غير محدَّدة من الصواريخ	—
٦	جيبوتي	٤٢٣٠	—	٤٢٣٠	٢٨٧٠	—	١٨	واوين	١٨ مدفعاً	عدد غير محدَّد	٧٠
٧	السعودية	٦٥٧٠٠	—	٦٥٧٠٠	٣٨٠٠٠	٥٥٠	١٨٠٠+	(+ ٣٦٠ هاوناً)	٥٢٥ مدفعاً + عدد غير محدَّد من الصواريخ	عدد غير محدَّد من المدافع وأكثر من ٥٠٠ صاروخ م/ط	٩ منصّات إطلاق صواريخ أرض ـ أرض
٨	السودان	٧٢٨٠٠	—	٧٢٨٠٠	٦٥٠٠٠	١٧٥	٢٨٦	(+ ١٠٠ هاون)	١٨ مدفعاً + ١٨ قاذف صواريخ م/د	أكثر من ١٢٠ مدفعاً + عدد غير محدد من الصواريخ م/ط (سام ٧)	—
٩	سوريا	٤٠٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٨٠٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٠٥٠	٣٨٠٠	٢ (+ عدد غير من المواوين)	١٣٠٠صاروخ+١٠٠ مدفع م/د+ عدد غير محدَّد من المدافع عديمة الارتداد	١٧٠٠ مدفع م/ط + عدد غير محدَّد من الصواريخ م/ط (سام ٧ ـ ٩ ـ ١٣)	٥٤ منصة إطلاق صواريخ أرض ـ أرض
١٠	الصومال	٦٥٠٠٠	—	٦٥٠٠٠	٦١٣٠٠	٢٩٣	٤٧٤	(+ ١٥٠ هاوناً)	٦٠ مدفعاً + ١٠٠ قاذف صواريخ م/د	٢٧٨ مدفعاً + ٢٠ صاروخاً (سام ٧)	—
١١	العراق قبل الحرب[٤]	١٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	١,٨٥٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	٥٥٠٠	٨١٠٠	٤٠ (+ عدد غير محدَّد المواوين)	عدد غير محدَّد	٤٠٠٠ مدفع + كميات غير محدَّدة من صواريخ سام (٧ ـ ٩ ـ ١٣ ـ ١٤)	٦٦ منصّة إطلاق صواريخ أرض ـ أرض

أ ـ الوطن العربي

	القطر	مجموع القوات المسلحة: في الخدمة الفعلية	احتياط	المجموع عند التعبئة	عدد القوات البرية العاملة(2)	الأسلحة الرئيسية: دبابات(3) القتال الرئيسية	عربات قتال المشاة وناقلات الجنود المدرعة	للقوات البرية: المدفعية وراجمات ريخ والمواوين	المدافع (عادية وعديمة الارتداد) والصواريخ م/د	المدافع م/ط ومنصات الصواريخ أرض ـ جو	منصات الصواريخ أرض ـ أرض
١٢	عُمان	٢٥٥٠٠	—	٢٥٥٠٠	٢٠٠٠٠	٣٩	٢١	(+ ٢٤ هاوناً)	٦٠ قاذف صواريخ م/د	١٦ مدفعاً + أكثر من ٢٨ صاروخاً م/ط (سام٧ وغافلين)	—
١٣	فلسطين(1)	١٦٥٠٠	—	١٦٥٠٠	أعداد	غير	محدّدة	(+ ٨٠ هاوناً)	٢٠٠ مدفع	أعداد غير محدّدة	—
١٤	قطر	٧٠٠٠	—	٧٠٠٠	٦٠٠٠	٢٤	١٦٠	(+ عدد غير من المواوين	١٠٠ قاذف صواريخ م/د	أكثر من ٢٤ صاروخاً م/ط	—
١٥	الكويت قبل الحرب(1)	٢٠٣٠٠	—	٢٠٣٠٠	١٦٠٠٠	٢٧٥	٢٥٠	(+ ٤٠ هاوناً)	٢٧٦ صاروخاً م/د وعدد غير محدّد من المدافع عديمة الارتداد	عدد غير محدّد من صواريخ (سام ٧)	١٢
١٦	لبنان	٢١٠٠٠	—	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	١٧١	٤٠٠	مدفعاً وهاوناً	٢٠٠ قاذف صواريخ م/د وعدد غير محدّد من المدافع عديمة الارتداد	أكثر من ١٥ مدفعاً م/ط	—
١٧	ليبيا	٨٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٩٨٠	١٣١٠	١١ (+ عدد غير من المواوين)	٣٠٠٠ صاروخ م/د + ٢٢٠ مدفعاً عديم الارتداد	٦٠٠ مدفع + ٢٤ منصّة كروتال وعدد غير محدّد من صواريخ (سام ٧ ـ ٩ ـ ١٣)	١٠٥
١٨	مصر	٤٤٨٠٠٠	٦٠٤٠٠٠	١,٠٥٢٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٢٤٢٥	٣٣٩٥	مدفعاً وراجمة ٥٤٧ هاوناً ثقيلاً)	١٠٠٠ قاذف صواريخ م/د وعدد غير محدّد من المدافع	١١٠٥مدافع+أكثر من١٢٠٠ صاروخ م/ط (سام ٧ ـ ٩ وتشابارال	٢١
١٩	المغرب	١٩٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٩٢٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٢٢٤	١٠١٤	٢(+ ٦٨٠ هاوناً)	٧٦٦ مدفعاً + ٨٠ قاذف صواريخ م/د	٤٢٧ مدفعاً وأكثر من ٣٧ (تشابارال وسام ـ ٧)	—
٢٠	موريتانيا	١١٠٠٠	—	١١٠٠٠	١٠٤٠٠	—	٤٠٠	(+ ٣٠ هاوناً)	٥٧ مدفعاً+ ٤ قواذف صواريخ م/د	٨٧ مدفعاً + صواريخ كتف م/ط	—
٢١	اليمن	٦٤٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٤٩٠٠٠	٥٩٠٠٠	١١٤٤	٩٦٥	مدافع (+ ١٠٠ ن ثقيل)	٩٥ مدفعاً + ٩٢ قاذف صواريخ م/د على الأقل	٥٧٢ مدفعاً وعدد غير محدّد من الصواريخ	١٨
	المجموع	٢,٨١٠,٣١٠	٢,٢٦٤,٠٠٠	٥,٠٧٤,١٣٠	٢,٣٦٥,٨٧٠	١٩١٣٤	٢٦٠٣٧	١٤٤ مدفعاً وهاوناً فة مع عدد غير من المواوين	٩٤٦٩ مدفعاً وصاروخ م/د وعدد غير محدّد من المدافع عديمة الارتداد	١٠٢٩١ مدفع م/ط و١٩٦٦ صاروخاً (سام وغافلين) و٢٢٠صاروخاً كتف م/ط مع عدد غير محدّد من صواريخ سام ٧ ـ ٩ ـ ١٣	٣٥٥ منصّة إطلاق صواريخ أرض ـ أرض

جدول (رقم ٢) - تابع

أ - الوطن العربي

	القطر	سلاح الجو					سلاح البحر						سلاح الدفاع الجوي		
		العديد	طائرات قتال	هليكوبتر قتال	طائرات تزويد الوقود في الجو	طائرات الإنذار	العديد	سفن قتال	زوارق صواريخ	إبرار زوارق	سفن ألغام	غواصات	العديد	مدافع م/ط	صواريخ أرض - جو
١	الأردن	١١٠٠٠	١١١	٢٤	—	—	٢٥٠	—	—		—	—	—	—	١٢٦ منصّة إطلاق صواريخ
٢	الإمارات	١٥٠٠	٦١	١٩	—	—	١٥٠٠	—	٦		—	—	—	عدد غير محدد	٥ بطاريات تحت التشكيل
٣	البحرين	٤٥٠	١٢	١٢	—	—	٦٠٠	—	٤		—	—	—	—	—
٤	تونس	٣٥٠٠	٤٣	—	—	—	٤٥٠٠	١	٦		—	—	—	—	—
٥	الجزائر	١٢٠٠٠	٢٩٩	٤٨	—	—	٦٥٠٠	٣	١١		٢	٤	—	٣ ألوية مدفعية ثقيلة م/ط	٣ أفواج صواريخ م/ط تضم أكثر أكثر من ٥١ منصّة إطلاق
٦	جيبوتي	١٠٠	—	—	—	—	٦٠	—	—		—	—	—	—	—
٧	السعودية	١٦٥٠٠	١٧٩	—	٨	٥	٧٢٠٠	٨	٩	زورقاً	٤	—	٤٠٠٠	٤٥٣ مدفعاً	٣٣ بطارية صواريخ تضم ٢٦٩ منصّة إطلاق
٨	السودان	٦٠٠٠	٤٥	—	—	—	١٨٠٠	—	—	زوارق	—	—	—	—	٥ بطاريات صواريخ
٩	سوريا	٤٠٠٠٠	٤٩٩	١١٠	—	—	٤٠٠٠	٢	١٢		٩	٣	٦٠٠٠٠	—	٢١ لواء صواريخ ومدفعية م/ط + ٢ فوج صواريخ م/ط تضم جميعها ٧٠٠ منصّة إطلاق
١٠	الصومال	٢٥٠٠	٦٣	—	—	—	١٢٠٠	—	٢		—	—	—	—	٥٠ منصّة إطلاق صواريخ
١١	العراق قبل الحرب	٤٠٠٠٠	٥١٣	١٦٠	—	٢	٥٠٠٠	٩	٨		٨	—	—	—	٣٣٠ منصّة إطلاق صواريخ
١٢	عُمان	٣٠٠٠	٦٣	—	—	—	٢٥٠٠	—	٤	زوارق)	—	—	—	—	٢٨ منصّة إطلاق صواريخ
١٣	فلسطين	٢٠٠	—	—	—	—	٢٥٠	—	—		—	—	—	—	—
١٤	قطر	٣٠٠	١٣	٢٠	—	—	٧٠٠	—	٦		—	—	—	—	٦ منصّات إطلاق صواريخ
١٥	الكويت قبل الحرب	٢٢٠٠	٣٦	١٨	—	—	٢١٠٠	—	٨		—	—	—	—	٦ بطاريات صواريخ تضم ١٤٤ منصّة إطلاق

تابع

أ ـ الوطن العربي

القطر		سلاح الجو					سلاح البحر						سلاح الدفاع الجوي		
		العديد	طائرات قتال	هليكوبتر قتال	طائرات تزويد الوقود في الجو	طائرات الإنذار	العديد	سفن قتال	زوارق صواريخ	سفن إبرار وزوارق	سفن ألغام	غواصات	العديد	مدافع م/ط	صواريخ أرض ـ جو
١٦	لبنان	٨٠٠	٦	٤	—	—	٥٠٠	—	—	٢ (زوارق)	—	—	—	—	—
١٧	ليبيا	٢٢٠٠٠	٥١٥	١٦	—	—	٨٠٠٠	١٠	٢٤	١٠ (زوارق)	٨	٦	—	عدد غير محدّد	١٨ لواء صواريخ م/ط تضم ٤٦٨ منصّة إطلاق صواريخ
١٨	مصر	٣٠٠٠٠	٥١٧	٧٢	—	٥	١٨٠٠٠	٦	٢٥	٢	٩	١٠	٨٠٠٠٠	١٠٠ كتيبة مدفعية تضم ٢٥٠٠ مدفع	١٧٤ بطارية صواريخ م/ط تضم أكثر من ٨٥٨ منصّة إطلاق + ٤١ نظام دفاع جوي (مدافع + صواريخ)
١٩	المغرب	١٦٠٠٠	١٠٩	٢٤	٣	—	٦٥٠٠	١	٤	٢	—	—	—	—	—
٢٠	موريتانيا	٢٥٠	٥	—	—	—	٣٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—
٢١	اليمن	٣٥٠٠	١٩٧	١٢	—	—	١٥٠٠	—	٦	١	٣	—	—	—	٢١ بطارية صواريخ م/ط تضم عدد غير محدّد من منصّات الإطلاق
المجموع		٢١١٨٠٠	٣٢٨٦	٥٣٩	١١	١٢	٧٣٠١٠	٤٠	١٣٥	٧ سفينة وزورقاً	٤٣	٢٣	١٤٤٠٠٠	٢٩٥٣ مدفعاً ٣ ألوية مع عدد غير محدّد من المدافع	٣٠٣٠ منصّة إطلاق صواريخ و ١٠ بطاريات صواريخ و ٤١ نظام دفاع جوي (مدافع + صواريخ) مع عدد غير محدّد من الصواريخ

جدول (رقم ٢)

ب ـ اسرائيل[6]											
مجموع القوات المسلحة			القوات البرية			الأسلحة الرئيسية		للقوات البرية			
في الخدمة الفعلية	احتياط	المجموع عند التعبئة	العديد			دبابات القتال الرئيسية	ناقلات الجنود المدرّعة	[المد]فعية وراجمات الصواريخ [وال]هاوين الثقيلة	المدفعية وصواريخ م/د	المدفعية وصواريخ م/ط	منصّات إطلاق صواريخ أرض ـ أرض
			القوات العاملة	الاحتياط	المجموع						
١٧٤٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	٦٠٤٠٠٠	١٣٣٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	٤٩٨٠٠٠	٣٨٦٠	١٠٣٠٠	١٢[...] مدفعاً وعدد غير محدّد [من ال]راجمات وأكثر من ١[...] هاوناً ثقيلاً	أكثر من ٢٥٠ مدفعاً عديم الارتداد وعدد غير محدّد من الصواريخ م/د	أكثر من ٩٣٠ مدفعاً وعدد غير محدّد من الصواريخ الخفيفة م/ط	١٢ منصّة صواريخ تكتيكية (لانس) وعدد غير محدد من الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى (أريحا ـ ١/٢)

(١) تمتلك اسرائيل أربعة مفاعل نووية تنتج قنابل نووية تكتيكية. ونجهل ما يمتلكه العرب من أسلحة التدمير الشامل.

(٢) أهملنا وضع تشكيلات الجيوش العربية واسرائيل بسبب التفاوت الكبير في تنظيم هذه التشكيلات (من فرقة حتى كتيبة) فيما بين الدول العربية من جهة، وفيما بينها وبين اسرائيل من جهة أخرى، مما يجعل المقارنة غير ذات فائدة.

لذا اكتفينا بوضع عديد الجيوش مع ما تمتلكه من أسلحة حيث يمكن لقيادات تلك الجيوش تبنّي التشكيلات الملائمة في أي وقت.

(٣) فيما يلي التسمية الأجنبية لأنواع الأسلحة:

ـ دبابات القتال الرئيسية: (MBT) - Main Battle Tanks
ـ ناقلات جند مدرّعة: (APC) - Armoured Personnel Carriers
ـ عربات قتال المشاة المدرّعة: (AIFV) - Armoured Infartry Fighting Vehicules
ـ ذاتي الحركة: (SP) - Self Propelled
ـ قاذفات الصواريخ المتعدّدة (راجمات): (MRL) - Multiple Rocket Lounchers
ـ أسلحة موجّهة ضد الدبّابات: (ATGW) - Anti - Tank Guided Weapons
ـ ضد الدبّابات: (ATK) - Anti - Tank
ـ دفاع جوي: (AD) - Air Defence
ـ صواريخ سطح ـ جو: (SAM) -Surface -To -Surface Missiles
ـ صواريخ سطح ـ سطح: (SSM) -Surface -To -Surface Missiles
ـ قاذفات صواريخ: (RL) - Rocket Lounchers
ـ قاذفات عديمة الارتداد: (RCL) Recoilless Lounchers
ـ الإنذار الجوي المسبق: (AEW) Airborne Early Warning
ـ صواريخ جو ـ جو: (AAM) -Air -To -Air Missiles
ـ صواريخ جو ـ سطح: (ASM) -Air - To - Surface Missiles

٤) ليس لدينا احصاءات عن القوات المسلّحة لكل من العراق والكويت بعد الحرب.

(٥) أخذت المعلومات عن القوات المسلّحة الفلسطينية من:

- Alpher. aud others the Mc. Military Balance 1989 - 1990.

(٦) أخذنا المعلومات عن القوات المسلّحة الاسرائيلية من المصدر السابق (٥) وذلك بالمقارنة مع:

-International Institute for Strategic studies, Military Balance 1989 - 1990.

جدول (رقم ٢) ـ تابع

ب ـ اسرائيل																		
سلاح الجو							سلاح			البحر					سلاح الدفاع الجوي			
العديد			طائرات قتال	هليكوبتر قتال	طائرات تزويد الوقود في الجو	طائرات الإنذار المبكر	العديد			سفن قتال	زوارق صواريخ	سفن إبرار	سفن الغام	غواصات	العديد	مدفعية م/ط	صواريخ م/ط	نظم دفاع جوي
فعلي	احتياط	المجموع					فعلي	احتياط	المجموع									
٣١٠٠٠	٥٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٦٣٨	٧٧	٧	٤	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	؟	٢٦	١٥	—	٣	—	—	١٥ كتيبة SAM مع عدد غير محدّد من الصواريخ الأخرى	—

جدول (رقم ٣)

ميزان القوى العسكري بين الوطن العربي والكيان الصهيوني				
نوع القوى		الوطن العربي	الكيان الصهيوني	
			تقدير القوى	٪ مما لدى الوطن العربي
المساحه		١٤,٠٨٩,٤٤٥ كلم²	٢٠٧٠٠ كلم²	٠,١٥٪
السكان		٢٠٢,٩٠٧,٩٠٠ نسمة	٤,٩٠٠,٠٠٠ نسمة	٢,٣٤٪
الناتج المحلي		٤٠١,١٧٦,٥٣ بليون $	٤١,٩٠٠ بليون دولار	١٠,٥٠٪
القوات المسلحة	عديد القوات في الخدمة الفعلية	٢,٨١٠,٣١٠	١٧٤٠٠٠	٦,٢٠٪
	عديد القوات في الاحتياط	٢,٢٦٤,٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	١٨,٩٠٪
	عديد القوات في التعبئة	٥,٠٧٤,١٣٠	٦٠٤٠٠٠	١١,٩٠٪
سلاح البر	العديد	٢,٣٦٥,٨٧٠	٤٩٨٠٠٠	٢١,٠٠٪
	دبابات القتال الرئيسية	١٩١٣٤	٣٨٦٠	٢٠,١٥٪
	عربات قتال المشاة وناقلات الجند المدرّعة	٢٦٠٣٧	١٠٣٠٠	٣٩,٥٥٪
	قطع المدفعية وراجمات الصواريخ والهاوين	١٤٤١٤	١٥٩٠	١١,٠٠٪
	المدافع (عادية وعديمة الارتداد) والصواريخ م/د	٩٤٦٩	٢٥٠	٢,٦٤٪
	المدافع م/ط ومنصّات الصواريخ أرض - جو	١٢٤٧٧	٩٣٠	٧,٤٥٪
	منصات الصواريخ أرض - أرض	٣٥٥	١٢	٣,٣٨٪

تابع جدول (رقم ٣)

ميزان القوى العسكري بين الوطن العربي والكيان الصهيوني				
نوع القوى		الوطن العربي	الكيان الصهيوني	
			تقدير القوى	٪ مما لدى الوطن العربي
سلاح الجو	العديد	٢١١٨٠٠	٨٦٠٠٠	٪٤٠,٦٠
	طائرات قتال	٣٢٨٦	٦٣٨	٪١٩,٤٠
	هليكوبتر قتال	٥٣٩	٧٧	١٤,٤٨
	طائرات تزويد الوقود في الجو	١١	٧	٪٦٣,٦٠
	طائرات الإنذار المبكر	١٢	٤	٪٣٣,٣٠
الدفاع الجوي	العديد	١٤٤٠٠٠	—	—
	مدافع م/ط	٢٩٥٣ (٣ ألوية)	—	—
	صواريخ أرض ـ جو	٣٠٣٠ منصّة إطلاق صواريخ و١٠ بطاريات و٤١ نظام دفاع جوي	١٥ كتيبة سام	—
سلاح البحر	العديد	٧٣٠١٠	٢٠٠٠٠	٢٧,٣٩
	سفن قتال	٤٠	؟	—
	زوارق صواريخ	١٣٥	٢٦	٪١٩,٢٥
	سفن إبرار أو زوارق	٧٢	١٥	٪٢٠,٨٠
	سفن ألغام	٤٣	—	—
	غواصات	٢٣	٣	٪١٣,٠٠

استنتاج :

يمكننا أن نستنتج من الجداول (١ و٢ و٣) مدى ضآلة حجم القدرات المادية للكيان الصهيوني بالنسبة إلى ضخامة حجم هذه القدرات في الوطن العربي :

ـ جغرافياً وبشرياً (١٥٪ من مساحة الوطن العربي و ٢,٣٤٪ من عدد سكّانه).

ـ ومادياً (١٠,٥٪ من الناتج المحلي للوطن العربي، أي من موارد هذا الوطن وثرواته).

ـ وعسكرياً، إذ تراوح نسبة القدرات العسكرية المادية للكيان الصهيوني بين ٢,٦٤٪ (المدافع والصواريخ م/د) و٦٣,٦٪ (طائرات تزويد الوقود في الجو) مما لدى الوطن العربي مجتمعاً. وتظل نسبة القدرات العسكرية للكيان الصهيوني، جميعها، بين هذين الرقمين، دون النصف (أي الـ ٥٠٪) مما لدى الوطن العربي من قدرات، مثلاً :

- ـ عدد القوات : بين ٢٠,٦٪ و ٩٠,١١٪ (الخدمة الفعلية والاحتياط والتعبئة).
- ـ دبابات القتال الرئيسية : ١٥,٢٠٪.
- ـ طائرات القتال : ٤٠,١٩٪.

إلخ . . . (انظر الجدول رقم ٣)

فلماذا، إذن، تظل اسرائيل هي الأقوى؟

إن ذلك يعود إلى أسباب عديدة إن لم تعالج فستظل هي الأقوى والأقدر، وسيظل العرب، رغم كل إمكاناتهم، الأضعف والأعجز، وأهم هذه الأسباب :

١ ـ التخلف، الاجتماعي بصورة عامة والتقني بصورة خاصة، وقصورنا عن اللحاق بركب الحضارة.

٢ ـ التجزّؤ والتشرذم في كيانات عدّة، فرضها الاستعمار علينا، واعتمدناها، بدورنا، دولاً وأوطاناً نهائية، رغم كل ما نعلن من شعارات الوحدة والقومية.

٣ ـ فقدان الإيمان القومي الناتج عن الأنانيّة والمصلحيّة والذاتيّة التي جذّرتها الكيانيّة وعمّقت أصولها في وجداننا الفردي والاجتماعي.

٤ ـ فقدان الوعي القومي الناتج عن انعدام الديموقراطية والحرية في كيانات هذا الوطن وأنظمته.

٥ ـ عجزنا عن مقاومة التيارات الاستعمارية التي لا تفتأ تغزونا بوجوه مختلفة وأسماء مختلفة، دون أن يكون لنا حق الاختيار في تبنيها، واعتمادها أسلوباً لحياتنا، فنصبح، بالتالي، مرتهنين لما تقدّمه لنا من مغريات تنسينا جذورنا القومية وأصولنا الحضارية.

ولا تتم معالجة هذه الأسباب ـ الآفات إلّا بما يلي:

١ ـ التحرّر من الجهل والتخلّف والتبعية والأنانية والكيانية والمصلحية.

٢ ـ السعي الجدّي الحثيث والمستمر لتحقيق الوعي القومي وتنمية الإيمان القومي عن طريق النضال المستمر لتحقيق الديموقراطية والحرية في أنظمتنا بهدف تحقيق الوحدة القومية الشاملة.

٣ ـ عندها فقط، نستطيع أن ننطلق في مسيرة التحرير ونحن واثقون من بلوغ الهدف...

الخاتمة

كم كنت أتمنّى أن أختم كتابي هذا بصورة مشرقة تبعث في نفس القارىء العربي التفاؤل والأمل بمستقبل مضيء، لولا أن الواقع العربي المظلم والبائس فرض عليّ عكس ما تمنّيت. وسيظلّ هذا الواقع قائماً إلى أن يكتب لهذه الأمّة أن تحظى بقدر من الوعي والإدراك يدفعانها إلى التأمّل العميق في أوضاعها، ويحثّانها على السعي الدؤوب لتدارك المأساة الكبرى التي تكاد تلمّ بها إن هي استمرّت في واقع التشرذم والتمزّق اللذين تتخبّط فيهما، وإن لم تسارع إلى لملمة أشلائها واستعادة كيانها الموحّد، وذلك هو السبيل الوحيد لتدارك الخطر المحدِّق بها.

إن أمّتنا العربية في خطر كبير لم تتعرَّض له منذ قرون، ويتجلّى هذا الخطر في مؤامرة مزدوجة الإطار:

ـ الإطار الاستعماري الذي تجسِّده أطماع الدول الغربية الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، بخيراتها وثرواتها. ولذلك، فهي تسعى لمنع اجتماعها ووحدتها بكل الوسائل، لأنها تدرك، تمام الإدراك، أن في وحدة العرب قضاء على الاستعمار بكل أشكاله، واستعادة لدورهم التاريخي المشرق في العالم.

ـ والإطار العنصري الذي يتجسّد في الكيان الصهيوني الذي أقامه الاستعمار الغربي في قلب وطننا العربي، ولا يزال يرفده بالدم والعون والدعم لكي يبقى ذلك «الحاجز البشري القوي والمعادي للسكّان»، الذي يفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، والذي يمنع وحدته وتقدّمه وازدهاره.

ذلك هو الخطر الكبير المحدّق بأمّتنا، وهو خطر لا بدّ وأن يكون مدمِّراً إن لم نتداركه بالوعي القومي، وبالعزم والإرادة والتضحية، فننتصر على أنانيتنا وإقليميتنا وكيانيتنا، ونحقّق لهذه الأمّة، وللأجيال القادمة، ما تصبو إليه من عزّة ومنعة وقوّة، السبيل الوحيد إلى حياة كريمة زاخرة بالمجد والعطاء. ولن يكون ذلك ممكناً إن لم نحقِّق، أولاً وقبل كل شيء، ما افتقدناه منذ زمن طويل، وما كان افتقارنا إليه سبب كل هزائمنا وضعفنا، ألا وهو: وحدتنا القومية.

فهل نحن مؤمنون، حقاً، أنها العلاج والحل؟
وهل نحن عاملون لأجلها؟ وساعون لتحقيقها؟
وهل تكون الهزائم التي ألمّت بنا، طيلة قرون، حافزاً لنا على طلبها والسعي، بجد، إليها، باعتبارها، وحدها، خشبة الخلاص؟
لعلّنا نتّعظ، فنتّحد، فننتصر!

بيروت في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢

كلمة لا بدّ منها:

أصدر مجلس الأمن الدولي، والكتاب في المطبعة، قراراً رقم ٧٤٨ تاريخ ١٩٩٢/٣/٣١ يقضي بفرض عقوبات على الجماهيرية العربية الليبية تبدأ بالحصار الجوّي والعسكري والدبلوماسي، وذلك بطلب من أميركا وبريطانيا وفرنسا، وبحجة عدم انصياعها لإرادة الدول الثلاث وتسليمها مواطنين متّهمين بعملية «لوكربي» الجوية، مع ما في ذلك من هدر للكرامة الوطنية وتطاول على القوانين الدولية ومخالفة لشرعة حقوق الإنسان.

إنها الطريق نفسها، التي سلكتها الدول الثلاث نفسها، تجاه العراق. فبالأمس، بغداد، واليوم طرابلس، ولا ندري دور مَنْ غداً.

إنها المؤامرة نفسها، لا تزال مستمرّة. فهل يستفيق العرب؟

بيروت في ١٩٩٢/٤/١

العميد الركن د. ياسين سويد

إنهاء

انتهيت من وضع مسودّة هـذا الكتاب يـوم الخميس في السابـع والعشرين من شهر شباط/فبراير عام ألف وتسعمايـة واثنين وتسعـين ميلاديـة، الموافق لليـوم الرابـع والعشرين من شهر شعبان عام ألف وأربعماية واثني عشر هجرية، والله الموفق.



ملحق الوثائق

وثيقة رقم (١)

منشور شريف مكّة إلى المسلمين(*)
الذي أذيع في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩١٦

بسم الله الرحمن الرحيم
منشور عام من شريف مكة وأميرها إلى جميع إخوانه المسلمين
﴿ربّنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين﴾

كل من له إلمام بالتاريخ يعلم أن أمراء مكّة المكرّمة هم أوّل من اعترف بالدولة العليّة من حكّام المسلمين وأمرائهم، رغبة منهم في جمع كلمة المسلمين وإحكاماً لعرى جامعتهم، لتمسّك سلاطينها من (آل عثمان) العظام طاب ثراهم، وجعل دار الخلد مثواهم، بعروة الإيمان بكتاب الله وسنّة رسوله صلوات الله وسلامه عليه ولبناء أحكام دولتهم على الشريعة الغرّاء، ولنفس تلك الغاية السامية الرفيعة ما زال الأمراء المشار إليهم يحافظون عليها، حتى أنني حملت بالعرب على العرب بذاتي في سنة سبعة وعشرين وثلاثمائة وألف (١٣٢٧) أثناء حصار (أبها)[1] محافظة على شرف الدولة، وفي السنة التي تلتها كان مثل هذه الحركة تحت قيادة أبنائي، إلى غير ذلك مما هو في هذا المعنى، كما هو مشهود ومعهود، إلى أن نشأت في الدولة جمعية الاتحاد وتوصّلت إلى القبض على إدارتها وجميع شؤونها بقوّة الثورة، فحادوا عن صراط الدين ومنهج الشرع القويم ومهّدوا السبل للمروق منه واحتقار أئمّته، وسلبوا شوكة السلطان المعظّم ما له من حق التصرّف الشرعي والقانوني أيضاً، وجعلوه هو ومجلس الأمة ومجلس الوكلاء منفّذين للقرارات السرية لجمعيتهم الثورية، وأسرفوا في أموال الدولة وحمّلوها الديون الفاحشة التي لا يخفى أمر خطرها ووخامة عاقبتها على أحد، وأضاعوا عدة ممالك من

(*) علم الدين، وجيه، العهود المتعلّقة بالوطن العربي، ص ٥٢ - ٦١، سعيد، أمين، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، ص ٩٩ - ١٠٩.

(١) أبها، قاعدة بلاد عسير في جنوب الحجاز. وكان «محمد الادريسي» قد قاد انتفاضةً، ضد الأتراك، في هذه المنطقة (عام ١٩٠٩)، وحاصر «أبها»، فتدخّل الشريف حسين، شريف مكّة، وأبعده عنها.

ممالكها، ومزَّقوا شمس الأمّة العثمانية بمحاولة جعل شعوبها كلها تركية بالقوة القاهرة، فأوقعوا بيننا وبين العنصر الذي أرادوا تسويده علينا وإدغامنا فيه العداوة والبغضاء، وخصُّوا العرب ولغتهم بالاضطهاد.

ولم يكتفوا بذلك كله حتى خاضوا بالدولة والأمّة غمرات هذه الحرب الأوروبية الساحقة الماحقة، فوقفوا بالدولة موقف الهلكة، وألقوا بأيديهم إلى التهلكة، واستنزفوا باسمها ثروة الأمة كما استنزفوا قبلها ثروة الدولة، ثم اتخذوها ذريعة للفتك بجميع المخالفين لرأيهم في سياستهم الخرقاء وإدارتهم الظالمة، وللتنكيل بالعرب خاصة، حتى أن حرم الله سبحانه وتعالى وحرم رسوله الأعظم صلى الله عليه وسلم لم يسلما من شرِّهم فإنّهم عرَّضوهما للخوف والجوع والخراب.

أما انحرافهم عن صراط الدين فلا نأخذ فيه هنا بمجرَّد ما اشتهر عن زعمائهم من الكفر والإلحاد في الصحف الإسلامية والأوروبية، وبما نعلم من سوء اعتقاد جمهور علماء الأستانة وغيرهم فيهم، بل نأخذ فيه بأقوالهم وأفعالهم، فمن باب الأقوال ما نشروه في دار السلطنة من الكتب والصحف التي جاهرت بالطعن في الإسلام وانتقاص ما عظَّم الله تعالى من قدر خاتم رُسُله وقدر خلفائه الراشدين الكرام، ككتاب (قوم جديد) الذي اشتهر بما فيه من الكفر والضلال والإضلال، وتحريف نصوص الكتاب العزيز والسنّة السنيّة، ومجلّة (الاجتهاد) التي شوَّهت أجمل سيرة في الخلق وأشرفها وهي سيرة المصطفى صلوات الله عليه وسلامه، ولا يمكن أن تنشر أمثال هذه المطبوعات في دار السلطنة على مرأى ومسمع من شيخ إسلامها وعلمائها ومن رجال السلطنة ووزرائها، لولا أن الجمعية هي الناشرة لها، وما بالنا نرى من ينتقد جمعيتهم ولو بحق يعاقبونه بالقتل أو النفي أو السجن المؤبَّد، ومن يطعن في دين الله وصفوة خلقه يعزَّز ويكرَّم.

ومن باب الأفعال أنهم أبطلوا ما كان محتماً على تلاميذ المدرسة الحربية وغيرهم وعلى جميع العسكر من التزام الصلاة. فجعلوا الصلاة في نظامهم العسكري اختيارية غير واجبة، توصّلاً بذلك إلى إبطالها بالفعل، وقد جعل كتاب (قوم جديد) لدينهم أركاناً لا صلاة فيها ولا صيام ولا حج، ثم جاءت أوامرهم في أثناء هذه الحرب إلى الجنود المقيمين في مثل المدينة المنوَّرة أو مكّة المكرَّمة أو الشام تحتّم عليهم الإفطار في رمضان بعلّة المساواة بينهم وبين الجنود الذين يقاتلون في حدود الروس. ولفَّقوا أقاويل لمعارضة النص الصريح الذي لا يقبل التأويل وهو قوله عزَّ وجل ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة من أيام أُخر﴾، بل شرعوا في إبطال أحكام الشريعة

المنصوصة في القرآن الكريم المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة. وقد يعدّ من هذا القبيل ما ورد أخيراً إلى قاضي محكمة مكّة الشرعية بأن لا يحكم إلا بالشهادة التي تحرَّرت في محكمته وبين يديه، وألَّا يلتفت إلى الشهادات التي يكتبها المسلمون فيما بينهم غير مبالين بما في آية البقرة، ومنه استحلالهم لقتل المسلمين والذميين بغير محاكمة شرعية ولا حكم، أو بأحكام عرفية ما أنزل الله بها من سلطان، واستحلال مصادرتهم وسلب أموالهم وإخراجهم من ديارهم، وسيأتي شيء من شواهد ذلك في المنشور، ولا يمكن هنا إحصاء جرائمهم ولا بدعهم وأحداثهم في الإسلام. ومن أغربها مشروع (سجلات المتشفعين) الذي قرَّره شيخ إسلامهم السابق وأصدر به إرادات سنية، وقصاراه بيع الشفاعة النبوية لطالبها بليرة عثمانية وكتابة أسماء المشترين للشفاعة في سجلات تودع في الحرم النبوي الشريف.

وأما سلبهم ما للسلطان المعظَّم من حق التصرف الشرعي ـ وهكذا القانون ـ فهذا مما لا يجهله أحد من أهل العاصمة وأهل المعرفة من جميع أقطار المملكة، ولا من الأجانب أيضاً، حتى أنه لا قدرة له على اختيار رئيس كتاب (المابين) في سلطنته الشريفة، ولا رئيس خاصته المبجَّلة المنيفة، فضلاً عن اختيار الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، وفضلاً عن النظر في أمور المسلمين ومصالح العباد والبلاد. أسقطوا بهذا بقايا شروط الخلافة التي يطالب بها المسلمون كافة، إذ يجب على المسلمين أن يكون لهم إمام (خليفة) شرعي مستقل قادر على التصرّف في إقامة الشرع ورفع لواء العدل. وأما إسرافهم في أموال الدولة وإرهاقها بالقروض الفاحشة فأمره معلوم للخاصة والعامة، وكذلك إضاعتهم لعدة ممالك من الدولة ـ كمملكتي البوسنة والهرسك والممالك الألبانية والمكدونية وطرابلس الغرب وبرقة ـ وكذلك إثارة الأحقاد الجنسية الممزقة لشلّ الأمّة العثمانية، وبهذه السياسة السوء أضاعوا المملكة الألبانية وفقدوا الشعب الأرناؤوطي الباسل الذي كان سياجاً للدولة أمام البلقان. وهي التي حملتهم على ما اشتهر خبره في هذه الأيام من الفتك بالأرمن من رجال ونساء وأطفال. فأين هذا إن صحَّ عشر معشاره من قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم: «من آذى ذمياً فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة» رواه الخطيب بالتاريخ من حديث ابن مسعود. وفي الوصية حفظ حقوق أهل الذمّة والعهد، أحاديث في الصحاح والسنن. ومن الأحاديث المخيفة في هذا الباب ما رواه الطبراني من حديث جابر «إذا ظلم أهل الذمّة كانت الدولة دولة العدو» وإن كان في سنده ضعف فإن متنه في غاية القوة تؤيِّده السنن الإجتماعية.

وأما ما خصُّوا به العرب ولغتهم من الاضطهاد فهو أعظم ما جنوه على الدين

والدولة من الفساد، حاولوا قتل اللغة العربية في جميع الولايات العثمانية، بإبطالها من المدارس ومنعها من الدواوين والمحاكم، وأصدروا في ذلك أوامر كثيرة لقيت من مبعوثي العرب معارضات شديدة، ونفروا عنها في كتبهم الجديدة، وألفوا لذلك الجمعيات الكثيرة، ولا يخفى أن قتل اللغة العربية قتل للإسلام نفسه، فالإسلام في الحقيقة دين عربي بمعنى أن كتابه أنزل باللغة العربية وجعل متعبّداً بتلاوته وتدبّره وفهمه لا بمعنى أنه خاص بالعرب، فمن المعلوم من الدين بالضرورة أنه عام لجميع الأمم قال الله في سورة الرعد: ﴿وكذلك انزلناه حكماً عربياً﴾.

وقد أمكنتهم فرصة إعلانهم الأحكام العرفية في البلاد من تنفيذ كل ما يريدون في العرب. فطفقوا يقتلون ويصلبون كبراء ونوابغ رجال النهضة العربية، الذين اشتهروا بغيرتهم على الأمة والدولة من أرباب المعارف والأفكار وحملة الأقلام وبارعي الضباط، وآخر ما وصل إلينا من بلاغاتهم الرسمية في ذلك أنهم صلبوا في الشام (٢١) رجلاً في أن واحد (منهم شفيق بك المؤيّد والسيد عبد الحميد الزهراوي والضابط الكبير سليم بك الجزائري والأمير عارف الشهابي وعبد الغني العريسي وشكري بك العسلي وعبد الوهاب بك وتوفيق بك البساط).

وإنه ليصعب على كثير من ذوي القلوب القاسية إزهاق مثل هذا العدد الكثير من الأنفس لأجل الانتقام، ولو كانت من الدواب أو بهيمة الأنعام، وإنما يقتلون أمثال هؤلاء جهراً ويصلبونهم في الشوارع العامة صلباً، حتى لا يطمح عربي بأن يقول بعدهم إن لغتنا لغة الإسلام فيجب على الدولة الإسلامية الكبرى مساعدتنا على حفظها، وإن لنا في المملكة حقوقاً شرعية وقانونية يجب علينا المطالبة بها، وأما من يقتلون رمياً بالرصاص بعلل عسكرية ومن يقتلون اغتيالاً في السجون والشوارع فلا سبيل إلى العلم بأخبارهم إلاّ إجمالاً، وأنه ليعز على كل إنسان أن يرضى لقومه أو لغيرهم من أبناء جنسه بأن تكون دماؤهم مهينة غير محترمة إلى هذا الحدّ. وقد عظّم الإسلام أمر احترام الدماء وجعل من يتعمّد القتل خالداً في النار.

ثم إنهم صادروا أموال من لا يحصى من الناس وعمدوا إلى كثير من الأسر (العائلات) الغنية أو المغضوب عليها لأسباب سياسية فأخرجوهم من ديارهم وأموالهم وعقارهم، وأبعدوهم نساء وأطفالاً إلى بلاد الأناضول بلا كافل شرعي، فهتكوا حرمة المخدّرات من النساء المؤمنات اللواتي لا يعرفن السياسة، وعرّضوا أطفالهن للهلاك بين أيديهن في طرق النفي الطويل الذي لا يجدن فيه الكفاية من القوت والأسباب الواقية من البرد والحر، والله تعالى يقول: ﴿لا تزر وازرة وزر أخرى﴾ والظاهر أن الغرض من هذا أن يكون من يسلم من الهلاك من هؤلاء النساء والأطفال كالإماء

والعبيد للترك في الأناضول، ولا بدّ من أن ينسى الأطفال لغتهم هناك فيكونون تركاً تعمر بهم بلاد الترك، ولعلّهم يريدون أن يأتوا بترك يحلُّون محل هؤلاء المنفيين فيسهل جعل البلاد السورية كلها تركية.

ولم يكتفوا بالتنكيل بالأحياء تقتيلاً وتصليباً ومصادرة ونفياً بقساوة على الأطفال والمخدارات تنفطر لمجرَّد تصوّرها القلوب وتذهب الأنفس حسرات، بل وصل حقدهم على العرب إلى إهانة الأموات، فتجرَّأوا على قبر الأمير الأبر والمجاهد التقي مولانا الشريف عبد القادر الحسني باهانته وتحقيره.

أي مسلم بل أي بشر يرضى لقومه بمثل هذا الظلم والخسف؟...

وقد جعل الله تعالى أمر نفي المرء من وطنه، مقارناً لأمر قتاله ليرتدّ عن دينه وسبباً لمشروعية القتال فقال تعالى في تعليل الإذن بالجهاد ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وأن الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق﴾. ـ الآية.

وقال في شأن معاملة غير المسلمين بالعدل والبرّ والإحسان ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم، أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم، أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾.

وأمَّا نصيب الحجاز وسكان الحرمين الشريفين من هذه الأرزاء فلو سكتنا على ما كان من بوادره وأوائله لطغى مده، حتى لا يعلم إلا الله أين يكون حده، ساقوا إلينا الألوف الكثيرة من جنودهم المنظّمة مستكملة الأسلحة والذخائر، وهم يعلمون كما نعلم أن الحجاز لا يهاجمه أحد من الدول المحاربة، حتى يحتاج إلى قوة مدافعة، وأنهم في أشدّ الحاجة إلى هؤلاء الجنود في ميادين القتال، فلم يبق إلاّ أنهم يريدون أن يفعلوا في الحجاز ما فعلوا في سوريا والعراق، ليتم لهم القضاء على الأمة العربية في عقر دارها، وموطن منعتها وعزّتها وفخارها، ويذيقوا هذا الحرم الذي جعله الله آمناً تجبى إليه ثمرات كل شيء، ما أذاقوا جنة الدنيا (الشام) من الجوع والخوف، ويسلبوه ما منَّ الله به عليه وامتنَّ به على سكّانه في كتابه العزيز. فكان وجود هذه الجنود سبباً لمنع ورود الأقوات على الثغور الحجازية وعليها مدار معيشة البلاد، وسبباً لمنع ورود الحجّاج إليها، ولا كسب لأهلها إلا منهم، فاشتدَّ الضيق، حتى اضطر كثير من أبناء الدرجة الثانية من الأهالي إلى بيع أبواب بيوتهم وخشب سقفها بعد بيعهم لجميع ما يملكون لأجل الحصول على سد الرمق، وصار من المحتم عليَّ دفع أسباب الهلاك عن قوم جعلني الله راعياً مسؤولاً عنهم، وأسباب منع سواد المسلمين الأعظم عن إقامة

ركن من أهم أركان دينهم، ولو كان ذلك البلاء في سبيل الدفاع عن الأوطان، أو المصلحة الراجحة للإسلام، لتحمَّلته البلاد بالافتخار، ولساوى فيه الشرفاء والموسرون غيرهم ولو بالاختيار، ولكنه كما أسلفنا ضد مصلحة الإسلام والوطن.

فيا أيها الإخوان المسلمون...

إننا قد وصلنا إلى حال من الخطر لم يسبق لها في الإسلام نظير. كان لنا دول عزيزة قوية أفضلها دول أسلافنا العربية، وقد ورثتها هذه الدولة العثمانية، فكنا نحن العرب أحرص الناس على حياتها، على كونها هي التي خذلت اللغة العربية وانتحلت لنفسها منصب الخلافة دون الدول التركية والكردية قبلها، وكنا نحن أمراء مكّة وشرفاءها أخلص زعماء العرب وغيرهم لها، على حرمانها بلادنا مهبط الوحي والعرفان من علوم الدين والدنيا، كل ذلك حرصاً منا ومن العرب كافة على أن يكون للإسلام دولة تحفظ استقلاله وتنفِّذ شرعه ولو في الجملة.

وقد صار أمر هذه الدولة إلى جمعية اغتصبت آل عثمان الكرام ملكهم بقوة الثورة وجعلته في أيدي زعانف ليس لأكثرهم في الشعب التركي الإسلامي أصل راسخ، ولا في الإسلام علم صحيح، ولا عمل صالح، كأنور باشا وجمال باشا وطلعت بك، فكان من سوء تصرفهم فيها وفينا ما أجملناه لهم في هذا المنشور، وقد كانت مقاومة إخواننا الترك لهم أشدّ من مقاومة العرب، وأمّا نحن فكنا كلما سمعنا أو رأينا شيئاً من هجماتهم على الإسلام ندفعه بالتأويل، إلى أن أعيانا التأويل، وكلما علمنا بجناية منهم على الدولة أو على العرب نقول لعله ذنب عارض يرجعون عنه بعد قليل، ولا تستحل مقاومتهم لأجله لئلاّ يترتَّب عليه صدع في الدولة، ويزيد له ما يريدون من التفرقة بين العرب والترك، حتى أنني ساعدتهم على مقاتلة قومي، ومقاومة أبي وأمي، فلم يرضهم كل ذلك من العرب ولا مني.

ولمّا رأيناهم عرَّضوا استقلال هذه الدولة التي نحرص عليها للزوال، ولم يبقوا على كرامة الدين ولا على أحكام الشرع ولا على استقلال السلطان، لم يبق من سبب يحتمل لأجله منهم هذا الخسف والهوان، فلما وصل سيل طغيانهم إلينا في حرم ربنا الذي أكرمنا بخدمة بيته وإقامة دينه وحرم جدنا رسولنا عليه الصلاة والسلام، الذي نحفظ من حديثه الصحيح «إذا ذلّت العرب ذلّ الإسلام» اضطررنا إلى مقاومة بغيهم من أسلم الطرق، وهي حصر جنودهم في معاقلها من غير أن نبادئهم بقتال، فمن سلَّم منهم سلم، ومن قاتلنا كانت جنايته على نفسه، فما كان من حاميتهم في مكة إلاّ أن فعلت ما يعدّ برهاناً على ما تكنّ صدورهم للدين والعرب وهو رميهم للبيت

العتيق الذي أضافته العزّة الأحدية لذاتها العلية في قوله تعالى: ﴿وطهر بيتي للطائفين﴾ وهي قبلة المسلمين وكعبة الموحّدين بقنبلتين من قنابل مدافعهم التي بحصن (جياد) عندما علموا بقيام البلاد والمطالبة باستقلالها، وقعت إحداها فوق الحجر الأسود بنحو ذراع ونصف، والثانية تبعد عنه بمقدار ثلاثة أذرع، فالتهبت بنارهما أستار البيت حتى هرع الألوف من المسلمين لإطفاء لهيبه بالضجيج والنحيب، واضطرا إلى فتح باب البيت والصعود إلى سطحه للتمكّن من إطفاء اللهيب، وما انتهى أمرهم بهذا حتى عزّزوا الاثنتين بثالثة وقعت في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام، هذا عدا ما وقع من القذائف في بقية المسجد الذي اتخذوه هدفهم الوحيد في غالب مقذوفاتهم بالقنابل والرصاص، وما زالوا يقتلون الثلاثة والأربعة في نفس المسجد كل يوم حتى تعذّر على العباد التقرّب من الكعبة المشرّفة، وهذا من الاستخفاف بالدين وازدراء بيت الله تعالى والإلحاد فيه ما نترك القول والحكم فيه أيضاً لجماعة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بعد تذكيرهم بقول الله عزّ وجل ﴿ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم﴾، وتذكيرهم بأن الجاهلي كان يرى قاتل أبيه في هذا البيت فلا يمسّه بسوء، نعم نترك الحكم في هذا الاستخفاف والازدراء للعالم الإسلامي، ولكننا لا نترك مشاعر ديننا وشعائره ألعوبة في أيدي الاتحاديين ولا نبيح لهم من التصرّف في حرم الله وحرم رسوله ما استباحوا في ديار الشام ولا في الآستانة نفسها، ولا نسكت لهم بعد على شيء من بغيهم على أحد من أبناء جنسنا، إذ لم يعد في السكوت مصلحة راجحة لا لدين ولا لدولة، بل صارت المصلحة الإسلامية والعربية (وهما متلازمتان) في مقاومة الفئة الباغية.

ولما كان أمر حماية الحجاز من هذا البغي والعدوان، وإقامة ما فرضه الله فيه من شعائر الإسلام ووقاية العرب والبلاد من عاقبة الخطر الذي استهدفت له الدولة العثمانية بسوء تصرّف هذه الجمعية الباغية، كل ذلك لا يتمّ تداركه إلاّ بالاستقلال التام وقطع كل صلة بهؤلاء المتغلّبين السفّاكين للدماء الناهبين للأموال، وقد هبّت البلاد بتوفيق الله تعالى للنهوض بأمر استقلالها بعد أن ضربت على أيدي عمال الاتحاديين ورجال حامياتها، فاستقلّت فعلاً وانفصلت عن البلاد التي لم تزل تئنّ تحت سلطة المتغلّبين من الاتحاديين انفصالاً تاماً مطلقاً، بكل معاني الاستقلال الذي لا تشوبه شائبة مداخلة أجنبية ولا تحكّم خارجي، جاعلة مبدأها وغايتها نصرة دين الإسلام والسعي لإعلاء شأن المسلمين والمساواة الشرعية في الحقوق بينهم وبين جميع من يدخل في حوزة استقلالها من المخالفين، قائمة في كل أعمالها على أساس أحكام الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه ولا مستند إلاّ إيّاه في جميع الأحكام

وأصول القضاء وفروعه، مع استعدادها لقبول كل ما ينطبق على أصول الدين ويلائم شعائره من أنواع فنون الترقي الحديث وأسباب النهضة الصحيحة، باذلة كل ما في الجهد والطاقة لإعزاز العلم وتعميمه بين الناس على اختلاف الطبقات وعلى حسب الحاجة والاستعداد.

هذا ما قد قمنا به لأداء الواجب الديني علينا راجين من إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يؤدُّوا كذلك ما يرونه واجباً لنا عليهم من أحكام روابط الإسلام والتناصح على البرّ والتقوى، وليعلموا أننا قمنا به ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه أفضل خدمة للإسلام إذا لم تتحقَّق به أكبر أماني المسلمين الصادقين حتى الترك منهم، فإنه لا ضرر فيه يوازي عشر معشار الضرر في تركه، وستظهر لهم الأيام حقيقة ذلك، فليصبروا إن الله مع الصابرين. والله نسأل، وبحبّه وحب رسوله نتوسّل، أن يتولانا بالتوفيق ويمدّنا بالهداية إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين، والاعتماد على الله العليّ الكبير وهو حسبنا ونعم النصير.

شريف مكّة وأميرها: الحسين بن علي

وثيقة رقم (٢)

نص اتفاقية
سايكس - بيكو ١٩١٦ (*)

المادة الأولى - إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدّتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلّة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية) و(ب) (داخلية العراق) المبيَّنتين في الخريطة الملحقة بهذا. ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية - يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس)[1] إنشاء ما

(*) أخذ نص هذه الوثيقة عن كتاب «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين» (المجموعة الأولى، ١٩١٥ - ١٩٤٦).

وانظر الوثيقة نفسها في: نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان، ص ٥١٢ - ٥١٧، وأنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ٥٧٩ - ٥٨٢.

(١) أصبح يعرفُ بالخليج العربي.

ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة ـ تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يعيّن شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة ـ تنال انكلترا ما يأتي:

(١) ميناء حيفا وعكا.

(٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهّد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلاّ بعد موافقة الحكومة الفرنسوية مقدّماً.

المادة الخامسة ـ تكون الاسكندرونة ميناءً حرّاً لتجارة الأمبرطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء، ولا ترفض تسهيلات خاصّة للملاحة والبضائع البريطانية، وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكّة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (أ) و(ب) أو صادرة منها. ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة) على أي سكّة من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانىء المناطق المذكورة تمسّ البضائع والبواخر البريطانية.

وتكون حيفا ميناءً حرّاً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها، ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسوية، ويكون نقل البضائع الفرنسوية حرّاً بطريق حيفا وعلى سكّة الحديد الانكليزية في المنطقة السمراء، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة(أ) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها، ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبع يمسّ البضائع أو البواخر الفرنسوية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانىء في المناطق المذكورة.

المادة السادسة ـ لا تمدّ سكّة حديد بغداد في المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب مارًّا بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة ـ يحق لبريطانيا العظمى أن تنشىء وتدير وتكون المالكة الوحيدة

لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب)، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط. ويجب أن يكـون معلوماً لـدى الحكومتـين، أن هـذا الخط يجب أن يسهِّـل اتصـال حيفـا ببغـداد، وأنـه إذا حـالت دون إنشـاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقـات وافرة لإدارتـه تجعل إنشاءه متعذِّراً، فالحكومـة الفرنسـوية تكـون مستعدّة أن تسمـح بمروره في طـريق بربـورة ـ أم قيس ـ ملقى ـ أيدار ـ غسطا ـ مغاير[1]، قبل أن يصل إلى المنطقة (ب).

المادة الثامنة ـ تبقى تعريفة الجمارك الـتركية نـافذة عشرين سنـة في جميع جهـات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و(ب) فلا تضاف أي علاوة على الرسـوم ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين[2] إلَّا أن يكون اتفاق بين الحكومتين.

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقـة وأخرى من المنـاطق المذكـورة أعلاه ومـا يفرض من رسوم الجمرك على البضـائع المـرسلة إلى الداخـل يدفـع في الميناء ويعـطى لإدارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

المادة التاسعة ـ من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسويـة لا تجري مفـاوضة في أي وقت كان للتنازل عن حقوقها، ولا تعطي ما لها من الحقوق في المنطقة الـزرقاء لـدولة أخرى، إلَّا للدولة أو حلف الدول العربية، بدون أن توافق على ذلك سلفاً حكومة جلالة الملك التي تتعهَّد للحكومة الفرنسوية بمثل هذا في ما يتعلَّق بالمنطقة الحمراء.

المادة العاشرة ـ تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسوية، بصفتهما حاميتين للدولـة العربية، عـلى أن لا تمتلكا ولا تسمحـا لدولـة ثالثـة أن تمتلك أقطاراً في شبـه جـزيـرة العرب، أو تنشيء قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحـر الأبيض الشرقي[3]. على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن قد يصبح ضرورياً بسبب عداء الترك الأخير.

المادة الحاديـة عشر ـ تستمر المفـاوضات مـع العرب بـاسم الحكومتـين بالـطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

المادة الثانية عشرة ـ من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائـل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

---

(١) جاءت الأسماء في أنطونيوس على الوجه التالي: بانياس ـ أم قيس ـ صلخد ـ تال ـ عسدا ـ مسمية.

(٢) ورد في أنطونيوس «ولا تغير قاعدة الرسوم التي تجبى، نسبياً، بقاعدة محدَّدة» بدلاً من «ولا تبدل... العين».

(٣) ورد في انطونيوس: «أو تنشأ قاعدة بحرية في الجزائر الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر» بدلاً من «أن تنشيء... الشرقي».

وثيقة رقم (٣)

صك الانتداب الإنكليزي على فلسطين
الذي أقرّته عصبة الأمم عام ١٩٢٢ (*)

في تاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ أقرّ مجلس جامعة الأمم في لندن الصك الذي وضعته انكلترا لإدارة فلسطين وهو كما يلي:

لما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد اتفقت ـ تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم ـ على أن تعهد إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة في إدارة شؤون بلاد فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي تعيّنها الدول المذكورة.

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرَّحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وصادقت عليه الدول المذكورة بأن ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتَّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتَّع به اليهود في البلدان الأخرى.

ولما كان ذلك اعترافاً بالمصلحة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين.

ولما كان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس جمعية الأمم لموافقته عليه.

ولما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الانتداب لفلسطين وتعهَّدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعية الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية:

ولما كانت المادة ٢٢ المتقدّمة الذكر (في الفقرة ٨) تنص على أن درجة السلطة والسيطرة أو الإدارة التي تكون للدولة المنتدبة، إذا لم يتم الاتفاق عليها بين أعضاء

(*) علم الدين، وجيه، العهود المتعلّقة بالوطن العربي، ص ٣١٤ ـ ٣٢٢.

جمعية الأمم، فإن مجلس جمعية الأمم ينص على ذلك نصّاً صريحاً، فالمجلس، بعد تأييد الانتداب المذكور يحدِّد شروطه ونصوصه بما يأتي:

المادة الأولى ـ تكون للدولة المنتدبة السلطة التامّة في التشريع والإدارة إلّا حيث أقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا.

المادة الثانية ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجة هذا الصك وترقية وأنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكّان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان.

المادة الثالثة ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تنشّط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الأحوال.

المادة الرابعة ـ يعترف «بهيئة» يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكّان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما.

وتعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها في ما تقدَّم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض. وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المادة الخامسة ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شيء من أراضي فلسطين أو تأجيره أو وضعه تحت حكومة دولة أجنبية.

المادة السادسة ـ على حكومة فلسطين، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي، أن تسهِّل هجرة اليهود (إلى فلسطين) في أحوال مناسبة وتنشّط، بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار إليها في المادة ٤، استقرار اليهود في الأراضي الزراعية وفي جملتها الأراضي البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية.

المادة السابعة ـ يتعينّ على حكومة فلسطين أن تسنّ قانوناً للجنسية يتضمّن نصوصا بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعوية الفلسطينية.

المادة الثامنة ـ إن امتيازات الأجانب، وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها، وهي التي كان الأجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات أو العرف في السلطنة العثمانية، لا تكون نافذة في فلسطين. ولكن متى انتهى أجل الانتداب فإن هذه الامتيازات تعاد برمّتها أو مع التعديل الذي يكون قد تمّ عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن، إلاّ إذا كانت الدول التي ظلّ رعاياها يتمتّعون بالامتيازات المذكورة في أول اغستوس سنة ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمًى.

المادة التاسعة ـ الدولة المنتدبة مسؤولة عن أن يكفل النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق القضائية للأجانب والوطنيين ويضمن تمام الضمان احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف ولا سيما إدارة الأوقاف طبقاً للشريعة الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة ـ تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية عن تسليم الرعايا الأجانب المطلوبين من فلسطين مرعية إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين.

المادة الحادية عشرة ـ تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد، ويكون لها السلطة التامّة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التي ستوجد في ما بعد فيها، بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. وعليها أيضاً أن توجد نظاماً للأراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة أجور أخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة واستغلال أعظم ما يستطاع من الأرض.

ويجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تجري أو تستثمر، بشروط الإنصاف والعدل، الأعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقى مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولّى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها. وإنما يشترط في هذه الاتفاقات أن الأرباح التي توزّعها الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال. وكل ما يزيد على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها.

المادة الثانية عشرة ـ يعهد إلى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعيّنهم الدول الأجنبية. وللدولة

المنتدبة الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة ـ تتقلّد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصّة بالأماكن المقدَّسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى المواضع المقدَّسة والأماكن والمواقع الدينية وحرية العبادة والمحافظة على مقتضيات الامن العام والآداب. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى جمعية الأمم دون سواها عن كل ما يتعلّق بذلك، بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازماً لتنفيذ نصوص هذه المادة، وبشرط أن لا يفسّر شيء في هذا الانتداب تفسيراً يخوِّل الدولة المنتدبة سلطة التعرّض للأملاك الإسلامية أو التداخل في إدارة المشاهد الإسلامية المقدَّسة المحفوظة الامتيازات.

المادة الرابعة عشرة ـ تؤلِّف الدولة المنتدبة لجنة خاصّة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلّقة بالأماكن المقدَّسة والحقوق والدعاوى التي تختصّ بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين. ويعرض الأسلوب الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعية الأمم ليوافق عليها، ولا تعينّ اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس.

المادة الخامسة عشرة ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تتحقَّق أن الحرية الدينية التامّة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط. ويجب أن لا يكون هناك تمييز من أي نوع كان بين سكّان فلسطين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الديني فقط.

يجب أن لا تحرم أي طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم إذا كان ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة (الحكومة).

المادة السادسة عشرة ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين. فإذا روعي هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ تدابير في فلسطين لإعاقة أعمال مثل هذه الهيئات أو التعرّض لها أو الإجحاف بأيّ ممثِّل لها أو عضو فيها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة ـ يجوز لإدارة (حكومة) فلسطين أن تنظِّم، على قاعدة اختيارية، القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام وللدفاع عن البلاد أيضاً بشرط أن تكون تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين استخدام هذه القوات لأغراض أخرى غير الأغراض المعيَّنة في ما تقدَّم إلَّا بموافقة الدولة المنتدبة، وفي ما عدا هذه الأغراض لا يجوز لإدارة فلسطين أن تجمع قوات عسكرية أو بحرية أو جوية ولا أن تبقيها عندها.

وليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين. ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلَّحة ونقل الوقود والمهمَّات.

المادة الثامنة عشرة ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تكفل عدم التحيّز في فلسطين على رعايا أي دولة تكون عضواً في جمعية الأمم (وفي جملة ذلك الشركات المؤلّفة بحسب قوانين تلك الدولة) إذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة أو أية دولة أجنبية كانت في الأمور المتعلّقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيَّارات الأهلية، وكذلك يجب أن لا يكون هناك تحيّز في فلسطين ضد عروض يكون منشؤها في بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها. وتطلق حرية مرور المتاجر (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدَّم وسائر شروط صك الانتداب هذا، يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض، بإشارة الدولة المنتدبة، من الضرائب والرسوم الجمركية، ما تراه ضرورياً، وتتخذ من التدابير ما تظنّه صالحاً لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكّان. ويجوز لها أن تعقد بإشارة الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصّاً مع أي دولة كانت أملاكها كلها داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب سنة ١٩١٤.

المادة التاسعة عشرة ـ تحافظ الدولة المنتدبة، بالنيابة عن الإدارة (إدارة فلسطين)، على كل اتفاق من الاتفاقات الدولية العامّة المعقودة حتى الآن، أو التي قد تعقد بموافقة جمعية الأمم في ما بعد، من جهة الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة والاتجار بالمخدرات، أو تتعلّق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانزيت) والملاحة والطيران، وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية، أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة ٢٠ ـ تعاون الحكومة المنتدبة، بالنيابة عن إدارة فلسطين، في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقرِّرها جمعية الأمم لمنع انتشار الأمراض وفي جملتها أمراض النباتات

والحيوانات، ومكافحتها بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الأحوال.

المادة ٢١ ـ تضع الدولة المنتدبة وتنفّذ، في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب، قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الأحكام الآتية. ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الأمم المساواة بالمعاملة فيما يتعلّق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

١ ـ يجب أن يفهم من لفظة «العاديات» كل ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠.

٢ ـ إن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد. ويجب على كل شخص يكتشف أثراً بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة أن يُعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه، وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه.

٣ ـ لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات ولا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحوازه. ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلا بإذن تلك السلطة.

٤ ـ كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات عمداً أو إهمالاً يجب أن يجازى جزاء معيّناً.

٥ ـ ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات إلّا بإذن من السلطة ذات الشأن وإلّا غُرِّم المخالف غرامة مالية.

٦ ـ توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتاً أو دائماً في الأراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية.

٧ ـ لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا لأشخاص يقدّمون أدلّة كافية على اختيارهم الأثري، وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص أن لا تستثني علماء أمة ما.

٨ ـ يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعيّنها هي. فإذا تعذّر الاقتسام لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل.

المادة ٢٢ ـ تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين تكرّر بالعبرانية وكل عبارة أو كتابة بالعبرانية تكرّر بالعربية.

المادة ٢٣ ـ تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدّسة (الأعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين أيام راحة مشروعة لأفراد تلك الطائفة.

المادة ٢٤ ـ تقدّم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً يرتاح إليه المجلس عن التدابير التي اتخذت في أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسنّ أو تصدر في أثناء السنة مع التقرير.

المادة ٢٥ ـ يحق للدولة المنتدبة، بسماح مجلس جمعية الأمم، أن تؤجّل أو توقف تطبيق ما تراه، من هذه الشروط، غير المطابق للأحوال المحلية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعينّ في آخر الأمر، وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائماً لتلك الأحوال بشرط أن لا يعمل عمل يكون مخالفاً لشروط المواد ١٥ و١٦ و١٨.

المادة ٢٦ ـ توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر في جمعية الأمم يتعلّق بتفسير شروط صك الانتداب أوتطبيقها، يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الأمم إذا لم يكن حلّه بالمفاوضات.

المادة ٢٧ ـ يلزم موافقة مجلس جمعية الأمم على كل تعديل في شروط صك الانتداب هذا.

المادة ٢٨ ـ يتخذ مجلس جمعية الأمم من التدابير، في حالة انتهاء الانتداب المخوّل بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة، ما يراه ضرورياً لصون استمرار الحقوق المكتسبة في المادتين ١٣ و١٤ على الدوام بضمان الجمعية، ويستخدم نفوذه بأن يكفل، بضمان الجمعية ،احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهود المالية التي اتخذتها إدارة فلسطين على عاتقها في عهد الانتداب، وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في المعاش والمكافأة.

تودع الصورة الأصلية من هذا الصك في محفوظات جمعية الأمم، وترسل صور مصدّق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعية الأمم المتحدة إلى جميع أعضاء الجمعية.

وثيقة رقم (٤)

«وعد بلفور»
بلغته الأصلية

Foreign Office,
November 2nd, 1917

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Y. ing
Arthur James Balfour

وثيقة رقم (٥)

نص إعلان الملك فيصل عن قيام الدولة العربية السورية (*) بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨

إلى أهالي سوريا المحترمين

أشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبّة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة، والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله، ثم أبلغهم المواد الآتية:

١ ـ تشكّلت في سوريا حكومة دستورية عربية مستقلّة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية.

٢ ـ قد عهدت إلى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامّة للحكومة المذكورة نظراً لثقتي باقتداره ولياقته.

٣ ـ تتألّف إدارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد إليها. بناء عليه، أرجو من الأهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لأوامرها والإصغاء لتبليغاتها، وأبلغكم بأني سأكون شديد العقاب على من يجرأ على مخالفة أوامرها والعبث بقوانينها، وإيقاع العراقيل في سبيل رقيّها وسيرها.

ولذلك فإني آمل من أهالي سوريا، الذين برهنوا على محبّتهم لنا بترحيبهم بنا، أن يكونوا مثالاً حسناً للطاعة والسكون حتى يثبتوا للعالم أجمع أنهم أمّة لائقة بالاستقلال قادرة على إدارة شؤونها بنفسها.

وليعلم جميع الناس أن حكومتنا قد تأسّست على قاعدة العدالة والمساواة، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً، لا تفرّق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب وتستهدف إعلان شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية.

(*) علم الدين، وجيه، العهود المتعلّقة بالوطن العربي، ص ٨٧ ـ ٨٨.

والله نسأل أن يوفّقنا جميعاً إلى ما فيه خير العرب، وإعلاء كلمتهم والسلام.

في ٥ تشرين أول سنة ١٩١٨

التوقيع: الشريف فيصل

وثيقة رقم (٦)

نصّ التصريح الانجليزي - الفرنسي(*) المتعلّق بإقامة حكومات وإدارات وطنية في سوريا والعراق (نص صادر بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨)

إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الألمان، إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمدّ سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً. ولقد أجمعت فرنسا وانكلترا على أن تؤيّدا ذلك بأن تشجّعا وتعينا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق، المنطقتين اللتين أتمَّ الحلفاء تحريرهما، وفي الأراضي التي ما زالوا يجاهدون في (سبيل) تحريرها وأن تساعدا هذه الهيئات وتعترفا بها عندما تؤسّس فعلاً. وليس من غرض لفرنسا وانكلترا أن تُنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدانه، ولكن همّهما الوحيد أن يتحقّق، بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة، عمل هذه الحكومة والإدارات التي يختارها الأهلون من ذات أنفسهم، وأن تضمنا لهم عدلاً منزّهاً يساوي بين الجميع، ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد بإحياء مواهب الأهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حدٌّ للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية. تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الأقطار المحرَّرة.

(*) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ٥٩٠ - ٥٩١.

وثيقة رقم (٧)

بيان الإعلان عن ولادة
جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية(*)

بتاريخ السادس عشر من أيلول ١٩٨٢ صدر بيان الإعلان عن ولادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وقد وقّعه السيدان جورج حاوي ومحسن ابراهيم، وهذا نصّه:

يا أبناء بيروت البطلة،

يا أبناء شعبنا اللبناني العظيم في الجنوب والجبل والبقاع والشمال،

أيها المقاتلون الوطنيون الشجعان.

إن العدو الاسرائيلي، المستمر في حربه الوحشية ضد لبنان منذ أكثر من مائة وأربعة أيام، يبدأ اليوم تدنيس أرض بيروت الوطنية الطاهرة التي قاومت ببطولة طوال هذه المدّة ولقّنته في خلدة والمتحف وفي ضاحيتها الجنوبية وكل مداخلها دروساً في البطولة لن ينساها.

إن العدو المجرم يتنكّر لكل الاتفاقات التي أجبر على إبرامها بفضل المقاومة البطلة للشعبين اللبناني والفلسطيني بقيادة القوات المشتركة، ويستهدف اقتحام بيروت الوطنية التي استعصت عليه عندما كانت في حال الاستنفار والتعبئة، وقبل تثبيت الخطة الأمنية التي قضت بتسليم أمن بيروت للسلطة الشرعية.

إن العدو الاسرائيلي يستأنف جريمته النكراء وسط الرعاية الأميركية نفسها التي تميّزت بالخداع المكشوف والرخيص، والتي أظهرت خلالها الولايات المتحدة الأميركية أنها القائدة الفعلية للعدوان عسكرياً وسياسياً ضد لبنان وشعبه، ويكشف التذرّع بجريمة اغتيال المرحوم الشيخ بشير الجميل للقيام بهذا العدوان الغادر على بيروت الوطنية مسؤولية اسرائيل وأميركا عن جريمة الاغتيال، كما يؤكّد مدى خطورة الأهداف المجرمة التي يحملها المخطّط الأميركي ـ الاسرائيلي ضد لبنان، وحدة وكياناً ومصيراً.

إن أميركا واسرائيل لا تريدان لبنان بلداً موحّداً مستقلاً حرّاً سيّداً وديمقراطياً.

إن أميركا واسرائيل ستتابعان تنظيم الدسائس والمؤامرات لتفرقة شعبنا وتقسيم بلادنا وتجزئتها تأميناً لسيطرة مديدة لهما على لبنان، وعبر لبنان على سائر الأقطار العربية المجاورة.

(*) المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الوقائع اليومية لمسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية، ص ٢٢ ـ ٢٣.

يا رجال ونساء لبنان من كل الطوائف والمناطق والاتجاهات.

أيها اللبنانيون الحريصون على لبنان بلداً عربياً سيِّداً حرّاً مستقلاً...

إلى السلاح استمراراً للصمود البطولي دفاعاً عن بيروت والجبل، عن الجنوب والبقاع والشمال.

إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال، وتحريراً لأرض لبنان من رجسه على امتداد هذه الأرض من أقصى الوطن إلى أقصاه.

أيها اللبنانيون.

إن واجب الدفاع عن الوطن هو أقدس واجب. إن شرف القتال ضد المحتل هو الشرف الحقيقي الذي ينبغي لكل وطني أن يفاخر به.

فلتنتظم صفوف الوطنيين اللبنانيين كافّة، وبغضّ النظر عن انتماءاتهم السابقة وعن الاختلافات الايديولوجية والطائفية والطبقية، في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي، كسراً للقيد الذي تحاول أن تفرضه اليوم أميركا واسرائيل على عنق شعبنا الحر، ورفعاً لراية التحرّر الحقيقي لشعبنا العظيم.

وثيقة رقم (٨)

النداء الأول (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء... نداء... نداء

استمراراً لانتفاضة شعبنا المجيدة، وانطلاقاً من ضرورة مواصلة روح النضال والتضامن مع أهلنا في كل مكان، ووفاء لدماء شهدائنا الزكية وإخواننا المعتقلين، وتعبيراً عن رفضنا للاحتلال وسياسته القمعية المتمثّلة بسياسة الإبعاد والاعتقالات الجماعية وحظر التجوّل وهدم البيوت، ومن أجل تحقيق مزيد من الالتحام والتكاتف مع ثورتنا وجماهيرنا الباسلة والتزاماً بدعوة م.ت.ف. الممثّل الشرعي والوحيد بضرورة مواصلة العطاء والانتفاضة الباسلة، نوجّه النداء التالي:

على جميع قطاعات شعبنا البطل وفي كل مكان، الالتزام بالدعوة للإضراب

(*) عبد الرحمن، والزور، الانتفاضة، ص ١٩٤ - ١٩٦.

العـام والشامـل، من تـاريـخ ١٩٨٨/١/١١ م ولغـايـة مسـاء يـوم الأربعـاء المـوافق ١٩٨٨/١/١٣ م. ويشمل الإضراب كافّة المرافق التجارية العامّة والخـاصّة، وقـطاع العمال الفلسطيني والمواصلات العامة، ويتمّ الالتزام بالإضراب الشـامل الـتزاماً تـامّاً، وسيكون شعار الإضراب ليسقط الاحتلال، عاشت فلسطين حرّة عربية.

الأخوة العمّال:

إن الـتزامكم بـالإضراب عن العمـل والتـوجّـه إلى المصـانـع، دعم حقيقي لـلانتفاضـة المجيدة، ولأهلنـا، ووفاء لـدماء شهـدائنا الـزكية ودعم للمـطالبة بحـرية أسرانا، وتثبيت لبقاء إخوتنا المبعدين.

الأخـوة أصحاب المحـلّات التجاريـة والبقالـة، عليكم الالتزام التـام بالـدعوة للإضراب الشامل بأيام الإضراب، وكان لالتزامكم في السابق بـالإضراب أروع صور التضامن والتضحية في سبيـل إنجاح مـوقف شعبنا البـطل، وسنعمل كـل جهدنـا من أجل حماية مصالح تجّارنـا الشرفاء من مـا يمكن أن تلوّح به قـوى الاحتلال ضـدكم، ونحذّر من مغبّة الانجرار وراء بعض أذناب السلطة الاحتلالية بفتح المحال التجارية، ونعدكم أننا سنقاصص بعض التجّار الخونة في القريب العاجل، ومعاً بـوحدة واحـدة نصنع الانتصار.

الأخوة أصحاب شركات الباصات ومكاتب التكسي:

لن ننسى مـوقفكم المشرف والـرائـع في دعم وإنجـاح الإضراب الشـامـل يـوم الصمـود الفلسطيني، وكلنـا أمل فيكم في دعم وإنجـاح الإضراب الشامـل، ونحـذّر بعض أصحـاب شركات البـاصات من مغبّـة عـدم الالـتزام ممـا سيعـرّضهم للعقـاب الثوري.

الأخوة الأطباء والصيادلة، عليكم أن تكونوا بحالة طوارىء من أجل تقـديم يد العون للمرضى من أهلنا، وعلى الأخوة الصيادلة مزاولة أعمالهم بشكل اعتيادي، وعلى الأخوة الأطباء وضع الإشارة الخاصّة «إشارة طبيب» بشكل واضح للعيان.

تنبيه عام:

نحذّر من أن إمكانية السير عـلى الطرق لن تكـون آمنة بسبب الاجـراءات التي ستتخـذ في سبيل المسـاعدة في تعـزيز الإضراب الشـامل ونحـذّر من أن مـواد لـزجـة ستسكب على الشوارع الـرئيسية والفـرعية وفي كـل مكان، بـالإضافـة إلى الحواجـز، ومجموعات الفرق الضاربة المنتشرة في كافة أرجاء الوطن المحتل.

يـا أهلنا ويـا أبناء شعبنـا البـطل عليكم التـزوّد بكـل مـا يلزم من الحـاجيـات الضرورية لأيام الإضراب خلال الفترة التي تسبق أيام الإضراب.

تعميم:

على المناضلين والأخـوة أعضاء اللجـان الشعبية، ولجـان الانتفاضـة المنتشرة في مواقع العمل المختلفة، العمـل على تقـديم يد العـون والمساعـدة حسب الإمكانيـات المتوفرة لأهلنا لقطاعات شعبنا المختلفة، وبشكل خـاص للأسر المحتـاجة من أهلنـا، وعلى الفرق الضاربة ومجموعات الانتفاضة الشعبية التقيّد التام ببرنامج العمل المتوافـر بين أيديكم، ومعاً يداً بيد وبصوت عالٍ نردِّد جميعاً:

«ليسقط الاحتلال ليسقط الاحتلال»

«عاشت فلسطين حرّة عربية»

القوى الفلسطينية الوطنية

١٩٨٨/١/٨ م.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعرّبة:

١ ـ الكتب العربية والمعرّبة:

ـ أبو النمل، حسين، قطاع غزة، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٩.

ـ اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزءان الرابع والخامس، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٦٤ و١٩٧٠.

ـ آلون، يغال، إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي، تعريب: عثمان سعيد، مراجعة: ناجي علوش، بيروت، دار العودة، ١٩٧١.

ـ آلون، يغال، ثلاث حروب وسلام واحد، تعريب: محمود عباسي، الناصرة، دار النهضة، ١٩٧٠.

ـ أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تعريب: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط ٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢.

ـ أيوب، سمير، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤.

ـ الأيوبي، الهيثم، دروس الحرب الرابعة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤.

ـ الأيوبي، الهيثم، وآخرون، الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.

ـ بريماكوف، يفغيني، يوميات بريماكوف في حرب الخليج، تعريب كمبيو نشر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١.

ـ تايلر، ألن، تاريخ الحركة الصهيونية، تعريب: بسام أبو غزالة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.

ـ الجبوري، صالح، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت ١٩٧٠.

- جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧.
- الجندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق، ١٩٦٠.
- الحصري، ساطع، يوم ميسلون، دار الاتحاد بيروت، لا ت.
- الحكيم، يوسف، سورية والعهد الفيصلي، دار النهار للنشر، ط ٣، بيروت، ١٩٨٦.
- الحوت، بيان نويهض: الشيخ المجاهد عز الدين القسّام، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧.
- الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١.
- ديري، أكرم، آراء في الحرب (الاستراتيجية وطريقة القيادة)، بيروت، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، ١٩٧٢.
- زرزور، فارس، معارك الحرية في سوريا، دار الشرق للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٦٢.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠.
- زعيتر، أكرم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩، يوميات أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠.
- زعيتر، أكرم: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.
- زين، زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١.
- سالنجر، بيار، ولوران، أريك، حرب الخليج، الملف السرّي، تعريب: دار آزال للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩١.
- سعيد، أمين، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، لا ت.
- سوسه، أحمد، مفصل العرب واليهود في التاريخ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١.
- الشقيري، جميل: مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، مع خلاصة قرار اللجنة الملكية للدعاية، مطبعة الاعتدال، دمشق ١٩٣٨.

- شيف، زئيف، ويعاري، آهود، انتفاضة، تعريب: دافيد سجيف، دار شوكن للنشر، القدس وتل أبيب، ١٩٩٠.
- صايغ، أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.
- صايغ، يوسف، الاقتصاد الاسرائيلي، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦.
- كاوفمان، وليام، استراتيجية ماكنامارا، تعريب: سلامة أحمد، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٤.
- طعمة، جورج (مراجعة وتحقيق)، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ومركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٥.
- العارف، عارف، النكبة، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠.
- عايد، خالد، الانتفاضة الثورية في فلسطين، الأبعاد الداخلية، دار الشروق، عمّان، ١٩٨٨.
- عبد الرحمن، أسعد، والزور، نواف، الانتفاضة: مقدمات، وقائع، تفاعلات، آفاق، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٩.
- عزمي، دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- العظمة، عبد العزيز، مرآة الشام (تاريخ دمشق وأهلها)، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
- علم الدين، وجيه، العهود المتعلّقة بالوطن العربي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.
- الغوري، إميل: فلسطين عبر ستين عاماً، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢.
- فون جياب، نيغوين، حرب المقاومة الشعبية، تعريب وتقديم: ناجي علوش، ومنير شفيق، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٧.
- القرطبي، أبو عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- كنعان، أنطوان، نص محاضرة ألقيت في مؤتمر المحامين المنعقد بدمشق في ٢٣ أيلول ١٩٥٧.
- كنعان، أنطوان، وثيقة بلفور وشريعة الالتزامات، مؤلّف مقدّم لمؤتمر المحامين العرب السابع، بغداد، ١٩٦٤.

- الكـواكبي، عبد الـرحمن، طبائـع الاستبـداد، مؤسسـة نـاصر للثقـافـة، بـيروت، ١٩٨٠.
- الكيـالي، عبد الـوهاب، تـاريخ فلسـطين الحديث، المؤسسـة العـربيـة للدراسـات والنشر، بيروت، ١٩٧٠.
- الكيالي، عبد الوهاب، (مؤسس)، موسوعة السياسة، المؤسسة العـربية للدراسـات والنشر، بيروت، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧.
- الكيلاني، هيثم، دراسة في العسكرية الاسرائيلية، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩.
- مالك، عادل، من رودس إلى جنيف، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الوقائع اليومية لمسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية (أيلول ١٩٨٢ ـ أيلول ١٩٨٥)، لا ت.
- المدهون، ربعي، الانتفاضة الفلسطينية، الهيكل التنظيمي وأسـاليب العمل، شرق برس، نيقوسيا، قبرص، ١٩٨٨.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيـونية، القـاهرة، ١٩٧٢.
- المركز العربي للمعلومات، المقاومة الـوطنية اللبنـانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥)، العمليـات الاستشهادية، وثائق وصور، بيروت، ١٩٨٥.
- مسلم، طلعت، الأمن القومي العربي: أبعاده السياسيـة والاقتصاديـة والعسكريـة، محاضرة ألقيت في ندوة «الأمة العربيـة وتحديـات العصر» التي نظّمهـا «ملتقى الحوار العربي الثوري الديموقراطي» في بيروت من ١ إلى ١٩٩٠/١١/٤.
- مقلّد، اسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٨٥.
- مؤسسـة الدراسـات الفلسطينيـة، الاجتياح الاسرائيـلي للبنـان، ١٩٨٢، دراسـات سياسية وعسكرية (سلسلة الدراسات رقم ٦٨)، نيقوسيا، ١٩٨٤.
- مؤسسـة الدراسـات الفلسطينيـة، أمن اسرائيـل في الثـمانينـات، تعـريب: مؤسسـة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠.
- مؤسسـة الدراسـات الفلسطينيـة، تطور العقيـدة العسكريـة الاسرائيليـة خـلال ٣٥ عاماً، (إعداد سمير جبور، إشراف محمود سويد)، بيروت، ١٩٨٣.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حرب فلسـطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ (الروايـة الرسميـة الاسرائيلية)، تعريب: أحمد خليفة، مراجعة: سمير جبور، نيقوسيا، ١٩٨٤.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، من هم الارهابيون، بيروت، ١٩٧٣.

ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة «الوثائق الأساسية» رقم ٣، اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، ١٩٧٣.
ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، عدد ٣، (اسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلّح)، وعدد ١، (بعض مسائل الصراع العربي الاسرائيلي)، ط ١، ١٩٨٢.
ـ نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت ١٩٧٤.
ـ هلال، جميل، الضفة الغربية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٤.
ـ هندي، إحسان، كفاح الشعب العربي السوري، دمشق، ١٩٦٢.
ـ هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلّد الأول، دمشق، ١٩٨٤. والقسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلّد الخامس، بيروت، ١٩٩٠.
ـ وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ملف وثائق فلسطين، القاهرة، ١٩٦٩.
ـ وضفي، عادل، وعلي، حسن، حرب الجنوب، الحرب الخامسة، منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحّد، منشورات فلسطين الثورة، ١٩٧٨.

٢ ـ المجلات والنشرات العربية:

ـ مجلة «الدراسات الفلسطينية» الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، أعداد: ١ ـ ٨، (١٩٩٠ ـ ١٩٩١).
ـ مجلة «شؤون فلسطينية»، الصادرة عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، أعداد: ١٧٦ ـ ١٧٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ١٧٩ (شباط/فبراير ١٩٨٨)، ١٨٣ (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، ١٨٤ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ١٨٦ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ١٩٨ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠).
ـ مجلة «شؤون الأوسط» الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت، العدد التجريبي الأول، نيسان/ابريل، ١٩٩١.
ـ مجلة «الطريق» اللبنانية، الصادرة عن الحزب الشيوعي اللبناني، عدد ٥، مجلّد ٤٥، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

- مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» الصادرة عن «معهد الإنماء العربي»، بيروت، عدد ١٣ و١٤، نيسان/ابريل - تموز/يوليو ١٩٨٥، (يوميات المقاومة الوطنية اللبنانية)، وعدد ٣٣، تموز/يوليو ١٩٩٠.
- مجلة «القدس الشريف»، الصادرة بمدينة القدس، السنة الرابعة، العدد ٤٢، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- مجلة «القضية الفلسطينية في شهر»، الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، عدد خاص، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة لشؤون فلسطين.
- مجلة «المستقبل» الصادرة بباريس، عدد ٢ آذار/مارس ١٩٨٥.
- مجلة «الوحدة» الصادرة عن «المجلس القومي للثقافة العربية» بتونس، عدد ٧٣، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.
- مجلة «اليوم السابع» الصادرة باريس، عدد ٢٢١، تاريخ ١٩٨٨/٨/١.
- نشرة «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» الصادرة عن «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ببيروت، أعداد العام ١٩٨٧ والعام ١٩٨٨.

٣ - الصحف (العربية والأجنبية):

- «الحياة» اللندنية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ونيسان/ابريل ١٩٩١، وكانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- «الديار» اللبنانية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.
- «السفير» اللبنانية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ونيسان/ابريل ١٩٩١، وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وكانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- «النداء» اللبنانية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
- «النهار» اللبنانية، شباط/فبراير ١٩٩٠ ونيسان/ابريل ١٩٩١.
- «دافار» الاسرائيلية، تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠.
- «هآرتس» الاسرائيلية، حزيران/يونيو ١٩٩٠.
- «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية، أيار/مايو ١٩٩١.

٤ - الأطالس:

- أطلس «الوطن العربي والعالم»، مؤسسة «جيوبروجكتس»، بيروت، ط ٥، ١٩٨٩.

٥ ـ الوثائق:

ـ قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، قسم التراث العسكري، سجل الوقائع والعمليات الحربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢.

٦ ـ الخارطات:

ـ خارطة فلسطين ١٩٤٨، مقياس ١/٢٥٠٠٠٠، تخطيط وتدقيق وإخراج: سعيد الصبّاغ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.
ـ خارطة لبنان، مؤسسة «بروجكتس»، بيروت.
ـ خارطة الوطن العربي، مؤسسة «بروجكتس»، بيروت.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

١ ـ الفرنسية:

- Begin, Menachem, La révolte d'Israél, Ed. de la table ronde, Paris, 1971.
- Ben Gourion, David, années de Lutte, Ed. Flammarion, Paris, 1964.
- Cdement sup. des troupes du Levant, Revue des Troupes du Levant, N° 5, 2e année, Jan. 1937, Ed. Atelier typo des T.F.L., Beyrouth, 1937.
- Huntziger (Général), le livre d'or des troupes du lavant, 1918 - 1936, 2e Ed. 1936.
- Monteil, vincent, dossier secret sur Israél: Le terrorisme, Ed. Guy Authier, Paris, 1978.

٢ ـ الانكليزية:

- Alpher, J., Eytan, Z., and Tamari, D., The Military Balance 1989 - 1990, Tel Aviv university, Jaffee center for strategic Studies, Tel - Aviv, 1990.
- The central bureau of statistics, Statistical abstract of Israel, 1989.
- Barthelomew, John and son LTD., The world Atlas, Edinburgh, 1975.
- The international Institute for strategic studies, the Military Balance 1989 - 1990, London 1989.

Revues:

- kessing's, record of World Events, New digest for Feb. 1991.
- Time, March 11, 1991, No 10.

Encyclopaedia:

- Encylopaedia Britannica, vol: 1, 2, 5, 11, 12, 22, 15e ed. 1990.

المؤلِّف

- ضابط متقاعد من الجيش اللبناني، برتبة عميد ركن.
- مجاز في الحقوق من الجامعة اللبنانية.
- دكتور دولة في التاريخ من جامعة السوربون بباريس.
- أستاذ مادة التاريخ العسكري في الجامعة اللبنانية.
- عضو في اللجنة الدولية للتاريخ العسكري والعلوم التاريخية
- من مؤلّفاته:

ـ معارك خالد بن الوليد.
ـ التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين (جزءان باللغتين العربية والفرنسية).
ـ الفن العسكري الإسلامي.
ـ فرنسا والموارنة ولبنان (كتاب وثائقي معرّب عن الفرنسية).

- أسهم في تأليف:

ـ كتاب «التنشئة الوطنية» الصادر عن قيادة الجيش اللبناني (عام ١٩٦٣).
ـ كتاب «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني (١٩٧٣).
ـ الموسوعة العسكرية الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
ـ الموسوعة السياسية الصادرة عن المؤسسة ذاتها.
ـ الموسوعة الفلسطينية الصادرة عن هيئة الموسوعة الفلسطينية.

- نشر عدداً من الأبحاث والدراسات التاريخية والعسكرية والسياسية في عدد من المجلّات والصحف اللبنانية والعربية.
- حقّق كتاباً لنقولا الترك عن «حملة بونابرت على مصر وبلاد الشام».

الكتاب:

دراسة تاريخية سياسية، واقعية ومستقبلية، للمؤامرة التي أعدّها الغرب الاستعماري، ونفّذها، في مطلع هذا القرن ولا تزال مستمرّة. وتتضمّن درساً وافياً لحلقات المؤامرة ومراحل مقاومتها، مع تفصيل للتحديات والأخطار التي تواجه الأمّة العربية، ونظرة مستقبلية إزاء هذه التحديات والأخطار.